أ.د. خضير البديري

الدور السياسي للبازار

في الثورة الدستورية الإيرانية

١٩٠٥ ـ ١٩١١



العارف للمطبوعات

الدور السياسي للبازار
في الثورة الدستورية الإيرانية
١٩٠٥ ـ ١٩١١م


بسم الله الرحمن الرحیم

الدور السياسي للبازار في الثورة الدستورية الإيرانية ١٩٠٥ ـ ١٩١١م

تأليف

الأستاذ الدكتور خضير البديري

أستاذ تاريخ إيران الحديث والمعاصر في كلية التربية/ جامعة واسط ـ العراق



الدور السياسي للبازار
في الثورة الدستورية الإيرانية
١٩٠٥ ـ ١٩١١م
الأستاذ الدكتور خضير البديري



الطبعة الأولى: بيروت، أيار/مايو 2012

القياس: 17 × 24

تصميم الغلاف: بسام الخناق

الإخراج: مؤسسة المنتدى

عدد الصفحات: 472

عدد النسخ: 1000 نسخة

ISBN 978-9953-574-66-0

شركة العارف للأعمال ش.م.م



بيروت ـ لبنان 00961 1 452077

العراق ـ النجف الأشرف 00964 7801327828

Website: www.alaref.net

«البازار المكان الوحيد في العالم
الذي لا يعترض من يدخله»

المؤلف

الرموز والمختصرات المستخدمة في الدراسة

F.O.: Foreign office.

BDOW: British Documents on the Origins of the War.

N.A.M.P.: National Archives Microfilm publications.

MOI.: "Mejdunarodnie Otnoshenia Vepokhu Imperialisma.Dokumenti iz arkhivov Tsaskovo i Vremennovo pravitelstv 1878-1917".

«وزارة الخارجية. العلاقات الدولية في عصر الإمبريالية. وثائق أرشيفات الحكومة القيصرية والحكومة المؤقتة ١٨٧٨ ـ ١٩١٧».

منبع قبلى: المصدر السابق.

همان منبع: المصدر نفسه.

بی جا: دون مكان طبع.

بی تا: دون تاريخ طبع.

ش: شمسي.

هـ.ق.: هجري قمري.

هـ.ش: هجري شمسي

م: ميلادية

ديكران: آخرون

جلد: جزء

شماره: العدد

شكر وعرفان

قال الرسول الكريم محمد ﷺ: «لا يشكر الله من لا يشكر الناس».

الحمد لله «جل علاه» الذي لا يعلو شكراً فوق شكره على وافر ما أنعم وأفاض وتكرّم لما منحني من العزيمة والاقتدار لإنجاز هذه الدراسة.نسأله الرضا ونعمة التوفيق.

اعترافا بالجميل لأهله لا يسعني في البداية إلا أن أتقدم بجزيل شكري وخالص تقديري لجامعتي الموقرة «جامعة واسط» التي منحتني فرصة التفرغ العلمي متمثلة بجهود رئيسها الأستاذ الجليل الأستاذ الدكتور جواد مطر الموسوي الذي لبى رغبتي وترك الثقة في نفسي لمواصلة مسيرتي العلمية.أمد الله في عمره، وجعله ملاذاً وذخراً لطلبة العلم.كما أخص بالعرفان والامتنان جامعة طهران، التي شملتني بدعوتها العلمية الكريمة لكتابة الدراسة بين رحابها.

كما أجد من باب الاعتراف بالجميل أيضاً إن أتقدم بآيات من الشكر وجزيل الامتنان لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور رسول جعفريان، الأستاذ في جامعة طهران/كلية الآداب والعلوم الإنسانية ـ قسم التاريخ، ورئيس مكتبة ومتحف ومركز وثائق مجلس الشورى الإسلامي في طهران، ليس لقبوله الإشراف على الدراسة حسب، بل لما أمدني به من الثقة العالية لمواجهة ما كان يعترضني من الصعاب، وما غرسه في نفسي من بذور الصبر وروح المثابرة في المضي قدماً نحو ما كنت أسعى لتحقيقه، كما أجد نفسي ملزماً أن أثمن بإعتزاز كبير تلك الروح السامية والمتواضعة التي تميز بها بتعامله

معي بإخلاص صادق، ولا يمكن إن تفي كلمات الشكر توجيهاته القيمة وآرائه السديدة وملاحظاته الدقيقة جداً التي إستفدت منها كثيراً، فضلا عن دعمه المتواصل ورعايته الكريمة لي منذ إن وصلت إلى إيران، مما أسهمت في تسهيل مهمتي وساعدتني كثيراً على مواصلة هذه التجربة الرائدة والرائعة التي زودتني بخبرة علمية كنت بحاجة إليها فعلاً.

ولا يفوتني إن أدون بمزيد من العرفان والثناء العاليين شكري للترحيب الكبير الذي أبداه لي الأستاذ الدكتور فرج اله أحمدي رئيس قسم التاريخ في كلية الآداب والعلوم الإنسانية/ جامعة طهران، منذ اللقاء الأول الذي جمعني معه داخل الجامعة وما أظهره من الحـرص والصدق في التوجيه والإرشاد طيلة مرحلة إعداد الدراسة.كما أشعر بالمزيد من الإمتنان والتقدير للأستاذ الفاضل عبد المجيد أسكندري، معاون مدير العلاقات الخارجية العامة في جامعة طهران، لجهوده الثمينة التي أسهمت في تخفيف الكثير من الأعباء والصعوبات التي أعترضتني لحظة وصولي إلى الجامعة، بوصفه كان يتقن التكلم باللغة العربية ولم يبخل عليَّ بتقديم المساعدة، معبراً بإخلاص تام عن خلقٍ رفيع قل نظيره.

يحتم عليّ الوفاء والعرفان أيضاً إن أتقدم بأسمى آيات الشكر وخالص التقدير للأخ الفاضل والسيد الجليل جواد الشهرستاني، مدير مؤسسة آل البيت لإحياء التراث في مدينة قم المقدسة، ذي الشخصية الشفافه وصاحب الابتسامة العريضة التي قلما كانت تفارق محياه، لشهامته وكرمه النادرين في هذا الزمن الغريب الأطوار ولا سيما ما بذله من جهد لا يقدر بثمن، استطاع من خلاله إن ينقذني من محنة حقيقية لا يتصورها إلا من عاش متاعبها، تمثلت بتوفير السكن الملائم لي طيلة مرحلة الدراسة، مما يجعلني مديناً له بفضل أكاد اعجز عن رده. كما أجد أن أسجل في هذا المجال بمزيد من الإعتزاز شكري للشيخ الفاضل كاظم الجواهري، الذي كان سباقاً في مساعدتي.

وأجد من باب تقدير الجهود القيمة التي أسهمت في تسهيل إنجاز الدراسة

أن أعبر بإخلاص صادق عن احترامي وتقديري للسيد نعمت اله علي محمدي، أمين مكتبة قسم التأريخ في كلية الآداب والعلوم الإنسانية/ جامعة طهران، والسيد عليرضا أبا ذرى، أمين المكتبة التأريخية التخصصية في مدينة قم المقدسة، والسيد محمد رحمتى، مسؤول مخزن الكتب في المكتبة الأخيرة، فضلا عن جميع العاملين في مخزن الكتب داخل المكتبة المركزية في جامعة طهران، ومنتسبي مكتبة كلية الآداب والعلوم الإنسانية في الجامعة نفسها، والمشرفين على المكتبة الرضوية في مدينة مشهد المقدسة، وكذلك مسؤولي إدارة مكتبة ومتحف ومركز وثائق مجلس الشورى الإسلامي في طهران والعاملين فيها، والذين كانوا جميعهم مثالاً رائعاً لطموح الباحثين وتعاونهم الجدي في تسهيل مهمة الحصول على المصادر والمراجع المستخدمة في هوامش الدراسة. متمنياً للجميع النجاح والموفقية في عملهم، وعذراً لمن لا تسعفني الذاكرة لذكرهم جميعاً.

ولكل من شاركني آلام وهموم رحلتي العلمية طيلة مراحل الكتابة، واسهم في شد أزري لإنجاز مهمتي باقات من الثناء والعرفان، وأكاليل مطرزة بـ ياقوت الدعاء والامتنان... ومن الله الرحمة والتوفيق.

* * *

تقديم

البازار: هو المكان الذي يوجد فيه العمل والتجارة والمال والقوة الاقتصادية، وهو أحد أركان حياة الإنسان والشريك في جميع النشاطات التي يقوم بها، وقسم من هذه النشاطات تجري في مجال السياسة والدين. لهذا السبب يسجل البازار حضوره الدائم إلى جانب السياسة والدين ويعيش معهما، ذلك إن اهميتهما وأهميته يستوجب إن يصبح لديه تعامل مشترك معهما.

وفي النظام الاجتماعي الإيراني، تلعب عملية التعاون بين الدين والسياسة والاقتصاد دوراً كبيراً في بلورة وتيرة النشاط العام في المجتمع. وفي كل عملية تغيير، يكون أحد تلك العوامل أنشط من البقية حسب الأوضاع والأحوال، وحسب قوة كل واحدة من هذه العوامل والعناصر، وأحياناً يكون الدين ورجاله في مقدمة من يتخذ القرار، وأحياناً يكون السياسيون أو البازار هم من يتبنى عملية إدارة شؤون البلاد، وقد يحتاج بعضهم إلى البعض الآخر في عملية التغيير.

ما هي أوجه التعامل بين العناصر الثلاثة: الدين والسياسة والاقتصاد في الثورة الدستورية في إيران؟ وأي منها كان يؤثر على الآخر؟ وما هي حاجة كل منها للآخر في مجال إدارة الثورة؟ وفي أي الحالات يحدث الصدام فيما بينها؟ وأي منها كان يتحد مع الآخر، ليلعبا دور اً مؤثراً على العنصر الثالث؟... وهناك عشرات الأسئلة الآخرى بهذا الصدد يمكن أن تساعدنا على توظيف دور البازار في الثورة الدستورية.

لا يعني هذا الكلام أن رجال البازار ينظرون للدين نظرة مادية، أو أن

رجال الدين تحت سيطرة البازار، المهم أننا في دراساتنا التاريخية وضمن اهتمامنا بأن أغلبهم ينزلون إلى ميدان المواجهة بإيمان راسخ، ويجب أن نولي اهتمامنا بالنقطة الآتية: أنهما أثناء العمل يضطران بالضرورة إلى الإفادة المادية من بعضهما البعض. وهذا الأمر في الواقع، يمثل التناقض الموجود بين حقيقة السياسة والأفكار الإنسانية والأخلاقية، فما يستفاد منه في السياسة، هو بالضبط ذلك الشيء الذي يحصل في داخل الإنسان وينطبق مع معتقداتهم. فعلى المؤرخ أن يأخذ بنظر الاعتبار حقيقة السياسي، ولكن لا ينبغي له أن يصدر حكماً أخلاقياً عما يجول بدواخلهم، لأن كل شيء ينجز غالباً بإيمان راسخ.

وفي الثورة الدستورية، اتحدت شريحتا المؤسسة الدينية والبازار مع بعضها البعض وأخضعت السياسة القاجارية، فقد تمكنا باتحادهما، أن يحدثا تغييراً جوهرياً في السياسة الإيرانية ويخرجاها من فلك القطب الواحد. ومنذ ذلك الحين لم تعد السياسة القاجارية هي العنصر الأوحد في اتخاذ القرار، بل أحد مراكز اتخاذ القرار في الميدان السياسي. وبعد الثورة تأسس مجلس الشورى الوطني، وكان الثلاثة حاضرين فيه ويتخذون القرارات بشأن القضايا العامة للبلاد من خلال المداولات والنقاشات التي لا نهاية لها.

إن دراسة الأسباب والعوامل المؤدية إلى اتحاد العلماء والبازار ذات أهمية بالغة. وهذه الأسباب تمتد جذورها إلى إحدى مراحل التأريخ الطويل في إيران وأن جانباً من ذلك التأريخ هو اقتصادي. إذ إن زوال الاقتصاد الوطني وظهور اقتصاد تابع، كان يمثل عاملاً يؤرّق رجال البازار والعلماء على حد سواء. فكان لرجال البازار أسباب اقتصادية ووطنية وللعلماء أسباب دينية وشرعية تجاه السيطرة الأجنبية. ومفهوم السيطرة الأجنبية كان مهماً لكليهما ومضراً جداً. وكان يجب عليهما مواجهة هذا المفهوم. ولكن، بما أن السيطرة الأجنبية كانت تحظى بحماية الاستبداد الداخلي، لذا اضطروا إلى كسر شوكة الاستبداد الداخلي فكسروه. وقد عرفنا أن السلطويين الأجانب والمستبدين الداخليين كانوا يداً بيد في ثورة التنباك التي حدثت قبل الثورة

الدستورية بخمسة عشر عاماً. وفي ذلك الوقت هزم الاستبداد ولكن ليس بشكل تام. في حين أنه هزم تماماً في الثورة الدستورية، وبعد ذلك لم تقف الدولة القاجارية منتصبة القوام ولم تقوَ على فعل أي شيء.

لا شك أن معرفة ما إذا كان رجال البازار ورجال الدين قد انتصرا في ساحة المواجهة بشكل كامل أم لا، سيتضح في دراسة التحولات الحاصلة في الثورة الدستورية. فالاقتصاد هو الميدان القائم إلى جانب التجارة، وإن أحد مرتكزاته الأساسية هو الإنتاج. في حين إن الاقتصاد في إيران، كان مجرد بيع وشراء وليس إنتاجاً. ولهذا السبب، بقيت التبعية موجودة واستمر زمام الاقتصاد ممسوكاً بيد الأجانب. وكان لرجال الدين مشاكلهم ومعضلاتهم الخاصة بهم.

تتناول هذه الدراسة دور البازار في الثورة الدستورية، وهذا الموضوع لم تجرِ حوله دراسات جيدة على الرغم من أنه أصبح معروفاً. والمشكلة الرئيسة في ذلك هو عدم وجود المصادر الساندة وكذلك عدم امتلاك نظرية اجتماعية رصينة.

وقد سعى الدكتور خضير لأن يلج هذا الميدان، وقام بدراسة هذا الموضوع والوقوف عليه بالقدر الذي أتاحت له مصادره ووثائقه في ذلك. لا شك أنه عمل جديد وصعب ونزل الدكتور خضير إلى الميدان بكل رجولة فكان لا بد من القول في ذلك إن الفضل لمن سبق.

وخلال السنة التي قضاها الدكتور خضير في إيران، وقفت على جهوده العلمية، فكان يتسم بسلوك هادئ وأخلاقي. وقرأت كتاباته بكل تواضع واستفدت منها. وأسأل الله تعالى أن يتمكن محبو موضوع التأريخ الإيراني المعاصر أن يستفيدوا من هذا الأثر العلمي أيضاً. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الأستاذ الدكتور

رسول جعفريان

جامعة طهران ـ كلية الآداب والعلوم الإنسانية

المقدمة

شكل البازار الإيراني[1] أحد أهم عناصر التغيير السياسي الذي شهدته إيران خلال الحقبة التاريخية (١٩٠٥ ـ ١٩١١م)، التي لم تعد تمثل مرحلة هامة في التاريخ السياسي الإيراني حسب، بل إنها كانت تعني في الحقيقة حقبة فريدة تمخض عنها حدثاً ثورياً بارزاً أطلق عليه مصطلح الثورة الدستورية، التي عُدت الحدث الأهم في المنطقة برمتها آنذاك، وفي الوقت نفسه عبرت بجدية عن حال النضوج الفكري لدى أبناء البازار الإيراني، بما فيهم التجار وذوي المهن وأصحاب المحلات والوسطاء وغيرهم، الذين أثبتوا دورهم وحضورهم التاريخي عن طريق المشاركة الفعالة في هذه الثورة، التي تميزت هي الأخرى بجميع مميزات الحركات التقليدية لأبناء البازار، الذين عملوا باتجاه الضغط على السلطات الحاكمة والعشائر القبلية والإقطاعية لقبول مشاركتهم في الشؤون السياسية للبلاد، في الوقت الذي كان نجاح الثورة يمثل انتصاراً تاريخياً يُسَجَلْ لهم أيضاً، لا بل أنهم كانوا ـ وبتعبير آخر ـ يمثلون القوة المحركة والأساسية لهذه الثورة الاجتماعية والوطنية.

وتكمن أهمية الدراسة أيضاً في دفاع البازار الإيراني عن المبادئ والثواب

---

(١) كانت إيران تسمى «بلاد فارس» واستمرت كذلك حتى عام ١٩٣٥م عندما أطلق رضا شاه (١٩٢٥ ـ ١٩٤١م) التسمية الجديدة عليها إلتزاماً منه بالإصول الآرية؛ إذ تعني تلك التسمية «بلاد الآريين». وللتنويه فإن تسمية «إيران» سترد خلال الدراسة بمعنى «بلاد فارس» إنسجاماً مع عنوان البحث.

الدستورية، وإن كانت المواقف المحافظة لأبنائه تضعهم دائماً في مواجهة المواقف المتشددة والاضطرابات والتقلبات الاجتماعية وأعمال العنف، إذ كان نشاط البازاريين يرمي إلى متابعة هدفين رئيسين، أحدهما: يتمثل بالمحافظة على المصالح المهنية، والآخر يدعو إلى بذل الجهود للمحافظة على استقرار النظام الجديد وديموميته، لرغبتهم الصادقة في تأسيس مؤسساته الحديثة من خلال وقوفهم التلقائي مع رجال الدين في خندق واحد موحد، لما للعلماء منهم من هيبة وسلطة روحية بين الجماهير الإيرانية، فضلاً عن التقارب الحاصل بينهم وبين المثقفين إنطلاقاً من تشابه رؤاهم الفكرية في العمل على إيجاد الإصلاحات وإدراك العلاقة المتلازمة والوثيقة بين التطور الاقتصادي والسياسي، الأمر الذي دفع باتجاه تشكيل قاعدة جماهيرية عريضة، مَثَّلَ أبناء البازار أهم ركائزها الصلبة التي كان بإمكانها أن تعصف بالنظام القاجاري برمته.

ويكفي أن ندرك أهمية الدور السياسي للبازار الإيراني في الثورة الدستورية من خلال استمرارية تأدية دوره المعارض للسلطة، بوصفه معقل الثورة، ولاسيما إذا أخذنا بنظر الاعتبار قوة البازار وقدرته على دعوة العديد من الطبقات والفئات الاجتماعية، والنقابات وذوي المهن وأصحاب المحلات وغيرهم من المكونات الأخرى إلى الإضراب والتظاهر، وحشد أكبر عدد منهم وبأسرع ما يمكن في الساحات والشوارع للوقوف بوجه السلطة السياسية وتنفيذ الإضرابات بغلق المتاجر والأسواق، إلى الحد الذي كان باستطاعة البازار شل الحياة الاقتصادية والسياسية معاً في البلاد.

وعلى الرغم من الحضور الفاعل لأبناء البازار في الأحداث والوقائع السياسية طيلة تلك الحقبة، وتعلق مكونات البازار بالدستورية، بوصفها سر النظام والقوة والصمود في إيران، فضلاً عن طبيعة عمل أبناء البازار وعلاقاتهم الأوسع مع العالم الخارجي وتأثرهم بالأوضاع السائدة في البلدان المختلفة ودورهم في الترويج للأفكار والمعتقدات الجديدة والإصلاحية، التي

تشير بوضوح إلى اختمار النضوج الفكري لديهم وكشفهم الستار عن ضعف النظام السياسي الذي أعطاهم زخماً جديداً للضغط على ذلك النظام، إلا أننا عند البحث بين العديد من الدراسات التاريخية العلمية والأكاديمية التي تناولت تاريخ إيران الحديث، لا نجد من افرد «الدور البازار السياسي في الثورة الدستورية» دراسة تحظى بالإهتمام في بحث علمي مستقل، بل كان هناك تجاهل تام لذلك الدور الفاعل والمحرك للأحداث السياسية الإيرانية طيلة حقبة البحث، الأمر الذي ولد لدى الباحث دافعاً حقيقياً وعاملاً مهماً ومؤثراً زاد في قناعاته لدراسة هذا الموضوع الشائك ضمن رؤى واضحة ودقيقة الهدف من ورائها أبراز دور البازار السياسي، الذي كان ولا زال يشكل أهمية كبيرة ويحتفظ بثقله داخل المجتمع الإيراني.

إرتأينا تقسيم الدراسة حسبما اقتضته طبيعة تطورات الأحداث التاريخية وتسلسلها الزمني على مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، تضمنت المقدمة التطرق إلى أهمية الموضوع والدوافع الحقيقية وراء اختياره والتصدي لأحداثه المتشعبة والتعريف بفصوله، فضلاً عن التحليل المختصر لأبرز المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها الدراسة.

مهد الفصل الأول لتحركات البازار السياسية في أثناء المرحلة التي سبقت الثورة، بوصفها خلفية تاريخية القصد منها التعريف بتركيبة البازار الاجتماعية ومكوناته التي كانت تعد من القوى الرئيسة والمؤثره في أحداث إيران التاريخية، فضلاً عن طبيعة علاقات البازار بالطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة، بما فيها رجال السلطة وعلماء الدين والمثقفين وغيرهم، فضلاً عن دور البازار السياسي في تطورات الأحداث الإيرانية البارزة التي سبقت عام ١٩٠٥م، بوصفه رئة إيران الاقتصادية ولولب التحرك السياسي الذي هيأ الأرضية المناسبة باتجاه الثورة.

في حين تطرق الفصل الثاني إلى دور البازار السياسي في المرحلة الأولى من الثورة التي امتدت حتى وفاة مظفر الدين شاه في مطلع عام ١٩٠٧م،

متضمناً دور البازار السياسي ونشاطه الفعال في التصدي لاستبدادية النظام القاجاري، فضلاً عن المواجهات بين أبناء البازار ومسؤولي الكمارك الإيرانية الأجانب (البلجيكيين) التي مثلت البدايات الأولى لتحركات البازار باتجاه الثورة ورغبة أبنائه في تعاطي السياسة بعد أن ذهبوا إلى أبعد من طلباتهم البارزة، ومشاركتهم الناجحة بدعم المعارضة الإيرانية في أدق تفاصيل الأحداث، بما فيها حال الإعتصام داخل السفارة البريطانية، الذي مثل فرصة فريدة من نوعها تركت لأبناء البازار والوطنيين الإيرانيين الرغبة في تبادل الآراء ومناقشة العديد من قضايا الساعة ضمن تلك المجاميع التي كان يجمعها آنذاك بغضها وكرهها للنظام القاجاري، إلى الحد الذي تمكن فيه البازاريون بفعل وعيهم وإدراكهم لمصالحهم الذاتية أن يتحولوا إلى مؤسسة مهمة تولي الجانب السياسي الإهتمام الأكبر في تحركاتها.

وتصدى الفصل الثالث إلى الأحداث والتطورات السياسية الإيرانية للحقبة التاريخية (١٩٠٧ ـ ١٩٠٩م) وتأثيرها على البازار الإيراني، بما في ذلك النشاطات السياسية للبازار في ظل تصاعد المد الثوري الإيراني والمتمثلة بمطالباتهم بإبعاد المسيو جويف ناوس ـ مدير الكمارك ـ البلجيكي الجنسية ـ واعتراضهم على آلية عمل الكمارك بشكل عام، ومع ان مواقف التجار وذوي المهن كان متذبذباً بخصوص عودة واغتيال أمين السلطان ـ رئيس الوزراء الإيراني ـ إلا أن الروح الوطنية لدى أبناء البازار دفعتهم للوقوف بوجه الهيمنة الاقتصادية الأجنبية والدعوة إلى ضرورة الحفاظ على استقلال البلاد معربين عن رفضهم القاطع للإتفاقية الروسية ـ البريطانية لعام ١٩٠٧م، في حين تركت مرحلة «الاستبداد الصغير ٢٣ حزيران ١٩٠٨ ـ ١٦ تموز ١٩٠٩م» آثارها المباشرة على أبناء البازار؛ إذ إن غلق المناخ السياسي للبلاد، وسيطرة أجواء الإختناق كانا قد حددا نطاق دائرة عملهم، ولكن في الوقت نفسه ولدت لديهم ولدى العديد من الطبقات الاجتماعية الأخرى حافزاً مهماً للتحرك مرة أخرى ضد الحكومة المركزية المستبدة، التي لحقت بها هزيمة ساحقة في

مجابهة حاسمة مع الدستوريين، بما فيهم أبناء البازار، تم خلالها تحرير العاصمة طهران.

وتحدث الفصل الرابع عن الأوضاع السياسية في المرحلة الأخيرة من الثورة الدستورية وأثرها في نشاط البازار الإيراني للحقبة التاريخية (١٩٠٩ ـ ١٩١١م) مؤكدة تطور الأحداث التي ابتدأت بخلع محمد علي شاه من العرش الإيراني وتسليم السلطة للملاكين ورؤوساء القبائل، في الوقت الذي كان فيه أبناء البازار قد تصرفوا بشكل ضعيف جداً وطغى على أدائهم المنهج المعتدل والمحافظ، إلى الحد الذي خسروا فيه الفرصة التاريخية لتسلم السلطة السياسية ومن ثم تراجع بريق حضورهم في الميدان السياسي تدريجياً، ناهيك عن الانخفاض الحاد لتواجد التجار وذوي المهن من أبناء البازار من ٤١٪ من نسبة نواب المجلس الأول إلى ٩٪ من نسبة نواب المجلس الثاني. وفي ظل العديد من المشاكل والأزمات التي واجهت النظام الجديد، فإن أبناء البازار ومن منطق مهنتهم التجارية، بذلوا جل جهدهم من أجل حفظ النظام واستتباب الأمن في ربوع البلاد، كما أدركوا ضرورة التغييرات السياسية بعد اضطراب الأوضاع المالية التي دفعت الحكومة الإيرانية ومجلس الشورى الوطني في دورته الثانية باتجاه استخدام الخبراء الأجانب لإيجاد مخرجاً للمشاكل المالية المعقدة، وهذا ما شجع روسيا لإعادة مركزها المهيمن في طهران من خلال السماح للشاه المخلوع بدخول الأراضي الإيرانية عبر أراضيها وما ترتب عليه من مشاكل وأحداث أثرت كثيراً على الأوضاع الداخلية التي انهارت بسبب الإنذار الروسي، الذي استغلته الحكومة الإيرانية والسلطة القاجارية أخيراً لتنفيذ انقلاب ناجح ضد المجلس الثاني بتاريخ ٢٤ كانون الأول ١٩١١م، وحله ومن ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع نهاية حاسمة للثورة الدستورية.

أما خاتمة الدراسة فتضمنت أهم الاستنتاجات النهائية التي حددت بشكل واضح مدى الحضور السياسي والمشاركة الفاعلة لأبناء البازار بمختلف تكويناتهم الاجتماعية في الأحداث الإيرانية التي أشرت بين ثنايا الدراسة.

لم يكن الخوض في دراسة موضوع «البازار ودوره السياسي في الثورة الدستورية ١٩٠٥ ـ ١٩١١م» بالمهمة السهلة واليسيرة، بل كان هناك العديد من الصعوبات الجمة التي وقفت عائقاً أمام تلمس الطريق للوصول إلى ما نهدف إليه، كان أبرزها: ان الكتابة في هذا الموضوع تُعَدْ صعوبة بالغة بحد ذاتها لعدم وجود ما يسهل الطريق من دراسات وأبحاث في هذا المجال، وندرة الكتابات عن مكونات البازار المختلفة، ناهيك عن الدراسات العربية التي خلت تماماً من الإشارة إلى الدور السياسي لهذه المؤسسة الاقتصادية المهمة خلال الحقبة التاريخية التي نحن بصدد دراستها حتى ولو لبضعة صفحات، الا أن حصولي على فرصة التفرغ العلمي في جامعة طهران، التي وجهت لي الدعوة لكتابة هذه الدراسة بين رحابها مكنتني لانجاز هذا العمل البكر، مع أن مهمة التوفيق بين رغبتي الملحة لتعلم اللغة الفارسية داخل جامعة المصطفى العالمية في إيران / مدرسة الإمام المهدي (عج) لتعلم اللغة الفارسية، والسعي لكتابة الدراسة لم تشكل هي الأخرى صعوبة قائمة بذاتها حسب، بل معاناة حقيقية إضطرتني أخيراً إلى التوقف عند منتصف الطريق بهذا الخصوص، آملاً أن يساعدني الباري «جل علاه» في تحقيق أمنيتي تلك لاحقاً، ناهيك عن الظروف القاهرة التي لازمتني طيلة مراحل الكتابة التي لم يكن الوقوف أمامها حال عابرة.

دفعنا حرصنا العلمي لانجاز الدراسة على أفضل وجه، إلى بذل أقصى الجهود، والاستعانة بكل مادة علمية كانت لها صلة بموضوع الدراسة والإعتماد على المصادر والمراجع الأساسية التي كان في مقدمتها: الوثائق الأجنبية المنشورة وغير المنشورة، بما في ذلك البريطانية والروسية والفارسية، التي احتوت على معلومات هامة وقيمة رصدت طبيعة الأوضاع السياسية وتطورات الأحداث الداخلية في إيران، وأخص بالذكر منها وثائق الخارجية البريطانية (Foreign Office) فضلاً عن بعض مجلدات الوثائق البريطانية عن أصول الحرب ١٨٩٨ ـ ١٩١٤م. «British Documents on the Origins of the War 1898-1914».

والوثائق الفارسية المنشورة ومنها «مجموعة متون وإسناد تاريخي ـ مجموعة من النصوص والوثائق التاريخية»، كتابة وتعليق منصورة اتحادية (نظام مافى) وسبروس سعدونديان، و«كتاب آبى ـ الكتاب الأزرق» لأحمد بشيري، التي احتوت جميعها على معلومات هامة جداً عالجت التنافس البريطاني ـ الروسي في إيران، واحتوت على العديد من التقارير والمراسلات التي تضمنت معلومات نادرة عن التطورات الداخلية وأثرها في حياة البازار استفادت منها الدراسة كثيراً.

إعتمدت الدراسة كذلك على العديد من المصادر الفارسية من كتب ودراسات ومقالات مثلت العمود الفقري والأساسي لها، لما تضمنته من مادة أصلية ساعدتني في التعرف على رؤى وطروحات أبناء البازار وتنظيرات زعمائهم، بوصفها مصادر لا غنى عنها لأي باحث يتصدى للكتابة عن هذا الموضوع، فضلاً عن أن أغلبها استخدم لأول مرة في دراسة من هذا النوع، ويأتي في مقدمتها، الكتاب القيم لأحمد كسروي الموسوم بـ«تاريخ مشروطة إيران ـ تاريخ الحكم النيابي في إيران» بأجزائه الثلاث، التي غطت معلوماته فصلي الدراسة الثاني والثالث، وتأتي أهميته من كون المؤلف كان شاهداً للعيان لبعض الوقائع التاريخية وأتيحت له الفرصة لجمع مادة واسعة النطاق عن الثورة الدستورية احتوت على روايات لا يستهان بها، وكتاب «تاريخ بيداري إيرانيان ـ تاريخ يقظة الإيرانيين» بجزئيه الأول والثاني، لمؤلفه ناظم الإسلام كرماني، الذي انفرد عن بقية الدراسات التاريخية في معلوماته، بوصفه كان مطلعاً على الأحداث التاريخية التي وقعت آنذاك أيضاً التي لا يمكن الاستغناء عنها، فضلاً عن المُؤَلَفْ المهم والقيم «تجار مشروطيت ودولت مدرن ـ التجار، الثورة الدستورية والدولة الحديثة» لمؤلفته سهيلا ترابي فارساني، الذي زودنا بمعلومات في غاية الأهمية عن دور التجار في الثورة الدستورية، ولاسيما أن مؤلفته كانت تتحرى الدقة في درج الأحداث لتنجز دراسة عُدَتْ مرجعاً أساسياً لمن يكتب عن هذا الموضوع، فقد غطت معلوماته جميع فصول الدراسة، وتأتي أهمية كتاب «إنقلاب مشروطة إيران

١٩٠٦ ـ ١٩١١م ـ الثورة الدستورية الإيرانية ١٩٠٦ ـ ١٩١١م» لمؤلفه زانت آفاري، بحكم الإهتمام الذي أولاه المؤلِفْ لمتابعة الأوضاع الإيرانية بدقة وما كان يطرحه من آراء تحليلية للأحداث، مما استفدنا من معلوماته القيمة في أغلب فصول الدراسة.

وعالجت المؤلفات التي كُتِبَتْ باللغة الإنكليزية جوانب هامة من الموضوعات التي وردت في الدراسة التي غطت معظم فصولها، منها ما كتبه المؤرخ حسن ناظم في مؤلفه (Russia and Great Britain in Iran 1900-1914) الذي كرس له المؤلِفْ سيلاً من الوثائق بمختلف اللغات، فأغنى الكثير من الأحداث بمعلوماته الهامة، وكتاب ادوارد براون الموسوم بـ (The Persian Revolution 1905-1909) الذي لا يمكن الإستغناء عنه في دراسة تخص الثورة الدستورية، إذ مدني ببعض المعلومات المتعلقة بأحداث الثورة خلال مراحلها الأولى.

ولا يفوتني أن أذكر مدى الأهمية التي كانت عليها العديد من البحوث والدراسات باللغتين الفارسية والإنكليزية، فضلاً عن الصحف الفارسية العائدة إلى تلك الحقبة التاريخية التي تميزت بأهمية بالغة في متابعة نشاطات البازار وتحركات أبنائه في مجمل الأحداث، ومنها صحيفة «حبل المتين» الصادرة في كلكتا بالهند، وصحيفة «جنوب» الصادرة في طهران وغيرهما من الصحف الإيرانية الأخرى.

وأخيراً لا يسعني إلا الانحناء بإجلال وإكبار لله سبحانه وتعالى شاكراً له فضله ومساعدته في إنجاز مهمتي الشاقة، متمنياً أن تكون هذه الدراسة إضافة علمية متواضعة جديدة في طريق العلم، وأملي أن أكون قد وفقت في ذلك بشكل ينال رضا المعنيين والمهتمين في تاريخ إيران الحديث والمعاصر.

طهران / تشرين الثاني ٢٠١١

آبان ـ آذر ١٣٩٠ش

الفصل الأول

البازار وأثره في الحياة السياسية الإيرانية حتى عام ١٩٠٥م

المبحث الأول

تركيبة البازار الاجتماعية وطبيعته

البازار: كلمة أجنبية تعني في اللغة (السوق) المتمثل بشبكة علاقات التعامل والبيع والشراء بين الذين يتبادلون البضائع.ويطلقون على تلك المؤسسة ومكانها وعملها في إيجاد عملية العرض والطلب وتبادل البضائع والخدمات، فضلاً عن عقد الصفقات التجارية بين التجار أنفسهم بـ (البازار)، وبعبارة أخرى فإن البازار هو مركز عملية التبادل المنتظمة الذي يجمع المشترين والبائعين في مركز معين أو محل واحد، ويوثق الأواصر فيما بينهم لتبادل البضائع والخدمات بوسائل مختلفة. ولفظة (البازار) كانت محدودة أساساً ومحصورة بمكان خاص يلتقي فيه باعة البضائع والمشترين مع بعضهم البعض لغرض التعامل، أما في الوقت الحاضر فقد اكتسبت معنى اجتماعياً أكثر أهمية[1].

تُعَدُّ حدود البازار وثغوره وكذلك معدل البضائع والمواد والأموال والأرصدة وأشياء أخرى سبباً في تشكيل البازار، لهذا عندما تنطق كلمة «بازار» يتبادر إلى الذهن ذلك المكان الذي يشبه الممر الضيق الطويل والمسقف ذي الفتحات الصغيرة المرتفعة، وتنتشر على جانبيه الدكاكين وفي زواياه دور الاستراحة «الفنادق حالياً» والكثير من الغرف، في حين أن الكثير

---

(١) محمد عتيق بور، نقش بازار وبازارى در انقلاب إيران، بى جا، ١٣٥٨ ش، ص١٣؛ عباس رحيمي، تجارت موفق رازهاى كاميابى در بازار سالم، نشر جمال، قم، ١٣٨٦ش، ص٨.

من البيع بالمفرد يتم في الوقت الراهن في الشوارع ومجمعات الأسواق، بل وحتى في أزقة المدينة من قبل الباعة المتجولين وليس في البازار المسقف، وفي الحقيقة أنه لابد من القول إن عملية البيع والشراء أينما تحصل فهو «بازار» مثل سوق المدينة، والسوق الطويل، وسوق المحلة الصغيرة، وسوق التجارة، وسوق البورصة، وسوق الأسهم على الأرصفة، والسوق الجوال، وسوق الجمعة، وسوق الاثنين، وما شابه ذلك، ومن هنا يمكن القول بأن المراد بشكل عام من التلفظ بكلمة «بازار» ليس المكان المخصص المسقف والطويل والدكاكين المجاورة لبعضها البعض، أو الممر المسقف والمكان الكبير وغير ذلك حسب، بل هو المكان الذي توجد فيه البضائع وتتم فيه عملية البيع والشراء[١].

لعل أكثر المعلومات المتوافرة عن التركيبة الاجتماعية والاقتصادية معاً للبازار تهتم بنوعية الحرف والأصناف ومجاميع الكسبة والعمال، فضلاً عن ذكرها للكثير من الأرقام الخاصة بأعداد المشتغلين والعاملين في تلك الحرف، ويمكن الحصول على هذه المعلومات المتعلقة بأنواع الحرف والأصناف المتواجدة في الأسواق الإسلامية بشكل أفضل من خلال كتب«الحسبة»، فمثلاً يتطرق ابن إخوه[٢] في كتابه عن الحسبة إلى (٧٧) صنفاً ويتحدث عن فهرس كامل يتعلق بالتجار والأصناف التي تعمل داخل بازار اصفهان خلال القرن التاسع عشر إلى الحد الذي يذكر فيه أسماء بعضهم و(١٧٣) حرفة، في حين جاء في كتاب «تاريخ كاشان» اسم (٣٣) صنفاً حرفياً و(٩٩) أستاذاً يعملون في مدينة كاشان نفسها، علماً بأن أصحاب هذه الحرف كانوا من ذوي الخبرة أساساً[٣].

---

(١) محمد عتيق بور، منبع قبلى، ص١٣ ـ ١٤.

(٢) يراجع / محمد بن أحمد قرش (ابن إخوه)، آيين شهرداري درقرن هفتم هجري (معالم القربة في أحكام الحسبة)، ترجمة جعفر شعار، بنياد فرهنك إيران، جاب سوم، دوماوند، ١٣٦٧ ش.

(٣) يراجع: عبد الرحيم كلانتر ضرابي (سهيل كاشاني)، تاريخ كاشان، بانضمام يادداشتهائي=

إختلف المؤرخون في تحديد التركيبة الاجتماعية للبازار، فبعضهم يرى أنه منحصر في الطبقة البرجوازية(الوسطى)، التي تضم فضلاً عن التجار، ملاك الأراضي الصغار والمثقفين والحرفيين وأصحاب الحوانيت والكسبة والعمال، في حين يرى البعض الآخر أنه مجتمع متكامل وواسع لايعتمد في تركيبته الاجتماعية على طبقة دون غيرها، لهذا فهو يمتلك قدرات اقتصادية هائلة تصل أحياناً إلى حد منافسة الدولة اقتصادياً، ناهيك عن كل ما يتمتع به أبناء البازار من مكانة اجتماعية مرموقة بين الأوساط الإيرانية المختلفة(١). ولا نبتعد كثيراً عن الحقيقة إذا ذكرنا أن البازار يمثل كياناً اقتصادياً مستقلاً إستطاع من خلاله أن يحافظ على مواقعه عبر مراحل تاريخية مختلفة، لذلك فإنه يشكل مجتمعاً متكاملاً ولاينحصر ضمن فئة اجتماعية معينة.

يُعَدْ البازار من القوى الرئيسة التي كان لها أثرٌ واضحٌ في أحداث إيران التاريخية عبر مختلف العصور والأزمنة، ويمتاز بمميزات خاصة تمثلت بتمركز رأس المال الذي تجمع فيه لعدة قرون، فضلاً عن تنوع سلعه وبضائعه المتعددة التي من خلالها يستطيع التلاعب والمناورة في عرض وطلب هذه السلع والبضائع لخلق أزمات حادة في التحولات الاقتصادية، بوصفه لا يحتوي على المواد الغذائية الرئيسة التي تباع فيه بالجملة والمفرد بدءاً من الحبوب وانتهاءً بالدقيق حسب، بل كذلك يمثل مكاناً ملائماً لمحلات بيع وشراء الذهب والنحاس والفضة والأدوات المنزلية والصناعات التقليدية الحرفية كالسجاد وغيرها، ومع أن مجال تطوره في الماضي كان يعتمد إعتماداً كلياً على الصناعات التقليدية وتسويقها، في الوقت الذي كانت فيه

=از اللهيار الصالح، بكوشش ايرج افشار، جاب سوم، تهران، ٢٥٣٦ شاهنشاهي. ص٢٣٦ ـ ٢٤١..

(١) غانم باصر حسين البديري، الدور السياسي للبازار في التطورات الداخلية في إيران ١٩٦٣ ـ ١٩٧٩، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب / جامعة الكوفة، ٢٠٠٦، ص٨ ـ ٩.

تجارة إيران الخارجية محدودة للغاية والتخلف كبيراً في الأوضاع الاجتماعية، إلا أن دوره كان متميزاً[(١)].

لذلك لم يكن البازار في الاقتصاد التقليدي مجرد سوق حسب، بل كان مخزن القمح والمشغل والبنك والمركز الديني للمجتمع بأسره، ولاسيما إذا أخذنا بنظر الاعتبار أن أصحاب الأراضي يبيعون فيه محاصيلهم، ويصنع الحرفيون هناك بضائعهم، ويسوق التجار له سلعهم، ويحصل منه المحتاجون إلى النقود على القروض، وفي الوقت نفسه كان هناك رجال الأعمال يشيدون الجوامع والمدارس ويمولونها، فضلاً عن ذلك لم يكن البازار كتلة غير منظمة من التجار والحرفيين ومقرضي الأموال والباعة المتجولين والأئمة، وإنما كان منظما تماماً، ويتوزع توزعاً محكماً في نقابات؛ إذ كان لكل حرفة ولكل تجارة ولكل مهنة غير متخصصة منظمتها وتركيبها الهرمي وتقاليدها الخاصة وفي بعض الأحيان لهجتها السرية أيضاً[(٢)].

يمكن تصنيف البازارات على أساس جملة من الضوابط تتمثل في نوع البضائع، وعناصر الإنتاج، وحدود التبادل، وكمية العرض والطلب، ونوعية المعلومات، وشروط التبادل وغير ذلك، فضلا عن البازارالكامل، والبازار الناقص، والبازار المنظم، والبازار الخاص، والبازار الدولي، إذ إن العناصر الأساسية المكونة لكل واحدة من هذه البازارات تتألف من حالات العرض والطلب.ولغرض إيجاد البازار الكامل فإن هناك ثلاثة شروط يجب توافرها،

---

(١) منسي سلامة، إيران الاضطراب الكبير، الجزء الأول، مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨١، ص١٨.

(٢) يوجد في إيران مايزيد على (١٠٠) نقابة مختلفة للحرفيين، ونحو (٧٠) نقابة للتجار، و(٤٠) نقابة لمن لايملكون مهنة متخصصة أو موارد مالية في عام ١٩٢٦ م. يراجع بهذا الخصوص: يرفند ابرهميان. دور الحشود الجماهيرية في الحياة السياسية الإيرانية المعاصرة، بحث في كتاب «إيران ١٩٠٠ ـ ١٩٨٠». الثورات المعاصرة، القوى السياسية والاجتماعية، دور الدين والعلماء، التسلح وسياسة التوكيل، ط١، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٠، ص٢٣٩.

وهي أن يحصل المشتري والبائع على أعلى قدر ممكن من المعلومات لما يجري في أنحاء البازار أولاً، وأن يكون عدد المشترين والباعة كبيراً، وأن لا يكون بمقدور أي منهم أن يُحدِثَ تغييراً شاملاً في وضع البازار ثانياً، وأن تكون البضائع المتداولة في البازار معروفة ومدروسة لكي لايلحق الغبن أي من طرف المعاملة ثالثاً. ومن وجهة نظر أخُرى فإن البازارات التي تتم فيها عملية البيع والشراء على أساس المفرد تُسمى البازارات الناقصة، وهي التي تتميز من غيرها بأنها لاتعرف شيئاً عن المشترين الذين يكون تنافسهم ضعيفاً في الوقت نفسه. أما البازار المنظم بشكل كامل فهو البازار الذي يجتمع فيه المشترون والباعة في بناية واحدة أو مكان موحد حول بعضهم البعض، ويتصلون فيما بينهم عن طريق التلغراف والتليفون أو التعامل المباشر مثل البورصة، ومنذ أواخر القرن الثامن عشر توسعت التجارة بالقدر الذي لم تكن فيه مقتصرة على البازارات المحلية والوطنية؛ لذلك انفصلت التجارة الدولية من البازار واكتسبت صفة أممية وتغيرت إلى الأسواق العالمية[١].

إن البازار بمعنى المكان الذي يتم فيه تبادل البضاعة كان موجوداً منذ القدم وسيبقى في مستقبل الأيام أيضاً، لذلك حقاً لايمكن التأكيد أن البازار وبشكله المتكامل اليوم ظهر في وقت محدد، ومن هو الشخص أو الأشخاص الذين كانوا وراء اختراعه أو تأسيسه، أو في أي مكان ظهر لأول مرة، ولكن يمكن القول: بأن أول بازار في العالم ظهر في ذلك المكان والزمان الذي قام فيه شخصان أو عدة أشخاص بتبادل ما هو فائض عن حاجتهم، وبما أن معنى البازار بمعنى التسوق قد اكتسب معناه على أرض الواقع في تلك المعاملة الأولى؛ لذلك يمكن تسمية ذلك المكان بأنه البازار الأول، وبناءً على ذلك يجب أن نسمي أول مكان قام فيه شخصان أو عدة أشخاص بتبادل شيء ما أو

(١) محمد عتيق بور، منبع قبلي، ص١٤ ـ ١٥؛ حسين بيمان، بازار يانى كاربردى (مجموعة مقالات) نشرية زمينه، تهران، ١٣٧٣ ش، ص٢ ـ ٣.

بضاعة أو طعام أو أية مواد أخرى فيما بينهم بأنه «بازار»، وأن الأسواق العالمية الكثيرة الموجود في عالمنا اليوم بدءاً بقاعات البورصة الكبيرة وصولاً إلى البائع المتجول أو قزاز القرية إنما تقوم على أساس البازار الأولى الذي تشكل من شخصين أو عدة أشخاص خلال مدة قصيرة من الزمن[(١)].

في المدن الإسلامية هناك أواصر وثيقة تربط البازار بالمسجد الجامع الذي يعد المكان الأساس لتواجد علماء المدينة؛ لذلك فإن سوق البضائع الدينية هو أول ما يظهر حول المسجد الجامع ويحتوي على محلات لبيع الشموع والعطارية وغيرها، ومن ثم يأتي سوق الكتب وسوق الصحافين والوراقين وصناع الجلود، ومن ثم سوق الأقمشة وما يطلق عليه «القيصرية»[(٢)]، الذي يُعد مركزاً مهماً من مراكز البازار، ومرفقاً حيوياً من مرافق التجارة، وعادة ما يشغل مساحة كبيرة ومسقف وله أبواب تُقفل ليلاً وتحفظ فيه الكثير من البضائع والحاجيات الثمينة فضلاً عن الأقمشة، وإلى جانب ذلك يكون سوق النحاسين وسوق الأقفال وصنع الحلبيات، وعادة ما كانت هذه الأسواق تتفرع إلى أقسام أخرى تختص بالحرف المختلفة مثل حرفة النساجين وحرفة حياكة السجاد وصناع الأحذية، وكان جميع أصحاب هذه الحرف يقومون بصنع وتجهيز هذه البضائع والصناعات المختلفة التي تصل إلى المستهلك عن طريق التجار. وفي أطراف البازار توجد الخانات الكبيرة وسوق الدواب ومحلات صنع السروج المتواجد أصحابها بالقرب من البوابة الرئيسة للمدينة، التي يوجد في ضواحيها بعض الأسواق الشعبية والباعة المتجولين وأصحاب بيع السلال وغيرها للقادمين من الأرياف

(١) محمد عتيق بور، منبع قبلي، ص٢٧؛ حسين بيمان، منبع قبلي، ص٣ ـ ٤.

(٢) أخذت فكرة بناء القيصريات داخل البازار الإسلامي من الإمبراطورية الرومانية الشرقية، ولفظة «قيصرية» تؤكد انتمائها إلى الألفاظ الرومانية، وتعد القسم الحيوي والنابض للسوق، ذلك أن صناعة النسيج هي أصل الاقتصاد الذي اعتمدته الأسواق الإسلامية. يراجع: أحمد أشرف، مواقع تاريخي رشد سرماية داري در إيران دوره قاجاريه، تهران، ١٣٥٩ش، ص٢٥.

والقرى، وفي أطراف المدينة تؤسس المعامل والمصانع التي هي بحاجة إلى أرض كبيرة وتحتوي على صناعات تؤثر بشكل أو بآخر على تلوث البيئة مثل المدابغ ومعامل صنع الطابوق وغيرها، وتقع عند حدود المدن الأسواق الإسبوعية والشهرية والسنوية التي تحمل تسميات خاصة مثل سوق الثلاثاء وسوق الأحد، وعادة ما كانت البيوت السكنية تحيط بهذه الأسواق[١].

تبرز معالم الصناعة والإستثمار في أغلب المدن الإيرانية المختلفة كما نراها في المدن الحضارية القديمة، وتشمل القسم الأعظم لساكنيها من ناحية امتهان الحرف والأعمال، إذ إن فئة الناس العاملين في سلك الحرف والأعمال المهنية تشكل القسم الأعظم في مجالات الحياة، وعلى هذا النحو يمكن القول إن المفهوم الأعم للكسبة وأصحاب الحرف والمهن هم الأغلبية التي تتصدر البازار الإيراني، ويعدون من ذوي النشاطات الفعالة فيه في عهد الدولة المشروطية[٢] في إيران[٣].

يعرف كل صنف وكل حرفة أو مجموعة أو طبقة من طبقات المجتمع في كل زمان عن طريق نوع أدوات العمل التي تستخدمها تلك المجموعة أو الطبقة أو تتعامل بها، ومفهوم الطبقة في هذه الدراسة جاء بمعنى المجموعة المتجانسة ذات الظروف الاقتصادية والمصالح المشتركة والموقع والمنزلة الاجتماعية المتشابهة نسبيا، التي تجعلها تتمتع بنفوذ معين. وكل طبقة اجتماعية تتألف من عدة فئات أو شرائح، ومن الطبيعي أن تتولد فيها اختلافات طبقية داخلية في الظروف الاجتماعية المتباينة، ويستخدم علماء

---

(١) أحمد أشرف، منبع قبلي، ص٢٥.

(٢) سميت الحركات التي كانت تنادي بالدستور في بداية القرن العشرين بـ(المشروطة)، لذلك كانت تسمى الثورة الدستورية الإيرانية بـ(المشروطة) عادة، والمقصود بذلك إدارة النظام السياسي وحكم البلاد بشروط تضعها مؤسسة تشريعية منتخبة أي البرلمان.

(٣) فاروق خارابى، انجمن هاى عصر مشروطه، تاريخ معاصر إيران، تهران,١٣٨٦ش، ص ٤٥٥.

الاجتماع في ممارسات الطبقات الاجتماعية مصطلحين، أولهما: «الطبقة في ذاتها» تعبيراً عن الوجود العيني والواقعي للطبقة الاجتماعية، أي الأفراد الذين يمتلكون نمطاً متشابهاً في المعيشة والإنتاج والدخل الاقتصادي، وفي هذه المرحلة لم يتوصل أفراد الطبقة الواحدة إلى الوعي والترابط الطبقي، وثانيهما: «الطبقة لذاتها»وتعني توصل أفراد هذه الطبقة إلى مرحلة الوعي ومعرفة مصالحها المشتركة وبروز الأواصر النفسية التي تعود إلى المزيد من تلاحم أفراد الطبقة الواحدة مع بعضهم البعض، لترشدهم إلى الممارسات المنسجمة والمنوعة لبلوغ الأهداف السياسية والاقتصادية المحددة، والواقع أن ممارسات تجار البازار ونشاطاتهم في أحداث إيران التي وقعت في أواخر القرن التاسع عشر جعلت من هذه الفئة إنموذجاً لطبقة متكاملة[١].

من الجدير بالذكر أن مفهوم الطبقات في إيران عند أوائل القرن التاسع عشر كانت حسب المفهوم الأول، ولكنها تطورت كثيراً في النصف الثاني من ذلك القرن إلى الحد الذي أصبح فيه تجار المدن وملاك الأراضي الصغار وأصحاب حوانيت البازار والمشاغل الحرفية يشكلون القاعدة الأساسية للطبقة الوسطى الإيرانية[٢].

لاشك في أن المجتمع الإيراني وحسب الدلائل والمؤشرات الاقتصادية والسياسية والتاريخية يعد بلداً زراعياً يعتمد على منتوجاته ومحاصيله الزراعية، التي تمثل عموده الفقري، ولهذا فإن أغلبية شرائحه وطبقاته الاجتماعية خلال القرون الماضية هم من القرويين والفلاحين أو أولئك الذين كان لديهم ارتباط بشكل أو بآخر بالجانب الزراعي، ومع ذلك فقد نمت في الوقت نفسه مجتمعات مدنية داخل المدن في أثناء الحقب الطويلة التي كان

---

(١) E. Abrahamian, "The Causes of The Constitutional Revolution in Iran," International Journal of Middle East Studies, Vol. 10, No.3, Cambridge University Press, August, 1979, P.387.

(٢) Ibid.

يعم فيها الصلح والوئام والسلام تزامناً مع عملية التكامل الاقتصادي والمالي والسوقي، ومن الواضح جداً أن النسيج المدني الذي عم مدن إيران آنذاك تبلور من خلال الشرائح الاجتماعية المتمثلة بالتجار والكسبة وأصحاب المعامل والمصانع وأرباب الحرف والمهن والعمال، التي اعتمدت بشكل كلي على تصنيع المنتوجات غير الزراعية من قبيل المنسوجات والصناعات اليدوية بجميع أقسامها وأنواعها، وهذا بدوره أدى إلى أن يتبوأ التجار موقعاً ممتازاً ومكانة مرموقة جعلتهم من أكثر طبقات المجتمع ثراءً، الأمر الذي جعلهم يتمتعون بنوع من القوة والقدرة الاقتصادية وحدود نسبية من القدرة والنفوذ الاجتماعي، ولكنهم في الوقت نفسه ظلوا محرومين من الوصول إلى المواقع السياسية الريادية، وهذا الأمر يعود بالدرجة الأولى إلى قوة وسيادة حكومة البلاط المستبدة والجاثمة على صدور الشعب[١].

التجار هم ممن يتعاملون في بيع وشراء البضائع سعياً للحصول على الربح، وتُقَسّم هذه الطبقة بناءً على حجم الثروة على ثلاثة مجاميع، أولهما: التجار الكبار الذين يستثمرون أموالهم في تصدير واستيراد البضائع من الخارج والمناطق المختلفة، وكان لهم دور متميز في الحياة الاقتصادية للمدن، ويملك التجار الكبار رؤوس أموال كبيرة ويشرفون على الصادرات والواردات، وثانيهما: التجار الوسط، وثالثهما: التجار الصغار الذين كانوا يمتلكون أموالاً أقل من الفئتين السابقتين ويستثمرون أموالهم بأعمال الجملة داخل البلاد، وهم يشكلون حلقة الوصل بين الاقتصاد المدني والقروي، في حين يمثل أصحاب البنوك حلقة الوصل الأخرى بين التجار وباعة المفرد في البازار، وكانوا في المرتبة الأدنى من التجار الذين يقف الكبار منهم والمتوسطين على رأس التسلسل الاجتماعي للبازار، الذي يمثل هو الآخر العمود الفقري للاقتصاد في المدينة، في حين لم ينسب الصرافون إلى طبقة

---

(١) عزت إله سحابي، مقدمة اى بر تاريخ جنبش ملي إيران، شركت سهامي انتشارات، بى جا، ١٣٦٤ ش، ص١٠٥ ـ ١٠٦.

التجار بسبب نشاطهم وعملهم في الأعمال المالية والشؤون المصرفية، إلا أن قيام البعض من التجار بالعمل في أمور الصرافة والشؤون المالية والولوج في هذا القطاع كان ملحوظاً آنذاك[١]. في حين يمثل الجماعات المهنية (ذوي المهن الذين يعملون داخل البازار) أساتذة وشيوخ المهن ومساعديهم والعمال والحرفيين والفنيين والمهرة والكسبة الماهرين والعاديين ومن هم دونهم، والفئات الأدنى في البازار كانت تشمل الحمالين والمأجورين والعتالين والفئات الوضيعة كالنصابين وأهل الطرب والمتسولين، وكان الجميع ملزمين بدفع الضرائب المالية لممارسة المهنة، وكانت لهم مؤسساتهم واتحاداتهم الخاصة بهم التي تميزهم من التجار في التقسيم الاجتماعي[٢].

ذكرت العديد من المصادر تلك الحرف والأصناف، فعلى سبيل المثال هناك إحصائية خاصة عن أصناف مدينة طهران تطرقت إلى الأوضاع الاجتماعية السائدة في البازار أواخر العهد القاجاري وأوائل العهد البهلوي، مؤكدة وجود (٢٢٠) نوعا من تلك الأصناف، فقد ضم بازار طهران ٧٣٤ تاجراً يعملون ضمن (١٤) صنفاً تجارياً ويشكلون بحدود ٥,٣٪ من أصحاب الحرف والكسبة، وأشارت الإحصائية إلى أن تجار إيران كانت لديهم غرف وخانات ومحلات ذات قيمة يقومون بإدارة تجارتهم من خلالها بمساعدة عدد من العمال والصناع، إذ كان لديهم (٧٨٦) عاملاً و(١٣٤) صانعاً، في حين كان الكسبة المتواجدين داخل بازار طهران يعملون في (٨٩) صنفاً تجارياً ويبيعون البضائع المختلفة ويقدمون الخدمات العامة بمساعدة ما يقارب ستة آلاف عامل وألف وخمسمائة من الصناع، أما أصحاب الصناعات من ذوي الخبرة فكانوا يعملون في (٩٩) صنفاً ويصل عددهم إلى حوالي خمسة آلاف شخص من الأساتذة (الأسطوات) الذين كان يعتمد عليهم في إدامة البنية

(١) استناداً إلى ذلك بالامكان أن يُعد الصيارفة من مكونات طبقة التجار أيضاً.

(٢) سهيلا ترابى فارسانى، تجار مشروطيت ودولت مدرن، جاب أول، تهران، ١٣٨٤ش، ص٤٥.

التحتية للانتاج الصناعي في البازار ويعمل معهم بحدود سبعة آلاف عامل، وألفين وستمائة صانع لتأمين الاحتياجات الضرورية اللازمة للشعب[١].

يتمتع التجار بتقدير واحترام خاصين في المجتمع الإيراني، وباستثناء العلماء وأبناء السلطة الحاكمة فهم يُجيدون القراءة والكتابة، ولهم رؤية معينة أكثر انفتاحاً بسبب العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري مع الدول الأجنبية مقارنة ببقية طبقات المجتمع الأخرى[٢]، وعادة ما كان العمل التجاري أمراً موروثاً في أسرهم وينتقل من الآباء إلى الأبناء، الذي كان يحدث بسبب عدم القيام بالتحرك الاجتماعي الواضح خارج نطاق تلك الطبقة والزيجات الداخلية لأسر التجار وأبنائهم، وإن لم يكن هذا الأمر قطعياً وحتمياً، فهناك من دخل عالم التجارة بناءً على ما يمتلكه من قابليات ذاتية ونجحوا نجاحاً ملحوظاً[٣].

قراءة بسيطة لمجريات الأمور والأحداث في الأزمنة الماضية يجعلنا نستنتج بأن عمل التجار آنذاك كان قد اشتمل على نوعين من التجارة هما الأولى هي: التجارة الداخلية، التي اعتمدت كلياً على شراء وبيع المحاصيل الزراعية في المدن المختلفة، فضلاً عن المنتوجات والصناعات اليدوية الأخرى، والثانية: هي التجارة الخارجية المتمثلة بعملية التصدير والاستيراد، وحسب كل الشواهد المتوافرة كان الاقتصاد الإيراني خلال القرن السابع عشر الميلادي وما بعدها يرتبط ارتباطاً مباشراً وكاملاً بالسياسة الاقتصادية للدول الأجنبية ولاسيما روسيا وبريطانيا، الأمر الذي دفع التجار الإيرانيين للعمل في مجال التصدير والاستيراد لمعظم أعمالهم، من خلال جمع المحاصيل الزراعية من القرى والأرياف والمدن وتسويقها إلى الخارج وكذلك قيامهم باستيراد البضائع والمنتوجات التي يحتاجها الشعب من الخارج، ومن هذا

---

(١) للإطلاع على تفاصيل الاحصائية يراجع: أحمد أشرف، منبع قبلى، ص٢٤.
(٢) يعقوب آزند، قيام تنباكو، انتشارات أمير كبير، تهران، ١٣٦٧ش، ص٧٦.
(٣) سهيلا ترابى فارساني، منبع قبلى، ص ٤٧.

المنطلق فقد أصبح بعض هؤلاء التجار ورؤوس أموالهم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين الأوروبيين[١]، في الوقت الذي فتحت إيران أبوابها أمام رأس المال الأوروبي وأمام التجارة الأوروبية.

من الطبيعي جداً أن تشهد إيران خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر تحولات مختلفة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي ظهرت بشكل واضح على الواقع الإيراني[٢] الذي أضحت فيه ملامح الانهيار والانحلال التدريجي تسري في نظام الانتاج (الأبوي أو العشائري) نتيجة لعوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية داخلية وخارجية تباينت من حيث حدة تأثيرها وأهميتها، يأتي في مقدمتها تطور النظام الرأسمالي العالمي، وبحكم ارتباط إيران بالسوق الرأسمالية العالمية تغلغل رأس المال الأجنبي في مفاصل الحياة الاقتصادية الإيرانية، وبرزت العديد من المؤسسات المصرفية، واشتدت الرغبة لدى شيوخ القبائل المستوطنين القريبين من المدن في بيع الفائض من إنتاجهم إلى تجار البازار ووكلاء شركات التصدير الأجنبية الذين عملوا على ربط الانتاج الزراعي بالبازار ودفعوا به تدريجياً من الإنتاج البضاعي إلى الانتاج الطبيعي نتيجة حاجة الاقطاعيين للأموال بسبب تزايد مطالبهم الاستهلاكية من وراء تنامي التجارة وتحديث أنماط الحياة[٣].

في الوقت نفسه أسهم التباين وسرعة التغيرات التي طرأت على التكوينات الاجتماعية والاقتصادية في زيادة عدد السكان[٤]، ومع عدم وجود مقاييس ثابتة ومحددة يمكن من خلالها بيان الاتجاهات العامة لأي فئة أو طبقة

(١) عزت اله سحابي، منبع قبلي، ص١٠٦.
(٢) يراجع في هذا الجانب: أحمد سيف، اقتصاد إيران درقرن نوزدهم، تهران، ١٣٧٣ ش.
(٣) عزيز الدفاعي، السياسة الزراعية في إيران بين عهدين، بغداد، ١٩٨٦م، ص٦٨ ـ ٦٩.
(٤) ازداد عدد السكان من (٥) ملايين نسمة عام ١٨٥٠م إلى حوالي (١٠) ملايين نسمة عام ١٩٠٠م، وهذا أدى إلى زيادة الطلب على الغذاء في إيران وأثار ارتفاعاً إضافياً في أسعار السلع الضرورية. يراجع: E. Abrahamain, Op.Cit, P.392

اقتصادية أو اجتماعية على حد سواء في إيران، إلا أن تلك التغييرات أسهمت وبشكل مباشر في توحيد النشاطات التجارية للبازار الإيراني في عموم المدن والأقاليم في طبقة بارزة واقتصاد متحد، عمل كثيراً من أجل ولادة البورجوازية الإيرانية، التي عملت على إزالة الفوارق بين صفوف طبقات المجتمع الإيراني، ولانستثني آنذاك التعامل التجاري، ولاسيما إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن اتصال العديد من كبار التجار الإيرانيين في المناطق الشمالية الإيرانية مع روسيا كان له الأثر الأكبر في التطور الفكري والثوري لدى الكثير من التجار الإيرانيين[(١)].

تركت تلك التغييرات آثاراً بالغة الأهمية على مسار الحياة الاقتصادية للتجار الذين حصلوا على ثروات طائلة جراء استثمار أموالهم في مشاريع إنتاجية صناعية، إلا أنهم سرعان ما واجهوا ظروفاً غير اعتيادية وعقبات حقيقية تمثلت في المنافسة الشديدة التي عانوا منها نتيجة تزايد البضائع الأجنبية وانتشارها السريع في البازار الإيراني، فضلاً عن التغلغل الأجنبي الذي استشرى في اعمق مفاصل النظام السياسي، وتهاون الحكومة الإيرانية في تقديم أي دعم مادي من شأنه أن يقرر وضع البضائع المحلية في مواجهة ذلك التنافس والتغلغل الذي تحولت على إثره إيران إلى شبه مستعمرة تابعة للدول الأوروبية، وهذا ما وضع العديد من الصعوبات أمام تأدية التجار لمصالحهم التجارية، إذ إنهم لم يتحملوا أعباء الضغوط الضريبية المتزايدة حسب، بل أنهم حرموا نهائياً من تلك الإمتيازات التي كان يتمتع بها أقرانهم من التجار الأجانب، وإذا نظرنا من باب المقارنة بينهما نرى أن التاجر الأجنبي يدفع الضريبة لمرة واحدة على بضاعته التي تدخل من الشمال إلى الجنوب، في الوقت الذي كان على التاجر الإيراني أن يضطر إلى دفع

---

(١) B. Jazani, Capitalism and Revolution in Iran, London, 1982, P4.
أحمد أشرف، منبع قبلى، ص٥٠ ـ ٥١؛ غانم باصر حسين البديري، المصدر السابق، ص١١ ـ ١٢.

الضريبة على بضاعته في كل نقطة عبور بين المقاطعات الإيرانية المتعددة إلى الحد الذي تصل فيه إلى أربعة عشر مرة مضاعفة لما كان يدفعه التاجر الأجنبي، ولا غرابة في هذا الصدد إذا ما تعرض التجار الإيرانيين نتيجة تدهور الأوضاع وفقدان السيطرة المركزية إلى عمليات اللصوصية واعتداءات قطاع الطرق الذين كانوا على العكس تماماً من التجار الأجانب الذين قلما كانوا يتعرضون لقوافلهم التجارية[١].

خلق التحدي الغربي واستجابة السلطة القاجارية له تغييرين بنيويين هامين داخل المجتمع الإيراني، فمن جهة أدى تدفق البضائع الأجنبية وتتجير الزراعة، وإدخال وسائل الإتصالات الحديثة(التلغراف)، ومنح الاحتكارات والامتيازات للعديد من الأوروبيين، إلى ربط البازارات الإقليمية العديدة في طبقة متوسطة تجاوزت الإقليم لتعي ولأول مرة مصالحها على مستوى أنحاء الدولة كافة، كما تعي منافسيها الأجانب، ومن جهة أخرى، فإن فتح المؤسسات التربوية وتوسيع الإدارة المركزية وتدريب موظفين حكوميين جدد ومهنيين وفنيين أدى إلى خلق طبقة متوسطة مأجورة صغيرة ولكن حيوية[٢].

إن تدفق البضائع الأجنبية وزيادة التغلغل الأجنبي في إيران ظهر بشكل سلبي على الصناعات اليدوية التقليدية، وقدم في النهاية للبازارات كافة عدواً مشتركاً هو المنافس الأجنبي، ففي دراسة مفصلة حول الأزمة التجارية في أصفهان، كتب أحد جامعي الضرائب قائلاً:

«في الماضي، كانت المنسوجات الجيدة تصنع في أصفهان حيث كان الناس، فقراءُهم وأغنياءُهم، يلبسون المنتجات المحلية. ولكن في السنوات الأخيرة، تخلى الناس عن أجسادهم وأرواحهم ليشتروا المنتجات الأوروبية

(١) كمال مظهر أحمد، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، بغداد، ١٩٨٥، ص١٠٤؛ قاسم أنصاري رنانى وقنبر علي كرمانى، تجارت دردوره قاجاريه، نشر دانشكاه علامة طباطبائى، تهران، ١٣٨٠ ش، ص٣٤.

(٢) E. Abrahamian, Op. Cit, P.393.

الملونة وذات النوعية المنخفضة ولكن الرخيصة. وأحدث الناس بعملهم هذا خسائر فادحة أكثر مما تصوروا: فالنساجون المحليون، بتقليدهم الأقمشة الأجنبية، خفضوا من نوعية بضائعهم، لذا إمتنع الروس عن شراء المنسوجات الإيرانية، وعانى كثير من الصناعات من الخسائر الفادحة. فعلى الأقل عُشر النقابات في هذه المدينة كانت للنساجين، ولم يعش فيها حتى خمسها. حوالي واحد من عشرين من نساء أصفهان الأرامل كن يربين أطفالهن من وارد الغزل للنساجين، وقد فقدوا مصدر رزقهم الآن، وقد عانى من الخسارة أيضاً، الصباغون (صباغوا الأقمشة) والقصارون(الذين يقصرون القماش) ومهن أخرى أصابتها الأضرار أيضاً، فالفلاح لا يستطيع أن يبيع القطن بسعر مرتفع بعد اليوم»[١].

وجدت مكونات البازار وأصنافه في التسهيلات والإمتيازات المتزايدة الممنوحة للتجار ورجال الأعمال الأجانب تدميراً حقيقياً لآمالهم التجارية، وفي الوقت نفسه ولدت لديهم الرغبة في تأييد النزعة القومية التي غزت منطقة الشرق الأوسط في أواخر القرن التاسع عشر مادامت تدعو إلى الاستقلال الوطني والقضاء على التدخل الأجنبي في البلاد[٢]. كما أنهم لم يترددوا في مطالبة النظام القاجاري بالحد من دخول البضائع الأجنبية لإيران، والعمل باتجاه تفعيل الحماية التجارية وإيقاف التغلغل الأجنبي.

كما سعى أبناء البازار، ومنهم التجار، إلى استخدام عصا التحريم في تصديهم لدخول البضائع الأجنبية إلى البلاد؛ لذا فإن مقاطعة البضائع الأجنبية كان يحصل أحياناً لأسباب اقتصادية أو سياسية.فمقاطعة البضائع الروسية حصلت على خلفية الاعتراض على احتلال بعض الأراضي الإيرانية من قبل

---

(١) مقتبس من: ميرزا حسين خان تحويلدار، جغرافياى اصفهان جغرافياى طبيعى وانسانى وآمارأصناف شهر، بكوشش دكترمنوجهر ستوده، انتشارات مؤسسة مطالعات وتحقيقات اجتماعى، تهران، ١٣٤٢ ش، ص١٠٠ ـ ١٠١.

(٢) R.W. Cottam, Nationalism in Iran, New York, 1964, P.43.

القوات الروسية، واقترح التجار وأبناء البازار الآخرين مقاطعة البضائع الأجنبية مراراً، وتم تنفيذ هذا الأمر بالتعاون مع رجال الدين لحشد الناس بشكل عام في التصدي للبضائع المستوردة، كما شجع المثقفون هذا الأمر أيضاً؛ لأنهم أدركوا أن ترويج البضائع المحلية سيساهم في تطوير البلاد وازدهارها، وتم إستحصال فتاوى لتحريم البضائع الأجنبية من الكثير من العلماء؛ لذلك فإن الاستفادة من أسلوب التحريم تم استخدامه من قبل التجار مراراً[١].

فضلاً عن ذلك فإن البازار الإيراني كان يعاني منذ مطلع القرن التاسع عشر وفي أكثر الأحوال والأوقات من ضغط الأغنياء المحليين الكبار والسيطرة الأجنبية والحكومة المدعومة من قبلهم، هذا الضغط الذي وصل إلى حد سحق بورجوازية البازار الإيراني؛ لذلك فإن هدف البازار وعمله منفصل تماماً عن هدف التجارة والإنتاج الهائل للاستثمار، ولكن أدوات العمل ونوعيته والعلاقة بينهما والمصالح الظاهرية عن طريق التعامل مرتبطة بعضها ببعض، فالتجارة الدولية المرتبطة بالإمبريالية تسعى تحت أي ظرف كان إلى الاستعانة بالحكومة، في حين أن البازار بمعنى مكان البيع والشراء والتعامل بين شرائح الشعب الاجتماعية ليس بوسعه أن يتصرف على وفق هذا المفهوم وأن يستعين بهذا المنهج على الدوام، ومن هنا يمكن القول أن البازار الإيراني يزدهر ويتألق في المناخ الحر ويعاني من الركود في الظروف الصعبة، ومن هذا الجانب فإن بازار طهران كان مخالفاً دائماً لأي سلطة مُطلقة وسيبقى مخالفاً لها أيضاً، وهذه المعارضة ليست من منطلق أيديولوجي أو الانحياز السياسي، بل لأن المعاملة والتبادل والبيع والشراء وكذلك وجود

(١) يراجع لهذا الخصوص: موسى نجفي، متون، مباني وتكوين انديشه تحريم در تاريخ سياس إيران تحقيق بيرامون متون، فتاوى ومدارك تاريخى انديشه تحريم يامقاومت منفى دريك قرن تاريخ سياسى إيران، مؤسسة جاب وانتشارات آستان قدس رضوى مشهد، ١٣٧١ش، ص ٢٩ ـ ٣٠؛ ص ٧٤ ـ ٧٧.

البازار بذاته يتطلب استقلاله الخاص وحريته، ومن هنا يمكن القول بأن بازار طهران وبازارات المدن الإيرانية الأخرى بشكل عام كانت معارضة لأي نوع من أنواع التحكم والتهديد والضغط والدكتاتورية وتعمل دائماً للتصدي لها ومواجهتها[١].

الحرية لها جذور متأصلة في كيان البازار ونزعة أصحابه التحررية، لهذا فإن عملية الاستقلال في التبادل تلاحظ في جميع أركان البازار، ومع ذلك فإن الحرية والتحرر الذي يطمح لهما البازار والبازاريون تختلف كثيراً من حيث الشكل والمحتوى عن روح الانعتاق والخلاص والمطالبة بحق بقية الطبقات مثل العمال والفلاحين؛ لأن الأخيرين يصارعون أدوات العمل والأرض والإنتاج والمال والمالك الفعلي لها بهدف تحسين أوضاعهم الاقتصادية وتغيير علاقاتهم الاجتماعية من أجل تطوير أحوالهم وخدمة أهدافهم، وأما البازار فهو غريم نفسه، ونضاله هو من أجل المحافظة على إبقاء الوضع الموجود والحيلولة دون التطاول عليه من الخارج وإصلاحه وتطويره، وبما أن تسمية البازار ورواده يطلق على المكان والشخص حين تتم عملية التعامل بالمال والبضائع مع كل المراجعين بغض النظر عن عقيدتهم ومذهبهم وحتى لون بشرتهم وقوميتهم، لذلك فإن مكاناً كهذا (أي البازار) يجب أن يكون متحرراً من كل قيد وشرط، وأن يكون آمناً ويتسم بالثقة، لكي يتمكن طرفا المعاملة وبمنتهى الحرية والإرادة الكاملة وبقلب ويد مشرعتين ودقة وتأني من عرض أموالهم وبضائعهم أمام الأنظار، ويقيمون ويتحاورون ويتبادلون ويشترون أو يبيعون. وحيث يوجد البازار توجد البضائع، والبضاعة هي الشيء الذي يصنع البازار ويمنحه الروعة والألق[٢].

من هنا يمكن أن نذكر أن أهمية البازار تبرز من خلال الفعاليات التي

---

(١) محمد عتيق بور، منبع قبلی، ص١٦ ـ ١٧.
(٢) همان منبع، ص١٧.

يقوم بها، وكذلك النشاطات الاجتماعية والاقتصادية المتعددة التي تعد في أغلب جوانبها انعكاساً حقيقياً للعلاقة المتأصلة بين أفراده ومهام عملهم المرتبطة مباشرة بحياة الناس العامة، إلى الحد الذي تعاظمت فيه تلك النشاطات وتركت آثارها في العديد من التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شكلت الصفة المميزة للاقتصاد الإيراني عبر مراحل التطور التي مرّ بها، معبرةً وبصدق واضح عن قوة البازار الاقتصادية، بوصفه العصب الحي في الاقتصاد الإيراني، وأهمية رجال البازار، بما فيهم التجار بوصفهم الفئة الثالثة المؤثرة في المجتمع الإيراني، ولإن إيران نفسها كانت حلقة الوصل ما بين الشرق الأسيوي والغرب الأوروبي.

وبما أن حركة العرض والطلب وتحديد الأسعار وغلاء البضائع ورخصها هي من مواصفات البازار؛ لذا فإن بازار طهران ـ بشكل خاص ـ يُعَدُّ بمثابة مُجَمَعْ كبير للتبادل الاقتصادي وقلب المعاملات ومركز التعامل بالبضائع مع جميع المقاطعات الإيرانية، كما هو مركز التواصل الاقتصادي بين مراكز الإنتاج الزراعية والصناعية مع المستهلكين (عموم الشعب الإيراني)، وفي الوقت نفسه لديه ارتباطات تامة ومتكاملة مع بازارات المدن الإيرانية الكبيرة الأخرى، بحيث أن الأخبار ومجريات الأحداث الإيجابية والسلبية تنقل من إحدى البازارات إلى مثيلاتها الأخرى وتؤثر فيها أيضاً[١].

هنا لابد من أن لا ننسى ما لذوي المهن في البازار الإيراني من أهمية واضحة، فالدلالين مثلاً كان لهم دورهم البارز والمهم في تبادل التجارة بين التجار الإيرانيين والأجانب، فضلاً عن ذلك فإن المكاتب التجارية الكبيرة أيضاً كان لها دلالين خاصين والكثير منهم كانت لهم مصالح في تجارة التنباك، في حين مَوّلَ الحرفيون العديد من جوامع البازار والمدارس بما فيها المدارس الدينية، كما شكل كسبة المدن والحرفيون العاديون مثل البقالين

---

(١) محمد عتيق بور، منبع قبلى، ص١٦.

والقصابين وبائعي الفاكهة وذوي الصناعات العادية مثل النجارين والحدادين والسراج والاسكافيين وغيرهم من أصحاب المهن الصغار القاعدة الأساسية للبازار(١).

مع اتساع التجارة تعاظم الدور الاقتصادي للبازار الإيراني وتعاظم دور التجار المحليين في معاملات المحاصيل الثمينة كالابرشم والرز والتنباك، وبرزت أهمية دورهم الاقتصادي والاجتماعي لارتباطهم بآليات البازار المحلي وارتباط إيران كدولة بالأسواق العالمية مع بداية القرن العشرين، الأمر الذي أدى إلى تزايد عدد التجار الإيرانيين الكبار بين الرأسماليين من مختلف البلدان، ناهيك ما للتجار الصغار وتجارة الخردة من أهمية كبيرة جداً في الأسواق الداخلية الإيرانية(٢).

كان التجار في إيران يلقبون بألقاب خاصة منها: أمين التجار، ومعين التجار، وناظم التجار، ومعتمد التجار، ومؤتمن التجار وغيرها، ولم تكن هذه الألقاب بمعنى امتلاك الشخص لمنصب أو مقام معين، بل كانت على الأكثر تعبر عن نوع من الشأن والمكانة الاجتماعية، وفي أكثر الأحيان كانت ذات صفة وراثية، وبعض العناوين التجارية كانت تعبر عن موقع أو مكانة تجارية خاصة، فعنوان «تاجر باشى» مثلاً يُطلق على الشخص الذي يتبنى مسؤولية الوكيل التجاري لدولة أجنبية، ويشرف على الأمور التجارية وقضايا التجار التابعين لتلك الدولة(٣). في حين كان للتجار خلال عهد ناصر الدين شاه (١٨٤٨ ـ ١٨٩٦م) رئيساً في كل مدينة يسمى «ملك التجار» وهذا العنوان كان يُمنح من قبل الدولة بعد انتخاب الشخص المعني من بين زملائه التجار

---

(١) قاسم أنصاري رناني وقنبر على كرماني، منبع قبلى، ص٤٤ ـ ٤٥؛ يعقوب آزند، منبع قبلى، ص٧٨؛ E. Abrahamian, Op. Cit, P.388.

(٢) يعقوب آزند، منبع قبلى، ص٧٨.

(٣) قاسم أنصارى رنانى وقنبر على كرمانى، منبع قبلى، ص٤١ ـ ٤٣؛ سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص٥١.

إذ يختارون أكثرهم نفوذاً في المدينة ويعرفونه إلى الحاكم الذي يقبل هو الآخر بهذا الاختيار، وكان ملك التجار في طهران على قدرٍ كافٍ من العلاقة مع الجهاز الحاكم في المدينة، إذ يعد من جهة ممثل الدولة لدى التجار لغرض توضيح القوانين وأحكام الجهاز الحاكم، ومسؤولاً عن التجار في الاجتماعات والمداولات الحكومية، وكذلك في إنجاز أعمالهم مع الدولة وزيادة ما يصب في مصلحتهم بوصفه مسؤولاً عن إيصال طلبات التجار وشكاواهم إلى أسماع الحكومة من جهة أخرى، وكان يتم الحصول على هذا اللقب من خلال التنسيق المسبق مع الشاه والبلاط لكونه يمثل عاملاً مهماً للحصول على بعض الإمتيازات من الدولة أيضاً، ويُعَدْ «ملك التجار» أحد الأعضاء الناشطين لمجلس التجارة، وهو مؤسسة حكومية ذات صفة استشارية على الأكثر، ومن ضمن واجباته أيضاً متابعة الأمور المتعلقة بالتجار مثل الديون غير المسددة، ومتابعة صحة إعلان حالات الإفلاس والإعلان عن الضمانات[١].

إقترنت السياسة الإستبدادية التي مارستها السلطة والجهاز القاجاري الحاكم في إيران تجاه البازار بممارسة مختلف الضغوط ضد رجاله وحقوقهم التجارية، فمصادرة أموال التجار الكبار من قبل الشاه، وامتناع بعض موظفي الدولة عن دفع قروض التجار، والتدخل في أسعار البضائع[٢] وسرقة القوافل والأسواق من لدن أبناء الأسرة الحاكمة وإجبار التجار على تقديم الرشاوى، كلها كانت من ضمن الضغوط التي تمارسها السلطة القاجارية الحاكمة على

(١) يعقوب آزند، منبع قبلى، ص٧٧.

(٢) إن تدخل النظام القاجاري في اقتصاديات البازار ولا سيما من خلال السيطرة على الأسعار ومخازن الحبوب، لم يكن إشارة لنزاهته ونقائه كما كان يدعي آنذاك ليبراليو أوروبا في القرن التاسع عشر، ولكنه ناتج مباشر لعجزهم عن التعامل مع الاضطراب والاستياءات الشعبية، وقد اتخذت سياسة المناورة أشكالاً عديدة. يراجع: يرواند آبراهاميان، إيران بين دو انقلاب در آمدى بر جامعه شناسى سياسى إيران معاصر، ترجمه أحمد گل محمدى ومحمد إبراهيم فتاحى وليلايى، نشرتى، تهران، ١٣٨٩ش، ص٥٤.

هذه الفئة الاجتماعية المهمة، ناهيك عن أن فقدان الأمن والأمان في العديد من الحالات الاجتماعية والاقتصادية هي التي دفعت التجار إلى تشكيل «مجلس وكلاى تجار إيران»(١)، لعلهم يتمكنون من خلال ذلك من الوصول إلى تحقيق ما يسمى بالأمن الاقتصادي، ومن جهة أُخرى فإن تزايد الهيمنة الأجنبية في إيران، وتغلغل رؤوس الأموال الخارجية في البلاد أدى إلى إضعاف نفوذ التجار وقلة استثمار رؤوس أموالهم، وكان الأجانب يأملون بجعل رؤوس الأموال الأجنبية مرتبطة بهم من خلال أسلوب السيطرة على النظام المالي الإيراني؛ إذ كانوا يريدون الوصول إلى هذا الهدف من خلال الحصول على الإمتيازات ومنح القروض إلى الحكومة الإيرانية(٢). ومع أن زيادة التغلغل الأجنبي عرقل كثيراً من مشروع البلاد في السير باتجاه تغييرات جوهرية عميقة في مجال نشاط الهيئات التجارية للبازار الإيراني، إلا أن عملية اندماج إيران بالسوق الرأسمالية دفع باتجاه توحيد نشاطات البازار التجارية بتعدد مصادرها في طبقة واحدة، الأمر الذي سرع كثيراً في انهيار

---

(١) تأسس في شوال عام ١٣٠١ هـ. ق للحفاظ على مصالح التجار والدفاع عن حقوقهم ضد إعتداءات حكام الولايات والمسؤولين الكبار في الدولة وتوفير مسائل الرُقي والتوسع في التبادل التجاري في البلاد، واستناداً لذلك أحضر التجار لائحة من القوانين وقدموها إلى ناصر الدين شاه (١٨٤٨ ـ ١٨٩٦م) وكانت اللائحة القانونية تتحدث عن الأحتياجات اللازمة للتجار والمصالح التي تتعلق بهم، ومنها: احترام الملكية الفردية وتحذير المسؤولين الكبار في الدولة من أبتزاز التجار وسوء المعاملة، وإعطاء الحق الكامل في التصرف بأموالهم، وإنقاذ رؤوس الأموال التابعة للتجار من براثن القوى الإستعمارية وذلك عن طريق تأسيس مصرف لحفظ رؤوس الأموال وحماية مصالح التجار والكسبة الإيرانيين في داخل وخارج البلاد وإضعاف سيطرة القوى الأجنبية والتجار الأجانب على الكمارك، وإيجاد سوق خاص بالصناعات الداخلية. للمزيد من التفاصيل عن المجلس. يراجع: فريدون آدميت وهما ناطق، أفكار اجتماعى وسياسى واقتصادى در آثار منتشر نشده دوران قاجار، انتشارات اتجاه، تهران، ١٣٥٦ ش، ص٢٩٩ ـ ٣٧١؛ ايرج بروشانى وديكران، بازاردر تمدن اسلامى، نشر كتاب مرجع، تهران، ١٣٨٩ ش، ص١٠٦ ـ ١٠٨؛ أحمد أشرف، منبع قبلي، ص١٠٧ ـ ١١٠.

(٢) يعقوب آزند، منبع قبلي، ص٧٨ ـ ٧٩.

العلاقات الإقطاعية المتخلفة، وتقليل الفوارق الاجتماعية بين طبقات المجتمع الإيراني ولاسيما في مجال التعامل التجاري داخل البازار.

من الجدير بالذكر أن أداء المعاملات والعمليات التجارية لا يتم على أساس السيولة النقدية في البازار، بل كان يقوم على أساس الصفة الاعتبارية (التعامل بالمقايضة) في الغالب، وكان التجار داخل البازار يمارسون التجارة الداخلية والخارجية من غرفهم وخاناتهم، ومنذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر تصاعدت وتيرة استثمار الأموال تدريجياً بسبب اتساع حجم التبادل التجاري، وتزايد أعداد التجار الأغنياء، وأكثر من ذلك أن التجار الإيرانيين كانوا يستخدمون الأسلوب الاعتباري على نحو التعامل بالمقايضة دون دفع الأموال النقدية، وفي بعض الأحيان كانت المعاملات النقدية تنفذ بطريقة دفع الحوالة، وعادة ما كانت الحوالات تدفع خلال مدة زمنية طويلة، بوصفها حوالة ذات أمد معين، لهذا فإن استخدام الحوالة والاعتماد على الأسس الأخلاقية والتعهد بالقول في المعاملة كان من العوامل التي جعلت المعاملات التجارية تتم دون الحاجة إلى النقد الحالي، إلا أنه من المشاكل التي كانت تواجه نظام الصكوك أو الحوالة هو إتلاف الوقت، والحاجة إلى ممثل أو وسيط أو صراف في المنطقة المعينة ووجود طرفين في المعاملة كلاهما بحاجة إلى المال في الوقت نفسه، وخلاف ذلك يكون على احد الطرفبن إما أن ينتظر أو يلجأ إلى التنزيل، وأحياناً كانوا يحولون الصكوك التي أمدها عدة أشهر إلى نقد مقابل دفع الأرباح المتربة عند الصيارفة، وأكثر عمل الصيارفة الكبار كان يتمحور حول بيع وشراء الصكوك المحولة من المراكز التجارية الخارجية مثل لندن وتفليس وغيرها من المراكز الأخرى، وكان بعض التجار والصيارفة يشترون الصكوك الحكومية بقيمة أقل وبعدة أقساط وبمدد زمنية أطول[١].

(١) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص٤٧ ـ ٤٨؛ قاسم أنصارى رنانى وقنبر على كرمانى، منبع قبلى، ص٣٥.

كانت المعاملات داخل البازار الإيراني تنجز أحياناً عن طريق تنظيم مكاتبة خطية (قولنا مه) تذكر فيها جزئيات وتفاصيل المعاملة، ويدفع للتجار في المعاملات التجارية الصغيرة نسبة (١٪) وفي المعاملات الأكبر (١ ـ ٢٪) من قيمة المعاملة، ومن المشاكل التي كانت تحصل في قضايا التجارة هي مسألة إعلان إفلاس التاجر، وكان بإمكان التاجر الإيراني أن يعلن إفلاسه دونما أي تخوف من خلال اعتصامه في بيت أحد المجتهدين من رجال الدين أو في الأماكن المقدسة والمساجد[1]، وهذا الأسلوب في إعلان الإفلاس لم يلحق الضرر بالسوق المحلية ويعرضها للاضطراب حسب، بل كان يلحق الأضرار بالتجار الأجانب أيضاً، وعلى الرغم من صدور فرمان (مرسوم) في عهد محمد شاه (١٨٣٤ ـ ١٨٤٨م) عام ١٨٤٤م بهدف تقليل معدلات الاعتصام، وتعيين ملك للتجار لمتابعة الأمور التجارية وتنظيم الأعمال، ولكن لم يفلح هذا المرسوم وأمثاله في إقامة الأمن المالي داخل البازار الإيراني لأنه لم تتم طيلة العهد القاجاري مصادرة أموال أي تاجر أعلن إفلاسه وفقاً لضوابط معينة، وكان يتم نقض أي مرسوم صادر وبكل سهولة وكأنه لم يصدر أي مرسوم بهذا الخصوص، فإذا لم يكن الشخص قادراً على دفع ديونه تُعطى له فرصة مناسبة لتسديد ديونه، لأن مصادرة وتوقيف الأموال لم يكن مستساغاً بما يكفي لدى الرأي العام الإيراني[2].

إحتل التجار الكبار والمتوسطون الصدارة في البازار الإيراني؛ ويأتي بعدهم المختارون والمخضرمون من مجاميع الحرفيين؛ إذ إن كل حرفة أو مهمة في البازار تتألف من ثلاثة مستويات معروفة تشمل الأساتذة

(١) يطلق على هذا الاعتصام بحال (البه ست) التي هي عرف اجتماعي معروف في إيران، يحتمي من خلاله المتهم أو المطلوب للسلطة الرسمية في الأماكن الدينية المقدسة والمساجد وبيوت رجال الدين والمجتهدين والسفارات الأجنبية لكي يكون بعيداً عن الملاحقة القانونية، بوصفها أماكن أمينة لا يُطالها أحد.

(٢) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص٤٨ ـ ٤٩.

(الأسطوات)، وأصحاب العمل، والعمال والصناع، وكان التجار الكبار يمتلكون مكانة رفيعة داخل البازار ومكانتهم الاجتماعية كانت مميزة من الكسبة والأسطوات الذين يؤلفون الحرف الأخرى، فقد كانوا يقفون على رأس هرم السلطة والمنزلة والثروة في البازار، فضلاً عن ذلك فقد كان التجار الكبار والعلماء ورجال الديوان يعدون من أعيان المدينة، وبالنسبة لذوي المهن العاملين في البازار، ففضلاً عن تسلسلهم من المختارين والمخضرمين والأسطوات وأصحاب العمل من جهة، والصناع والصبيان من جهة أخرى، فقد كانت لهم درجات من حيث نوع المهنة والعمل أيضا؛ إذ إن النظر في أفضل قائمة للحرفيين تعطينا الخطوط العامة لدرجات وتسلسل المهن كالآتي:

الأول: الحرفيون المتميزون مثل جماعة تجار الجملة، وجماعة بيع السجاد وحرفيي الحلي الحاذقين مثل الصاغة والنقش على الخشب بالعاج، وأصحاب صناعات النسيج وأصحاب الأعمال الخدمية كالمعماريين.

الثاني: الكسبة والحرفيون العاديون مثل البقالين والقصابين وبائعي الفاكهة وذوي الصناعات العادية مثل النجارين والحدادين والنحاسين والسراجين والاسكافيين.

الثالث: الكسبة والحرفيون الصغار مثل خياط الدلو، ومركب حدوة الحصان، والسراج وحداد السنباد وصانع الصفائح والعلب وصانع بواري القصب، والفتال، والفرّان، والعسال، والقزاز، والسمسار.

الرابع: جماعات الأجراء، والحمالين، والكناسين، وحمال السماد، والحطاب، وعامل البناء، والخدام وأمثالهم.

الخامس: البعض من الطبقات المتدنية من قبيل، الأشقياء، وجماعة أهل الطرب، وناحر الإبل، والشحاذين، والعبيد والإماء[1].

---

(١) غلا مرضا ور هرام، نظام سياسى وسازمان هاى اجتماعى إيران در عصر قاجار، جاب أول، انتشارات معين، ١٣٨٥ ش، ص١٩٩ ـ ٢٠٠؛ أحمد أشرف، منبع قبلى، ص٢٣.

ومن الجدير بالذكر أن المجالات المتاحة لنشاط البورجوازية الإيرانية خلال القرن التاسع عشر كانت ذات صفة تجارية، وكان ذوو رؤوس الأموال الكبيرة هم حلقة الوصل في العلاقات التجارية بين المدن والقرى، وهذه البورجوازية كانت تتألف من الدلالين وباعة البضائع الأجنبية والمحلية وكانت تتمتع ولأسباب متعددة بالثروة والسلطة المادية والمعنوية الكبيرة، فمن جهة كان عبء الضرائب يقع على عاتق القرويين، في حين كان التجار معفويين تماماً من دفع الضرائب الرسمية غير التجارية للحكومة، وهذا الأمر هو الذي ساهم في زيادة ثروة البورجوازية التجارية مستفيدة بذلك من كل الطرق، فالتاجر الذي يتاجر بالشاي، كان يستورد في الوقت نفسه القماش والمواد المعدنية ومواد الخياطة والفخاريات أيضاً، وكانت النتيجة أيضاً فقدان التنافس التجاري وزيادة ثروة التجار في الوقت نفسه؛ لأنه كان بإمكان أي تاجر أن يستورد أية بضاعة يرغب باستيرادها حسب ما يحتاجه السوق ويبيعها، كما أن التجار كانوا يمتلكون الحرية الكاملة في تصدير مختلف أنواع البضائع[1]، الأمر الذي بدا واضحاً في علاقات البازار بالفئات الاجتماعية الأخرى.

* * *

(١) غلا مرضا ورهرام، منبع قبلى، ص٢٠٠.

المبحث الثاني

علاقات البازار بالفئات الاجتماعية الأخرى

كانت للبازار علاقات وطيدة جداً مع الفئات الاجتماعية الإيرانية المختلفة وتأتي في المقدمة علاقاتهم مع الدولة وحكام الولايات الإيرانية، إذ كان التجار الكبار يتعاونون مع رجال الدولة الأقوياء، ذلك أن كل من أراد منهم (أي التجار) النجاح فلا بد له من أن يسعى لمثل هذه العلاقات، والحقيقة أن الحكومة الإيرانية وعلاقاتها الودية مع قادة القبائل كان بمقدورها أن تساهم في خلق أجواء تجارية آمنة ومناسبة بشكل نسبي، وعلى العكس من ذلك تماماً، فإن عدم وجود هذه العلاقات كان بوسعه أن يؤدي إلى إلحاق خسائر المصادرة والاستيلاء على الأملاك ونهب البضائع التي لا يمكن تعويضها. وأحياناً كانت القبائل تلجأ إلى إعلان حالة التمرد بدوافع مختلفة ويقومون بنهب أموال التجار، وفي مثل هذه الأحوال بإمكان العلاقات الحسنة بين التجار والحكومة، بما في ذلك حكام الولايات، أن تسعفهم وتنفعهم كثيراً، كما كان الحال في إرسال القوات العسكرية الحكومية من قبل الدولة إلى منطقة «ممنسى» لمساعدة محمد معين التجار البوشهري[1] في قمع الخانات

---

(١) الحاج محمد معين التجار أو سلطان الجنوب. كان في البداية متعهد أمور الحاج مهدي، ملك التجار في مدينة بوشهر. ذهب إلى بغداد لحقبة من الزمن بهدف متابعة الأمور التجارية. تعد منطقة (ميناب) من إقطاعياته.نشط في أحداث الثورة الدستورية ومثل أهالي طهران في الدورة الأولى لمجلس الشورى الوطني وأهالي بوشهر في الدورة الثالثة للمجلس.توفي عام ١٩٣٥م.يراجع: هما ناطق، بازركانان درداروستد بابانك شاهي ورزى تنباكو (بر بايه آرشيو أمين الضرب، انتشارات توسي، تهران، ١٣٧٣ ش، ص٢٣ ـ ٢٦، ٤٧ ـ ٤٩.

المعترضين عليه، والمعارك والاشتباكات الكثيرة والطويلة معهم حول الأراضي المتنازع عليها، إذ تعد هذه العملية أحد الشواهد على تعاون الدولة مع التجار الكبار ومساعدتهم، فضلاً عن ذلك فإن تقارب التجار مع رجالات الدولة كان يسهم في حصول التجار على الامتيازات أو المناصب الحكومية أو في الحصول على الإقطاعيات والاستفادة من الإمكانات التجارية والاقتصادية في مناطق البلاد المختلفة، فعلى سبيل المثال منح ناصر الدين شاه معين التجار امتياز شركة ناصرى عام ١٨٩٠م الذي كان يمثل نوعاً من الشراكة في امتياز الملاحة في نهر الكارون، وكان للأخير تعاون مع العديد من الشركات الأجنبية في مجال تصدير وبيع فحم الكوك ووأكسيد الحجر وتراب هرمز الأحمر(١) .

من ناحية أخرى كانت الحكومة الإيرانية بأمس الحاجة إلى التجار الكبار نتيجة لامتلاكهم معدلات السيولة النقدية في البازار، ويمكن الإشارة في هذا المعنى إلى القرض الذي حصل عليه عباس ميرزا(٢) بعد هزيمته أمام الروس عام ١٨٢٨م.والقرض الذي أخذه ناصر الدين شاه خلال التحرك نحو طهران لإحراز مقام السلطنة والجلوس على العرش الإيراني، علماً بأن هذا القرض قد استلم من تجار مدينة مراغه، وانطلاقاً من أن تولي رئاسة المدن وإدارتها في إيران كانت تباع مقابل مبلغ معين، فإن الحكام الإيرانيين كانوا يحصلون على المال اللازم لشراء ذلك المنصب من التجار قبل إحرازهم للمناصب

---

(١) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص٥١ ـ ٥٢ و١٢٤ ـ ١٢٦.

(٢) الابن الثالث لفتح علي شاه (١٧٩٧ ـ ١٨٣٤م) وولي عهده. عدّ من أبرز الساسة الإيرانيين طيلة سنوات العهد القاجاري. كان مثقفاً من الطراز الأول ولديه بعض الاتجاهات الفكرية. كان صاحب أول بعثة دراسية إلى لندن عام (١٨١١م).اهتم بالثقافة والأدب وشجع الطباعة إلى الحد الذي أدينت فيه اللغة الفارسية لإصلاحاته. اعتنى بالجيش الذي كان يعاني من نقص شديد في التدريب والتجهيز. وقف ضد التغلغل الروسي في إيران.للمزيد يراجع: مسلم محمد حمزة العميدي، عباس ميرزا ودوره في تحديث إيران ١٧٩٨ ـ ١٨٣٣م، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى جامعة بغداد/ كلية الآداب، ٢٠١١.

الحكومية. وأحياناً كان يُستعان بالتجار لتسديد ضرائب الحكومة المركزية والديون المتأخرة[١]. لهذا كانت العلاقة بين السلطة المالية والسياسية علاقة متبادلة وثنائية في أغلب الأحوال، وعلى العكس من النظرية العامة والمقبولة يرى بعض المختصين في هذا المجال «أن التقارب بين التجار والحكومة الإيرانية كان يتم في الحالات الضرورية فقط»[٢].

من الجدير بالذكر هنا لتفسير هذا الرأي يمكن القول: أن حاجة التجار الكبار إلى الحماية من قبل السلطة السياسية والعسكرية الموجودة في المجتمع، كان أمراً ضرورياً، إنطلاقاً من عدم استتباب الأمن والقانون بشكل عام. في حين أن الابتعاد عن رجال الديوان بإمكانه أن يثير طمعهم بأموال التجار، كما أن المحافظة على هذه العلاقة كان بإمكانه أن يخلق أجواءً آمنة نسبياً على الرغم من أنه في بعض الحالات التي كانت فيها النية في التحكم والاستفادة المالية موجودة، كانوا يقفون عندها في جبهتين متعارضتين، وأخذ التجار، الذين كانوا في السنوات المنصرمة يعطون الأتاوات للحكومة، يبحثون عن السلطة في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر[٣].

ومع ذلك فقد كان بعض التجار الكبار مجبورين على التعامل مع أولياء الأمور والهيئة الحاكمة لغرض مضاعفة مصالحهم الشخصية والمهنية والتمتع بالدعم السياسي، حتى أنهم كانوا يقيمون علاقات صداقة معهم، وغالباً ما كان التجار الكبار يتعاونون مع موظفي الدولة ويتقربون منهم كثيراً، وهذا ناتج من شعورهم بحصانة أولئك؛ لأن الأعمال الاستبدادية للبلاط كان من الممكن لها أن تؤدي بهم إلى الإفلاس في أي لحظة[٤].

---

(١) محمد تقي سبهر (لسان لملك)، ناسخ التواريخ، ج٤، تهران، ١٣٤٤ ش، ص١٧.

(٢) ويلم فلور، جستار هائى از تاريخ اجتماعى إيران عصر قاجار، ج٢، ترجمة أبو القاسم سرى، انتشارات توس، تهران، ١٣٦٥ ش، ص١٥٩ ـ ١٦٠.

(٣) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص٥٢.

(٤) يعقوب آزند، منبع قبلى، ص٧٧.

لم يقتصر التجار داخل البازار الإيراني في علاقاتهم الخارجية مع الشرائح الاجتماعية على رجال الدولة حسب، بل كانت لهم علاقات وثيقة مع شرائح وفئات أخرى أهمها رجال الدين، إذ ان العلاقة بين هاتين المؤسستين ذات سوابق طويلة الأمد، فقد ضم البازار الإيراني العديد من التجار الذين ينتمون إلى طوائف دينية مختلفة، منهم الزرادشتيين والبلوش واليهود الذين اشتهروا لكونهم أسر تجارية معروفة مثل أسرة «باسال» و«فرمانيان» و«ارجمو ندرس» و«فاتح» و«خيابي» و«الايرواني» وغيرها، فضلاً عن التجار المسيحيين، ولكن مع ذلك فإن التجار المسلمين كانوا يمثلون أكثرية البازار، وكان هؤلاء تربطهم روابط وثيقة جداً بالمؤسسة الدينية الإيرانية صاحبة النفوذ والتأثير الواضح على حركة البازار، استناداً إلى قوانين الشريعة الإسلامية التي تتحكم بتنظيم السلوك التجاري، لهذا فإن المسائل التجارية وما يدور في البازار الإيراني شغل حيزاً واضحاً في نشاط المحاكم المسؤولة في تطبيق القوانين الدينية في مراكز المدن التي عُدَّتْ بؤرة نشاط البازار(١).

جمعت الكثير من المواقف المشتركة بين البازار ورجال الدين، ليس لعلاقتهما الحميمة التي تربطهما فيما يتعلق بمسائل العمل حسب، بل إن وثائق الاتفاقيات التجارية أيضاً كان لابد من تصديقها من قبل علماء الدين، وفي الوقت نفسه إن خلق أجواء الثقة والاطمئنان بين أروقة البازار والمجتمع كان يُعَدْ من أهم الخصائص المعنوية والروحية للتجار، لهذا كان للتجار وأصناف البازار الأخرى أفكار دينية إيجابية، فالذهاب لأداء مناسك الحج إلى بيت الله الحرام في مكة المكرمة، والحضور الفاعل في المناسبات الدينية والاجتماعية ومجالس الفاتحة والقيام بالأمور ذات المنفعة العامة، وبناء وتعمير المساجد والجسور والقناطر والخانات وتحسين الطرق وغيرها،

---

(١) غانم باصر حسين البديري، المصدر السابق، ص٩ ـ ١٠.

جميعها كانت من الأمور التي تحظى باهتمام ومتابعة التجار؛ إذ إنها لم تؤدِ إلى رفع شأنهم وسط البازار والمجتمع معاً حسب، بل كانت ذات أهمية واضحة في مجال النشاطات التجارية أيضاً، فبسبب عدم صلاحية الطرق كان يحصل القحط أحياناً في الولايات المجاورة، ولم يكن بالإمكان نقل المواد التجارية، فكان التجار ينفقون بعض الأموال لإصلاح الطرق للمساعدة في هذا الأمر، ولكن إذا كانت «النفقات المحملة» أحياناً أكثر من المعتاد قد يؤدي ذلك إلى تقديم الشكاوى من قبل التجار، فعلى سبيل المثال لا الحصر، نرى أن الحاج حسين خان ـ التاجر المازندراني ـ يشتكي من «التحميلات الإضافية» المفروضة عليه لإنشاء الطرق في مازندران.وعلى أية حال فإن نشاط التجار كان على الأكثر في الأمور التي توفر الإمكانية اللازمة لتوسيع وتحسين التجارة والنقليات في الطرق للقوافل التجارية، وأن مشاركتهم في الأمور الخيرية وبناء المساجد إنما يعد بروزاً للجانب العقائدي والديني لهم من جهة، وعاملاً يساهم في كسب الشهرة والمكانة الاجتماعية من جهة أخرى[١].

من جانب آخر كان لعلماء الدين مكانة اجتماعية مرموقة في البازار الإيراني أيضاً، الأمر الذي ظهر بشكل واضح في زيادة الوشائج الدينية بين علماء الدين والتجار، التي تصل بينهم أحياناً إلى تكوين علاقات زواج ناجحة بين عوائل الطرفين، ويتم الزواج في عائلات التجار مع الفئات المتكافئة لهم من طبقتهم أو من أسر العلماء المساوية لهم، وهذا النوع من الإقتران كان يشكل جبهة متحدة ومتماسكة أمام استغلال الحكام.أما كيفية إقامة مراسيم الزواج وتجهيز العروسين والمهر وغيرها من تقاليد الزواج، فكانت تتم بما يتناسب والتقاليد الموروثة والمتداولة، ولكن كان من بين التجار من يقرن هذه

---

(١) يعقوب آزند، منبع قبلى، ص٧٦؛ سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص٤٧.

المسألة بحسابات تجارية محضة، ومن هنا إن هذه الصلات كانت تتم بشكل رئيس في العائلات المتكافئة من حيث الشأن والمنزلة، وينظر لها على نحو المعاملة التجارية المحضة(١).

إن توثيق العلاقات بين البازار وعلماء الدين يعود إلى حاجتهما المتقابلة لبعضهم البعض، فالحاجات المالية لعلماء الدين كان يتم تأمينها عن طريق تجار البازار وبالمقابل كان العلماء يقفون إلى جانب التجار أمام المظالم والتجاوزات التي يقوم بها رجال الديوان، وكان للعلماء دور بارز ومؤثر في حل المشاكل المالية ودعاوى التجار. وكانت منازل العلماء الكبار محلاً لعرض مظالمهم واعتصام التجار المعلنين عن إفلاسهم الذين كانوا يحصلون فيها على الأمان من شرور الدائنين.كذلك فإن وجود المسجد الجامع في البازار والثقافة الدينية والتقليدية للتجار يمكن البحث عنهما في العديد من الممارسات منها المشاركة في صلاة الجماعة وتلاوة القرآن والحضور الفاعل في مراسيم التعزية أيام شهر محرم الحرام، وتنظيم مواكب التعزية، والمحاضرات الدينية والعزاء، والمساهمة في بناء المساجد، والعدد الكبير من موقوفات البازار التي تشمل الدكاكين والأرض والحمامات والخانات وغيرها. ومن النشاطات الأخرى للتجار يمكن الإشارة إلى الدعم المالي في الأمور الخيرية، ودفع الخمس والزكاة، وسهم الإمام (على وفق المذهب الجعفري) وغيرها من أنواع النذور التي كانت تستخدم في أمور المدارس الدينية والخيرية، إذ كانت تؤدي إلى المزيد من التقارب بين البازار والعلماء تجاه بعضهم البعض(٢).

والبديهي أن التجار كانوا يمتلكون ثقافة دينية؛ إذ إن جانباً من تلك الثقافة كان ذا بعد تربوي، والقسم الأخر منها كان يزيد من اقترابهم من المجتمع

---

(١) يعقوب آزند، منبع قبلى، ص٧٦؛ سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص٤٧.

(٢) عبد الحسين ناهيدى آذر، تجار ودهقانان إيران در عصر مشروطه خواهى (مجموعه مقالات)، نشر أختر، جاب أول، تهران، ١٣٨٩ ش, ص ٧٥.

ويزيد من مكانتهم ومنزلتهم بين الناس. كما أن هيبة العلماء وسلطتهم الروحية بين الناس والتعامل الحذر للسلطة معهم كان عاملاً آخر لاقتراب التجار منهم، إذ كان ذلك يصب في مصلحتهم أكثر من اقترابهم من السلطة، ومن هنا يندر أن نجد التجار وهم يقفون في الخندق المناوئ للعلماء خلال الأحداث التاريخية، ولكن لابد من الإشارة إلى النقطة التالية، وهي أن بعض رجال الدين كانوا من كبار أصحاب العقارات والملاكين، إذ كانوا يتمتعون بقدرة اجتماعية من جهة وبسلطة سياسية وقوة عسكرية جاهزة لتنفيذ الأوامر من جهة أخرى، وفي هذه الحال كانوا يقفون تلقائياً في خندق واحد موحد مع التجار الذين كانوا في هذه المرحلة قد دخلوا ميدان شراء الأملاك والعقارات، ويقفون بالند من السلطة السياسية[١].

وبما أن التجار يمثلون ثقلاً اجتماعياً واضحاً داخل البازار الإيراني، فمن الطبيعي جداً أن يشكلوا أكبر قوة اقتصادية تغذي الفئات الاجتماعية الأخرى، إلى الحد الذي يعدون فيه أنهم مصدر التمويل الأساس للمؤسسة الدينية، نتيجة لما يمنحونه من هبات وهدايا لعلماء الدين، وما يخصصوه من أوقاف كبيرة في هذا المجال لهم، مما جعلهم أكثر ارتباطاً مع بعضهم، ولا نبالغ إذا ذكرنا بأنه من الصعوبة بمكان فصل البازار عن المسجد في الكثير من الأحداث السياسية والتطورات الداخلية، بحكم كثير من المسائل العرفية والدينية والاجتماعية، بل وحتى المالية التي تدفع إلى التقارب بين الطرفين، كما أن تربية وتعليم أبناء التجار كانت بأيدي العلماء، ومن هنا يتبين كيف أن الإيرانيين كانوا يتركون أعمالهم ويبدأون بالإضراب لمجرد صدور فتوى من قبل العلماء، وهذا ما زاد في تقوية اللحمة بينهما[٢].

وبخصوص علاقة البازار بالمثقفين يمكن القول إن التجار الكبار كانوا

---

(١) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص٥٣.
(٢) يعقوب آزند، منبع قبلى، ص٧٣.

يتمتعون بفهم أعمق وإدراك أكثر وضوحاً من بقية الشرائح الاجتماعية في البلاد تجاه الإنجازات والمكتسبات الحضارية في الغرب والتطور العلمي والتكنولوجي، وتوسيع آفاق التجارة والنقل، ومجالات الاتصال، وبشكل عام التطور الاقتصادي والسياسي في الغرب؛ بسبب سفراتهم المتواصلة إلى خارج البلاد، وقد حصل التقارب بين التجار والمثقفين إنطلاقاً من تشابه رؤاهم الفكرية في إيجاد الإصلاحات وإدراك العلاقة المتلازمة والوثيقة بين التطور الاقتصادي والسياسي، فالمثقفون توصلوا إلى إدراك مدى ضرورة إيجاد التغيير السياسي بهدف إحداث التغييرات الثقافية والاقتصادية في البلاد، وأخذوا يعملون من أجل نشر الوعي وإجراء الإصلاحات السياسية، فقد قاموا بمقارنة بنية المجتمعين الإيراني والأوروبي وتناولوا أسباب تخلف مجتمعهم بالنقد والتحليل. وكانت تلك التطورات، الخاصة بضرورة إجراء التغييرات الاقتصادية وعلاقة ذلك بالمسائل الاجتماعية والسياسية، تبعث على التقريب بين الطبقة الواعية والتجار الكبار، وكان بمقدور هذه الطبقة أن تعرض على التجار الأساليب المناسبة لاستخدام رؤوس الأموال عن طريق معلوماتهم الفنية المتخصصة عن التكنولوجيا الغربية في هذا المجال، بحيث تؤدي الإستثمارات المتاحة إلى تطوير البلاد، وتأسيس المدنية والصناعة والعلوم والحكمة، ومما لاشك فيه إن اطلاع التجار على أفكار المثقفين والواعين التحررية والإصلاحية كانت مؤثرة في نشاطات البازار واستثماراته، بل حتى إنها كانت تستدعي تعاونهم مع بعضهم البعض في هذا المجال[١].

وبسبب الثقافة التقليدية للتجار وطبيعتهم الأصولية المحافظة، فقد كانوا أقرب للمثقفين الدينيين الإصلاحيين ومنهم جمال الدين الأفغاني[٢] بوصفه

---

(١) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص٥٣ ـ ٥٤.

(٢) ولد عام ١٨٣٩م في مدينة أسد آباد. جمع بين الجهود الفكرية والنشاط السياسي الفعال، وفي أقواله دعوة صريحة وعلنية إلى حق الثورة مما كان يشكل تهديداً حقيقياً للنظام القاجاري، ويعتقد أغلب الإيرانيين بأنه إيراني الجنسية ولد بالقرب من مدينة همدان=

إحدى الشخصيات التي رسمت الطريق وحددت اتجاه نضال البازار الإيراني في أواخر القرن التاسع عشر، فضلاً عن كونه كاتباً سياسياً ومصلحاً دينياً يتمتع بقابلية كلامية مؤثرة وذات نفوذ واسع ودرجة عالية من الوفاء والإخلاص لثوابت عقيدته، إذ إن قوته كانت تتمحور في قدرته على إثارة وتحريك الآخرين، وهدفه تسويغ أحقية الإسلام بوصفه طريقة مثلى ومبادئ سامية للعيش في العصر الجديد.

كان لأهل البازار الإيراني والمثقفين الإصلاحيين الثوريين والوطنيين دور مهم في العديد من الأحداث السياسية الإيرانية، فقد واصل جمال الدين الأفغاني وملكم خان(١) من لندن هجماتهما ضد الحكومة الإيرانية والشاه في صحيفة «قانون»(٢)، وفي الوقت الذي كانت فيه اسطنبول مركزاً للتجار

=الإيرانية الواقعة بين بغداد وطهران، ولهذا يسمونه بـ «الأسد آبادي»، ولكونه أمضى وقتاً قصيراً من حياته في أفغانستان لقبوه بـ «الأفغاني». توفي عام ١٨٩٧م. للمزيد من التفاصيل عن حياته ودوره في الحياة السياسية الإيرانية. يراجع: إبراهيم صفائي، رهبران مشروطه، انتشارات جاويدان، تهران، ١٣٤٦ ش، ص١١ ـ ٣٨؛ غلام حسين زركرى نزاد، رسائل مشروطيت (١٨ رساله ولايحه درباره مشروطيت)، جاب أول، تهران، ١٣٧٤ش، ص٧٧ ـ ٧٩؛ عبد القادر المغربي، جمال الدين الأفغاني، القاهرة، ١٩٤٨.

(١) ولد عام ١٨٢٣م، وهو من أرمن (جلفا) القريبة من أصفهان. إعتنق الإسلام. ثبت أقدامه في تصريف شؤون الدولة ونال منزلة عظيمة. تقلد العديد من الوظائف الدبلوماسية والإدارية وشغل منصب الوزير المفوض الإيراني في لندن، إلا أن ناصر الدين شاه عزله من منصبه بسبب ما كانت بينهما من خلافات حادة، الأمر الذي دفعه للاستقرار في لندن، فكان له أثر واضح في انتشار أفكار الإصلاح والدعوة إلى التغيير بين الشعب الإيراني واجتهد في إيقاظه. توفي عام ١٩٠٨ م. للمزيد من التفاصيل. يراجع:

H.Algar, Mirza Malkum Khan, A Study in the History of Iranian Modernism, London, 1973;

عبد الرسول يعقوبى، عوامل همبستكى وكستكى إيرانيان، مركز انتشارات مؤسسة آموزشى وبزوهشى إمام خمينى(رحمه الله)، جاب أول، تهران ١٣٨٣ ش، ص٢٥٠ ـ ٢٥٣.

(٢) صحيفة إيرانية إسلامية أصدرها ملكم خان في لندن، بدأ بتوزيعها في الشرق عموماً وإيران بشكل خاص صدر العدد الأول منها في ٢٠ شباط ١٨٩٠م. أكدت في أعدادها التي وصلت إلى (٤١) عدداً حال الفوضى والفساد في إيران آنذاك، الذي عزته إلى غياب وفقدان=

الإيرانيين المبعدين والبعض منهم من المفكرين المعارضين لنظام الشاه، الأمر الذي استفاد منه جمال الدين الأفغاني كثيراً في تشكيل «محفل إسلامي إيراني» كان يضم في صفوفه فضلاً عن التجار، إثنين من المفكرين الإيرانيين الأحرار، وهما كل من الميرزا أقاخان الكرماني[١]، كاتب ورئيس تحرير صحيفة «أختر» الإيرانية[٢] وزميله الكاتب الشيخ أحمد روحي[٣].

كانت للسيد جمال الدين الأفغاني علاقات وطيدة مع التجار ورجال البازار الآخرين ولاسيما مع محمد حسن أمين الضرب[٤]، أغنى تاجر إيراني

=القانون أولاً وإلى سوء أعمال الصدر الأعظم الإيراني ثانيا. لاقت رواجاً كبيراً داخل إيران التي كانت تصل إليها بصورة سرية، وعدت الحكومة الإيرانية إقتناء هذه الصحيفة جريمة بحق الدولة» للتفاصيل.يراجع:

ـ ميرزا ملكم خان، روزنامه قانون، به كوشش وبامقدمة هما ناطق، جاب أول، تهران، ٢٥٣٥ شاهنشاهى.

- E.G. Browne, The Persian Revolution of 1905 - 1909, London, 1966, Pp.35-42.

(١) إسمه ميرزا عبد الحسين خان المعروف بـ ميرزا أقاخان أحد المفكرين المطالبين بالحرية. من مدينة كرمان وهو من عائلة معروفة وينسب إلى اهل العلم والعرفان. للتفاصيل. يراجع: فريدون آدميت، انديشه هاى ميرزا أقاخان كرمانى، انتشارات بيام، تهران، ١٣٧٥ش؛ غلام عباس نجم الديني، كرمان. ازمشروطيت تا سقوط قاجار، انتشارات حسنين(عليهما السلام)، قم، ١٣٨٥ش، ص١٧١ ـ ١٧٨.

(٢) صحيفة إيرانية ناطقة بلسان المثقفين الإيرانيين المعارضين للنظام القاجاري المقيمين في الدولة العثمانية. صدرت في أسطنبول عام ١٨٧٥م ـ أكدت بشكل واضح على مثالب النظام القاجاري في إيران، واهتمت كثيراً بموضوع امتياز التبغ والتنباك (١٨٩٠ ـ ١٨٩٢م)، ونظراً لبعدها عن متناول أيدي السلطة القاجارية أدت دوراً هاماً في تزايد المعارضة الإيرانية للامتياز نتيجة لما كانت تتسم به من جرآة وصراحة ثورية مكنها من توجيه أقسى أنواع النقد للنظام السياسي الإيراني آنذاك من خلال عرضها المقنع والدقيق للحجج المنطقية لما يتركه الامتياز من آثار ضارة على البلاد، وكانت تصل بشكل سري إلى إيران.يراجع بهذا الخصوص: أحمد عبد الكريم، دليل الصحافة الإيرانية، طهران، ١٩٧٠، ص٤.

(٣) نيكي.آر. كدى، إيران دوران قاجار وبرآمدن رضا خان (١١٧٥ ـ ١٣٠٤ هـ ش)، ترجمه: مهدي حقيقت خواه، انتشارات ققنوس، تهران، ١٣٨١ ش، ص٨٧ ـ ٨٨.

(٤) ولد خلال عهد محمد شاه (١٨٣٤ ـ ١٨٤٨م) ضمن السنوات (١٨٣٤ ـ ١٨٣٧م) تقريباً في أصفهان. كان يعمل في البداية في غرفة الحاج محمد كاظم الصراف الذي كان من أصدقاء عائلته ومن المقربين لديهم، وبسبب حاجته إلى الأموال والظروف الصعبة لأسرته اقترض مبلغاً قدره (١٠٠) مائة تومان من محمد كاظم الصراف وتوجه نحو طهران، وبدأ من هناك=

ورئيس دائرة النقد، حيث سكّن الأول في بيته لمدة سبعة أشهر، والنقطة التي تثير الانتباه في هذه المسألة إن هذه الصداقة والتعاون مع السيد جمال الدين الأفغاني حصلت في المرحلة الأولى من نشاطاته وتحركاته عندما كان الأخير يلجأ إلى الحكومات لتحقيق أهدافه، ولكنه لم يلبث الأفغاني أن أدرك خطأ نظريته وأسلوبه، الأمر الذي دفعه للاعتماد على الشعوب بدلاً من الحكومات، فانبرى للعمل على توعية فئات الأمة والشعب، وبمساعدة ملكم خان في لندن أقدم للعمل ضد امتياز التبغ والتنباك (رزى)[1] وضد الشاه وأمين السلطان ووصلت أخبار هذه النشاطات إلى إيران عن طريق الصحف، الأمر الذي دفع أمين الضرب إلى عدم تأييد جمال الدين الأفغاني في هذا التوجه، ويتضح ذلك من خلال الرسالة التي أرسلها أمين الضرب للأفغاني في تموز ١٨٩٢م عن طريق أحد الوسطاء في موسكو، حيث ينتقد أمين الضرب، في هذه الرسالة، المنهج الجديد الذي سار عليه السيد جمال الدين الأفغاني ويسعى بشكل لا يصدق إلى أن يعرب عن شكه فيما قرأه وسمعه،

=بالبيع المتجول. كان لايأبى عن بيع وشراء أية بضاعة وتمكن من أن يكسب ثقة التجار والصيارفة الكبار، وعمل مدة من الزمن مع شركة «رالي» التي كان مديرها تاجر تركي من التبعية اليونانية، فتعلم منه الأسلوب التجاري الحديث وطريقة الاستيراد والتصدير، وبعد مدة من الزمن بادر إلى تأسيس شركة بالشراكة ومن ثم جاءت حقبة توسع أعماله التجارية وازدهار حياته حتى تم اختياره لمنصب رئاسة دائرة سك العملات الحكومية (ضرابخانه) وتحول تدريجياً إلى أغنى رجل في البلاد.

للاطلاع على الحياة التجارية لمحمد حسن أمين الضرب ونشاطاته المختلفة. يراجع:
Shireen Mahdavi, "Haj Muhammad Hassan Amin Al- Zarb and his World", A case Study of Social Mobility in Qajar Iran, (Utah University), 1998, P.8-123.

(١) تضمن الامتياز الذي منح لشركة تالبوت البريطانية في الثامن من آذار ١٨٩٠م، خمسة عشر بنداً منحت إيران بموجبه حق السيطرة الكاملة على شراء التبغ وبيعه في أراضيها لشركة تالبوت حصراً لمدة خمسين عاماً، وهذه البنود الخطيرة كانت كافية لإثارة مشاعر الإيرانيين ضد السلطة. يراجع بهذا الخصوص: محمد رضا زنجانى، تحريم تنباكو، بسعى وكوشش جواد س ـ ٥ وسرمايه جناب آقاى حاج حسين مصدقى جايكاه فروش تمام كتابفروشيهاى معتبر، بى جا، ١٣٣٣ش، ص ٢٥ ـ ٢٩.

كما سعى إلى أن يثني السيد جمال الدين عن منهجه في معارضة الشاه وانتقاده له، وكتب مسوغاً رأيه على النحو الأتي «إن الأجانب أقوياء جداً ويخلقون المشاكل وإن الدولة مضطرة للتعامل والتعاون معهم بسبب تداخل القضايا السياسية؛ لأنه لا يوجد سبيل آخر أمامها»، ويوصي السيد جمال الدين «بأنه من الأفضل القيام بمساعدة الشاه بدلاً من معارضته والعمل ضده»[١].

إن هذه الرسالة، التي تعد آخر وثيقة للتواصل بين أمين الضرب والسيد جمال الدين الأفغاني، توضح بعض النقاط منها: إن كل واحدة من أهداف السيد جمال الدين ومنها هجوم الأجانب وتسللهم إلى البلدان الإسلامية، والاتحاد الإسلامي، والدولة الدستورية[٢]، كانت تجذب شريحة واحدة من شرائح المجتمع لنفسها. فكان بمقدور مشروع النضال ضد هجوم الأجانب أن يحظى باهتمام التجار بوصفهم، المنافسين للمستثمرين الأجانب، ومشروع الوحدة الإسلامية، هو الموضوع الذي يثير اهتمام رجال الدين، وقيام الحكومة الدستورية، يثير اهتمام المثقفين والطبقة الواعية الذين كانوا يطالبون بإجراء تغيير أساسي وجوهري في البلاد، ويتحدث أمين الضرب، بصفته فرداً من داخل الجهاز الحاكم بسبب ما كانت له من علاقات ودية وثيقة مع الشاه والصدر الأعظم، وبمجرد أن يقف على المنهج الراديكالي لنشاطات ونظريات السيد جمال الدين وآرائه، نراه يبتعد عنه ويعرب عن أمله بأن يتمكن السيد الأفغاني من مواصلة نظرياته لإصلاح النظام الحاكم وبأسلوب أكثر اعتدالاً، كما أن الاستنباط القائل: «إن التجار الكبار لم يوافقوا أبداً على الأسلوب المتطرف والمتشدد في الحركة نحو المطالبة بالدستورية» يبين بوضوح أن جذور وعروق هذه الميول كانت موجودة في منهج التجار قبل عدة عقود من

(١) مقتبس من: سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص٥٥؛ هما ناطق، منبع قبلى، ص ٨٤.

(٢) للمزيد من التفاصيل عن تلك الأفكار الخاصة بالسيد جمال الدين الأفغاني. يراجع: مهران أمير أحمدى، رهبران فكر مشروطه نقد وبررس آرا وانديشه هاى بانيان فكرى إنقلاب مشروطيت، انتشارات دُرسا، جاب أول، تهران، ١٣٨١ ش, ص٣٩ ـ ٦٥.

الحركة الدستورية أيضاً، ويرى أمين الضرب في هذه الرسالة أن قيام القانون والدستور كما هو الحال في البلدان الأوروبية يعد شيئاً يشبه الحلم وأنه من غير الممكن حصول وضع كهذا(١).

ومن أهم الشرائح الاجتماعية التي كان التجار يقيمون معهم علاقات خاصة داخل الهيكل الطبقي للبازار هم الصيارفة، فكل تاجر كان بحاجة إلى تعاون الصيارفة لانجاز معاملاته الخارجية، وكان الصرافون يسيطرون على مجمل النظام النقدي في البلاد إلى ما قبل تداول النظام المصرفي الجديد، ومن جانب آخر فإن التجار والصيارفة وجهان لعملة واحدة في الوقوف ضد دخول رؤوس الأموال والاستثمارات الغربية ونشاط البنوك الأوروبية في البلاد، فكلاهما ينظر إلى الأوروبيين على أنهم المنافسون الأنداد لهم.وكانوا يتخذون مواقف مشتركة ضدهم، ولذلك فإن ارتباك الأوضاع الداخلية، والركود الاقتصادي، وقلة الأموال، وفقدان الأمن الاجتماعي والسياسي في إيران كان يؤدي إلى حدوث الفوضى وعدم استقرار الأمور المالية وتذبذب السوق وتغيير الأسعار، مما كان يؤدي حتماً إلى ضرر التجارة والصيارفة. ذلك أن تغيير الأسعار، كان يُعرّض رؤوس أموال الصيارفة إلى الخطر، على الرغم من أن الصيارفة كانوا يتمتعون بفرصة أكبر من تلك المتاحة أمام التجار، في إمكان تبديل النقد في الظروف العصيبة والأزمات المالية، وبناءً على ذلك فإن التجار كانوا يتضررون أكثر من الصيارفة عند تذبذب أسعار الفائدة، ولذلك فإنهم كانوا يميلون أكثر إلى التنازل أو على الأقل ثبات سعر الفائدة، في الوقت الذي يقوم فيه الصيارفة ببيع وشراء العملات بهدف الإستفادة من عملية تغيير الأسعار، ولكي يحصلوا على ربح طفيف فقط من عملية التبديل حسب قولهم، وكان التجار يعبرون عن هذا التذبذب والتأرجح في الأسعار والمقرون بالنفع والضرر بعبارة «المقامرة»(٢).

---

(١) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص٥٥.

(٢) همان منبع، ص٥٥ ـ ٥٦.

تأثر الصيارفة والتجار بالنظام المصرفي الجديد في البلاد، ومع أن البعض من أصحاب رؤوس الأموال حاولوا استغلال رساميلهم في تأسيس نظام مصرفي وطني مستقل في إيران أواخر القرن التاسع عشر «مصارف ومؤسسات مالية)، إلا أنهم فشلوا في ذلك بسبب وجود مصارف أجنبية قوية في البلاد أمثال«البنك الإمبراطوري الشاهنشاهي»الذي فرض احتكاراً على تداول العملات والامتيازات وأصبح متزامناً في عمله ونشاطاته آنذاك مع الوكالات التابعة لوزارة المالية الروسية التي سيطرت هي الأخرى أيضاً على سوق العملة الإيرانية[1].

ومن أعمال الصرافين الأخرى يمكن الإشارة إلى عملية احتكار الأموال، على أمل أن تباع بعد مدة من الوقت بسعر أعلى، وهذا الأمر كان يؤدي إلى انخفاض معدلات تداول الأموال في البازار وارتفاع سعر الفائدة، مما يصب في مصلحة الصيارفة وضرر التجار، وبما أن علاقة التجار والصيارفة كانت ترتبط بتأرجح الأموال فكلما كانت ترتفع أسعار الفائدة فإن علاقاتهم كانت تتأزم، وكان التجار يأخذون من الصيارفة قروض الثقة، فكان لارتفاع أسعار الفائدة بهذا الخصوص تأثيره الواضح أيضاً ويلحق الضرر بعلاقات الطرفين، وبما أن النقد كان قليلاً جداً، فإن عملية نقله من مكان إلى آخر كان صعباً عسيراً بسبب فقدان الأمن، وعمليات التسليب ووعورة الطرق ورداءتها؛ ولذلك كان الدفع يتم بالذهب، في التعاملات الخارجية اضطراراً. وبمنع خروج الذهب، اضطر التجار إلى توفير العملات الأجنبية إذ كان من الصعب جداً توفير مبالغ كبيرة منها، ولهذا السبب ازدادت أهمية الصكوك والحوالات وسائر الأوراق التجارية الأخرى، وازدادت بموجبها ضرورة توثيق العلاقات بين التجار والصيارفة، ولكن كان لهذه العلاقات الاعتيادية الكثير من المشاكل التي لم يكن لأي من أطراف المعاملات تحاشيها[2].

---

(١) M. A.Cook, Studies in the Economic History of the Middile East from Rise of Islam to the Present Day, London, 1970, P.326.

(٢) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص٥٦.

كان الصيارفة يتعاطون التعامل بالأمور المالية حصراً وينظر إليهم على أنهم أصحاب النظام المصرفي التقليدي، وكان عملهم يختلف عن عمل التجار من حيث الماهية ومادة التعامل، ولكن تجدر الإشارة إلى وجود تجار كبار كانوا يتعاطون التعامل بالأمور الصيرفية أيضاً، ومجموعة من الصيارفة كانوا يتعاملون بالأمور الصيرفية فقط.ولم تكن أرباح التجار الذين لا يمارسون الصيرفة كأرباح الصيارفة الذين لا يتعاطون التجارة، وأحياناً كان الصيارفة يقبلون البضاعة أو ألأرض كوثيقة إزاء القرض الذي كانوا يعطونه، ومتى ما كان الشخص غير قادر على تسديد أصل النقد أو ما يتفرع عنه بإنه يأخذ البضاعة أو الأرض المعنية إزاء ماله. وانجرّ الصيارفة تدريجياً نحو التجارة أو العقارات وتملك الأراضي وساهم البنك الشاهنشاهي بدعم هذا الاتجاه وتعزيزه؛ لأنه ضيق نطاق النشاطات المالية للصيارفة، وبما ان التبادلات النقدية والربح الذي يحصل عليه الصيارفة من عمليات التبادل هذه تختلف عن التجار الذين كانوا يحتاجون في أثناء تبادل البضاعة إلى الحوالة أو النقد؛ ولذلك كانت تبرز الخلافات بين الفريقين، وعلى الرغم من التنسيق والتقارب بين الصيارفة والتجار كان أمراً لابد منه ولا يمكن اجتنابه، إلا أن مصالحهم كانت تتضارب وتتقاطع في بعض الحالات، وجاء في رسالة للحاج علي أكبر الصراف أن التجار كانوا يريدون أن «يقنعوا المجتهدين على أن الصيارفة يقامرون في البازار» ليتمكنوا بهذا الأسلوب من فرض مطالبهم عليهم عن طريق السلطة الدينية، وعلى الرغم من أن الصيارفة أقدموا في السنوات التي سبقت الثورة الدستورية على تأسيس الاتحادات المهنية واتخذوا قرارات جماعية، إلا أنهم كانوا يعانون من التقاطعات الداخلية أيضاً[(١)].

وباستثناء الصيارفة الذين كانت لهم علاقات وثيقة جداً مع التجار، فإن بقية الشرائح الموجودة في البازار لم تكن لديهم علاقات عمل متقاربة

(١) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص٥٦ ـ ٥٧.

ومباشرة مع التجار، فقد كانوا في الغالب يشترون ويوزعون البضائع التي يوردها التجار عن طريق أصحاب البنوك والوسطاء بشكل مباشر، وكان الطيف الواسع من أصحاب المهن يقفون دائماً في التحركات الاجتماعية والسياسية إلى جانب التجار، ويتحركون في ضوء قراراتهم، وبعبارة أخرى، فإن التجار كانوا يرمون إلى الإستفادة من بقية ذوي المهن والاتحادات كجماهير مدافعة وظهيراً مسانداً على طريق تحقيق أهدافهم، مستفيدين في ذلك من قدرتهم المالية ومكانتهم الاجتماعية. لذلك كان الكسبة والأصناف داخل البازار الإيراني يخضعون لسلطة ونفوذ التجار الكبار، وكان يدافعون عنهم لوجود الكثير من المنافع الطبقية المشتركة مع التجار، الذين كانوا يبيعون البضائع التي يستوردونها على الكسبة والأصناف بالأقساط، ومنهم على سبيل المثال الحاج محمد علي شالفروش أحد اكبر تجار طهران، الذي كان يبيع الأقمشة والبضائع الأخرى عليهم بالتقسيط، إلى الحد الذي كان فيه يطلب بعض الكسبة وذوي المهن داخل البازار مبلغاً قدره (٥٠٠,٠٠٠) تومان قبيل اندلاع الثورة الدستورية وهذا ما شجع هؤلاء على الإقتراب أكثر وأكثر نحو التجار المتنورين بالأفكار الدستورية[١].

وكان التجار يفعّلون قدرتهم بين جموع الناس من خلال منح القروض والمساعدات المالية أو المشاركة في الأعمال الخيرية ذات المنفعة العامة، وبما أن نظام التعامل آنذاك يقوم على أساس المكانة والثقة، فإن الحصول على ثقة الناس من قبل التجار، كان يعد ضرورة وحاجة لا يمكن إنكارها. وكان من البديهي أن التجار بامتلاكهم الثروة والمكانة المالية والإستثمار في القطاعات المختلفة بما في ذلك قطاع المعادن والطرق، والمعامل، والأراضي والعقارات، وشراء الأملاك الزراعية، وامتلاك العديد من القرى، كانوا مضطرين إلى ممارسة الضغط والإجحاف على الشرائح المعدمة والفقيرة

(١) عبد الحسين ناهيدى آذر، منبع قبلى، ص ٧٥.

بهدف زيادة ثروتهم وأموالهم، إذ كان هذا الأمر يقود إلى بروز الشكاوى والإعتراضات، ومن ذلك شكوى أهالي مدينة ميناب من شخص محمد معين التجار التي رفعوها عن طريق السيد محمد بن إمام الجمعة. كما تظلم الناس في تلك المدينة، التي كانت تعد من إقطاعيات معين التجار، من سوء سلوك الحكام وتواطؤ الموظفين والمأمورين في ممارسة الإجحاف بحق الناس هناك، وهذه الشكاوى في الحقيقة كانت تصل إلى مسامع العلماء أيضاً لكي يتم تحسين الأوضاع من خلالها[١].

وعلى الرغم من أن التجار كانوا في حال تعامل مستمر مع الفئات المختلفة في المجتمع، إلا أنهم كانوا لا يختلطون بهم كثيراً، وهذه المسألة هي التي أدت إلى أن يشكل التجار مجتمعاً خاصاً بهم في المدن، ولهذا السبب فإن عدداً من التجار في كل مدينة من المدن الإيرانية هم الذين يسيطرون على الحياة الاقتصادية فيها؛ إذ يعود ذلك إلى الممارسات السياسية والاقتصادية التي كانوا يقومون بها، فكانوا حلقة الوصل المهمة بين أصحاب السلطة وأهل البازار[٢].

من خلال دراسة تركيبة البازار وعلاقة الفئات الاجتماعية داخله، يتبادر إلى الذهن طبيعة التوجهات الأساسية للفئات الاجتماعية داخل البازار الإيراني، هل كانت إصلاحية تهدف إلى التغيير، أم إنها كانت تقليدية تدافع عن الوضع السائد آنذاك حسب؟ وهل كان منتسبو هذه الفئات يمتلكون أفكاراً جديدة أم إنهم متمسكين بالآداب والتقاليد السابقة؟ وكيف يفكرون وينظرون إلى بعض المفاهيم من قبيل الحكم الدستوري وإقامة الدولة الحديثة وغيرها من المصطلحات التي تركت للبازار آثاراً واضحة في تطور الأحداث السياسية الإيرانية؟

* * *

(١) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص٥٧ ـ ٥٨.
(٢) يعقوب آزند، منبع قبلى، ص٧٧.

المبحث الثالث

أثر البازار في تطورات الأحداث الإيرانية حتى الثورة الدستورية

البازار الإيراني كأي مؤسسة اقتصادية أخرى لابد من أن يحمل بين مكوناته جملة من العوامل الموضوعية والذاتية التي أوصلته إلى مرحلة متقدمة في ظل حالة الإستبداد التي كانت تعيشها إيران لتجعل من فئاته المختلفة التي نمت وكافحت أهلاً لتحمل مسؤولياتها التاريخية للمطالبة بإحداث تغيير جذري في بنية النظام السياسي القاجاري.

إن التغييرات والإضطرابات الاقتصادية والاجتماعية في إيران خلال القرن التاسع عشر والناجمة ـ لحد ما ـ عن النفوذ السياسي والاقتصادي والثقافي المتنامي للبلدان الغربية ولاسيما روسيا وبريطانيا، لم يكن لها أدنى تطابق مع سياسات الحكومة الإيرانية وتحركاتها ضد النفوذ الأجنبي وأدت إلى التنبؤ بحدوث عداء سافر تجاه الحكومة والأجانب الذين كانوا يواصلون ترسيخ نفوذهم وسيطرتهم على البلاد، وقد شملت الاضطرابات الاقتصادية رداً عكسياً تجاه العناوين الآتية:

١ ـ إحلال البضائع المصنعة المستوردة محل الكثير من المنتجات اليدوية الداخلية ومن ثم انتشار البطالة.

٢ ـ تبديل عمال صناعة السجاد اليدوي، الذي كانت له في الغرب أسواق

رائجة ومزدهرة جداً بعمال الأجور اليومية الذين كانوا في الغالب مجبورين على العمل بشروط سيئة وأجور متدنية.

٣ ـ تدني قيمة المنتوجات الإيرانية المصدرة مقارنة بالبضائع الأوروبية المستوردة.

٤ ـ الإنهيار الواضح لقيمة الفضة عالمياً الذي يمثل رصيد العملة الإيرانية المتداولة.

٥ ـ الإضطرابات وحالات عدم الاستقرار التي نجمت عن استبدال المحاصيل الزراعية القابلة للتصدير بالمحاصيل الاستهلاكية لدى الناس(١).

وبينما كان المستوى العام للإنتاج والتجارة الداخلية والخارجية في العصر القاجاري آخذاً بالنمو، إلا أن التوزيع لم يكن عادلاً، وتمكن البعض الإستفادة من تجارة الغرب وتضرر البقية في الوقت نفسه، في حين إستاء التجار كثيراً من الإمتيازات التي كانت تمنح للمنتفعين الغربيين إثر المعاهدات المبرمة مع النظام القاجاري ومنها: التعريفة الكمركية القليلة التي وضعت على البضائع الأجنبية، والإعفاء من الضرائب الداخلية للتجار الأجانب، لهذا فإن مرحلة منح الامتيازات والفعاليات الاقتصادية للأوروبيين في إيران خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر(٢) لفتت أنظار الكثير من التجار إلى أن أكثر الإمكانات الاقتصادية الإيرانية في طريقها للوقوع بأيدي الغربيين، مما

(١) نيكى.آر.كدى، منبع قبلى، ص٧٩.

(٢) تجسدت خطورة هذه الامتيازات التي منحت لكل من بريطانيا وروسيا على الأراضي الإيرانية، بازدياد التناقضات بين الرأسمال الأجنبي والبورجوازية المحلية النامية التي سعت إلى تحريك العناصر الداعية إلى ألإصلاح من اجل التأثير على القرار السياسي. للتفاصيل عن هذه الإمتيازات. يراجع: علي أكبر ولاياتي، تاريخ روابط خارجى إيران دوران ناصر الدين شاه ومظفر الدين شاه، انتشارات وزارة أمور خارجه، تهران، ١٣٧٥ ش، ص١٠٣ ـ ١١٠؛ مروين ـ ل.انتنر، روابط بازركانى روسى وإيران ١٨٢٨ ـ ١٩١٤، انتشارات أدبي وتاريخي، تهران، ١٣٦٩ش، ص٤٣ ـ ٥٣؛ إبراهيم تيمورى، عصر بى خبرى يا تاريخ امتيازات در إيران، تهران، ١٣٣٢ ش، ص١٥١ ـ ١٧٧.

جعلهم يشعرون بالقلق من التواجد المتنامي للأجنبي سواء أعلى شكل دبلوماسيين أم منتفعين[١]. إلى الحد الذي دفع باتجاه ظهور حركات ثورية تبلور فيها تعاون واسع بين فئات البازار المختلفة.

تحولت البازارات المحلية إلى طبقة متوسطة وطنية بطرق عدة:

أولاً: أدى دمج الأسواق المحلية في سوق وطنية ودمج الأخيرة في السوق العالمية إلى إذابة الوحدات ذات الاكتفاء الذاتي النسبي إلى وحدة اقتصادية رئيسة على مستوى البلاد كلها.

ثانياً: اختزال إدخال وسائل الاتصالات الحديثة لمسافات الجغرافية ومن ثم قربها مابين المراكز المدنية المتعددة.

ثالثاً: إن ظهور الدولة الحديثة بعد تأسيس دار مركزية لضرب العملة وصدور جرائد حكومية والعمل بنظام مجلس الوزراء جعلت من المدن الإقليمية تركز على العاصمة القومية.

رابعاً: قوض تدفق الإنتاج الغربي، الصناعات اليدوية التقليدية وقدم بالنتيجة للبازارات كافة عدواً مشتركاً هو المنافس الأجنبي[٢].

في أواخر القرن التاسع عشر كان بإمكان الكثير من الإيرانيين ـ بما فيهم المكونات الاجتماعية للبازار ـ القيام بمقارنة ظروف البلدان الأوروبية أو حتى الهند أو الدولة العثمانية مع بلدهم، وبذلك يمكن القول:

«إن التجار الكبار وبسبب أسفارهم وعلاقاتهم الأوسع مع العالم الخارجي تأثروا بالأوضاع السائدة في البلدان الأخرى، وشعروا أكثر من غيرهم بمدى صور التخلف التي تعاني منها مجتمعاتهم. وكان لهم دور مهم في الترويج للأفكار والمعتقدات الجديدة والإصلاحية بما في ذلك ما يرتبط بتنظيف المدن، وتنفيذ الأمور الخيرية، وإطعام المساكين، وتأسيس المدارس

---

(١) نيكى.آر. كدى، منبع قبلى، ص٧٩ ـ ٨٠.

(٢) E.Abrahamian, Op.Cit, Pp.393-394.

الجديدة، والسعي إلى رفع المستوى الثقافي العام، ودفع تكاليف بناء بعض المدارس ومساعدة الدولة. إذ من البديهي إن هذه المساعدات كانت وراء نفوذ التجار وقدرتهم على التصرف بالأمور وبالمقابل كانت تطالب الدولة ببعض الإجابات»[١].

كان الإيرانيون يسافرون بوتيرة متصاعدة يوماً بعد يوم إلى الخارج لأغراض الدراسة والعمل، كما أن الكثير منهم كانوا يسافرون إلى مدن القفقاس الواقعة تحت سيطرة الحكومة الروسية لأغراض الأعمال المؤقتة أو الدائمية وتزويد البازار الإيراني ولا سيما في المناطق الشمالية الإيرانية بما يحتاجه من البضائع والسلع المطلوبة، والكثير منهم هناك إطّلع وتعرف على الحياة السياسية، ولاسيما أفكار «الحزب الديمقراطي الاشتراكي» إلى الحد الذي انتمى البعض منهم إلى هذا الحزب، ولهذا فإن النظريات المكتسبة من الهند واسطنبول أو من مدن القفقاس المحاددة للشمال الإيراني، وما رافقها من دخول الكتب المترجمة عن اللغات الأوروبية إلى البلاد، عرّفت الكثير من الإيرانيين على التصورات الغربية حول الدولة والمجتمع[٢]. فعلى سبيل المثال إن عبد الرحيم طالب زاده (طالبوف)[٣] في تبريز من عائلة متواضعة كانت تحترف مهنة التجارة في المدينة اتجه إلى تفليس التي طالما سقطت بأيدي الروس، واستقر فيها، مكرساً كل أعماله لمناقشة مستقبل الدولة الإيرانية، وفي هذا المجال يكتب عن الوضع السياسي في إيران قائلاً:

«لو كانت هذه الوزارات تقليداً للغربيين فأي بلد أوروبي وزيره أمي؟! أي بلد فيه وزير بالاسم دونما إدارة؟! لماذا الاسم بدون مسمى؟ وأين تجد مثل

---

(١) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص٤٦.

(٢) نيكى.أر.كدى، منبع قبلى، ص٨٠.

(٣) اشتغل بالتجارة في تفليس وتعرف على آثار المفكرين الروس والفرنسيين، وكان يكتب من هناك وصفات علاجية لإيران. يراجع: عبد الرسول يعقوبى، منبع قبلى، ص٢٥٥ ـ ٢٥٧. مهران أمير أحمدى، منبع قبلى، ص ٦٧ ـ ٨٤.

هذا الوضع؟ وزير العدل مثلاً شخص لا يعترف أصلاً بوجود علم الحقوق... في كل أنحاء إيران من الشرطي ابتداءً وحتى الحاكم، الجميع يحكمون على وفق رغباتهم وميولهم الشخصية، كلهم آمرون وحاكمون.. أي قاموس يسمّي جهاز الظلم والاستبداد عدلاً؟!»[(١)].

كان عبد الرحيم طالبوف التبريزي قد أسس أول صحيفة إيرانية فكاهية إنتقادية باسم «شاهسون» التي كانت تصدر في إسطنبول، كما ألف كتابي «مطالب السياسة» و«مسالك المحسنين» اللذين سعى من خلالهما إلى توضيح مفهوم الحرية والدستورية بالنسبة للأيرانيين الذين كان يدعوهم دائما إلى التمسك وبقوة بحرية الوطن، في حين كان حاج ميزا أقا بلورى ـ بائع البلور ـ مديرا وصاحب امتياز صحيفة «أذربيجان» الأسبوعية، وساهم في نشر صحف أخرى فكاهية وإنتقادية مثل «حشرات الأرض» و«خير انديش»، الأمر الذي ساعد كثيراً في تنوير أفكار الإيرانيين داخل البلاد[(٢)].

حرص البازار الإيراني على تطوير العلوم والمعارف الجديدة من خلال حضور التجار وبعض رجال البازار الآخرين الفاعل في اتحاد المعارف، وبشكل عام فإن أكثر من (٥٠٪) أو حتى (٩٠٪) من التجار الإيرانيين كانوا يجُيدون القراءة والكتابة بسبب ما تقتضيه طبيعة أعمالهم التجارية، لذا فإن المستوى التعليمي والتربوي الأعلى لهم ونطاق علاقاتهم الواسعة ساعد في انفتاح وشفافية رؤيتهم الاجتماعية، ومن نشاطاتهم الاجتماعية الأخرى المساعدة في إصدار الصحف ومنها صحيفة «مظفري» في بوشهر، و«صور اسرافيل»، وكذلك صحف «جهرة نما وثريا وبرورش» التي كانت تصدر في مصر، وهي من الصحف الموالية للإصلاحات، حتى أن صحيفة «ثريا» يمكن عدها بشكل ما على أنها صحيفة تجار عصر مظفري. وكانت هذه الصحف

---

(١) علي أكبر ولاياتي، مقدمة فكرية لحركة المشروطة، ترجمة محمد علي أزر شب، مركز الدراسات الثقافية الإيرانية ـ العربية، دمشق، ٢٠٠١م، ص٦٢ ـ ٦٣.
(٢) عبد الحسين ناهيدي آذر، منبع قبلى، ص ٧٤.

تؤكد في مقالاتها المتعددة على ضرورة التنمية والتطور الاقتصادي والتجاري للبلاد والاهتمام بالتجارة، ومقارنة الأوضاع بين أوروبا وإيران. وعلى الرغم من أن أكثر المصادر تؤيد مشاركة التجار في أمور المعارف وتطوير الثقافة الجديدة، إلا أن هذا الأمر لا يأتي بمنزلة حداثة تفكير التجار، لأن جميع الأمور التي كان لها بعدٌ عرفيٌ عامٌ كانت تتم مراعاتها من قبلهم. ومن حيث الميل إلى الحفاظ على استمرار التقاليد يمكن تسميتهم بأنهم من الأفراد المحافظين، لأنه على الرغم من دعمهم لإنشاء المدارس إلا أنهم لم يرسلوا أبناءهم إلى المدارس العامة، إذ يمكن عَدّ ذلك بأنه نابعٌ من ميولهم وانتمائهم الطبقي، وفيما يتعلق بمدارس النساء، لا يمكن القول بأن التجار هم من زمرة المؤيدين والمتعاطفين بشكل جدي مع فكرة مدارس النساء، ولذلك كان من البديهي بالنسبة لهم عدم الرغبة بإرسال بناتهم إلى مدارس البنات حتى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر[١].

وفي ظل تحولات إيران الاقتصادية أواخر القرن التاسع عشر واجه الحرفيون الإيرانيون معاناة حقيقية أسهمت أخيراً بشكل رئيس ومباشر في توحيد نشاطات هذه الفئة لتكون أحد العناصر المهمة والأساسية في البازار الإيراني، الذي أصبح يعد «معملاً وسوقاً في وقت واحد»[٢]. مارس فيه الحرفيون العديد من الحرف اليدوية التي شكلت جانباً مهماً في الاقتصاد الإيراني، فالنسيج المصنوع يدوياً في البيوت أو حوانيت البازار كان يمثل إنتاجاً مهما يدخل في صناعة الملابس المختلفة، وحرف أخرى مثل تلك التي تجهز الأواني المنزلية التي انخفضت بشدة وتضررت نتيجة سيطرة السلع والمنتجات الأوروبية، الأقل تكلفة والأكثر جودة والأرخص سعراً، على الأسواق المحلية الإيرانية، وهذا ما ساعد كثيراً في تدهور واندثار العديد من الحرف التقليدية وتخريب الاقتصاد الإيراني، لذا كان من الطبيعي جداً أن

(١) إبراهيم صفائي، منبع قبلى، ص٣؛ سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص٤٦ ـ ٤٧.
(٢) كمال مظهر أحمد، المصدر السابق، ص١٠٥.

يطالب الحرفيون بضرورة إحداث تغييرات شمولية وجذرية لواقعهم الاقتصادي والاجتماعي داخل البازار الإيراني، مما كان له أثر ملموس في تحركاتهم ومطالبهم السياسية التي هي في مضمونها مطالب جديدة جاءت متزامنة مع معطيات المرحلة الجديدة في إيران، ومنسجمة تماماً مع التطورات العالمية.

في مثل هذه الظروف القاهرة التي كانت تعاني منها إيران آنذاك تمكن الإخطبوط الاستعماري أن يغرس مخالبه الجارحة وبأساليب متنوعة في جسد البلاد العليلة من أجل تثبيت نفوذه وممارسة الضغوط السياسية التي تؤهله لإحكام قبضته على الثروات الوطنية من خلال منح امتياز «البنك الشاهنشاهي الإمبراطوري» في ٣٠ كانون الثاني ١٨٨٩م، الذي منح الشاه بموجبه رويتر ـ البريطاني الجنسية ـ وشركاءه حق تأسيس البنك لمدة (٦٠) ستين عاماً في طهران، كما منح من خلاله أيضاً حق فتح فروع له في المدن الإيرانية الأخرى وللعاملين فيه حق الصيرفة[1].

عند منح امتياز البنك الشاهنشاهي حصلت اعتراضات واسعة من قبل التجار وبقية أصناف البازار بما فيهم الصيارفة إزاء نشاطات البنك، وكتبت بهذا الخصوص الكثير من الرسائل والشكاوى إلى العلماء من مختلف المدن الإيرانية، ففي أصفهان التجأ الصيارفة إلى السيد أقا نجفى، أحد كبار رجال الدين، والتجار الكبار مثل أمين الضرب معتقدين أن حياتهم وأعمالهم قد ذهبت أدراج الرياح، وبعد استقرار النظام المصرفي الجديد ونشاطاته المنتظمة، قلت حدة اعتراضات التجار والصيارفة ومخالفاتهم مع البنك الشاهنشاهي الإمبراطوري بشكل واضح وشامل لحين اندلاع أحداث الثورة الدستورية.ولكن تجدر الإشارة إلى أن بروز الاختلافات الوطنية والاعتراضات الفردية بين البنك والأشخاص كان يبدو أمر بديهياً. وخلال مدة عمل البنك

---

(١) للمزيد من التفاصيل عن نص الامتياز. يراجع: خان ملك ساسانى، دست بنهان سياست انكليس در إيران، تهران، بى تا، ص٦١؛ إبراهيم تيمورى، منبع قبلى، ص١٨٦.

كان من الصعب على التجار والصيارفة الذين اعتادوا على الأساليب التقليدية القديمة في إرسال الحوالات والأموال تقبل وجود هذه المؤسسة الغريبة ولكن المنتظمة والدقيقة. ولكن على الرغم من كل ذلك تمكن البنك من أن يأخذ موقعه كمؤسسة مالية جديدة[١].

لم يقتصر الأمر على منح امتياز البنك الشاهنشاهي حسب، بل إن الحكومة الإيرانية منحت أيضاً امتياز التبغ والتنباك عام ١٨٩٠م[٢]، بوصفه من أهم وأبرز الإمتيازات الممنوحة للمصالح الاستعمارية الأجنبية داخل البلاد التي قوبلت بردود فعل شعبية عارمة كان لمكونات البازار الاجتماعية الدور الأكبر في قيادة أحداثها.

إن الموضوع الأساس الذي يمكن أن نسلط الضوء عليه في هذا المجال هو أن هناك عملية واضحة من التغييرات والتحولات التي طرأت على حركة الطبقات والشرائح الاجتماعية داخل المجتمع الإيراني، وكانت قد أدت في النتيجة إلى اضطراب الأوضاع في إيران الذي امتد إلى أغلب المقاطعات الإيرانية وما أعقبها من تحولات برزت على الساحة السياسية الإيرانية، ودفعت في الوقت نفسه باتجاه أحداث أكثر تطوراً آنذاك.

حظي امتياز التبغ والتنباك بالمزيد من اهتمام المراقبين وبشكل أكبر بكثير من بقية الامتيازات الأخرى، لأنه كان يمثل الامتياز الوحيد الذي يتعلق بمحصول كان الإيرانيون يزرعونه ويصدرونه قبل ذلك الوقت بشكل واسع، في حين أن سائر الامتيازات الأخرى كانت تتعلق بمحاصيل أو أمور لم تصل بعد إلى مرحلة الاستثمار، ولهذا فإن الكثير من أصحاب الأراضي والتجار وأصحاب المحلات كانوا يحصلون على عوائدهم من خلال التبغ والتنباك،

---

(١) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٥٣.

(٢) عن الظروف التي رافقت تنفيذ الامتياز وردود الفعل الشعبية تجاهه. يراجع: خضير مظلوم فرحان البديري، إيران في ظل إنتفاضة التبغ والتنباك ١٨٩٠ ـ ١٨٩٢ دراسة في السياسة الداخلية، دار الضياء للطباعة والتصميم، النجف الأشرف، ٢٠٠٩م.

وعدد أكبر منهم بكثير كانوا يعملون في ميدان زراعته، ولهذا فمن الطبيعي جداً أن يكون وقوفهم بوجه هذا الامتياز ومعارضته من خلال الدور المتميز في قيادة وتنظيم هذا الاعتراض[١].

إن امتياز شركة تالبوت البريطانية جاء ليلحق الضرر بالحال الاقتصادية واليومية العامة لكل مدينة ومنطقة تتم فيها زراعة التنباك وبيعه وشراءه واستهلاكه؛ لذا وجد آلاف التجار وباعة التنباك أنفسهم قد حرموا من ممارسة أعمالهم وتحولوا إلى باعة ووسطاء لإحدى الشركات البريطانية، فضلاً عن عملهم لمصلحة الشركة من أجل حصولهم على لقمة عيشهم وإستحصال الموافقة لممارسة مهنتهم، الأمر الذي أدى إلى بروز حدة الاعتراضات لدى بعض فئات البازار الاجتماعية، الذين تمت المساومة على حساب مصدر قوتهم، وفرضت مضايقات شديدة على نشاطاتهم، مما دفعهم أخيراً إلى إظهار ردود فعلهم.

لقد تضرر التجار أكثر من أي فئة أخرى داخل البازار الإيراني من جراء منح الامتياز؛ لذلك فإن الرد الذي قامت به هذه الفئة الواسعة ونشاطاتها المكثفة ومواجهتهم للشركة كانت من الأمور الحتمية، فقد قام تجار العاصمة طهران ـ ولأول مرة ـ بإرسال عريضة اعتراض على المعاهدة الإحتكارية إلى الشاه قبل أسبوع من الإعلان الرسمي عن معاهدة الامتياز، وهذا الأمر يدل على استقراء ومتابعة التجار لهذه القضية، إذ إن دوافع التجار في الاعتراض على المعاهدة يتمثل في صيانة مصالحهم الآنية والطبقية، وكان التجار يصطفون طبقياً من خلال الوعي المنظم الذي كانوا يكتسبونه عن طريق الصحف مثل صحيفتي «اختر» و«قانون» للوصول إلى تحقيق مصالحهم، ومن خلال الوثائق والرسائل المتبادلة بين التجار، يتضح لنا وبشكل واضح طبيعة انزعاجهم واعتراضهم على الامتياز، فقد تطرقوا فيها حتى إلى ذكر الأرقام

---

(١) نيكى.آر.كدى، منبع قبلى، ص٨٤ ـ ٨٥.

الدقيقة واحتساب مقدار الخسائر المالية التي تلحق بالحكومة جراء احتساب مبلغ حق الاحتكار، لا بل إنهم عبروا عن قلقهم من إمكان سريان الاحتكار في إيران ليشمل محاصيل أخرى مثل القمح والترياك والرز وغيرها(١).

نقلت هذا القلق بشكل واضح صحيفة «اختر» التي عبرت بصدق في إحدى مقالاتها عن القلق العام للطبقة الوسطى الإيرانية بقولها:

«من الواضح جداً أن صاحب الامتياز سيبدأ برأسمال صغير، وسيشتري التبغ من المزارعين، وسيبيعه للتجار والصناعيين بأسعار أعلى، وستبقى كل الأرباح أخيراً لدى البريطانيين، وبما أنه لا يحق للتجار الفرس تصدير التبغ من إيران، فإن أولئك الذين كانوا يعملون سابقاً في هذه التجارة، سيكونون مكرهين على التخلي عن عملهم والتفتيش عن عمل آخر بديل، فهذا الامتياز لا يأخذ بعين الاعتبار كم من التجار العاملين في هذا الحقل سيصبحون بدون عمل وسيعانون من الخسارة في البحث عن مهن أخرى»(٢).

ولمعرفة دور البازار الإيراني في انتفاضة التبغ والتنباك، لابد من الإشارة إلى التعاون الواضح الذي كان قائماً بين التجار وعلماء الدين، الذين تحولوا إلى قادة للجماهير الغاضبة منذ اندلاع الانتفاضة؛ إذ لم يستند هذا التعاون على المصالح المشتركة في معارضة هذا الامتياز حسب، بل وكذلك على أهمية ومكانة كل منهما في المجتمع الإيراني، بوصفهما يمثلان قوتان مستقلتان بذاتهما تماماً هما المؤسسة الاقتصادية والمؤسسة الدينية، أما تأثير الحكومة الإيرانية سواء في العاصمة طهران أو في المقاطعات الإيرانية الكبيرة مثل شيراز وتبريز واصفهان، فقد كان على حساب رجال البازار وعلماء الدين معاً من خلال ثقل الضرائب المفروضة على مكونات البازار الإيراني المختلفة وأشكال الاستغلال الأخرى لهذه المكونات، التي أثرت كثيراً على المصالح

---

(١) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٠٣.

(٢) Quoted in: N. R. Keddie, Religion and Rebellion in Tran, The Tobacco protest of 1891-1892, London, 1966, P.49.

التجارية، ناهيك عن الكثير من الإجراءات الحكومية الهادفة إلى تقليص سلطة رجال الدين والحد منها، في حين نرى أن الملاذ الذي توفره المساجد والمقامات الخاصة بعلماء الدين كان يشكل دائماً ملجئاً نهائياً لتلك المكونات من ظلم واضطهاد واستغلال موظفي الدولة، ومن جهة أخرى فإن إغلاق البازار وشل الحياة الاقتصادية في المدن الإيرانية قد أعطى المؤسسة الدينية أداة ضغط قوية كان بالإمكان إستخدامها متى ما تشاء[(١)]. وبذلك نلاحظ وبوضوح تام قوة ومتانة العلاقات التي تربط الطرفين من خلال الاستجابة الطوعية السريعة من قبل مكونات البازار كافة لنداءات علماء الدين الداعية للانخراط بالاضطرابات المتعددة بمجرد صدور أي إشارة من هؤلاء العلماء بهذا الاتجاه.

هناك تباين في وجهات النظر بين المحققين والباحثين الإيرانيين والغربيين بشأن الأهمية النسبية لرجال البازار والعلماء في انتفاضة التبغ والتنباك، إذ أن الآراء المطروحة متأثرة غالباً بالنظريات السياسية المعاصرة، فالذين لا يدعون بأن دَورْ العلماء مهم جداً يؤكدون بحق أن أكثر التخطيط كان من فعل البازار، وأنهم هم الذين دعوا علماء الدين عن الإفصاح عن رأيهم، وشجعوا العلماء على المشاركة، لما للعلماء من نفوذ على فئات الشعب، ولكن ذلك لم يكن صحيحاً، إذ ليس من المعقول أن نتغافل عن الدور المعارض لكثير من العلماء، إذ كانت لديهم الأسباب الداعية لمعارضتهم الامتياز والحكومة، ولم يكن الأمر استجابةً للضغوط التي يمارسها رجال البازار عليهم لحملهم على تأييد مواقفهم، وإن المشاركة الجماهيرية الواسعة في هذه الانتفاضة من قبل شرائح الشعب والحركات الأخرى لم تكن تحصل بهذه السعة من غير نزول العلماء إلى ميدان المواجهة[(٢)].

---

(١) H. Algar, Religion and State in iran 1785 - 1906, Berkely and Los Angeles, 1969, P. 207.

(٢) نيكى.آر.كدى، منبع قبلى، ص٨٥ ـ ٨٦.

إن وصول ممثلي «شركة التنباك» المعروفة بـ «شركة رژى» وانتشارهم في أغلب المدن الإيرانية وقيامهم بإجراءات مثيرة للشك لا علاقة لها بأهدافهم وواجباتهم من خلال تعاملهم بقساوة مع الرعايا الإيرانيين ومنهم المزارعين والعاملين في التبوغ والتنباك، ولّد ردود فعل غاضبة تجاه الشركة وموظفيها، وانطلقت الاعتراضات الجماهيرية بقيادة التجار وعلماء الدين في العديد من المقاطعات الإيرانية ضد نشاطات الشركة وممثليها الذين لم يحسبوا أدنى حساب لعادات المجتمع الإيراني وتقاليده بعد أن فرضوا سيطرتهم على الفلاحين الإيرانيين وتعاملوا معهم بشدة، ناهيك عن فقدان التجار الإيرانيين لتجارتهم منذ أن دخل الامتياز حيز التنفيذ، باستثناء التجار المفوضين من قبل الشركة، إذ حرموا ـ في الحقيقة ـ من العيش وفقاً لإجراءات الشركة، والطريق الوحيد أمامهم لمواصلة حياتهم إنما كان في الانضواء تحت لواء الشركة والحصول على التراخيص من الأجانب، مع وجوب دفع مبالغ مختلفة تحت مسميات الحصول على هذه التراخيص.

وفي ربيع عام ١٨٩١م وعندما تم الإعلان عن الموعد المقرر لبيع جميع التبغ والتنباك إلى الشركة انطلقت الاعتراضات الجماهيرية العامة، وانطلق الاعتراض الرئيس الأول من مدينة شيراز، بوصفها إحدى مراكز زراعة التنباك، ففي نيسان ١٨٩١م طالب عباس آردو بادى، أحد كبار تجار التبغ في شيراز بإغلاق البازار احتجاجاً على تنفيذ احتكار التبغ والتنباك، كما أعلن أهالي المدينة عن معارضتهم الشاملة لدخول المأمورين وموظفي الشركة إلى المدينة، وعندما اقترب ممثلو الشركة من شيراز للمباشرة بتنفيذ الامتياز، شعر أبناء المدينة بالخطر الحقيقي فأغلقوا البازار والمحلات وعقدوا اجتماعاً في مسجد المدينة شارك فيه أهالي البازار هناك لغرض تنظيم معارضتهم، واتخذوا قراراً بمنع هؤلاء من دخول المدينة، في حين ذهب بعضهم إلى مبنى التلغراف وأرسلو من هناك برقيات اعتراض إلى الشاه بهذا الخصوص، وكان قائدهم في ذلك عالم دين يدعى السيد علي أكبر أسيرى، الذي صعد على

المنبر وأخرج سيفاً من تحت عباءته التي كان يرتديها، وصرخ أمام الجموع داعياً الإيرانيين إلى الجهاد بقوله:

«لقد حان وقت الجهاد العام. يا أيها الناس جاهدوا وابذلوا كل ما في وسعكم لكي لا تجبروا على لبس ملابس النساء. إنني لا أملك إلا سيفاً وقطرتين من الدماء، وأن أي أجنبي يصل إلى شيراز من أجل احتكار الدخانيات سأقوم بتمزيق بطنه وأحشائه بهذا السيف»[١].

لذلك سارع النظام الحاكم في طهران إلى اعتقال وإبعاد السيد علي أكبر فال أسيرى لمواجهة ما أقدم عليه من تحريض شعبي.

تبين وثائق أمين الضرب (المسكوكات) بأنه فضلاً عن تزايد استياء واعتراض التجار على منح الامتياز وممارسة الشركة أعمالها، فإن فريقاً منهم أخذ يميل نحو الشركة ويتعاون معها، إذ ان هذا الأمر يظهر وبشكل واضح نوعاً من التعارض والازدواجية بين أوساط هذه الطبقة والذي يدعو إلى التأمل، إذ لم يكن بمقدور الشركة أن تقوم بالسعي نحو تحقيق أهدافها دون وجود نوع من التعاون والتوافق بين العاملين في التنباك والتجار، لأنها لم تكن على دراية بأسلوب وطريقة التعامل مع الإيرانيين، وكانت الشركة تركز على إزالة حال القلق لدى التجار، وإحدى الطرق التي كان بالإمكان أن تجعل رجال الحكم والتجار منسجمين معها هي مسألة بيع أسهم الشركة عليهم، فقد أعرب بعض التجار أيضاً عن رغبتهم بشراء الأسهم، ويعتقد أن بعض التجار لم يعترضوا على تشكيل الشركة الاحتكارية في بداية الأمر، حتى ان أمين الضرب تعهد بشراء مائتي سهم من الشركة الاحتكارية، إلا أنها تنصلت بعد الشراء؛ إذ كان هؤلاء في بداية الأمر يأملون بأن يزدهر محصول التنباك ويتحول إلى منتج صناعي، وبناءً على ذلك قاموا بمشاركة الشركة

(١) مقتبس من: شيخ آقا بزرك تهراني، ميرزاى شيرازى، انتشارات وزارات ارشاد إسلامي، تهران، ١٣٦٣ ش، ص٢٤٢ ـ ٢٤٣؛ وعن انتفاضة شيراز بشكل عام يراجع: حسين آباديان، انديشه دينى وجنبش ضد رژى در إيران، تهران، ١٣٧٦ ش، ص٨١ ـ ٨٨.

الاحتكارية، ولكن بسبب قيام الشركة بالتأسيس لأمر غير مرغوب فيه وعدم قدرة التجار على الانتفاع من الشركة لجأوا إلى اتخاذ موقف المعترض عليها[١].

في خضم تلك التطورات انتشرت الإشاعات في شيراز ومفادها أن الشركة الاحتكارية سوف تكون سبباً في إفلاس مئات التجار وتجعلهم بدون عمل، وسوف ترتفع أسعار التنباك ويتقاطر الأجانب على إيران، وبعيداً عن تلك الإشاعات فإن البازار الإيراني تأثر فعلاً بما كان يجري على الساحة الإيرانية، فالتجار كانوا يتعرضون للخسائر قطعاً، وهذه الطبقة هي التي كانت صيحاتها أكثر قوة من الآخرين، ويشكلون أقوى القطاعات الحضرية في إيران[٢].

ومع ذلك فقد اختارت الشركة مجموعة من التجار بصفة «وكلاء ومشرفين ومفتشين» على فروعها في المدن، والذي يمكن أن يقال هنا، إن هذه الازدواجية في سلوك التجار تظهر الاختلافات الداخلية لهذه الطبقة، وعلى الرغم من قيام أمين الضرب ـ بصفته ممثلاً عن كبار التجار ـ بالتعهد أمام الشركة بشراء الأسهم، وقيام الشركة باختيار ممثل عنها من التجار الإيرانيين في كل مدينة من المدن الإيرانية، ولكن التعامل النهائي للتجار هنا، بصفتهم يمثلون أنفسهم، أما التعامل الإزدواجي للتجار، فقد يفسر على أنه يعود إلى عدم وعي التجار في بداية ممارسة الشركة لأنشطتها، ويذهب إلى أبعد من ذلك بأنه يمثل في الأغلب نوعاً من التعارض الطبقي الداخلي، وتجدر الإشارة إلى أن أكثر وكلاء الشركة في الولايات كانوا من التجار الوسط الذين كانوا مستعدين للقيام بإدارة أمور الشركة مقابل حصولهم على (٢٤ ـ ٥٠) تومان أجرة، وقسم منهم كانوا مساعدي أمين الضرب وموظفيه في المدن، وأصبح التجار الصغار يخدمون الشركة تحت عناوين «المشرف والمفتش

---

(١) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٠٣ ـ ١٠٤.
(٢) فيروز كاظم زاده، روس وانكليس در إيران ١٨٦٤ ـ ١٩١٤، بزوهش درباره أمبرياليسم، ترجمة منوجهر أميرى، جاب دوم، تهران، ١٣٧١ش، ص٢٣٩ ـ ٢٤٠.

والمخول بالشراء»وهكذا، وأما التوجه والحل والعقد العام لشؤون التجار فكان بأيدي التجار الكبار بما في ذلك أمين الضرب(١).

امتدت الانتفاضة خلال شهر مايس ١٨٩١م إلى مدينة تبريز، فكان للبازار هناك دوراً مشرفاً بالوقوف ضد إجراءات الشركة، كما قام رجال الدين بالتحدث في المساجد وحث البازار للوقوف ضد الامتياز، وقام بعض أهالي البازار والمنطقة بإرسال البرقيات والعرائض إلى الشاه، وعلقوا البيانات المتعلقة بالأحداث على الجدران، والشعور العام كان مبنياً على أساس أن امتياز التنباك هو الخطوة الأولى للبريطانيين في استعمار إيران، ولغرض إشغال الرأي العام في تبريز أعلن ناصر الدين شاه أنه سيقوم بإرسال ممثل خاص عنه لغرض التباحث مع أهالي أذربيجان(٢).

جاء إرسال أقا علي اشتياني الملقب بـ (أمين الحضور)، أحد المقربين من الشاه، مبعوثاً عنه إلى تبريز لغرض تهدئة الأهالي، وإقناعهم بفوائد الامتياز ومنافعه، لكن الهدف الحقيقي يكمن في العمل على شق صفوف المتظاهرين ليسهل الإيقاع بين أهالي المدينة وعلمائهم من أجل شق كلمتهم وفرض رأيه عليهم، إلا أن رَدّ فعل أهالي تبريز تجاه هذه الخطوة جاءت مغايراً تماماً لكل تصورات وأحلام أصحاب القرار في طهران، فقبل وصول ممثل الشاه الخاص إلى تبريز بثلاثة أيام قام بما يزيد على (٢٠٠٠٠) عشرين ألف شخص من التجار وجميع أصناف البازار وأهالي تبريز بإغلاق البازار التبريزي

---

(١) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٠٤.
(٢) كانت تبريز عاصمة إقليم اذربيجان مركزاً تجارياً هاماً، إذ كانت جميع طرق التجارة الخارجية إلى المناطق الأخرى تمر عن طريقها، كما أن العلاقة المتواصلة مع القفقاس والدولة العثمانية الذين تربطهم اللغة المشتركة مع الإذربيجانيين الإيرانيين، يعد عاملاً مساعداً لتأثر الأذربيجانيين بأفكار الحركات الثورية في العالم، ولهذه الأسباب فقد كان لإذربيجان مكانة خاصة من الناحية السياسية والاقتصادية لدى بقية الإيرانيين. يراجع بهذا الخصوص: جواد صديق، مليت وانقلاب در إيران، انتشارات فانوس، نيويورك، ١٣٥٢ش، ص٤.

وحملوا السلاح واتخذوا أحد الكلاب وأسموه «أمين الحضور» وعلقوا على رقبته ورقة عدوها أوامر الشاه، وقاموا بجر الكلب والطبالون يقرعون الطبول وسط الأزقة والأسواق في جميع أنحاء تبريز وهم ينادون: «إذا جاء أمين الحضور فسوف نقوم بقتله»، ناهيك عن احتقارهم لرسائل الشاه ومبعوثه في الوقت الذي اشتدت فيه الحركة هناك بشكل أكثر وخرجت عن السيطرة[١].

وفي أصفهان تزامن خروج رجال البازار بأصنافه كافه مع بقية المدن الإيرانية الأخرى بالاعتراض على إجراءات الشركة، وكتبوا رسالة إلى حاكم المدينة شجبوا فيها امتياز التبغ والتنباك، وطالبوه بعدم تنفيذ ما جاء في بنوده، وفي الوقت نفسه طلبوا المساعدة والإسناد من الشيخ محمد تقي أغا نجفي الذي كان يملك نفوذاً دينياً كبيراً في المدينة، الأمر الذي زاد من قوة الانتفاضة هناك بحيث وصلت إلى الحد الذي دفع أحد أشهر التجار في المدينة إلى الامتناع عن بيع محصوله من التنباك إلى ممثلي الشركة الاحتكارية واضطراره إلى حرق ما لديه من المحصول، وفي الإطار نفسه كان تعاون علماء الدين مع التجار وأصناف البازار الأصفهاني الأخرى واضحاً وكبيراً فاق بقية المدن الإيرانية الأخرى، الأمر الذي أثار قلق القنصل البريطاني في أصفهان، الذي عدَّ الحاج أحمد بنكدار ـ أحد تجار أصفهان ـ هو المحرك الأول للاحتجاجات ضد الشركة، ناهيك عن الفزع المطبق الذي أصاب رأس النظام القاجاري ناصر الدين شاه نفسه، الذي عدَّ هو الآخر لاسيما في رسالته إلى حاكم أصفهان، «إن السيد محمد ملك التجار الأصفهاني هو المسبب الأساس لجميع أعمال الشغب والاضطرابات في أصفهان»[٢].

---

(١) محمد نهاد، بيكار بيروز تنباكو، آذرخش نشريه دانشوجويان/ دانشكده اقتصاد ـ دانشكاه تهران، دفتر دوم، شماره (٢)، تهران، ١٣٥٧ ش، ص٨٢ ـ ٨٣.

(٢) Z.N. Muhammed, Rol Shiitskovo Dukhovenstva V Obshestvenno Poiticheskoy Jizni Irana Posledney treti XiX veka, Tashkent, 1975, P.25.

ز.ن محمد، رجال الدين الشيعة في الحياة الاجتماعية والسياسية لإيران في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، (باللغة الروسية)، ملخص رسالة دكتوراه، طشقند، ١٩٧٥، ص٢٥؛ سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٠٧ ـ ١٠٨.

لم تكن العاصمة طهران بعيدة عن تطورات الأحداث المتنامية آنذاك، ولم يقف بازار طهران متفرجاً على ما كان يجري في إيران من تداعيات خاصة بامتياز التبغ والتنباك، ففي شهر مايس ١٨٩١م طالب أحد أكبر تجار التبغ في طهران بإغلاق بازار المدينة احتجاجاً على دخول الامتياز حيز التنفيذ(١). ولا نبتعد عن الحقيقة إذا ذكرنا أن نشاطات أصناف البازار الطهراني المختلفة، بما فيهم التجار وتحركاتهم، في العاصمة طهران كانت تحمل آنذاك ميزة خاصة وتترك أثراً هاماً وحاسماً في مستقبل ومصير الانتفاضة، فبعد نفاذ المدة البالغة ستة أشهر، التي حددت للسيطرة على عملية احتكار التنباك، علم التجار في طهران ابتداءً بالحاج محمد حسن أمين الضرب والحاج محمد كاظم ملك التجار(٢)، ويليهم التجار الوسط والصغار وحتى الوكلاء والمشرفين الإيرانيين في الشركة الذين كانوا من الطبقات الدنيا للتجار ـ تدريجياً بعمق الخطر الكامن في استمرار عمل الشركة، وتكشفت أمامهم المشاكل العملية لهذا الأمر، فأعادوا النظر في مواقفهم السابقة، ولا نبالغ أيضاً إذا ذكرنا أن بعض رجال الدين ومنهم الحاج ميرزا حسن الأشتيانى(٣)

---

(١) شيخ أقا بزرك طهرانى، منبع قبلى، ص٢٤٧؛ جواد صديق، منبع قبلى، ص٥.

(٢) الحاج محمد كاظم ملك التجار هو ابن الحاج محمد مهدي ملك التجار الذي جمع في حياته ثروة طائلة. وكان يعد من أشقياء وفتوة محلة البازار، وقالوا عنه أنه, حاذق وصاحب نكته وكثير المزاح. بعد وفاة أبيه نال لقب ملك التجار بشكل وراثي، ومنذ ذلك الوقت ابتعد عن أشقياء المحلة ولكنه يستخدم فتوات وأشقياء المحلة لأهدافه وأغراضه شأنه في ذلك شأن بقية التجار. أسس في إيران شركة على النمط الأجنبي تدعى «الشركة العامة» وصنفوه كرجل أديب وخبير بالشعر، وله ولدان هما الحاج حسين أقا والحاج حسن أقا. للمزيد من المعلومات.يراجع: سيد أبو الحسن علوى، رجال عصر مشروطيت، به كوشش وبازخوانى حبيب يغمائى وايرج افشار، جاب دوم، تهران، ١٣٨٥ ش، ص١١٢ ـ ١١٣؛ عبد الله مستوفى، شرح زندكانى من يا تاريخ اجتماعى واداری دوره قاجاريه، ج١، تهران، ١٣٧٠ش، ص٣٠٧.

(٣) الميرزا حسن الاشتياني. يُعَدُّ من الشخصيات المهمة، وهو من العلماء الكبار في طهران. أصله من مدينة اشتيان وانتقل إلى بروجرد وهو في سن الثانية عشر من عمره لطلب العلم، =

كانت تربطه علاقات متينة مع التجار، الأمر الذي عزز من قوة حركة البازار في طهران تجاه نشاطات وإجراءات الشركة الاحتكارية[١].

بهذه الطريقة تمت تهيئة الأجواء الاجتماعية المناسبة لإصدار الفتوى الخاصة بتحريم التنباك[٢] قبل الإعلان عنها من قبل الميرزا محمد حسن الشيرازى[٣]، المرجع الأعلى للشيعة في العالم الإسلامي والمتواجد في سامراء، إلى الحد الذي انتشرت فيه الشائعات داخل طهران بأن الفتوى مزورة، وأن الذي قام بنشرها وكتابتها هو الحاج محمد كاظم ملك التجار، وذلك بسبب حضور الأخير إلى منزل الميرزا حسن الاشتيانى في الليلة التي سبقت انتشار التحريم، علماً أن اعتراضات الحاج محمد كاظم ملك التجار العلنية على المعاهدة الاحتكارية أدت إلى إصدار أمر حكومي بنفيه إلى مدينة

=ثم هاجر إلى النجف الأشرف في العراق بعد أربع سنوات، وحضر دروس الشيخ مرتضى الأنصاري، وفي عام ١٨٦٥ م عاد إلى طهران وواصل التدريس والبحث وتحمل مسؤولية الزعامة العلمية والدينية للمدينة. دفن في النجف الأشرف. يراجع: شيخ حسن أصفهانى كربلائى، تاريخ دخانيه با تاريخ وقائع تحريم تنباكو، انتشارات دفتر نشر الهادى، تهران، ١٣٧٧ش، ص١١٨، هامش رقم (٧٠).

(١) إبراهيم تيموري، قرار داد ١٨٩٠ رزى تحريم تنباكو أولين مقاومت منفى در إيران، بى جا، بى تا، ص١٣٣ ـ ١٤٣.

(٢) نصت الفتوى على «بسم الله الرحمن الرحيم.. اليوم يعدُ استعمال التنباك والتبغ وبأي نحو كان في حكم محاربة الإمام المهدي (عج)». صدرت في عام ١٨٩١م وقرأت في جميع بازارات إيران ومساجدها والتجمعات والهيئات، وبصوت مسموع فأحدثت حركة عظيمة.يراجع بهذا الخصوص:
محمد رضا زنجانى، منبع قبلى، ص١٦؛ شيخ حسن أصفهاني كربلائى، منبع قبلى، ص١٨.

(٣) أحد أبرز علماء الدين المعروفين آنذاك في العراق. ولد في شيراز بإيران يوم ٢٥ نيسان ١٨١٥ م وأكمل دراسته فيها وانتقل إلى أصفهان في سن الثامنة عشر من عمره لا كمال دراسته، ثم هاجر إلى النجف الأشرف في العراق ليكون قريباً من المرجعية وليحضر دروس علماء الدين المجتهدين الكبار فيها لنيل درجة الاجتهاد، وفي عام ١٨٧٤م تقلد المرجعية وارتحل إلى سامراء واستقر فيها حتى وفاته بتاريخ ٢٠ شباط ١٨٩٥م. للتفاصيل. يراجع: شيخ أقا بزرك طهرانى، منبع قبلى.

قزوين سراً بعد أن تم إلقاء القبض عليه، لذلك يمكن القول: أن نفي الحاج محمد كاظم ملك التجار، وأمين الضرب، بسبب نشاطاتهم الفعالة ضد الشركة الاحتكارية، يعدُّ دليلاً واضحاً على التواجد الفاعل والبالغ الأهمية للتجار وأصناف البازار الأخرى وتصديهم لقيادة الانتفاضة ضد شركة رزى البريطانية[١].

عندما ندرك الأحداث ونحللها بشكلها الصحيح ضمن محاولة جادة لفهمها بعمق، لابد من أن نذكر بأنه ما من شك في أن التعاون بين الحاج محمد كاظم ملك التجار والميرزا حسن الاشتيانى هو الذي أدى إلى طبع ونشر فتوى التحريم[٢]، ومع الأخذ بنظر الاعتبار العقائد الدينية والالتزامات الاجتماعية لمكونات البازار الإيراني ومنهم التجار، وحرمة الأحكام الشرعية وقداستها، فإنه من المستبعد أن يبادر ملك التجار ومن تلقاء نفسه وبدون علم الميرزا حسن الاشتيانى إلى القيام بمثل هذا العمل، بل أنه قام بنشر هذه الفتوى بعد التأكد وبشكل قاطع من صدور مثل هذه الفتوى من الميرزا محمد حسن الشيرازي وبإشراف الميرزا حسن الاشتياني، ولعل مسألة الترويج بعدم صحة الفتوى، بوصفها مزورة، جاءت رد فعل من قبل رجال البلاط والشاه لإبطال مفعولها وتأثيرها بين الناس، ومما لاشك فيه أن التجار قد تدخلوا كثيراً في تهيئة الأجواء المناسبة للتأييد العام ونشر خبر التحريم لفظياً[٣].

وفي أقصى الشرق لم تبق مشهد وبازارها الواسع في منآى عن التأثر بما كان يجري على الساحة الإيرانية آنذاك، فقد قام البازاريون هناك بغلق

---

(١) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٠٨ ـ ١٠٩.وعن دور رجال الدين في إنتفاضه التنباك. يراجع: محمد رضا حمتى، نقش مجتهد فارس در نهضت تنباكو (زند كينامه سياسى ـ اجتماعى سيد على أكبر فال اسيرى)، قم، ١٣٧١ ش.

(٢) من الغريب أن تذكر نيكى.أر.كدى ما نصه «والحقيقة أن مسودة هذا التحريم أعدت من قبل مجموعة من التجار ووافق عليها الميرزا الشيرازي». يراجع: نيكى.آركدى، منبع قبلى، ص٨٦.

(٣) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٠٩.

محلاتهم وتجمعوا مع بعض رجال الدين وأهالي المدينة في الصحن والحرم الشريفين لمرقد الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام، وعلى الرغم من تدخل القوات الحكومية لتفريقهم، إلا أن المعتصمين تمتعوا بعزيمة وإرادة عاليين أثرتا كثيراً في موقف الحكومة، وفي الوقت نفسه تركت هلعاً ورعباً في قلوب الأجانب وممثل الشركة في مشهد[١].

ازدادت حال التلاحم بين المؤسسة الاقتصادية (البازار) والمؤسسة الدينية في مدينة مشهد المقدسة بشكل واضح بعد أن لجأ البازاريون بما فيهم التجار إلى مراجع الدين للحصول على دعمهم من أجل تحويل معارضتهم للامتياز معارضة شاملة من قبل جميع أهالي المدينة، واعتصموا في مسجد «كوهرشاد» الذي عدّ رمزاً للمقاومة والنشاط في مشهد وتفاعلت البازارات الإيرانية فيما بينها من خلال سحب جميع المدن والقصبات الإيرانية التي تقع داخل المثلث المركب في مدن «تبريز ومشهد وشيراز» باتجاه انتفاضة التبغ والتنباك، الأمر الذي أثار استغراب وتعجب الممثل الأمريكي في طهران آنذاك بقوله:

«إن الانتشار السريع والمختلف الأبعاد للرأي العام في بلد لا توجد لديه صحف، ووسائل الاتصال فيه بسيطة، يعد أمراً غريباً جداً ويثير الإعجاب»[٢].

من الضروري جداً أن نشير هنا إلى أن بعض رجال الدين في مشهد لم يساندوا المعارضين للشركة والامتياز وانتقدوا نشاط البازار في هذا المجال، ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن بعض رجال الدين في هذه المدينة وبسبب وجود العتبات المقدسة فيها، كان يتم تعيينهم في الغالب من قبل الدولة ويرتبطون أكثر من غيرهم بها، وقد تسبب دعم رجال الدين هؤلاء في المدينة لقرار الحكومة وتأييد نشاطات الشركة الاحتكارية للتنباك في التأثير كثيراً على

---

(١) محمد نهاد، منبع قبلى، ص٨٥.

(٢) مقتبس من: جواد صديق، منبع قبلى، ص٥.

نشاطات المعارضة والحد من انتشار واستمرار تحركها ضد الشركة هناك إلى حد كبير[١].

اتسعت الأحداث بشكل ملفت للنظر لتمتد حركة المعارضة لامتياز التبغ والتنباك إلى مدينة كرمان، حيث قام البازاريون هناك يقودهم معين التجار بالاعتراض على نشاطات الشركة الاحتكارية، الأمر الذي دفع الأخيرة بالعمل على احتواء التجار الصغار وانشغال بعضهم بالبعض الآخر والتنافس فيما بينهم، وهذا الأمر تسبب في تدني وحدة الموقف بين التجار هناك وجعلهم يقفون بوجه بعضهم البعض، فعلى سبيل المثال قام معين التجار في مدينة كرمان باتهام سيد علي خان كاظم، أحد كبار التجار في المدينة ـ بالرشوة، وبالتالي مَثلَ بين يدي أورنستين، مدير عام دائرة التبوغ في إيران، ليتهم كل منهم الآخر بأخذ الرشوة، إذ تحول هؤلاء إلى مجموعة من السماسرة يعملون من أجل الحصول على هدايا ومكرمات الشركة[٢]، وجعلوا من إطلاق التهم على بعضهم البعض سلماً للوصول إلى أغراضهم وتحسين أحوالهم ولابد هنا من التأكيد على أن التجار الذين كانوا يتعاونون مع الشركة الاحتكارية، لم يكن لديهم القصد في الخيانة أو التعلق بالأجانب، فالكثير منهم كانوا يمثلون الطرف التجاري لأمين الضرب في ولايات البلاد، وأحياناً وبسبب كساد الأوضاع الاقتصادية كان البعض منهم يرى مسألة التعاون مع الشركة منفذاً للتنفيس عن أوضاعهم، وخلافاً لذلك تكون هناك بعض الإجراءات التي تتخذ ضد السائرين في ركاب الشركة، فقد دار الحديث عن شخص يدعى «الميرزا شفيع»، أحد التجار الإيرانيين المقيمين في اسطنبول، بأنه قام مع عدد من زملائه بالتعاون مع الشركة الاحتكارية، على أن يكون بمثابة الوسيط بين الشركة والتجار، مما يؤكد أن نشاط هذه المجموعة كان موجهاً للمحافظة على مصالحهم الشخصية، وقد كتب هذا الشخص عدة رسائل إلى أمين

---

(١) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٠٨.

(٢) هما ناطق، منبع قبلي، ص ٣٢ ـ ٤١.

الضرب مسوغاً فيها هذا السلوك، ولكنه طرد من قبل بقية التجار وتم تكفيره في المساجد وعلى المنابر[١].

وجدت الحكومة الإيرانية نفسها في مواجهة وضع صعب عندما قام البازاريون في طهران يوم ٤ كانون الثاني ١٨٩٢م بإغلاق المحلات والأسواق وتوجهوا نحو القصر الملكي، وقد أشيع بأنهم يريدون الاستيلاء على بيت أمين السلطان، الصدر الأعظم، فأمر الشاه ابنه، الميرزا كامران، نائب السلطنة، لكي يقوم بتهدئة الناس، ولكن دون جدوى[٢].

وعندما أدرك الشاه خطورة الموقف الذي ربما أصبح يهدد عرشه، وأن الطريق قد أغلق أمام مناورات السلطات الحكومية، بسبب الضغط الجماهيري، اضطرت الحكومة للإعلان رسمياً عن إلغاء الامتياز في ٢٦كانون الثاني ١٨٩٢م بعد أن اعتقدت جيداً بأن استمرار العمل بالامتياز أمر يدخل في عداد المستحيل[٣]. وبذلك أشار قرار الإلغاء[٤] إلى أن بائعي وتجار ومالكي التبغ والتنباك هم أحرار منذ ذلك التاريخ في التصرف به، وبهذا الإعلان الصريح بالإلغاء انتهت المواجهة بين المعارضة والحكومة الإيرانية بعد مقاومة استمرت لمدة (٥٥) يوماً كان ثمرتها الاعتراف بمطالب المعارضة الإيرانية بإلغاء الامتياز.

لقد كانت انتفاضة التبغ والتنباك أهم حركة اجتماعية جماهيرية قبل الثورة الدستورية، وعلى الرغم من أنها تمثل في ظاهرها اعتراضاً اجتماعياً على احد الامتيازات الاقتصادية، لكنها تبقى في الواقع تمثل تجربة سياسية للتقارب

---

(١) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص ١٠٤ ـ ١٠٦.

(٢) فيروز كاظم زاده، منبع قبلى، ص٢٤٦.

(٣) N.R.Keddie, Op.Cit, Pp.107 and 116.

(٤) في أوائل عام ١٨٩٢م اضطرت الحكومة إلى إلغاء الامتياز بشكله الكامل والنهائي. يراجع: خضير مظلوم فرحان البديري، فصول في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، الجزء الأول (العهد القاجاري ١٧٩٦ ـ ١٩٢٥)، دار الضياء للطباعة والتصميم، النجف الأشرف، ٢٠٠٨، ص٩٨ ـ ٩٩.

والتنسيق بين مختلف مكونات وفئات المجتمع بما في ذلك ظهور التحالف بين المؤسسة الاقتصادية (البازار الإيراني)والمؤسسة الدينية الإيرانية (علماء الدين) في التصدي للنفوذ الاقتصادي والسياسي للقوى الأجنبية في إيران، وفي الوقت نفسه تُعَدْ رد فعل صادق إزاء ضعف الاستقلال السياسي، بهيئة فرض الرأي العام على الحكومة، إذ أن مثل هذا النوع من الاعتراض العلني والجدي ضد النظام القاجاري المستبد، وبهذا الشكل الواسع الذي لم يكن له مثيل في البلاد لحين وقوع انتفاضة تحريم التنباك، لم يكن إلا رأي شعب غيور كان مصمماً فعلاً على الوقوف بوجه النظام القاجاري والإخطبوط الاستعماري الأوروبي بكل أشكاله آنذاك. ومن زاوية أخرى فإن الحضور والمشاركة الفاعلة للبازار الإيراني والقيام بتنظيم وترغيب الفئات الأخرى في التحرك ضد شركة «تالبوت» البريطانية يدل حتماً على تطور الوعي لدى التجار وأصناف البازار الأخرى والسعي دائماً لإيجاد السبل اللازمة لحل مشاكلهم وقضاياهم، وفي الحقيقة أن البازاريين بمختلف مكوناتهم اختبروا أنفسهم انطلاقاً من هذه المرحلة الزمنية المهمة من خلال تجاوزهم الدائرة الاقتصادية والدخول مباشرة إلى الدائرة السياسية.

في السنوات التي تلت أزمة التبغ والتنباك تحول رأس النظام القاجاري ناصر الدين شاه نحو إتباع المزيد من سياسة القمع السياسي إلى الحد الذي أغرق سفينة الدولة كلها في بحر من الكوارث، مما ولد ردود فعل شديدة لدى البازار الإيراني، الذي أصر على أن يضع حداً للقمع والاستبداد الشاهنشاهي عندما اغتال (تاجر مفلس) ـ أحد تلامذة السيد جمال الدين الأفغاني ـ ناصر الدين شاه برصاصة شكلت في الحقيقة بداية زوال النظام القاجاري، لاسيما وأن خلفه مظفر الدين شاه (١٨٤٨ ـ ١٩٠٧م) كان قد سرّع هو الأخر عملية إنهيار ذلك النظام بقلبه سياسة سلفه رأساً على عقب أملاً في إرضاء المعارضة، الأمر الذي استغله رجال البازار لصالحهم، ففي أصفهان أسس مجموعة من التجار«الشركة الإسلامية» وهي أول شركة مساهمة رئيسة، إذ كان

هدفهم من ورائها «الحفاظ على الاستقلال القومي» عن طريق حماية الحرف اليدوية التقليدية وتعزيز الصناعات الحديثة، ولاسيما صناعة الغزل والنسيج[(١)].

بهذا الشكل كان البازار الإيراني آنذاك يمثل رئة إيران الاقتصادية ولولب التحرك السياسي الذي هيأ الأرضية المناسبة باتجاه الثورة الجماهيرية الكبرى التي تمثلت في الثورة الدستورية (١٩٠٥ ـ ١٩١١م) الأوسع والأكثر شمولية. فبعد انتصار الأطراف المؤثرة في البازار أصبحت لديهم تجربة ناجحة لخطواتهم الثورية التالية.

* * *

(١) E.Abrahamian, Op. Cit, P.400.

الفصل الثاني

دور البازار السياسي في المرحلة الأولى من الثورة الدستورية ١٩٠٥ ـ ١٩٠٧م

المبحث الأول

سياسة الاستبداد القاجاري وصراع البازار السياسي ضد السلطة

إن النفوذ المباشر للتأثيرات الأجنبية في إيران استمر حتى أوائل القرن العشرين، إذ ظلت بنود معاهدة «تركمانجاي»[1] هي المهيمنة على النشاطات التجارية الإيرانية، فضلاً عن حقوق مماثلة أخرى لبريطانيا وكذلك لفرنسا وغيرها من الدول الأوروبية الأخرى، وبموجب هذه الحقوق كان رعايا هذه الدول أحراراً في العمل حسبما يختارون داخل إيران دون اعتبار للقانون المحلي والسلطة الحكومية.

على الرغم من حصول البازار الإيراني بمختلف مكوناته على أول انتصار ناجح في مواجهة الظلم والاستبداد الداخلي ومعارضة السياسة الاستعمارية خلال «انتفاضة التبغ والتنباك»، لكن هذا الانتصار لم يشكل عائقاً محكماً أمام إعطاء الامتيازات الاقتصادية المستقبلية للدول الاستعمارية، التي سيطرت

---

(١) عقدت عام ١٨٢٨م إثر هزيمة إيران أمام روسيا في حربها المدمرة للسنوات (١٨٢٦ ـ ١٨٢٨م)، التي أثقلت كاهلها السياسي والاقتصادي من خلال تدخل روسيا في الشؤون الداخلية الإيرانية بشكل سافر. يراجع: قرارها وقرار دارها دوران قاجاريه، به اهتمام وحيد نيا، جاب أول، تهران، ١٣٦٢ش، ص٨٧ ـ ٩٩؛ سعيد نفيسى، تاريخ إجتماعى وسياسى إيران دردوره معاصر أز آغاز سلطنت قاجارها تابايان جنك نخستين باروسيه، انتشارات بنياد، جلد دوم، ميدان بهارستان، تهران، ١٣٧٢ش، ص٢٣٩ ـ ٢٧٠؛ احمد تاج بخش، روابط إيران وروسيه درنميمه أول قرن نوز دهم (١٨٠٠ ـ ١٨٥٠)، إنتشارات كتابفروش دنيا، تبريز، ١٣٣٧ ش، ص ٦٧ ـ ٨٩.

بدورها على ثروات البلاد، في الوقت الذي كانت فيه الحكومة الإيرانية تتجاهل اعتراضات التجار وشكاواهم ضد ظلم حكام الولايات وتعرضات قطاع الطرق ومنافسة البضاعة الأجنبية، الأمر الذي كبح جماح رجال البازار وأنهى تطلعاتهم طوال السنوات السابقة للحكم القاجاري، لكنهم كانوا دائماً جادين في مواصلة المواجهة لتحقيق أهدافهم، وقد تهيأت الأرضية المناسبة لحضور البازار في الأحداث السياسية في أثناء الثورة الدستورية نتيجة لثقل الضرائب المتزايدة التي كان يأخذها البلجيكيون من الإيرانيين.

إن الأزمات المالية التي كانت تحدث في إيران بين الحين والآخر، وضعف مظفر الدين شاه (١٨٩٦ ـ ١٩٠٧م/ ١٣١٣ ـ ١٣٢٥ هـ.ق)[١] شخصياً وإدارياً، كانت تحدد جهود الحكومة، فعملية تأمين النفقات الباهظة للقصر الملكي، وتلبية طلبات ندمائه وبطانته التي لا تنتهي، ناهيك عن مستلزمات ومتطلبات رحلات الشاه الترفيهية الثلاث خلال خمس سنوات والمكلفة جداً[٢]، أعاقت كثيراً الجهود المبذولة آنذاك من قبل أمين الدولة[٣] الذي لم

(١) الابن الرابع لناصر الدين شاه. قضى شبابه بالرفاهيه والترف، ولم يكن يملك البصيرة والإطلاع الكافي على إدارة الدولة ودفة الحكم، ولذلك أوكل أغلب الإمور إلى المستشارين الأجانب.

(٢) للمزيد من التفاصيل عن سفرات مظفر الدين شاه. يراجع: تهيه كننده كوريلن، بدايع وقايع نخستين سفر مظفر الدين شاه به أوروبا، ترجمة نير الملك، به كوشش وحيدنيا، انتشارات وحيد، بى جا، ١٣٥٠ش.

(٣) كلف أمين الدولة الإصلاحي المعروف بمنصب الصدر الأعظم عام ١٨٩٧م، وقد واجهت جهوده الإصلاحية المتمثلة بإشاعة المركزية وإصلاح الأمور القانونية والمالية والتربية والتعليم معارضة شديدة من قبل أصحاب المصالح في البلاط الإيراني والمسؤولين الحكوميين بعد أن سعى إلى تحميل المسؤولين على أن يأخذوا رواتبهم من الخزينة المركزية بدلاً من الاستفادة من عائدات الولايات، إلا أن هؤلاء لم يثقوا بهذه الخزانة. كما سعى إلى تحديث الأمور المالية، التي تعني تخصيص نفقات البلاط، ولكنه اصطدم باعتراض جميع أفراد العائلة المالكة، وربما كان فشل مهمة أمين الدولة في الحصول على القرض البريطاني سبباً في عزله وعودة أمين السلطان إلى منصب الصدارة العظمى في عام ١٨٩٨ م. يراجع: نيكى.آر. كدى. منبع قبلى، ص٩١ ـ ٩٣.

يعد قادراً على توفير الأموال اللازمة للشاه دون الاعتماد على عمليات الاستقراض من بريطانيا أو روسيا بعد الاستناد إلى العائدات الكمركية الإيرانية، وهذا ما كان يزيد من الضغوط الاستعمارية لزيادة تلك العائدات، وبرزت هذه الضغوط بوضوح وبسرعة باستلام البلجيكيين أمور الكمارك لكي يعملوا على تحديث عملها طبقاً للأنموذج الغربي آنذاك[١].

تمثلت البدايات الأولى للتحرك باتجاه الثورة الدستورية بالمواجهة بين التجار الكبار ومسؤولي كمارك ومالية الدولة البلجيكيين، وبدأت القضية من بعد قيام مظفر الدين شاه بمحاولة لترميم الوضع المالي المتردي لخزانته الذي نجم إثر نهبها على أيدي مرافقيه وحاشيته، الأمر الذي دفعه إلى توسيع سيطرة البلجيكيين على الكمارك، فقام باستدعاء ثلاثة من المستشارين الماليين البلجيك إلى البلاد يرأسهم المسيو جوزيف ناوس لإدارة كمارك البلاد وزيادة عائداتها، وخولهم إدارة الأمور المالية والكمركية للبلاد، وجعلهم وجهاً لوجه وبشكل مباشر مع التجار ورجال البازار في إيران، لهذا يمكن القول: أن قضية المسيو جوزيف ناوس البلجيكي الجنسية كانت الحادثة التي دفعت البازار الإيراني إلى التحرك بشكل جماعي ضد الحكومة بعد انتفاضة التبغ والتنباك، وأن السبب وراء هذا التحرك والاعتراض يعود إلى عدم مراعاة بعض القواعد والقوانين من قبل ناوس نفسه، ومن هنا كان يتسبب في التأثير على البازار بشكل مباشر ولاسيما التجار[٢].

أدت سياسة المسيو جوزيف ناوس بخصوص تنظيم الكمارك إلى مضاعفة العائدات، لكنها أعادت الاعتراضات الواسعة للتجار الإيرانيين إلى الظهور مرة أخرى نتيجة لتحيز هؤلاء البلجيكيين لصالح الأجانب ولاسيما الروس،

---

(١) نيكى. آر. كدى، منبع قبلى، ص٩٢.

(٢) هادى رهبرى، تجار ودولت در عصر قاجار أز همز يستى تا رويا رويى، تهران، ١٣٨٧ش، ص٧٩؛ مجيد يكتائى، تاريخ داراتى إيران وكمركات وإنحصارات با ١٣٤ كليشه در متن ويك نمودار خارج ازمتن، تهران، ١٣٤٠ش، ص٤٢.

وأن الكثير من التجار الإيرانيين كانوا مجبرين على دفع رسوم أعلى قياساً لما كانوا يدفعونه سابقاً، ولاسيما أن الشاه كان قد أصدر أمراً بناءً على توجيهات المسيو جوزيف ناوس، بزيادة الضرائب المتعددة الخاصة بالطرق والأوزان والخانات وغيرها، التي كانت تُجبى من أصحاب القوافل والتجار الإيرانيين داخل البلاد، في حين يتم الحصول على الكمارك من التجار الأجانب عند الحدود فقط. وبهذا الخصوص كان التجار ينتقدون الشاه والصدر الأعظم والنفوذ المتنامي للأجانب في البلاد، ناهيك عن أن نفوذ المسيو جوزيف ناوس الذي كان يتلقى تعليماته من روسيا بدلاً من الحكومة الإيرانية ويحظى بدعم بقية العاملين البلجيك، ذهب إلى ابعد من نطاق الكمارك، فقد امتلك زمام وزارة المالية أيضاً من الناحية العملية في السنوات الأولى من القرن العشرين، علما بإن برامج ناوس لإصلاح رسوم الأرض واجهت هي الأخرى اعتراضاً كبيراً من أصحاب الأراضي، فضلاً عن أن الكثير من الإيرانيين كانوا ينظرون إلى البلجيكيين على أنهم أدوات بيد الروس(١).

وجدت إيران نفسها أمام عجز مالي كبير، الأمر الذي دفعها للبحث عن القروض الخارجية لغرض الحصول على الأموال لتمويل رحلات الشاه الترفيهية والعلاجية، ولم تجد الحكومة الإيرانية غير روسيا، بوصفها المصدر الراغب بتزويدها بالقرض المطلوب في ٢٠ كانون الثاني ١٩٠٠م والبالغ (٢٤٠٠٠٠٠) جنيه استرليني بعد أن فشلت في الحصول على نتيجة مرضية من بريطانيا بهذا الخصوص، وكان القرض بضمان الكمارك الإيرانية بإستثناء «كمارك إقليم فارس وموانئ الخليج» التي كانت ضمن منطقة نفوذ بريطانيا، كتأمينات لدفع هذا القرض وبفائدة ٥٪. وقد خصص لتسديد الديون

---

(١) من الجدير بالذكر أن المسيو جوزيف ناوس وحاشيته سعوا أنذاك إلى التحكم بالأمور المالية والتجارية في إيران، مما ولد استياءً شديداً ليس لدى التجار حسب، بل ورجال الدين الذين كانوا آنذاك ضد قرار إناطة المسؤوليات المالية والإدارية والسياسية إلى غير المسلمين. يراجع بهذا الخصوص: نيكى.آر.كدى، منبع قبلى، ص٩٣.

السابقة التي سبق وأن تم التعاقد عليها بتعويض سحب امتياز التبغ والتنباك عام ١٨٩٢م، في حين قام الشاه بسحب ما تبقى من المال لدفع نفقات رحلته إلى أوروبا وهدايا لأنصار البلاط[١].

لم يتوقف الشاه عند حد معين في الحصول على القروض الأجنبية طالما توفرت له الأموال اللازمة لتغطية نفقات سفراته إلى أوروبا، لذلك سعى للحصول على قرض آخر من الحكومة الروسية، التي وافقت مرة أخرى على تلبية طلب إيران بالحصول على قرض جديد قيمته (١٠,٠٠٠,٠٠٠) عشرة ملايين روبل في نيسان ١٩٠٢م تضمن منح الامتيازات الاقتصادية الهامة لروسيا، ومنها مد سكك حديدية داخل البلاد، وحق روسيا في استخراج النفط والفحم الحجري في الأراضي الإيرانية[٢]. وفي الوقت نفسه طالب الروس بعقد معاهدة تجارية جديدة مع إيران تمت المصادقة عليها في ٢٧ كانون الأول ١٩٠٢م، التي تم بموجبها احتساب تعرفة كمركية للبضائع الروسية أقل من نسبة ٥٪ المتدنية أصلاً من قيمة البضاعة والمطبقة آنذاك على البضائع الأخرى، وبذلك أصبحت التجارة الخارجية لإيران مرتبطة كلياً بالقروض الروسية. كما وافقت إيران على تجديد الاتفاقية الروسية ـ الإيرانية الخاصة بمنح إنشاء سكك حديدية في إيران لمدة عشر سنوات وحصول روسيا

(١) اشترط في هذا القرض أن يتم تسديده خلال عشر سنوات ابتداءً من عام ١٩٠٠م مع تعهد الحكومة الإيرانية بعدم الموافقة على التعاقد مع أية حكومة أجنبية بالحصول على أي قرض آخر بدون موافقة الحكومة الروسية، وبذلك أصبحت روسيا الدولة الاستعمارية القادرة على التحكم في مصير الاقتصاد الإيراني وربطه باقتصادها آنذاك، للمزيد من التفاصيل عن هذا القرض. يراجع:

R.K.Ramazani:, The Foreign Policy of Iran, A Developing Nation in World Affairs 1500-1941, Virginia, 1966, Pp.72-73.

(٢) بخصوص القرض. يراجع:

N.A.M.P., Microcopy, No. 223, Roll. 10, Vol. 11, (December 16, 1901-July 30, 1904), Confidential, No.9, Report, From Mr.L.C.Griscom to Mr. John Hay, Teheran, April 1, 1902.

على امتياز لإنشاء طريق تبريز ـ طهران، فضلاً عن تحديد مدة الرقابة الروسية على المالية الإيرانية لمدة سنتين اعتباراً من ١٩١٠م وحتى ١٩١٢م[١].

إن انقياد الشاه العلني واستسلامه للروس وأصدقائهم البلجيكيين أدى إلى تفاقم السلبيات الاقتصادية والسياسية السابقة، وساعد في الوقت نفسه على إحياء النشاطات المعارضة للحكومة، ففي العامين ١٩٠٠ و١٩٠١م تشكلت في طهران وتبريز[٢] ومدن إيرانية أخرى أحزاب سرية قامت بتوزيع بيانات معادية للحكومة عرفت بـ«البيانات الليلية» استناداً إلى إنها كانت توزع ليلاً، مؤكدين فيها مطالبتهم بإقالة أمين السلطان ـ الصدر الأعظم ـ الذي كان من وجهة نظرهم هو المسؤول عن تزايد القروض المقلقة ومنح الإمتيازات للروس، التي تزيد من سيطرتهم على البلاد، في الوقت الذي كان فيه البريطانيون أيضاً يشعرون بالقلق تجاه تنامي النفوذ الروسي من جهة أخرى، كما طالب المعارضون بإخراج المسؤولين البلجيك من الكمارك وإغلاق المدارس الحديثة، وعدّت إحدى الفتاوى لعلماء العراق البارزين «أمين السلطان كافراً»[٣]. الأمر الذي دفع الشاه لأن يأمر بتنصيب عين الدوله ـ صهر

---

(١) Ibid;and: No. 25, November 25, 1902.

(٢) كانت تبريز من أهم المدن الإيرانية بعد العاصمة طهران، وكانت مقر ولي العهد الإيراني. وكان قربها من مناطق القفقاس والدوله العثمانية، وكونها تقع في مسار حركة القوافل والرحلات التجارية، كانا عاملان مهمان أسفرا عن تزايد اليقظة الفكرية لدى التبريزيين، في حين أن الأوضاع الاقتصادية المتدهورة في بداية القرن العشرين هناك، واستبدادية ووحشية محمد علي ميرزا، ولي العهد، أدت إلى هجرة العديد من الإيرانيين إلى أوروبا وروسيا، وحينها كان الاذربيجانيون ولاسيما التجار يعيشون آنذاك أجواء التحولات السياسية الأوروبية والروسية ويتطلعون إليها بشغف، وكانوا يعتقدون بأن العامل الأساس للتحولات والتنمية السياسية والاقتصادية في تلك البلدان يعود إلى«السيادة وحكومة القانون والعدالة»، الأمر الذي شجعهم من أجل المطالبة بالاصلاحات والدستور. للتفاصيل يراجع: جواد طباطبائي، تأملی در باره إيران، جلد دوم نظرية حكومت قانون در إيران، بخش نخست، مكتب تبريز ومباني تجدد خواهی، جاب أول، انتشارات ستوده، تبريز، ١٣٨٥ش.

(٣) نيكی.آر.كدی، منبع قبلی، ص٩٤ ـ ٩٥.

مظفر الدين شاه ـ بمنصب الصدر الأعظم في أيلول ١٩٠٣م، ولكن الاعتراضات الشعبية استمرت ضد توسع نفوذ المسؤولين البلجيك في الكمارك وضد زيادة الرسوم(١)، كما تزايدت المنظمات السرية، التي كان البعض منها يقرأ وبصوت مرتفع كتابات الإيرانيين المقيمين خارج البلاد التي كانت تنتقد الحكومة الإيرانية وتطالب بإجراء الإصلاحات والتطور العلمي والتعليمي، ومنها كتابات زين العابدين المراغى، التاجر الإيراني المقيم في اسطنبول، الذي كتب رحلة «إبراهيم بيك»، القصة الخيالية التي تناولت مسائل الفساد والجهل والانحطاط المنتشر في إيران بالنقد، ناهيك عن كتاب «الرؤيا الصادقة» الذي يعد من الكتابات الأخرى المهمة التي صدرت عن ثلاثة من الكتاب الداعين إلى الإصلاح وممن يتمتعون بتحصيلات علمية حوزوية، وهم مجد الإسلام كرمانى وجمال الدين الأصفهانى وملك المتكلمين، إذ أعلنوا في هذا الكتاب دعمهم لجهود التجار في أصفهان لتأسيس «شركة إسلامية» بهدف مقاطعة البضائع الأجنبية والترويج للمنتجات الإيرانية(٢).

من جانب آخر فإن التعريفات الكمركية التي تم تطبيقها على وفق الاتفاقية التجارية الجديدة مع روسيا قوبلت باعتراضات وشكاوى عديدة للتجار في جميع أنحاء البلاد ولاسيما في تبريز التي كانت تعاني الأمرين حيث الأساليب القمعية لمحمد علي ميرزا ـ ولي العهد ـ وألاعيبه الملتوية بخصوص استقراض الأموال من التجار الكبار هناك، وعدم إرجاعها إليهم، ناهيك عن نشره لصوره مرتدياً فيها زيا عسكرياً روسياً، التي مثلت هيمنة النفوذ الروسي

---

(١) عن نفوذ المستخدمين البلجيك قبل الثورة الدستورية. يراجع: آنت دستره، مستخدمين بلزيكى در خدمت دولت إيران (١٨٩٨ ـ ١٩١٥ ميلادي) / (١٣١٤ ـ ١٣٣٣ هجري قمرى)، ترجمة منصورة اتحادية (نظام مافي)، نشر تاريخ إيران: ٢٨، تهران، ١٣٦٣ش، ص٩٧ ـ ١٠٥.

(٢) نيكى.آر.كدى، منبع قبلى، ص٩٥.

هناك، الذي شكل هو الآخر مشكلة جديدة أضيفت إلى المشاكل الأخرى التي أثارت الاستياء لدى تجار تبريز، مما دفعهم إلى مقاطعة البضائع الأجنبية الروسية التي كان يمتلأ بها البازار التبريزي من خلال قيامهم ببيع وتشجيع البضاعة المحلية الإيرانية ليمنعوا ازدياد الهيمنة التجارية الأجنبية، التي ازدادت بسبب تنفيذ الاتفاقيات الخاصة بالرسومات الكمركية الجديدة المضرة بالتجارة الداخلية، وكان من أهم الشخصيات المؤثرة في الأحداث التبريزية آنذاك التجار البارزين الذين كان لهم دور مهم في الثورة الدستورية ومنهم الحاج محمد تقي بنكدار وحاج محمد بالا وغيرهما ممن طالبوا بإلغاء الاتفاقيات الكمركية بين إيران وروسيا، والاتفاقيات المعقودة مع المسيو جوزيف ناوس[١].

وبهدف التعامل السلمي مع مسألة الكمارك والتعريفات الكمركية الجديدة، كتب التجار رسائل متعددة إلى الصدر الأعظم عن طريق سعد الدولة ـ وزير التجارة الإيراني ـ أعربوا فيها عن عدم ارتياحهم لتصرفات البلجيكيين في الكمارك، وهذا ما دفع الوزير لأن يعقد اجتماعاً حضره عدد من التجار وعين الدوله والمسيو جوزيف ناوس، وعدد من العاملين في البازار الإيراني بهدف دراسة ومتابعة شكاوى التجار، الذين أكدوا خلال الاجتماع بأنهم يدفعون مبالغ أكثر من تلك المبالغ التي حددتها اللائحة الكمركية، وعلى الرغم من ذلك فقد مرّ عين الدوله ـ الصدر الأعظم الجديد ـ على هذه الإعتراضات دون الاكتراث بها[٢]. وفي الوقت الذي لم يستطع فيه المسيو جوزيف ناوس الرد على ما طرحه التجار خلال الاجتماع، قام بسب

(١) مير حواس أحمد زاده، بازركانان ومشروطيت إيران تا صدور فرمان «عدل مظفرى»، در مشروطه خواهى إيرانيان، به كوشش دكتر ناصر تكميل همايون، مركز بازشناسى، إسلام وإيران، ج٢، انتشارات باز، تهران، ١٣٨٤ش، ص٩٩.

(٢) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٣١.

وشتم التجار علانية وتجاسر عليهم ووصفهم بـ«ملاعين السلف» الأمر الذي أثار سخط التجار وغضبهم آنذاك[١].

للتوقف عند أحد العرائض التي كتبها عموم التجار في شيراز اعتراضاً على القواعد الكمركية الجديدة وتدخلات المسيو جوزيف ناوس، التي تضم جملة من النقاط التي تشير بشكل واضح إلى أسباب وقوف التجار بوجه ناوس والأنظمة الكمركية الجديدة نلاحظ الآتي:

أولاً: الاعتراض على المساواة في التعرفة الكمركية الجديدة التي بلغت (٥٪) على البضائع المستوردة بين التاجر الإيراني والتاجر الأجنبي، مع أن الأخير له الحق في عرض بضاعته داخل البازار الإيراني بسعر أقل وأرخص من أسعار التاجر الإيراني، مما يجعل التجار الإيرانيين مغلوبين على أمرهم، وأن جميع أنواع التجارة ستصبح خارج سيطرتهم بهذه الطريقة كما كانوا يعتقدون؛ لذلك جاء الاعتراض على التعرفة الكمركية الجديدة للدلالة على أن التجار الإيرانيين لم يكن لهم امتياز على الأجانب.

ثانياً: بما أن التعرفة الكمركية الجديدة نصت على دفع (٣٪) على الأمتعة الخارجة من البلاد، إلا أن التجار رفضوا ذلك مؤكدين في عريضتهم المذكورة آنفاً ما نصه: «نرجو أن تنظروا بعين الإنصاف والعدالة، ففي أي بلد من بلدان العالم تؤخذ مبالغ كمركية على البضائع الخارجة من البلاد» لذلك عدّوا الاستقطاعات البالغة (٣٪) على الصادرات غير صحيحة برأي السياسات الاقتصادية.

ثالثا: أشارت التعرفة الكمركية إلى أنه «يجب على السادة الحمالين (المكاريين) دفع مبلغ معين على كل حمولة بعنوان حق العبور «ترانسيت»، والواقع أن هذا المبلغ يدفعه التجار لأن المكارى يأخذ زيادة في الأجرة بشكل مضاعف، والتجار عندما يدفعون الكمرك فالهدف منه أن تقوم الحكومة

---

(١) مير حواس أحمد زاده، منبع قبلى، ص٩٤.

بإيصال بضاعتهم إلى مناطقهم بشكل سليم وبدون نفقات أخرى، لذلك عدّو حق الترانسيت (العبور) على البضائع أمراً باطلاً، وأن خدمات المرور على الطرق مع دفع أجور الكمرك هي من واجبات الحكومة.

رابعاً: نصت التعرفة الكمركية الجديدة على «أن الأجانب المسؤولين عن الكمارك هم مستخدمون وأجراء»؛ لذلك تسائل التجار الإيرانيين، إنْ كان الأمر كذلك، فلماذا يعدّ المسيو جوزيف ناوس نفسه من الوزراء عندما قام بإرسال برقية إلى الحكومة الإيرانية قال فيها: «إن تجار تبريز قاموا بمقاطعة مقرات التجارة، فمن أين لهم مثل هذا الحق، والأمر متروك لهم إذا كانوا يريدون ممارسة التجارة أم لا» وبما أن هذه الصلاحية تختص بالصدارة العظمى فقط، فإن التجار الإيرانيين أكدوا في طلبهم أنه «طالما أن لواء الحكومة الخالدة لشاهنشاه الإسلام خلّد الله ملكه يرفرف عالياً سوف لن نخضع لحكم الأجانب إن شاء الله ولن نمكنهم من أنفسنا لأننا لا نثق بهم، كما أن العلماء الأعلام حرموا إتباعهم وتمكينهم».ومن هنا جاء الاعتراض على جعل المسيو جوزيف ناوس متصرفاً في الأمور الكمركية وأن لا يتحكم بالتجار أمراً ونهياً بوصفه المدير العام لكمارك ممالك إيران، وفي الوقت نفسه توضح هذه النقطة قيام التجار بتحريك علماء الدين علانية لغرض الحصول على دعمهم وحمايتهم، ولذا فإنهم يعلنون وبشكل رسمي أن العلماء الأعلام يحرمون إتباع الأجانب وتمكينهم وتقويتهم.

خامساً: بما أن الحكومة الإيرانية كانت تريد أن تضع الكمارك في حال من التنظيم والترتيب آنذاك من جراء تنفيذ التعرفة الكمركية الجديدة. فإن التجار أكدوا في هذا الجانب ما مضمونه في عريضتهم، إنه قبل حوالي خمسين عاماً كان تأجير كمرك بوشهر بخمسة عشر ألف تومان، وكانت تقام بها العمارات الحكومية، ويخفضون الأسعار على الشعب أيضاً، وحالياً يأخذون مائة وخمسون ألف تومان، فضلاً عن مبلغ آخر في انحاء بلاد إيران، ويفرغون جعبة الشعب باسم الحكومة ولا يعود شيء لخزانة الحكومة أيضاً

ولا يعرف أين تصرف هذه الأموال؟وفي الوقت نفسه أكدوا في عريضتهم «بما أن بضاعتنا تتعرض للتلف والتفريط في كمرك بوشهر والمسؤولين في الكمارك يمنعون وكلائنا من المحافظة عليها وحراستها، لهذا نطالب بأن ترسلوا تلغرافاً إلى طهران لكي يقوم المسؤولون هناك بإصدار الأوامر إلى المسؤولين في الكمارك بعدم منع وكلائنا من الحفاظ على بضائعنا وحراستها لكي تتم المحافظة على أموالنا إلى أن يصل الموكب الملكي إلى طهران سالماً لأننا في النهاية مسلمون ومن رعايا ملك الإسلام». وبهذه الفقرة يؤكد تجار شيراز اعتراضهم على إساءة التصرف بأموال الدولة وعائداتها من قبل موظفي البلاط الذي يشبه اعتراض دافعي الضرائب على الحكومات في الأنظمة الرأسمالية[١].

إن اعتراض مكونات البازار المختلفة ومنهم التجار على النظام الملكي وبقية سياسات الحكومة كشفت عن نفسها في تظاهرات الأعوام (١٩٠٠ ـ ١٩٠٥م)، وكذلك تأمين نفقات الفئات الإصلاحية من قبل التجار، كما قامت عدة منظمات سرية بالتخطيط لعمليات ثورية أو إصلاحية قاطعة وجازمة، في حين مثلت التجارة الخارجية وإنشاء شركات استثمارية أوروبية في مجالات المصارف والمواصلات تأثيرات إضافية حفزت التخمر الفكري في البلاد، الذي بدأ لأول مرة الدعوة إلى الإصلاحات، ومن ثم التحريض على طغيان، واستبداد نظام الحكم[٢].

ولا نبتعد عن الحقيقة إذا ذكرنا أن البازار الإيراني استمد قوته عشية الثورة الدستورية من الأحداث الخارجية أيضاً، فالحرب الروسية ـ اليابانية ١٩٠٤ ـ ١٩٠٥م حول منشوريا وثورة عام ١٩٠٥ م في روسيا دفعت مكونات البازار المتعددة باتجاه الثورة، إذ إن القوة والصمود غير المتوقعين الذين

---

(١) للاطلاع على النقاط أعلاه. يراجع: أحمد أشرف، منبع قبلى، ص١١٣ ـ ١١٥.

(٢) M.R. Afshari, The Pishivaran and Merchants in Precapitalist Iranian Society: An Essay on the Background and Causes of the Constitutional Revolution, Internatioal Journal of Middle East Studies, Cambridge, Vol. 15, No.2, May 1983, Pp.133-153.

أبداهما اليابانيون الآسيويون حتى ذلك الحين أمام الروس منحت فئات البازار المزيد من الجرأة والشجاعة للوقوف مع الثوار بوجه الاستبداد، إذ إن اندحار قوة أوروبية غير دستورية (روسيا القيصرية) من قبل دولة آسيوية دستورية (اليابان)، كان يعني لهم الكثير بوصفها إشارات مبكرة لصياغة نظريته الدستورية، إلى الحد الذي تم اتخاذ الثورة الروسية عام ١٩٠٥ م أنموذجاً إيجابيا خلال مراحل مختلفة من الثورة الدستورية، حيث كانت هناك روابط اقتصادية وثقافية قديمة بين البلدين، وأن الكثير من التجار ورجال الأعمال الإيرانيين قد هاجروا إلى روسيا القيصرية للعمل في مراكز النفط في باكو، ومن الطبيعي جداً إنهم عند عودتهم إلى وطنهم كانوا يحملون معهم الأفكار الثورية مع الأسلحة والمنشورات والبيانات المطبوعة التي تدعو إلى الإعتصامات والمظاهرات والاضطرابات ضد النظام الاستبدادي، لذا فلا غرو أن تكون الثورة الدستورية في إيران قد نشبت في أعقاب الثورة داخل روسيا عام ١٩٠٥م وخطت خطواتها[١].

كما لا نبالغ إذا ذكرنا أن البازار الإيراني عانى الأمرين من نقص قيمة النقد وانتشار الفوضى وكثرة المضاربات المالية في العملة النقدية الإيرانية النحاسية، ناهيك عن أن المنتجات الغذائية المختلفة عانت أيضاً هي الأخرى من شح تواجدها في ذلك البازار، مما برز بشكل مباشر على أغلبية رواد البازار ومنهم فقراء المدن والشرائح الاجتماعية ذات المستوى المعيشي المتدني، مما أفرز حال غضب وغليان شعبي ازدادت خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام ١٩٠٥م بسبب ارتفاع سعر السكر إلى (٣٣٪)، وسعر الذرة إلى (٩٠٪) في مدن طهران وتبريز ورشت ومشهد، ومما زاد في الطين بله

---

(١) بلغ عدد التجار والعمال المهاجرين من إيران إلى روسيا عام ١٩١٠ م حوالي (١٠٠٠٠٠) مائة ألف شخص، وكانوا، قد أسسوا «منظمة الثوريين الإيرانيين» في تفليس عام ١٩٠٥م. يراجع بهذا الخصوص:

A.H. Hair, Ship'ism and Constitutionalism in Iran Astudy of the Role Played Persidan Residents of Iraq in Iranin Politics, Perekely, 1977, P.48.

الإجراءات الحكومية السلبية التي اتخذت لرفع نسبة الرسوم الكمركية على التجار الإيرانيين وتأجيل وفاء الديون للدائنين بعد أن واجهت الحكومة الإيرانية انخفاضاً في نسبة عائداتها الكمركية وارتفاعاً في تكاليف الأغذية ورفضاً لطلباتها في الحصول على قروض جديدة[١].

لا ننسى أن إيران تعرضت إلى أزمة اقتصادية حادة نتيجة الحرب الروسية ـ اليابانية أثرت كثيراً على التبادل التجاري بين كل من إيران وروسيا، وفي الوقت نفسه جرفت الأزمة بتيارها الجارف والسريع، وتركت نتائج وخيمة على نواحي الحياة المختلفة في البلاد، ولاسيما أن ذلك تزامن مع تعرض إيران إلى صعوبات أخرى تمثلت برداءة الموسم الزراعي لعام ١٩٠٥م، وتفشي مرض الكوليرا في أغلب المدن الإيرانية[٢].

ساعدت الأزمة الاقتصادية في انتشار حال الاستياء لدى البازار الإيراني ومكوناته المتذمرة كثيراً من سياسات الحكومة الإيرانية المتمثلة بعدم اهتمام الدولة بمطالب التجار السابقة والمتعلقة برفضهم لقوانين الكمارك المرتبطة برفع الرسوم الكمركية، الأمر الذي أدى إلى بروز ردود أفعال أشد لدى البازار دفعهم أخيراً للاستعانة بالوسائل التقليدية المتداولة في ذلك العصر للإعراب عن اعتراضاتهم، فاعتصموا في زاوية حرم السيد عبد العظيم في ١٩ صفر ١٣٢٣هـ.ق[٣].

---

(١) زانت أفارى، انقلاب مشروطه إيران (١٩٠٦ ـ ١٩٠١١م)، ترجمة رضا رضايى، نشر بيستون، تهران، ١٣٧٩ش، ص٧٧ ـ ٧٨؛ فيصل عبد الجبار عبد علي، التاريخ السياسي للمؤسسة الدينية في إيران ١٥٠١ ـ ١٩٠٩م، رسالة ماجستير مقدمة إلى معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية الملغى، بغداد، ١٩٨٨، ص١٦٤ ـ ١٦٥.

(٢) H-Katouzain, The Political Economy of Modern Iran Despotism and Pseudo-Modernism 1926- 1979, Hongkong, 1981, P.58.

(٣) Y. Armajani, Iran, New Jersey, P. 123;

رحيم روحبخش، نقش بازار درقيام ١٥ خرداد، تهران، ١٣٨١ش, ص ٢٣؛ ايرج بروشتانى وديكران، منبع قبلى، ص١١١.

انطلقت ردود الفعل في البداية على شكل احتجاجات شعبية كان أولها الاحتجاج الذي اخذ شكل الموكب السلمي خلال أيام محرم الحرام ١٣٢٣ هـ.ق (أوائل عام ١٩٠٥م) عندما طلب مائتان من أصحاب الحوانيت ومسلفي النقود من الحكومة الاستغناء عن خدمات المسيو جوزيف ناوس ـ مدير الكمارك البلجيكي ـ وإعادة النقود التي تم اقتراضها منهم، وعندمالم يتلقوا رداً، أغلق أصحاب المحلات محلاتهم وأثاروا المشاعر الدينية بتوزيعهم صور ناوس وهو يرتدي زي علماء الدين (فقيه مقنع) في إحدى الحفلات التنكرية، وتابعوا طريقهم وعلى رأسهم تاجر مناديل ثري باتجاه مسجد السيد عبد العظيم، ولخص ناطق باسم المجموعة ظروفهم إلى مراسل صحيفة «الحبل المتين»، التي كان يصدرها مثقفون إيرانيون في كلكتا بالهند قائلاً:

«يجب على الحكومة الإيرانية أن تغير سياستها الحالية التي ستؤدي إلى كارثة حقيقية[١]، والقائمة على مساعدة التجار والدائنين الروس على حساب التجار الإيرانيين ومسلفي النقود والصناع. يجب أن نحمي رجال أعمالنا حتى لو لم تكن منتجاتنا بجودة المستوردات الأجنبية. إن الاتجاه الحالي لزيادة المستوردات سيؤدي حتماً إلى تدمير اقتصادنا بمجمله»[٢].

أغلق الإضراب ـ الذي نظمه هؤلاء المحتجون ـ المحال والمتاجر وسوق تجار الأقمشة وأروقة مقرضي الأموال والفنادق، واتجه التجار والبزازون

---

(١) في ١٠ حزيران ١٩٠٥ كتب هاردنج، الوزير المفوض البريطاني في طهران، إلى وزارة الخارجية البريطانية «إن سياسة روسيا في إيران حولت الأخيرة إلى محمية روسية عن طريق اخضاعها تجارياً ومالياً وعزلها عن أي نفوذ أجنبي آخر، بحيث أن إيران لايحق لها تطوير مصادرها إلا بواسطة وكالات روسية، وأن المستشارين الروس يحكمون البلاد من بحر قزوين إلى الخليج ومن الحدود التركية إلى الحدود الهندية باسم الشاه». يراجع بهذا الخصوص:

BDOW 1898-1914, Vol.IV, The Anglo - Russian Rapproehement 1903-1907, Edited By Gooch G. P. and Temperley, H. London, 1929, No. 321 (b), P.372.

(٢) E. Abrahamian, Op.Cite, P.404.

وغيرهم من أصناف البازار في مسيرة شقت طريقها من مركز العاصمة طهران إلى مسجد السيد عبد العظيم، وكان من أبرز زعمائهم التاجر الحاج محمد إسماعيل المغازى، والتاجر الحاج علي شالفروش وأصحاب الحوانيت البارزين وأتباعهما أعضاء نقابات تجار الأقمشة ومقرضي الأموال، في الوقت الذي حصلوا فيه على دعم واضح من قادة المؤسسة الدينية، ومنهم السيد عبد الله البهبهاني والسيد محمد الطباطبائي، اللذان كانا مستائين كثيراً من المسيو جوزيف ناوس لإساءته لرجال الدين، وكان الحاج محمد إسماعيل والحاج علي شالفروش قد قدما إلى منزل السيد الطباطبائي قبل الذهاب إلى مكان الاعتصام وأطلعاه على حقيقة الأمر وأخذا منه إذناً بما كانا يرغبان بعمله أنذاك(١).

كل تلك التطورات أحدثت تحولاً أساسياً على مستوى الشارع الإيراني، إذ لو لم يبرز هذا التجمع على شكل اعتراض جماعي وبدون تعاون سائر شرائح البازار والمجتمع لم يكن قادراً على إحداث أي تغيير أو تحول سياسي، لذلك فإن الاعتصام في زاوية من حرم السيد عبد العظيم برز على شكل تجمع حزبي نقابي جاء على خلفية المطالب التالية:

١ ـ رفض التعريفة الكمركية الجديدة بعد إن تأكدوا من أضرارها الوخيمة على الدولة والتجار معاً.

٢ ـ عزل المسيو جوزيف ناوس والتذكير بعدائه وإساءته للإيرانيين.

٣ ـ الشكوى من الممارسات الظالمة لموظفي إدارة الكمارك وحصولهم على المبالغ الباهظة من الإيرانيين(٢).

---

(١) أحمد كسروى، تاريخ مشروطه إيران، انتشارات نكاه، بخش يكم، تهران، ١٣٨٨ش، ص٦٢.

(٢) رحيم رئيس نيا، انقلاب مشروطيت إيران، انتشارات ابن سينا، تبريز، بى تا، ص٤٨ ـ ٤٩.

إن تحصن أهل البازار بما فيهم التجار في مرقد السيد عبد العظيم وما نتج عن ذلك من إغلاق محلاتهم وتوقف حركة بازار طهران، فضلاً عن تلغراف التجار الخاص والمرسل إلى الشاه نفسه بهذا الخصوص والذي هددوا فيه «أنهم سيحجمون عن حمل المواد الغذائية الأجنبية إلى داخل البلاد، إلا إذا تم إلغاء القرارات الجديدة»[١].

هذا الاعتصام كان اعتراضاً للبازار على سياسات الحكومة الإيرانية المتمثلة بعدم حمايتها لرؤوس الأموال الوطنية، وإبقاء أيدي الأجانب مفتوحة للتحكم باقتصاديات البلاد، وهذه القضية ستصبح فيما بعد نقطة انطلاق للتحركات اللاحقة باتجاه الثورة الدستورية، ولاسيما أن مسألة تعاون التجار مع علماء الدين خلال انتفاضة التبغ والتنباك (١٨٩١ ـ ١٨٩٢م) مثلت تجربة ناجحة لهذا العمل المشترك، ومن الجدير بالذكر في هذا المجال الإشارة إلى منظمة «آزادى خواهان ـ المطالبين بالحريه» السرية، التي قامت في أثناء التحصن في المسجد ببذل جهود كبيرة بهدف إقامة المزيد من التقارب بين هاتين الطبقتين، وكان من الطبيعي أن يعي المثقفون أهمية هذا التقارب، إذ كانوا يمهدون الأرضية المناسبة للتثقيف وإقامة الاتصالات اللازمة بين الأطراف المتعددة[٢].

سعى رجال الدولة إلى الحؤول دون انتشار خبر الاعتصام، لأن الأوضاع في بقية المدن الإيرانية كانت جاهزة للثورة آنذاك، وفي الثاني والعشرين من صفر **١٣٢٣**هـ.ق. توجه عين الدوله ـ الصدر الأعظم ـ إلى حرم السيد عبد العظيم لمقابلة أهل البازار ومن معهم، إلا إنهم لم يبدوا رغبة في لقائه، وانتهت هذه الغائلة بتدخل الأمير محمد علي ميرزا ـ ولي العهد ـ ووساطته

---

(١) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٣٢.

(٢) ناظم الاسلام كرمانى، تاريخ بيدارى إيرانيان يا تاريخ مشروح وحقيقى مشروطيت إيران با ٤٢كراور، بخش أول، جلد أول، مؤسسة انتشارات أمير كبير، تهران، ١٣٨٧ش، ص٢١٧؛ أحمد كسروى، منبع قبلى، بخش يكم، ص٦٢.

القائمة على عزل المسيو جوزيف ناوس ـ مسؤول الكمارك ـ بمجرد عودة مظفر الدين شاه من الخارج، بعد أن أرسل ممثلاً عنه إلى التجار لاسترضائهم، كما ذهب إلى منزل السيد البهبهاني واسترضاه أيضاً، وبهذا خفت حدة الأزمة، وفي السابع والعشرين من صفر ١٣٢٣هـ. ق. عاد أهل البازار ومن معهم إلى المدينة[١].

ومع أن المتظاهرين لم يستطيعوا تحقيق أهدافهم، إلا أن وزارة المالية الإيرانية وبعد مرور خمسة أشهر، خضعت لضغط البازار فمنحت التجار مجلساً استشارياً يستطيعون من خلاله التعبير عن آرائهم في التعريفات والكمارك[٢].

في الأيام الأخيرة لشهر رمضان المبارك ١٣٢٣هـ. ق. ارتفعت أسعار القند (السكر) في طهران من خمسة قرانات لكل أوقية تبريزية إلى سبع أو ثمان قرانات، وكان آنذاك يتم إستيراد القند من روسيا القيصرية إلى إيران، وأن الغلاء كان بسبب الحرب الدائرة بين روسيا واليابان ١٩٠٤ ـ ١٩٠٥م، ومن ثم اندلاع الثورة في روسيا القيصرية، وعلى خلفية الاتفاقية المشتركة التي عقدها عدد من سماسرة السوق مع البنك الروسي[٣]. فقد قرر علاء الدوله ـ حاكم طهران المتشدد ـ وبمشورة عين الدوله التذرع بغلاء القند لمعاقبة عدد من تجار البازار، لقيامهم باللجوء إلى الاعتصام في حرم السيد عبد العظيم إعتراضاً على الممارسات المسيئة للمسيو جوزيف ناوس قبل قيام مظفر الدين شاه بالسفر إلى أوروبا، وأثاروا بذلك غضب عين الدوله على أنفسهم، كما

---

(١) في تلك الأيام كان الشاه يستعد للقيام برحلته الثالثة إلى أوروبا، وتكلف عين الدوله بتوفير الأموال اللازمة لهذه الرحلة، التي تميزت بالاسراف من عوائد التعريفة الكمركية الجديدة ورسوم الكمارك المفروضة على التجار، سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٣١ ـ ١٣٢.

(٢) يرفند ابرهميان، المصدر السابق، ص٢٤٠.

(٣) يحيى دولت أبادى، حيات يحيى، جلد دوم، انتشارات فردوس، تهران، ١٣٧١ش، ص١٠.

أثار العلماء أيضاً غضب الصدر الأعظم على أنفسهم في الأشهر السابقة بكل قوة، فأصدرت الحكومة الإيرانية تعليماتها إلى التجار بخصوص التقييد ببيع القند بسعر محدود، غير أن التجار لم يلتزموا بتلك التعليمات؛ لأنها تتعارض مع مصالحهم، وتسبب لهم أضراراً كثيرة حسبما يذكرون، فاغتنمت الحكومة القاجارية هذه الفرصة لكي تقوم برد الفعل المناسب لمعاقبة التجار على اعتراضاتهم السابقة مستخدمة بذلك سياسة «قرص الأذن» مع تجار السكر في طهران، وتخويف العلماء لكي يتراجعوا عن مواقفهم، ولهذا قام علاء الدوله بإحضار سبعة عشر شخصاً من تجار البازار البارزين إلى دار الحكومة، وبعد استجوابهم، أجاب التجار بقولهم:

«نحن لا نشتري القند ولانبيعه وتجارة القند محصورة بأيدي أربعة أشخاص أحدهم الحاج سيد هاشم المعروف بالقندي، والآخر هو الحاج سيد إسماعيل خان عقيد المدفعية»[١].

أمر علاء الدوله ـ الذي كان هدفه معاقبة التجار ـ بربط عدد منهم ليعاقبه بالضرب «الفلقة» بتهمة البيع بسعر أعلى، وفي هذه الأثناء دخل إلى مجلس الحاكم الحاج سيد هاشم القندي، الرجل العجوز ذي السبعين عاماً تقريباً وبلحيته الطويلة الحمراء وهندامه الأنيق، وكان قد أمضى عمره في أعمال الخير والبر وزار مكة المكرمة ثلاث مرات والعتبات المقدسة أربع مرات وشيد ثلاثة مساجد في طهران وقام بالعديد من الأعمال الخيرية الأخرى، فقال له علاء الدوله:

لماذا رفعتم أسعار القند؟ فأجاب السيد هاشم القندي بقوله: «نحن لم نرفع أسعار القند، ولكن بسبب وقوع الحرب بين روسيا القيصرية واليابان انخفضت كميات القند المستوردة إلى إيران»، فقال علاء الدوله: «يجب أن

---

(١) ناظم الاسلام كرمانى، منبع قبلى، بخش أول، جلد دوم، ص٢٧٣ ـ ٢٧٤؛ ايرج بروشانى وديكران، منبع قبلى، ص ١١٢.

تتعهد الآن ببيع القند بسعره السابق» فأجاب السيد هاشم القندى قائلاً: «إنني لا أعطي مثل هذا التعهد، ولكن لديّ مائة صندوق من القند سأحملها إلى سيادتكم وأترك التجارة»[١].

في هذه الأثناء وصل السيد إسماعيل خان عقيد المدفعية وأدى السلام دون التعظيم، فغضب علاء الدوله لأن إسماعيل خان لم يؤدِ التحية، فخاطبه علاء الدوله بقوله: «أي رجل أنت تدخل وتسلم ولم تؤد التحية»؟ ونادى رجاله «أيها الرجال هلموا واربطوا أحد أقدام السيد وقدم هذا العقيد على الفلقة»، فأخذ الفراشون الرجلين المغلوب على أمرهما إلى باحة الدار وربطوهما على عمود الفلقة وبدأوا بضربهما، وفي هذه الأثناء وصل المكان الحاج علينقي، ابن السيد هاشم القندى ذي السبع والعشرين عاماً، وعندما رأى والده العجوز على تلك الحال ألقى بنفسه على أرجل والده وقال: «لن أدعكم تضربوا والدي بالعصا ما دمت حياً» فسحبه الفراشون خلفاً ولكنه ألقى بنفسه مرة أخرى على العمود، وقال «أضربوني أنا»،

فأمر علاء الدوله أن حِلّوا وثاق الأب واربطوا الابن على العمود، وفعل الفراشون ذلك وانهالوا ضرباً على أقدام الابن البريء بالعصا، عندئذ دخل الخادم، وقال: «إن الغداء حاضر» فجلس علاء الدوله على المائدة وأحضر السيد هاشم القندى وقال مخاطباً إياه: «عندما يحين وقت العصا يجب أن تضرب وعندما يحين وقت الطعام يجب ان تأكل الطعام»، وبعد الفراغ من تناول الغداء عاد علاء الدوله ثانية وأمر السيد هاشم القندي بوجوب أن يتعهد ببيع القند بسعر رخيص، فأجابه الأخير جوابه الأول نفسه، وفجأة دخل أحد الأفراد إلى المجلس واقترب من علاء الدوله وهمس في أذنه وقال:

---

(١) محمد اسماعيل رضوانى، انقلاب مشروطيت إيران، تهران، ١٣٨١ش، ص٨٣؛ حسن اعظام قدسى، كتاب خاطرات من يا تاريخ صدساله، جلد أول، تهران، ١٣٤١ش، ص٩٩ ـ ١٠٠.

«إن المدينة مضطربة، وأغلقت الدكاكين، وإن مشير الدوله - وزير الخارجية - بصدد تطييب خواطر التجار وعليكم إرسال السادة إليه»[١].

إن دعوة وزير الخارجية الإيراني وطلبه حضور التجار أمامه إنما كان بهدف السيطرة على الأوضاع المضطربة بإرضائهم، وفعلاً قام مشير الدوله بعد مقابلتهم بالاعتذار منهم في الوقت الذي اعترف فيه بأخطاء علاء الدوله أيضاً. وفي اتجاه آخر ذهب سعد الدولة - وزير التجارة - نتيجة لتطورات الأحداث وارتباك الموقف، إلى مقر دائرة الصدر الأعظم ليوضح لعين الدوله ما قام به حاكم طهران وبامتعاض شديد، إلا أن الصدر الأعظم أشار إلى «أن ما قام به علاء الدوله هو بأمر مني»[٢].

برزت آثار هذه الحادثة بقوة على بازار طهران، وخطف من أيدي الناس الغاضبين القدرة على التحمل حتى بلغ بهم الأمر إلى إغلاق الدكاكين في البازار احتجاجاً على ما قام به علاء الدوله، وأن محاولة الميرزا نصر الله خان مشير الدوله - وزير الخارجية - في استمالة التجار لم تفض إلى أي نتيجة تذكر، فتأججت نيران الثورة، وقد أعطت الشكاوى غير المنتجة، والأصوات المظلومة، والاستغاثات غير المثمرة مكانها للقوة والسطوة، وبدأ النزاع بين المستبد والمطالبين بالحياة الدستورية، لذلك فإن هدف الشرائح الاجتماعية المختلفة داخل البازار الإيراني أصبح يكمن في الدعوة إلى التخلص من نظام سياسي لا يأخذ بنظر الاعتبار مصالحهم، الأمر الذي ساعد في تنامي كرههم وسخطهم ضد الحكومة الإيرانية[٣].

إن عدم تعاون الدولة مع التجار واللامبالاة تجاه مطالبهم، وعجز سعد الدولة - وزير التجارة - عن الحفاظ على مصالح أهالي البازار ومنهم التجار،

---

(١) ناظم الاسلام كرمانى، منبع قبلى، ص٢٧٤ - ٢٧٥؛ محمد اسماعيل رضوانى، منبع قبلى، ص٨٣ - ٨٤.

(٢) ناظم الاسلام كرمانى، منبع قبلى، ص٢٧٥.

(٣) محمد اسماعيل رضوانى، منبع قبلى، ص٨٤؛ A.H. Hair, Op.Cit, P.50.

أدى إلى تغيير ما هية المطالب تدريجياً وأن تتحول المسألة من مجرد اعتراض طبقة معينة من المجتمع إلى حركة سياسية ـ اجتماعية واسعة، وبما أن التجار لم يحصلوا من اعتراضاتهم السلمية والتحادث مع الحكومة ومسؤولي البلاط على نتيجة تذكر، إنجروا صوب القوى ذات النفوذ الاجتماعي الواسع (علماء الدين)، إذ كانت هناك علاقات وطيدة بين البازار والعلماء خلال الحقب الزمنية السابقة، وقف الطرفان فيها إلى جانب بعضهم البعض لتحقيق هدف ما بوجه الحكومة القاجارية، ولتدخل حركة البازار الإيراني مرحلة جديدة تمثلت بوقوف مختلف طبقات وشرائح المجتمع من تجار وعلماء ومثقفين إلى جانب بعضهم البعض(١).

من الطبيعي جداً أن يحمل تلاحم المصالح السياسية بين فئات البازار المختلفة وعلماء الدين لحماية مصالحهما الاقتصادية تكتيكاً مرحلياً واضحاً عشية الثورة الدستورية عندما أعلن العلماء تطابق شروط إنشاء حكومة دستورية مع مفاهيم الدين الإسلامي الأساسية إذا توافرت فيها العدالة الاجتماعية والمساواة(٢). مما شكل نقطة انطلاق هامة لتحقيق الأهداف المشتركة لدى المؤسستين الاقتصادية والدينية من خلال المشاركة في تطورات الأحداث.

منذ هذه المرحلة يمكن القول بأن مكونات البازار بما فيهم التجار أصبحوا سياسيون يتعاطون السياسة، فقد ذهبوا إلى ابعد من طلباتهم المهنية، فعلى الرغم من الضغوط التي مارستها الحكومة ضدهم، فقد كانت دوافع المقاومة والاعتراض لديهم تزداد، ويبدو أن التجار إنما كانوا يذهبون لأبعد من نطاق دائرة مصالحهم الشخصية عندما يركبون موجة لقضية عامة وجماهيرية تتآزر معهم فيها شرائح اجتماعية أُخرى، في حين نراهم عندما يطمأنون على أموالهم ويتأكدون من عدم وجود خطر جدي تجاه مصالحهم لن

---

(١) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٣٢ ـ ١٣٣.

(٢) حامد الجار، نقش روحانيت بيشرو در جنبش مشروطيت دين ودولت در إيران، نقش علماء در دوره قاجاريه، ترجمه أبو القاسم سرى، انتشارات توس، تهران، ١٣٧٧ش، ص٣٣٦.

يذهبوا لأبعد من مطالبهم المهنية المتعلقة بمهنتهم. كما انهم تصرفوا بحذر في هذه المرحلة، وتحملوا نفقات التموين من خلف الكواليس في الاعتصام الذي أقيم في مرقد السيد عبد العظيم[١].

واحتجاجاً على الإساءة التي لحقت بالتجار قام رجال البازار بغلق المحلات وتعطيل البازار وتجمعوا في بعض المساجد ومنها مسجد شاه داخل العاصمة طهران القريب من بازار طهران الكبير، إلا أن الحكومة نجحت بتفريق الناس بوساطة إمام الجمعة، ولكن المحتجين عادوا مرة ثانية واجتمعوا في اليوم التالي في مسجد شاه، وطلبوا من علماء الدين الانضمام إليهم في المسجد وباستثناء إمام جمعة المسجد، الذي حضر لأمر آخر[٢]، فإن السيدين محمد الطباطبائي وعبد الله البهبهاني ذهبا إلى المسجد لدعم البازاريين

---

(١) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٣٣.

(٢) منذ أن بدأت معاقبة تجار القند بدأت معها حرب الطبقات، ومنذ هذا التاريخ وصولاً إلى انقلاب حوت ١٢٩٩هـ.ش / ١٩٢١م فإن التاريخ الإيراني مليء بشرح تفاصيل أحداث الثورة والمناوئين لها بالكثير من الأحداث المروعة والمهولة. وفي خضم هذه الثورة العظيمة تصل إلى أسماعنا بعض النعرات التي تشبه إلى حد كبير نعرات آكلة لحوم البشر، ونسمع نوعاً من الشتائم والسباب الذي لا يستحق الذكر والكتابة لشدة ركاكته. ولكن نقف على مدى وقاحة النفس الإنسانية وانحطاطها وإلى إي مدى وصل بها الأمر، ولابد من أن نلقي نظرة على المنشورات الليلية التي كانت تلقى من خلال أبواب البيوت وجدرانها من قبل المستبدين والمطالبين بالدستورية معاً. ومن جملة هذه المنشورات ما جاء بخصوص السيد عبد الله البهبهاني ضمن المنظور التالي: «ياحجة الاسلام، ويانائب الإمام. نود أن نبين لكم بأن عمركم الذي تجاوز السبعين ولحيتكم وقد أصبحت بيضاء، ولكن ما الفائدة فقد عادت تخيلاتكم الفاسدة وآمالكم وأمنياتكم شابة ولم تتخلوا بعد عن أعمالكم السابقة، بل كنتم تشعرون بالاحباط.... وعندما شعرتم بشيء من الحركة والنشاط لم تقتنعوا ببلع الكرة الأرضية، بل حتى طمعتم بالسموات أيضاً.». وهذه أسطر أخرى ننقلها من بداية منشور ليلي نشر ضد علاء الدوله: «ياميرزا أحمد خان علاء الدوله ابن عبد الرحيم خان يزيد زاده، لماذا لاتستحي؟ ياعديم الحياء، ألا تستحي؟ أيها الوقح، كفاك خيانة! لاتؤذي هذا الشعب المسكين المغلوب على أمره، ولاتتعبه! سبحان الله، قطعت البوادى واستمعت للأبل والحمار، ورأيت الفاجر والفاسد، لكنك شيء آخر». للاطلاع. يراجع: محمد إسماعيل رضواني، منبع قبلى، ص٨٥.

والوقوف إلى جانبهم، فقد أصطف البازاريون وعلماء الدين إلى جانب بعضهم البعض بشكل أكبر مما كان في الحادثة السابقة، ومنذ الساعات الأولى لحال «البه ست» التي حدثت يوم ١١ كانون الأول ١٩٠٥م التحق بهم بعض طلبة العلوم الدينية، وفي الوقت نفسه حذر إمام جمعة المسجد ـ والمؤيد للحكومة الإيرانية ـ التجار وأهل البازار من غلق الأسواق والمحلات التجارية ناصحاً المعتصمين في المسجد بالاكتفاء بإرسال رسالة خاصة بهذا الشأن إلى عين الدوله ـ الصدر الأعظم ـ إلا أن المعتصمين واصلوا اعتصامهم في مسجد شاه وطالبوا حكومة طهران بمعالجة الإهانة التي لحقت بالتجار ورد الاعتبار لهم معنوياً؛ إذ إن اعتداء موظفي الدولة وإهانتهم للتجار أعطى الذريعة اللازمة لتأخذ المطالب السياسية والاجتماعية طابعاً علنياً. كما طالبوا بعزل علاء الدوله ـ حاكم طهران ـ عن منصبه، فضلاً عن المطالبة بتشكيل المجلس للنظر في مظالم وشكاوى المواطنين والفصل فيه[١]، وتطبيق الشريعة الإسلامية وعزل المسيو جوزيف ناوس، بعد أن اشتدت حالة تذمر التجار من سياسته عندما فرض عليهم رسوماً كمركية عالية، وطالبهم بدفع ديون مضاعفة عن بضائعهم الموجودة في الكمارك وأظهروا استيائهم الشديد من رجال الكمارك والرشاوى الطائلة التي يتعاطونها من التجار الإيرانيين، فضلاً عن نشر العديد من الصور للبلجيكي ناوس تظهره بزي علماء الدين وتحيط به راقصات بلجيكيات، إذ وزعت هذه الصور على تجار البازار وغيرهم من أهل السوق. وعدّوا هذه الصور إهانة واضحة للمعتقدات الدينية وطالبوا بإقالته[٢].

لم يكتف المعتصمون بذلك حسب، بل وجد أصحاب الرأي منهم ضرورة اعتلاء السيد جمال الدين أصفهاني ـ الواعظ الديني الذي كان عالماً وعارفاً

---

(١) ناظم الاسلام كرمانى، منبع قبلى، بخش اول، جلد دوم، ص٢٧٥؛ Y.Armajani, Op.Cit,P.123.

(٢) E.G.Browne Op. Cit, P.112.

بأمور السياسة ـ المنبر لأجل أن يوصل ما يريدونه ـ من خلال خطبه الواعظة[١] ـ إلى الرأي العام، وعلى الرغم من تردده في البداية، إلا أنه أخيراً إعتلى المنبر، وبعد أن حمد الله واثنى على رسوله الكريم ﷺ قرأ الآية المباركة [يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ] التي جعلها منطلقاً لموعظته، كما تطرق إلى الآيات التي تتحدث عن الفضائل الحميدة والعدالة، وبعدها خاطب الحاضرين قائلاً: «أيها الناس إن هؤلاء السادة وعلماء الدين المجتمعين في مسجد شاه يمثلون بيضة الإسلام ونواب الإمام صاحب الزمان عليه السلام قد اتفقوا فيما بينهم على قطع دابر الظلم والبدع، وأن الجميع مع هؤلاء الأكابر والعظماء بما في ذلك هيئة العلماء المسلمين، وكل من لم يكن حاضراً في المسجد من علماء الدين يبدي موافقته على ما تم الاتفاق عليه»[٢].

أشار جمال الدين أصفهاني أيضاً إلى استبداد وظلم عين الدوله ـ الصدر الأعظم ـ ومن ثم تطرق إلى المعاملة السيئة لعلاء الدوله ـ حاكم طهران ـ مع التجار، وتحولت لهجة الخطاب إلى نبرة التهديد والتعرض لمظفر الدين شاه، وأوصل الحديث إلى النقطة التالية بقوله: «... لو أن جلالة الشاهنشاه كان مسلماً سيتعاون مع العلماء والأعلام وسيستمع لعرائض العلماء غير المغرضة... وإلا لو كان... رجال الدولة راضين أيضاً بارتكاب مثل هذه الأعمال ويرومون تأسيس بنيان الظلم فإنه من المعلوم أن ذلك منوط برضا ملك الإسلام، ومثل هذا الملك ليس ضرورياً بأي شكل من الأشكال»[٣].

---

(١) عن دور المنبر في الأحداث السياسية يراجع:

A.Fathi:, Preacher as Substitues For Mass Media: The Case of Iran 1905- 1909, In Book "To Wards A Modern Iran Studies in the Ought, Politics and Society, Edited By E.Kedourie and S.G.Haim, London, 1980, Pp.174-179.

(٢) ناظم الإسلام كرماني، منبع قبلى، بخش أول، جلد دوم، ص٢٧٦.

(٣) مقتبس من: روح الله صالحى، تعارض در انقلاب مشروطه، جاب أول، تهران، ١٣٧٨ش، ص١٨.

لم يمر كلام أصفهاني دون تعقيب، فقد رد إمام الجمعة على كلام جمال الدين أصفهاني وخاطبه بلهجة حادة بقوله: «أن لا تجرح بالكلام الرديء حضرة الشاه»، وجرت مساجلات من الكلام بين الإثنين حتى قامت مجموعة من ذوي الهراوات الذين كانوا منتشرين بين الناس ـ وبإشارة من إمام الجمعة ـ بالهجوم على المتحصنين هناك بحجة «هتك حرمة الشاه»، تركوا على إثرها الحيرة والاضطراب في قلوب المتحصنين، وتمكنوا من تفريق شملهم وإخراجهم بالقوة من المسجد، مما اضطرهم إلى التفرق بسبب الفوضى وحال الفزع التي نجمت عن اضطراب الحال دفعة واحدة في المسجد، في حين اتخذ الكسبة وباقي الشرائح الاجتماعية من طريق البازار والأزقة مسلكاً يوصلهم إلى بيوتهم بعد فرارهم من المسجد[١].

في الحقيقة كانت طهران العاصمة تقضي «ليلة تاريخية» على حد وصف كسروي، ففي هذه الليلة انعقدت المجالس في مئات الأماكن والجميع كانوا يفكرون بما سيحدث غداً؟ معتقدين جيداً إن عين الدوله وأتباعه يبيتون لشيء أكثر خطورة وستقع العديد من الأحداث، وبينما كان بعض التجار وعلماء الدين مجتمعين في دار السيد محمد الطباطبائي تنتابهم الحيرة والقلق وما يخبئه لهم المجهول خرج عليهم الطباطبائي بفكرة سديدة وحل صائب آنذاك تمثل بعدم البقاء في المدينة لعدة أيام واللجوء إلى الزاوية المقدسة لحضرة السيد عبد العظيم، وقبل الحاضرون جميعاً هذا الاقتراح، وعلى هذا النحو خرج المجاهدون من المدينة في اليوم التالي (١٦ شوال ١٣٢٣هـ.ق) متوجهين إلى مسجد عبد العظيم، وفي ظل حال العنف انضمت إليهم جماعات أخرى من الطلبة والتجار والحرفيين من طهران، بينما أمر عين الدوله بالعمل على حث أهالي البازار وأصحاب الدكاكين على فتح دكاكينهم، ومن يمتنع عن

(١) للمزيد من التفاصيل عن تلك الأحداث. يراجع: ناظم الإسلام كرمانى، منبع قبلى، بخش أول، جلد دوم، ص٢٧٦؛ محمد اسماعيل رضوانى، منبع قبلى، ص٨٦ ـ ٨٨.

فتح دكانه يغير السعاة ـ الذين حضروا فعلاً إلى البازار ـ على متجره ويفتحوه عنوة، وبهذه الطريقة نهبوا سلع أحد المحال أو إثنين أظهر أصحابهما المقاومة[١].

تشير بعض المصادر الفارسية إلى أن عدداً قليلاً من التجار شارك في اعتصام مسجد عبد العظيم، أو ما يسمى «بالهجرة الصغرى» لمواصلة الضغط على الحكومة بهدف تحقيق مطالبهم، وانكفأ الأكثرية في بيوتهم أو قبعوا في زاوية ما، على الرغم من أن منشأ تلك الحوادث بدأ انطلاقاً من إهانة التجار ومن ثم اصطف معهم علماء الدين لتوحيد أصواتهم. إذن القضية تتعلق بهم، لذلك فإن العدد القليل من التجار المشاركين في هذا الاعتصام يثير الدهشة والتساؤلات؟ ولكن لابد من الاعتراف والقول: أنه بسبب فقدان الأمن المالي وروحية الاعتدال والوسطية لدى التجار، فإن خطر تهجم الحكومة ومصادرة الأموال كان يهدد التجار أكثر من شرائح المجتمع الأخرى، ولكن على الرغم من ذلك فقد تحمل التجار نفقات المعتصمين، وتم تكليف التجار المتواجدين داخل المسجد لأثنين منهم لتأمين تلك النفقات هما الحاج محمد تقي بنكدار والحاج حسن بنكدار، كما اتخذت حالة التنافس في البلاط الإيراني والتكتلات الحكومية الموجودة على الساحة الإيرانية شكلاً خاصاً هي الأخرى، فقد قام بعض الأفراد مثل أمين السلطان ـ الصدر الأعظم السابق ـ بإرسال مبالغ مالية لتوزيعها بين المعتصمين تحدياً لعين الدوله وضداً منه، وأشخاص آخرين مقربين إلى العائلة المالكة ومنهم سالار الدوله، ابن مظفر الدين شاه، الذي كان آنذاك حاكماً على كردستان ويطمع في ولاية العهد، واعتصام السلطنه وركن الدوله[٢].

وفي أثناء «الهجرة الصغرى» قام علاء الدوله ـ حاكم طهران ـ بمحاولة

---

(١) أحمد كسروى، منبع قبلى، بخش يكم، ص٧٠ ـ ٧٥.
(٢) همان منبع، ص ٧٦؛ سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٣٣ ـ ١٣٤.

إبقاء بازار طهران مفتوحاً، فاغتنم المثقفون هذه الفرصة وشرعوا بنشر الوعي بين أروقة البازار، فنشروا بعض الكتيبات التي تتناول موضوعات «العدالة والأمن والقانون»، وكتبوا عرائض للشاه على لسان العلماء، ووصلت بعض هذه العرائض إلى أيدي العلماء أيضاً لكي يكونوا على بينة من مسؤوليتهم، وساعد انتشار هذه الأوراق على رفع درجة الوعي العام لدى أهل البازار ومواطني العاصمة طهران، كما أثرت كثيراً في ازدياد أعداد المؤيدين للحرية، وإحداث التغييرات الأساسية في المجتمع[١].

بدأت الأحداث الإيرانية تتسع كثيراً، فقد بلغ عدد المتحصنين داخل حرم السيد عبد العظيم حوالي (٢٠٠٠) ألفين شخص من التجار وقادة النقابات وطلبة الفقه بقيادة السيدين الطباطبائي والبهباني، بعد أن انضم إليهم عددٌ آخر من التجار الصغار والحرفيين الذين وجدوا في ذلك فرصة لإرباك الحكومة، واتجه التعاون بين التجار ورجال الدين إتجاهاً جديداً لم يعد مقتصراً على تأمين نفقات المتحصنين وإطعامهم من قبل التجار، بل تعدى ذلك إلى تأمين النفقات الأخرى لمساعدة العوائل الفقيرة التي توجه أربابها للاعتصام في المسجد، ومن الطبيعي جداً أن تظهر آثار هذا الاعتصام، الذي استمر شهراً كاملاً[٢]، على شؤون الحياة اليومية في العاصمة طهران التي أصيبت بالشلل التام نتيجة ارتباك الأعمال داخل بازار المدينة وتوقف صفقات البيع والشراء الكبيرة، مما ولد تذمراً شديداً بين الأهالي، وكان بازار طهران إحد الأماكن التي عبرت فيها إحدى النساء الطهرانيات عن سخطها عندما اعتلت منصة داخل البازار ونادت بأعلى صوتها: «أيها الناس ما لكم لا تقاومون؟ ذهب

(١) يحيى دولت آبادى، منبع قبلى، ص١٧؛ أحمد كسروى، منبع قبلى، بخش يكم، ص٧٦؛ سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٣٣ ـ ١٣٤.

(٢) تذكر بعض المصادر أن الاعتصام في مسجد السيد عبد العظيم استمر لمدة(٢٥) يوماً. يراجع بهذا الخصوص: نيكى.آر.كدى، منبع قبلى، ص٩٧؛ رحيم روحبخش، منبع قبلى، ص ٢٣.

علماؤكم وسيجري عقود النكاح لبناتك بعد الآن المسيو جوزيف ناوس البلجيكي»[١].

كان المجاهدون يزدادون عدداً يوماً بعد يوم، وتوقع عين الدوله أن يتقدم مسعاهم بهذا الاتجاه، فتملكه الخوف والفزع من النتائج المترتبة على هذا الاعتصام، وأخذ يبحث عن حل لهذه الأزمة عن طريق التدخل بين صفوفهم لتفريقهم، وإغرائهم بالأموال من أجل ذلك، إلى الحد الذي أرسل فيه رسالة خاصة إلى السيد الطباطبائي إلى داخل مسجد السيد عبد العظيم مؤكداً من خلالها أنه سيدفع له عشرون ألف تومان في حال انفصاله عن السيد البهبهاني وإنهاء تحالفه مع رجال البازار وعودته إلى طهران، إلا أن الطباطبائي لم يأبه لذلك. وعندما لم ينجح عين الدوله في مسعاه هذا أراد أن يخرجهم بالحيلة والخداع من هناك، إلا أن سياسته تلك لم تبُء بالفشل حسب، بل أثارت الفتنة وزادت من الفوضى داخل المدينة، في الوقت الذي تجمع فيه المعتصمون داخل صحن المسجد وهم أكثر إصراراً واستياءً من سياسات عين الدوله، ومن جهة أخرى هدد رجال البازار في طهران بإغلاق المحلات والأسواق مرة أخرى والبدء بإعلان الثورة رداً على ما كان يقوم به الصدر الأعظم، إلا أن مظفر الدين شاه تمكن أخيراً من تهدئة الأوضاع بعد إطلاعه على ما كان يجري في العاصمة، ومع استمرار حال الاعتصام نفذت كل حيل عين الدوله وألاعيبه لإخراجهم، وعلى الرغم من محاولته الأخيرة بالضغط عليهم للتباحث معه شخصياً بشؤون مطالبهم وإنهاء حالة الاعتصام، إلا أن المعتصمين كانوا يريدون التباحث مع الشاه مباشرة، الأمر الذي كان يرفضه عين الدوله، وعندما أغلقت كافة الأبواب أمام المجاهدين لإيصال مطالبهم إلى الشاه، فكروا أخيراً بأن يتحدثوا مع السفير العثماني في طهران بخصوص هذا الموضوع وإيصالها عن طريقه، وبعد موافقته كتب المجاهدون مطالبهم

---

(١) مقتبس من: يرواند آبراها ميان، منبع قبلى، ص١٠٥.

إلى الشاه في ثمان فقرات تمثلت بالمبادئ الأساسية التي دافع عنها البازاريون منذ بداية الأحداث وهي كما يأتي:

١ ـ إبعاد «عسكر كارجي» عن طريق قم[١].

٢ ـ إعادة الحاج ميرزا محمد رضائى الكرمانى من منفاه في رفسنجان إلى كرمان.

٣ ـ إعادة الإشراف لرئاسة مدرسة «خان مروى» للحاج الشيخ مرتضى اشتيانى[٢].

٤ ـ تأسيس دار العدالة «دار خانه» في كافة أنحاء المدن الإيرانية.

٥ ـ سريان القانون الإسلامي وتطبيق المساواة على جميع الشعب الإيراني.

٦ ـ إقالة المسيو جوزيف ناوس من رئاسة الكمارك والمالية وعضوية الشورى الحكومية.

٧ ـ عزل علاء الدوله ـ حاكم طهران ـ من منصبه.

٨ ـ عدم خصم أي مبلغ (تومان) من المرتبات والأجور[٣].

في البداية اعترضت الحكومة الإيرانية على تلك المطالب، ومما أثار

---

(١) حصل كارجى على امتياز تسيير المركبات ومركبات النقل في طريق قم ـ طهران، وقد كان هذا يعامل عابري الطريق معاملة سيئة، وقدمت العديد من الشكاوى والتظلمات من قبل طلبة وعلماء قم إلى علماء طهران بهذا الخصوص، الأمر الذي دعاهم إلى محاولة إبعاده من هذا الطريق.

(٢) كانت توجد حال من التنافس الشخصي بين علماء الدين في طهران ولأسباب متعددة، ومدرسة «خان مروى» كانت أنموذجاً بارزاً على التنافس القديم بين إمام جمعة مدينة خوى وأسرة ميرزا حسن اشتيانى» الذين كانوا يشرفون على إدارتها من بعده، وفي هذه القضية وقف عين الدوله إلى جانب إمام جمعة خوى لوقوف الشيخ مرتضى اشتيانى مع المجاهدين.

(٣) أحمد كسروى، منبع قبلى، جلد أول، ص٧٥ ـ ٧٨؛ محمد حسن أديب هروى، تاريخ بيدايش مشروطيت إيران، مشهد، ١٣٣١ش، ص٥٤؛ محمد اسماعيل رضوانى، منبع قبلى، ص٩١؛ Y.Armajani,Op.Cit,P.123.

حفيظتها تأسيس «دار العدالة» بذريعة أن هذه المؤسسة ستدمر كل الطبقات بما فيهم الأمراء وباعة الخضار، وردت الحكومة على تلك المطالب رداً بعيداً عن التوقعات وينم عن حال الإفلاس السياسي والأخلاقي الذي وصلت إليه العائلة القاجارية عندما ذكروا لأصحاب المطالب ما نصه: «إذا كانت إيران لا تروق لكم، بإمكانكم أن تهاجروا إلى ألمانيا الديمقراطية»!![١].

إن مضمون هذه المطالب يعبر عن مدى تداخل وتعاون الطبقات الاجتماعية المختلفة ولا سيما أهالي البازار والعلماء والأوساط المثقفة، وعلى الرغم من أنهم ما زالوا يعانون بشكل أو بآخر من قلة خبرتهم والرؤية السطحية الابتدائية في قراءة السياق العام لاستحقاقات الحركة الاجتماعية، إلا أنه من المؤكد أن المهاجرين كانوا مصرين على مسايرة مطالب الداعمين الماليين لعملية الهجرة والآوساط المثقفة، وبحلول عام ١٩٠٦م لم يكن الطريق معبداً لحدوث الثورة حسب، بل كانت تلك الأحداث هي القشة التي قصمت ظهر النظام السياسي القاجاري.

أمام تلك الأحداث لم يفكر البلاط الإيراني إلا باتخاذ وسائل أشد للقمع وأجبار رجال البازار على فتح محلاتهم، ومع أن الأمير بهادور ـ وزير البلاط ـ قَدِمَ إلى البازار وحث أصحاب المحلات على فتح محلاتهم ولكن دون جدوى، وفي ظل تطورات الأحداث كان علاء الدوله ـ حاكم طهران ـ يتجول في شوارع العاصمة خوفاً من غلقها بمظاهرات المحتجين، وفي أحد الشوارع رأى السيد حسن صاحب الزمانى ـ أحد المجاهدين المؤيدين لرجال البازار ـ في «دكان صحفي»، حيث جلس للتباحث مع بعض الأشخاص هناك، وبما أن علاء الدوله كان يعرفه جيداً، أمر بسحبه خارجاً وانهال عليه ضرباً بالعصا، ثم أمر بضربه بالسياط قائلاً له: «أيها المفسد هل أنجزت كل ما

---

(١) يراوند ابراهاميان، منبع قبلى، ص١٠٥.

تريد»، ونتيجة لهذا التصرف الأحمق التهب بازار طهران واستعد رجاله هناك مرة أخرى للمقاومة والصمود(١).

رافق تلك التطورات جولة من الزيارات المكوكية الكثيرة والمداولات بين المعتصمين ومؤيديهم التي من خلالها حاول الصدر الأعظم العمل على إحباط عزيمة البازاريين وقادة الحركة الوطنية الإيرانية وسلب إرادتهم بالتهديد تارة والترغيب تارة أخرى لإقناعهم بالتراجع عن مطالبهم وإنهاء حال «البه ست»القائمة في حرم السيد عبد العظيم، ولكن محاولاته تلك باءت بالفشل الذريع أمام صمود وقوة إرادة المتحصنين، الذين أرسلوا مطالبهم هذه المرة إلى السفير العثماني في طهران لغرض إيصالها إلى الشاه والتوسط لديه للنظر فيهـا، وقد استطاع السفير العثماني من إيصال هذه المطالب إلى مشير الدوله ـ وزير الخارجية الإيراني ـ الذي سلمها بدوره إلى مظفر الدين شاه مباشرة، ومع إن الشاه أبدى جهله بالمطالب، إلا ان تزاحم الأحداث أشعره بخطورة الأوضاع، وبعد مرور (٣٠) ثلاثون يوماً على حال الاعتصام أرسل الشاه أول نص بخط يده ضمن منشور خاص إلى الصدر الأعظم بشأن القبول بتأسيس «دار العدالة» وتلبية بقية مطالب المتحصنين الأخرى، وبذلك انتهت حالة «البه ست» في حرم السيد عبد العظيم يوم ١٦ ذي القعدة ١٣٢٣ هـ.ق / ١٢ كانون الثاني ١٩٠٦م، وعاد المتحصنون إلى العاصمة طهران بكل فخر وكرامة وهم فرحين بما حققوه من، إنجاز بتأسيس «دار العدالة»(٢).

وقد جاء في مخطوط الأمر الملكي ما يأتي: «إن تنظيم وتأسيس دار العدالة الحكومية لتنفيذ أحكام الشرع مطاع وراحة الرعية أكثر وجوباً من أي هدف مهم آخر. ولتطبيق هذه النية المقدسة قررنا أن تتم المبادرة وبأسرع ما

(١) ناظم الاسلام كرمانى، منبع قبلى، بخش أول، جلد دوم، ص٣٠٠ ـ ٣٠١؛ أحمد كسروى، منبع قبلى، جلد أول، ص٨٠؛ عبدالله جاسبى، انقلاب مشروطيت، بى جا، بى تا، ص٢٧.

(٢) A. Fathi, OP.Cit, P.175; Y. Armajani, Op.Cit,P.123.

يمكن إلى العمل بقانون العدالة الإسلامية في جميع أنحاء البلاد الإيرانية المحروسة والذي هو عبارة عن تعيين حدود الشريعة المطهرة وأحكامها، وعلى النحو الذي لا توضع فيه أية فوارق بين أي من طبقات الرعية»[١].

يتضح تماماً من هذه المخطوطة أن مطالب الشعب الإيراني لم تتبلور بعد، كما أن السلطة الحاكمة لم تكن تمتلك رؤية واضحة عن عمق الأحداث، وكان هناك أمرٌ واحدٌ فقط واضحاً لدى البازاريين، ألا وهو وجوب وضع نهاية للاستبداد المطلق للعائلة القاجارية.

وليس من المستغرب أبداً أن يحظى هؤلاء العائدون باستقبال جماهيري حاشد وسط العاصمة طهران كان فريداً من نوعه، والأهم من ذلك كله أن تلك الحشود الجماهيرية قد أحاطت بهم ورافقتهم حتى منازلهم، في حين لبست العاصمة طهران زينة أفراحها التي زادتها جمالاً، ولا ننسى أن نذكر أيضاً أن طهران التي أصيبت بالشلل لشهر كامل في أثناء الاعتصام قد دبت فيها الحياة من جديد وفتحت أسواقها وعاد رجال البازار لممارسة أعمالهم في محلاتهم داخل البازار تعلو البهجة وجوههم[٢].

لقد وفرت حال الاستقرار والهدوء النسبي التي تلت حال الاعتصام في إيران الفرصة السانحة لمظفر الدين شاه للقيام برحلة سياحية ثالثة إلى أوروبا في أواخر كانون الثاني ١٩٠٦م استمرت أربعة أشهر وتميزت بكثرة الإسراف المالي، في الوقت الذي امتنعت فيه الدولة عن دفع رواتب الموظفين لثلاثة أشهر، الأمر الذي ساعد كثيراً في تزايد حال الاستياء والتذمر داخل البلاد التي كانت تعاني أساساً من أزمة اقتصادية حادة بسبب تدهور قيمة العملة الإيرانية الفضية، وتصديرها إلى الهند بكميات كبيرة لغرض إعادة سبكها من

---

(١) يراجع نص الأمر الملكي في: أحمد كسروى، منبع قبلى، بخش يكم، ص٨٢.
(٢) رحيم رضا زاده تكت، انقلاب مشروطه إيران به روايت اسناد وزارت أمور خارجه انكليس، انتشارات معين، تهران، ١٣٧٧ش، ص١٥.

جديد على شكل «روبيات» للإستفادة منها، في حين ظلت الحكومة الإيرانية تتخبط في إجراءاتها للسيطرة على الأزمة، والأنكى من ذلك أنها أصدرت عملة ورقية إيرانية لا رصيد لها في المصرف الإمبراطوري الإيراني، فقاطع التجار الإيرانيون التعامل بها وتمسكوا بالمسكوكات الفضية من العملة الإيرانية لأغراض التعامل التجاري، مما ولد خلافاً كبيراً بين الحكومة وفئات البازار الإيراني بما فيهم التجار، الذين تظاهروا احتجاجاً على الأوضاع المالية في أغلب المدن الإيرانية، وفي الوقت نفسه كانوا يتأملون كثيراً وفاء مظفر الدين شاه بوعوده السابقة[١].

بينما استبشر أهل البازار بتنفيذ مطالبهم، فإنهم ظلوا ينتظرون وعود الشاه بخصوص ذلك بعد عودته في نيسان ١٩٠٦م، إلا أن الأعيان ورجال البلاط الإيراني وعلى رأسهم عين الدوله لم يرغبوا بالاستجابة لمطالب البازار والعلماء وغيرهم بهذه السهولة، فكان كل شخص يتحدث عن الحرية والعدالة يساق إلى السجن بأمر من الصدر الأعظم، وكانت الاجتماعات التي تقام عادة في المساجد والبازار تقمع عن طريق القوات المسلحة وبأساليب قاسية منها الضرب والقتل، وقد شهد صيف ١٩٠٦م الكثير من الاشتباكات في طهران.

فكر عين الدوله أيضاً باعتقال وإبعاد معارضيه والمحركين الأساسيين لحادثة الاعتصام ومنهم السيد جمال واعظ، الذي كان له نفوذ كبير جداً بين التجار والحرفيين والطبقة الدنيا في البازار، حيث تم نفيه إلى مدينة قم المقدسة، والحاج مرزا حسن رشديه، ومجد الإسلام كرمانى ومرزا أغا الأصفهاني، إلى قلعة نادرى في جبال خراسان، وسعد الدولة ـ وزير التجارة ـ الذي كان يمثل حلقة الوصل بين التجار والحكومة بناءً على طبيعة واجبه

---

(١) E.G.Browne, Op.Cit,P.115;

لازم لفتة ذياب المالكي، إيران في عهد مظفر الدين شاه (١٨٩٦ ـ ١٩٠٧)، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب / جامعة البصرة، ١٩٩٧، ص١٥٣ ـ ١٥٤.

الحكومي الرسمي، ونتيجة لسعيه للوقوف إلى جانب التجار وأهل البازار دفع ثمن هذا الموقف بنفيه وإبعاده إلى مدينة يزد بشكل بعيد عن أصول اللياقة، كما تم اعتقال زوج حسن بنكدار ـ أحد التاجرين اللذين كانا يدعمان المتحصنين بشكل علني ـ من قبل السلطة، إذ كانت تدافع علانية عن المعتصمين في أثناء مدة الاعتصام، وضاعف عين الدوله من ضغوطه على المعارضين للنظام القاجارى المستبد وشرع باعتقالهم وسط أجواء حال الرعب والخوف بتهمة الانتماء للبابية(١)، وفعلاً تم اعتقال ثلاثة من التجار والمعروفين آنذاك بأنهم من الفرقة البهائية(٢) لحقبة من الزمن ثم استقطع من كل واحد منهم مائة وخمسون تومان وأطلق سراحهم(٣). ومع ذلك فإن الإجراءات الحكومية لم تفلح في ثني رجال البازار والحركة الوطنية الإيرانية عن مواصلة كفاحها وتحركاتها، إذ يقول السيد جمال واعظ في أثناء النفي: «مرادنا جميعاً بما في ذلك العلماء الأعلام والطلاب والوعاظ والتجار يتلخص فقط بأن يأمر الشاه بتأسيس مجلس شورى، ولو أنني أعلم أن السماح بوجود مجلس أمر منوط بقتلي، فأنا مستعد للقتل بكل الرضا والطواعية»

---

(١) حركة دينية هدامة خارجة عن الإسلام: زعيمها رجل الدين المعروف على محمد الشيرازى، الذي أعلن عن نفسه يوم ٢٣ أيار ١٨٤٤م ولقبها بالباب إلى الإمام الغائب عليه السلام، أي السبيل المؤدي إلى المعرفة الإلهية الباطنية، وأصدر كتاباً سماه «البيان» ودعا الناس إلى إتباع ما ورد فيه دون القرآن الكريم، الأمر الذي دفع السلطات الإيرانية إلى التخلص منه وإعدامه عام ١٨٥٠م والحد من حركته. يراجع: الشيخ محمد جواد البلاغي، البابية والبهائية أو نصائح الهدى والدين إلى من كان مسلماً وصار بابياً، تصحيح وإعداد السيد محمد على الحكيم، دار المحجّة البيضاء، بيروت، ٢٠٠٣.

(٢) انقسم البابيون بعد إعدام زعيمهم الشيرازى على فريقين، أحدهما بقيادة المرزا يحيى نور الملقب بـ«الأزل» وأطلق على جماعته بـ«الأزلية» وتمسك الفريق الثاني بأخيه المرزا حسين علي (١٨١٧ ـ ١٨٩٢م) الملقب بـ«بهاء الله» وأطلق عليهم اسم البهائية، وادعى الأخير بأنه «المنقذ المنتظر». يراجع ضاري محمد أحمد الحياني، البهائية. حقيقتها وأهدافها، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الشريعة/ جامعة بغداد، ١٩٨٨.

(٣) ناظم الاسلام كرمانى، منبع قبلى، بخش اول، جلد دوم، ص٣١١ ـ ٣١٢.

فقال السيد البهبهاني مخاطباً إياه: «إن هذا الكلام سابق لأوانه فلا تذكره، اكتف فقط بكلمة ـ دار العدالة ـ (المحكمة) حتى يحين أوانه»[(١)].

وفي ظل أجواء الضغط المكثف، لم تقتصر سياسة القاجاريين المتمثلة بالعنف والقمع ضد المواطنين على طهران حسب، بل امتدت إلى بقية المقاطعات الإيرانية المختلفة التي شهدت هي الأخرى العديد من الاضطرابات والمظاهرات الصاخبة ضد السياسة التعسفية لحكام تلك المقاطعات، فعلى سبيل المثال لا الحصر، أخذت أعمال العنف في مشهد شكلاً آخر بعد المبادرة التي قام بها آصف الدولة ـ حاكم مشهد ـ بالاتفاق مع الحاج محمد حسن ـ أحد التجار الكبار في المدينة ـ لاحتكار الحبوب والخبز واللحم، مما ولّد ارتفاعاً عالياً في أسعار الخبز واللحم، برز بشكل سريع على الشارع الإيراني هناك، فقد شاركت جماهير المدينة بمختلف شرائحها الاجتماعية ومكونات البازار داخل مشهد في مظاهرة حاشدة طافت شوارع المدينة منددة بسياسه الاستبداد والتجويع التي كان يمارسها حكام الولايات، وقد أغلق على إثرها البازار المشهدي وانضم إليها أعداد كبيرة من رجاله[(٢)].

بات الحديث عن تأسيس «دار العدالة» يدور في كل مكان، وأخذ البازاريون يتابعون تحقيق مطالبهم عن طريق المنشورات الليلية والتظاهرات المتعددة، في الوقت الذي استمر فيه عين الدوله بممارساته الفردية وسياسته القمعية ضد المعارضة إلى الحد الذي منع فيه إجراء أي اتصال بين علماء الدين ومظفر الدين شاه، وأصدر أمراً باعتقال الشيخ محمد الواعظ، الذي أخذ يبسط لسانه في مذمة عين الدوله من فوق المنابر، وعلى إثر اعتقاله من

(١) ناظم الإسلام كرمانى، منبع قبلى، بخش أول، جلد دوم، ص٣١١ ـ ٣١٢.

(٢) لمزيد من التفاصيل عن تلك الإجراءات. يراجع: عبد الله لفتة حالف البديري، دور المؤسسة الدينية في الثورة الدستورية الإيرانية ١٩٠٥ ـ ١٩١١. رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية التربية / جامعة واسط، ٢٠٠٥، ص٦٠ ـ ٦٢.

قبل الشرطة قامت مجموعة من طلبة العلوم الدينية بالتعاون مع التجار في بازار طهران وبقية أبناء الشعب الإيراني بالهجوم على مكان اعتقال الشيخ محمد الواعظ في داخل ثكنة عسكرية اعتراضاً على اعتقاله وحملوه على أكتافهم ومضوا به.عندئذ قام رجال الأمن بإطلاق العيارات النارية بهدف تفريق المتظاهرين وبالنتيجة قتل طالب يدعى السيد عبد الحميد مع واحد وعشروين شخصاً آخرين في الثامن عشر من جمادي الأولى ١٣٢٤ هـ.ق / تموز ١٩٠٦م، كما أصيب أكثر من مئة شخص بجروح في تلك التظاهرات، لذلك أسهم هذا الحادث في الإسراع بتغيير الأحداث في ظل أجواء الضغط والإرهاب التي مارسته سلطة عين الدوله، إلا أن ذلك لم يفت في عضد الثوار وعزيمتهم، ومنذ ذلك التاريخ فصاعداً أخذت الاشتباكات تتفاقم حدتها بين السلطة من جهة وأبناء الشعب بما فيهم أهل البازار من جهة أخرى(١).

نالت هذه الحادثة اهتماماً كبيراً بحيث أن الأسواق والخانات والحوانيت أغلقت على إثرها واجتمع التجار والكسبة في مسجد أدينه (الجامع) في طهران، حيث وصل إلى هناك جثمان السيد عبد الحميد محمولاً من قبل المحتجين، وعلى هذا النحو عمت الثورة العاصمة طهران، وصمد المعارضون في مواجهة إرهاب الدولة، واكتسب التجمع في «المسجد الجامع» صفة عمومية أكبر وأكثر شمولية، فتحت ذريعة الحادثة المذكوره آنفاً اشتراك الأغلبية في هذه الاحتجاجات بوصفها واجباً شرعياً عليهم بناءً على عقائدهم الدينية. وضمن أحداث المسجد الجامع برز دور البازار جلياً من خلال قيام البازاريين، بإحضار خيمة كبيرة وأقاموها في فناء المسجد كما أحضروا الأواني والأوعية وبعض أدوات المنزل وكل ما يحتاجونه من بيوتهم، فضلا عن أنهم قاموا بنصب العَلَمْ هناك وشاركوا مشاركة تامة في

---

(١) مهدي داودی، عين الدوله ورزيم مشروطه، سازمان کتابهای حبیبی، تهران، ١٣٢١ش، ص١٣٨؛ روح الله صالحی، منبع قبلی، ص١٨؛ هادي رهبری، منبع قبلی، ص٨٢.

الأحداث التي جرت، فضلاً عن وقوف التجار والكسبة أيضاً إلى جانب العلماء، ناهيك عن خروج أصحاب المحلات وأعضاء النقابات وهم يرتدون الأكفان البيضاء استعداداً للشهادة ويحملون جثث القتلى من البازار الرئيس إلى مأتم عام في المسجد الجامع المركزي وهم يطلقون صرخات التحدي ضد الحكومة الإيرانية، ولكن القوات المسلحة الإيرانية قامت بفتح النار على الجموع المشيعة، الأمر الذي أدى إلى نشر الرعب والخوف بينهم، مما اضطرهم إلى التحصن «بالمسجد الجامع »[١].

نزلت قوات الشرطة الإيرانية والجيش إلى العاصمة طهران ونصبوا المدافع في الشوارع وعندما خرج الأهالي صباحاً من منازلهم فوجئوا بكثرة الجند ورجال المدفعية في الشوارع والطرقات ولاسيما حول الأسواق المجاورة للمسجد الجامع، لذلك رفض رجال البازار ذلك اليوم أن يفتحوا محلاتهم سوى بعض الخبازين، على الرغم مما أصدرته الدولة من بيانات تمنع من خلالها غلق البازار، وكثر الزحام في المسجد وما حوله، وصعد الوعاظ المنابر وبسطوا ألسنتهم في مذمة عين الدوله وأعماله، وفي وقت الظهيرة قام البزازون بعمل آخر وهو أنهم ربطوا قميص السيد عبد الحميد الدامي على رأس عصا وجعلوه راية والتف حولها جماعة منهم، وعلى نحو ما كان يفعل المحزنون في ذلك الوقت، جعلوا ينوحون ويضربون صدورهم قائلين: «محمد..يا محمد، أنصف صيحة الأمة يا محمد». وفي البداية دخلوا المسجد عدة مرات ثم خرجوا إلى البازار وطافوا حول مسجد الشاه ومسجد الجمعة وعادوا مرة أخرى، وأرادوا ثانية أن يخرجوا كي يطوفوا في البازار، إلا أن رجال الدين منعوهم، وبالمقابل فإن رجال المدفعية بعد تطور الأحداث أقاموا الاستحكامات فوق أسطح البازار، في حين أرسلت مجموعة من حاملي البنادق ليدكوا المسجد، الأمر الذي دفع بالسيد الطباطبائي

---

(١) H.Nazem, Russia and Great Britain in Iran 1900- 1914, Teheran, 1975, P.17;
يرواند آبراهاميان، منبع قبلى، ص١٠٦ ـ ١٠٧؛ مهدى داودى، منبع قبلى، ص١٣٩.

والبهبهاني لأن يطلبا من المعتصمين داخل المسجد أن يتفرقوا، وعلى الرغم من أنهم رفضوا، إلا أن علماء الدين أقنعوهم بذلك، وقبل المغرب تفرق الناس ومضوا إلى ديارهم ولم يبق في المسجد سوى العلماء وذويهم والمتصلين بهم من رجال البازار، وفي اليوم التالي فتحت الأسواق ومارس بعض رجال البازار أعمالهم لكن الجند ورجال المدفعية والقوزاق[١] ظلوا في أماكنهم وأصبحوا أكثر شدة وقساوة في التعامل مع من بقي في المسجد[٢].

وقف الجند وقوات القوزاق داخل البازار على بعد خطوات من بعضهم البعض، وظل رجال المدفعية مرابطين في مواقعهم داخل شوارع المدينة بأمر من عين الدوله، الذي لم يسمح لأي شخص بالدخول إلى المسجد إطلاقاً، ومنع وصول الخبز والماء وأنواع الأطعمة الأخرى دفعة واحدة، وضيق الحصار على المعتصمين داخل المسجد، فتعرضوا إلى المجاعة واشتد الأمر عليهم، وكان ينبغي إيجاد الحل بأية طريقة كانت، فاقترح المعتصمون على عين الدوله «إما أن تأسسوا المحكمة وأو تقتلونا ولا شأن لكم بالآخرين أو تفسحوا لنا الطريق فنمضي عن المدينة».وبعد تدخل الوسطاء قبلت الدولة الحل الثالث والأخير، وأصدر الشاه أمراً تضمن «أن للسادة الحرية التامة في الذهاب حيثما شاءوا، فقالوا «سوف نذهب إلى العتبات المقدسة» وطلبوا من الشاه إذناً بهذا الأمر، وبعد منتصف الليل بساعة تفرقوا عن المسجد وعاد كل منهم إلى داره، ليعدوا أنفسهم للرحيل، ومع طلوع الفجر خرج البهبهاني

(١) فرقة عسكرية أسسها في طهران ناصر الدين شأه في عام ١٨٧٩م على غرار القوات الروسية التي أعجب بتنظيمها في أثناء رحلته الثالثة إلى أوروبا. كان يشرف عليها ويديرها ضباط وجنود روس منذ بداية تأسيسها.تتميز عن غيرها من القوات العسكرية الإيرانية لقوتها ودقة تنظيمها حضيت بأهتمام كبير وازدات قوتها كثيرا منذ إن تولى قيادتها الكونيل الياخوف ـ الروسي الجنسية ـ عام ١٩٠٦م. للمزيد من التفاصل يراجع: كريم طاهر زادة بهزاد، قيام أذربايجان در إنقلاب مشرطيت إيران، تهران، ١٣٣٢ ش، ص١١٧.

(٢) أحمد كسروى، منبع قبلى، بخش يكم، ص١٠٨ ـ ١١٤؛ مهدي داودى، منبع قبلى، ص١٣٩ ـ ١٤٠.

والطباطبائي وصدر العلماء وغيرهم من المدينة متجهين إلى «ابن بابويه»، مكان بالقرب من حرم السيد عبد العظيم، حتى ينضم إليهم الباقون، وقد رافقهم جميع رجال الدين والطلبة وغيرهم ممن كانوا معهم في المسجد. وهكذا كان الظن أن الدولة قد انتصرت واستأصلت جذور الثورة، إلا أن العكس هو الصحيح، فقد كان الشعب يتأهب لثورة أعظم وأكبر في الوقت الذي تكشفت فيه الوجوه وكثر الحديث عن الحكم النيابي[١] على الألسنة، إلا أن الغضب والخوف من جانب آخر كانا يغمران الناس بالقلق[٢].

إضطر العلماء ومجموعة من طلبة العلوم الدينية إلى الخروج من طهران متوجهين نحو مدينة قم قاصدين الهجرة إلى العتبات المقدسة[٣]، ليؤكدوا من جديد مطالبهم السابقة، وقبل خروجهم من طهران أرسل السيد عبد الله البهبهاني ـ أحد كبار رجال الدين ـ رسالة إلى كرانت دف، القائم بأعمال السفارة البريطانية في طهران يوم ٩ تموز ١٩٠٦م، يطلب فيها المساعدة في رفع الظلم عن كاهل الشعب، وكان الرد إيجابياً مما شجع السيد عبد الله البهبهاني، ففي أثناء خروجه من طهران، أوصى بعض التجار في منطقة «ابن بابويه» بالالتجاء إلى السفارة البريطانية والتحصن فيها في حالة قيام عين الدوله باستعمال التعسف والأحكام الصادرة، وقال ما نصه: «متى ما تعرضوا لكم بعدي الجأوا إليهم (السفارة البريطانية) وتحصنوا في ذلك المكان»[٤].

---

(١) حتى عام ١٩٠٦م كانت إيران مملكة ذات حكم مطلق ولم يكن هناك نظام برلماني، وإن النظام الإقطاعي قد استشرى فيها ووصل إلى أقصى درجاته، ناهيك عن منح الامتيازات للأجانب بقصد الحصول على الأموال التي يقوم الشاه وحاشيته بانفاقها بلا تفكير ولا هدف، وعلى الرغم من القروض البريطانية والروسية فإن الخزينة ظلت خاوية، ولم تكن هناك حرية للكلام؛ H.Nazem, OP.Cit,P.16.

(٢) أحمد كسروى، منبع قبلى، بخش يكم، ص١١٤ ـ ١١٧.

(٣) رافق السيد محمد الطباطبائي والسيد عبد الله البهبهاني إلى قم المقدسة في هذه الرحلة التي سميت بـ «الهجرة الكبرى» قرابة (١٠٠٠) شخص.

(٤) ايرج بروشانى وديكران، منبع قبلى، ص ١١٣.

وما عن السبب الذي دعاه إلى أن يوصيهم باللجوء إلى السفارة البريطانية آنذاك، فمن المؤكد أنه جاء بسبب الخوف الموجود من اعتداء أزلام النظام القاجاري على أرواحهم وأموالهم، لأنهم كانوا معرضين للخطر والضرر المالي أكثر من الشرائح الاجتماعية الأخرى(١).

ربما تثار هنا بعض التساؤلات عن الدوافع التي منعت رجال البازار بمكوناتهم كافة من التوجه إلى قم مع علماء الدين، علماً بأن المؤسسة الدينية كانت تمثل آنذاك الحلقة الثمينة في سلسلة النشاط السياسي للبازار في الأحداث التي شهدتها الساحة الإيرانية، فهنا لابد من أن ندرك جيداً أن نشاط البازار السياسي في مواجهة النظام القاجاري المستبد هو جزء لا يتجزأ من نشاط المؤسسة الدينية ومكملاً لها في الوقت نفسه في هذا الاتجاه. إلا أن السبب في تأخر رجال البازار ولاسيما التجار منهم من التوجه إلى قم مع علماء الدين يعود إلى خشيتهم من الإجراءات الانتقامية التي قد يتخذها عين الدوله ضدهم، وخوفهم على أرواحهم وممتلكاتهم التي ستكون من السهل الوصول إليها من قبل السلطة السياسية، الأمر الذي فضلوا فيه التوجه نحو السفارة البريطانية للاعتصام بها أملاً في أن توفر لهم على الأقل الحماية من تجاوزات الصدر الأعظم آنذاك، ناهيك عن رغبة رجال البازار بمواصلة الثورة، وإشغال المحيط السياسي في العاصمة طهران، في الوقت الذي لا يعني فيه الانفصال بين المؤسستين، بل نلاحظ أن التجار شيدوا جسراً من الاتصالات وبمختلف السبل من أجل دعم العملية السياسية طيلة تواجد علماء الدين في قم، وهذا ما أثبتته الأحداث اللاحقة في إيران، حتى وإن كانوا داخل السفارة البريطانية.

* * *

(١) للتفاصيل يراجع: سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٣٥؛ غلامرضاورهرام، منبع قبلى، ص٤٧٧؛ رحيم روحبخش، منبع قبلى، ص ٢٣؛ H.Nazem, OP.Cit.P.17.

المبحث الثاني

البازار الإيراني والتحصن داخل السفارة البريطانية

تأييداً لما كان يجري على الساحة الإيرانية آنذاك أوضحنا أن البازار الإيراني كان السباق في دعم المعارضة والمشاركة في تفاصيل الأحداث، ففضلاً عن مشاركة أصحاب المهن المختلفة في البازار بالاعتصام بالمسجد الجامع وغيره من الأحداث، قرر التجار وفئات البازار الأخرى الإضراب العام رداً على مغادرة علماء الدين طهران إلى قم المقدسة، وذلك عن طريق إغلاق محلاتهم التجارية وإيقاف جميع أشكال التبادل التجاري.مما أحدث هزة نوعية لدى السلطة السياسية وشلت الحياة الاقتصادية اليومية، التي أثرت كثيراً في الاقتصاد الإيراني، الذي وصل إلى أدنى درجات التدهور والإنحطاط، الأمر الذي أثار غضب عين الدوله ـ الصدر الأعظم ـ كثيراً ودعاه إلى تهديد أصحاب المهن المختلفة في البازار بما فيهم التجار، داعياً إياهم إلى عدم غلق البازار، والمبادرة إلى فتح محلاتهم ودكاكينهم، وإلا فإنها ستتعرض للنهب والسلب من قبل الجنود، ومصادرة أموال أصحابها[1]. لهذا كان من الطبيعي جداً أن تكون سياسة عين الدوله وتهديداته العشوائية آنذاك تجاه رجال البازار هي الدافع والذريعة اللازمة للبازاريون لطلب حق اللجوء إلى داخل السفارة البريطانية في طهران.

---

(١) لازم لفتة ذياب المالكي، المصدر السابق، ص١٥٨ ـ ١٥٩.

إرتبكت الأوضاع الداخلية في طهران كثيراً، ولم يبتعد القائم بأعمال السفارة البريطانية في طهران عن الحقيقة عندما نقل تفاصيل الأحداث الأخيرة إلى حكومته في لندن من خلال مذكرة خاصة جاء فيها: «... بعد إطلاق النار بدا وكأن الحكومة قد كسبت الجولة. المدينة كانت بيد القوات الحكومية. القادة الشعبيون هربوا. احتل الجند البازار، لذلك بدا وكأنه لم يكن هناك مكان يمكن اللجوء إليه»(١).

إن ذلك يؤكد تماماً أن البريطانيين(٢) كانوا يراقبون الموقف السياسي عن كثب، وأن الحكومة البريطانية كانت قد عمدت إلى استغلال الدستوريين لممارسة الضغط على البلاط الإيراني، الذي كان واقعاً تحت نفوذ روسيا القيصرية بشكل أكبر، وذلك من خلال التظاهر بالتوافق مع الثوار، وتمكنت بريطانيا من دس المزيد من عملائها بين صفوف الدستوريين من خلال هذا الطريق، لغرض تسخيرهم في اللحظات الحساسة لصالح تحقيق مصالحها الاستعمارية.

إن التساؤل الذي يطرح نفسه وبقوة أنه كيف تم اتخاذ قرار اللجوء إلى السفارة البريطانية ومن قبل من؟ فعلى الرغم من أن السيد عبد الله البهبهاني

---

(١) E. Abrahamian, OP.Cit.P.409.

(٢) التبس الأمر لدى لازم لفتة ذياب المالكي عندما ذكر أن البريطانيين قدموا المساندة اللازمة للثوار الإيرانيين في أثناء الثورة الدستورية، كما أنهم حافظوا على استقلال إيران بقوله: «... فكانت السياسة البريطانية كما هو معروف تهدف إلى المحافظة على استقلال إيران ومنع روسيا من السيطرة عليها، ولهذا قامت بتقديم المساندة التي تدعوا إلى الحكم الدستوري». يراجع: لازم لفتة ذياب المالكي، المصدر السابق، ص١٥٩.
وفي الحقيقة من يقرأ تاريخ الثورة الدستورية بعد انتصارها سوف يعرف جيداً أن الدعم البريطاني لم يكن إلا مؤامرة ضد إيران من خلال تدخل الجواسيس والعملاء البريطانيين في تفاصيل أحداث الثورة. للتفاصيل عن الموقف البريطاني من الثورة الدستورية. يراجع: خضير مظلوم فرحان البديري، الموقف البريطاني من الثورة الدستورية ١٩٠٥ ـ ١٩٠١١م، مطبعة الطيف، كوت، ٢٠٠٥.

كان يجري بعض المفاوضات مع السفارة البريطانية، إلا أن هذا القرار لم يكن قراراً شخصياً، ومن المحتمل أن مجموعة من التجار الأحرار ومسؤولي الشرائح الاجتماعية الأخرى وقادة الثورة الدستورية توصلوا إلى هذه النتيجة بعد سلسلة من المفاوضات[١]. والظاهر أن كرانت دف ـ القائم بالأعمال في السفارة البريطانية في طهران ـ كان قد ألمح إلى السيد عبد الله البهبهاني بالإشارة إلى أن السفارة البريطانية سوف لن تقف ضد هذا العمل (الاعتصام بالسفارة)، وهذا الموقف فضلاً عن جملة من مواقف البريطانيين مع العلماء المعارضين في قضية الاعتراضات الأولى ضد القروض الروسية، وقضية تأسيس مصرف الاستقراض الروسي عام ١٩٠٠م. أصبح سبباً لمبالغة الكثير من الإيرانيين بشأن حماية البريطانيين لحركة المعترضين[٢]. وهذا ما أشار إليه السيد عبد الله البهبهاني في رسالته الثانية إلى كرانت دف يوم ١٦ تموز ١٩٠٦ م مؤكداً أن العلماء والمجتهدين غادروا المدينة لكي يمنعوا سفك دماء أخرى، وطلب منه التعاون والمساعدة في إيقاف سياسة القمع، واختتم رسالته معرباً عن أمله «في تعاطف السفارة البريطانية مع كفاحهم ضد القسوة والظلم»[٣].

وضع البعض العديد من علامات الاستفهام حول هذه الرسالة ونوايا السيد عبد الله البهبهاني من وراء إرسالها إلى القائم بالأعمال البريطاني آنذاك، ظناً منهم أن السيد البهبهاني كان يحبذ لجوء الإيرانيين إلى السفارة البريطانية طلباً للحصانة هناك.ففي تحليل خاص عن هذا الموضوع يشير الأستاذ الجليل الدكتور رسول جعفريان إلى أن قصد السيد عبد الله البهبهاني، من خلال نص الرسالة، لم يكن طلباً للحصانة واللجوء حسبما يذهب إليه البعض، بل كان طلباً للحماية والتعاون في مجال دفع الظلم عن كاهل

(١) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٣٥ ـ ١٣٦.
(٢) نيكى، آر، كدى، منبع قبلى، ص٩٩.
(٣) H.Nazem, OP.Cit.Pp. 17-18.

الجماهير الإيرانية، التي كانت تتعرض لأبشع حالات القمع والإرهاب من جراء سياسة عين الدوله آنذاك، ويضيف أيضاً بأن السيد البهبهاني كان قد وظف علاقاته وصداقته القديمة التي تربطه بالممثلين البريطانيين العاملين في السفارة البريطانية بقدرة وذكاء عاليين من أجل أن يدفع بأعضاء السفارة باتجاه عدم الممانعة والترحيب باللاجئين، أو بالأحرى ليمهد الطريق أمام التجار والثوار الراغبين بالتحصن داخل السفارة البريطانية للذهاب إلى هناك، دون أن يتفاجأوا بالرفض من قبل السفارة نفسها، ولكي لا يكونوا عرضة للاضطهاد والقمع. إذ لم يكن هدف السيد البهبهاني هو طلب الحصانة والتجمهر داخل السفارة بقدر ما كان طلبا للمساعدة ليس إلا[١].

ويشير الأستاذ الدكتور جعفريان أيضاً إلى أن السيد عبد الله البهبهاني من جراء عمله هذا لم يكن بحاجة للذهاب إلى السفارة البريطانية للحفاظ على حياته، وإنما كانت تحركاته تكمن في الوصول إلى الهدف المنشود، ألا وهو الإطاحة بعين الدوله ورفع العبء عن كاهل الجماهير الإيرانية، ناهيك عن أن الأوضاع السياسية آنذاك كانت لا تسمح أصلاً بالذهاب إلى أي موقع آخر[٢].

ويؤكد كسروى في هذا الجانب، أن السيد عبد الله البهبهاني لم يطلب في رسالته تلك سوى المساعدة والمساندة من قبل السفير البريطاني، في مسألة التوسط بينه (أي السيد عبد الله البهبهاني) وبين مظفر الدين شاه، وأن يبلغ الشاه شخصياً برسائله، كما حدث قبل ذلك عندما كانوا في الاعتصام داخل مسجد السيد عبد العظيم، حيث طلب ذلك من السفير العثماني، والسبب في هذا أن مظفر الدين شاه نفسه كان يميل إلى إجراء الإصلاحات والعمل بالقانون والمجلس حسبما كان يعتقد الثوار، ولكن عين الدوله ـ الصدر الأعظم ـ وبعض الوزراء منعوه من التفكير بالحكم النيابي، وأرعبوه بكثرة

---

(١) رسول جعفريان، بست نشيني مشروطه خواهان در سفارت انكليس، مؤسسة مطالعات تاريخ معاصر إيران، جاب دوم، تهران، ١٣٧٨ش، ص٨٣.

(٢) همان منبع، ص٨٤.

حججهم، وكانوا يحولون دون وصول الرسائل وأي شيء بهذا الخصوص إليه؛ لذلك كانت نية السيد عبد الله البهباني هي توسط القائم بالأعمال البريطاني في طهران بينه وبين الشاه وأن يشجعه ويمنع عنه الخوف، ولا يظن مطلقاً أن السيد البهبهاني وكذلك السيد محمد الطباطبائي كانا يحبذان لجوء الإيرانيين إلى السفارة البريطانية، أو أن يقال مثل هذا الكلام عنهما، والدليل على ذلك أن السيدين كانا قد واجها العديد من الشدائد والمصاعب، وعلى الرغم من كل ذلك لم يغادرا المسجد، واضطرا في النهاية إلى التوجه صوب قم، فأين هذا التصرف الشجاع والخطير في الوقت نفسه من جانبهما؟ وكيف الرضا بلجوء الإيرانيين إلى السفارة البريطانية للحصانة؟ ويؤكد كسروى بهذا الخصوص جازماً: «إن هذا التفكير لا يمكن أن يصدر إلا عن بعض السذج.... وأن ما تحقق بعد مسيرة الجهاد والنضال كان كله بفضل المساعي الحصيفة والشجاعة لهذين السيدين ورفاقهما»[1].

إذن من خلال ذلك كله يمكن القول: بأن السيد عبد الله البهبهاني في الحقيقة لم يكن المحرض الفعلي للإيرانيين للذهاب إلى السفارة البريطانية من أجل طلب الحصانة الأجنبية، وإنما كان هدفه واضحاً وعاماً يكمن في حماية الجماهير الإيرانية ـ التي كانت تتعرض للقمع والوحشية في الشوارع كل يوم ـ من جور النظام القاجاري وبطشه، الأمر الذي دفعه إلى توظيف كل جهوده وعلاقاته في هذا المجال من أجل الحماية والمساعدة ودفع الظلم عن الشعب، وأن انتصار الثورة الدستورية أخيراً لهو خير دليل على إثبات صحة ما دعا إليه السيد البهبهاني ورفاقه.

ويعتقد محمد تقي بنكدار ـ أحد التجار الذين ساندوا المتحصنين مالياً ـ بإن فكرة التحصن في السفارة البريطانية كانت من بنات أفكار عدد من التجار الكبار الذين كانت لهم علاقة بالأوساط المثقفة آنذاك من أمثال أمين الضرب

---

(١) أحمد كسروى، منبع قبلى، جلد أول، ص١١٨ ـ ١٢٠.

والحاج الشاهرودى وآخرين ممن كانت لهم أواصر وعلاقات واضحة مع البلاط والشاه، ويتمتعون بمنصب الرئاسة في البازار أيضاً، ويحترمهم الجميع[١].

ومن خلال تلك الأفكار من الطبيعي جداً أن نقول: بأن التجار كانوا آنذاك تحت ضغط عامل الخوف على أموالهم وأنفسهم من سلطة سياسية مستبدة كانت لا ترحم أبداً، دفعت بهم بوعي أو بدون وعي للتوجه نحو السفارة البريطانية، وإلا فإن التجار ـ فضلا عن الكسبة والأصناف داخل البازار الإيراني ـ لم يرضوا ولن يقبلوا مطلقاً باللجوء إلى أي من السفارات الأجنبية حتى في أصعب الظروف التي عانوا فيها من الاستبداد الداخلي سابقاً. إذ لم يكن من طباع رجال البازار ولا سيما التجار منهم، التوسل بالأجنبي لغرض الحصانة، في الوقت الذي كانوا فيه يناضلون ويقاومون ضد الهيمنة الاستعمارية الأجنبية، ويعدون ذلك مطلباً أساسياً لهم.

في ١٨ تموز ١٩٠٦م توجه وفد مكون من تاجرين يمثلان التجار والصيارفة ـ أحدهما كان عضواً نشيطاً في الجمعية السرية[٢] ـ إلى المقر الصيفي للسفارة البريطانية في قلهاك[٣]، التي تبعد بضعة أميال شمال طهران، إذ أكدا للقائم بالأعمال البريطاني أن المئات من التجار وطبقات المجتمع الأخرى قرروا أخذ الحماية تحت العلم البريطاني حول إمكانية استخدام

---

(١) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٣٦.

(٢) تشكلت الجمعية السرية في العاصمة طهران أوائل عام ١٩٠٥م من مجموعة من العلماء والتجار ذوي الارتباط الوثيق بالنقابات الحرفية والتجارية، كذلك عملت الجمعية على إقامة علاقات واتصالات مع العلماء البارزين في كربلاء والنجف داخل العراق أيضاً. يراجع بهذا الصدد: E.Abrahamian, Op.Cit,P. 401.

(٣) يصف أستاذي الجليل الأستاذ الدكتور رسول جعفريان هذه المنطقة بأنها كانت «راقية جداً وتتجمع فيها السفارات الأجنبية، وتقع على بعد فرسخين من مدينة طهران، وهي منطقة جميلة من حيث الهواء النقي والأماكن النظيفة والخلابة». يراجع: رسول جعفريان، منبع قبلى، ص٨٥.

السفارة البريطانية ملجئا لهم، أم أن القائم بالأعمال البريطاني سيطلب المساعدة العسكرية لإجبارهم على الخروج منها بالقوة؟ وإذا ما تدخلت الحكومة الإيرانية، فهل بإمكان بريطانيا أن تمنع ذلك التدخل[١].

لم يبدِ كرانت دف ـ القائم بأعمال السفارة البريطانية في طهران ـ وإن تردد في البداية ـ أية معارضة، مع أنه كان يخشى أن تعد الحكومة الإيرانية عملية اللجوء إلى السفارة البريطانية تدخلاً في شؤونها الداخلية وتحريضاً على الثورة ضدها، ومع أنه أعرب عن أمله بأن لا يلجأ الإيرانيون إلى هذه الوسيلة، ولكن ربما أنه شجع الوفد بطريقة أو بأخرى عندما أشار إلى أنه «.. لو أن التجار جاءوا للاعتصام بالسفارة البريطانية دفعة واحدة فإني لن أرفض منحهم حق (البه ست) حسب العرف الإيراني، وأنه لن يستخدم العنف ضدهم أو يمنعهم»[٢]. وهذا ما يؤيد دعوة القائم بالأعمال البريطاني الصريحة للتجار الإيرانيين لاتخاذ مقر السفارة البريطانية في طهران مكاناً لاعتصامهم مباشرة وبأعداد كبيرة.

يذكر ناظم الإسلام كرمانى، أن أعضاء السفارة البريطانية في طهران رفضوا عرض التجار في البداية، ولكنهم وافقوا أخيراً على استقبالهم، بعدد من الشروط التي من جملتها: أن لا يكون أحد من التجار المعنيين باللجوء قد ارتكب أي جريمة أو جنحة أو سرقة أو احتيال بسبب الإفلاس والخسارة في التجارة والأموال، إلا أن الحاج ميرزا آقا ـ أحد أعضاء الوفد المفاوض الذي وصل إلى السفارة البريطانية ـ أكد للبريطانيين عدم وجود أي شخص منهم متهم بما ذكر من هذه التهم، ما عدا امتثالهم لأوامر السيد البهبهاني

---

(١) I. Klein, "British Internation in the Persian Revlution 1905-1909", Historical Journal, London, Vol. Xv, No. 4, December 1972, P.735.

(٢) Ibidp; R.K. Ramazani, Op.Cit,P.88.
زانت آفارى، منبع قبلى، ص٨٣.

بخصوص اللجوء إلى السفارة البريطانية خوفاً على أرواحهم في ظل سياسة الاستبداد القاجارية[(١)].

ومن الطبيعي جداً أن كرانت دف لا يمكن أن يتخذ قراراً دون أن يكون مطمئناً من سياسة بلاده بهذا الخصوص. فقبل هذا الوقت بمدة زمنية قليلة كان قد بعث القائم بأعمال السفارة البريطانية في طهران برسالة إلى وزير خارجيته بعد اشتداد الأزمة الداخلية في إيران وتدهور الأوضاع داخل العاصمة طهران، مستفسراً عن العمل أو الإجراء الذي يمكن اتخاذه في حال لجوء الإيرانيين إلى السفارة البريطانية بقوله: «من الممكن أن لجوء العلماء إلى السفارة البريطانية وطلب الحصانة والحماية، قد يؤدي إلى إزعاج كبير لسمو الشاه»[(٢)].وبما أن السفارة البريطانية في إيران كانت تهدف إلى النيل من النفوذ الروسي المتزايد في البلاط الإيراني، لذلك لم تعارض هذا الاتجاه.

من الغرابة أن ينظر رجال البازار، بما فيهم التجار والثوار الآخرين، إلى بريطانيا بوصفها الدولة التي تدعم مبادئ الحرية والديمقراطية في العالم، ففي الحقيقة يجب أن نشخص هنا وبدقة عالية، هل أن الولاء البريطاني للثورة الدستورية في إيران كان ولاءً للنظريات والأهداف التي ينطوي عليها برنامج بريطانيا السياسي والاجتماعي؟أم أنها كانت ترغب في تصحيح سلوكها الدبلوماسي؟ وهنا لا يسعنا في هذا المجال، من خلال التدقيق في المراسلات الدبلوماسية البريطانية كافة، فضلاً عن تأكيدات الساسة البريطانيين، ولاسيما في وزارة الخارجية البريطانية، فإننا لا نصل إلا إلى حقيقة واحدة لا تقبل الشك، وهي أن بريطانيا نظرت إلى الطلب الإيراني بالحصول على الدعم البريطاني من قبل التجار ورجال الثورة الدستورية الآخرين في إيران «كمن ينظر إلى خنزير يثير الضحك والاستهزاء»[(٣)].

---

(١) ناظم الإسلام كرماني، منبع قبلى، بخش أول، جلد سوم، ص٤٣١ ـ ٤٣٢.

(٢) رسول جعفريان، منبع قبلى، ص٨٧.

(٣) N.R.Keddie, Britsh Policy and The Iranian Opposition 1901-1907, The Journal of Modern History, Vol,39, No. 3, Chicaco, Sebtember, 1967, P.281; R.W. Cottam, OP.Cit,Pp. 162-163.

إذن فالسياسة البريطانية الرسمية ليست تلك السياسة التي تدعو إلى تحريض حركات المقاومة ضد الشاه إطلاقاً، لذلك ومن أجل أن تضيف بريطانيا قوة جديدة وخبثاً آخر إلى مركزها في إيران دفعت هي نفسها وبوقاحة كبيرة عملاءها لأن يؤدوا عملاً سرياً خطيراً في تعميق فكرة اللجوء إلى مقر السفارة البريطانية في طهران لدى الجماهير الإيرانية وقادة الحركة الوطنية من خلال توظيف أرشد شيراجى، الزرادشتي الإيراني، الذي يحمل الجنسية البريطانية حينذاك لهذا الغرض، بوصفه الأداة الوسيطة بين تلك الأطراف والسفارة البريطانية[1]. ومن هنا يتضح لنا وبشكل جلي أن الأحداث اللاحقة لانتصار الثورة الدستورية في إيران دللت وبشكل لا يقبل الشك والغموض على إصرار السفارة البريطانية في طهران على التغلغل في الثورة الدستورية ليس لمصلحة إيران والإيرانيين إطلاقاً، بل إن هدفها الحقيقي كان لأجل تثبيت النفوذ البريطاني في البلاد، والمحافظة على المصالح البريطانية ليس في إيران حسب، بل في منطقة الشرق الأوسط برمتها.

---

(١) كان لواقع الإيرانيين وأوضاعهم الداخلية المرتبكة، وطبيعة علاقاتهم الخارجية أثر مهم جداً في اللجوء إلى مقر السفارة البريطانية في طهران، أثناء الثورة الدستورية دون غيرها. إذ كانت العلاقات الإيرانية ـ العثمانية متوترة جداً آنذاك وبسبب خلافات الحدود بين إيران والدوله العثمانية تمركز الجيش العثماني على حدود البلدين، فضلاً عن أن النظام الاستبدادي المفروض من قبل السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩م) في الدولة العثمانية لم يكن مشجعا للتوجه نحو السفارة العثمانية في طهران، في حين أن السفارة الروسية في طهران كانت بعيدة جداً عن تفكير الإيرانيين، بوصفها تمثل أصلاً نظاماً استبدادياً لا يعترف بالحياة الدستورية، وفي الوقت نفسه كانت السياسة الروسية تؤيد تأييداً كاملاً النظام القاجاري آنذاك، ناهيك عن أن الحكومة الإيرانية المستبدة بذلت جل جهدها في محاصرة جميع المساجد ودور العبادة الموجودة في العاصمة طهران، وذلك لخشيتها من اتخاذ تلك الأماكن مقراً لتحصن الوطنيين الإيرانيين، الذين اضطروا أن يختاروا السفارة البريطانية، لاسيما أن بريطانيا كانت آنذاك الرائدة في المطالبة بالحكم النيابي كما عُرِفَ عنها في جميع أنحاء العالم. يراجع بهذا الخصوص: أحمد كسروى، منبع قبلى، بخش يكم ص١١٨؛ طلال مجذوب، إيران من الثورة الدستورية حتى الثورة الإسلامية ١٩٠٦ ـ ١٩٧٩، بيروت، ١٩٨٠م، ص١٤٣.

وبعد التلويح بالموافقة من قبل القائم بالأعمال البريطاني في طهران التجأ بعض التجار والصيارفة إلى مبنى السفارة البريطانية وتحصنوا فيها يوم ١٩ تموز ١٩٠٦م بعد التفاوض مع ممثليها، وفي محاولة مخجلة بقصد التصيد بالماء العكر، قام أحد المسؤولين القاجاريين بالتجاوز على حرمة السفارة البريطانية بقصد إخراج المتحصنين داخلها بالقوة، إلا إن السفير البريطاني أوقفه عند حده مؤكداً له أن عمله هذا يُعَدْ تجاوزاً واضحاً على الأعراف الدولية، وعندما وجد الإيرانيون نوعاً من الأمان داخل مبنى السفارة البريطانية في طهران، فضلاً عن انتشار الخبر بين الإيرانيين داخل العاصمة طهران بسرعة فإن ذلك زاد من عدد الأفراد المتحصنين تدريجياً، ففي البداية توجه (٩) تسعة تجار إلى السفارة البريطانية، وفي اليوم التالي ظهر (٥٠) خمسون تاجراً وطالباً في مقر البعثة واتخذوا لهم مأوى هناك. وازدادت الأعداد تباعاً حتى وصل عددهم فيما بعد إلى حوالي (١٤٠٠٠) أربعة عشر ألف شخص[١]. لتصبح السفارة البريطانية معقلاً للثوار ضد الحكومة المركزية.

جاء معظم هؤلاء من البازار، وكانوا بقيادة لجنة من زعماء النقابات، فقد شارك في اعتصام السفارة البريطانية جميع ذوي المهن في بازار طهران ومنهم القصابون وحتى الاسكافيون وباعة الجوز في البازار، كذلك أغلق البزازون والصيارفة دكاكينهم وذهبوا إلى مبنى السفارة البريطانية، ومن المؤكد قطعاً أن التجار الكبار الذين لهم علاقات مع السلطة والسفارة البريطانية والمنظمات السرية، والذين يسيطرون على نبض البازار وتحركاته كان لهم دور مؤثر جداً

---

(١) كتاب آبى كزارشهاى محرمانه وزارت أمور خارجه انكليس در باره انقلاب مشروطه إيران، به كوشش ويراستارى أحمد بشيرى، جلد أول، نشر نو، تهران، ١٣٦٢ش، ص٩. ويختلف عدد من المؤرخين في عدد اللاجئين إلى السفارة البريطانية آنذاك. يراجع على سبيل المثال: H.Nazem, OP.Cit, P.18; Y.Armajani, OP. Cit, P.123; I.Klein, OP,Cit, P.735; رحيم رضا زاده تكت، منبع قبلى، ص٢٢؛ وتشير بعض المصادر إلى إن عدد المتحصنين في السفارة البريطانية وصل إلى (٢٠,٠٠٠) شخص. يراجع بهذا الخصوص: إيرج بروشانى وديكران، منبع قبلى، ص ١١٤.

في ترغيب الفئات المهنية والصيارفة وحتى متوسطو التجار وصغارهم بدعم التحصن في السفارة البريطانية وإسنادها مالياً، علماً أنه لم يلاحظ بين أوائل التجار الذين لجأوا إلى السفارة البريطانية أسماء التجار الكبار مثل أمين الضرب والشاهرودى وإسماعيل المغازجى ومعين التجار البوشهرى، حيث أن هؤلاء كانوا على الأغلب يخططون للمعتصمين والوسطاء بينهم وبين عناصر السلطة، كما أنهم تجنبوا في هذه المرحلة المبكرة أيضاً مواجهة رجال البلاط بشكل علني ومباشر، ولم يتركوا جانب الاحتياط والحذر. أما متوسطي التجار وذوي المهن في البازار فإنهم كانوا يُستَخدَمون دائماً كذراع عملية لهذه الطبقة حتى أنهم كانوا يوفرون عند الضرورة احتياجاتهم المالية للوصول إلى الأهداف المرجوة(١). ومن التجار الذين وصلوا أولاً إلى السفارة البريطانية وتحصنوا فيها ميرزا محمود تاجر أصفهانى وحاجى محمد تقى وحاج محمد حسن وحاج محمد إبراهيم وملا حسن وارث وحاج علي ماهوت فروش وميرزا حاج آقا حرير فروش وآقا محمد تقي صراف وحاج سيد أقا صراف(٢).

نظم المتحصنون أنفسهم على شكل جماعات وحسب أصنافهم، وفي داخل السفارة البريطانية نصبوا خيامهم وأصبح لكل صنف منهم خيمة زُيّنت بالآيات القرآنية، بحيث وصل عدد الخيم إلى الـ (٥٠٠) خمسمائة خيمة، وكانت الشؤون الإدارية للمتحصنين من حيث الخيم وأدوات الطبخ وسائر الإمكانات الأخرى جيدة ومنظمة، فقد تصدت لتنظيم هذه الجموع الغفيرة، لجنة تشكلت من كبار رجال البازار وذوي المهن للإشراف على تنظيم المتحصنين داخل السفارة البريطانية، لذلك فإن كثرة أعداد المشاركين في الاعتصام كانت خالية من حالات الفوضى والاضطراب إلى الحد الذي أشادت بهذا التنظيم بعض الدول الأوروبية، في حين تفرعت عن هذه اللجنة

(١) ناظم الاسلام كرمانى، منبع قبلى، بخش أول، جلد سوم، ص٤٣٣؛ سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٣٦؛ رحيم روحبخش، منبع قبلى، ٢٣ ـ ٢٤.
(٢) ناظم الاسلام كرمانى، منبع قبلى، بخش أول، جلد سوم، ص٤٣٢.

لجان أخرى كانت تشرف وبشكل مباشر أيضاً على تنظيم تظاهرات النساء الإيرانيات في شوارع طهران، وبعضها الآخر يشرف على إعداد التموين لإطعام اللاجئين وتوفير مستلزماتهم كافة، وكان البعض الآخر ينظم الحراسة والإنضباط، كما اهتمت هذه اللجان بتنظيم عمليات الدخول إلى مقر الاعتصام الذي اقتصر على طلاب وهيئة تدريس دار الفنون وكليتي الزراعة والعلوم السياسية، وبذلك تحولت باحة السفارة البريطانية مع مرور الزمن إلى مدرسة في الهواء الطلق للعلوم السياسية من خلال إلقاء العديد من المحاضرات حول الأنظمة الدستورية الأوروبية، والإدلاء بآراء وأفكار جديدة كان من الصعب على الإيرانيين طرحها في المرحلة السابقة، إلى الحد الذي دفع بعض طلاب دار الفنون الإيرانية لأن يناقشوا أفكاراً انتقدت النظام الملكي المطلق ونظرية «الحق الإلهي» التي كان ينتهجها آنذاك النظام القاجاري[١]. ولا نبالغ إذا ذكرنا أن بعض الوعاظ المتحصنين داخل السفارة البريطانية كانوا منهمكين أيضاً بالخطابات الثورية، وإن عدداً آخر من دعاة المدنية والمثقفين أمثال يحيى دولت آبادى، طالبوا بتشكيل مجلس وطني، مما حظي بموافقة البازاريين هناك على الرغم من أن الدستور لم يرد بعد ضمن المطالب الرسمية، ولكن الحوار بشأنه كان قد بدأ[٢].

بلغت الأحداث ذروتها في البازار الإيراني آنذاك بمشاركة جميع نقابات الحرفيين والتجار الذين لم يقتصر دورهم على تنظيم الجموع التي تحصنت داخل السفارة البريطانية حسب، بل قاموا أيضاً بتنظيم إضرابات التعاطف مع التجار والعلماء، إذ أدت جمعية النقابات (إتحاد حديث العهد يضم النقابات كافة في البازار) دوراً مهماً في هذا الجانب، وقد كتب أحد المعلقين ما نصه: «لقد شاهدت ما يزيد على (١٥٠٠) خيمة لمختلف المهن، وكان هناك

---

(١) D. N. Wilber, Contemporary Iran, London, 1963, P.63; E. Abrahamian, Op,Cit, P.407;
ناظم الاسلام كرمانى، منبع قبلى، بخش اول، جلد سوم، ص٤٣٥.

(٢) نيكى.آر. كدى، منبع قبلى، ص٩٩.

حتى للاسكافيين وباعة الجوز والسمكريين خيمة واحدة على الأقل»[١]. وقد نُصِبَت الخيم وسط باحة السفارة بسبب الحر الشديد.

في حين أرسل القائم بالأعمال البريطاني في طهران تقريراً إلى وزارة الخارجية البريطانية يذكر فيه:

«كان يشرف على تنظيم المتحصنين رؤساء النقابات، الذين اتخذوا إجراءات لمنع غير المخولين من دخول السفارة... ولم يلحق أي ضرر بالحديقة، على الرغم من أنهم ـ بطبيعة الحال ـ داسوا المزاهر حتى محيت من الوجود، وما زالت الكلمات الدينية التي حفروها على لحاء الشجر ماثلة للعيان. أما الانضباط والنظام فقد حفظها المتحصنون أنفسهم»[٢].

تبنى التجار ورجال البازار تأمين الدعم المالي للتحصن الكبير في السفارة البريطانية كما حصل في «الهجرة الصغرى»، وكان التاجران محمد تقي بنكدار والحاج حسين بنكدار هما المسؤولان عن دفع النفقات آنذاك للمتحصنين[٣]. ويمكن أن يستفاد من وثائق وكتابات وكيل الدوله، السكرتير الخاص ووزير تحرير الكتب لدى مظفر الدين شاه، إذ إن هذا الشخص كان يعتقد أن السفارة البريطانية أيضاً كان لها دور رئيس من الناحية المالية ومن حيث تعليم الحركة الدستورية للأفراد المتحصنين، وورد في موضع هذه الوثائق ما نصه:

«قال شارز دافر[٤] لأولئك التجار الكبار بشكل واضح إنني مخول بأن أعطيكم مبلغاً من المال بمقدار نصف مليون تومان بدون أي فائدة يتم

---

(١) مقتبس من يرفند ابراهميان، المصدر السابق، ص٢٤٠ ـ ٢٤١؛ ويذكر ناظم الاسلام كرمانى «أن عدد الخيم تجاوز أكثر من (١٠٠) مائة خيمة داخل السفارة». يراجع: ناظم الاسلام كرمانى، منبع قبلى، بخش أول، جلد سوم، ص٤٥١.

(٢) يرفند ابراهميان، المصدر السابق، ص٢٤١.

(٣) ناظم الاسلام كرمانى، منبع قبلى، بخش أول، جلد سوم، ص٤٣٣؛ حاجي مرزا سيد أحمد تفرشى حسين، روزنامه أخبار مشروطيت انقلاب إيران درسالهاى ١٣٢١تا ١٣٢٨ قمري، به كوشش ايرج ايرج انتشار، انتشارات أمير كبير، تهران، ١٣٥١ش، ص٢٨.

(٤) أحد منتسبي السفارة البريطانية.

تقسيمها بين الكسبة وذوي الحرف اللاجئين في هذا المكان، وبعد أن يتم إصلاح عملهم يسددون المبلغ بالتدريج».

ويكتب في موضع آخر بشأن نفقات المتحصنين:

«أرسل التجار مبلغ عشرين ألف تومان نقداً من البنك البريطاني وأعطوها لباعة الرز والبقالين وغيرهم».

ولكن على الرغم من كل ذلك فإن وكيل الدولة كان يعتقد أن التجار لم يكن بوسعهم تأمين نفقات المتحصنين بمفردهم. ومما لاشك فيه أن كاتب هذا المصدر الخبري لم يكن متفقاً تماماً مع مطالب المتحصنين. كما يبدو من ألفاظ الكاتب وتأكيداته أنه لم يكن متعمداً في استخدامه حسب، بل سعى إلى الإيحاء أن الثورة الدستورية هي قضية مرتبطة بالأجنبي وليست ثورة أصيلة. كما أن حصول الحاج تقي بنكدار على مبلغ ثمانية عشر ألف تومان من البنك الشاهنشاهي يشير إلى انه حصل على هذا المبلغ مباشرة من البنك بتخصيص اعتبار مالي من الحاج أمين الضرب لنفقات المتحصنين[١].

وفي هذا المعنى تذكر المصادر الفارسية أسماء تجار آخرين تبنوا نفقات المتحصنين في السفارة البريطانية، ومنهم الحاج أمين الضرب والحاج معين بوشهرى والحاج محمد اسماعيل آقا مغازه وآقا ميرزا محمود أصفهانى وأرباب جمشير، فضلاً عن ذلك فقد وفر التجار مبلغاً من المال أرسلوه إلى علماء الدين المتحصنين داخل العتبات المقدسة في قم، وبناء على الشواهد الموجودة فقد تحمل التجار العبء المالي لجميع حالات الاعتصام. أما ما أشير إليه في موضوع حصول المتحصنين على الأموال من البنك الشاهنشاهي، فيبدو أنه أثير على الأكثر بقصد الإيحاء إلى قضية مبطنة

(١) عبد الله بهرامى، مذكرات عبد الله بهرامى، انتشارات علمى، تهران، ١٣٦٣ش، ص٧٥؛ سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٣٦ ـ ١٣٧.

مضمونها أن الثورة الدستورية كانت تابعة استعمارية وقامت بأمر من الخارج[١]. وهذا لم يكن صحيحاً.

ولا ننسى أن اللجنة التي شكلت داخل السفارة البريطانية من كبار رجال البازار والمهن التجارية لأغراض تنظيم جموع المتحصنين، جمعت الكثير من المال من أغنياء التجار وقاموا بتوزيعها على ذوي الأجور الفقراء لمساعدتهم في تحمل الإضراب الطويل، وكتب احد المشاركين هناك في مذكراته قائلاً:

«مازلت أتذكر بوضوح ذلك اليوم عندما سمعنا بأن الرجعيين كانوا منشغلين بزرع الفتنة بين صغار النجارين وناشري الخشب. النجارون، الغاضبون بسبب حرمانهم من موارد عيشهم، أرادوا معرفة الفوائد التي سيجنونها من جراء هذه المجازفة بمجملها، أما الآخرون فقد دفعهم جهلهم وعدم عقلانيتهم إلى رفض أي حوار منطقي. ولو أن هاتين المجموعتين خرجتا فإن كل حركتنا كانت ستعاني. ولكننا لحسن الحظ استطعنا إقناعهم بالبقاء في حرم البعثه»[٢].

إن القبول بتحمل هذه التكاليف الباهظة من قبل التجار لم يكن بوسعه إلا أن يجعل لهم هدفاً أسمى هو تأسيس «دار العدالة» بعيداً عن أن يكونوا تابعين للأجنبي، في حين أن أثرياء رجال البازار من أمثال أمين الضرب كانوا يعلمون جيداً أين يضعون أقدامهم في هذه المسيرة، فأمين الضرب سافر كثيراً إلى أوروبا والدولة العثمانية وموسكو والقفقاس وإلى المراكز والمحافل الثقافية، وكان على دراية جيدة بالاستثمار بحلته الجديدة ودور الحكومات وتأثير النظم السياسية في النشاطات التجارية، ومن هنا فقد كان يعتقد بضرورة

---

(١) ناظم الاسلام كرمانى، منبع قبلى، بخش اول، جلد سوم، ص٤٣٢ وص ٤٧٢؛ سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٣٧.

(٢) Quoted in: E. Abrahamian, OP,Cit, P. 407.

إجراء الإصلاحات في النظام السياسي للبلاد شأنه في ذلك شأن المثقفين المتنورين، ومع ذلك فقد كان يحافظ على اتخاذ جانب الحيطة والحذر[١].

وعلى أية حال كان الاعتصام داخل السفارة البريطانية فرصة فريدة من نوعها تركت لرجال البازار والوطنيين الإيرانيين الآخرين بما فيهم رجال الدين الرغبة في تبادل الآراء ومناقشة العديد من قضايا الساعة آنذاك ودراسة الأوضاع العامة في البلاد، فضلاً عن نشر أهداف ومبادئ الثورة الدستورية بين الآلاف المتحمسة داخل السفارة وخارجها، وعلى الرغم من تنامي الوعي الفكري والسياسي لتلك الجماهير المتحصنة، إلا أنها كانت تشترك في هدف واحد ألا وهو بغضها وكرهها للنظام القاجارى المستبد وسعيها للإطاحة به بوصفه يمثل الكابوس الجاثم على صدور الإيرانيين، واستناداً لذلك فإن بعض المتحصنين كان يعتقد أن مشكلته تكمن في تخفيض أسعار الخبز واللحم في بازارات طهران، بينما اعتقد البعض الآخر أن حل المشكلة يتعلق بعزل عين الدوله، لهذا جاءت مطالبهم بسيطة مع الاحتفاظ بما دعوا إليه سابقاً، وأرسلت بوساطة كرانت دف ـ القائم بالأعمال البريطاني في طهران ـ إلى الحكومة الإيرانية وهي كالآتي:

أولاً: عودة العلماء المهاجرين إلى طهران.

ثانياً: الإطمئنان على عدم قيام الحكومة الإيرانية، باعتقال أحد بذريعة معينة وعدم قيامها بتعذيب أحد.

ثالثاً: المحافظة على أمن البلاد؛ إذ إن أي شخص كان لا يأمن على ماله وحياته.

رابعاً: افتتاح «دار لعدالة» التي يجب أن يشترك في جلساتها أفراد من طبقة العلماء والتجار وسائر الطبقات للنظر في مرافعاتها.

خامساً: إقامة القصاص على من قتل اثنين من السادة الأجلاء[٢].

---

(١) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٣٧.

(٢) عبد الله جاسبى، منبع قبلي، ص٣٧ ـ ٣٨؛ غلامرضاورهرام، منبع قبلى، ص٤٧٩.

ونتيجة لاعتصام السفارة البريطانية توقفت الأعمال في طهران؛ لأن معظم الطبقات والكسبة ـ تقريباً ـ اشتركوا فيه بشكل ملفت للنظر، ولم تتخذ الحكومة الإيرانية في البداية أية إجراءات تجاه هذا الاعتصام، إذ عدّته عملاً آنياً ولا يمكن أن يستمر طويلاً، فقد أبدى عين الدوله ـ الصدر الأعظم ـ عدم الاكتراث بل إن جهله المطبق وعدم إدراكه أوصلاه إلى عدم التفكير بالعواقب الوخيمة، فأجاب على مطالب المتحصنين الأولية البسيطة باستعلاء ينم عن الروح الاستبدادية التي كان يتعامل بها، مؤكداً في إجابته ما يأتي:

أولاً: إن بعض السادة توجهوا إلى العتبات بمحض إرادتهم ويوجد غيرهم في المدينة ولا حاجة لتواجدهم فيها.

ثانياً: إن الدولة لا تعتقل شخصاً دون ذنب.

ثالثاً: إن المملكة في كامل أمنها.

رابعاً: إن المحكمة مفتوحة منذ أيام، وهي تسعى لإنجاز الأمور التي تتعلق بها، فقد قرر حضرة الأشرف العالي شعاع السلطنه ـ رئيس الديوان المبارك ـ أن يبحث فيما تقدم به المتظلمون من شكاوى، ولم يكن العرف في إيران ـ في أي وقت قط ـ أن تشترك طوائف الشعب في الديوان المبارك.

خامساً: لم يُقتل أحد حتى ينبغي القصاص له[1].

سارعت إجابة عين الدوله على مطالب المتحصنين في تطور الأحداث الإيرانية، وتدافع الآلاف من الإيرانيين لأغراض الالتحاق بالسفارة البريطانية، في الوقت الذي ازداد فيه حماس التجار وأصناف البازار الأخرى داخل السفارة رويداً رويداً، وأخذوا يضيفون إلى طلباتهم طلبات أخرى، ومما يثير الإستغراب حقاً أن محمد علي ميرزا ـ ولي العهد ـ ضم صوته إلى صوت المجاهدين في تبريز، الذين بعثوا بالبرقيات إلى الشاه وقم وباقي المدن الإيرانية تأييداً وتعاطفاً مع الثوار والعلماء المهاجرين، الأمر الذي دفع

---

(١) أحمد كسروى، منبع قبلى، بخش يكم، ص١٢١.

المدن الإيرانية الأخرى كأصفهان وشيراز للمشاركة في إرسال برقيات التأييد التي وصلت إلى طهران فعلاً، وكان ذلك عاملاً مشجعاً للمتحصنين(١).

حملت رسالة محمد علي ميرزا التي أرسلها إلى السفارة البريطانية في طهران كلمات لم تكن في الحقيقة نابعة من شعور صادق، ولا تمثل الحقيقة بحد ذاتها، «فتأييده التام للحركة الوطنية الإيرانية، واستنكاره الشديد للإجراءات الحكومية تجاه المتحصنيين» حسبما جاء في نص الرسالة. لم يكن في الحقيقة ينبع من واقع حقيقي، وأن هذا الموقف جاء بناءً على الخلاف الموجود بين ولي العهد الإيراني وعين الدوله، الذي اشتد بسبب تأييد الأخير سلب ولاية العهد من محمد علي ميرزا وإعطائها لأحد أشقائه الآخرين.

وعلى الرغم من أن البلاط الإيراني اتهم المتحصنين في السفارة البريطانية بأنهم، «عصابة من الخونة إستأجرتهم بريطانيا»، إلا أن رَدَّ الفعل الشعبي ومواجهة الحكومة الإيرانية، إضراباً عاماً في طهران، واستقبالها لسيل من برقيات التأييد والدعم للمتحصنين من مختلف المقاطعات الإيرانية، فضلاً عن الضغوط التي تَعرّضَ لها الشاه من السفير البريطاني، الذي كان يرغب بعزل عين الدوله، بوصفه يدعم النفوذ الروسي، وهذا ما يتعارض مع السياسة البريطانية الداعية إلى تثبيت النفوذ البريطاني في إيران. كل ذلك زاد من قلق الحكومة الإيرانية، التي حاولت استمالة المتحصنين هذه المرة إلى جانبها عن طريق المفاوضات، فبعثت وفداً من التجار المعتدلين يحملون رسائل خطية لمعرفة مطالب المتحصنين وإقناعهم بالخروج من السفارة البريطانية لإجراء مفاوضات ودية بين الطرفين، غير أن قادة المتحصنين، الذين فهموا جيداً أساليب المماطلة والخداع لدى الحكومة خيبوا آمالها برفضهم مقابلة الوفد وعدم استلام رسائل السلطة، وبالأسلوب نفسه تعامل العلماء في مدينة قم المقدسة مع ذلك الوفد الذي أرسل إلى هناك للغرض نفسه(٢).

---

(١) أحمد كسروى، منبع قبلى، بخش يكم، ص١٢١ ـ ١٢٢.

(٢) همان منبع، ص١٢١ ـ ١٢٣؛ E.Abrahamian, OP,Cit, P.407.

علق المتحصنون سواء داخل مبنى السفارة البريطانية أم في مدينة قم المقدسة عودتهم وإنهاء الاعتصام بشرط الموافقة على الشروط الجديدة، إذ طالبوا هذه المرة بالحكم النيابي والبرلمان صراحة، والدوله التي لم توافق على المطالب السابقة اصطدمت بالمطالب الجديدة الآتية:

١ ـ التأكد من تأسيس المجلس.

٢ ـ إعطاء الأمان وإصدار العفو العام عن جميع اللاجئين إلى السفارة البريطانية.

٣ ـ عدم عودة عين الدوله إلى طهران.

٤ ـ إعادة عدد من الوعاظ المبعدين إلى طهران.

٥ ـ تعويض قتلى حادثة مسجد الجامع ودفع الدية إلى ورثتهما.

٦ ـ استلام الوصولات والسندات الحكومية ودفع مبالغها المالية المستحقة(١).

ولو ألقينا نظرة خاطفة على شروط المتحصنين للعودة إلى طهران وإنهاء الاعتصام سنجد أن المواد (٢، ٣، ٦) لها علاقة مباشرة بالتجارة، مما يدل على وعي التجار وإدراكهم لمصالحهم الطبقية، وبما أن أكثر المتحصنين هم من طبقة التجار وذوي المهن ورجال البازار، فإن المادة الثانية تدل على دعم أعضائها الذين كان أكثرهم من المهنيين الذين لجأوا إلى السفارة البريطانية، والمادة الثالثة تعبر عن قوة التجار أمام السلطة القاجارية وقدرتهم على عزل الصدر الأعظم، والمادة السادسة كذلك تنص على الحصول على ديونهم من السلطة الحاكمة. وبناءً على ذلك يكون مظفر الدين في حال قبوله بشروط

---

(١) نهضت مشروطه إيران برپايه اسناد وزارت أمورخارجه، واحد نشراسناد، دفتر مطالعات سياسى بين الملل، تهران، ١٣٧٠ش، ص١٧٣ ـ ١٧٤؛ قاسم أنصارى رنانى وقنبر على كرمانى، منبع قبلى، ص ٢٤؛ E. G. Browne, Op, Cit, P.121.

المتحصنين قد اعترف فعلاً وأقر بإصدار أوامره بتأسيس المجلس وكتابة النظام الداخلي له[١].

لم يقف رجال البازار في المدن الإيرانية الأخرى مكتوفي الأيدي أمام ما كان يجري في طهران، ففي تبريز على سبيل المثال كان التجار والكسبة من ضمن القوى الأساسية في عملية المطالبة بالحكم النيابي، ومن أكبر الشخصيات المؤثرة في ذلك هو التاجر الحاج مهدي كوزة كنانى، الذي كان تاجراً واعياً تميز بدور القيادة في الكثير من الأحداث السياسية والمسائل الاجتماعية في تبريز[٢]. وقد بدأت الثورة الدستورية في تبريز بحادثة عبور أحد رجال الدين من محلة الأرمن وإهانته بقيام أحد الأشخاص السكارى بمجاملته ودعوته لتناول الشراب معه، مما حدا بالتجار إلى استغلال الفرصة وإغلاق البازار والاعتصام في مسجد صمصام خان، وبهدف السيطرة على الأوضاع هناك أصدر محمد علي ميرزا ـ ولي العهد ـ أمراً خطياً بتنفيذ مطلب التجار بشأن إلغاء المعاهدة الكمركية بين إيران وروسيا، وإبعاد «بريم»[٣] مدير كمارك أذربيجان البلجيكي الجنسية[٤].

وفي بوشهر[٥] انبرى التجار للدفاع عن المؤسسات ومراكز العلم والتثقيف

(١) هادى رهبرى، منبع قبلى، ص٨٣.
(٢) ناصر تكميل همايون، «خانه مشروطيت در تبريز»، در مشروطه خواهى إيرانيان، ج١، مركز شناسى اسلام وإيران، تهران، ١٣٨٣ش، ص٣٠٥.
(٣) لم يكن إبعاد «بريم» إلا لعبة من لعب محمد علي ميرزا، إذ استرجعه بعد أن هدأت الأوضاع، وقد اتبع ولي العهد آنذاك شتى السبل من أجل السيطرة على الأوضاع السياسية هناك، وأراد أن يمنع انخراط اذربيجان في التحولات والحركات التي تشهدها البلاد كي يعطي الفرصة للمستبدين في طهران أن يخمدوا صوت الحرية ويرجعوا الوضع إلى ما كان عليه قبل التطورات الأخيرة. يراجع: مير حواس أحمد زاده، منبع قبلى، ص١٠٠.
(٤) همان منبع، ص٩٩؛ حسين أمير، تاريخ فرهنكى آذربيجان، نشر فرهنك، تبريز، ١٣٣٢ش، ص١ ـ ٤.
(٥) بوشهر منطقة مهمة وميناء تجاري يقع على ساحل الخليج. علاقاتها التجارية في العهد القاجاري كانت مع حكومة الهند البريطانية، وتعد من أهم موانئ التصدير والاستيراد في=

العامة، فكان بعضهم مشتركاً في صحيفة مهمة مثل صحيفة «حبل المتين» الصادرة في كلكتا، وكانت غرفتهم مكاناً لقراءة مقالاتها، ولمواصلة الحياة تم تأسيس مدارس جديدة مثل مدرسة «السعادة» من قبل أحمد خان دريا بيكى بعد تبرع الحاج مهدي ملك التجار بالأرض لبناء المدرسة الجديدة، ومنح المساعدات للطلاب عن طريق إيجاد مؤسسة خيرية وتخصيص حصة من كمرك الواردات للمدرسة، وبذلك ضاعفوا نشاطاتهم الثقافية الواعية[١].

نتج عن الموقع الجغرافي لبوشهر كمركز هام للتجارة الدولية ظهور مجموعة من التجار، الذين كانت تربطهم علاقات معينة مع الحكومة المحلية، ومنهم الحاج محمد مهدي ـ ملك التجار ـ الذي يعد من التجار الأقوياء، الذي سعى إلى توسيع نفوذ وتأثير التجار السياسي والاقتصادي هناك، وكان معارضاً للهيمنة الأجنبية وعمل كثيراً في هذا المجال من أجل الحد من النفوذ البريطاني في بوشهر، مما دفعه في إحدى المرات إلى إنزال الأعلام البريطانية من فوق ميناء بوشهر ورفع الأعلام الإيرانية محلها، وكان يعتقد بأن الهيمنة البريطانية على بوشهر والجنوب الإيراني جاءت من خلال تأسيس بعض الشركات التجارية البريطانية هناك ومنها شركة «داود سانسون» و«موبير توبيدى» وتدخلات البريطانيين السياسية، وكان نشيطاً في مواجهة الاستبداد الداخلي وظلم الحكام المحليين وتعاملهم مع التجار، وكان الحاج محمد معين التجار البوشهرى، يمتلك نفوذا سياسياً مؤثراً على الساحة الإيرانية، وعمل على حل مشاكل أصحاب المهن (الأصناف) في البازار الإيراني، ويعد أول شخص طالب بتشكيل مجلس الشورى الوطني في أثناء الجلسة

=جنوب إيران. سعى البريطانيون للهيمنة على هذا الميناء وأسسوا لهم قنصلية ومتاجر عديدة هناك. عانى التجار في هذا الميناء من عدم تملكهم إمكانات متطورة للتجارة البحرية وعدم حماية ودعم الحكومة للتجارة الداخلية، فضلاً عن الضرائب والرسوم الكمركية المرتفعة والثقيلة، ناهيك عما كانت تعانيه طرق التجارة في الجنوب الإيراني من عدم الإمان بسبب تكاثر قطاع الطرق، وما يعانونه من الهيمنة الأجنبية.

(١) هادي رهبرى، منبع قبلى، ص٨٤.

الاعتراضية للتجار مع عين الدوله وعلاء الدوله والمسيو جوزيف ناوس، وكان يقوم بدعم العلماء في قم والمتحصنين في السفارة البريطانية مالياً، وتوسط مع محمد حسين أمين الضرب بين المتحصنين والحكومة الإيرانية لإقناع الشاه وعين الدوله قبول مطالبهم[١].وتكلم مع الصدر الأعظم بشجاعة فائقة وإصرار كبير عن مطالب المتحصنين، إذ قال: «أنا لست من هذه الجماعة وأتحدث بلهجة واضحة. هذه الجماعة التي بين أيديكم، أجسامهم عندكم وأرواحهم مع المتحصنين ويشاركونهم في الفكر والعقيدة، إنهم يريدون تأسيس المجلس. إنهم يريدون مجلساً للمبعوثين، وعلى غرار المجالس الموجودة في جميع أرجاء العالم»[٢].

ولم تقتصر مطالبة لجنة كبار النقابات شاه إيران، بناءً على نصيحة زملائهم المثقفين العصريين، بمجلس عدلي حسب، بل بجمعية دستورية وطنية أيضاً، مهمتها وضع دستور مكتوب فعلاً[٣]. وطيلة المدة التي اعتصم فيها هذا العدد الكبير من التجار ومن معهم في السفارة البريطانية قام تجار المدن الإيرانية الأخرى بإغلاق البازارات فيها بعد طهران، وأوقفوا بذلك عجلة الاقتصاد في مدن البلاد من الناحية العملية وأصيبت بالشلل.

إن تقديم المطالب السابقة من قبل رجال البازار المتحصنين داخل السفارة البريطانية ينم عن وعي التجار وإدراكهم لمصالحهم الطبقية، ولكن المرحلة اللاحقة شهدت تغير المطالب التجارية السابقة إلى مفاهيم أعم وأكثر شمولية على الرغم من أن أكثر الأفراد المتحصنين هم من التجار والكسبة، وعلى الرغم من أن لفظة «المجلس والدستور» لم تكن مطروحة بعد، فقد تم طرح المتحصنين لمطالبهم على النحو الآتي:

---

(١) مير حواس أحمد زاده، منبع قبلى، ص١٠٤ ـ ١٠٥.

(٢) همان منبع، ص١٠٥، مهدى ملكزاده، تاريخ انقلاب مشروطيت إيران، جلد دوم، انتشارات علمى، تهران، ١٣٧١ش، ص٣٦٧.

(٣) E. Abrahamian, Op,Cit,P.407.

أولاً: عودة العلماء الأعلام من قم إلى طهران.

ثانياً: عزل الأمير أتابك (عين الدوله).

ثالثاً: افتتاح دار الشورى في إيران.

رابعاً: القصاص من قتلة شهداء الوطن.

خامساً: عودة المطرودين (رشديه والآخرين)[١].

ويضيف ناظم الإسلام كرمانى طلباً سادساً يتمثل بطلب الصيارفة والتجار بشأن أخذ مبالغ الوصولات المفروضة أيضاً، ويستخدم لفظة «تأسيس المجلس» بالطرق الصحيحة بدلاً من كلمة «دار الشورى»[٢].

من خلال قراءة الأحداث السابقة يمكن القول: بأننا شهدنا حصول إعتصامين كبيرين، فالمهاجرين في مدينة قم المقدسة يتشكلون بالدرجة الأساس من علماء الطراز الأول، وأكثر المتحصنين في السفارة البريطانية في طهران هم من التجار والكسبة وبعض رجال الدين الصغار، أي طلبة المدارس العلمية، ولكن على الرغم من سعة المساحة بين المدينتين والبالغة حوالي أكثر من (٩٠) تسعين ميلا، إلا أن طبيعة الإتصال بينهما ونقل الأخبار لبعضهما البعض كانت ميسرة تقريباً عن طريق تبادل الرسائل أو بوسائل أخرى، لهذا نلاحظ أن المتحصنين في السفارة البريطانية في ظل تطور الأحداث كانوا يبلغون علماء الدين في مدينة قم ويحثوهم على عدم التراجع عن المبادئ والأهداف التي تحصنوا من أجلها طالما أن الإيرانيين لم يحصلوا على الحكم الدستوري، لذلك انطلقت المفاوضات بين زعماء التجار من جهة وهم (الحاج محمد حسن آقا أمين الضرب ومحمد اسماعيل آقا التبريزى ومحمد علي الشالجى وعبد الرزاق اسكوئى ومحمد تقي الشاهرودى

---

(١) محمد تقى محمدى، انقلاب اسلام إيران، نشر ذكرى، قم، ١٣٩٨ش، ص٩٤؛ غلامرضا ورهرام، منبع قبلى، ص٤٧٩؛ عبدالله جاسبى، منبع قبلى، ص٣٨.

(٢) ناظم الاسلام كرمانى، منبع قبلى، بخش أول، جلد سوم، ص٤٧٦.

والسيد محمد الصراف آقا ومحمد معين التجار البوشهرى والسيد محمد باقر الكاشانى)، وبين الشاه وعين الدوله من جهة أخرى، وكانت الحكومة الإيرانية تعد هؤلاء بأنهم وسطاء للتفاوض مع المتحصنين، إلا أنهم كانوا يعلنون من خلال لقائهم بعين الدوله. إن المتحصنين يريدون تأسيس مجلس المبعوثين الوطني وبأنهم متفقون مع أهدافهم نصاً وروحاً[١].

سعى قادة التجار ومن خلال التفاوض مع الشاه وعين الدوله للوصول إلى حل سلمي للأمور طيلة تطور الأحداث (الهجرة الكبرى وتحصن السفارة البريطانية) وطرحوا في لقاءاتهم مع عين الدوله طلبات المتحصنين، ومنها تشكيل مجلس لشورى، وحذروه من تجاهل الأوضاع المأساوية التي تمر بها البلاد، وطالبوه بالاعتراف بالمطالب الستة المذكوره آنفا، التي لن يتنازلوا عنها مطلقاً[٢].

استبدل التجار وأرباب الحرف في آخر مطالبهم كلمة «عدالة خانه الحكوميه «بكلمة «مشورت خانه» الوطنيه، وأضافوا إلى مطالبهم طلباً آخر تمثل في وضع دستور للبلاد بتأييد وإسناد المثقفين، والعمل على إقامة مجلس وطني يكون أعضاؤه ممثلين حقيقيين عن طبقات الشعب المختلفة، وأن يتعهد الشاه بأداء اليمين القانونية أمامه بأن لا ينقض ما جاء في صك الدستور، وأن لا يخون النظام البرلماني أو ينقلب ضده[٣].

إقتصرت المفاوضات مع السلطة في البداية على ممثلي الوطنيين من التجار والعمال، في حين لم يكن هناك من يمثل رجال الدين، مما أدى إلى فشلها، فظهر ذلك بشكل مباشر من خلال زيادة تدهور الأوضاع الداخلية،

(١) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٣٧ ـ ١٣٨.
(٢) مير حراس أحمد زاده، منبع قبلى، ص٩٨.
(٣) لازم لفتة ذياب المالكي، المصدر السابق، ص١٦١.

ولاسيما بعد انتشار الشائعات التي ذكرت «أن جند القوزاق سيتخلون عن الشاه نتيجة لعدم صرف رواتبهم التي تأخرت كثيراً»[١].

في ظل هذا الوضع المتأزم أصبح مظفر الدين شاه في حيرة من أمره، وبدأ يفكر جدياً في قبول مطالب رجال البازار والطبقات الاجتماعية الأخرى، ولاسيما أن الشاه نفسه بدأ يشعر بالإذلال من جراء تطورات أحداث الأزمة، كما أنه لم يعد بإمكانه القيام بأي إجراء تجاه هؤلاء المتحصنين داخل السفارة البريطانية لحرمتها الدبلوماسية أولاً، ولتعاطف جزء غير قليل من الجنود الحكوميين مع مطالب المتحصنين ثانياً، ناهيك عن أن بعض أفراد المفرزة المكلفة بحراسة مبنى السفارة البريطانية كانوا قد انضموا فعلاً إلى صفوف المتحصنين هناك ثالثاً[٢].

لم يبق أمام الشاه وحكومته أي منفذ يستطيعان من خلاله المماطلة والتسويف، سوى الموافقة على طلبات المعارضة بما فيها عزل عين الدوله عن الصدارة الذي تم بتدخل من محمد علي ميرزا، ولي العهد، في ٢٩تموز ١٩٠٦م[٣] وتنصيب ميرزا نصر الله خان (مشير الدوله) محله، بوصفه أكثر تفهماً وتقارباً من الحركة الوطنية الإيرانية، ومنذ البداية أدرك الصدر الأعظم الجديد وبشكل جدي قوة هذه الحركة التي اتسع نشاطها كثيراً وتخطت حال الإضراب إلى الثورة، مما اضطر مظفر الدين شاه أخيراً للموافقة على مطالب المتحصنين كافة بما فيها إصدار المرسوم الجديد الخاص بتأسيس «مجلس الشورى الوطني» يوم ١٤ جمادى الآخرة ١٣٢٤ هـ. ق / ٥ آب ١٩٠٦م الذي عُرِفَ آنذاك باسم «فرمان مشروطيت»[٤].

---

(١) عبد الله لفته حالف البديري، المصدر السابق، ص٦٨.

(٢) صباح كريم رياح الفتلاوي، إيران في عهد محمد علي شاه (١٩٠٧ ـ ١٩٠٩م) دراسة تاريخية للتطورات السياسية الداخلية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب / جامعة الكوفة، ٢٠٠٣م، ص٥٤؛ E. Abrahamian, OP, Cit, P.407.

(٣) تذكر بعض المصادر يوم ٣٠ تموز ١٩٠٦ م تاريخاً لعزل عين الدوله من الصدارة. يراجع: زانت آفارى، منبع قبلى، ص٨٥.

(٤) أعطى مشير الدوله تعليماته إلى ميرزا أبو القاسم «عضد الملك» شيخ الأسرة القاجارية=

في هذا «الفرمان» يخاطب الشاه الصدر الأعظم قائلاً: «... بناءً على ما أقررناه من تشكيل مجلس الشورى الوطني في دار الخلافة بطهران من المنتخبين من أمراء وعلماء الدولة القاجارية والأعيان والأشراف والملاكين والتجار والأصناف، بالانتخاب من الطبقات المشار لها، بهدف التشاور والتمعن اللازم في مهام الأمور الحكومية والمحلية والمصالح العامة ولإبداء المعونة والمساعدة اللازمة لهيئة الوزراء لحكومتنا الموقرة في الإصلاحات التي ستتم لسعادة ورفاه إيران وأن تمارس معتقداتها لخير الحكومة والأمة والمصالح العامة واحتياجات أهالي البلاد قاطبة على يد الشخص الأول في الدولة في ظل الأمن والثقة التامة، وأن توشح بالموافقة الملكية وتوضع موضع التنفيذ، ومن البديهي أنه بموجب هذه المخطوطة المباركة فإن قانون هذا المجلس وترتيباته وأسباب تشكيله ومستلزماته سيتم تنظيمها وتهيئتها طبقاً لما يقرره المنتخبون ويوقعون عليه اعتباراً من هذا التاريخ»[١].

لم يرض الدستوريون بهذا الفرمان لأنه لم يرد فيه ذكر الشعب والأمة، وجاء في إعتراضهم أن يكون تنظيم القانون من مسؤولية المجلس نفسه، كما لم يرض به رجال الدين أيضاً، لأنه لم يتم التطرق فيه إلى الصفة الإسلامية للمجلس، وهذا ما أدى إلى قيام الجماهير الإيرانية بإنزال «فرمان» الشاه من على الجدران ومزقوه، وجاء رد الفعل الحكومي بعد يومين فقط على صدور

=للذهاب إلى مدينة قم المقدسة بشكل رسمي لعرض موافقة الشاه على مطالبهم التي تعهد بتنفيذ ماورد فيها ووجه لهم دعوة رسمية بالعودة إلى طهران، في حين أوصل الفرمان إلى المتحصنين داخل السفارة البريطانية مشير الملك نجل مشير الدوله، وهناك استقبل بفرح غامر. يراجع: H. Algar, Religion and state in Iran, P.251;

علي أصغر شميم، ازنادرتاكودتان رضاخان ميرنج، جاب سوم، انتشارات مدير، تهران، ١٣٧٥ش، ص٣٦١.

(١) يراجع نص «الفرمان» في: أحمد كسروى، منبع قبلى، بخش يكم، ص١٢٩ ـ ١٣٠؛ هادى رهبري، منبع قبلى، ص٨٩؛ غلامرضاورهرام، منبع قبلى، ص٤٧٩؛ محمد اسماعيل رضواني، منبع قبلى، ص١٠٥ ـ ١٠٦.

الفرمان بعقد اجتماع موسع في منزل مشير الدوله، بمشاركة الأحرار، لتدارس الحال الراهنة آنذاك، وكانت النتيجة أن اضطر الشاه أخيراً أن يصدر فرماناً جديداً في ٨ آب ١٩٠٦م موضحاً فيه الفرمان السابق ومؤكداً في الوقت نفسه تأسيس «مجلس الشورى الإسلامي»، وجاء فيه: «إكمالاً لما كتبناه في المخطوطة المؤرخة بتاريخ ١٤ جمادى الثاني ١٣٢٤هـ.ق. والذي أصدرنا فيه أمراً صريحاً بتأسيس مجلس المنتخبين من قبل الشعب، ولكي يقف عموم الأهالي وأفراد الشعب على توجهاتنا الملكية بشكل كامل، نكرر أمرنا السابق ونقرر ونقول إن المجلس المذكور أصبح مفروغاً منه وفقاً لما جاء في مخطوطنا السابق، وبعد أن يتم انتخاب أعضاء المجلس عليهم أن يجعلوا فصول قانون مجلس الشورى الإسلامي وشروطه طبقاً لما يقرره ويوقع عليه المنتخبون وبما يليق بالشعب والبلاد وقوانين الشرع المقدس وأن ينال شرف العرض علينا ويوشح بتوقيعنا الملكي، وأن يوضع هذا الهدف المقدس موضع التنفيذ طبقاً للقانون المذكور»[1].

كان هذان المرسومان بشأن الحكم النيابي على جانب كبير من الإجمال والإبهام، وطبقاً لما جاء في المرسوم الأول فإن الطبقات التي ترسل ممثلاً عنها إلى المجلس كانت من الأمراء والعلماء والقاجاريين، والأعيان والأشراف والملاكين، والتجار، والأصناف، ولم يرد أي ذكر للطبقات الأخرى من قبيل الفلاحين أو من طبقة العمال الجديدة الظهور التي كانت تشكل أكثرية أبناء الشعب، كما أن الواجب المحدد للمجلس في هذا المرسوم يتمثل بالتشاور والتدقيق اللازم وإبداء المعونة والمساعدة اللازمة

---

(١) مقتبس من: غلامرضاورهرام، منبع قبلى، ص٤٨٠؛ روح الله صالحى، منبع قبلى، ص١٩؛ محمد اسماعيل رضوانى، منبع قبلى، ص١٠٦.وللمزيد من التفاصيل عن هذا «الفرمان». يراجع: رمضان شيرنشان، تاريخ نهضت آزاد يخواهي، جلد أول، مشدارى به خوانان در شناسائى كذشته وحال كشوار، مؤسسة انتشارات أمير كبير، تهران، ٢٥٣٦ شاهنشاهى ص ١٠٥ ـ ١٠٧.

لهيئة وزراء الحكومة المعينة على سن القوانين، إلا أن هذا المرسوم في الحقيقة كانت له دلالة تأريخية في خضم المرحلة النضالية التي كان يعيشها الشعب، وفي الوقت نفسه كان يدل على قوة جديدة قد ظهرت باقتدار على الساحة الإيرانية لتقف بوجه الاستبداد القاجارى الذي استمر لسنوات طوال.

هكذا تمخض صمود تجار طهران وتضامنهم مع تجار سائر المدن الإيرانية الأخرى من خلال إغلاق البازارات وتوفير الدعم المادي للمتحصنين، فضلاً عن تعاون رجال البازار (التجار وذوي المهن في السوق) والطلاب والعلماء في تحقيق ما كان يصبوا إليه البازاريون بعد تحد واضح للسلطة القاجارية، ألا وهو تأسيس «مجلس الشورى الوطني» الذي حصلت إيران من خلاله لأول مرة في تاريخها على نظام برلماني، فقد وصف صحفي ماركسي إيراني استسلام البلاط الإيراني معلقاً بذلك على نظرية «الثورة العفوية» قائلاً: «إن ثورة ١٩٠٥ ـ ١٩٠٦م كانت فريدة في سجلات تاريخ الثورات البورجوازية، إذ برهنت أنه في ظل ظروف معينة، يمكن للاحتجاجات السلمية والاجتماعات الجماهيرية والإضرابات العامة، أن تسقط النظام القديم»[(١)].

قبلت الجماهير الإيرانية هذا المرسوم وأعلنوا سرورهم به، وفي اليوم نفسه خرج المعتصمون من السفارة البريطانية وفتحوا الأسواق وأقاموا الزينات واستمرت الاحتفالات ونصب الزينات في طهران لمدة ثلاث ليال، ومن ناحية أخرى فأن العلماء في قم، الذين لم يقبلوا أقوال عضد الملك في البداية، كانوا على استعداد للعودة وتفرقوا هنا وهناك ثم تجمعوا في «كهريزك» ودخلوا مسجد عبد العظيم في الثالث والعشرين من شهر مرداد ١٢٨٤ش / آب ١٩٠٦م وفي اليوم التالي عادوا إلى العاصمة طهران،

---

(١) Quoted in: E.Abrahamian, OP,Cit, P. 407.

واستقبلتهم الجماهير الشعبية استقبالاً مهيباً، وأرسل الشاه نفسه مركبات الدولة ليستقلونها واستمرت الاحتفالات وإقامة الزينات لمدة يومين آخرين[١].

وفي يوم السبت ٢٠ جمادى الثاني ١٣٢٤هـ.ق تم فتح الدكاكين والمحلات والأسواق، وقد أتى بعض الناس إليها للتبضع وشراء الفوانيس بشكل خاص، وفي يوم الخميس ٢٥ جمادى الثاني ١٣٢٤هـ.ق. كانت الأسواق والقيصريات منيرة تماماً، وكانت الموسيقى تعزف في كل من خان الحاج حسن وخان القبرى[٢].

وفي بوشهر كغيرها من المقاطعات الإيرانية المختلفة احتفل التجار ورجال البازار الآخرين بمرسوم «مجلس الشورى الوطني»، وقاموا بتخصيص بناية الإتحاد التجاري لمدينة بوشهر مقراً لفرع المجلس في المدينة، كما عملوا على تزيين المتاجر والمحلات داخل البازار البوشهرى، وقام الحاج محمد شفيع صاحب، التاجر الكازرونى ورئيس مجمع الإتحاد التجاري، والتاجر البوشهرى عبد الرسول صاحب، والتاجران حاج غلام على والحاج محمد بتزيين بيوتهما وأقاموا فيها الحفلات وضيفوا أبناء المدينة[٣].

وحينما علم الإيرانيون في مناطق القفقاس بالحكم النيابي وإقامة دار الشورى في طهران، سرّوا كثيراً وتذكروا ديارهم وذويهم وتطلعوا إلى العودة، وأرسل بعض المثقفين منهم والتجار ورجال الأصناف والكسبة رسائل التأييد والدعم لدار الشورى، وفي الوقت نفسه طالبوا فيها، إذا ما كان بالإمكان انتخاب نواب ممثلين عنهم وإرسالهم إلى طهران، في حين كانت صحفهم ومنها صحيفة «إرشاد» تقدر كثيراً ثورة الإيرانيين بهذا الاتجاه، وكانت تنقل ما كان يحدث في إيران وتعلق عليه[٤].

(١) أحمد كسروى، منبع قبلى، بخش يكم، ص١٣١ ـ ١٣٢.
(٢) ناظم الاسلام كرمانى، منبع قبلى، بخش أول، جلد سوم، ص٤٨٥ ـ ٤٨٩؛ مؤسسة فرهنكى هنرى قدرولايت، درمشروطه جه كذشت، جلد دوم، تهران، ١٣٨٨ش، ص٩٢.
(٣) مير حواس أحمد زاده، منبع قبلى، ص١٠٦.
(٤) أحمد كسروى، منبع قبلى، بخش يكم، ص٢٠٥ ـ ٢٠٨.

إذن بفعل وعي رجال البازار الإيراني وإدراكهم لمصالحهم العامة، استطاعوا أن يفتحوا الطريق لأنفسهم لكي يتحولوا إلى طبقة تولي الاهتمام الأكبر للجانب السياسي في المرحلة اللاحقة من خلال دورهم البارز بين أعضاء المجلس الإيراني الأول.

* * *

المبحث الثالث

مجلس الشورى الوطني الأول
ونشاطات البازار حتى وفاة مظفر الدين شاه

في المرحلة النهائية للتحركات التي تمخضت عن صدور الأمر بممارسة الحياة البرلمانية، اصطفت شرائح المجتمع المختلفة إلى جانب بعضها البعض وقامت بينهم الروابط الظاهرية، ولكن كما كان شأن جميع الثورات الأخرى، فإن الائتلافات الأولى في مرحلة الثورة ولا سيما إذا كانت مرحلة الإشتبكات قصيرة، فإن إمكانية تفتيت الأقطاب المكونة للثورة تكون غير متوافرة، وفي مرحلة الاستقرار تبرز الاختلافات في وجهات النظر والرغبات المتباينة للشرائح والفئات المشاركة. فقد كان فهم كل فئة من هذه الفئات للحياة البرلمانية متبايناً. ومما لاشك فيه أن التجار الكبار والوسطاء بين المتحصنين وعناصر السلطة لم يكونوا منظرين ومخططين ومنظمين لمسيرة الأحداث حسب، بل كان لهم فهم خاص للمسائل السياسية ولاسيما الحكم النيابي، الذي انتقلت آثاره إلى إيران من الدولة العثمانية. وعدوها تعادل الدستور والديمقراطية وأسلوب الإدارة البرلمانية وسلطة الشعب على الشعب. وكان علماء الدين يتمنون من الحكم النيابي عزل بعض المعاندين كعين الدوله مثلاً وتثبيت مجلس العدالة. وكان المثقفون يسعون إلى تحقيق بعض الشعارات من قبيل الحكم الوطني والبرلمان والقانون. ولكن ماذا كان يفهم التجار من الحكم النيابي؟ مما لاشك فيه أنهم كانوا يفهمون منه حكم القانون، والحدود والحقوق المحددة للأفراد وعلى أنه لا يستطيع بهذا الشكل أن يخرج أي

شخص عن حدود القانون. وكان التجار يبحثون آنذاك عن قانون يضمنون في ظله أمن رؤوس أموالهم[١].

كان التجار مرتبطون بمحافل وأوساط المثقفين والمتنورين، لذلك لم يكن هؤلاء مطلعين على التطورات والإصلاحات في أوروبا فحسب، بل كانوا على دراية بالقوانين التجارية للعالم الرأسمالي في بداية القرن العشرين من خلال فتح مكاتب لهم في القاهرة وبومباي وكلكتا واسطنبول وكانوا يمارسون العمل التجاري في ظل حماية هذه القوانين. كما كانت للتجار علاقات مع الأجنحة من داخل هرم السلطة السياسية أيضاً.وكانوا يريدون جعل الإصلاحات السياسية في خدمة رؤوس أموالهم وأهدافهم ولم يكن لشكل النظام السياسي بحد ذاته أهمية كبيرة لديهم.نوع الحكم ومدى تأثيره في نشاطاتهم هو الذي كان بإمكانه أن يكون مؤثراً.وعدّ التجار ورجال البازار الآخرين استقرار الحكم النيابي والنظام السياسي ومشاركتهم فيه بهدف خلق أجواء ملائمة تؤثر في نمو واتساع نشاطاتهم التجارية وكذلك الصناعية؛ لذلك فإنهم في ظل تأسيس «مجلس الشورى الوطني» مهدوا الطريق لأنفسهم ليتحولوا إلى طبقة سياسية ناشطة أيضاً في تركيبة المجلس الإيراني الأول، الذي يعد هو الآخر من أكبر وأهم منجزات الثورة الدستورية[٢]. كما أن دراسة قراراته خلال المرحلة الأولى من انعقاده، بإمكانه الإجابة عن التساؤل التالي: كيف أجابت هذه المؤسسة السياسية الحديثة العهد التي تبلورت عن الثورة الدستورية على جهود مختلف الشرائح والفئات الاجتماعية التي بذلت جهوداً حثيثة من أجل إقامة النظام الدستوري؟ وإلى أي مدى تمكنت القوانين الجديدة من استيعاب مطالب واحتياجات هذه الطبقات ومنهم التجار وذوي المهن المختلفة داخل البازار الإيراني، وعلى أثر ثورة طهران والمدن الإيرانية

---

(١) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٣٨.

(٢) همان منبع، ص١٤٠.

الأخرى لابد من الإسراع في تدوين قانون انتخابات جديد للتحضير لإجراء الانتخابات الخاصة بأعضاء المجلس الإيراني الأول.

أولاً: قانون انتخابات مجلس الشورى الوطني الأول:

طبقاً لما جاء في مرسوم تشكيل «مجلس الشورى الوطني» تم تشكيل مجلس مؤقت يضم الوزراء ورجال البلاط وممثلين عن المتحصنين لكي يدونوا «قانون الانتخابات ـ نظامنامه» من خلال الاستفادة من المصادر الأوروبية.

شكلت لهذا الغرض لجنة من نخب الدستوريين ضمت كل من نصر الله مشير الدوله، الذي ترأس اللجنة، ومرتضى قلي صنيع الدوله، صهر مظفر الدين شاه وأحد المثقفين الدارسين في أوروبا، وشقيقه مخبر السلطنه، ونجلي مشير الدوله، أي حسن بيرنيا مشير الملك وحسين بيرنيا مؤتمن الملك، فضلاً عن محتشم السلطنه، الدبلوماسي الإيراني البارز الذي خدم لعدة سنوات في كل من ألمانيا والهند، وبعد مدة تجاوزت حوالي الثلاثين يوماً بقليل أنجزت اللجنة المكلفة بتدوين قانون انتخابات المجلس أعمالها[١].

إن القانون الانتخابي الذي كتب من قبل هذه اللجنة تعرض للهجوم من ناحيتين: فالعلماء كانوا يريدون الحؤول دون انتخاب الشخصيات الدينية «المزيفة» لعضوية المجلس وكانوا يبحثون عن طريقة لحل هذه القضية. ولعل السبب يعود للنظرة العدائية في عدم دخول أي من الشخصيات الفكرية البارزة الثلاثة للثورة إلى الإنتخابات وهم (ملك المتكلمين، والسيد جمال الدين الواعظ، ويحيى دولت آبادى)[٢]؟ ومن ناحية أخرى كان المطالبون بالملكية

---

(١) L. Lochart, "The Constitutional Laws of Persia An Outline of their Origin and Development", The Middle East Journal, Vol. 13, No.4, Washington, Autumn, 1959, Pp. 376-377;

غلامرضا ورهرام، منبع قبلى، ص٤٨١؛ زانت آفارى، منبع قبلى، ص٩٣و ٩٧.

(٢) كان هؤلاء الثلاثة، يمتلكون أفكاراً متحررة، ويحملون في الوقت نفسه في داخلهم=

يريدون الإبقاء على سيطرة الشاه على الجيش والحد من سلطة رجال الدين في المجلس. وكان المدافعون عن الملكية والكثير من المطالبين بالدستورية متفقون في الرأي بهذا الخصوص، إلا أن الإصلاحات التي كان يريدها العلماء والبلاط كانت ستؤدي إلى تغيير قانون الانتخابات بحيث أن المطالبين بالدستورية هددوا باللجوء إلى خيار الاعتصام في السفارة البريطانية مرة أخرى[(١)].

ولكن بمجرد بدء التصويت كان لابد من إدخال بعض التغييرات على مجرى الانتخابات، وكان الأشراف وأعضاء الأسرة القاجارية من أصحاب الأراضي أيضاً، ومن هنا قامت الدوائر الانتخابية بإعادة النظر بالقوانين الجديدة. فقد تم تسهيل شرط الملكية لأصحاب الأراضي الصغار، فضلاً عن ذلك، فقد قام البعض من نواب التجار والإقطاعيين، الذين كانوا يخشون من عدم امتلاكهم الدراية الكافية عن الأوضاع، بعد الانتخابات، بالتصويت على إضافة ستة عشر سياسياً من ذوي الخبرة إلى المجلس. كما تم تسجيل بعض الحالات من الارتشاء والتطميع، ولكن على أية حال، فقد تمت انتخابات المجلس بدون تسجيل أية حادثة مهمة، ودخل المجلس الكثير من النواب الملتزمين[(٢)].

وقد أعطى التاجر الأذربيجاني حسن تقي زاده، الذي كان متأثراً بالأفكار الليبرالية الأوروبية والاشتراكية الديمقراطية، شرحاً وافياً عن هذه الانتخابات الأولى في إيران وكيفية إجرائها بقوله: «تم انتخاب ستة أشخاص في كل مدينة لغرض تسجيل أسماء الأشخاص الذين تتوافر فيهم شروط الترشيح، وإصدار الأوراق الانتخابية. وكان لهذه المجموعة المؤلفة من ستة أشخاص

=نظريات «الأزليه»، ولكن كل ما كان يقومون به من وعظ في بداية الثورة كان يعبر عن توجه سياسي يدعو إلى الرقي والمدنية. يراجع: نيكى.أر. كدى، منبع قبلى، ص٩٨.

(١) زانت آفارى، منبع قبلى، ص٩٣.

(٢) همان منبع، ص٩٣ ـ ٩٤.

عنواناً يتطابق مع مصطلح (القاضي المحلي). وتم تحديد وإقامة الدوائر الانتخابية ومن ثم تم استلام الأوامر القاضية بالمباشرة بإجراء الانتخابات في كل مكان من العاصمة. وفي يوم الانتخابات كان يصار إلى شطب اسم الشخص الذي يدلي بصوته في قائمة الأسماء، لئلا يدلي الشخص بصوته مرتين لمرشح واحد. وفي نهاية الاقتراع، كانت الأوراق تفرز وكان بإمكان أي شخص حاضر القيام بإحصاء عدد الأصوات لكل مرشح. ولم يتم الكشف عن اسم المقترع، والحقيقة أن الأوراق الانتخابية كانت خالية من التوقيع، بحيث أن أسماء المقترعين تبقى سرية حسب النظام الانتخابي، كما هو الحال في انتخابات بريطانيا. وكانت نسبة الآراء متفاوتة حسب مكان الانتخابات. ففي طهران وتبريز والمدن الأخرى التي كان المطالبون بالدستور فيها هم الأرجح والأقوى. شارك في الانتخابات حوالي ٩٠ ـ ٩٥٪ ممن توافرت فيهم الشروط، ولكن في المدن الأصغر والقرى فقد كانت تصل هذه النسبة إلى ٥٠٪ كحد أعلى»[١].

بهذه الصورة التدريجية دخلت إيران في عداد دول الحكم النيابي، وبدأت حركة سريعة جداً من الاهتمام الكبير باتجاه إعداد اللوائح المتعلقة بالانتخابات وإقامة مجلس الشورى الوطني من أجل أن يتم تنفيذ الإصلاحات اللازمة التي ستؤدي حتماً إلى عمران البلاد ورفاهية الشعب، التي من خلالها بإمكاننا أن ندرك جيداً أهمية البازار في الحركة الثورية الإيرانية، التي بدأت تدرك هي الأخرى مغزى وقيمة ما حصلت عليه حتى ذلك الوقت.

إن قانون الانتخابات قد تمت كتابته واعترض عليه التجار في البداية،

(١) مقتبس من: زانت آفارى، منبع قبلى، ص٩٤، وعن نص قانون إنتخابات مجلس الشورى الوطني الأول الذي أحتوى على (٣٣) مادة. يراجع: محمد اسماعيل الغروي المحلاتي، اللآليء المربوطة في وجوب المشروطه، نظام نامه انتخابات (مجلس ملى)،بتاريخ دوشنبه ٢٠ شهر رجب المرجب ١٣٢٤ هـ.ق، مطبوعه إدارى مظفرى، بندر بوشهر، ١٣٢٧ ش، ص ١ ـ ٨.

ومن هنا تم إجراء بعض التغييرات عليه. وتدخل التجار في هذا الشأن أيضاً بشكل فاعل وذكي على الرغم من عدم وضوح نقاط الاعتراض وأسبابه. وفي هذه المرحلة من الثورة، فإن الشيء الجدير بالملاحظة يتمثل بصمود البازار وإصراره التام على المحافظة على الحكم النيابي وحراسته يرافقهم في ذلك بعض التكتلات الأخرى ومنهم الطلبة والعلماء.وفي أثناء كتابة قانون الانتخابات والرغبة في توفير المقدمات اللازمة نصطدم بعدة نقاط اعتراضية للبازار. فقد جاءت مجموعة من التجار، الذين لم يقبلوا بأي عمل أو تصرف يهدد ما حصلوا عليه من إنجاز وكانوا سيواجهونه بشدة إذ ما صدر من أي شخص كان، إلى منزل السيد محمد الطباطبائي وشكوا من أسلوب السيد عبد الله البهبهاني في تعامله مع البلاط الإيراني وقالوا: «سنقوم بقتل جناب السيد عبد الله لأنه باع هذا الشعب وأخذ الرشاوى واستحوذ على أراض شاسعة من الدولة له ولابن صهره».

وقالوا في موضع آخر: «أخذ الناس يشعرون بالحيرة وأخذتهم المآخذ والأفكار بسبب قيام السيد عبد الله بزيارة الشاه والمثول بين يديه، نخشى أن يبيعنا نحن الشعب في نهاية المطاف»[1].

في حين كان البهبهاني من الشخصيات البارزة ومن قادة الثورة المعروفين ولا يمكن أن يعمل هكذا.

وفي الحقيقة فانه منذ هذه المرحلة فصاعداً بدأت عملية الاختلاف في وجهات النظر، فقد برزت الاختلافات في وجهات النظر تلك تدريجياً بين الأجنحة المؤتلفة للتجار والعلماء والمثقفين بخصوص اختلاف الرؤى والأهداف والمصالح والاختلافات الموجودة في شخصية الأفراد، التي أدت في بعض المواقف إلى حدوث الشرخ بين أوساط القوى المطالبة بالدستورية، فدفعت البعض إلى التأييد والبعض الآخر إلى الاعتراض وعدم التأييد.على

---

(١) مير حواس أحمد زاده، منبع قبلى، ص٩٨.

الرغم من أنهم كانوا مصطفين إلى جانب بعضهم البعض، وبرزت بعض الاعتراضات من جانب التجار على البعض من قادة الثورة من رجال الدين ووقف الطلاب إلى جانب التجار في ذلك أيضاً. إن منشأ هذه الاختلافات وجذورها كانت تنطلق من أسباب ضنية تذهب إلى احتمال تعاون السيد عبد الله البهبهاني مع البلاط، الذي أفصح عن نوع من الموقف المسالم والمحافظ من قبله، إلا أن التجار والطلاب الذين كانوا يمتلكون أفكاراً متجددة ومبدئية كانوا معارضين لأي نوع من سياسة التطبيع والاعتدال التي من الممكن أن لا تؤدي إلى إمكان الوصول إلى الأهداف المرجوة[١].

وتنازعت الشخصيتان البارزتان في هذه المرحلة وهما سعد الدولة ومرتضى قلي صنيع الدوله، في السنة الأولى من عمل المجلس من أجل الحصول على الرئاسة في المجلس، وطموح سعد الدولة الشخصي للوصول إلى الصدارة العظمى، إلى الحد الذي دفعه لاحقاً إلى الانضمام إلى معسكر المطالبين بالملكية، وهذا الإنقلاب لسعد الدولة ـ التاجر ورجل الصناعة الإذربيجاني ـ يبين بشكل واضح لا يقبل الشك اتجاه الثورة نحو تكوين المحاور والأقطاب في السنة الأولى من عمرها. وهذا المسار كان يفرض على سعد الدولة وهو السياسي المحترف بأن يتخذ موقفاً معيناً في النزاع المتزايد بين الشاه والمجلس ويقف إلى جانب أحداهما[٢].

من جانب آخر فإن التأخير في التوقيع على قانون الانتخابات كان سببا في اندلاع الاضطرابات مجدداً وتم في يوم ١٨ رجب ١٣٢٤هـ.ق. إغلاق الدكاكين والقيصريات، ومع أن السيد الطباطبائي طلب أن يمنحوه مهلة قليلة، إلا أن التجار عاودوا التحصن مرة أخرى في السفارة البريطانية، والتحق بهم جمع غفير من الطلاب، واجتمع التجار ورؤساء ذوي المهن والصيارفة في

(١) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٤٠.
(٢) زانت آفارى، منبع قبلى، ص٩٦.

السفارة وقالوا إنهم سوف لن يخرجوا ما لم يتم تشكيل المجلس بصورة صحيحة وكاملة وتطمئن له قلوبنا[١]. وبما أن الأخبار التي وردت إلى تجار تبريز كانت تفيد، بأن البلاط الإيراني لازال يعادي البازار ويقاوم رجاله، وأن الشاه امتنع عن التوقيع على لائحة الانتخابات. لهذا جاءت ردود أفعال التجار ورجال البازار في تبريز تجاه إطالة أمد المصادقة على قانون الانتخابات قوية جداً، فقد عقدوا العزم بعد التشاور مع الشرائح الاجتماعية الأخرى بالسير على نهج أهل طهران بالتحصن داخل القنصلية البريطانية في تبريز، التي أصبحت بعد الحصول على موافقة منتسبيها، مفعمة بحشود الناس الذين افترشوا لهم مسجد صمصام خان أيضاً (القريب من القنصلية البريطانية)[٢].

اقترح التجارأن يتحملوا ـ تقليداً لطهران ـ ما يتعلق بالنفقات الخاصة بالمتحصنين كافة، وفي البداية تقدم التاجر الحاج مهدى آقا ووجه كلامه إلى رجال الدين بهذا الخصوص بقوله: «لن أضن بكل غالٍ ورخيص في هذا السبيل الذي سوف ينتهي لرخاء وفخر الإيرانيين». ولانجاز هذا الأمر أسسوا صندوقاً باسم «صندوق نفقات جمعية العدالة والمطالبين بالحكم النيابي الإسلامي» وأعدوا له ختماً وإيصالات خاصة[٣].

أغلقت الأسواق تزامناً مع الاشتباكات والمناقشات للموافقة على نظام إجراء الانتخابات، وأقيمت العروض التي تدعو إلى الحرية لمدة عشرة أيام في تبريز، وكانوا يتحدثون في هذه العروض عن معنى الدستورية ومفهومها ويدعون الجماهير للثورة، في حين اشترط المتحصنون داخل القنصلية البريطانية في تبريز خروجهم ومغادرتهم القنصلية بتشكيل مجلس الشورى الوطني وإعطاء الضمانات لتفعيل آلياته[٤].

---

(١) ناظم الاسلام كرماني، منبع قبلى، بخش أول، جلد سوم، ص٥١٣.
(٢) مير حواس أحمد زاده، منبع قبلى، ص٩٨؛ غلامرضا ورهرام، منبع قبلى، ص٤٨١.
(٣) أحمد كسروى، منبع قبلى، بخس يكم، ص١٦٩ ـ ١٧٠.
(٤) غلامرضا ورهرام، منبع قبلى، ص٤٨١؛ مير حواس أحمد زاده، منبع قبلى، ص٩٨.

ونتيجة لتأزم الموقف السياسي في تبريز وخوفاً من أن يفلت زمام الأمور من السلطة هناك أرسل مظفر الدين شاه برقية إلى ولي العهد لتهدئة الموقف بموافقته على تشكيل مجلس الشورى الوطني. واستلم التاجر الحاج مهدى آقا نسخة من هذه البرقية من المستر راتسلاو، القنصل البريطاني في تبريز، التي جاء فيها: «إلى أهالي أذربيجان... بوساطة ولي العهد. لقد أمرنا لكم بتشكيل مجلس الشورى الوطني وتنظيم لائحته وإعدادها بوساطة ولي العهد وأهالي مملكة أذربيجان، وعلى نواب مدينة تبريز وسائر الولايات الحضور إلى طهران لأداء ما عليهم من عمل. وفيما يتعلق بجميع المتحصنين داخل القنصلية البريطانية، سيتم العفو عنهم جميعاً»[1].

لقد سرّ المتحصنون لهذه البشرى، التي قرأها عليهم الحاج مهدى آقا، وخرجوا من القنصلية والمسجد في اليوم نفسه، وافتتح البازار محلاته وأقاموا الزينات والاحتفالات.

حدد القانون الجديد للإنتخابات السن القانونية لمن يحق لهم الانتخاب بخمسة وعشرين عاماً كحد أدنى، وأعطي حق محدود لانتخاب الرجال وحسب الانتماء الطبقي ونوع العمل الذي يمارسه، وتم تحديد عدد نواب المجلس بـ (١٦١) نائباً[2]، ومن هنا يمكن إدراك أهمية البازار في الثورة الدستورية أيضاً من خلال القانون الانتخابي لعام ١٩٠٦م، فقد قسم جمهور الناخبين على ست فئات هم: الأمراء والقاجاريون، العلماء وطلبة العلوم الدينية، النبلاء، مالكي الأراضي، التجار، وأصحاب المهن (النقابات)[3]. إذ

---

(١) يراجع نص البرقية في: أحمد كسروى، منبع قبلى، جلد أول، ص١٧٦؛ غلام رضا وهرام، منبع قبلى، ص٤٨١.

(٢) تشير بعض المصادر إلى أن مجموع النواب الذين تم انتخابهم للعضوية في المجلس هو (١٥٦) نائباً ويمكن أن يرتفع إلى (٢٠٠) نائب يراجع: زانت آفارى، منبع قبلى، ص٩٢.

(٣) ايوانف، انقلاب مشروطيت إيران، ترجمة آذرتبريزى ـ انتشارات شبكير، تهران، ١٣٥٧ش، ص٤١؛ نهضت مشروطه إيران بربابه اسناد وزارت أمور خارجه، منبع قبلى، ص١٧٨ ـ ١٧٩.

إن كل طبقة كانت تنتخب نواباً عنها بشكل منفصل عن الآخرين، وتم تحديد شرط الثروة بالنسبة للمجاميع الثلاث الأخيرة سواء في الترشيح أم في الانتخابات وجاء في المادة الثانية من قانون الشروط اللازمة للمنتخبين على النحو الآتي: «يجب أن يكون لمالكي الأراضي والتجار والأصناف شروطاً خاصة للاشتراك سواء في الترشيح أم في الانتخاب، إذ كان يجب أن يملك ملاكو الأراضي ملكاً أو عقاراً معيناً بقيمة (١٠٠٠) ألف تومان على الأقل، ويجب على التجار أن تكون لديهم غرفة تجارة معينة، وذوي المهن كان عليهم أن تكون لهم مهنة معينة أو دكاناً باجرة الحد المتوسط في منطقتهم»[١].

كان النواب يُنتخبون لمدة سنتين، ويجب أن تتراوح أعمارهم بين الثلاثين عاماً كحد أدنى والسبعين عاماً كحد أعلى، وأن تكون لديهم خبرة سياسية أيضاً ويحسنون القراءة والكتابة باللغة الفارسية، فضلاً عن القدرة على التعبير والتحدث، إذ تسبب هذا الشرط بحرمان الكثير من الإيرانيين من غير الفرس، وطبقاً للمواد (٣، ٥) لم يكن للنساء الحق بالمشاركة في الانتخابات، إذ إنهن حُرِمْنَ من الانتخاب إلى جانب القتلة وقطاع الطرق، الذين أفلسوا بتقصير منهم، ولم تحتسب العشائر كمجموعة منفصلة في قانون الانتخابات، إذ طالبت عشائر القشقائيين واللر والبختياريين بإرسال ممثليهم إلى المجلس، وتم تقديم مقترح في المجلس بأن يكون للعشائر التي تضم أكثر من (٣٠٠٠٠) ثلاثين ألف شخص نواباً في المجلس، إلا أن النقاشات لم تتواصل بهذا الصدد[٢]. وبهذا الشكل فقد كان الكثيرون من أبناء البلد، وجميع الفلاحين والعمال والفقراء، والكثير من أصحاب المهن، بل وحتى التجار الصغار محرومين من حق الانتخاب أو حق الترشيح[٣].

---

(١) يراجع نص المادة في: ناظم الاسلام كرمانى، منبع قبلى، بخش أول، جلد سوم، ص٥١٤ ـ ٥١٥.

(٢) زانت آفارى، منبع قبلى، ص٩٣ ـ ٩٤؛ ايوانف، منبع قبلى، ص٤١.

(٣) غلامرضا ورهرام، منبع قبلى، ص٤٨١.

حددت الانتخابات الخاصة بالولايات على مرحلتين، إلا إن انتخابات طهران العاصمة كانت مباشرة، وكان (٦٠) ستون نائباً من نواب المجلس هم من العاصمة طهران كما تم تخصيص (١٢) إثني عشر نائباً لكل ولاية من الولايات المهمة ومنها أذربيجان، التي كانت مقراً لولي العهد، وبعض الولايات مثل كيلان وطوالش (قضاء في الشمال الإيراني يتبع إلى محافظة كيلان) في منطقة «بحر الخزر» (قزوين) كان لها (٦) ستة نواب، وكان لهذا التقسيم غير العادل أثره في اندلاع بعض الخلافات في البلاد، وأثيرت المداولات في المجلس حول هذا الموضوع[١].

جرت انتخابات الدورة الأولى لمجلس النواب من بين الفئات الاجتماعية المختلفة وبصورة طبقية فقد حددت المادة السادسة لقانون انتخابات المجلس عدد نواب كل طبقة لمدينة طهران، إذ كان من بينهم (٤) أربعة أشخاص من الأمراء والقاجاريين، و(٤) أشخاص من العلماء والطلاب، و(١٠) أشخاص من التجار و(١٠) أشخاص من المالكين والفلاحين، والأصناف شخص واحد من كل صنف، وكان مجموع الأصناف (٣٢) شخصاً عليه كان معظم النواب من أهل البازار والحرفيين[٢]، وإذا اضفنا (١٠) نواب من التجار إلى مجموع اصحاب الحرف والأعمال المهنية فسوف يكون العدد (٤٢) نائباً من مجموع (٦٠) نائباً لمدينة طهران، وهذا العدد يشكل نسبة (٧٠٪) للنواب في هذه المدينة، وهم الذين يسمون بالتعبير الإصطلاحي «السوقيون» من الكسبة والتجار، ويذكر بعض الباحثين الإيرانيين البارزين في كتاباتهم، إنهم عند التدقيق بالمادة المذكورة آنفا يتبين لنا إن واضعي القانون كانوا قد إتخذوا بنظر الإعتبار تخصيص حصة كافيه لذوي الحرف والمهن عند تدوين ووضع اللائحة. وهذا يبين لنا الأثر الكبير لذلك النفوذ والسلطة اللتين حصلت عليهما

(١) زانت آفارى، منبع قبلى، ص٩٣.
(٢) يراجع نص المادة في: ناظم الإسلام كرمانى، منبع قبلى، بخش أول، جلد سوم، ص٥١٥ ـ ٥١٦.

هذه الطبقة من المجتمع داخل البازار للتأثير في سير الأحداث والوقائع التأريخية في عهد الثورة الدستورية[١]. ومن مجموع (١٦١) مائة وواحد وستين نائباً يتم انتخابهم للعضوية في المجلس، كان منهم (٥٧) سبعة وخمسون نائباً أو أكثر من الثلث هم من البازار [(٢٨) نائباً من التجار و(٢٩) نائباً من الأصناف]، و(٤٧) سبعة وأربعون نائباً أو بحدود ٣٩٪ من العلماء، و(٣٦) ستة وثلاثون نائباً أو بحدود ٢٢٪ من العاملين في الديوان و(٨) ثمان نواب أو ٥٪ من أمراء القاجار، و(١٣) ثلاثة عشر نائباً من سائر الطبقات الاجتماعية الأخرى[٢].

شكل التجار وذوي المهن المختلفة نسبة (٤١٪) من عدد نواب المجلس الأول، وكان للتجار حضور فاعل في الانتخابات الأولى للمجلس، وإن تواجدهم في الهيئة المشرفة على الانتخابات كان بامكانه أن يؤدي إلى إقامة انتخابات منظمة وصحيحة على أساس النظام الداخلي للمجلس، ويؤدي في الوقت نفسه إلى تفعيل نفوذهم أيضاً، ويُعَدْ انتخاب رئيس التجار بمنصب سكرتير انجمن (جمعية) ترشيزو وتوابعها في المناطق الشرقية من إيران، وتوجيهات عمدة التجار الحاج سيد محمد رضا والحاج باقر لأهالي بوشهر في إقامة انتخابات مطابقة لضوابط قانون الانتخابات وتشكيل جمعية نظار بوشهر في منزل ملك التجار، تعد من دلائل الحضور الإيجابي الفاعل للتجار في الانتخابات وتجدر الإشارة إلى أن بعض الاعتراضات التي صدرت على استخدام نفوذ التجار في انتخابات جمعية الولايات ـ ومجلس الشورى الوطني، التي تدل هي الأخرى ـ بغض النظر عن صحتها أو عدم صحتها على الدور الفاعل للتجار ونفوذهم الواضح وأهمية تواجدهم في الانتخابات[٣].

---

(١) فاروق خارابى، منبع قبلى، ص ٤٥٥ ـ ٤٥٦.

(٢) للتفاصيل عن الإحصائية يراجع: أحمد أشرف، منبع قبلى، ص١١٩؛ ايرج بروشانى وديكران، منبع قبلى، ص ١١٤.

(٣) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٥٠.

ومن نماذج الاعتراضات التي أثيرت على التجار، ان رئيس جمعية «أرباب السفن والملاحين» يعترض في رسالة إلى اتحاد تجار بوشهر على استخدام نفوذ التاجر البوشهرى الحاج عبد الرسول، بأنه قام بحذف أسماء بعض الأفراد، ومنهم شخص رئيس الاتحاد، الذي تم ترشيحه للإشراف على الانتخابات، وقال في رسالته: أن عمله هذا يعد خيانة لتجار وأهالي مدينة بوشهر، ويقول في اعتراضه على هذا النمط من نفوذ التجار في انتخاب أعضاء الهيئة المشرفة: «إذا كان يعتقد أنه يستطيع أن يحصل على امتياز معين على الآخرين من خلال علاقاته التي أقامها مع مكتب التجارة الخارجية، فإن ذلك مجرد وهم وتخيل محض».وفي الختام يستفسر عن سبب حذف إسمه ويتطرق إلى توضيح مكانته، ومن النماذج الأخرى على الاعتراضات هو انتخاب محمد اليزدى وكيل التجار، كواحد من النواب الثلاثة عن منطقة رشت، إذ بعد أن توجه النواب نحو طهران، اعتصم التجار المحليون في مكتب التلغراف وتقدموا بشكوى للصدر الأعظم. إنه طبقاً لما جاء في قانون الانتخابات لا يجوز تعيين محمد اليزدى بصفة نائب عن الشعب، ويعود السبب وراء هذه الاعتراضات للتحالفات السياسية، وكذلك استخدام نفوذ الأفراد المعروفين من ذوي الشأن والقدرة التي كانت تبرز في هذه الحالات[١].

إفتُتِحَ المجلس النيابي الإيراني الأول في ٧ تشرين الأول ١٩٠٦م بحضور الوزراء والسفراء والقناصل والعديد من الأعيان بأزيائهم الرسمية في قصر كلستان، وأقيمت الاحتفالات في طهران بمناسبة افتتاح البرلمان، وفي اليوم التالي اجتمع النواب وانتخبوا مرتضى قلى صنيع الدوله، رئيساً للمجلس، والتاجران ميرزا حسن خان وثوق الدوله، نائباً أول لرئيس المجلس، والحاج حسين آقا أمين الضرب، نائباً ثانياً لرئيس المجلس، ومن التجار الذين

(١) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٥٠.

انتخبوا في المجلس الأول هم كل من الحاج حسين آقا أمين الضرب، والحاج السيد مرتضوى، والحاج محمد اسماعيل مغازة، والحاج معين التجار البوشهرى، وميرزا محمود الأصفهانى، والحاج محمد علي بائع الشيلان، والحاج محمد تقي الشاهرودى، ووثوق الدولة ومحقق الدولة ومخبر الملك[١].

أما نواب حرفي البازار الذين كانوا أكثر نواب المجلس تحدثاً، فقد أخذ (٣٢) إثنان وثلاثون نائباً عن الحرفيين في طهران طريقهم إلى عضوية المجلس، وهؤلاء النواب كانوا يتمتعون بدعم اللجنة المركزية للحرفيين، فقد ذكر: أن المشهدى محمد باقر البقال، النائب عن البقالين، وإبراهيم خياطباشى، النائب عن الخياطين كانا يعدان من أكثر نواب المجلس ترقياً، وكتب محمد تقي زاده، أحد الأعضاء البارزين في المجلس مؤكداً: «أن النواب الحرفيين كانوا من أكثر نواب المجلس دعماً له، وكان المجلس ومكانته مرهونة للأعضاء الشرفاء والواعين لهذه الطبقة ومنهم، المشهدى محمد باقر البقال، وحسين طهراني سقط فروش، النائب عن باعة الشاي والقند والسكر، ومحمد تقي بنكدار، نائب البزازين، ومحمد خونسارى كتاب فروش، النائب عن الطباعين وباعة الكتب، وحسين البروجردي، نائب الحدادين وكان هؤلاء يعدون الثورة الدستورية بمثابة دينهم، ويحفظون بنود الدستور كما يحفظون كتب الأدعية من البداية إلى النهاية ويستندون إليها في جميع القضايا»[٢].

وتذكر كدى في هذا الجانب: «إن عدد نواب ذوي المهن في المجلس الأول كان أكثر عدة مرات من عددهم في المجالس التالية، وفي الغالب أن العلماء أو تجار الجملة كانوا يمثلون أصحاب المهن في المجلس»[٣].

---

(١) أحمد كسروى، منبع قبلى، بخش يكم، ص١٨١و ١٨٣؛ L. Lochart, Op.Cit, P.377.

(٢) مقتبس من: زانت آفارى، منبع قبلى، ص١٠٣.

(٣) مقتبس من: نيكى.أر.كدى، منبع قبلى، ص٩٩.

الحرفيون الذين كانوا يمثلون ٢٦٪ من أعضاء المجلس كانوا حماة المجلس الأقوياء، وعندما دارت الحوارات والمناقشات داخل المجلس حول عدم انسجام القوانين الجديدة مع قوانين الشريعة، دافع عدد من نواب الحرفيين عن صلاحيات العلماء والملاكين والتجار، وإن نظرة عابرة على بعض من نواب الحرفيين الذين كانوا يجلسون إلى جانب النبلاء والعلماء، تكشف لنا عن أهمية هذه الشريحة الاجتماعية داخل البازار الإيراني، فضلاً عن ماهية المجلس النيابي الأول الفريدة من نوعها، وكما مبين أدناه في جدول الأصناف:

ت	الاسم	نائب عن
١	السيد آقا تير فروش	باعة الخشب ـ النجارون ـ صناع الكراسي ـ صناع الحصران ـ الخراطون.
٢	محمد إبراهيم وارث	البزازون ـ باعة الحرير ـ الباعة المتجولون
٣	محمد تقي بنكدار	البزازون
٤	ميرزا إبراهيم خياطباشى	الخياطون ـ العبائيه ـ الرفائون ـ الطرازون.
٥	سيد أحمد زر كباشي	الصاغة ـ الحدادون ـ الحلبيون (يصنعون العلب من الصفيح)
٦	الشيخ إبراهيم بلور فروش	باعة الأواني البلورية ـ الزجاجيون
٧	مير عبد المطلب أمين التجار	القصابون ـ الدباغون ـ باعة الطيور ـ باعة الحيوانات
٨	مشهدى محمد باقر البقال	البقالون ـ باعة المكسرات ـ باعة الفواكه.
٩	حسن على علا قبند	باعة الشبابيك ـ الطرازون ـ السراجون
١٠	حسن ينجه علي معمار	حفارو الأبار ـ البناؤون ـ صُناع الطابوق ـ صُناع الخزف ـ الفخارون.
١١	ملا حسن وارث	الصيارفة ـ الدلالون.
١٢	حسين بروجردى	الحدادون ـ صناع الحدوات ـ السراجون.
١٣	حسين طهرانى سقط فروش	البقالون ـ باعة القند والشاي ـ باعة الأدوية.
١٤	الشيخ حسين علي آرسى دوز	صُناع الأحذية ـ السراجون
١٥	عباس قلو نانو	الخبازون ـ باعة الطحين

١٦	عبد الوهاب كلا هدوز	صُناع القلانس ـ اللباد ـ العاملون في خياطة الخز.
١٧	علي أكبر الطباخ	الطباخون (الطبيخ من الأرز، والرز الخالص)
١٨	السيد محمد ساعت ساز	الساعاتيون ـ باعة مواد التجميل والخياطة.
١٩	كربلائى غلام رضا يخدان ساز	صُناع خزانة الملابس
٢٠	محمد باقر شماع	صُناع الصابون ـ باعة السمن.
٢١	محمد تقى هراتى	النحاسون ـ صناع المسدسات ـ صناع العربات ـ صُناع السيوف.
٢٢	محمود خوانسارى كتا بفروش	باعة الورق ـ باعة الكتب ـ الطباعون
٢٣	مصطفى سمسار	باعة المواد المستعملة ـ الندافون.
٢٤	مهدى سقط فروش	باعة النقد والسكر والشاي
٢٥	ولي الله خان نصر	الأطباء.
٢٦	محمد تقي تاجرده بنده	باعة الجوارب ـ باعة المداس.
٢٧	حسين علي ماهر وزاده	حاكة الحصران ـ باعة الخشب
٢٨	ميرزا حسن	صُناع الأحذية ـ السراجون.
٢٩	ميرزا حسين على سيكارى	باعة السكائر[(١)]

برز العديد من الأعضاء المحسوبين على البازار داخل المجلس في الكثير من المناقشات والحوارات الساخنة التي دارت بخصوص الكثير من القضايا المهمة التي طرحت على طاولة النقاش ومنها القروض الأجنبية.

ثانياً: القروض الأجنبية وقضية البنك الوطني الإيراني:

نتيجة للأزمة المالية التي كانت تعاني منها البلاد آنذاك، وقلة السيولة النقدية، طلبت الحكومة الإيرانية من المجلس بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني

(١) يراجع بهذا الخصوص: عطاء الله فرهنك قهرماني، اسامى نما يندكان مجلس شوراى ملى أز أغاز مشروطيت تادوره ٢٤ قانونكدارى ونمايندكان مجلس سنا در هفت دوره تقتينيه، مجلس، تهران، ١٣٥٦ش، ص٥ ـ ٧؛ نهضت مشروطه إيران برپايه اسناد وزارت أمور خارجه، منبع قبلى، ص١٨٠ ـ ١٨١.

١٩٠٦م الموافقة على قرض خارجي بقيمة (٤٠٠٠٠٠) أربعمائة ألف باون استرليني من روسيا وبريطانيا مناصفة لأغراض دفع رواتب الضباط الدبلوماسيين والقنصليين الإيرانيين في الخارج، مقابل ضمان العوائد الكمركية الإيرانية في الشمال والجنوب والتلغراف ومكاتب البريد في إيران على التوالي، ومنذ البداية، وفي الوقت الذي لم يحضر فيه معظم النواب من المقاطعات الإيرانية إلى طهران ولم يُسَنْ قانون الدولة (الدستور) بعد، أظهر المجلس أنه لم يكن مجرد أداة طيعة للإرادة الملكية، ففي ٢٢ رمضان ١٣٢٤هـ.ق/ تشرين الثاني ١٩٠٦م حضر إلى المجلس الحاج مخبر السلطنه، وأظهر رسالة من مشير الدوله ـ الصدر الأعظم ـ جاء فيها: «أمضي إلى المجلس وبلغ الأعضاء أن الدولة مدينة في الداخل والخارج بعشرة ملايين تومان ويجب أن تسددها، وهي تتباحث مع دولتين بشأن السداد، وأن الدولتين مستعدتان لدفع القرض بالفائدة نفسها، وقد صدرت الأوامر إلى بنك الاستقراض والبنك الإمبراطوري، ولكن ينبغي أن يبدي النواب رأيهم وتبليغنا إياه».

ثم أخرج نسخة من الاتفاقية التي اقترحت مع كلتا الدولتين وقرأها على النواب مؤكداً أن كلتا الدولتين تقرضان إيران عشرة ملايين تومان بفائدة قدرها ٧٪ بالشروط الآتية:

١ ـ على إيران أن توضح لكلتا الدولتين المجالات التي سوف تنفق فيها الأموال.

٢ ـ ألا تخصم دولة روسيا من هذا القرض ما كانت تطالب به من قبل.

٣ ـ شروط هذا القرض هي الشروط نفسها في القرضين السابقين.

٤ ـ أن يسدد مليوني تومان من هذه الأموال حتى حلول النيروز.

٥ ـ رهن هذا القرض بالنسبة للروس هو الكمارك الشمالية وبالنسبة للبريطانيين البرق والبريد.

٦ ـ أن تخبر إيران كلتا الدولتين على بقية الدَّيْن الذي طلبته قبل عدة أشهر.

ولغرض الضغط على النواب أبلغ مخبر السلطنه النواب بقوله: «إن الرواتب الشهرية للسفراء وقناصل إيران في البلاد الأجنبية لم تسدد، وكذلك رواتب الجند وموظفي الإدارات داخل الدولة منذ بضعة أشهر، فضلاً عن ذلك فإن البلاط لم يستلم شيئاً من الأموال للإنفاق، وينبغي أن نملك مليوني تومان لسداد ذلك، وإذا لم تصل هذه الأموال سريعاً سوف تتوقف جميع الأعمال»[1].

هذا المقترح تسبب بإطلاق سلسلة من المناقشات التفصيلية القائمة على الأضرار الناجمة عن أخذ القروض، فقد كانت الحكومة الإيرانية تريد من المجلس تصديقاً على ذلك الأمر، وكأن الأمور كما كانت عليه سابقاً دون أن تنظر الحكومة إلى ما جرى من تغييرات وأحداث ثورية ومساعي بذلت في تأسيس هذا المجلس، وعلى أية حال فإن ما حدث هو أن معظم النواب صدموا لسماعهم هذا المقترح، وانقسم النواب على طائفتين، الأولى أيدت القرض الخارجي ودافعت عنه بسبب الحاجة الماسة للحكومة لهذا القرض، والثانية لم تؤيده ولزمت الصمت. ناهيك عن أن الإعلان عن فقر الدولة وما قيل عن إنه لو لم تصل الأموال ستتوقف جميع الإدارات قد عقد الألسنة، ولكن وبشكل مفاجئ أظهر التجار داخل المجلس رَدَّ فعل عنيف تجاهه، إذ إنبرى الحاج معين التجار ـ النائب عن التجار والمتسم بالحنكة وسداد الرأي، إلى توضيح الموضوع وقام بشرحه معرباً عن معارضته للمقترح الذي تقدمت به الحكومة الإيرانية بهذا الخصوص معتقداً بأن فقرات القرض البريطاني ـ الروسي متناقضة تماماً مع الاستقلال والسيادة الوطنية الإيرانية، كما أشار إلى

(١) مذاكرات مجلس أول ١٣٢٤ ـ ١٣٢٦هـ. ق توسعه سياسى إيران در ورطه سياست بين الملل، غلامحسين ميرزا صالح، انتشارات مازيار، جاب أول، تهران، ١٣٨٤ش، ص٤٩ ـ ٥٠.

أن الأمة الإيرانية لا ترغب في السماح لرهن البلاد للقوى الأجنبية من أجل مصلحة نفر من الوزراء الأنانيين(١).

وشرح معين التجار خلال كلمته التي ألقاها في الجلسة نفسها شروط القرض بشكل تفصيلي، إذ أخذ نسخة من الإتفاقية وقرأ بنودها الواحد بعد الآخر موضحاً ضرر كل منها، ثم أكد وبجرأة واضحة كذب إدعاءات الدولة بقوله: «إن هذا القرض والبالغ عشرة ملايين تومان الذي تدعيه الدولة ليس صحيحاً».

ولم يقتصر معين التجار على ذلك، بل ذكر مؤكداً أنه يجوز الحصول على القروض في حال الاستفادة منها في تطبيق الإصلاحات العامة فقط، موضحاً في الوقت نفسه أن الدول الغربية لن تقدم على منح القروض ما لم تحصل على منفعة معينة من ذلك كما قام معين التجار بوشهرى بوضع النقاط على الحروف بهذا الشأن في خطبته المدوية داخل المجلس بقوله: «أنا أعارض لائحة الحكومة هذه، وأرى أن موادها تضر بحال البلاد والشعب.يجب علينا أن لا نسلم البلاد إلى الأجانب من أجل مليوني تومان يجب على الحكومة أن تقدم كشفاً بالنفقات للسنوات الثلاث الماضية وتعرضها على المجلس، فضلاً عن اتفاقية القرض لعام ١٩٠٠ و١٩٠٢م لكي تتم دراسة موادها بدقة، ونريد اطلاع الشعب على شروط هذه الاتفاقيات حتى إذا كان هناك أي شرط من هذه الشروط يتعارض مع استقلال البلاد نسعى إلى تداركه بأي شكل من الأشكال ونجمع الأموال اللازمة من الداخل ونسدد القرض الروسي، وننقذ أنفسنا من هذا العار والشنار، ومن ثم نقوم بتنظيم نفقاتنا بمستوى عائداتنا ونجعل أنفسنا غير محتاجين للاقتراض من الجيران الذين يمكن أن نتعرض لمخاطرهم، ومع ذلك لو احتجنا إلى المال لغرض استخدامه في استخراج

---

(١) مذاكرات مجلس أول ١٣٢٤ ـ ١٣٢٦ هـ.ق توسعه سياسى إيران درورطه سياست بين الملل، ص٥٠؛ R. K. Ramazani, Op, Cit, P.108.

المعادن ومد السكك الحديدية وغيرها يجب أن نجعل القرض وطنياً أي القيام بتأسيس بنك باسم الشعب ونبيع أسهمه إلى الناس»[١].

وأشار أيضاً إلى أن معرفة المصروفات تمكننا من تجنب الاستدانة مرة ثانية، واستغرب كثيراً إلى ما كانت تفكر به الحكومة بخصوص المصادقة على القرض قائلاً: «هل يعقل أن يعطي النواب رأيهم بشكل عشوائي»[٢].

منذ البداية أوضحت كلمات معين التجار الأبعاد والمخاطر والأضرار السياسية والاقتصادية لهذا الاستقراض في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد، وأكد بأن ذلك سيؤدي إلى إعادة إيران إلى ما كانت عليه قبل الثورة الدستورية، وتعد خطوة إلى الوراء، واستخدام وللمرة الأولى مصطلح الوطنية في تأسيس البنك وعده نمطاً للتجارة الوطنية ودافع عنه بكل شدة داخل المجلس، وبتلك الكلمات لمعين التجار إنخرط أغلبية النواب إلى معارضة الخطوة المؤدية إلى الهيمنة الجديدة للأجانب، فقد أيد الكثير من النواب وجهة نظر معين التجار البوشهرى، وواجهت لائحة الحكومة معارضة أكثرية نواب المجلس إلى الحد الذي أيد العديد من النواب الذين كانوا حتى ذلك الوقت مؤيدين للائحة القرض الأجنبي آراء معين التجار وانضموا إلى صفوف ممثلي التجار، وبهذا الشكل تعرضت لائحة الحكومة لمعارضة أكثرية المجلس الشديدة بقيادة وإصرار ممثلي قادة البازار وبشكل خاص التجار[٣].

وعندما استشعر النواب الشجاعة واختلطت الأصوات فيما بينهم ردوا قائلين: «لا يستطيع الشعب أن يرهن داره عند الأجانب لأن الأمير بهادر

---

(١) مذاكرات مجلس دورة اولى تقنية مجلس شورى ملى (١٧ شعبان ١٣٢٤ تا ٢٢ جمادى الأول ١٣٢٦ قمرى)، تهران ١٣٢٥ ش، ص١٤ ـ ١٥.

(٢) مذاكرات مجلس أول ١٣٢٤ ـ ١٣٢٦هـ.ق توسعه سياسى إيران در ورطه سياست بين الملل، ص٥٠.

(٣) ناظم الاسلام كرمانى، تاريخ بيدارى إيرانيان، بخش دوم، جلد جهارم، بى جا، بى تا، ص٤ ـ ٥؛ أحمد أشرف، منبع قبلى، ص١٢١ ـ ١٢٢

جنك والوزير فلان والموظف فلان يريدون الأموال»[١]. في حين عاود الحاج معين التجار كلامه وأشار في جلسة ٢٣ رمضان ١٣٢٤هـ ق إلى: «إن الدولة من الشعب والشعب من الدولة وليس هناك فرق بينهما، والآن طالما أن الدولة لاتملك مليون تومان، فهذا دليل على إنَّ الشعب معدم وينبغي لنا أن نمد يد العون إليه، ولكن لا يمكن انجاز أي أمر بهذه العجلة ونستطيع خلال ثلاثة أيام أن نحصل على الأموال من روسيا أو بريطانيا أبينا أم رضينا»[٢].

وخلال الجلسة نفسها أشار معين التجار إلى أنه بالإمكان الحصول على هذا القرض بلا رهن وبشرط أن يعلم المجلس بقوله مخاطباً مخبر السلطنه:

«إذا منحوكم هذا المبلغ بدون رهن فخذوه، ولكن ينبغي أن يكون المجلس على علم بوجوه انفاقه»

وبما أن مخبر السلطنه أكد له عدم إعطاء الدولتين هذا القرض بدون رهن، أردف معين التجار قائلاً:

«أن الدَّيْنْ بهذه الطريقة حتى ولو كان مائة ألف تومان لم يكن أمراً حسناً، فأما أن تأخذ الدولة هذا المبلغ بلا رهن ويضمنه الصدر الأعظم نفسه، وإما أن تمنحنا نحن التجار تفويضاً باسمنا ونسدده لها»[٣].

وفي جلسة السابع والعشرين من رمضان ١٣٢٤ هـ. ق.وحينما علم النواب أن الدولة أعطتهم التفويض الخاص بتأسيس المصرف الوطني، الذي طلبه التجار في الجلسة السابقة، تباحث النواب فيما يختص بتأسيس البنك الوطني، وتعهد التجار وفي مقدمتهم الحاج معين التجار والحاج أمين الضرب والحاج محمد إسماعيل وأرباب جمشيد، بتأسيس هذا المصرف، ومن هنا

---

(١) مذاكرات مجلس اول ١٣٢٤ ـ ١٣٢٦ هـق توسعه سياسى إيران در ورطه سياست بين الملل، ص٥١.

(٢) همان منبع؛ سلام إله جاويد، نهضت مشروطيت إيران ونقش آزاد يخواهان جهان، انتشارات دنيا، تهران، ١٣٤٧ ش، ص٤١.

(٣) مذاكرات مجلس أول ١٣٢٤ ـ ١٣٢٦ هـق توسعه سياسى إيران در ورطه سياست بين الملل، ص٥١.

ظهر أمر المصرف الوطني بوصفه أحد الآمال التي عد لها الإيرانيون جهودهم منذ سنوات سابقة[١].

على الرغم من كل ما أكده التجار وبقية النواب الآخرين بهذا الخصوص، إلا إن الحكومة الإيرانية لم تيأس بعد من إقناع المجلس والحصول على القرض من الروس والبريطانيين، إذ بعد مرور عدة أيام حضر ناصر الملك ـ وزير المالية الإيراني ـ إلى المجلس وتحدث مرة أخرى عن حاجة الدولة وفقرها أملاً في التأثير على مواقف النواب، ولكن المجلس اعترض بشدة، وخاطب معين التجار الوزير قائلاً: «نحن بصدد تأسيس مصرف، فعليكم أن تهيؤا له لائحة وبنوداً»[٢].

اقتراح الحكومة القاضي بطلب الحصول على القروض الأجنبية في مجلس الشورى الوطني، والمناقشات المستفيضة والمتنوعة القائمة على الرفض والموافقة على ذلك، ساعد التجار بالعمل على تنفيذ فكرة تأسيس البنك الوطني، وأشار معين التجار في كلمته التي ألقاها في المجلس إلى إصلاحات البلاد الضرورية وضرورة الحصول على الأموال وقال في هذا الصدد: «حفاظاً على استقلال البلاد من الأفضل الاستعانة بمبلغ من تجار الداخل لكي لا يتحملوا منة الأجانب السيئة الصيت».

وفي الوقت نفسه فإن الدولة كانت قد أعطت مهلة من الوقت بخصوص فكرة تأسيس البنك الوطني، ليتمكن التجار من إعداد المقدمات اللازمة لتأسيس البنك الوطني، وهنا دافع معين التجار بتصريحاته المؤثرة عن تأسيس البنك ودعا جميع الأشخاص الممولين وعموم الناس إلى حمايتهم للبنك الوطني[٣].

(١) مذاكرات مجلس أول ١٣٢٤ ـ ١٣٢٦ هـ.ق توسعه سياسى إيران در ورطه سياست بين الملل، ص ٥١.
(٢) أحمد كسروى، منبع قبلى، بخش يكم، ص١٩٢ ـ ١٩٤.
(٣) مذاكرات مجلس أول ١٣٢٤ ـ ١٣٢٦ هـ. ق توسعه سياسى إيران درورطه سياست بين الملل، ص٥١ ـ ٥٥.

وأخيراً تم التصويت على إعلان تأسيس «بنك ملى إيران ـ البنك الوطني الإيراني» داخل المجلس بهمة التجار الذين انضم الكثير منهم في طهران والمدن الإيرانية الأخرى لهذه المبادرة الوطنية بصفة مؤسسين للبنك، ومنهم الحاج حسين أمين الضرب ومعين التجار والحاج محمد اسماعيل آقا تاجر تبريزى، والحاج محمد علي شالفروش والحاج محمد إبراهيم ملك التجار، أصفهان، والحاج عبد الرزاق تاجر اسكوئى وافتخار التجار وآقا ميرزا محمد شفيع ملك التجار ومحمد حسين كازرونى والحاج فرج آقا الصراف التبريزى والحاج ربيع آقا التاجر التبريزى والحاج باقر آقا الصراف التبريزى والحاج ميرزا عباسقلى آقا التاجر التبريزى والحاج ميرزا على الصراف الاصفهانى، والحاج مشير التجار في المحمرة والحاج ميرزا أحمد تاجر لارى شيرازى وآقا حسن آقا عمدة التجار وأرباب جمشيد وعمدة التجار طومانيانس وغيرهم، إذ بلغ عدد المؤسسين للبنك الوطني (١٠٠) مائة شخص ساهم كل منهم بمبلغ يتراوح من خمسة آلاف تومان إلى خمسين ألف تومان كرأس مال ابتدائي للبنك[(١)].

أثيرت في بداية الأمر حملة إعلامية كبيرة لتأسيس البنك الوطني، ووجد العامة الميدان فسيحاً لإظهار مدى حماستهم، فمنذ اليوم الأول الذي بدأ فيه الحديث عن البنك الوطني سر بعض الأثرياء وأغلب الفقراء، بما فيهم فقراء البازار، وأبدوا تعاونهم، وبعد أن هيأ التجار المجال لذلك بحيث يحصلون على رأسماله وهو خمسة عشر مليون تومان، إذ يستطيع كل شخص أن يشارك في الأسهم بداية من خمسة تومانات إلى خمسين ألف تومان، وكتبوا لائحة بذلك وأرسلوها ليذيلها الشاه بتوقيعه[(٢)]. وذهب بعض التجار إلى دائرة البريد والبرق ليحصلوا على دعم أقرانهم وزملائهم في المدن الإيرانية والمناطق

---

(١) للمزيد من التفاصيل يراجع: ناظم الاسلام كرمانى، منبع قبلى، بخش دوم، جلد جهارم، ص١٧ ـ ٢٠؛ أحمد أشرف، منبع قبلى، ص١٢١ ـ ١٢٢.

(٢) أحمد كسروى، منبع قبلى، بخش يكم، ص١٩٤.

الأخرى كالقفقاس واسطنبول والهند، وأعلن أن غرف تجارة كبار التجار مثل الحاج حسين أمين الضرب والحاج محمد اسماعيل آقا التبريزى والحاج باقر الصراف التبريزى، وأرباب جمشيد وطومانيانس، هي أماكن لشراء سندات أسهم البنك الوطني، وسعى المثقفون إلى تحويل أجواء تأسيس البنك الوطني إلى مناسبة مفعمة بالمشاعر الوطنية ومعادية للأجانب، وكتبت جريدة «الحبل المتين»، الصادرة في كلكتا، عن التاجر الكازرونى في مدينة بوشهر محمد رضا صاحب، أنه جمع أموالاً للبنك بمساعدة قائد البحرية، وأن طلاب مدينة شيراز باعوا كتبهم بأسعار مخفضة (تنزيلات) وأرسلوا أثمانها إلى المجلس، ووردت أسماء بعض النساء في المجلس من اللواتي كن على استعداد للقيام بحملة لجمع الأموال، التي تحتاجها الحكومة لكي لا تكون الدولة بحاجة إلى الاستقراض من الأجنبي، وكان المثقفون يسعون من خلال الصحف إلى إعادة الاختلافات السابقة للتجار مع «البنك الشاهنشاهي» إلى الأذهان مرة أخرى، وينتقدون التجار الذين لا يعيرون أهمية للمصالح الوطنية، في الوقت الذي كانوا فيه يشجعون عامة الناس على الوقوف إلى جانب البنك، بحيث أشيد في تقرير من مدينة «عشق آباد» بعمال الفخاريات والعمال من ذوي الدخل المحدود الذين ساهموا في تأسيس البنك الوطني، في حين تم توجيه النقد لأصحاب المناصب والأغنياء الذين كان بمقدورهم إبداء المساعدة ولكنهم كانوا غير مبالين بهذا الأمر، وجاء في هذا التقرير توبيخ شديد حتى لتجار شيراز وأصفهان والتجار الإيرانيين المقيمين في الهند الذين أظهروا عدم اكتراثهم بقضية البنك الوطني، وأشير في الرسالة الموجهة من معين التجار بوشهرى إلى الحاج محمد صادق ـ التاجر الأصفهانى ـ إلى عدم تعاون أهالي إقليم فارس (شيراز) بشكل عملي في تأسيس البنك الوطني[١].

وأبدى أهالي تبريز تعاونهم فيما يختص بالبنك، ولكنهم تحفظوا في الرد

---

(١) للتفاصيل.يراجع: سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٥٢ ـ ١٥٣؛ R. K, Ramazani, OP.Cit. P. 108.

على منح القروض للدولة، وعقد تجار تبريز جلسة خاصة في الثالث عشر من شهر شوال ١٣٢٤هـ.ق. في دار التاجر المعروف الحاج مهدي آقا كوزه كنانى وبحضور بعض رجال الدين والوجهاء وغيرهم، وتباحثوا في هذا المجال، وبعد التشاور اقترحوا أن يتعاونوا لانشاء المصرف الوطني وجمعوا الأموال في الحال، لكنهم لم يوافقوا على منح القرض إلى الدولة «لأن معظمه سيجد طريقه إلى خزائن أشرارها»، وأرسلوا برقيتين إلى طهران بهذا الخصوص، أحدهما بتوقيع العلماء وأُخرى بتوقيع التجار ومما جاء في البرقية الأخيرة:

«... جميع الطبقات مستعدة عن طيب خاطر لتأسيس هذا البنك الذي فيه أسباب خلاص الدولة والأمة، ولكن ما يبغونه في هذا المجال هو الضمانات، ويأمرون بأن تفسحوا مكاناً في القرار المذكور لميزانية الدولة فأولاً ينبغي إصلاح ميزانية المملكة حتى لا تدعو الحاجة بعد ذلك إلى الاستدانة، طالما لم يصوب الدستور في حضور النواب من أطراف البلاد، وما لم يتم إصلاح الميزانية لن يكون هناك مجال لتأسيس البنك»[١].

كما سعت الصحافة إلى تحويل قضية تأسيس البنك الوطني إلى حدث وطني وقضية مناوئة للأجنبي، فقد أكدت أن مسألة تأسيس البنك تمثل حركة «لخلاص البلاد من الاستقراض المخرب»، ولم تكتفِ بدعوة الناس إلى هذه المشاركة الوطنية حسب، بل قامت كذلك بذكر الأفراد المؤثرين القادرين على إبداء المساعدات الفنية في تأسيس البنك ومنهم، الحاج حسين أمين الضرب والحاج محمد إسماعيل مغازة وأرباب جمشيد والحاج عبد الرحمن مدير شركة فارس.كما بادرت إلى توصية التجار بالاتحاد وجعل المصالح الوطنية نصب أعينهم والحصول على امتياز البنك الوطني من الحكومة، والتصدي لتحمل مسؤولية إدارة الأمور المالية للبلاد من خلال استخدام الأفراد الأكفاء الواعين، إذ أن توفير رؤوس الأموال وحده ليس كافياً، بل

(١) يراجع نص الرسالة في: أحمد كسروى، منبع قبلى، بخش يكم، ص١٩٧ ـ ١٩٨.

لابد من «العلم والتجربة» أيضاً في إدارة هذا النوع من الأعمال، فقد تأسست خلال الأربعين سنة الماضية أكثر من ستين شركة كبيرة وصغيرة، ولكنها لم توفق في عملها بسبب عدم امتلاكها للدراية اللازمة، حتى أن أموال البعض من هؤلاء التجار كانت مودعة في بعض الشركات الأوروبية المتوسطة، إلا أنهم لم يكونوا يمتلكون الدراية اللازمة في هذا المجال، ومن خلال الحديث عن الفوائد التي حصل عليها البنك الشاهنشاهى من هذا الامتياز أخذ المثقفون يدعون التجار إلى الاتحاد أمام بنوك التجار الأجانب، مشيرين إلى الاتحاد الجزئي لتجار أصفهان أمام البنك على أنه يمثل أنموذجاً للفوائد الناجحة عن اتحاد التجار[١].

من جانب آخر كان التجار من أعضاء المجلس الأوائل، الذين طالبوا ومنذ البداية بإصلاح الأمور المالية للبلاد، وأظهروا بأسهم وشهامتهم من أجل الوصول إلى تحقيق هذه الأهداف، كذلك مارس التجار والأصناف معاً المزيد من الضغط على الحكومة الإيرانية من أجل إصلاح الأمور المالية، وفي هذا المجال يذكر معين التجار البوشهرى: «الحقيقة إن إصلاح المسائل المالية أولى من أي شيء آخر»، ويقول الحاج حسين أمين الضرب: «هناك ثلاث فقرات مطلوبة يجب أن تنفذ، الأولى هي مسألة المالية، والأخرى هي مسألة الإقطاعيات، والأخرى هي الإقطاعيين الذين ظهروا بسبب أملاكهم. فما هو الأمر الأكثر سوءا للحكومة والشعب من أن يكون لأحد الأشخاص ملكاً بألف تومان ويأخذ عوضاً عنه ملكاً بقيمة خمسين ألف تومان»[٢].

واستغل الحاج حسين أمين الضرب حضور وزير المالية للمجلس ووجه له بعض الأسئلة الخاصة بشأن الكمارك مخاطباً الوزير:

«المجلس يريد أن يعرف ما مقدار عائدات دائرة الكمارك؟ وكم عدد

---

(١) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٥٢ ـ ١٥٣.

(٢) هادى رهبرى، منبع قبلى، ص٩٢.

أفرادها؟ وكم عدد الإيرانيين منهم؟ وما مقدار رواتبهم؟ وإلى أين وصلت مسألة الكشف عن حسابات هذه الإدارة التي طالبوك بها وما النتائج؟»[١].

وعلى الرغم من الجهود الابتدائية للتجار ومكونات البازار الأخرى التي بذلوها لمعالجة وإصلاح الأمور المالية، والضجة الإعلامية للصحف ورغبة المجلس في تأسيس البنك الوطني، ألا أن هذا المشروع بقي حبراً على ورق ولم ينفذ عملياً، ولهذا فإن فشل هذا المشروع وعدم التوفيق في تأسيس البنك الوطني كان دائماً يطرح التساؤل التالي: لماذا لم يتمكن تجار وأصناف البازار في المجلس والحكومة الإيرانية من تأسيس بنك كهذا في السنوات الأولى للثورة الدستورية؟، وللإجابة على هذا التساؤل يمكن القول: إنه مما لاشك فيه أن إحدى مطالبات التجار كانت تتمثل بالإشراف والسيطرة على النظام المالي للبلاد، وبما أن القوى الأجنبية كانت قد وسعت دائرة نفوذها وسلطتها الاقتصادية في البلاد، لذا فإنها تعد هذه المطالب خطاً أحمر بفتح باب التنافس الأساسي بينهما، مما يثير لتلك القوى القلق الذي لا تسمح به إطلاقاً، ومن جانب آخر فإن مسألة عدم تحمل تأسيس «بنك وطني إيراني» جاء في حقبة لم تكن فيها البنى التحتية اللازمة لتأسيس مؤسسة بهذا المستوى موجودة، فالبلاد كانت تعاني من ظروف مرحلة الثورة والفوضى وتداعيات الاضطرابات وفقدان الأمن الاجتماعي والإصطفافات السياسية بعد نجاح الثورة الدستورية، كل ذلك لم يُخلق الأجواء الآمنة للاستثمار في المؤسسات الجديدة، فكيف كان بإمكانها أن توفر المناخ الملائم والأمن للاستثمار المصرفي؟ ناهيك عن أن الخلافات القائمة بين الحكومة الإيرانية والمجلس أدت إلى عدم توفير الدعم الحكومي اللازم لأمر كهذا، وعلى الرغم من أن الحكومة الإيرانية أعربت في الظاهر عن موافقتها لتأسيس «البنك الوطني» إلا أن الحكومات في تلك الآونة لم تمتلك القدرة على فهم ضرورة مؤسسات

(١) هادي رهبرى، منبع قبلى، ص٩٢.

كهذه انطلاقاً من ماهيتها، بل حتى أن البعض كان يرى موافقة الحكومة بأنها نوع من أساليب الضغط على التجار لكي تقوم بإيصالهم إلى مرحلة الإفلاس من خلال القروض المتعاقبة التي يطلبونها[1].

ويمكن إيجاز عوامل فشل مشروع تأسيس «البنك الوطني» بالنقاط الآتية:

١ ـ إن مشروع تأسيس «البنك الوطني» في تلك الحقبة ظهر على الأكثر بتأثير الأجواء التي أوجدها المثقفون والصحف وتحول إلى قضية سياسية، وبعبارة أدق قضية سياسية أمام الاستقراض، وبسبب رجحان الطابع السياسي على الطابع الاقتصادي لم يحظ بالترحيب من قبل عموم التجار.

٢إعتراض القوى الأجنبية والأضرار التي لحقت بها ادت إلى افتعالها العقبات والموانع وإشاعتها لبعض الشائعات بهدف زيادة تشاؤم الناس وإساءتهم الظن بالمشروع.

٣ ـ عدم ملائمة الأوضاع السياسية ـ الاجتماعية للبلاد في المرحلة الأولى من الثورة الدستورية، والخوف والقلق من فقدان رؤوس الأموال في وقت لم يكن فيه الاستقرار السياسي اللازم موجوداً.

٤ ـ الفشل في الحصول على الدعم الشعبي العام بسبب التصرفات السيئة للشركات الاستثمارية التي تشكلت قبل ذلك من قبل التجار، وإفلاس بعض تلك الشركات وأعمال الاختلاس والمشاكل بين أصحاب الأسهم فيها، مما أدى إلى انعدام أجواء الثقة لدى الرأي العام تجاه هذا المشروع.

٥ ـ اختلاف وجهات النظر بين المجلس والحكومة والاختلافات الحزبية والفئوية أدت إلى عدم قيام الوزراء والكادر التنفيذي في البلاد بإبداء التعاون اللازم مع هذا المشروع وعدم قيامهم بتسخير إمكاناتهم للحصول على مساعدات الناس وخلق أجواء الثقة لديهم.

٦ ـ استغراق النقاشات داخل المجلس حول تأسيس البنك الوطني وقتاً

---

(١) سيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٣٥ ـ ١٥٤.

طويلاً امتدت إلى حوالي عشرين شهراً مما أدى إلى تراجع ذلك الحماس وزوال فورته، علما بأن إطالة النقاشات التي حصلت بسبب بعض الاعتراضات حول المشروع.

٧ ـ تحفظ بعض التجار بسبب اعتقادهم بأن الاستثمار في البنك في ظل الظروف السياسية ـ الاجتماعية لتلك الحقبة كان يعد نوعاً من المخاطرة برؤوس أموالهم، ولاسيما أن الأفق السياسي للبلاد لم يكن واضحاً إلى حد ما(١).

وبينما كان المجلس منهمكاً في جلساته المتعددة برز منذ البداية الحديث في المجلس عن لائحة القانون الأساس (الدستور)، الذي مهد للتجار أيضاً الطريق لطرحه ومناقشته آنذاك.

ثالثاً: القانون الأساس (الدستور):

من الأعمال المهمة الأخرى للمجلس التي لابد من الإشارة إليها أولاً هو التصويت على القانون الأساس (الدستور) الذي كان متأثراً إلى حد ما بالقانون الأساس البلجيكي لعام ١٨٣١م، والقانون الأساس البلغاري لعام ١٨٧٩م، كما تم تضمين القانون الأساس تشكيل مجلس الشيوخ أيضاً، الذي تم بموجبه تعيين نصف أعضائه من قبل الشاه، على الرغم من عدم تحديد سقف زمني معين لتشكيل مجلس الشيوخ، فضلا عن أن الكثير من النواب الراديكاليين كانوا يعارضون تشكيل ذلك المجلس، لذلك لم يتم تشكيله خلال مدة الثورة الدستورية(٢).

كان من الممكن عن طريق إقرار الدستور آنذاك أن تكتسب سلطة القانون واستقرار النظام صفتها الرسمية، فقد تحدث القانون الأساس للبلاد في أكثر بنوده عن كيفية تفعيل العمل البرلماني الجدي، وإقامة النظام الدستوري،

---

(١) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٥٥.

(٢) زانت آفارى، منبع قبلى، ص٩٤.

وتشخيص دائرة نفوذ المجلس وحدود عمله والعلاقات بين الشاه والحكومة والمجلس، فقد نص القانون الأساس (الدستور) على (٥١) إحدى وخمسين مادة، احتوت على فصول في غاية الرقي، ومع ذلك فإن الشاه ظل بموجبها رئيساً للبلاد، في حين كان الوزراء مسؤولين أمام المجلس بشكل مباشر، وكان بمقدور المجلس أن يطلب من الشاه إقالة بعض الوزراء الذين يخالفون القانون، كما تم تحديد بعض من صلاحيات الشاه في بعض المواد الأخرى، وكان يجب تسليم جميع القوانين الجديدة إلى المجلس لغرض التصويت عليها وإقرارها، واحتفظ المجلس لنفسه بحق التصويت على جميع التعاملات الوطنية الكبيرة، وهو الذي يختار قادته ورؤساءه ولا يعينهم البلاط[١].

إن المواد التي كان من الممكن أن تحظى باهتمام أكثر من قبل التجار وأصحاب العقارات والأراضي في الدستور هي المادة الخامسة عشرة والسادسة عشرة والسابعة عشرة، فقد نصت المادة الخامسة عشرة: «بأنه لا يجوز إخراج أي مُلكْ من تصرف صاحب المُلك إلا بترخيص شرعي، وبعد أن يتم تحديد وأداء قيمته المنصفة».

ونصت المادة السادسة عشرة على: «السيطرة على أملاك الناس وأموالهم بعنوان العقوبة والسياسة أمر ممنوع إلا بحكم القانون».

أما المادة السابعة عشرة فقد نصت على: «يمُنع سلب سيطرة المالكين والمتصرفين عن أملاكهم وأموالهم الواقعة تحت تصرفهم بأي شكل من الأشكال إلا بحكم القانون»[٢].

---

(١) يراجع نص القانون الأساسي (الدستور) في: «قانون أساس ومتمم آن با اصلاحات جديد، قوانين ومقررات مطبوعاتى» باتمام اصلاحاتى.. كرد آورده فتح الله ياورى، جايخانه قم، بى تا، ص ٧ ـ ٣١؛ E. G. Browne, Op, Cit, Pp.362-371.

(٢) يراجع نص المواد الثلاث المذكورة آنفا أعلاه في: مذاكرات مجلس أول ١٣٢٤ ـ ١٣٢٦ هـ ق توسعه سياسى إيران در ورطه سياست بين الملل، ص٧٧٣ ـ ٧٧٤؛ E. G. Browne, Op, Cit, P.365.

وهذه المادة لا تؤكد على احترام حق الملكية حسب، بل إنها تمنع حق التصرف والمصادرة والاستحواذ على أملاك الأفراد وأموالهم إلا في الحالات التي يحددها القانون.

إن إقرار المواد الثلاث أعلاه من الطبيعي أن يجعل التجارة وأهل البازار مطمئنين كثيراً بأن ملكيتهم ستحترم على الدوام والمحافظة على أموالهم من أي نوع من أنواع وضع اليد والتصرف والمصادرة غير القانونية، وفي حالة تنفيذ المواد أعلاه سيساعد ذلك أيضاً على إشاعة حالات الأمان والثقة اللازمتين لتنمية وتوسيع رؤوس الأموال. ويلاحظ في هذه المواد الدور الواضح والفاعل للتجار في تدوين وتنظيم القوانين لما كانوا يطالبون به.

كما أكدت المواد من المادة الثانية والعشرين وحتى المادة السادسة والعشرين، أي المواد (٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦) من القانون الأساس، على عدم إعطاء أي امتياز تجاري أو صناعي أو زراعي، وكذلك أي نوع من أنواع الاستقراض أو منح امتيازات سكك الحديد والطرق غير المعبدة بدون التصويت عليها من قبل المجلس، وهذا يظهر بشكل جاد رَدَّ فعل التجار وذوي المهن المختلفة داخل البازار الإيراني أمام نفوذ أصحاب رؤوس الأموال الأجانب، وعجزهم عن مواجهة هذا الهجوم والتصدي له[١].

جاء أيضاً في القوانين المقرة من قبل المجلس الأول بخصوص الخطة العامة لقانون البلديات وإدارة الأموال المنقولة وغير المنقولة ورؤوس الأموال المتعلقة بالمواطنين، وكذلك الإشراف في مسألة التموين، والمساعدة في بناء الأسواق والمعارض التجارية، وبشكل عام فإن الإشراف والمراقبة في الترويج للمهن والتجارة، أصبحت مسؤوليتها تقع على عاتق الدولة وممثليها في المدن، إذ نصت المادة (٤١١) من قانون تشكيل الأقاليم والولايات على

(١) يوجد نص المواد من (٢٢ ـ ٢٦) من الدستور في: E. G. Browne, OP, Cit, P.366.

ما يأتي: «انطلاقاً من أن تطور التجارة منوط بسلامة الطرق، ستكون لحكامنا مراقبة خاصة على الطرق والشوارع»[(١)].

وبناء على ذلك فقد جاء في قوانين المجلس الأول التي تم إقرارها وفي مشاريع قوانين البلدية بخصوص التجارة والبازار ما نصه:

«إن الحكومة وممثليها في المدن يتحملون إدارة الأموال المنقولة وغير المنقولة ورؤوس الأموال الخاصة بالمدينة، وكذلك الإشراف على مسألة التموين، والمساعدة في بناء الأسواق وإقامة المعارض التجارية، وبشكل عام الإشراف على الترويج للعمل والتجارة في المدينة»[(٢)].

بهذه الطريقة وضعت وثيقة مهمة سمُيت فيما بعد باسم «القوانين الأساسية» توضحت من خلالها سلطات الجمعية الوطنية وبشكل شامل، فلهذه الجمعية ـ بوصفها الممثل الحقيقي لكل الشعب الإيراني ـ الحق في أن تقترح ـ بصدد جميع الأمور ـ أي إجراء يقود إلى صالح الحكومة والشعب، ولها القرار النهائي بالنسبة لكل القوانين والقرارات والميزانيات والمعاهدات والقروض والاحتكارات والامتيازات، وعليها أن تعقد الجلسات التي تستمر لعامين متتالين، إذ لا يجوز خلال هذه المدة اعتقال أي عضو من أعضائها بدون إذن منها. وبعد ما صوت المجلس بالإجماع على هذه الوثيقة سارع النواب بتقديمها للشاه الذي كان مريضاً آنذاك[(٣)].

إن افتتاح المجلس الوطني وعملية وضع الدستور للبلاد تحولت إلى صراع طويل استمر حتى نهاية عام ١٩٠٦م، فقد أُرسل الدستور بعد الانتهاء من كتابته إلى البلاط الملكي لكي يوشحه الشاه بتوقيعه، ولما كان رجال البلاط آنذاك يحولون على الدوام دون تحقيق الحكم النيابي، فإنهم احتفظوا

---

(١) يراجع نص المادة في مذاكرات مجلس اول ١٣٢٤ ـ ١٣٢٦هـ.ق. توسعه سياسى إيران در ورطه سياست بين الملل، ص٨٢٨.

(٢) هادى رهبرى، منبع قبلى، ص٩١ ـ ٩٢.

(٣) E. Abrahamian, OP.Cit, P.409.

بمسودته ولم يعيدوها إلى مجلس النواب ثانية، وبعد أن اصطدموا بمطالبة المجلس وضغطه باسترجاع المسودة للتصويت عليها، طالب رجال البلاط التفاوض حول بعض البنود، ولاسيما فيما يتعلق بمجلس الشيوخ، أي لأجل أن يكون المجلس الأخير أكثر أهمية، إلا أن النواب أدركوا نواياهم وردوا عليهم في أثناء المحادثات التي جرت لهذا الغرض بين ممثلي البلاط وممثلي المجلس، وأنهيا الموضوع، ووقع عليه أخيراً مظفر الدين شاه، الذي كان يعيش أيامه الأخيرة، ومع ذلك فإنه تحفظ في البداية بالتوقيع عليه، إلا أن سقوطه على فراش الموت[1] دفعته لأن يذيل القانون الأساس(الدستور بتوقيعه يوم ٣٠ كانون الأول ١٩٠٦م، الموافق للرابع عشر ذي القعدة ١٣٢٤ هـ.ق. وحمل مشير الدوله ـ الصدر الأعظم ـ وناصر الملك ـ وزير المالية ـ ومحتشم السلطنه ومشير الملك لائحة القانون الأساس واتجهوا بها نحو المجلس واستقبلهم كل من كان هناك، وألقى السيد محمد تقي الهراتى ـ أحد النواب ـ بياناً بهذا الخصوص، في حين علت البسمة وجوه الحاضرين ورفعوا أصواتهم بالدعاء والتأييد إلى الحد الذي «بكى بعضهم من فرط الفرحة»[2] على حد تعبير كسروى.

لقد حصل الثوريون على دستورهم، ولكنهم لم يضمنوا ثباته على أرضية صلبة بعد، وقد فقد البلاط قوته المطلقة، ولكنه ظل غير راغب في تقبل الوضع الجديد، واستمر الكفاح بين الفريقين طيلة السنوات الثلاث التالية، عندما حاول الدستوريون المحافظة على مكاسبهم، وأصر البلاط على استعادة ما فقده، وكانت الشوارع آنذاك سلاحاً حيوياً في الصراع، فحين ماطل الشاه بشأن الانتخابات البرلمانية نشبت اضطرابات وتظاهرات في تبريز، استمرت عشرة أيام على التوالي، وعندما تحفظ الشاه بخصوص توقيع الصيغة النهائية للقوانين الأساسية ظهرت اعتراضات جماهيرية في معظم المدن الإيرانية[3].

---

(١) توفي مظفر الدين شاه في ٨ كانون الثاني ١٩٠٧؛ H. Nazem, Op. Cit, P. 20.
(٢) أحمد كسروى، منبع قبلى، بخش يكم، ص١٩٩ ـ ٢٠٠.
(٣) يرفند ابرهميان، المصدر السابق، ص٢٣٣.

مثلت انتخابات مجلس الشورى الوطني وسن القانون الأساس(الدستور) دور العامل المساعد في تطوير التنظيمات السياسية ليست في طهران حسب، بل في الولايات الإيرانية الأخرى، الأمر الذي دفع بالتجار الذين تدعمهم نقابات البازار المختلفة إلى تكوين جمعيات محلية أو اتحادات مستقلة هدفها مراقبة الوضع الدستوري في البلاد ومعارضة الحكام المحليين.

* * *

المبحث الرابع

الاتحادات المحلية
وأثرها في الحياة السياسية للبازار

جاء تأسيس الاتحادات والجمعيات في السنوات التي أعقبت انتصار الثورة الدستورية ضرورة اجتماعية سياسية، فقد شاع تأسيس الجمعيات في أجواء الحرية بعد الثورة بشكل واسع وكبير، ولا يمكن التغاضي عن نقطة أساسية ومهمة هي أن البنية الداخلية ونوع السياسة وأهداف هذه الجمعيات تختلف اختلافاً كبيراً عن الجمعيات السرية التي برزت على سطح الأحداث السياسية قبل الثورة الدستورية، وأصبحت تلك المنظمات ذات نفوذ كبير في السياسة والحكومة، وبعض هذه الاتحادات تشكلت على أساس مهني بدعم وتشجيع مجلس الشورى الوطني والمنظمات المحلية الأخرى.

تشكل في أواخر صيف عام ١٩٠٦م عدد من الاتحادات الانتخابية في المناطق الشمالية أولاً، ومن ثم في جنوب البلاد، وأقرت المادة التاسعة من قانون الانتخابات تشكيل بعض الاتحادات بعنوان المراكز التي تشرف على انتخابات المجلس، وكانت الاتحادات تشكل من الأشخاص ذوي السمعة الحسنة في المنطقة، وتتكون من ستة مجاميع من المنتخبين، ففي كل مقاطعة تم تشكيل نوعين من الاتحادات، الأول: اتحاد الأقاليم في مركز الإقليم، والثاني: الاتحادات المحلية في المدن الأخرى، وكان من المقرر حل هذه الاتحادات بعد الانتخابات، ولكنها استمرت في أداء أعمالها بناء على طلب أهالي تبريز، ومن ثم المواطنين الإيرانيين في المدن الأخرى، وفضلاً عن

الإشراف على الانتخابات أخذت الاتحادات تتصدى تدريجياً للقيام بواجبات ومسؤوليات أخرى، وقد تم تخصيص إثني عشر نائباً لاتحاد الإقليم، فضلاً عن ممثل من كل ناحية تابعة لذلك الإقليم، في حين تم تخصيص ستة نواب لاتحاد الولاية زائداً ممثل من كل ناحية تابعة لتلك الولاية، وينتخب أعضاء الاتحادات لأربع سنوات، وكان يجب على هؤلاء الأعضاء أن يكونوا على دراية كاملة باللغة الفارسية، ومن الرجال، ولا تقل أعمارهم عن ثلاثين عاماً، ومن المالكين أو يدفعون الضرائب بشكل مباشر، وغير مستخدمين في الدولة، وكانت اتحادات الأقاليم والولايات تتمتع بقدرة تنفيذية وقضائية، إلا أنها لم تكن تتمتع بحق سن القوانين، ومع ذلك فقد كانت تتمتع بصلاحيات واسعة طبقاً للقانون منها:

١ ـ إنها تشرف على انتخابات المجلس.

٢ ـ لها حق الإشراف على الحكام المحليين وكان بإمكانها إقامة الدعوى ضدهم.

٣ ـ تستوفى الضرائب وتتدخل في حصص ضرائب كل ناحية وتعدلها أو تغير تصنيف النواحي.

٤ ـ تخصيص نسبة مئوية من الضرائب المحلية لها للأعمال ذات المنفعة العامة، نظير بناء المدارس والجسور والطرق والمراكز الصحية.

٥ ـ تقوم ببيع الأموال العامة أو تؤجرها أو تستخدمها بالطرق الأخرى.

٦ ـ تصرف رواتب للطلبة الفقراء.

٧ ـ تنشئ صناديق التقاعد للمستخدمين من قبل الدولة[١].

حملت بعض الاتحادات أو الجمعيات أسماء الولايات أو أحياء ومحلات العاصمة طهران، والذي نحن بصدده هنا ثلاثة اتحادات من بين هذا

(١) زانت آفاری، منبع قبلی، ص١٠٤ ـ ١٠٥.

الكم الهائل من الاتحادات ألا وهي: اتحادات التجار، والصيارفة، وذوي المهن، لمعرفة طبيعة تعاملهم وسلوكهم السياسي خلال أحداث الثورة الدستورية لكي نقف على مكانة البازار ونقاباته المختلفة بالتعاون مع هذه الاتحادات من خارج أعضاء المجلس(١).

لقد مثلت انتخابات الجمعية الوطنية الإيرانية دور العامل المساعد في تطوير التنظيمات السياسية، ففي المدن الإقليمية سارع التجار مدفوعين من قبل العلماء ونقابات البازار إلى تكوين جمعيات محلية مستقلة سلكت طريقاً ثابتاً في معارضة سياسة الحكام المحليين(٢).

إن نشاط التجار من وراء الاشتراك في العديد من الاتحادات كان يرمي إلى متابعة هدفين رئيسين، احدهما يتمثل بالمحافظة على المصالح المهنية، والآخر هو: بذل الجهد في المحافظة على استقرار النظام الجديد وديمومته، إذ كانوا متمسكين ومهتمين جداً بتأسيس مؤسساته الحديثة، وفي الوقت نفسه كان المجلس النيابي قد أمضى مدة ليست بالقصيرة في مناقشة قانون الإتحادات التجارية أو المجالس التجارية ودراسته بشكل مستفيض، وفي ظل هذه الأجواء تم تشكيل «اتحاد التجارة» في طهران، الذي كان يعقد اجتماعاته في طهران ليومين في الأسبوع من قبل «التجار الغيورين»، ومن الأمور التي يتناولها هذا الاتحاد هو «الترويج للتجارة الداخلية وتأمين احتياجات الشعب

---

(١) على سبيل المثال حملت أسماء «اتحاد أصفهان» و«اتحاد اذربيجان» و«اتحاد الجنوب» وجمعيات دروازه قزوين (بوابة قزوين) و«جاله ميدان» و«شاه آباد»، والاتحادات المتشكلة بهدف الدفاع عن قضية اجتماعية وسياسية محددة ك «اتحاد الاجتماعيين» و«مؤيدوا المجلس» و«اتحاد الثقافة» الذي كان يعنى بترويج المعارف ونشر العلوم الجديدة واللغات الأجنبية، و«اتحاد النساء» و«الغيرة والشرف» و«الحقيقة» و«اتحاد طلبة المدارس» الذي كان عملهم يتمثل بقراءة الأناشيد أمام المجلس و«اتحاد همت آباد» الذي تشكل بهدف النهي عن شرب الخمر وحلاقة الذقن وغيرها. يراجع: سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٦٤.

(٢) E. Abrahamian, Op. Cit, P. 408.

من الأمتعة الأجنبية»، وكيفية مقايضة المسكوكات الإيرانية مع الأجنبية، ويبدو أن تواجد التجار الكبار فيه كان يعد أمراً ضرورياً، ومن هنا كان التجار المتنفذين في المجلس النيابي يبذلون قصارى جهدهم من أجل تبديله إلى مؤسسة رسمية منظمة ودائمة(١).

وفي العاصمة طهران ظهرت في البداية على الساحة السياسية أكثر من ثلاثين جمعية، بعضها كانت جمعيات مهنية «كجمعية النقابات» و«وجمعية الكتاب» و«جمعية طلبة المعاهد الفنية» وبعضها الأخر كـ«جمعية الأذربيجانيين» و«جمعية الأرمن» و«جمعية اليهود» و«جمعية الإيرانيين الجنوبيين» كانت جمعيات طائفية. إلا أن هذه الجمعيات بمجملها ساندت الثورة، وقامت بالحملات لانتخاب أفضل مرشحيها للجمعية الوطنية(٢).

شجع الوضع السياسي الجديد التجار لتأسيس «اتحاد التجار» في طهران والأقاليم الإيرانية الأخرى، وكان نواب التجار في المجلس يتعاونون وبقوة مع «اتحاد التجار»، وبهذا الخصوص لابد من الإشارة إلى جهود الحاج محمد تقى بنكدار ـ ممثل التجار في المجلس ـ لإقامة احتفالات الذكرى السنوية الأولى المهيبة للثورة الدستورية في اتحاد التجار، الذي يبين مدى العلاقة القائمة بين أعضاء اتحاد التجار مع نواب المجلس، وكان «لاتحاد التجار» دورٌ أساسٌ في التخطيط للإضرابات العامة، وكلما اقتضى الحال لإيقاف حركة العمل ولأي سبب كان، فإن هذا الاتحاد كان يبادر إلى إخبار الاتحادات الأخرى أو عموم الناس بنبأ الإضراب. كما تأسس «اتحاد التجار» في الولايات الإيرانية الأخرى أيضاً، فكان «اتحاد تجار شيراز» يدعم مواقف المطالبين بالدستورية، و«اتحاد مجاميع تجار أصفهان»، الذي نشر رسالة بهذا المضمون عام ١٩٠٧م روّج فيها لنشر أهدافه فضلا عن الترويج للمنسوجات

(١) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٦٥.
(٢) E. Abrahamian, Op.cit, P.408.

المحلية ومقاطعة البضائع الأجنبية من أجل إنشاء المعامل وتطوير الصناعات المحلية، بهدف تحسين وتأسيس الشركات العامة، فقام «اتحاد تجار يزد» بتأسيس شركة برأس مال قدره ثماني عشرة آلاف تومان لتشغيل معمل لصناعة الأقمشة. وكانوا يرومون استيراد المكائن والآلات والمعدات والمتخصصين من روسيا ويطلبون من العلماء الإفتاء بـ«نجاسة الأقمشة الأجنبية»(١).

كان للتجار نشاط واضح أيضاً في الاتحادات الوطنية للولايات، إذ كان هدفهم من وراء المشاركة في هذه الاتحادات مسك زمام الأمور، وقيادة تلك المؤسسات بوصفها كياناً سياسياً حديثاً ليتمكنوا من مواجهة سلطة المؤسسات القديمة التقليدية التي كانت بأيدي المستبدين، وتعد مشاركة التجار في الإتحاد الوطني للمحمرة ولار ومساعيهم في التصدي لحكام الولايات المستبدين، وكذلك الإشراف على انتخابات النواب من جملة نشاطات التجار في الحفاظ على كيان النظام الدستوري، وانطلاقاً من أن الإتحادات الوطنية للولاية كانت تؤدي دور الإشراف والرقابة في الدوائر والأمور التنفيذية، فإن تواجد التجار في هذه الإتحادات كان يمكن أن يكون مؤثراً جداً، فالحاج محمود بنكدار ـ من أعضاء الاتحاد الوطني لمدينة أصفهان ـ كان يشرف مع عدد من الأعضاء على كيفية استيفاء الضرائب وطبيعة عمل دائرة مالية أصفهان، ودائرة العدل، كما يمكن ملاحظة حضور التجار في اتحاد تبريز الذي كان يعد من أكثر الاتحادات الناشطة والراديكالية المتشددة(٢).

وفي طهران كانت الاتحادات التابعة للبازار الإيراني والاتحادات الأخرى تعقد في كل يوم اجتماعاً لها وتتبادل وجهات النظر بشأن الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد وطرق تدعيم وتعزيز النظام الجديد، وتشير أكثر الوثائق والمستندات أن القادة الثوريين في طهران كانوا منتمين للجنة

---

(١) موسى نجفى، منبع قبلى، ص١٣٥ ـ ١٣٦؛ أحمد أشرف، منبع قبلى، ص١٠٢؛ سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٦٥.
(٢) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٦٦.

الوطنية للثورة، التي كانت تمارس نشاطاً سرياً، وتعقد اجتماعاتها في منتصف الليالي إلا أن المجلس كان يعقد جلساته من الساعة الرابعة بعد الظهر وحتى منتصف الليل، وإنَّ عدداً من أعضاء اللجنة الوطنية للثورة كانوا نواباً في المجلس أيضاً، وكانت جلسات اللجنة تعقد في منزل حكيم الملك ـ النائب في المجلس ـ بعد الفراغ من عمل المجلس وتستمر لغاية الفجر عادةً[(١)].

كان أعضاء اللجنة الوطنية للثورة من المدافعين الأوفياء عن الثورة الدستورية، فقد كانوا يعملون كحلقة وصل بين المجلس والاتحادات الأخرى، كما أن عدداً من نواب المجلس ـ التجار ـ كانوا أعضاء في هذه اللجنة، التي شكلت قوة تضم عدة آلاف من المتطوعين المسلحين الذين كان واجبهم يتمثل بالدفاع عن المجلس، وخرج عدد من ذوي المناصب في لواء القوزاق من الموالين للدستوريين من اللواء وساهموا في تدريب هذه القوة الجديدة، وكانت التظاهرات تقام في ساحة بهارستان[(٢)] دائماً حيث يقع هناك مقر المجلس، وكانت اللجنة الوطنية الثورية هي التي تقود الكثير من هذه التظاهرات سواء بهدف مواجهة المعارضين للدستورية في خارج المجلس أم لمواجهة الجناح المحافظ في داخل المجلس[(٣)].

وكان لدى التجار نفوذ كبير في اتحاد ذوي المهن، كما أن رجال البازار

---

(١) زانت آفارى، منبع قبلى، ص١٠٦.

(٢) منطقة واسعة تقع في مركز العاصمة. يقال إنها كانت جزء من أملاك الحاج ميرزا حسين خان قزويني سبهسالار، أحد الشخصيات السياسية المعروفة خلال عهد ناصر الدين شاه (١٨٤٨ ـ ١٨٦٩م) وقد أهداها وقفاً للدولة. تقع بالقرب من مجلس الشورى الوطني الإيراني، الذي يطلق عليه اصطلاحاً «بهارستان» استناداً إلى هذه المنطقة. شهد هذا الميدان أحداثاً سياسية جسيمة كان أبرزها تجمع قوات محمد علي شاه وقوات القوزاق لقصف المجلس في ٢٣ حزيران ١٩٠٨م بالقنابل وتحطيم الحياة الدستورية، وشاءت الأقدار أن يُعقد في هذا الميدان اجتماع للقوى الوطنية الإيرانية يوم ١٧ تموز ١٩٠٩م لتشكيل المجلس الطارئ للثورة الدستورية(المجلس السياسي الأعلى) الذي خلع محمد علي شاه من العرش الإيراني لاحقاً.

(٣) زانت آفارى، منبع قبلى، ص١٠٧.

من ذوي العناوين والمكانة البارزة والمعروفة كان لهم نفوذ كبير في الاتحاد المركزي لذوي المهن، ولهم نشاط واضح فيه، ولا يمكن القول: بأن اتحاد ذوي المهن كان يعمل بشكل تام تحت سيطرة نفوذ التجار، لأن ردود أفعالهم المتشددة في بعض الحالات وابتعاد وجهات نظرهم وفهمهم للقضايا، كان يؤدي إلى بروز تصرفات متباينة لاتحاد ذوي لمهن بحيث تميزهم بشكل واضح عن التجار، وبسبب قرب التجار من هذا الاتحاد ونفوذهم فيه وظهور تصرفاتهم بوصفها تمثل «رد فعل البازار» يمكن أن تصبح مسألة معرفة ردود الأفعال المشابهة أو تمييزهم من التجار مؤثرة في الوقوف على العلاقات بين هذين الفريقين(١). ومن النقاط المهمة والجديرة بالملاحظة هنا، إن أعضاء اتحادات الحرف والأعمال المهنية الفرعية كانت لديهم القدرة الكافية لعزل المندوبين والوكلاء عنهم في الإتحاد أو الجمعية عند الضرورة، وقد أشارت صحيفة «الحبل المتين» إلى إن الجمعية الإتحادية لصناعة الحلويات أصدرت أمراً بعزل أحد الأعضاء التابعين لها جاء فيه: «نعلن لعموم الجمعيات في دار الخلافة عن عزل الحاج نبي كد خدى وإعفاءه من جميع مسؤولياته في الجمعية، نتيجة الانتقادات التي وجهت إليه، والذي كان من وكلاء هذا الصنف في الجمعية الموقرة، ولن يسعه تمثيل هذا الصنف في الجمعية بعد الآن قطعاً»(٢).

وتجدر الإشارة إلى أن اتحاد ذوي المهن كان ينشط في مجال المسائل المتعلقة بالمهنة من جهة، كما كان يعبر كذلك عن مواقفه السياسية بخصوص القضايا السياسية من جهة أخرى. وبخصوص المسائل المتعلقة بمهنهم كانوا يعبرون عن مواقفهم تجاهها عن طريق البرقيات التي كانوا يرسلونها إلى المجلس بشكل مباشر، أو ينشرونها في صحيفة إتحاد ذوي المهن المسماة

---

(١) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٦٧.
(٢) «حبل المتين»(روزنامه), تهران، سال (٢)، شماره (١٢)، غرة ربيع الثاني، ١٣٢٦هجري.

«بامداد» أي «الصباح أو الفجر»، وفي بقية الصحف الأخرى، فعلى سبيل المثال البرقية التي أرسلها اتحاد ذوي المهن واتحاد الجنوب إلى المجلس لمنع تصدير جلود الأغنام إلى خارج البلاد، وكذلك طلب الاتحاد الأول من صناع الأحذية بعدم استخدام البضاعة الرديئة غير المرغوبة في عملهم، تعد نماذج على هذا الأمر، وكان اتحاد ذوي المهن مؤثراً في قرارات المجلس، وينظر إليه في بعض الحالات كعامل ضغط للموافقة أو رفض أحد القرارات في المجلس، والسبب في هذا الأمر يعود إلى الإمكانية التي يمتلكها الاتحاد في غلق البازار وجر المواضيع الأخرى إلى أروقته(١).

إن أهمية اتحاد ذوي المهن كانت أكثر من سائر الاتحادات والجمعيات الأخرى، فقد قصم أصحاب الحرف والأعمال المهنية ظهر محمد علي شاه ١٩٠٧ ـ ١٩٠٩م وتسببوا في بث الرعب في قلبه، فعندما كانت الظروف تتطلب إغلاق البازار الكبير ترسل جماعة من التجار والكسبة النواب إلى الإتحاد أمراً بإن يعطلوا البازار ويغلقوا الدكاكين والمحال التجارية أو الإعلان عن الحضور في مكان معين، وعندها تكون الاستجابة سريعة جداً، إذ تُشاهد جموع التجار والكسبة تتجه وبسرعة كأفواج الجيش الزاحفة وبمشاعر ملؤها الحماس إلى المكان المحدد، وهذا يؤكد إن المجتمع الإيراني كان يعطي الإذن الصاغية للنواب من التجار وذوي المهن وبطمأنينة تامة، إلى الحد الذي كان فيه «يَعِدون طاعتهم من الفرائض التي يجب التمسك بها»(٢).

كان التجار ينظرون دائماً لأنفسهم على أنهم أعلى مرتبة من ذوي المهن من حيث المستوى الطبقي، كما أن قول التجار بامتلاكهم شأناً خاصاً تجاه ذوي المهن كان يبرز بوضوح حتى في مناقشات المجلس، فقد كانت مسؤولية

---

(١) «حبل المتين» (روزنامه)، تهران، سال(٢)، شماره (١٢)، غرة ربيع الثاني ١٣٢٦ هجرى، ص١٦٨.

(٢) فاروق خارابى، منبع قبلى، ص ٤٥٧.

إدارة شؤون ذوي المهن وقيادتهم بيد التجار، ويمثل هنا ذوو المهن الساعد العملي للتجار في مواجهة الأحداث والتعامل معها، فغلق البازار، وفتح أبواب المحال، ووجوب التحصن والإعتصام في مكان خاص بما في ذلك السفارة البريطانية في أوائل أحداث الثورة الدستورية، والاضطرار إلى القيام بالتظاهرات أمام المجلس وفي الشوارع أو المشاركة في المناسبات والاحتفالات العامة، وغيرها الكثير كانت تقوم بدعم ومشاركة التجار العلنية والخفية. كما أن الدعم المالي للتحركات الجماعية العامة، سواء في الاعتصامات أو في غلق البازار كانت تقع على عاتق التجار، فهم الذين كان بمقدورهم تنظيم إمكانية الاستمرار في الاعتصام أو فشله من خلال تمويلهم المادي، وكيفما يكون الأمر، فقد كانت تبرز وجهات نظرهم المخالفة في بعض الحالات، وكان التجار يتمتعون أحياناً بوجهة نظر أوسع بسبب علاقاتهم المباشرة وغير المباشرة مع الغرب، ومن هنا كانوا يتمتعون بمواقف أكثر اعتدالاً من ذوي المهن بسبب علاقاتهم الودية مع رموز السلطة والقدرة المالية الأكبر، فضلاً عن مساعي التجار من أصحاب النفوذ لجعل الاتحاد يسير في فلكهم، فقد كانوا يفرضون أحياناً مواقفهم المعتدلة عليهم أيضاً[١].

وفي هذه المرحلة من مراحل الثورة كانت توجد في المقاطعات الإيرانية اتحادات أخرى غير متشابهة ومعارضة للثورة الدستورية، لا بل أن بعضها جاء رَدّ فعل على تأسيس اتحادات التجار وذوي المهن، ففي كيلان تم تأسيس «إتحاد الملاكين» رداً على تأسيس الإتحادات التي كانت تمثل الراديكالية واتحاد الحرفيين، وفي أصفهان تولى السيد نجفى المجتهد، المعارض للدستورية، رئاسة «اتحاد أصفهان»، وفي شيراز ومشهد رفض الرجال المعارضين للدستورية اتحادات الإقليم في البداية، وبعد ذلك انتموا إليها، وبهذا الخصوص كتب الضابط البريطاني الرائد سايكس التقرير التالي من

(١) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٦٧ - ١٦٨.

مشهد واصفاً رجال الدين التابعين للسلطة بأنهم رجعيون بقوله: «القادة الدينيون لأهالي مشهد... رجعيون في الحقيقة حتى النخاع، إلا أنهم شاركوا بطبيعة الحال في تشكيل المجلس وأموره الأخرى. ولكن هذا الإجراء لم يكن بهدف تأييد الإصلاحات، بل بهدف الهيمنة والسيطرة على ثورة لم يكن بوسعهم إخمادها، وخشيتهم من تطورها بعيداً عنهم ولعلها تؤدي إلى القضاء على نفوذهم».

وأخبر المجتهد الأعلى لحرم الإمام الرضا عليه السلام في مشهد الشاه بأنه:

«لا يخضع لأي مجلس وطني وأي مسؤول آخر غير شخص الشاه»، وأعلن بأنه «حتى إذا ما اتخذ الشاه قراراً بالتصدي للثورة الدستورية فإنه سيبادر إلى نصرته بكل ما يملك»[(١)].

وفي المواضيع التي كان الحكام المستبدون والعلماء المعارضون للدستورية يمتلكون زمام السيطرة فيها على الإتحادات، كانت أعمال القمع القومي والعداء العلني تزداد وتيرتها ضد الأرمن والكلدانيين والزرادشتيين واليهود، وكذلك الأقليات البابية الأزلية والبهائية. فقد كتب سبرينك رايس، السفير البريطاني الجديد في طهران، الذي وصلها في تشرين الأول ١٩٠٦م بخصوص ذلك يقول:

«إن مجتهد أصفهان آقا نجفى تحدث عن ضرورة إجبار اليهود والأرمن، وحث الأوروبيين في أصفهان على مراعاة العادات والتقاليد التي تفضي إلى مزيد من الاحترام للمسلمين.وطالبوا اليهود بالتوقيع على إعلان يتعهدون فيه بالإمتناع عن بيع المشروبات والمسكرات للمسلمين، أو بيع البضائع لمسافة ثمانية أميال عن محيط أصفهان».وهنا يمكننا القول بأن بعض التجار الأصفهانيين، ومنهم بعض التجار الذين شاركوا في الثورة الدستورية، مثل محمد حسين الكازرونى، صاحب معمل الحياكة إستفادَ من هذه المشاعر

---

(١) زانت آفارى، منبع قبلى، ص١٠٩.

المعادية لليهود لإخراج تجار الأقمشة اليهود الذين كانوا يعدون منافسين لهم في أصفهان، وهذه الضغوط المتزايدة أدت إلى أن تقوم الكثير من العوائل اليهودية بالهجرة من شيراز وأصفهان وكاشان إلى فلسطين، وكذلك هجرة الأقلية الكلدانية إلى كندا[١].

أما في أذربيجان وكيلان، التي كانت الأفكار الليبرالية هي الأقوى فيها، فإن الضغوط القومية كانت أقل تأثيراً، وكان يتم ترغيب الأقليات غيرالإسلامية في المشاركة في اجتماعات الإتحادات، بل إن اتحاد تبريز كان مقره في محلة الأرمن، وكان الأرمنيون يترددون دائماً عليه ويدافعون عنه في الكثيرمن المناسبات، كما أن اتحاد مدينة رشت كان يفتح أبوابه دائماً بوجه غير المسلمين[٢].

في الوقت نفسه أدى الحزب الاشتراكي الديمقراطي التبريزي دوراً مهماً على طول تاريخ الثورة الدستورية، فقد أقدم الحزب على تأسيس «منظمة المجاهدين» التي كان قادتها يتكونون من (١٢) شخصاً وأطلقوا على أنفسهم تسمية «المركز الغيبي». إذ شكل هؤلاء الجناح العسكري للمنظمة بهدف دعم وحماية الثورة الدستورية، وأسست هذه المنظمة فصائل فدائية مسلحة، ثم أخذت هذه المنظمة بالانتشار في المدن الشمالية ومن ثم في سائر المدن الإيرانية الأخرى، وكانت تضم أصحاب المهن والتجار الأحرار، ورجال دين الطبقة الفقيرة، والمالكين الصغار والفلاحين وفقراء المدن والعمال، وعندما أخذ البلاط الإيراني يماطل في التوقيع على قانون الانتخابات وتنفيذها في المدن نهضت تبريز لنصرة المطالبين بالدستورية، وتأسس أول اتحاد من نواب مدينة تبريز للدفاع عن الديمقراطية والدستور، وبعد ذلك سرعان ما تأسست الاتحادات في جميع المدن الإيرانية الكبيرة[٣].

---

(١) زانت آفاری، منبع قبلی، ص١٠٩ ـ ١١٠.
(٢) همان منبع، ص١١٠.
(٣) غلامرضا ورهرام، منبع قبلی، ص٤٨٣؛ نیکی آر.کدی، منبع قبلی، ص١٠٦.

إن انتشار تلك الاتحادات بهذه الكثرة في المقاطعات الإيرانية كافة أثارت الرعب والقلق لدى سبرينك رايس، السفير البريطاني في طهران، الذي أرسل رسالة بهذا الخصوص إلى إدوارد كراى، وزير الخارجية البريطانية يوم **٢٣** حزيران **١٩٠٧** م يقول فيها:

«يوجد في كل مدينة مجلس مستقل يعمل بدون الرجوع أو التشاور مع الحاكم أو المجلس المركزي في طهران.الحكام السيؤون تم عزلهم الواحد تلو الآخر، والحكومة المركزية ومجلس طهران لا يجدان في نفسيهما القدرة على المقاومة. روحية المقاومة في وجه الظلم بل أي نوع من أنواع التسلط هي السائدة في جميع أرجاء البلاد. القادة غير معروفين. مصدر الإلهام يبدو أنه في الشمال، ولعله في القفقاس... هذه الروحية في أذربيجان هي الأقوى»[١].

على الرغم من أن أنشطة هذه الاتحادات كانت تنبأ عن بدايات التنظيمات وملامح المجتمع الحديث، إلا أن ضعف نشاط التجار في هذه الاتحادات وفقدان تحمسهم إليها كان واضحاً، ويمكن عَدَّه أنه ناجماً عن خلفية وما هية هذه الاتحادات ومنهج عملها، وأن ولادة هذه الاتحادات التي ظهرت الواحدة تلو الأخرى، لم تؤد إلى عدم نضوج مستوى الفهم السياسي واستقامة السلوكيات السياسية حسب، بل جرت المجتمع إلى حال من الإضطراب والفوضى حتى جعلت العنف تدريجياً هو الفيصل لتحقيق وجهات نظرها، ومن هنا فقد اشتكى التجار الكبار ولاسيما نوابهم في المجلس الإيراني مراراً من الممارسات السيئة للاتحادات وجرهم المجتمع إلى الفوضى، حتى أنهم اقترحوا أن يصار إلى تقنين عملهم بنحو ما، والحد من تحركاتهم المتطرفة والثورية، وعبر معين التجار عن مدى أسفه وغضبه لممارسات الاتحادات بقوله: «... إن الاتحادات تقوم ببعض الممارسات غير الصحيحة وفقاً لأي قانون».

---

(١) مقتبس من: زانت آفاری، منبع قبلی، ص٩١.

ويرى أن أعمال الاتحادات تتسبب بعدم استقرار المجتمع ويقول أيضاً: «لقد ضاق الناس ذرعاً ويترحمون على عهد الاستبداد»[١].

لكن على الرغم من كل ذلك فإن المشاركة والحضور الفاعل للتجار وأهل البازار الآخرين من ذوي المهن في الاتحادات المهنية والاتحادات الأخرى كان أساساً بهدف الحفاظ على المنجز الدستورى والدفاع عنه، حتى أن مارلينك ـ القائم بالأعمال في السفارة البريطانية في طهران ـ كان يدرك عمق الدور المهم للاتحادات على الرغم من أنه لم يكن موالياً لها، إلا أنه كان ينتقدهم على ما كانوا يرون في أنفسهم في الكثير من الأحيان من أنهم الممثلون الحقيقيون لأبناء الشعب، وأن تحركاتهم تلقي بضلالها على المجلس، ولكنه كان يقر بالتأثير الإيجابي للاتحادات في البلاد ووقوفهم إلى جانب البرلمان ضد «الرجعيين»[٢].

لم يقتصر دور البازار الإيراني السياسي على هذه المرحلة المتقدمة من مراحل الثورة الدستورية المتعددة، وإنما كانت له ديمومة القوة وقدرة الاستمرار في تأدية هذا الدور، بوصفه معقل الثورة الدستورية خلال المدة التي تبوأ بها محمد علي شاه عرش القاجار وما شهدته من تصاعد مميز جداً للمد الثوري الإيراني آنذاك.

* * *

(١) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٧٢ ـ ١٧٣.
(٢) زانت آفارى، منبع قبلى، ص١٠٨.

الفصل الثالث

أثر البازار في التطورات السياسية الإيرانية ١٩٠٧ ـ ١٩٠٩م

المبحث الأول

نشاطات البازار في ظل تصاعد المد الثوري للعام ١٩٠٧م

توج محمد علي ميرزا في يوم السبت المصادف للثامن والعشرين من دى ١٢٨٥هـ.ش/ ٢٠ كانون الثاني ١٩٠٧م وعُدّت مرحلته التي امتدت حتى عام ١٩٠٩م من أخطر المراحل التي مرت بها الثورة الدستورية، فعلى الرغم من تظاهره بدعم الثورة، إلاّ أن زعماءها كانوا يدركون جيداً ما يبيته لهم وما يخفي من نوايا سيئة تجاههم، ومنذ البداية ناصب المجلس العداء إلى الحد الذي تجاهلهم بعدم دعوتهم لحضور مراسيم تتويجه، لذلك وجد الكثير من رجال البازار في هذا التجاهل بادرة خطيرة تبرز عدم احترام السلطة الحاكمة لممثلي الشعب(١)، وتكرر الموقف مرة أخرى في يوم ١٣ بهمن ١٢٨٥ هـ.ش/ ٤ شباط ١٩٠٧م عندما تم تقديم الحكومة إلى المجلس، إذ أقدم رجال البلاط على التوضيح المضحك الأتي، وهو أن الوزراء هم على قسمين: «لقبي» و«عملي» فالوزراء اللقبيون هم الذين لا يتم تقديمهم

---

(١) من الجدير بالذكر أن التجار بوصفهم طبقة تحظى باحترام الحكام السياسيين والناس حافظوا على مكانتهم الاجتماعية هذه. وتوجيه الدعوة لكبار التجار وذوي الشأن للمشاركة في مراسيم المناسبات الرسمية يأتي من هذا الباب، وعلى سبيل المثال مشاركة بعض التجار الكبار في مراسيم الاحتفال بتتويج محمد علي شاه، والاستفادة من وساطة التجار بوصفهم أفراد ثقاة لحل بعض المشاكل السياسية، يظهر مدى الأهمية والاحترام الذي يكنونه لهذه الطبقة. للتفاصيل عن هذا الموضوع. يراجع: «حبل المتين» (روزنامة)، سال (١٤)، شماره (٣١)، بتاريخ ١٠ صفر ١٣٢٥هـ.ق/ ٢٥ مارس ١٩٠٧م، ص١١.

للمجلس. وكان ذلك لأجل الاستهزاء بالمجلس، ولكي يحولوا دون قيام المجلس بأداء دوره منذ اليوم الأول. وبذلك توضح جلياً موقف محمد علي شاه تجاه الحكم النيابي والمجلس منذ البداية(١).

ومنذ هذا الوقت المبكر للحياة النيابية في إيران أراد محمد علي شاه، على الرغم من اعترافه بالمجلس صراحة أن يستخدم نفوذه في معالجة ومتابعة جميع الشؤون الإيرانية بنفسه دون الذهاب إلى المجلس، الأمر الذي أبدى بعض النواب تجاهه شكواهم بهذا الخصوص، وذُكرت داخل المجلس الكثير من الإحتجاجات الرافضة لهذه السياسة، فقد قال النائب ميرزا طاهر: «السلطان هو سلطان الشعب، ويجب أن يتوج من قبل الشعب، والمجلس هو ممثل الشعب». وقال ميرزا محمود ـ بائع الكتب في البازار الإيراني ـ أيضاً ما مضمونه: «الآن بما أن هذا هو أول مجلس ينعقد إذا ما استطاع فليطالب بحقه، وإلاّ فلن يستطيع بعد ذلك أن ينجز شيئاً»(٢).

استغل الشاه بعض الهفوات الموجودة في الدستور الإيراني لتنفيذ مآربه، فقد ادعى محمد علي شاه أن نظام الحكم في إيران يجب أن يكون شرعياً وليس دستورياً، وتحدث ممثل الحكومة الحاج مخبر السلطنه في المجلس بهذا الخصوص مستهلاً حديثه بقوله: «من باب حسن النية أنه ليس من المصلحة أن تكون دولة إيران محكومة حكماً دستورياً، والسبب أنه يجب في الحكومة الدستورية إعطاء الحرية في كل شيء. وفي هذه الحال لابد أن تكون هناك حرية حتى في الأديان أيضاً. وحينذاك سيتذرعون أولئك الذين بيننا وعددهم ليس قليلاً، ونحن لا نعرفهم، بأنه يجب أن تعطونا الحرية وهنا يجب أن لا نمنعهم في أي وقت، وفي ذلك ضرر على الإسلام»(٣). وهذا ما

---

(١) E. G. Browne, Op. Cit, PP. 134 - 135; H. Nazem, Op. Cit, P. 21; غلام رضا ورهرام، منبع قبلى، ص٤٨٣.

(٢) أحمد كسروى، منبع قبلى، بخش يكم، ص٢١٧.

(٣) غلامرضا ورهرام، منبع قبلى، ص٤٨٤.

جعل النواب حياله منقسمين في إبداء رأيهم في البداية لكنهم أصروا على مواصلة المسيرة الثورية.

جوبه كلام مخبر السلطنه بردود فعل شديدة فقد تحدث النواب في جلسة (٧ ذي الحجة ١٣٢٤هـ.ق) بعبارات شديدة اللهجة مؤكدين معارضتهم لكل ما قاله مخبر السلطنه إذ أشار النائب الحاج سيد نصر الله سادن اخوى ـ أحد الوعاظ المؤيدين لأهل البازار ـ إلى: «أن المحيطين بالشاه هم أشخاص لا يرتضون وجود المجلس ولا رغبة لهم في أن يكون هناك قانون». في حين أكد الأستاذ حسن معمار باش بنجه علي، أحد ممثلي الاصناف والمهن في البازار، : «أن هؤلاء كانوا في صدام أو عراك مستمر ولعدة أعوام ولن يقبلوا أبداً أن يعارضهم أحدا»[1].

وعلى الرغم من أن تشكيل مجلس الشورى الوطني كان يمثل التجربة الأولى للنواب وأن أكثرية الأفراد لم تكن لديهم دراية كافية بالعمل البرلماني في بداية الأمر، إلاّ أن الدورة الأولى للمجلس تعد من أهم الدورات في إقرار القوانين. فالعدد الكبير لرجال البازار في المجلس، وروح الحماس وفرحة الانتصار على المستبدين، وشيوع الأجواء المعادية للأجانب آنذاك، مكن المجلس من اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الثروات المحلية ومواجهة نفوذ الأجانب، وتحديد السلطات السياسية للبلاط. وكان نشاط ممثلي البازار ـ بما فيهم التجار ـ ملحوظاً بشكل كبير في إقرار هذه القوانين. ومن القضايا التي كانت محط اهتمام التجار وأول المطالب التي طالبوا بها في أعمال الإعتصام والإحتجاجات قبل صدور مرسوم مجلس الشورى الوطني، وتم تحقيقها في هذه الدورة من عمل المجلس هي إبعاد ناوس، ولم يكن من المستغرب أن تصبح مطالب التجار قضية فورية في المجلس ومنها حمل الشاه

---

(١) مذاكرات مجلس أول ١٣٢٤ ـ ١٣٢٦هـ.ق توسعه سياسي إيران در ورطهء سياست بين الملل، ص١٠٨ ـ ١٠٩.

واجباره على إخراج المستشارين البلجيك برئاسة ناوس، الذي كان يرأس كمارك البلاد.

أولاً: محاولة إبعاد المسيو جوزيف ناوس البلجيكي:

كان المسيو جوزيف ناوس يجمع في يده الكثير من المؤسسات، ومنها إدارة الكمارك والبريد والبرق وخزانة الدوله. وفي الحقيقة أن هؤلاء البلجيك كانوا يعملون لحساب الروس آنذاك، وقد تم عن طريقهم انجاز الكثير، فقد أودعت اغلب مصادر الدخل تحت امرتهم، ومن الواضح أنهم كانوا يسعون لتدمير الاقتصاد الإيراني وتجفيف ينابيع دخل الدولة من أجل أن تكون إيران دائماً بحاجة إلى الاستدانة من الاجانب. وبما أن الاستياء من البلجيك وخبث نواياهم كان أحد البواعث الأساسية للثورة الدستورية؛ لذلك فإن التجار وبقية الثوار كانوا يضمرون لهم الحقد والكراهية وكان المجلس على أهبة الإستعداد للنيل من المسيو جوزيف ناوس ورفاقه ويعمل على تقصير أيديهم بعيداً عن أي عمل، ولكن البلجيكيين لم يقفوا من ذلك موقفاً سلبياً، كما أن محمد علي شاه ـ نتيجة ميله إلى الجار الشمالي ـ لم يكف عن مساعدتهم ولم يسمح بالتطاول عليهم؛ لذلك كانت رغبته في وجود مجلس لسن القوانين لا يكون إلاّ دون حول ولا قوة، وعلى الرغم من مطالبة أديب التجار، نائب أصفهان في المجلس، بالتوصل إلى حل نهائي بخصوص إبعاد المسيو جوزيف ناوس ومواطنيه الآخرين، إلاّ أن ذلك لم يجد نفعاً مع مؤيدي الحكومة الإيرانية داخل المجلس[١].

أدرك أهالي تبريز مبكراً بُعد النوايا الخبيثة لمحمد علي شاه تجاه المجلس قبل أن يعلم أهالي طهران عن قرب تلك النوايا، فقد أدركوا منذ البداية عمليات احتيال الشاه عندما بدأ عهده بمحاولة تجريد المجلس من سلطاته من خلال عدم دعوته للنواب لحضور حفلة تتويجه للعرش الإيراني واصراره على

(١) أحمد كسروى، منبع قبلى، بخش يكم، ص٢١٩ ـ ٢٢٤.

مراعاة جانب البلجيكيين، وعدم استجواب الوزراء أمام المجلس وما شابه ذلك؛ لذلك عمت حال الإستياء والاضطرابات والقلاقل أنحاء اذربيجان، وعندما وصلت أنباء تصرفات الشاه إلى النواب الحرفيين في جمعية تبريز اجتمع الجميع في الجمعية وأغلقوا البازار، وبعد التشاور بينهم أبرقت برقية من قبل مجلس تبريز إلى بعض نواب المجلس في طهران بهذا الخصوص مؤكدين رغبتهم بمعرفة الحقيقة بشكل واضح(١).

وخلال المناقشات التي جرت يوم ٢١ ذي الحجة ١٣٢٤ هـ.ق في مجلس الشورى الوطني كان للتجار موقفهم الواضح من سياسة المسيو جوزيف ناوس، فقد قام أديب التجار والتاجر محمد إسماعيل المغازجي بطرح موضوع ناوس والبلجيكيين وقرأ خلالها أديب التجار تلغرافاً من تجار مدينة اصفهان، أشير فيه إلى أن موظفي الكمارك هناك يأخذون رسوماً مالية على جميع البضائع بعنوان «رسوم مرور على الطريق». كما تم في هذه الجلسة طرح الاعتراض الذي تقدم به أهالي شيراز بهذا الخصوص، واعترض محمد إسماعيل المغازجي على آلية عمل الكمارك بشكل عام قائلاً: «إن رسوم المرور على الطرق تم منعها في جميع أنحاء البلاد ولا يجوز أخذ الضرائب المالية تحت هذا المسمى»، وتبنى الميرزا جواد خان سعد الدولة ـ النائب عن الملاكين والأعيان ـ قيادة الإعتراض على عمل البلجيكيين في الكمارك، وقد تضامن نواب التجار والجناح الراديكالي في المجلس بقيادة تقي زاده مع هذا الموقف(٢).

دفعت تلك الأخبار وأمثالها باتجاه إشاعة القلق الشديد لدى الناس، وفي الوقت الذي لم يدرك فيه أهالي طهران نوايا الشاه الخفية وأساليبه الملتوية في التعامل مع المجلس، كان أهالي تبريز أكثر تفهماً لتطورات الأحداث، وفي

(١) أحمد كسروى، منبع قبلى، بخش يكم، ص٢٢٤ ـ ٢٢٨.
(٢) للمزيد من التفاصيل.يراجع: مذاكرات مجلس أول ١٣٢٤ ـ ١٣٢٦هـ.ق توسعه سياسي إيران دروطه سياست بين الملل، ص١٠٨ ـ ١٠٩.

محاولة منهم لوضع النقاط على الحروف بخصوص مواجهة الاعيب الشاه وسياسته المعهودة لهم، والعمل على دعم مجلس الشورى الوطني في طهران قدم اتحاد تبريز مجموعة من المطالب لحل الأزمة بين المجلس والشاه، والعمل بالحكم النيابي بعد أن أغلقوا البازار واجتمع العديد منهم في الجمعية، في حين اعتصم العلماء وسائر التجار في مكتب بريد وبرق تبريز. وكانت المطالب كالآتي:

١ ـ على شخص الشاه القيام بإصدار بيان بخط يده يشير فيه إلى أن البلاد ذات حكم نيابي كامل، وأن الحكومة الدستورية قائمة، لتهدئة العامة وإسكاتها.

٢ ـ لا يتجاوز عدد الوزراء المسؤولين فعلاً عن ثمانية وزراء، ومتى ما لزم الأمر تشكيل وزارة أخرى سيتم تشكيلها بموافقة المجلس.

٣ ـ لا ينبغي تعيين وزير أجنبي من الآن فصاعداً.

٤ ـ يجب أن يتم تشكيل إتحاد محلي في جميع الولايات والأقاليم الإيرانية بعلم مجلس الشورى الوطني.

٥ ـ لا ينبغي أن يكون هناك وزراء فخريين على الإطلاق. أي بمعنى أن تسمية الوزارة يجب أن لا يتجاوز ثمانية وزراء مسؤولين في دائرة الحكومة.

٦ ـ عزل المسيو «جوزيف ناوس» و«بريم» وايقاف «لاروس»، رئيس دائرة كمارك تبريز فوراً عن عمله.

٧ ـ عزل ساعد الملك[(١)].

انعقدت جلسة ليلية خاصة في دار مشير الدوله ـ الصدر الأعظم ـ لمناقشة مطالب اتحاد تبريز المذكوره آنفا وبحضور صنيع الدولة ـ رئيس المجلس ـ

---

(١) مجيد يكتائى، بيدايش مشروطه در إيران، تهران، ٢٥٣٦ شاهنشاهي، ص٧٢ ـ ٧٣؛ غلامرضا ورهرام، منبع قبلى، ص٤٨٣ ـ ٤٨٤.

والأعضاء سعد الدوله، والحاج معين التجار ومرتضوي وأمين الضرب والحاج محمد إسماعيل المغازجي، وقد انتاب الجلسة الجدل والخلاف بين الأطراف المعنية، فقد أوضح سعد الدولة مفهوم مطالب أهالي تبريز باكملها، إلاّ أن الصدر الأعظم أكد بأن المجلس تنحصر علاقته بالوزراء الذين تقدمهم الحكومة له ولا علاقة له برغبة الدولة حتى وإن كان لها ألف وزير، فرد عليه سعد الدولة قائلاً: «في دولة تتمتع بالحكم النيابي ينبغي وجود وزراء مسؤولين ولا ينبغي وجود أي وزير فخري دون الوزراء المعينين، ألسنا في دولة ذات حكم نيابي؟ ألم تمنحنا الدولة الحكم النيابي؟» فأجابه مشير الدوله: «كلا. لسنا دولة ذات حكم نيابي، ولم تمنحكم الدولة اياه، والمجلس الذي لديكم هو لسن القوانين». وهنا نهض الحاج أمين الضرب وقال: «إن الدولة لا تستطيع أن تقول إنها لم تمنحنا الحكم النيابي، وإذا لم يكن حكمنا نيابياً فلماذا كانت الولايات تبعث بمندوبيها؟ إننا نعرف معنى الحكم النيابي وما لدينا من حقوق لن يستطيع شخص أن يسلبنا اياها إلاّ باراقة دماء الشعب»، وفي الوقت الذي أبدا فيه الحاضرون إنزعاجهم من كلام مشير الدوله، إلاّ أن الأخير طالبهم بكتابة ما يبغونه ليعرضه يوم غد على الشاه، الأمر الذي أثار حفيظة سعد الدوله، الذي قال: «ما لدينا لا نستطيع أن نطلبه من الدولة ثانية وهدفنا هو تصحيح القانون حتى يزال ما فيه من قصور»، وأوضح أن القصور يتعلق باستجواب الوزراء وتحديد عددهم واقصاء الفائضين منهم أمثال المسيو جوزيف ناوس وبريم وغيرهما، وعدّد الكثير من مساوئ ناوس مؤكداً «أن الشعب غير مضطر لأن يقبل من ساءت نياتهم»[١].

حاول محمد علي شاه اشغال المجلس بمعارك جانبية، إلاّ أن التجار والحرفيين في البازار الإيراني تنبهوا إلى مؤامرات الشاه ومحاولاته إثارة

---

(١) أحمد كسروى، منبع قبلى، بخش يكم، ص٢٣١ ـ ٢٣٣؛ مشروطيت جنوب إيران به كزارش باليور بريتانيا در بوشهر ١٩٠٥ ـ ١٩١٥م/ ١٣٢٣ ـ ١٣٣٣هـ.ق، ترجمة وتدوين حسن زنكنه، مؤسسة مطالعات تاريخ معاصر إيران، تهران ١٣٨٦ ش، ص٦٧.

الفوضى لكي يظهر عدم قدرة المجلس على القيام بواجباته، الأمر الذي دفع رجال البازار للمشاركة في العديد من المظاهرات الواسعة التي خرجت في العاصمة طهران ورشت وأصفهان ومشهد ومراغه وشيراز لاستنكار مواقف البلاط والشاه، وإعلان تأييدهم المطلق لمجلس الشورى الوطني، وطالب المتظاهرون بإخراج الأجانب من البلاد بما فيهم المسيو جوزيف ناوس ومنعهم من التدخل في شؤون الدوله، وقد نالت هذه التحركات اهتمام الدبلوماسيين الاجانب في طهران، ففي رسالة للسير سبرينك رايس، السفير البريطاني في طهران، إلى حكومته في لندن أشار إلى: «أن الجماهير الغاضبة خرجت بمظاهرات واسعة مطالبة بعزل المسيو ناوس ورفاقه من مناصبهم وإخراجهم من البلاد»(١).

نبهت تحركات تبريز الكثير من أهالي طهران، الذين احتشدوا في فناء المجلس وما حوله مؤيدين مطالب أهالي تبريز. وكادت الأمور أن تتطور باتجاه آخر، ولاسيما أن تجار تبريز ومؤيديهم هددوا بالاستيلاء على إدارات البريد والتلغراف وحزينة المدينة ومخازن السلاح وأن لا يسمحوا لموظفي الدولة بالعمل، إلاّ أن بعضهم حال دون ذلك، وبينما كان الجميع في حال لا يحسدون عليها من التوتر والقلق، ولخشية الشاه من أن تتطور الأحداث باتجاه لا يُحمد عقباه، وصلت رسالة الشاه إلى أهالي تبريز مؤكدة وبصراحة «أن الشاه أمر بعزل المسيو جوزيف ناوس وبريم رغم كل المحظورات، وسيحيل كلمة «مشروطة» إلى كلمة «مشروعة» فإيران دولة إسلامية والسلطنه يجب أن تكون شرعية»، الأمر الذي دفع إلى اضطراب أعضاء المجلس مرة ثانية مؤكدين هذه المرة معارضتهم لأي تسمية أخرى غير «المشروطة»، وفي تبريز أُغلق البازار واعتصم التجار والحرفيين في البازار التبريزي والشرائح الاجتماعية الأخرى في مكتب البرق وما حوله واستولوا على مخازن

(١) رحيم رضا زاده تكت، منبع قبلى، ص٣٥ ـ ٣٦.

الذخيرة، واستمر اعتصامهم هناك حتى وصلت إليهم من طهران برقية النواب، التي أكدت عزل المسيو جوزيف ناوس وبريم وتنفيذ مطالبهم، وبهذا الشكل هدأ الناس قليلاً وتفرقوا، وهكذا هدأت الإنتفاضة في تبريز بعد مضي ستة أيام وكانت نتائجها ما يأتي:

١ ـ تدعيم الحكم الدستوري وسد كل الثغرات المتواجدة فيه.

٢ ـ إدراك القصور في الدستور والبدء في كتابة المتمم لهذا الدستور.

٣ ـ عزل المسيو جوزيف ناوس من منصبه فقد كان شوكة في أعين الإيرانيين.

٤ ـ أدرك محمد علي شاه أن شدة المعارضة لحكمه تكمن في تبريز وليس في طهران، وإذا ما أراد الإطاحة بالحكم الدستوري فينبغي عليه أولاً أن يلتمس الوسيلة في التعامل مع أهالي تبريز(١).

وبذلك مرّ شتاء عام ١٢٨٥ هـ. ش/ أوائل عام ١٩٠٧م بالتناحر بين الشعب والبلاط، واضطر محمد علي شاه للإستجابة لبعض المطالب، لكنه بدأ يعمل بحزم على إسقاط الثورة الدستورية سراً، في الوقت الذي بذل فيه نواب مجلس الشورى الوطني الأول المزيد من الجهود لإكمال القانون الجديد وكتابته وإقراره بهدف إزالة العيوب الموجودة في الدستور الإيراني.

ثانياً: ملحق الدستور والتوافق مع الشريعة:

تشكلت لجنة خاصة لتدوين ملحق الدستور ضمت كل من سعد الدوله، الذي يعد مهندس ملحق القانون الأساس لعام ١٩٠٧م وزعيم الجناح الليبرالي ـ الراديكالي في المجلس، وتقي زاده ومشار الملك والحاج أمين الضرب والحاج السيد نصر الله ومستشار الدوله(٢).

---

(١) أحمد كسروى، منبع قبلى، بخش يكم، ص٢٣٣ ـ ٢٣٦ وص٢٣٨.

(٢) غلامرضا ورهرام، منبع قبلى، ص٤٨٤.

إن كتّاب الدستور ولاسيما ملحقه في عام ١٩٠٧م كانوا يريدون إقامة نظام حكم ملكي مشروط فعلاً، يكون فيه تصويت المجلس وموافقته لازماً في جميع القضايا الهامة ولاسيما المعاهدات والإستقراض الخارجي، وأن يكون الوزراء مسؤولين أمام المجلس، إلاّ أن المحافظين الدينيين في المجلس كانوا السبب الرئيس لمنع إقرار الكثير من مقترحات الدستور(١). وفي الوقت الذي كانت فيه المدن الإيرانية قد اندلعت فيها الإنتفاضات للمطالبة بالدستور والاسراع بإصداره، انقسم الأهالي في طهران على فريقين تبعاً لانقسام العلماء وأبدى فريق منهم ميله للشريعة وتأكيده لها.

إن الكثير من العلماء كانوا يتصورون في البداية أن التفاوت المعروف بين العرف والشريعة ستتم المحافظة عليه في النظام الجديد. فقد كانوا يتوقعون أن يقوم المجلس بوضع قوانين معينة تكون هي الحاكمة على الجوانب التجارية والسياسية للمجتمع، ولكن القوانين الشخصية والدينية تبقى بأيدي رجال الدين، إلاّ أن مقتضيات المجتمع الجديد والحقوق المدنية الجديدة التي كانت تقلل من صلاحيات الشاه ومن سلطة الوزراء والعلماء، وكذلك المطالبات الأخرى لاجراء الإصلاحات في مجال الأراضي والتربية وتعليم النساء، والحقوق المتكافئة للمواطنين غير المسلمين، أدت إلى أن لا يصبح بالإمكان الإعتراف بذلك التمايز السابق الموجود بين الشريعة وقوانين العرف. وتمكن السيد عبد الله البهبهاني ـ السياسي الذكي ـ الذي كان يقف إلى جانب المطالبين بالدستورية في المجلس الأول، ولأسباب سياسية، تمكن من سحب بساطه بعيداً عن الماء، فقد انتصب بقامته بصورة الزعيم لجناح الوسط ـ المحافظ وتمكن من أن يتعاون مع تقي زاده والجناح الليبرالي عند الضرورة، إلاّ أن السيد محمد الطباطبائي الذي كان قد انضم إلى الثورة بدوافع وأسباب عقائدية، كانت تصوراته تتعرض إلى التغيير بسبب المجريات السياسية، فقد كانت مطالب الدستوريين الليبراليين ـ الديمقراطيين تجعله في حال غير

(١) نيكى. أر. كدى، منبع قبلى، ص١٠٠ ـ ١٠١.

مستقرة ويضطر على أثرها إلى أن يختار واحداً من المعتقدات الدينية والمنطق السياسي الليبرالي(بين ما كان يجب أن يبقى تابعاً لقوانين الشريعة وما كان يجب أن يتغيّر طبقاً للقوانين المدنية الجديدة)، ولم يكن السيد الطباطبائي راغباً كما ينبغي باختيار كهذا. أما الشيخ فضل الله نوري، الذي دافع لمدة قصيرة عن الثورة الدستورية، تصدى بعد ذلك لزعامة المعارضين للدستورية خارج قبة المجلس، وعدّ بعض الكتّاب النزاع بين الشيخ فضل الله نوري ورجال الدين المطالبين بالدستورية على أنه مجرد نزاع على الزعامة السياسية، ولا شك في أن التنافس الشخصي للسيد البهبهاني مع الشيخ فضل الله نوري كان له تأثيره على معارضة الأخير للنظام الجديد، إلاّ أن اختلاف العلماء الدستوريين والمعادين للدستورية لا يمكن أن نعبر عنه بأنه مجرد نزاع على السلطة والتنافس الأسري. فقوانين الشريعة والقوانين غير الدينية للدستور لم يكن بالامكان الجمع بينهما في بعض الحالات، فلقد كان الشيخ فضل الله نوري ايديولوجياً محافظاً، إذ شخص وفي وقت مبكر جداً عدم انسجام النظام الجديد مع النظام السابق، وكتاباته تتحدث عن معارضته الفلسفية العميقة للنظام الدستوري[١]، إلاّ أن انقلاب رجال الدين الدستوريين كان أمراً لا يمكن اجتنابه، وهذا ما تبينه دراسة الثورات الجديدة من أن ائتلاف القادة التقليديين الدينيين مع المثقفين الليبراليين والراديكاليين ضد السلطة الملكية المستبدة يعد أمراً مألوفاً على الدوام، وهي تحمل في داخلها «المعضلة الكلاسيكية للمرحلة الأولى من عملية التجديد السياسي»، وأن إيران لم تكن مستثناة من هذه القاعدة[٢].

---

(١) بخصوص كتابات الشيخ فضل الله نوري المعارضة للدستورية. يراجع: غلامحسين زركري نزاد، منبع قبلی، ص١٤٩ ـ ١٦٧؛ رضا، نقش شيخ فضل الله نوري درجنبش مشروطيت، بی جا، بی تا، ص١٠ ـ ٢٤.

(٢) مهدي أنصاري، شيخ فضل الله نوري ومشروطيت، جاب سوم، انتشارات أمير كبير، تهران، ١٣٧٨ ش، ص٣٠؛ زانت آفاري، منبع قبلی، ص١٠١ ـ ١٠٢.

كان الحديث يدور آنذاك في العديد من الاجتماعات بين علماء الدين ونواب المجلس بشأن الدستور، وضاعفوا من جهودهم بهذا الخصوص بعد وصول برقيات تبريز وغيرها من المدن الإيرانية الضاغطة باتجاه إنجاز ملحق الدستور، وبادروا مخلصين لإنجاز هذا الأمر، وخلال تلك المشاورات وجه العلماء المطالبون بالشريعة بعض الإنتقادات واعترضوا على بعض البنود، ويمكن ملاحظة النقاط الخلافية في عدة أماكن منها:

١ ـ فيما يتعلق بالمادة الثامنة التي تنص على: «أهالي البلاد متساوون أمام قانون الدولة». اعترضوا عليها بقولهم: «لا يمكن أن يتساوى المسلم والكافر في الدية، فلو أن مسلماً قتل يهودياً أو زرادشتياً أو كافراً آخر لا يمكن معاقبته بالقتل، وينبغي فقط أخذ الدية منه».

٢ ـ فيما يتعلق بالمادة التاسعة عشرة التي تنص على: «ينبغي أن ينفق على تأسيس المدارس من مصروفات الدولة والشعب، والرسوم الإجبارية يجب أن تكون مطابقة لتعليمات وزارة العلوم والمعارف» فتذرعوا بقولهم: «الرسوم الإجبارية تتنافى والشريعة».

٣ ـ وفيما يتعلق بالمادة العشرين التي تنص على: «جميع المطبوعات تعد حرة باستثناء كتب الضلال والكتب المضرة بالدين المبين، ويمنع التمييز في ذلك» فتذرعوا بقولهم: «يجب أن يكون ذلك بإشراف العلماء»[1].

أما رجال الدين المطالبين بتحكم الشرع يمكن تقسيمهم على فريقين معتدل ومتشدد، فالمتشرعة المعتدلون يؤيدون مجلساً قائماً على الشريعة والإشراف المستمر للعلماء على أعماله، ولم يكن لديهم إعتراض على الدستورية الشرعية. أي أن إقرار القوانين من قبل المجلس تكتسب الصفة

(١) مسعود كوثرى، آسيب شناسي فرهنكي إيران دردوره قاجار، مركز باز شناس إسلام وإيران، تهران، ١٣٧٩ش، ص١٧٦ ـ ١٧٧.

القانونية، وتصبح واجبة التنفيذ عندما تخضع لإشراف الشرع فقط، وهذه الرقابة كانت بيد العلماء حصراً. أما الفريق الثاني فقد كان يرى أن القيام بسن القوانين المدنية على الرغم من وجود القرآن الكريم وأحكام الشرع، يعد تدخلاً في حومة الشريعة، وأن مجرد تشريع وسن القوانين يعد كفراً وإلغاءً لحكم الله والنبوة الخاتمة، بل حتى في إقرار القوانين المطابقة للشريعة من قبل المجلس لا يعد من صلاحية أعضاء المجلس، ويعد ذلك حراما[١]. الذي يهمنا في هذا الإطار في الحقيقة يتمثل في كيفية تعامل مكونات البازار بما فيهم التجار مع هذا الفريق من رجال الدين.

الشيء المُسلم به أن التجار ومسؤولي الأصناف داخل البازار في المجلس لم يكونوا يمتلكون صلاحية الخوض في المواضيع الفكرية والكلامية، ولا يمتلكون أيضاً هواجس هذا النوع من المسائل، وكل ما يهمهم هو التعامل العملي مع القضايا المثارة، وكان الفهم الديني للتجار في الأمور السياسية يختلف مع فهم العلماء المتشرعة في هذا المجال.

إن التجار لم يكونوا معارضين للشريعة، بل كانوا يميلون ـ على الأكثر ـ إلى الفهم الديني المتجدد، ذلك لأنه كان أقرب لمطالبهم، وكان بإمكانه أن يساعدهم في ثبات واستقرار الدولة العصرية. ومن هنا فإن التجار وزملاءهم من مكونات البازار الأخرى لم يكونوا متفقين مع قضية التقارب الحاصلة بين المتشرعة والمستبدة لمواجهة الدستوريين، إلاّ أن طريقة التعبير عن مخالفتهم كانت هي الأخرى على درجة عالية من الإعتدال والوسطية، وعندما اعتصم الشيخ فضل الله نوري في مسجد السيد عبد العظيم عند اعتراضه على ملحق القانون الأساس(الدستور) وانضم إليه جمع من مريديه[٢]. أو كَلَ معين التجار

(١) غلامرضا ورهرام، منبع قبلى، ص٤٨٥؛ نيكي. آر. كدى، منبع قبلى، ص١٠٠ ـ ١٠١.

(٢) شكلت قضية تحصن الشيخ فضل الله نوري ومؤيديه في مسجد عبد العظيم حال خطرة عانت منها الثورة الدستورية، وكان من نتائجها انقسام رجال الدين على أنفسهم، فقد اشترط النوري عدة مطالب لانهاء تحصنه منها: أن يكون جميع النواب من المسلمين أصحاب=

حل هذه الأزمة إلى العلماء الإعلام، ولم يقبل بتدخل الناس وآخرين من غير رجال الدين، كما عدّ أمين الضرب تدخل الآخرين أو حتى المجلس أمراً غير صحيح، وأرجع القضية إلى وزير الداخلية بوصفها قضية داخلية، وعدّ ميرزا محمود ـ التاجر الاصفهاني ـ الخلافات المذكورة بأنها نزاع شخصي بين العلماء وأحال مسألة نزع فتيلها إليهم أيضاً[1].

تعامل أهالي البازار الإيراني ـ بما فيهم التجار ـ مع المخالفين لملحق الدستور تعاملاً منصباً ـ على الأكثر ـ على رفع هذه الغائلة، ونادراً ما كانوا يردون على الانتقادات المثارة. وانطلاقاً من اثنين من نواب التجار، وهما أمين الضرب وممتاز الدوله، كانا آنذاك من المشاركين في كتابة ملحق الدستور، فمن الطبيعي جداً أن يكون نواب التجار في موقف المخالف للمطالبين بتطبيق الشرع (المتشرعة)، الذين نجحوا بضم ثلاث طبقات اجتماعية إلى جانبهم، إذ يمكن عَدَّ شريحة الطلاب ورجال الدين والمدرسين والوعاظ، والمتولين للمدارس والمساجد والأوقاف من ضمنهم، ومن الشرائح الأخرى التي كانت لها علاقة سابقة مع العلماء، أشقياء البازار ومحلات المدينة، والفريق الأخير يشكله أفراد الطبقة الدنيا للمهن المحلية مثل الصباغين وحاكة السجاد والبنائون والجمالون والبغالون والقزازون والحمالون والعمال والشغيلة، ومن هنا فقد حصل تقارب فيما بين المتشرعة والمستبدين على خلفية هدفهم المشترك في معارضة الدستورية، كذلك فإن الجماهير الفقيرة من المجتمع انضموا إليهم أيضاً، والسبب في ذلك يعود إلى تدني مستوى الوعي لديهم، وعدم تقربهم من المثقفين، وكذلك ارتفاع قيمة

=التقوى، وأن تكون جميع بنود الدستور مطابقة تماماً للشريعة الإسلامية، وعدّ النوري الحرية في الإسلام بدعة والمؤيدين للثورة الدستورية «بابيين ومرتدين عن الإسلام». للمزيد من التفاصيل عن الموضوع.يراجع: هاشم محيط مافي، مقدمات مشروطيت، بكوشش مجيد تفرش ـ جوادجان فدا، انتشارات علمي، تهران، ١٣٦٢ ش، ص٣٦٣؛ محمد إسماعيل رضوانى، منبع قبلى، ص١٣١ ـ ١٣٣.

(١) سهيلا ترابى فارساتى، منبع قبلى، ص١٧٤ ـ ١٧٥.

الخبز، وعدم قدرة الحكومة ومجلس الشورى الوطني على تخفيضه، وليس التجار وذوي المهن في البازار؛ إذ أن الطبقات الدنيا والكسبة هم الذين أيدوا الشيخ فضل الله نوري[١].

إن العلاقة بين أهالي البازار ـ بما فيهم التجار ـ والعلماء حميمة جداً. وكان التجار يمتلكون تربية دينية، وملتزمون بالمحافظة على الظواهر الدينية. وكان التجار الكبار يتمتعون برؤية أوسع للأمور بسبب علاقتهم واطلاعهم على أوروبا. إن مواكبة التجار للعلماء بهدف إقامة النظام الدستوري أمر لا يقبل التشكيك، ولكن بالقدرنفسه الذي كانت توجد فيه بعض الاختلافات داخل طبقة التجار حسب طبقاتهم ومستوياتهم، فقد كانت تبرز بين رجال الدين أيضاً بعض الإختلافات في وجهات النظر، وقراءات متباينة ناجمة عن مستويات الفهم المتباينة للمسائل السياسية.

وبهدف التوصل إلى كيفية الرد والتصرف مع الشيخ فضل الله نوري وخلافه مع المجلس وجه اتحاد ذوي المهن في البازار الدعوة لعدد من الوزراء والنواب والعلماء والتجار للتباحث في هذا الموضوع، وبهدف الحد من الفساد فإنه طالب العلماء بالعمل على إعادة الشيخ إلى طهران بأي شكل ممكن، ووصف السيد دولت آبادي في جلسة الاتحاد بروز هذه الغائلة بأنه يعود ـ حصراً إلى ـ الخلافات الشخصية للشيخ فضل الله نوري مع السيد عبد الله البهبهاني، ويرى أن الحديث عن خلافاتهم الداخلية يؤدي إلى أن يفهم الناس «أن كلام الشيخ فضل الله نوري هو رأي شخصي لا علاقة له بالحرص على الدين والمذهب»[٢]. وهذا الأمر يوضح مسألة معينة أنه على الرغم من التقارب بين الإتحاد والبهبهاني ووقوفه إلى جانب مواقفه بطبيعة الحال، فإنه قد خلق بعض الشكوى في أوساط رجال البازار وكان من الممكن أن تتحول

---

(١) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٧٥.
(٢) دولت آبادي، منبع قبلى، ج٢، ص١٣١ ـ ١٣٢.

إلى غلق البازار، والوقوف إلى جانب الشيخ فضل الله نوري، وكان يمكن أن يؤدي خطاب المعارضين والكشف عن مواقفهم إلى أن يبدد هذه الشكوك، ويجر اتحاد ذوي المهن إلى موقف واضح تماماً من معارضة الشيخ فضل الله نوري. لذا جاء في رد الإتحادات المهنية على تصرف الشيخ فضل الله نوري أن عدداً من الإتحادات في طهران ـ ومنها اتحاد الصيارفة ـ قامت بارسال برقية إلى النجف الأشرف[1]، إنتقدت فيها بشدة تصرفات الشيخ فضل الله نوري المعادية للدستور والثورة، وطالبت علماء النجف بالوقوف بوجه الفساد وسفك الدماء بين المسلمين، والمحافظة على الإسلام، واستدعاء الشيخ عن طريق إرسال برقية بهذا الخصوص[2].

وفي الوقت نفسه ولدّت الاقتراحات المضادة والخلافات إحتجاجات جماهيرية في جميع أنحاء المدن الإيرانية، ولا سيما في طهران وتبريز وأصفهان وشيراز ومشهد وانزلي ورشت وكرمان وكرمنشاه، حظيت باهتمام الدبلوماسيين الاجانب، ففي كرمنشاه مثلاً نقل القنصل البريطاني هناك ما

(١) إن جهود المراجع الدينية في النجف الأشرف تعد من أهم الأسباب التي ساعدت في نجاح انتصار الثورة الدستورية في إيران، وبدون شك لولا دعم تلك المراجع لما استمرت الثورة الدستورية بهذا النهج وهذا الحماس؛ إذ تولى علماء النجف دور التوجيه الديني للثورة الدستورية في إيران، ولم يمتنعوا في أي وقت من إبداء وجهة نظرهم بخصوص ما يجري في إيران، ولم يخفوا في أي وقت موافقتهم أو معارضتهم، والذي لا يمكن انكاره هو أن الثورة الدستورية في إيران كان لها طابع ديني واضح جداً وكانت ملائمة أيضاً للحياة الدينية والاجتماعية للشعب الإيراني. وبما أن علماء الدين في النجف كانوا يتمتعون بأجواء سياسية أكثر انفتاحاً من أقرانهم في داخل البلاد، فإنهم قاموا بمتابعة الأحداث الإيرانية في أثناء الثورة الدستورية والتأثير فيها بشكل واضح لما للنجف الأشرف من أهمية كبيرة لدى طبقات وفئات المجتمع الإيراني، وفي الوقت نفسه قاموا بارسال العديد من البرقيات إلى طهران بهذا الخصوص آنذاك. للمزيد عن دور النجف في الأحداث الإيرانية. يراجع: مهدي انصارى، منبع قبلى، ص١١٨ ـ ١٢٥؛ موسى نجفي، حوزة نجف وفلسفة تجدد در إيران، مركز نشراتا ديز هشكاه فرهنك وانديشه إسلامي، تهران، ١٣٧٩ش؛ عبد الله لفته حالف البديري، المصدر السابق، ص٨٨ ـ ٩٥ وص١٣٧ ـ ١٤٢.

(٢) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٧٠.

نصه: «كل أصحاب المهن في البازار، بما في ذلك الحمالون، اعتصموا في مكتب البرق»، وفي تبريز أقسم عشرون ألف متظاهر على الإستمرار بالإضراب حتى يتم التصديق على الدستور، وفي طهران ألفت الجمعيات العديدة جمعية مركزية واحدة نظمت اضراباً عاماً في البازار، وفي دواوين الحكومة، وعقدت اجتماعاً جماهيرياً ضم خمسين ألف نسمة في الساحة المركزية، وجندت ثلاثة آلاف مقاتل للدفاع عن الجمعية الوطنية الإيرانية[١].

إن استمرار حال التوتر والخلافات التي ظهرت بين رجال الدين ومن ثم تأخير إصدار ملحق الدستور أدى إلى تزايد حال عدم الاستقرار وركود النشاطات التجارية، وقد دفعت حالات إغلاق البازار لعدة مرات، تجار وكسبة المدن الإيرانية ومنها مدينة شيراز إلى إرسال العديد من البرقيات إلى أعضاء مجلس الشورى الوطني طالبوهم فيها بتأمين الأمن والإستقرار في مدينتهم، وقد أزالت برقية الحرفيين في شيراز إلى أعضاء مجلس الشورى الوطني التي أُرسلت بتاريخ ٩ شوال ١٣٢٥هـ.ق/١٩٠٧م الستار عن مدى تأثير ذلك التوتر على حياة المواطنين اليومية، إذ جاء فيها: «إننا لم نشعر بالراحة منذ عدة اشهر ولم تتجرأ عوائلنا وأطفالنا على الخروج من المنازل، وليست لدينا حالياً أية مهنة كسب بمعنى الكلمة. إن كانت هناك سلطة تنفيذية فأين هذه السلطة؟ وإن كان المجلس يتمكن من المقاضاة فلماذا لم يقم بذلك؟ نحن لسنا من الأشخاص الذين يحصلون على المال هنا وهناك من أجل أن نصرخ أو نطرح ادعاءً ما. إننا لا نريد شيئاً سوى توفير الأمن»[٢].

إن استمرار الفتن وانعدام الأمن الذي تسبب بخسائر يصعب التعويض عنها للتجار والكسبة، جعل من الصعب على هذه الفئات الحضور في الميدان السياسي، وكان اليأس والتعب الذي أصابها، والخسائر والأضرار الاقتصادية

---

(١) E. Abrahamian, Op. Cit, P.411.

(٢) مسعود شفيعي سروستاني، فارس در انقلاب مشروطيت، بنياد فارس شناسي، شيراز، ١٣٨٣ش، ص١١٨.

الكبيرة التي لحقت بالكثير منهم، جعلتهم غير راغبين بمواصلة نشاطاتهم السياسية، وكان جل همهم هو عودة السلام والاستقرار الذي يتمكنون من خلاله من مواصلة حياتهم الطبيعية[١].

وفي رشت دفعت حال التوتر بين انصار الدستور ومعارضيه بعدد من مؤيدي الدستور إلى التحصن في القنصلية العثمانية بمدينة رشت، وكان من بينهم حاج أغا علي زاده، رجل الدين المعروف في رشت، وقد تمت محاصرتهم من قبل اتباع ملا خمامي، أحد رجال الدين المؤيدين للشيخ فضل الله نوري، لمدة ثلاثة أيام، وقطعت عنهم المواد الغذائية ومياه الشرب، ولم يفرج عنهم إلاّ بتوسط تاجرين معروفين في المدينة هما المسيو بوركي اليوناني الأصل، ومرزا مهدي وكيل الدوله[٢].

وبهدف إنهاء هذه الغائلة، ومنع الحاق الأذى والضرر بكل النظام الدستوري، وتفويت الفرصة على أعداء الثورة الدستورية، ومن أجل حل المشكلة التي أثارها الشيخ فضل الله نوري، فقد أعلن المجلس عن استعداده للتوافق مع المتشرعة حول بنود الملحق والمتمم للدستور. إلاّ أن محاربة المجلس والدستورية لم تنته، وكان قد تم صياغة المادة التالية عند تقديم الدستور من قبل الشيخ فضل نوري بأنه: «يجب تشكيل هيئة من علماء الطراز الأول لكي ينظروا في جميع القوانين المقرة من قبل المجلس، وأن يصار إلى إسقاط أي قانون يرون بأنه مخالف لأحكام الشريعة عن صفته القانونية، ولا يمكن تنفيذه». ولذلك تم في ١٤ حزيران ١٩٠٧م إدراج المادة المقترحة إلى ملحق الدستور تحت نص المادة الثانية من الدستور «يجب أن لا يكون في المواد القانونية لمجلس الشورى الوطني أية مخالفة مع القواعد المقدسة للإسلام والقواعد الموضوعة من قبل خير الأنام (في أي عصر من العصور،

---

(١) مسعود شفيعى سر وستانى، منبع قبلى، ص١٢٩.

(٢) إبراهيم فخراني، كيلان درجنبش مشروطيت، جاب سوم، انتشارات إسلامي، تهران، ١٣٧١ش، ص٩٩.

وأن تشخيص مخالفة القوانين الموضوعة للقوانين الإسلامية كان وسيبقى على عاتق علماء الإسلام ادام الله بركات وجودهم. ولذا تقرر رسمياً بأن تكون هناك في كل عصر هيئة مشكلة لا تقل عن خمسة أشخاص من المجتهدين والفقهاء المتدينين ولديهم الدراية بمقتضيات الزمان أيضاً. وبهذه الطريقة يقوم العلماء الأعلام وحجج الإسلام ومرجع تقليد الشيعة بتقديم أسماء (٢٠) عشرين شخصاً من العلماء، الذين تتوافر فيهم الصفات المذكورة إلى مجلس الشورى الوطني، وتعيين خمسة أشخاص منهم بالإجماع أو بحكم القرعة كأعضاء لكي يقوموا بدراسة المواد التي يتم اقرارها في المجلسين بدقة، وإسقاط أية مادة من تلك المواد المقرة المخالفة لقواعد الإسلام المقدسة ورفضها، لكي لا تكتسب الصفة القانونية. وسيكون رأي هذه الهيئة العلمائية مطاعاً ومتبعاً في هذا الباب، وسوف لن تتغير هذه المادة حتى ظهور الإمام الحجة «عجل الله فرجه»[1].

وكانت الإعتراضات موجودة أيضاً بشأن الفقرات المتعلقة بحرية التعبير والنشر، على الرغم من أن الافكار المعادية للإسلام كانت مستثناة من هذه القاعدة. كما تم الدفاع عن التعليم الإلزامي العام، واقتراح نظام قانوني جديد، وهناك اقتراح محافظ رقابي آخر تم درجه في ملحق الدستور، يتعلق بتشكيل مجلس للشيوخ من نصاب نصفي، ولم يوضع قيد التنفيذ أيضاً إلاّ بعد الحرب العالمية الثانية، عندما بادر محمد رضا شاه (١٩٤١ ـ ١٩٧٩) إلى تشكيله[2].

لقد تم انجاز ملحق الدستور في ظل ظروف وأوضاع صعبة جداً اذ إن محمد علي شاه كان معارضاً له وللحياة الدستورية برمتها، وعلى الرغم من أن

---

(١) مقتبس من: غلام رضا ورهرام، منبع قبلى، ص٤٨٥؛ وتؤكد كدى في هذا المجال أنه «لم يتم تشكيل هذه اللجنة على الإطلاق، والذين دونوا ذلك على الورق لم تكن لديهم الرغبة في تشكيل تلك اللجنة». يراجع: نيكى. آر. كدى، منبع قبلى، ص١٠١.

(٢) نيكى. آر. كدى. منبع قبلى، ص١٠١.

القانون الأساس لملحق الدستور[1] قد تم انجازه في شهر مايس ١٩٠٧م، إلاّ أنه لم يوقع من قبل محمد علي شاه إلاّ في ٧ تشرين الأول ١٩٠٧م، بتأثير الضغوطات الجماهيرية في مختلف المدن الإيرانية، واصدر الشاه مرسوماً خاصاً بهذا الصدد كارهاً أو طائعاً، في حين أحضر الحاج مخبر السلطنة المرسوم إلى المجلس، فأعرب المواطنون المتواجدون في ميدان بهارستان بما فيهم أهل البازار من التجار وذوي المهن المختلفة، عن فرط سرورهم، وأبرق مجلس الشورى الوطني بهذه الأنباء إلى تبريز وبقية المدن الإيرانية، وجاء في البرقية التي أرسلت إلى اقليم اذربيجان: «... تم استكمال ما نقص من الدستور وتدعيم الحكم النيابي لفظاً ومعنى بأمر من الشاه»، في حين أشار المرسوم الشاهنشاهي إلى أن «دولة إيران عُدّت في مصاف دول الحكم النيابي ذات السلطة الدستورية»[2]. وبذلك افتتح البازار أبوابه وذهب الناس إلى الأسواق التي ظلت مغلقة لمدة ليست بالقصيرة.

إذن تم التوصل إلى توافق بشأن ملحق الدستور وعدة مواضيع أخرى، على الرغم من الإختلاف في وجهات النظر بخصوصها، ومنها قضية إنتداب أمين السلطان(الأتابك الأعظم) للصدارة العظمى في إيران.

---

(١) احتوى ملحق الدستور على (١٠٧) مادة بخصوص حقوق إيران وسلطات المملكة، وحقوق أعضاء مجلسي النواب والأعيان، وحقوق العرش وسلطات والتزامات الوزراء والمجالس الاقليمية والماليات العامة والجيش وغير ذلك. للتفصيل عن مواد ملحق الدستور. يراجع:
H. B. Sharabi, Government and Politics of the Middle East in the Twentieth Century, Washington, 1962, PP. 75 - 77; L - Lockhart, Op. Cit, PP. 378 - 382;
مهدي برواره، تقابل روزمركي وبرنامه در عملكرد اقتصادى مجلس أول، در «بهارستان» (مجلة)، دوره دوم، سال سوم، ضميمه شمارهٔ دهم(ويزه تاريخ مجلس ١)، نشانى، تهران، ١٣٨٩ش، ص١١٣ ـ ١١٥؛ ويلم فلور وأمين بنانى، نظام قضايى، عصر قاجار وبهلوى، ترجمة وتحقيق دكتر حسن زنديه، بزوهشكاه حوزه دانشكاه، جاب أول، قم، ١٣٨٨ش، ص٤٩ ـ ٥٠.

(٢) لمعرفة نص البرقية والمرسوم معاً. يراجع: أحمد كسروى، منبع قبلى، بخش يكم، ص٢٣٧.

ثالثاً: عودة أمين السلطان إلى إيران واغتياله:

أمين السلطان من الشخصيات السياسية المجربة الماهرة والخبيرة في النظام الإستبدادي، وكان خلال المرحلة الأولى لأحداث الثورة الدستورية مقيماً خارج البلاد في أوروبا، وإن المواجهة الدائرة بين الشاه والمجلس، التي كانت تمثل تجسيداً لمقاومة نظام الحكم المطلق أمام غزو النظام السياسي الجديد، وصلت إلى المستوى الذي كان يتطلب فيه تواجد السياسيين من ذوي الحنكة والتجربة، في الوقت الذي كانت فيه حكومة مشير الدوله لم تتحمل المقاومة في هذه التجاذبات السياسية وقدمت استقالتها. في هذا الوقت المضطرب أُثيرت قضية عودة أمين السلطان والدعوة من قبل الشاه وأفراد البلاط له، ويبدو أن أمين السلطان نجح في انتهاج سياسة مزدوجة على أمل أن يرسخ في قلب محمد علي شاه أنه رجل كيّس ولائق للمواجهة مع المجلس، وأن البعض من الجناح المعتدل في المجلس وجدوا فيه ذلك الرجل المدبّر الذي سيأتي بحكومة توافقية تعيد الاستقرار السياسي للبلاد، كما قام أمين السلطان بدوره بالتشاور مع أفراد البلاط وعدد من السياسيين وكبار التجار، كمخبر السلطنه والحاج إسماعيل مغازه ومعين التجار، وتفحص المناخ العام لحضوره السياسي في البلاد، كما بذل بعض الأفراد جهوداً حثيثة لعودته مثل مخبر السلطنه وأمين الضرب والسيد عبد الله البهبهاني، ولاسيما أنه كانت لأمين السلطان علاقات حميمة معهم[1].

أثار خبر عودة أمين السلطان إلى البلاد ردود فعل شديدة لدى الاتحادات وأغلبية الجماهير الإيرانية[2]، إلاّ أن محمد علي شاه وأمين السلطان نفسه لم يكترثا بعدم الرضا الذي بدأ يبرز بشكل واضح على الساحة الإيرانية آنذاك.

---

(١) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٦٠.

(٢) على سبيل المثال تحدث السيد محمد الطباطبائي عن الاتابك بقوله: «بعد دخول ميرزا علي اصغر خان هذه البلاد ينبغي القول على إيران السلام». يراجع: محمد إسماعيل رضوانى، منبع قبلى، ص١٢٩.

كما لم يقدر الاتابك حركة الشعب حق قدرها، وكان بعض الأحرار صغاراً ازاء حنكته وبراعته وتجاربه التي تمرس بها طوال ثلاثين عاماً، وقام أهالي مدينة أنزلي بمحاولة منع وصوله للسواحل وهم يرتدون، الاكفان ويحملون العصي والهراوات، مما اضطر أمين السلطان، الذي كان قد وصل إلى ميناء أنزلي بسفينة روسية مدرعة عبر بحر قزوين في الثلاثين من فروردين ١٢٨٥هـ.ش/ ١٩ نيسان ١٩٠٧م للعودة مرة أخرى إلى السفينة وبقي فيها، وأبرقت الكثير من البرقيات من طهران والمتضمنة مشاعر الترحيب وإبداء المساعدة لحركة أمين السلطان صوب طهران، إلاّ أن المناخ السياسي لم يسمح بتوافر هذه الإمكانية، ولكن بعد مداولة مجلس الشورى الوطني بهذا الخصوص ارسلت برقية خاصة من المجلس تطلب ادخاله سالماً إلى الأراضي الإيرانية، وإرساله إلى طهران «ليس ثمة رادع ولا مانع من قبل مجلس الشورى الوطني فيما يختص بمقدم أمين السلطان، ومما لا شك فيه أن الأهالي هناك ولاسيما أعضاء الجمعية كانوا يبذلون المساعي الجميلة للحيلولة دون حدوث الشغب». وبعد وصول هذه البرقية نفض مجاهدو كيلان أيديهم من منعه وقَدِم الأتابك برفقة قوات القوزاق والفرسان إلى مدينة رشت، واتجه بعد ذلك إلى طهران[1].

وفي نهاية المطاف أعلن المجلس عن موافقته على مجيء أمين السلطان ودخوله البلاد بـ (٧٧) رأياً موافقاً و(٤) آراء معارضة و(٩) أعضاء امتنعوا عن التصويت، وعندما عرض حكومته على المجلس أعلن دعمه للنظام الدستوري والمجلس وتعهد ببذل الجهود كافة من أجل تدعيم أسس الحكم الدستوري. الذي يهمنا هنا هو سبب دعم التجار الكبار لأمين السلطان وطبيعة علاقتهم به، فما لا شك فيه أن عدم استقرار الأوضاع في البلاد، والإنفلات

(١) أحمد كسروي، منبع قبلى، بخش يكم، ص٢٦٣ ـ ٢٦٦؛ محمد إسماعيل رضواني، منبع قبلى، ص١٣٠ ـ ١٣١.

والاضطرابات في الأقاليم، وتمرد سالار الدوله[١] ونشاطات الإتحادات وتفاقم حال التطرف في أوساط المجتمع، والازمة الداخلية للحكومة وتجاذبات المجلس والإتحادات مع الشاه، والدعم الخفي للبلاط للثورات وحالات التمرد والعصيان، والاتجاه نحو حال فقدان الأمن، كل ذلك دفع التجار الذين كانوا يسعون دائماً إلى اشاعة الأمن والاستقرار السياسي والتعاطي المعتدل وغير الثوري مع القضايا، دفعهم إلى التوجه والموافقة على أمين السلطان؛ إذ تلمس التجار قدرته على توفير التوازن السياسي اللازم بين اجنحة السلطة، وقد كان التجار يتخوفون من شيوع حال التطرف الثوري، إذ إن النشاطات المتطرفة واللا مسؤولة للإتحادات أربكت النظام والهدوء الاجتماعي، ولاسيما أن أمين السلطان كان قد تعهد في المجلس بأن تتم الإصلاحات بالاستناد إلى النظام الدستوري وبمساعدة المجلس والتعاون معه في هذا المجال[٢].

أعرب أمين الضرب في مجلس الشورى الوطني عن أمله بأن تبدي حكومة أمين السلطان كل التعاون مع المجلس وسمى وزراء حكومته بتسمية «صادقين القول»، وبهذا الشكل عبر عن ثقته وآماله بحكومة أمين السلطان. وهنا يمكن القول أن توافق أمين الضرب والبهبهاني مع أمين السلطان لم يكن بإمكانه أن يحمل طابعاً شخصياً واستمراراً للعلاقات القريبة والحميمة السابقة بينهم، ذلك أن العلاقات الشخصية لم يكن بوسعها أن تُسهمَ في حل الأزمة السياسية آنذاك، كما أن امين الضرب والبهبهاني لم يكونا من الأفراد الذين يتقبلون

---

(١) هو أبو الفتح ميرزا سالار الدوله. أحد أبناء مظفر الدين شاه. كان حاكماً على ولايات كردستان آنذاك. ظلت فكرة اعتلاء العرش الإيراني تراوده حتى بعد وصول محمد علي شاه إلى السلطة، فأعلن تمرده علانية وقام بأعمال السلب والقتل في المناطق القريبة من منطقة حكمه، الأمر الذي ولد حال من الاستياء لدى الأهالي بدل أن تتحالف معه. يراجع: مهدى بامداد، تاريخ رجال إيران (شرح حال رجال إيران درقرن١٢و١٣و١٤ هجري)، جلد أول، تهران، ١٣٤٧ش، ص٤٨.

(٢) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٦١.

الخطر الناجم عن هذا الخيار في ذلك الزمن الحساس وفاءً لتلك العلاقات القديمة، ويعبر أمين الضرب بما يتمناه في حكومة أمين السلطان على هذا النحو، لكي يتسنى العمل في هذه البلاد يجب «أن لا يرتفع صوت في أطراف البلاد وآفاقه ولا تكون ثورة في البين»، وكان يرى في أعمال الشعب في طهران بأنها تمنع القيام بالعمل، ويؤكد ضرورة توافر الأمن، وعلى الرغم من أن إسماعيل مغازه كان يدعم حكومة أمين السلطان ويرى أن تعاون الحكومة وحضورها في المجلس يدعو للتفاؤل، ولكنه في الوقت نفسه يحذر من أنه في حال وجود أي تلكؤ أو تقصير فإن المجلس سوف لن يحتمل ذلك، في حين ينتقد معين التجار تلميحاً المنظمات المتشددة التي تعمل على تهييج الناس، متلبسة بلباس الدستورية، وتقوم بتطبيق القانون من تلقاء نفسها، ويقول بهذا الخصوص: «لقد طفح الكيل بالناس وأخذوا يتحدثون عن زمن الإستبداد»، ويدعو في النهاية النواب والوزراء إلى الاتحاد فيما بينهم لوضع نهاية للتطرف الذي يلحق الضرر بأمن البلاد واستقراره السياسي حسب رأي نواب التجار ويُعتقد بأن هذه الإمكانية كان يمكن أن تتحقق مع حكومة آتابك[(١)].

من جانب آخر فإن لاتحاد ذوي المهن داخل البازار موقفاً آخر من حكومة أمين السلطان، فبعد مدة من توليه الصدارة عُقد اجتماع في اتحاد ذوي المهن لكي تتم مناقشة أداء حكومة أمين السلطان وأحلامها، وقيل في هذا الاجتماع إن كل ما حصل من فساد إنما هو بسبب وجود أمين السلطان نفسه، ولهذا السبب تم الإتفاق على كتابة رسالة خاصة له لتوضيح الآراء وكيفية أدائه، وكلفوا دولت آبادي ـ أحد أعضاء المجلس ـ لابلاغه بذلك، وعندما ذهب الأخير إلى أمين السلطان وجده مجتمعاً برؤساء التجار، وهناك صرح أمين السلطان بأن السبب في تباطؤ الأعمال وتلكوئها يعود لعدم تعاون الشاه معه ويذكر بأن الشاه يحول دون تطور العمل الدستوري والقانون، وهذا يشير إلى

---

(١) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٦١ ـ ١٦٢.

أن عدم ثقة اتحاد ذوي المهن وتشكيكهم بأمين السلطان في هذه المرحلة من الأحداث يعبر عن اختلاف وجهات النظر بين اتحاد ذوي المهن في البازار والتجار[١].

كان محمد علي شاه وأمين السلطان منهمكين بتحريك الأشرار للإطاحة بالحياة النيابية في البلاد، وبدا للجميع أن يد البلاط هي التي كانت تحرك الأحداث سراً. ففي أواخر شهر اردیبهشت **١٢٨٥**هـ.ش/ أواخر مايس **١٩٠٧**م أقدم القائد نصرت بن رحيم خان ـ الذي كان والده يعيش في بلاط محمد علي شاه ـ على الهجوم والقتل وهتك الحرمات وارتكاب جرائم مفجعة في قره باغ(اقليم اذربيجان)، مقر رحيم خان، بعد أن وقع نزاع بشأن دفع الضرائب وحق الملكية، وكان هدفه من ذلك منع إيصال القمح إلى تبريز لكي يجعل إتحاد تبريز والمدينة في وضع حرج للغاية، فضلاً عن نواياه بالإعداد **لشن حملة على تبريز، وفي ٤ خرداد ١٢٨٥هـ.ش/ ٢٥ مايس ١٩٠٧م** تم غلق البازار في طهران تضامناً مع أهالي تبريز، وخرج التجار وأصحاب المهن داخل البازار في مظاهرات عارمة في ميدان بهارستان ورفعوا أصواتهم ضد الشاه وأمين السلطان علانية، بوصفهما المحرضان على تلك الأعمال، الأمر الذي اضطر الأخير إلى إصدار أوامره باعتقال وعزل القائد نصرت ابن رحيم خان من رئاسة العشيرة والفرسان، وعند ذلك تفرق الأهالي وفتحوا البازار وأبواب محلاتهم، وبعد أن ذاع صيت نهضة طهران لمساندة ونصرة تبريز في المدن الإيرانية الأخرى قام أهالي البازار في رشت بإغلاق الحوانيت وأسرعوا إلى مقر الجمعية وأقاموا الخيام حولها لمدة ثلاثة أيام، وأبرقوا إلى طهران برقيات التأييد، وفي قزوين كذلك أغلقت الأسواق وأقيمت مراسيم ختم القرآن في المساجد، وكانت ردود أفعال الأوساط المعادية للثورة الدستورية قد بادرت بعد ذلك إلى البحث عن إجراءات مؤذية أخرى لبث

---

(١) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٦٩.

التفرقة بين صفوف الأحرار، ومن ذلك أنهم أذاعوا «بأن اذربيجان بصدد الإنفصال عن إيران»[١].

ونظراً لاقتراب الذكرى الأولى لاندلاع الثورة الدستورية في إيران اقترح المجلس أن يكون الرابع عشر من جمادى الأولى ١٣٢٥هـ.ق عيداً تحت مسمى «الذكرى الأولى للحكم الدستوري»، ففي طهران أقاموا حفلاً عظيماً وزينوا ميدان بهارستان، وكانت هناك ثمانون حجرة كل منها تختص باحدى جمعيات أو أحد التجار الكبار وعملوا على استقبال الوافدين بحفاوة بالغة إلى الحد الذي بلغت فيه نفقات هذه الاحتفالية ما يربو على العشرين ألف تومان، وفي الليلة التالية تبادل أعضاء الجمعيات والتجار الزيارات فيما بينهم، وفي تبريز زينوا أيضاً مبنى الجمعية وسوق «صفى» وما حوله، كما رفعوا الأعلام داخل البازار وقام كل شخص من أبناء البازار بتزيين محله بقدر استطاعته، وكان الناس يعودون بعد تناول الشاي والحلوى، ومع ذلك فإن هناك الكثير من الأزمات كانت قد عكرت مزاج الإيرانيين، ومنها أزمة الحدود مع الدولة العثمانية، التي دخل جيشها الأراضي الإيرانية وحثوا الأكراد على الفتنة وأعمال الاغارة والسلب والنهب، وأبدا النواب التجار ومكونات البازار الأخرى في المجلس إنزعاجهم وتحدثوا كثيراً عن أمين السلطان وسياسة اللا مبالاة التي يسير عليها من تلك الأعمال إلى الحد الذي اقترح فيه البعض «وجوب منع الزيارة إلى العراق عقاباً على هذا التصرف من قبل العثمانيين»، فضلاً عن ما كان يثيره رجال الدين المعتصمون في مسجد عبد العظيم من مشاكل للثورة الدستورية[٢].

بهذا الشكل أصبحت الثورة الإيرانية معرضة للتهديد الخارجي والداخلي معاً من جميع الجهات واغتنم محمد علي شاه الفرصة للتفكير بقمع الثورة

---

(١) غلام رضا ورهرام، منبع قبلى، ص٤٨٦؛ وللتفاصيل يراجع: أحمد كسروى، منبع قبلى، بخش دوم، ص٣٣٣ - ٣٦٤.

(٢) أحمد كسروى، منبع قبلى، بخش دوم، ص٤٢٨ - ٤٢٩ و٤٣٩ - ٤٤٠ و٤٤٥ - ٤٤٧.

واستئصالها بالقوة العسكرية إن لزم الأمر، في الوقت الذي أصبحت فيه حكومة أمين السلطان لا قيمة لها في نظر الإيرانيين لكثرة دسائسها وتمادي الأتابك وعدم مبالاته.

في مساء يوم الاحد المصادف(٢١ رجب ١٣٢٥هـ.ق/ ٣١ آب ١٩٠٧م) كان أمين السلطان على موعد مع القدر، فبينما كان المجلس منعقداً حضر أمين السلطان إلى المجلس ليقدم شرحاً كاملاً عن جهوده لازالة الخلافات القائمة بين المجلس والحكومة، في الوقت الذي اكد فيه أنه قد أزال الخلاف في وجهات النظر بينه وبين الشاه، ولما تحدث النواب عن عدم الامان داخل البلاد أجاب أمين السلطان بدهاء «إن هذا كله بسبب عدم وجود القوانين»، وانتهت الجلسة بهذه الكلمات الخداعة التي كان ماهراً في صياغتها، وبعد خروجه من المجلس، وبينما كان يخطو خطواته ويترقب العربة التي ستقله وهي تقترب منه، فجأةً تقدم منه شاب من أمام الباب واطلق عليه ثلاث رصاصات متتالية من مسدس كان في يده، وتمت إصابته فسقط أمين السلطان على الأرض بإطلاقات على يد هذا الشاب الذي يدعى عباس آقا صراف التبريزي «فدائي رقم ٤١، وقضى نحبه في الحال بينما كان يقف معين التجار ومستشار الدوله فوق رأسه»[١].

إن عملية اغتيال أمين السلطان كشفت النقاب عن أن الحكومة الدستورية الجديدة غير قادرة على السيطرة على أمور البلاد، فالأحداث المتطرفة تقدمت خطوة إلى الأمام والمجتمع يتجه نحو قمة العنف المتمثل باستخدام الأسلحة والقنابل والاغتيال، وحكومة الأتابك التوافقية لم تكن موفقة وتجار البلاد في قلق وحيرة، ورأوا أن الأمن صعب المنال والاتجاه الدستوري الثوري

---

(١) على اصغر شميم، إيران دردوره سلطنت قاجار قرن سيزدهم ونيمه أول قرن جهاردهم، انتشارات بهزاد، تهران، ١٣٨٧ ش، ص٤٧٢؛

H. Nazem, Op, Cit, P. 25; Y. Armajani, Op, Cit, P. 124.

والمتشدد أخذ بالتزايد. ومثل هذا الاغتيال[١] كان تحذيراً للشاه والمستبدين وفاقم في الوقت نفسه من حدة المواجهة بين الشاه والمجلس.

وفي اليوم التالي لعملية الاغتيال ارسل المجلس برقية بهذا الخصوص إلى الجمعيات والاتحادات والحكام في المدن الإيرانية الأخرى جاء فيها: «لقد اطلعت مكاتب البرق في عامة الولايات والجمعيات والأقاليم بأن الاتابك الاعظم ووزير الداخلية قد حضر بالأمس لتقديم وزيري الحربية والعدل كالمعتاد إلى مجلس الشورى الوطني، وبعد انعقاد المجلس، وبعد مضي ساعتين من الليل وفي خارج بهارستان ضُرِبَ بالرصاص من قبل شخصين مجهولين بالقرب من مكان العربة وتوفي إلى بارئه بعد دقائق قليلة وقُتِلَ القاتل..»[٢].

الشيء الذي يعنينا في هذه الدراسة هو موقف البازار من هذه الحادثة الذي كان متذبذباً بين تأييدها أو نقدها، ففي الجلسة نفسها التي عقدت في اليوم التالي لعملية الاغتيال **(٢٢ رجب ١٣٢٥هـ.ق / ١ أيلول ١٩٠٧)** قام السيد محمد تقي الهرائي ـ أحد مسؤولي الأصناف في البازار الإيراني، ومن أكثر المؤيدين للأتابك ـ بقراءه اللائحة التي كتبها أهل البازار ـ حسب ذكره ـ التي أحضرها معه إلى المجلس، وفي الحقيقة إنه كان أحد المحرضين لأهل

---

(١) للمزيد من التفاصيل عن عملية الاغتيال. يراجع: ميرزا فضلعلي آقا مولوى تبريزى، شرح قتل ميرزا على اصغر خان أتابك، در كتاب سيرى در تاريخ انقلاب مشروطيت تأثير قيام مردم تبريز واذربايجان دربيروزى هاى انقلاب مشروطيت، بكوشش رضا همراز، انتشارات ياران، تبريز، ١٣٨٧ ش، ص١٧٧ ـ ١٨٥. وتؤكد كدى «أن هناك أدلة وشواهد مقنعة تشير إلى أن الشاه كان يخطط أيضاً لقتل أمين السلطان، إذ إن الأخير لم يساير الشاه في مسعاه للتخلص من شر المجلس، بل زاد من جهوده من أجل خلق حال من الإنسجام بين البلاط والمحافظين داخل المجلس، إلاّ أن عمله هذا أدى إلى سوء ظن الشاه به من جهة والراديكاليين من جهة أخرى، ولهذا فإن الشاه كان يأمل بأن يصبح هذا الإغتيال ذريعة لقمع الثوريين، إلاّ أن الثوريين كانت لهم مواقف راسخة بحيث أن هذا العمل أضاف المزيد على جرأتهم». يراجع: نيكى. آر. كدى، منبع قبلى، ص١٠٣.

(٢) مقتبس من: مذاكرات مجلس أول ١٣٢٤ ـ ١٣٢٦هـ.ق توسعه سياسى إيران درورطه سياست بين الملل، ص٣٧٨.

البازار لكتابتها، وقد جاء فيها: «... الآن حيث اوقعت هذه الواقعة العظيمة الظلم والطغيان على الدولة والشعب بقتل هذا الشخص المحترم ألا وهو صدر المملكة الأعظم وأول المطالبين بالحياة النيابية وخادم الدولة والشعب، لذا فنحن مع كامل الاحترام نطلب من المجلس المحترم جدياً ومن الحكومة وهيئة الوزراء القاتل والمحرك الأصلي لهذا العمل الشنيع وأن يعاقبه عقاباً قانونياً، وإلاّ لن نترك نحن التجار النواب المحترمين في راحة تامة»[١]. وهنا يتضح أن موقف ذوي المهن بشأن مقتل أمين السلطان يكشف النقاب عن نوع من التوافق مع رأي التجار، فقد ثمن اتحاد ذوي المهن في الرسالة المذكوره آنفا إلى مجلس الشورى الوطني الخدمات التي قام بها السيد الأتابك وعبر عنه بصفة الرجل الدستوري وطالب بمعاقبة الذين كانوا وراء هذا «العمل الشنيع» كما وصفه، واقترح تشكيل لجنة تحقيقية بهذا الخصوص. إن هذا الموقف المعترض لاتحاد ذوي المهن كشف النقاب عن موقف جبهة **المتطرفين في الإتحاد، وبالمقابل فقد عدوا في معرض ردهم على تصرف** اتحاد ذوي المهن هذا، أنهم هم المسؤولون والمحركون لهذا العمل وانتقدوا اعرابهم عن الأسف في مقتل أمين السلطان[٢].

من جانب آخر فإن لأهل البازار موقفا آخر، ولاسيما إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن عباس آقا صراف التبريزي كان زميلاً لهم يعمل داخل البازار، وهذا الموقف يتضح من خلال مطالبتهم، بعد يومين من الحادثة، مجلس الشورى الوطني والسلطات الحكومية بأن يعهد لهم بدفن جثة القاتل، التي ظلت متروكة على الأرض، إلاّ أن الشرطة رفضت ودفنته ليلاً في مراسيم لا تحمل معها إلاّ الكثير من المذلة، فقد قيل إنهم ألقوه في البداية في حفرة

---

(١) مقتبس من: مذاكرات مجلس أول ١٣٢٤ ـ ١٣٢٦ هـ.ق توسعه سياسى إيران درورطه سياست بين الملل، ص٣٧٨.

(٢) «مجلس» (روزنامه)، تهران، شماره (١٧٠)، بتاريخ ٢٣ رجب ١٣٢٥هـ.ق / ٢سبتمبر ١٩٠٧م، ص ١ ـ ٣؛ سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٦٩ ـ ١٧٠.

بنفس بما كان يرتديه من ملابس، إلاّ أنهم أخرجوه بعد ذلك خوفاً من أن يعلم الأحرار وقاموا بتكفينه(١).

ويشير ميرزا فضل علي آقا مولوى تبريزى ـ أحد نواب اذربيجان في المجلس ـ بهذا الخصوص إلى أنه في اليوم الثاني لحادثة الاغتيال، «وبينما كنت ذاهباً إلى المجلس مساءً للتباحث بشأن مقتل أمين السلطان، اعترضني عدد من أهل البازار ممن كانوا أصدقاء لعباس آقا صراف في ميدان بهارستان وطلبوا مني أن انقل طلبهم إلى المجلس بخصوص تسليم جثمان القاتل ليحملوه بعد التأكد من موضوعه.. وعلى الرغم من أن طرح الموضوع لم يكن له وقع جيد داخل المجلس، إلاّ انني طرحت طلبهم في المجلس، ولكن الأخير رفض الطلب بوصفه شخصاً قاتلاً وبهذه الحال فإن الحكومة ستحمله كما تفعل مع جثامين المقصرين»(٢).

وفي هذا الاطار قام بعض من أهالي البازار بالبحث عن المكان الذي دفن فيه عباس آقا صراف التبريزي وأقاموا عليه بناءً، وفي اليوم السابع لوفاته(٢٨ رجب ١٣٢٥ / ٦ايلول ١٩٠٧م) جاء ما يقارب من ألفي شخص من أهالي اذربيجان وطهران وغيرهم بما فيهم أهل البازار ـ إذا علمنا أن القاتل كان يعمل في بازار طهران بمهنة الصيرفة وأن الكثير من رجال البازار كانوا يعرفونه جيداً ولهم علاقات معه ـ إلى قبر ذلك الشاب ووضعوا فوقه باقات الورود، أما في تبريز، فعندما وصلت أنباء مقتله إلى هناك، فقد امتطى قليج آقا، أحد مجاهدي تبريز، جواده ماسكاً بيده سيفاً مسلولاً وتبعه جماعة من المجاهدين وقدموا إلى البازار التبريزي تصحبهم الموسيقى وانبأوا بمقتل «عدو الحكم الدستوري» وأضاء رجال البازار المصابيح من فرط سعادتهم(٣).

وبذكرى مرور أربعين يوماً على مقتل عباس آقا صراف التبريزي اغلقت

---

(١) أحمد كسروى، منبع قبلى، بخش دوم، ص٤٧٠ ـ ٤٧١.
(٢) ميرزا فضلعلى آقا مولوى تبريزى، منبع قبلى، ص١٨٢.
(٣) أحمد كسروى، منبع قبلى، بخش دوم، ص٤٧١ ـ ٤٧٢.

الاسواق في طهران ومضى الكثير من الاحرار وغيرهم إلى مرقد ذلك الشاب، وزينت جمعية اذربيجان قبره بالورود، واعدت الخيام الكبيرة لاستقبال الأهالي، وكانت الجمعيات وتلاميذ المدارس يأتون في جماعات ويضعون باقات الزهور على مرقده[١].

كان من نتائج مقتل أمين السلطان عودة الشيخ فضل الله نوري ومؤيديه إلى ديارهم وإنهاء تحصنهم في مسجد السيد عبد العظيم، حيث عانى هؤلاء من شح الأموال والمستلزمات اللازمة لاستمرارهم في التحصن، ولاسيما أن نفقات من اعتصموا هناك كانت من أموال أمين السلطان الشخصية، الأمر الذي يكشف عن مدى العلاقة بين أمين السلطان ومعارضي الثورة الدستورية، الذين لم يتخلوا عن مواقفهم بعد ذلك أيضاً.

ظهرت تداعيات مقتل أمين السلطان على رجال السلطة، إذ دبّ الخوف بينهم، ولم يتمكن محمد علي شاه من الاسراع في تشكيل حكومة جديدة لاحجام السياسيين عن الاشتراك بالحكم. لذا التمس الشاه مراده في العناصر المستبدة مثل مشير السلطنه لتشكيل الحكومة الجديدة بتاريخ ٧ ايلول ١٩٠٧م[٢]، التي لم تكن بالشكل الذي تنسجم فيه مع النظام الدستوري والمجلس؛ إذ إن مشير السلطنه كان ضعيفاً وحاول الشاه الإستفادة من ضعفه للتدخل في شؤون الحكم وتنفيذ سياسته في محاربة الثورة الدستورية، كما أن مجلس الشورى الوطني لم يطق استمرار حكومة كهذه، الأمر الذي اضطره لاختيار وفداً خاصاً ارسل للتباحث مع الشاه حول تشكيله الحكومة، وخلال المباحثات أكد أعضاء الوفد للشاه أنه من الأفضل له أن يستفيد من العناصر المثقفة والمجددة من اتباع الثورة الدستورية بدلاً من اللجوء للسياسيين القدماء المعروفين بميولهم الاستبدادية، ولغرض دفع الأمور إلى الامام

---

(١) همان منبع، ص٤٨٢ ـ ٤٨٣.

(٢) عرضت تشكيلة الحكومة على المجلس يوم(٧ شعبان ١٣٢٥هـ.ق) ووافق عليها. يراجع تشكيلة الحكومة في: مذاكرات مجلس أول ١٣٢٤ ـ ١٣٢٦هـ.ق توسعه سياسي إيران درورطه سياست بين الملل، ص٤٠٧.

والترحيب بالوزراء والموافقة عليهم في المجلس بحيث لا يضطر الأعضاء إلى مطالبة الشاه بتغييرهم بعد مدة من الزمن فكان من الأفضل أن لا يقتصر الشاه على الطبقة العليا من أصحاب القصور والإمكانات الواسعة فقط، وينظر أيضاً إلى الطبقة التي نشأت أخيراً، إلاّ أن الشاه كان لا يعرف نوعاً من المرونه، فقد صرح في أثناء المباحثات بأن الذين يختارهم ويرى بأنهم أهل للمسؤولية هم هؤلاء الوزراء الذين قُدموا إلى مجلس الشورى الوطني، وأضاف إلى ذلك قوله: «إذا بدا عليهم أي تقصير سيُعرف خلال الأيام العشرة القادمة»، والواقع أنه أخذ من المجلس مدة عشرة أيام ليطلب منهم أن يقدموا له مقترحاتهم بخصوص الوزراء. وكانت هناك خلافات في وجهات النظر في المجلس بشأن كيفية تعيين الحكومة، ودور الشاه في اختيار الوزراء، ويرجع هذا الاختلاف إلى التناقض الموجود في الدستور ومستويات الفهم المتباينة التي كانت تستنبط منه، وقد اعترض الحاج إسماعيل مغازه، التاجر الإيراني المعروف، قبل إرسال الوفد المفاوض للمجلس مع الشاه على نظرية اختيار الوزراء من قبل الشاه وقال: «أن هذا الأمر هو من واجبات الصدر الأعظم» وفي خضم تلك الأوضاع المتأزمة في البلاد والفراغ السياسي الذي خلفه مقتل أمين السلطان، مثلت سياسة المرونة مع الشاه ومداراته في مسألة عزل الوزراء في حال عدم ارتياح المجلس لهم وعدم كفاءتهم، أمراً مقترحاً للجناح المعتدل في المجلس، وبناءً على ذلك فقد توصلوا بشكل تلميحي إلى نوع من التوافق مع الشاه بأن يوافقوا على أعضاء الحكومة المنتخبة من قبل الشاه، والذين وافقوا على هذا التوافق داخل الجناح المعتدل هم التجار[١].

وانطلاقاً من موقفهم المحافظ المعتدل كان التجار ومكونات البازار الأخرى ينظرون إلى أنه يتوجب عليهم مواجهة تيارين من التيارات الراديكالية المتشددة من أجل الحفاظ على المؤسسات القانونية للدولة العصرية، ونظام الحكم الدستوري. فكان عليهم من جهة الوقوف بوجه التطرف الجامح

(١) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٦٢ ـ ١٦٣.

للإتحادات والتنظيمات التي ذهبت إلى أبعد من الثورة الدستورية وكانوا يقفون في أقصى اليسار المتطرف لاتباع الدستورية، ومن جهة أخرى كانوا يعارضون الجناح المتطرف والمحافظ للبلاط الذين ذهبوا في معارضتهم للدستورية، إلى الحد الذي أخذوا يدافعون فيه عن النظام الاستبدادي السابق، ومن هنا أخذ التجار يملؤن هذا الفراغ السياسي بعد مقتل أمين السلطان الذي كان قد اختير برأي التجار لخلق التوازن، يملؤنه بابداء المرونة والمداراة أمام الشاه وكان ذلك يخلق نوعاً من التوافق والانسجام بين الأجنحة المتصارعة. ويؤكد أمين الضرب في هذه المرحلة على تمسكه بأسس وثوابت العمل الدستوري، مشيراً إلى أن الوفد المفاوض مع الشاه قد بيّن ما كان يجب أن يقال ولم تكن لديه مسؤولية أكثر من ذلك بناء على أساس مبدأ فصل السلطات والتمسك بالقانون، حتى أنه يرى أن تدخل المجلس وتشكيل لجنة للتحقيق في مقتل أمين السلطان ليس ضرورياً، ويؤكد: إن هذا التحقيق هو من واجبات القضاء والشرطة قائلاً: «أن تدخل المجلس في مثل هذه الأمور يعد أمراً غير ضروري». وعلى الرغم من أنه كان متأثراً من هذه الحادثة كما هو شأن بقية التجار، إلاّ أن الحاج إسماعيل مغازه كان يتحدث علانية بعد مرونة الجناح المعتدل أمام الشاه عن الموافقة على الوزراء المنتخبين من قبل الشاه ويرى أن «إظهار مراحم» الشاه تبعث على التفاؤل، ويصرح وكيل التجار «بأننا قد أصدرنا تحذيراتنا في حال عدم الموافقة سنأخذ حقنا بعد عدة أيام»[1].

في هذه المرحلة من الثورة الدستورية وفي ظل الانقسام الحاد بين انصار الدستورية ومعارضيهم، اشتدت التدخلات الصريحة للامبريالية البريطانية والروسية في إيران، وتقاربت هاتان القوتان الامبرياليتان من بعضهما في معطيات السياسة العالمية وتقاطعهما مع الامبريالية الالمانية وخشيتهم من انتقال تجربة الثورة الإيرانية إلى الهند ودول آسيا الوسطى القريبة منها، الأمر الذي دفعهما للتحالف فيما بينهما للوقوف أمام الأخطار التي تهدد مصالحهما في اتفاقية جديدة كانت إيران هي المستهدفة من ورائها.

---

(١) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٦٣ ـ ١٦٤.

رابعاً: إتفاقية عام ١٩٠٧م بين بريطانيا وروسيا:

منذ البداية كانت الاتفاقيات الاجنبية التي عقدتها إيران مع كل من بريطانيا وروسيا خلال القرن التاسع عشر قد أتاحت لهاتين الدولتين الخصمين التقليديين لإيران تغلغلاً تجارياً وسياسياً كبيراً في البلاد، مما أغرقها بالكثير من البضائع الأجنبية التي كانت عاملاً مساعداً في انقراض الصناعات اليدوية، نتيجة تنافس البضاعة الاجنبية الأكثر جودة والأرخص سعراً من البضاعة الوطنية، التي تأثرت كثيراً وعانت الأمرين في بازارات البلاد كافة من جراء العدو المشترك المتمثل بالمنافس الاجنبي الجديد الذي أبدى الإيرانيون، ومنهم رجال البازار ـ امتعاضهم منه، وفي الوقت نفسه أثارت طموحات الدستوريين غضب الروس والبريطانيين، ودفعتهم أخيراً إلى توحيد جهودهما لترسيخ نفوذهما الاستعماري داخل البلاد.

إن نمو الروح الوطنية الإيرانية وتصاعد المد الثوري خلال السنوات الأولى من الثورة الدستورية ورفض أهل البازار للهيمنة الاقتصادية الأجنبية، أدخل رعباً حقيقياً في نفوس المستعمرين، وتحولت الثورة الدستورية أخيراً إلى أحد العوامل المشجعة التي دفعت كل من بريطانيا وروسيا إلى الإسراع في التحالف بينهما في المصالح الاستعمارية والتوقيع على اتفاقية مشتركة بين الطرفين لتسوية المشاكل الآسيوية بتاريخ ٣١ آب ١٩٠٧م(١)، التي قسمت إيران على ثلاث مناطق، روسية تضمنت شمال إيران ووسطها بما في ذلك

---

(١) تتكون الاتفاقية من مقدمة وخمسة بنود. عن نص الاتفاقية. يراجع:
C. U. A.itchison, Acollection of Treaties, Engagements and Sand Relating to India and Neighbouring Countries, Vol. XIII, Calcutta, 1933, PP. 119 - 121; Mejdunarodni Otnoshenia i Vneshnaya politica USSR. Sbornik Documentov (1871 - 1957), Moscow, 1957, PP. 39 - 42.

العلاقات الدولية والسياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي ـ مجموعة وثائق (١٨٧١ ـ ١٩٥٧)، باللغة الروسية، موسكو ١٩٥٧، ص٣٩ ـ ٤٢؛ حسن اعظام قدسى، منبع قبلي، ص١٥١ ـ ١٥٢.

طهران العاصمة واصفهان وبعض المدن الكبيرة، في حين وضع الجنوب الشرقي لإيران ضمن دائرة النفوذ البريطاني، وسميت المنطقة الواقعة بينهما «بالمنطقة المحايدة». ولم يتم التشاور مع الإيرانيين بشأن هذه الاتفاقية، ولم يطلعوا على بنودها، والكثير من الإيرانيين كانوا يشعرون بالقلق خوفاً من أن تؤدي هذه الاتفاقية إلى اضعاف النظام الدستوري، ومن ثم عودة الاستبداد الذي كان يحظى بدعم الروس من جهة وعدم اعتراض البريطانيين على ذلك أيضاً من جهة أخرى، وعندما تم الكشف عن بنود الاتفاقية أشارت وزارة الخارجية البريطانية وممثلوها في إيران إلى أن هذه الاتفاقية «لن تخل بأي شكل من الأشكال بوحدة واستقلال إيران»!! إلاّ أن هذا الادعاء لم يكن صحيحاً وأصبحت الاتفاقية ومحصلة سلوك البريطانيين والروس العامل الأساس في اضعاف الثورة الدستورية[١].

أذاقت أخبار توقيع الاتفاقية الوطنيين الإيرانيين المرارة وأثارت قلقهم؛ إذ كانت الاتفاقية في نظرهم ما هي إلاّ احتلال استعماري مزدوج للبلاد في ظل استقلال مشوه. كما أكدوا أن بريطانيا وروسيا ليس لهما الحق في القيام بعقد أية صفقة حول الشؤون الإيرانية دون استشارة إيران، وكتبت صحيفة «حبل المتين» الإيرانية سلسلة من المقالات هاجمت من خلالها تلك المعاهدة، ففي ٩ ايلول ١٩٠٧ انتقدت السياسة البريطانية في إيران، وعدتها مخيبة لآمال الإيرانيين مؤكدة بأن بريطانيا العظمى خذلت الشعب الإيراني بعقدها تلك الاتفاقية[٢].

كان مجلس الشورى الوطني قد عقد جلسة خاصة مطولة لمناقشة الاتفاقية الروسية ـ البريطانية يوم ٢٩ رجب ١٣٢٥هـ.ق/ ٨ أيلول ١٩٠٧م وشجب

---

(١) نيكى. آر. كدى، منبع قبلى، ص١٠٣ ـ ١٠٤؛ محمد إسماعيل رضوانى، منبع قبلى، ص١٣٦.

(٢) نقلا عن: محمد إسماعيل رضواني، منبع قبلى، ص١٣٦؛ H. Nazem, Op. Cit, P. 26.

النواب خلالها الاتفاقية ونددوا بالأطراف التي عقدتها، وفي الاتجاه نفسه تضامن التجار مع شرائح المجتمع الأخرى داخل المجلس وخارجه في رفضهم للاتفاقية، وعندما نلقي الضوء على موقف البازار ازاء معاهدة عام ١٩٠٧م بين الروس والبريطانيين يتبين لنا مدى حساسية أهل البازار، والتجار منهم بشكل خاص، تجاه استقلال البلاد، فالتواجد السياسي والاقتصادي لكل من روسيا وبريطانيا لم يكن مرحباً به من قبل التجار الكبار كما ينبغي، إذ كان ينظر إليهم على أنهم منافسون أقوياء للتجار، ولم يكن هؤلاء يثقون بتصرفاتهم. فتحدث في البداية محمد هدشتي ـ معين التجار ـ بقلق شديد في المجلس عن هذه الاتفاقية التي تسببت بإثارة «الرعب لدى الناس» وقال: «على الرغم مما يقال إن هذه الاتفاقية تصب في صالح استقلال إيران ولكن لا يمكن أن نثق بذلك ويجب أن نعرف بشكل رسمي إن كانت تلك الاتفاقية هي في صالح إيران وأن يعطونا الإتفاقية مكتوبة لمناقشتها في مجلس الشورى الوطني والتأكد من أنه لا توجد اتفاقية أخرى في الخفاء غير هذه الصورة الظاهرية»[١].

وفي الوقت الذي كان فيه النواب يطالبون بارسال الاتفاقية إلى مجلس الشورى الوطني أكد حاج محمد حسن أقا مهدوى ـ أمين الضرب ـ أنه من الضروري القيام باجراء دراسة دقيقة لها ويشير إلى أحد البنود الواردة في الاتفاقية الذي تضمن استقلال إيران قائلاً: «إذا كانت حقيقة الأمر هي المحافظة على استقلال البلاد فلا ضرر في ذلك، ولكن ينبغي في كل الاحوال الإطلاع على هذه الاتفاقية»[٢]. كما أشار معين التجار أيضاً إلى أن

(١) مذاكرات مجلس أول ١٣٢٤ ـ ١٣٢٦هـ.ق توسعه سياسي إيران درورطه سياست بين الملل، ص٣٨٩؛ محمود محمود، تاريخ روابط سياسي إيران وانكليس در قرن نوردهم ميلادى، جلد هشتم، انتشارات شركت نسبى حاج محمد حسين اقبال وشركاءه، تهران ١٣٣٣ش، ص٢٢٣٨.

(٢) مذاكرات مجلس أول ١٣٢٤ ـ ١٣٢٦هـ.ق توسعه سياسي إيران درورطه سياست بين الملل، ص٣٨٩؛ محمود محمود، منبع قبلى، جلد هشتم، ص٢٢٣٨.

سفراءنا يعلمون جيداً أن وضع البلاد الحالي يختلف عن السابق، ففي السابق كانوا يرسلون التقارير عن الكثير من الأمور السياسية ولم يطلع عليها أحد، أما اليوم فإن التقارير ترسل إلى وزارة الخارجية، التي ترسلها بدورها إلى المجلس وتتم قراءتها والإطلاع عليها[١].

لقد أصيب التجار في البازار الإيراني بالحيرة والدهشة شأنهم في ذلك شأن بقية الشرائح والطبقات الأخرى، إذ كانوا لا يعرفون بشكل واضح ما الأهداف الأخرى الكامنة خلف التقسيمات السياسية ـ التجارية للجنوب والشمال، ومن هنا كانوا دائماً يدعون إلى ضرورة الحفاظ على استقلال البلاد، ويبدو أنهم كانوا ينظرون إلى هذه التقسيمات على أنها تعني تحديد مناطق النفوذ بين القوتين على وجه التحديد، ويرون الخطر المحتمل الوحيد في ذلك يكمن في احتلال المناطق المقسمة من قبل القوتين الاستعماريتين، ومن هنا كانوا يؤكدون بشكل مستمر موضوع السيادة الكاملة والمحافظة على استقلال البلاد[٢].

إشتد وقع هذا الحدث على الدستوريين، ومنهم أهل البازار، إذ كشفت الأحداث عن الحقيقة المرة«فبريطانيا التي أبدت نوعاً من التعاطف مع الدستوريين» ـ حسبما كان يعتقد الإيرانيون ـ منذ بداية الثورة الدستورية، التي كانت تبدو وكأنها أنموذجاً للمثل الليبرالية، تحالفت مع القوة التي وقفت ضد هذه المثل، ومع أنها كانت تتمتع بمكانة رفيعة لديهم، إلاّ أنها فقدت تلك المكانة بهذا الحدث، واعربوا عن استيائهم منها، ولم يكن أحد يتصور أن مثل هذا العبث يمكن أن يحدث، وهذا ما أدركته السفارة البريطانية في طهران جيداً. مما دفعها لارسال رسالة خاصة إلى وزارة الخارجية الإيرانية

(١) مذاكرات مجلس أول ١٣٢٤ ـ ١٣٢٦هـق توسعه سياسي إيران درورطه سياست بين الملل، ص٣٨٩.

(٢) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٦٠.

بهذا الشأن جاء فيها: «لن يكون لهذه الاتفاقية أي ضرر على حرية دولة إيران واستقلالها، وسوف تمتنع الحكومة الروسية عن التدخل في الشؤون الإيرانية»[١].

وعلقت العديد من الصحف الإيرانية على هذه الاتفاقية وكتبت العديد من المقالات الافتتاحية التي كتب بعضها رجال البازار ومنهم التجار، فقد علقت صحيفة «حبل المتين» الإيرانية بشكل ساخر في مقال لها بتاريخ ١١ ايلول ١٩٠٧م قائلة: «إن الإتفاقية تنطوي على عذوبة وحب وعطف، فهي تشير إلى أن الحكومة الروسية سوف تمنح الحكومة البريطانية حق ممارسة النشاط التجاري في منطقة النفوذ الشمالية، مقابل أن تفعل الحكومة البريطانية الشيء نفسه وبكل عطف مع الحكومة الروسية في الجنوب»، وتساءل المقال: «أي حق ذاك الذي كان في حوزة الحكومة الروسية لتمنعه أو تمنحه من الشمال إلى الجنوب، ذلك الحق الذي كان حقنا؟ نحن لسنا بقاصرين حتى نحتاج إلى من يحمينا ولسنا بلهاء أو مجانين لنحتاج إلى أحد يوجهنا ويحمينا» وعلى الرغم من أن مخبر الملك ـ أحد رموز البلاط ـ أعلن في مجلس الشورى الوطني، بأن «إيران بحاجة إلى معلم خصوصي، إلاّ أن هذا الكلام كان فارغاً من أساسه؛ لأن الإيرانيين يمتلكون الخبرة منذ سنين طويلة، ولم يكونوا بحاجة إلى معلم خصوصي، ولو كانوا بحاجة إلى ذلك المعلم لما امتلكوا البرلمان الذي يعني نقل السلطة والحقوق للشعب، لهذا فإن الشعب الإيراني يستطيع إدارة شؤونه بنفسه ويستطيع انتخاب وزرائه بنفسه، ودعا المقال وزير الخارجية الإيراني وبكل وضوح بابلاغ القوتين بأن الإتفاقية لا تعني إيران، وإن التوقيع عليها تم دون معرفة منها، لذلك يجب النظر إلى الإتفاقية من هذه الناحية، إذ إن إية دولة ترغب في إقامة علاقات دبلوماسية مع إيران يجب على

---

(١) أحمد كسروى، منبع قبلى، بخش دوم، ص٤٧٩؛ H. Nazem, Op. Cit, P. 164.

تلك الدولة أن تتوجه إلى الإيرانيين انفسهم لاقامة تلك العلاقات، وليس هناك أية قوة لها الحق في التدخل بأي شكل من الأشكال إلاّ بعلم الإيرانيين أنفسهم، ومثلما كانت إيران ولا زالت تقوم بالإتصال ببريطانيا بخصوص أية قضية تهم البلاد، لذلك يجب على بريطانيا الإتصال بإيران بالكيفية نفسها[١].

وفي داخل مجلس الشورى الوطني دار الحديث حول هذه الإتفاقية أيضاً يوم (٢٦ شعبان ١٣٢٥هـ.ق) / ٥ تشرين الأول ١٩٠٧م، وتليت خلال تلك الجلسة رسالة السفارة البريطانية في طهران الموجهة إلى وزارة الخارجية الإيرانية بتاريخ ٢٤ أيلول ١٩٠٧م، وفي الوقت نفسه تم قراءة نص الاتفاقية، ودار حديث بين النواب بخصوصها. وحسبما يذكر كسروى: «لم يكن معظم النواب على علم بمدى ضررها»، وكان ردهم «إن الإتفاقية تسرى فقط على روسيا وبريطانيا، ونحن أحرار في أعمالنا، ولو كانت لدينا الرغبة لاستطعنا أن نمنح امتيازاً لأحد الرعايا الروس في الجنوب أو لأحد الرعايا البريطانيين في الشمال»[٢]. وهكذا أعربوا عن عدم خنوعهم لهذه الاتفاقية!!.

إن تطورات الأحداث اللاحقة وعدم تعاون الوزراء مع مجلس الشورى الوطني دفعت التجار إلى انتقاد حكومة مشير السلطنه، وجعلت من المواجهة بين محمد علي شاه والمجلس مسألة حتمية لا يمكن تجنبها، وفي الوقت نفسه جعلت من تعاون التجار والجناح المعتدل في المجلس ومسايرتهم للشاه دون نتيجة تذكر.

---

(١) نقلا عن:
F. G. Browne, Op. Cit, PP. 186 - 187; H. Nazem, Op. Cit, P. 26.
ناصر تكميل همايونى، مجلس أول دربراير قرار داد ١٩٠٧، در مشروطه خواهي إيرانيان، (مجموعة مقالات) جلد دوم، به كوشش دكتر ناصر تكميل همايون، مركز بازشناسى إسلام وإيران، جاب أول، تهران, ١٣٨٤ش، ص١٦١.

(٢) مذاكرات مجلس أول ١٣٢٤ ـ ١٣٢٦ ه.ق توسعه سياسى إيران درورطه سياست بين الملل، ص٤٢٨ ـ ٤٣٣؛ أحمد كسروى، منبع قبلى، بخش دوم، ص٤٢٨ ـ ٤٣٣.

خامساً: المواجهة بين محمد علي شاه ومجلس الشورى الوطني الأول:

حاول الدستوريون بعد رفض المجلس الاعتراف بالاتفاقية البريطانية ـ الروسية لعام ١٩٠٧م تقوية مركزهم من خلال تقليل سلطة الشاه وتوسيع سيطرتهم على المجلس الوزاري، في الوقت الذي كان فيه محمد علي شاه يعمل جاهداً على ارباك الأوضاع الأمنية وإشاعة الفوضى في البلاد من أجل القضاء على مجلس الشورى الوطني، وعلى الرغم من محاولة أعضاء المجلس كبح سلطات الشاه والرغبة في ممارسة السلطة الكاملة في الشؤون الداخلية والخارجية معاً من خلال ما تضمنه ذيل(ملحق) الدستور الذي وقعه الشاه يوم ٧ تشرين الأول ١٩٠٧ م بعد نقاش طويل وموافقة المجلس عليه قبل ذلك؛ إلاّ أن محمد على شاه إستمر في تجاوز صلاحياته والاستهانة بالدستور إلى الحد الذي عجزت فيه حكومة مشير السلطنه عن السيطرة على الأوضاع التي بدأت تنهار وبشكل ملحوظ، الأمر الذي دفعها إلى تقديم استقالتها يوم ١٨ تشرين الأول ١٩٠٧م وتشكيل وزارة وطنية برئاسة ناصر الملك يوم ٢٦ تشرين الأول ١٩٠٧م واصبح مشير الدوله وزيراً للخارجية فيها، وحصلت هذه الحكومة على الثقة والدعم الكامل من الدستوريين والشعب، إلاّ أن الشاه لم يكن منسجماً معها لكون رئيسها يحمل ميولاً تحررية، وهذا ما دفع محمد علي شاه إلى التدخل سراً لدى الشرطة ليحول بين الوزارة وتأدية أعمالها ومن ثم تسهيل نشر الفوضى بين المجتمع كي تصبح نصوص الدستور حول صيانة أرواح الناس وأموالهم حبراً على ورق، لذلك وجد ناصر الملك نفسه عاجزاً أمام إصلاح الأمور المالية وإقرار الأمن على الرغم من ثقافته وخبرته العاليين[١].

لقد أدرك الدستوريون أن جميع ما يجري من احداث هو بتدبير من رجال

---

(١) H. Nazem, Op. Cit, P. 28 - 29.

البلاط الملكي لجر النواب إلى صدام لا طاقة لهم به، لذا عمل الدستوريون على تجميع المتطوعين وجهزوهم بالأسلحة والأعتدة للدفاع عن المجلس وحماية الثورة، كما بعث اتحاد تبريز ببرقيتين إلى المجلس والشاه معاً هددوا من خلالهما بتنحية محمد علي شاه عن العرش في حال قيامه بأي خطوة ضد مجلس الشورى الوطني، وغلق البازار وتعطيل الحياة العامة في المدينة، ولكن الشاه ولغرض تضليل النواب، ومن أجل تنفيذ خطته المرسومة، فقد حضر إلى المجلس لأداء اليمين الدستورية حسب المادة (٣٩) من ملحق الدستور، مغتنماً الفرصة ليعلن تأييده للمجلس والدستور، إلاّ أن ذلك لم يستمر طويلاً حتى فاجأهم الشاه يوم ٢٧ تشرين الثاني ١٩٠٧م بطلب ارسال وفد من النواب لمقابلته، وعندما حضر الوفد حملهم الشاه المسؤولية من جراء الفوضى التي تجتاح البلاد بسبب انحراف الإتحادات عن واجباتها، ومحاولتها القيام بدور المجلس والحكومة معاً، وأمهل المجلس أربعة أيام حتى يتدارس أعضاؤه الطريقة المناسبة للتعاون معه، غير أن النواب أعلنوا صراحة أن القضاء على الفوضى هو من اختصاص السلطة التنفيذية وليس التشريعية، وأن محاولة جر المجلس إلى ذلك هو محاولة لالهائه عن أداء واجباته الأساسية وتعطيل لأعماله، وبشأن الجمعيات أكد المجلس: «إن حق الاجتماع كفله الدستور، وأن المجلس ينتظر من الحكومة أن تلتزم حدودها»[1].

استمر الشاه في تجاوزاته والاستهانة بالدستور، فعين بهادر جنك، أحد أقربائه الشاه والمخلصين له، رئيساً لحرسه الخاص، وجاء هذا إلى طهران ومعه ثلاثة آلاف فارس، لذلك فإن اصطفاف جناح المستبدين والمتشرعة في ميدان توبخانه «ساحة المدفعية وسط طهران» في يوم ١٤ كانون الأول ١٩٠٧م قاد إلى تجمع الاتحادات في ميدان بهارستان ومدرسة سبهسالار القريبة من المجلس للدفاع عن الدستورية، وفي هذه القضية كان تموين غذاء الأفراد

(١) طلال مجذوب، المصدر السابق، ص٢٢٢ ـ ٢٢٣.

والمتواجدين هناك على عاتق اتحاد ذوي المهن، فقد قاموا بتشكيل لجنة للإشراف على إعداد ترتيبات الدفاع وتموين الدستوريين بالطعام والعتاد وأقاموا المتاريس والتحصينات وتفاقمت الأزمة الاجتماعية كثيراً، وأخذ المجتمعون في ميدان توبخانه يهاجمون كل من يحتمل أنه من الدستوريين والمحلات داخل البازار وتعرضوا للمارة وكانوا يهتفون «نريد دين النبي لا المشروطية»، وارتفعت حدة الإشتباكات وجرح الكثيرون وقتل آخرون. وقد أدرك الدستوريون أن ما يجري ليس أحداثاً عابرة وإنما هو مؤامرة محبوكة لضرب الثورة الوطنية. وفي ظل أجواء وقوف إتحادات الولايات إلى جانب المجلس، والذين أرسلوا قوة بلغ تعدادها (٢٧٠٠) مسلح في اليوم التالي يحيطون ببناء المجلس للدفاع عنه، ناهيك عن ارسال العديد من البرقيات إلى علماء الولايات والنجف الأشرف، وتردي الأوضاع..، اضطر محمد علي شاه للتصالح مع المجلس وتم رفع الخيام من ميدان توبخانه، لاسيما وأن الشاه كان قد وجد نفسه في ضيق وحرج كبيرين، وتخوف كثيراً من برقيات رجال البازار والاتحادات الوطنية في الولايات باعلان دعمهم للدستورية، ولاسيما أنهم طالبوا في الكثير منها بعزل محمد علي شاه، فضلاً عن أن علماء النجف الأشرف كانوا قد طالبوا بنفي الشيخ فضل الله نوري، وأصبحت الأوضاع؛ بالشكل الذي دفعت الشاه باتجاه المصالحة، وأعلن معين التجار بهذا الصدد بلغة واضحة وبسيطة وبرؤية علمية بعيدة عن أية هواجس فكرية في ميوله هو وأقرانه لتهدئة الأوضاع، إذ أن أي نوع من أنواع الفوضى الاجتماعية وأعمال الشغب كانت غير مقبولة لدى التجار وتحول دون إجراء الإصلاحات، وأكد معين التجار في المجلس على ضرورة حل هذه الخلافات، وكان يرى أنه يجب على الشاه أن يتعاون برغبته وأن إجباره على التعاون ليس فيه فائدة للمجلس والشعب[١].

---

(١) للتفاصيل عن واقعه ميدان توبخانه. يراجع: وكرد آورنده ورمضان شيرتشان، فشرده تاريخ نهضت آزاد يخواهى إيران، جلد أول، مؤسسة انتشارات أمير كبير، تهران، ٢٥٣٦ شاهنشاهى، ص١٧٢ ـ ١٧٥؛ سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٧٥ ـ ١٧٦.

أخذت الأوضاع الداخلية الإيرانية تزداد تأزماً نتيجة لسياسة الشاه العدائية، ففي اصفهان اجتمع عدد من علماء المدينة وتجارها وحشد كبير من الناس في منزل أغا نجفي اصفهاني، حيث ألقى الأخير خطاباً أكد فيه ضرورة حماية المجلس والدفاع عن الحياة الدستورية. كما وصلت اصفهان رسائل عدة من اتحاد التجار واتحاد ذوي المهن في كل من رشت وكرمان وطهران وتبريز تحمل المعنى نفسه، في حين ارسل التجار التبريزيون برقية شديدة اللهجة إلى محمد علي شاه تضمنت تذكيره بالوعود التي قطعها بخصوص حماية الدستور والحفاظ عليه، وفي الوقت نفسه أعلن اتحاد كرمان بياناً رسمياً بشأن الأحداث المتسارعة في طهران أكد من خلاله عدم اعترافه بسلطة الشاه، كما نشرت جمعية اصفهان بياناً آخر ناشدت فيه رجال البازار والمواطنين الآخرين بالوقوف مع مجلس الشورى الوطني، ودعت فيه التجار بحفظ الأعراض والأموال بقولها: «على عموم التجار والأعيان وأهالي الممالك الأخرى، حفظ نفوس وأموال وأعراض المسلمين وتقوية الدين، وأن مخالفة المجلس المقدس بمثابة مخالفة إمام العصر والزمان عليه السلام»[1].

لم يبق أمام أعضاء مجلس الشورى الوطني، بما فيهم ممثلو البازار، في ظل الوضع السياسي المتأزم في البلاد، سوى التفاهم مع الشاه مرة أخرى للحيلولة دون تفاقم الأوضاع وتدهورها وسفك المزيد من الدماء، إلاّ أن رد الشاه لم يكن طبيعياً أو متوقعاً، فقد اشترط مقابل ذلك حل الجمعيات والإتحادات، التي تأسست خلال تلك الأحداث وتفريق المتطوعين المدافعين عن المجلس، وتعطيل الأخير بشكل مؤقت. وقد أثارت تلك العروض غضب نواب المجلس، لأنهم وجدوا فيها ذريعة للالتفاف على المجلس والقضاء عليه نهائياً. ولأجل تصعيد الموقف مع المجلس بشكل أكبر، لم يقتصر الشاه على تصرفاته السابقة، بل خطا هذه المرة خطوة أكبر إذ أمر باعتقال ناصر

(١) عبد الله لفته حالف البديري، المصدر السابق، ص١٠٤ ـ ١٠٦.

الملك ـ الصدر الاعظم ـ ومعين الدوله، شقيق رئيس مجلس الشورى الوطني احتشام السلطنه[1] وعلاء الدوله ـ أحد الامراء القاجار ـ الذين أرسلهم رئيس المجلس لمحاولة التفاهم مع محمد علي شاه، ومما زاد في اضطراب الأوضاع تجمع حشد من المتظاهرين في مسجد سبهسالار القريب من مجلس الشورى الوطني طالبوا من خلاله بعزل سعد الدوله، مستشار الشاه وأمير بهادر جنك، قائد حرس الشاه، كما قام اتحاد تبريز بارسال انذار إلى الجنود الاذربيجانيين في طهران، هدد فيه بهدم بيوتهم وقتل عائلاتهم إن هم أطاعوا الشاه أو قاموا بأي عمل ضد المجلس. وكان لهذا الانذار أثره في إحجام الجنود الآذربيجانيين عن طاعة الشاه، وهذا كله أدى إلى اضعاف مركز الشاه وفشل محاولته للاطاحة بالمجلس[2]. ولكن ذلك لم يكن آخر المطاف بالنسبة لتحركات الشاه ضد المجلس على الرغم من الصلح الذي تم بينهما أصلاً في كانون الأول ١٩٠٧م.

إن القاء القبض على الصدر الاعظم وأعضاء الوفد الآخرين أثار استياءً شديداً لدى مجلس الشورى الوطني، بما فيهم ممثلي البازار، ولأجل وضع حد لتجاوزات الشاه ومنعه من تكرار محاولته السابقة مرة أخرى أراد المجلس اجتثاث أسباب الفتنة والخلاف من أساسها، وفعلاً أرسل وفداً إلى محمد علي شاه يحمل ستة مطالب تناولت:

١ ـ عزل ونفي سعد الدولة من طهران.

٢ ـ عزل أمير بهادر جنك من قيادة الحرس الشاهنشاهي وأن توضع فرقة القوزاق تحت أوامر وزارة الحربية.

٣ ـ معاقبة مثيري الشغب الذين قادوا المسلحين في ميدان «توبخانه».

---

(١) اصبح احتشام السلطنه رئيساً لمجلس الشورى الوطني بعد استقالة صنيع الدوله بعد حادثة اغتيال أمين السلطان.

(٢) طلال مجذوب، المصدر السابق، ص٢٢٥ ـ ٢٢٦.

٤ ـ أن يقسم الشاه اليمين القانونية أمام المجلس بالعمل على وفق الدستور.

٥ ـ إنشاء حرس وطني خاص بمجلس الشورى الوطني مؤلف من مئتي شخص لحمايته.

٦ ـ إعادة ناصر الملك وعلاء الدوله ومعين الدوله إلى طهران(١).

لم تكن تلك المطالب مقتصرة على المجلس وطهران حسب، بل وصلت برقيات التعاطف والتأييد لها من مقاطعات شيراز واصفهان وكرمنشاه ورشت وكرمان ومشهد أيضاً، ولكنها على العكس من ذلك تماماً أثارت الأوساط الدبلوماسية الروسية، سيما وأنها كونها تناولت بنداً حساساً جداً بالنسبة للروس، ألا وهو تشكيل حراسة وطنية خاصة لمجلس الشورى الوطني. الأمر الذي دفع السفارة الروسية في طهران آنذاك لأن تقترح تقليص عدد حرس المجلس إلى النصف بذريعة قرب المجلس من البازار وكثرة المحلات التجارية المنتشرة حوله، وهذا ما يتعارض مع ما يرد إليها من زبائن لاغراض البيع والشراء، إلاّ أن ذلك لم يجدِ نفعاً(٢). وفي الوقت نفسه يعد تدخلاً في الشؤون الداخلية الإيرانية، وفي الحقيقة مثلت مواقف أعضاء مجلس الشورى الوطني بهذا الخصوص عاملاً مهماً في عملية استتباب الأمن والاستقرار الداخلي ولو لمدة معينة.

في خضم تلك الأحداث تزايدت قوة الاتحادات والجمعيات وترسخت كثيراً فكرة الانتقام ومبدأ العنف كأفضل عامل مؤثر لفرض آراء الاطراف

---

(١) R. L. Greaves, "Some Aspects of the Anglo - Russian Gonvention and its working in Persia 1907 - 1914" Part. 1, Bulletin of the school of Oriental and African Studies, VOL. XXXl, Part. 1, London, 1968, P. 84; H. Nazem, Op. Cit, P. 32.

«ندای وطن» (جريدة)، طهران، سال دو، شماره ١٣٥، بتاريخ ٢٦ كانون الأول ١٩٠٧م، ص٥.

(٢) رحيم رضا زاده تكت، منبع قبلى، ص٥٨.

المتصارعة، ومع أن الأمور كانت تسير كالمعتاد لمدة زمنية محددة بعد التصالح مع الشاه، إلاّ أن ذلك لا يمثل سوى حقبة «الهدوء، الذي يسبق العاصفة»، لتتجدد المواجهة بعد ذلك بين الشاه والمجلس من جديد ضمن أحداث جديدة اطلق عليها بـ «الأحداث الجسام».

* * *

المبحث الثاني

الأحداث الجسام وتأثيرها على البازار خلال النصف الأول من عام ١٩٠٨م

ظل محمد علي شاه يتحين الفرص المناسبة لتقويض جهود مجلس الشورى الوطني ونشاطاته، ومن أجل أن يترك لدى المجلس والدستوريين نوعاً من الثقة به أرسل يوم ١٦ ذي الحجة ١٣٢٥هـ.ق/ أوائل كانون الثاني ١٩٠٨م كتاب قسم الولاء للنظام الدستوري إلى المجلس، الذي يعطينا أنموذجاً جيداً عن الخداع والازدواجية ونكث العهد، وقد جاء في القسم «بسبب الثورة التي وقعت في طهران وسائر الولايات في هذه الأيام وما نجم عنها من سوء الظن الحاصل لدى الشعب بأننا لا سامح الله أصبحنا في موقف ينقض الدستور ويخالفه، أقسم بكلام الله المجيد بأن أحمي وأرعى مبدأ الدستورية والدستور بشكل كامل بمنتهى الدقة والحرص وأن لا أغفل عن تطبيق ذلك بأي شكل من الأشكال وأن أعاقب كل من يتصرف بخلاف النظام الدستوري. ومتى ما ظهر منا أي نقض أو مخالفة للعهد سنكون مسؤولين أمام صاحب القرآن المجيد طبقاً للعهد والشرط والقسم الذي أخذناه من نواب الشعب»[1].

بعد تلاوة مذكرتي قسم اليمين للشاه وأعضاء المجلس ضمن جلسة ذلك

---

(١) عن نص القسم. يراجع: مذاكرات مجلس أول ١٣٢٤ ـ ١٣٢٦هـ.ق توسعه سياسي إيران درورطه سياست بين الملل، ص٥٣٢.

اليوم، تم تقديم تشكيلة الوزارة الجديدة التي كانت برئاسة نظام السلطنه[١]. ولكن على الرغم من كل النتائج التي تم التوصل إليها بين المجلس والشاه، إلاّ أن الأخير نظر إلى أعضاء المجلس بروح التعالي، ولم يستطع أن يتحمل مجلساً يحد من سلطته في الحكم، وله قاعدة اجتماعية عريضة مؤيدة ويمتلك صلاحيات إصدار القوانين. ومقابل ذلك واصلت العديد من الجمعيات المنتشرة في مختلف المدن الإيرانية مراسلة مجلس الشورى الوطني مبديةً استعدادها لبذل ما في وسعها لحماية المجلس ومقارعة المستبدين، وفي ١٨ كانون الثاني ١٩٠٨م أبدت كل من جمعيتي همدان وخراسان استعدادهما للدفاع عن الإسلام وأكدتا في رسالة ثانية إلى المجلس أنهما رهن الإشارة بمجرد وصول أية برقية من المجلس لتحديد واجبهما. وفي الوقت الذي كان فيه أعضاء جمعيات اذربيجان ولاسيما تبريز يجلسون في مكتب البريد يومياً ويطلبون الرد من طهران، وأن عدداً كبيراً من المجاهدين كان لديهم الاستعداد للمضي إلى طهران إذا ما استدعي الأمر، وصلت برقية الحاج ميرزا آقا فروش، أحد رؤساء الأصناف في البازار الإيراني، إلى أحد أتباعه في تبريز أطلعه فيها على حال الصلح بين الشاه والمجلس وانتهاء أمر الفتنة. ومن ثم وصلت برقية المجلس التي كانت أفصح مما بعثوا بها إلى المدن الأخرى، ومع ذلك لم يرض أهالي تبريز عما ورد فيها[٢].

حملت أغلب الأحداث التي وقعت خلال هذه الحقبة بصمات الشاه من أجل اثارة الفوضى وارباك عمل مجلس الشورى الوطني، ففي يوم عيد الأضحى(١٠ ذي الحجة ١٣٢٥هـ.ق) اندفع بعض الرعاع والأوباش إلى البازار في تبريز واغلقوا الحوانيت تهديداً بالسلاح، وفي أثناء الليل أطلقوا وابلاً من الرصاص وسط البازار ومضت جماعة إلى دار الحاج مهدي آقا ـ التاجر التبريزي

(١) تراجع تشكيلة الوزارة في: همان منبع؛ جلال الدين مدنى، تاريخ تحولات سياسى وروابط خارجى إيران از انقلاب مشروطيت تا انقراض قاجارية، جلد دوم، دفتر انتشارات إسلامي، قم، ١٣٦٦ش، ص١٦٧.

(٢) أحمد كسروى، منبع قبلى، بخش دوم، ص٥٤٢.

المعروف ـ واضرموا النيران فيها، الأمر الذي دفع جمعية تبريز إلى تقديم الذخيرة للمجاهدين للسيطرة على الموقف، ودارت العديد من الإشتباكات بينهما واستمر القتال ليومين متتاليين، وقتل على إثر ذلك الكثيرون، وكان أول ضحية هو الحاج خليل فرشجى، أحد التجار الاذربيجانيين الاثرياء الذي انضم إلى المجاهدين بدافع الغيرة والرغبة في الحرية على الرغم من أن عمره كان آنذاك يتجاوز الخمسين عاماً، ومع انتهاء القتال إلاّ أن الأوضاع ظلت ليست على ما يرام في تبريز، وحتى بدايات شهر محرم ١٣٢٦هـ.ق كان نصف البازار مغلقاً والنصف الآخر مفتوحاً، ولكن بوصول اجلال الملك حاكماً جديداً لاقليم أذربيجان في نهاية كانون الثاني ١٩٠٨م، تحقق نوع من الاستقرار خلال مدة وجيزة بعد تلك الإضطرابات، وكان الحراس الذين ارتدوا زياً جديداً موحداً يسيرون في البازار بصحبة الموسيقى بهدوء[(١)]. على حد تعبير كسروي، وبرز بشكل ايجابي على البازار هناك.

بدت الأوضاع في طهران وبقية المدن الإيرانية تسير باتجاه التهدئة، وتلاشى الموقف بعودة المنفيين، فبدد ذلك الكثير من التوتر بين الشاه ومجلس الشورى الوطني، ولكن ذلك لم يستمر طويلا، فقد جرفت تطورات الأحداث وتسارعها ذلك الهدوء ليتحول إلى كابوس حقيقي عاشته الجماهير الإيرانية بعد ذلك لحدوث ما لم يكن في حسابات الشاه، ألا وهو محاولة اغتياله.

أولاً: محاولة اغتيال محمد علي شاه وأثرها في زعزعة الاستقرار الداخلي:

في عصر يوم ٢٥ محرم ١٣٢٦هـ.ق/ ٢٨ شباط ١٩٠٨م[(٢)] وبينما كان الشاه متجهاً من قصره إلى ضاحية «دوشان تبه» للنزهة، وعند مروره في شارع

---

(١) احمد كسروى، منبع قبلى، بخش دوم، ص٥٥١ ـ ٥٥٤.

(٢) يذكر صباح كريم رباح الفتلاوي خطأً أن المحاولة الفاشلة لاغتيال الشاه تمت في ١٥ شباط ١٩٠٨م. يراجع: صباح كريم رباح الفتلاوي، المصدر السابق، ص٨١.

ظل السلطان القيت على موكبه عبوة حارقة انفجرت عند ملامستها الأرض، في حين انفجرت عبوة أخرى على بعد خطوات، قتل وجرح على إثرها بعض مرافقي الشاه، إلاّ أن الأخير الذي كان جالساً داخل عربة تجرها الخيول لم يُصب بأذى. وفي اليوم التالي ٢٩ شباط ١٩٠٨م عقد مجلس الشورى الوطني جلسة خاصة استمرت حتى منتصف النهار أعرب النواب من خلالها عن أسفهم ومواساتهم للشاه، وأُرسلت البرقيات إلى المدن الإيرانية المختلفة مطالبة بإقامة الزينات والإحتفالات في جميع الأماكن احتفاءً بنجاة الشاه، واستنكر النواب في حديثهم داخل المجلس تلك المحاولة، واستبعد وكيل التجار أن يكون هذا العمل صادراً من الإيرانيين بقوله: «لا يصدر هذا العمل من إيراني، ولا شك أن الجاني كان أجنبياً»[(١)].

جاءت محاولة اغتيال الشاه الفاشلة لتضرم النار في الهشيم، فبعد انتشار الخبر اغلق البازار أبوابه وتعطلت الأعمال تحسباً لمضاعفات الحادث، ومع أن الشاه أبدى نوعاً من الهدوء لبضعة أيام لإعطاء الشرطة والمجلس المجال الكافي لمعرفة الجناة، إلاّ أن تأخر اكتشاف الجناة والقبض عليهم وعدم توصل التحريات إلى نتيجة تذكر أغضب محمد علي شاه كثيراً، الأمر الذي دفعه إلى أن يرسل رسالة شديدة اللهجة إلى المجلس، أكد من خلالها بأن المجلس لم يبذل جهداً كافياً لمعرفة مرتكبي الحادث، وأنذر الأعضاء مهدداً إياهم باتخاذ الإجراءات التي يراها مناسبة إذا لم تتم معرفة الجناة في وقت قريب[(٢)].

إن وقوع محاولة الاغتيال في شارع ظل السلطان وبالقرب من منزله زادت

---

(١) مذاكرات مجلس أول ١٣٢٤ ـ ١٣٢٦هـ.ق توسعه سياسى إيران درورطه سياست بين الملل، ص٦٠٧؛ وهناك وصف شامل للمحاولة في: يحيى دولت ابادى، منبع قبلى، جلد دوم، ص١٩٩ ـ ٢٠٠.

(٢) مذاكرات مجلس أول ١٣٢٤ ـ ١٣٢٦هـ.ق توسعه سياسى إيران درورطه سياست بين الملل، ص٦١٥.

من سوء ظن الشاه في ظل السلطان[١]، أكثر وأكثر، وكان الشاه يعتقد أن لظل السلطان يداً ليس في محاولة الاغتيال حسب، بل إن ظل السلطان كان يؤدي دوراً خفياً في التعاون مع رجال الثورة الدستورية والإتفاق معهم بتقديم الدعم له من أجل القفز على السلطة، وتولي العرش الإيراني، عن طريق إزاحة الشاه، والذي أثاره كثيراً تعاطف ظل السلطان مع الدستوريين والمجلس وعلاقاته الوثيقة مع الروس والبريطانيين، وولد لديه قلقاً واضحاً بخصوص تهديد سلطته، الأمر الذي دفعه لابعاد ظل السلطان عن العاصمة طهران لكي يكون في مأمن من مؤامراته المحتملة ـ كما كان يعتقد ـ وفعلاً أرسله والياً على إقليم فارس في جنوب البلاد، وقد أدى نظام السلطنه ـ الصدر الاعظم ـ دوراً مؤثراً في هذا المجال، وعلى الرغم من أن ظل السلطان غادر طهران مجبراً، لكنه بقي يفكر في العودة ومتابعة أهدافه هناك، وكتب مامونتوف ـ ممثل روسيا في طهران ـ في مذكراته مؤيدا فيها صحة هذا الموضوع، إذ قال: «كان ظل السلطان وحال وصوله شيراز يسألني عن سير الأحداث في طهران»[٢].

لم يتأخر محمد علي شاه بتنفيذ تهديده، فأصدر أوامره إلى رئيس الشرطة وحاكم طهران لاتخاذ الإجراءات اللازمة للقيام بجملة تفتيش واسعة عن طريق مداهمة المنازل والقبض على كل من يشتبهون به بأن له علاقة بالحادث دون أن يخبر وزيري الحربية والداخلية بذلك، إلاّ أن الشاه انصاع أخيراً إلى رأي الوزيرين اللذين قدما استقالتهما احتجاجاً على تدخلات الشاه في عملهما.

---

(١) ابن ناصر الدين شاه. ولد في ٦ تموز ١٨٥٠ ميلادية.اصبح حاكم لاقليم فارس في بداية حياته الوظيفيه.تولى عدة مناصب أخرى.عُزل من قبل والده من جميع مسؤلياته لشكوكه به، وبعد اغتيال والده عام ١٨٩٦م طالب بالعرش الإيراني واستمرت مطالبته تلك حتى بعد تولي محمد علي شاه الحكم في إيران عام ١٩٠٧م.للتفاصيل يراجع: اسماعيل رائين، فرامو شخانه وفراما سونرى در إيران، جلد دوم، جاب أول، ايتاليا، ١٩٦٨م، ص ٣٢٦ ـ ٣٤٢.

(٢) مسعود شفيعى سروستانى، منبع قبلى، ص١٣١ ـ ١٣٢.

ومع ذلك ظلت الأوضاع في طهران واغلب المدن الإيرانية الأخرى تسير على حافة بركان كان يهدد في أي لحظة بنشوب ازمة جديدة بين الشاه والمجلس، ومما زاد في خطورة الموقف ارتباك وضع الحكومة وقيام نظام السلطنه بتغيير بعض وزرائه، إذ قدم وزارته الجديدة إلى المجلس يوم ٢٩ شباط ١٩٠٨م بوزرائها الجدد[١]. غير أن هذه الحكومة لم تستمر طويلاً فقد قدمت استقالتها بعد ارتباك الأوضاع الداخلية وتدهورها من ناحية، وزيادة الضغوط التي تعرضت لها من ناحية أخرى، ومما ضاعف من خطورة الموقف أن البلاد كانت تعيش في ظل فراغ وزاري آنذاك، وفي الوقت نفسه أن رئيس المجلس احتشام السلطنه كان قد استقال من رئاسة المجلس أيضاً وحل محله ميرزا إسماعيل خان ممتاز الدوله، الأمر الذي دفع امراء الاسرة القاجارية للتشاور في أمر المملكة، وتوصلوا إلى أن بقاء العرش القاجاري منوط بتطهير البلاط من العناصر الرجعية، ومضى عضد الملك ـ أمير امراء الأسرة القاجارية ـ برفقة مشير السلطنه، الذي كُلِفَ بتشكيل الحكومة الجديدة، إلى مقابلة محمد علي شاه، وطالبوه بطرد ستة أشخاص داخل البلاط وهم(أمير بهادر جنك ـ قائد حرس الشاه ـ وسيرغي شابشال، مستشار محمد علي شاه ومعلمه، وموقر السلطنه، وزير البلاط، وامين الملك ومفاخر الملك ومجيد السلطنه (من رجال القصر)، وتظاهر الشاه بقبول تلك المطالب[٢]، إلاّ أنه لم يكتف بعدم تنفيذ وعده حسب، بل اتخذ إجراءً مضاداً بإبعاد ثمانية أشخاص من أعضاء مجلس الشورى الوطني ومن بينهم، ملك المتكلمين والسيد جمال الدين الواعظ وميرزا جهانكير خان، مدير جريدة «صور اسرافيل»، ومحمد رضا مساواة، مدير جريدة «مساواة»، وبهاء الواعظين، وميرزا داود خان وغيرهم، إلاّ أن المجلس لم يخضع لرغبة الشاه بهذا الخصوص[٣]. ومنذ

---

(١) مذاكرات مجلس أول ١٣٢٤ ـ ١٣٢٦هـ.ق توسعه سياسى إيران در ورطه سياست بين الملل، ص٦٠٨.

(٢) E. G. Browne, Op. Cit, P. 199.

(٣) أحمد كسروى، منبع قبلى، بخش سوم، ص٦١٧ ـ ٦١٩.

ذلك الوقت تدهورت العلاقة بين الشاه والمجلس بشكل أكبر حتى وصلت درجة القطيعة حدا لا ينفع معها رأب الصدع.

ظهرت حال التأزم بين الشاه والمجلس على الأوضاع السياسية في المدن الإيرانية الأخرى، التي بدت فيها الاتحادات في أوج قوتها في الدفاع عن الدستورية، لذلك لم يكن اتحاد ذوي المهن داخل البازار في منأى عن تطورات الأحداث، إذ كان ذلك الاتحاد يلجأ إلى المعارضة ضد أي عمل يتبين لهم فيه رائحة الوقوف ضد الحياة الدستورية، ومنها اعتراضه على فقدان الأمن والفوضى التي أثارتها أسرة قوام الملك ـ حاكم شيراز ـ في المدينة خلال تلك المدة، وبعد اغتيال الأخير ـ بوصفه ألد أعداء الثورة الدستورية ـ من قبل نعمة الله البروجردي، الذي كان يحمل الرقم (١٩) قاتل نصرت الدولة بن قوام الملك الشيرازي، كانت قد وقعت سلسلة من الحوادث وأعمال العنف والقتل في شيراز قادت إلى اتخاذ موقف من قبل اتحاد ذوي المهن والإستنجاد بنواب مجلس الشورى الوطني للسيطرة على الأحداث وإعادة الأمن والاستقرار إلى المدينة، كما انتقد اتحاد ذوي المهن إلى جانب اتحاد التجار الدستوريين تصرفات وأداء قوام الملك في شيراز، وأعلن أن البرقية التي قيل إن اتحاد التجار أبرقها من شيراز إلى المجلس بخصوص دعم قوام الملك هي برقية مزورة، ومن المؤكد أن الإعلان عن مخالفة اتحاد ذوي المهن واتحاد التجار للأحداث المخالفة للحياة الدستورية ينسجم تماماً مع النهج العام لهذين الاتحادين، وملائمته لتوجيهات البازار الإيراني، وأنهما يعملان سوية للوقوف ضد فقدان الأمن وعدم الاستقرار الاجتماعي الناجمين عن الإشتباكات بين الدستوريين والمستبدين[١].

---

(١) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٧٠ ـ ١٧١؛ «حبل المتين» (روزنامه)، كلكته، سال (١٥)، شماره (٣٣)، بتاريخ ٢صفر ١٣٢٦ هـ. ق / ١٦ مارس ١٩٠٨م، ص٣؛ «صور اسرافيل» (روزنامه)، تهران، سال أول، شماره(٢٦)، بتاريخ ٢١ ربيع الأول ١٣٢٦ هجرى؛ «مجلس»(روزنامه)، تهران، شماره (١٩٦)، بتاريخ ١٣رمضان ١٣٢٥ هـ.ق/ ٢١ اكتبر ١٩٠٧، ص ٢ ـ ٣.

وعلى الرغم من المواقف السياسية المهمة التي كان يبديها اتحاد ذوي المهن في العديد من القضايا الهامة، إلاّ أن هيمنة رجال الدين ولا سيما السيدين عبد الله البهبهاني ومحمد الطباطبائي على مواقف اتحاد ذوي المهن يتضح بشكل واضح في صدور قرار الاتحاد ضد شخص احتشام السلطنه، ومسايرة السيد البهبهاني في هذا الأمر، وفي الخلافات الفردية من هذا القبيل كان يلجأ كل فرد إلى استقطاب الاتحادات القوية ذات النفوذ إلى جانبه، فضلاً عن ذلك فإن السيد عبد الله البهبهاني استقطب أيضاً عدداً من قادة الاتحاد إلى جانبه وطلب منهم أن لا يقوموا بأي إجراء في الاتحاد بدون علمه[١].

في ظل تلك الاستقطابات والمواقف المتطرفة من الطبيعي جداً أن يبيّت الشاه ويضمر النوايا السيئة تجاه المجلس، الذي أثارت تحركات الشاه واجراءاته قلقاً واضحاً لدى أعضاءه وتنبأوا بمخاطر وخيمة تعصف ليس بالمجلس وقوانينه الدستورية حسب، وإنما بالبلاد برمتها، وهذا ما أكدته وتنبهت إليه الجمعيات المساندة للمجلس في مختلف المدن الإيرانية، ولا غرابة في أن تثير الأوضاع الإيرانية اهتمام الدبلوماسيين الاجانب، لاسيما أولئك الذين كانوا يترقبون تطورات الأحداث عن كثب، فقد كتب السير مارلنك، السفير البريطاني في طهران، يوم ٣ حزيران ١٩٠٨ لحكومته قائلاً: «إن إيران اليوم أصبحت مرتعاً للفوضى والاضطرابات، وأن بريطانيا وروسيا هما الدولتان الوحيدتان اللتان يمكن لهما تحمل هذا الوضع»[٢]. وهذا ما يؤكد توجهات الدولتين(بريطانيا وروسيا) في توسيع نفوذهما في إيران، الأمر الذي كان يخشاه أهل البازار بمكوناتهم كافة وكذلك أعضاء المجلس آنذاك، مما دفعهم إلى عدم توسيع الخلاف بينهم وبين الشاه حتى لا يُستغل هذا

(١) يحيى دولت آبادى، منبع قبلى، ج٢، ص١٩٢ ـ ١٩٣.
(٢) زانت آفارى، منبع قبلى، ص١٨٥.

الخلاف من قبل الأجانب ويكون مدعاة لتدخلهم في الشؤون الداخلية الإيرانية.

إن النجاحات التي حققتها الثورة الدستورية لم تُلقِ الرعب في قلب محمد علي شاه والبلاط حسب، بل في قلوب المستعمرين الروس والبريطانيين أيضاً، فمن جهة كانوا يقومون بمساعدة محمد علي شاه لتدبير عمل مضاد للدستوريين وغلق المجلس، ومن جهة أخرى كانوا يريدون تخويف الشعب الإيراني واحباطه عن المقاومة والصمود، ولهذا قام كل من سفيري بريطانيا وروسيا في طهران باستدعاء عدد من رجال إيران الدستوريين يوم ١٣ خرداد ١٢٨٧هـ.ش/ ٣ حزيران ١٩٠٨م وعبروا لهم عن قلقهم تجاه مما تقوم به الإتحادات والجمعيات الاقليمية، وحذروهم من أن حياة محمد علي شاه في خطر مؤكدين لهم «أن هاتين الدولتين لا تطيق تحمل هذا الوضع إطلاقاً»(١).

إن تعاظم قوة الاتحادات والجمعيات ورسوخ مبدأ العنف كأفضل عامل مؤثر لفرض آراء الاطراف المتصارعة، آلت إلى مضاعفة المواجهة بين المجلس والشاه، وتزايد الخلافات الداخلية ما بين المعتدلين التي وصلت إلى ذروتها بالنزاع بين احتشام السلطنه والسيد عبد الله البهبهاني، ناهيك عن عدم حضور بعض النواب، ومنهم نواب التجار، ولاسيما معين التجار البوشهري في الأيام العصيبة قبل القيام بقصف المجلس بالمدفعية، كل تلك الأسباب آلت إلى إصابة المجلس بالضعف العام أمام المستبدين، فضلاً عن ذلك فإن الخلافات بين المجلس والشاه حول تشكيل وزارة جديدة ورغبة المجلس بمشاركة المزيد من الدستوريين في المناصب الحكومية وسعي الشاه الحثيث للاحتفاظ بالمناصب السيادية بيد أتباعه ومؤيديه عملياً، جعل من امكان التوصل إلى حل سلمي أمراً بعيد المنال، وتسبب ضعف مجلس الشورى الوطني وتشتته، وإصرار الشاه الحفاظ على الحقوق الاستبدادية للسلطنة،

(١) غلامرضا ورهرام، منبع قبلى، ص٤٨٨.

وتطرف الإتحادات والاجنحة المتطرفة والمتشددة، وكذلك محاولة اغتيال الشاه والقاء القنابل على عربته. كل ذلك تسبب أيضاً في ايصال الازمة إلى نقطة الذروة، وأدى مجموع هذه العوامل والأسباب إلى أن يقوم محمد علي شاه باللجوء لنيته القديمة في استخدام القوة، ويفعّل مسألة قلب المجلس[١]. وهذا ما خطط له فعلاً ونجح مؤقتاً في ذلك.

ثانياً: استعدادات محمد علي شاه لتدمير مجلس الشورى الوطني الأول:

لم يتهاون محمد علي شاه في استخدام شتى السبل للقضاء على مجلس الشورى الوطني متى ما سنحت له الفرصة الملائمة، ففي اليوم التالي ١٤ فرداد ١٢٨٧هـ.ش/ ٤ حزيران ١٩٠٨م توجه محمد علي شاه إلى «باغشاه»[٢] وبصحبته الكولونيل لياخوف وشايشال للإستعداد لشن هجوم على الدستوريين، كما تم نقل الجنود والمدفعية أيضاً من طهران إلى هناك[٣]، ويصف أحمد كسروي خروج الشاه من طهران وصفاً ينسجم تماماً مع ما كان يخطط له الشاه بعنجهيته المعهودة، بينما يذكر أن ذلك اليوم كان يوماً عجيباً في طهران: «ففي هذا اليوم استيقظ أهالي طهران من نومهم عند حلول الفجر منشغلين بأعمالهم، ولم تتملك الخشية شخصاً، ولم يعرف أحد ماذا سيحدث؟ لكن بعد مضي ثلاث أو أربع ساعات(أي في الثامنة والنصف صباحاً) ظهرت فجأة جلبة شديدة من وسط المدينة ثم حوتها بالكامل، فقد شمر جند الشاه سواعدهم وخرجوا دفعة واحدة من شارع دار الماسى صائحين مستغيثين مهرولين في الشوارع هنا وهناك وأصواتهم تطوي الطريق

---

(١) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٨٩.

(٢) تعنى «حديقة الشاه» وهي قرية صغيرة تقع بين مدينة قم وبلدة نويران على بعد (٩٠) ميلا جنوب شرقي طهران، وتعد من الأماكن الجميلة التي يرتادها سكان طهران أيام العهد القاجاري.

(٣) علي أصغر شميم، ازنادر تاكودتاى رضاخان ميرنج، ص٣٦٢.

«أمسك، أمسك» وكانوا يضربون كل من يقابلونه أو يجردونه من ثيابه، وأحياناً كانوا يطلقون الرصاص في الهواء، وظهر خلفهم فوجان من فرسان القوزاق يحملون البنادق ومعهم مدفع، وتقدم المغيرون نحو المجلس النيابي، وفي الوقت نفسه وصل فريق من مشاة القوزاق إلى ميدان المدفعية. وقد ادخلت هذه الغوغاء وتلك الاغارة حال من الرعب في نفوس الأهالي وتملك الجميع الخوف في الشوارع، واسرع كل شخص للإحتماء في ملجأ، وأغلق أصحاب المحال حوانيتهم، واندفع التلاميذ من المدارس وأسرعوا إلى دورهم خائفين، ولم تبال العربات المسرعة بالمارة، وظن كل شخص أن الحرب قد بدأت وسرعان ما ستعلوا أصوات المدافع والبنادق حول المجلس ووسط هذا الاضطراب خرجت فجأة عربة ملكية تجرها ستة جياد من شارع دار الماسى وقد جلس الشاه بداخلها وكان لياخوف وشابشال يجلسان عن يمينه وعن يساره يحملان السيوف البتارة بينما يسرع من خلفه ومن أمامه فرسان القوزاق.. وطووا الطريق مسرعين حتى بلغو قصر باغشاه»[(١)].

كان على مجلس الشورى الوطني أن يتخذ الإجراءات اللازمة ويصارح الشعب الإيراني بالتحركات التي يقوم بها الشاه والأهداف المقصودة من ورائها، إلاّ أن ذلك لم يحدث نتيجة لحال الضعف التي وصل إليها المجلس، فعندما كان الأخير منعقداً نهاية يوم ٤ حزيران ١٩٠٨م لم يقم بشيء سوى أن رئيسه قرأ في بداية الجلسة خطاباً ضعيفاً أجمل فيه ما جرى من أحداث سابقة خلال الأيام الماضية، وعندما تناول قضية خروج الشاه من طهران أشار بكلمات ينتابها الخجل إلى: «... وفي صباح اليوم خرج الموكب الملكي إلى باغشاه لغرض التنزه، ويقال في أثناء حضوره حدثت بعض التصرفات غير اللائقة من قبل جنده، وكان التجار يريدون إغلاق الحوانيت، وهنا عُلم عن

---

(١) للتفاصيل يراجع: أحمد كسروي، منبع قبلى، بخش سوم، ص٦٠٢؛ محمد إسماعيل رضوانى، منبع قبلى، ص١٤٦ ـ ١٤٩؛ رضا، منبع قبلى، ص٢٦.

طريق الهاتف أنهم لم يغلقوا الأسواق لأن المسألة ليست مهمة، وأن وقوع مثل هذه التصرفات ليس من الأهمية بحيث تُغلق الحوانيت»[١]، وفي الحقيقة إن التجار الكبار كانوا يبذلون آنذاك ما بوسعهم باتجاه ترسيخ المؤسسات العصرية التي تحققت للدولة وتنظيم عملها، وكانوا يبتعدون عن أي أنواع الأساليب الثورية والإثارة الاجتماعية، ويقول معين التجار بهذا الصدد داخل المجلس «بهذا الوضع الذي عليه المجلس وبهذه التصريحات والتلبس بلباس الدستورية وإثارة الناس لا يمكن القيام بشيء»[٢]. لهذا فإن أي عمل يؤدي إلى ابعاد المجتمع عن الأمن والاستقرار لا ينسجم مع استيعاب عملية استقرار النظام الجديد على وفق رؤية التجار وأهل البازار.

وفي ٧ حزيران ١٩٠٨ حضر مشير السلطنه إلى المجلس مع وزرائه الجدد وقدم حكومته إلى النواب، ومما يؤكد ما وصل إليه مجلس الشورى الوطني من ضعف أن النواب لم يطرأ في بالهم أن يستفسروا عن تشكيلة الوزارة، أو على الأقل الاستفسار عن حال الغموض لدى البلاط، فلماذا يقدمون هذه الحكومة إلى المجلس؟ ولماذا يسحبون تلك المدافع خارج البوابات؟ إلاّ أنهم وانسجاماً مع حال الضعف الموجودة وافق الأعضاء على الحكومة بفتور[٣].

وإنسجاما مع حال الضعف التي تميز بها المجلس؛ استمر محمد علي شاه باستخدام أساليبه الملتوية التي من شأنها إضعاف المجلس أكثر وأكثر واحباط معنويات نوابه ومؤيديه، فقد قام محمد علي شاه بطبع بيان بعنوان «طريق النجاة وأمل الشعب» في الثامن من حزيران ١٩٠٨م ووزعه في طهران، وينبغي القول بأن هذا البيان كان اعلاناً للحرب ضد المجلس والحياة

(١) أحمد كسروى، منبع قبلى، بخش سوم، ص٦٠٤.
(٢) سهيلا ترابى، فارسانى، منبع قبلى، ص١٧٣.
(٣) عن تشكيلة الوزارة. يراجع: مذاكرات مجلس أول ١٣٢٤ ـ ١٣٢٦هـ.ق توسعه سياسى دروطه سياست بين الملل، ص٧٤٣.

الدستورية، فقد أعلن فيه عن استيائه من اعمال الجمعيات الوطنية، وندد بعدم تعاون المجلس معه وهدد بمعاقبة كل من يحدث الفوضى، وجاء فيه: «... إن البلاد ستصبح تحت هوى حفنة خائنة تبغي تحقيق أغراضها ومنفعتها وهي بعيدة كل البعد عن شرف الوطنية وكرامة الإنسانية وحيثيتها.. ونحن نعلن على جميع ابنائنا أنه لو مضت مدة على هذا الحال فلن يبقى من الدولة والشعب سوى الاسم فقط وسوف تنهار أمور المملكة، ولم يستطع عقلاء الشعب التخلي عن عهدة الإصلاح لأعوام طوال... إن هؤلاء المفسدين ليست لديهم نية سوى تدمير دياركم؟ ألا تعلمون أنهم لا يريدون أن تبقى صلة إتحاد حقيقية بين الحكومة والشعب؟ نحن نقولها لكم صراحة، لا يمكن بأي وجه من الوجوه أن نرى الدولة والشعب تحت وطأة الاضطرابات والثورات ونصرف النظر عن اعمال المغرضين... وبما أن إيران كما أمرنا وأعلنا على الدول كافة قد صارت نيابية وصارت ضمن الدول التي تتمتع بحياة نيابية فسوف يقوم النواب والمجلس النيابي بما كلفوا به بكامل الأمن والقوة ونحن نسعى ونجد لتنفيذ الأمر السابق لكي نجعل التجار وكافة الرعايا في أمان ليهتموا بأعمالهم»[١].

لم يكن أمام الدستوريين وأعضاء المجلس إلاّ أن يفندوا ما جاء في بيان الشاه السابق من اتهامات كانت موجهة إلى المجلس والدستوريين الإيرانيين، فأصدروا في ١٠ حزيران ١٩٠٨م منشوراً بعنوان «جواب من شعب إيران» اتهموا من خلاله رجال البلاط بتلك الاتهامات التي وجهت إليهم، وفي إشارة واضحة للشاه طلبوا ما نصه: «فمن لم ير الشعب شيئاً من خيره، أن يعفيه شره على الأقل»[٢].

---

(١) للمزيد من التفاصيل. يراجع نص البيان في: أحمد كسروى، منبع قبلى، بخش سوم، ص٦٠٦ ـ ٦٠٩.

(٢) مقتبس من: صباح كريم رياح الفتلاوي، المصدر السابق، ص٨٢ ـ ٨٣.

وكان الشاه ضمن إجراءاته المرسومة قد اعتقل يوم ٩ حزيران ١٩٠٨م ثلاثة من زعماء البلاط هم: جلال الدولة ـ أحد الامراء القاجاريين ـ وعلاء الدوله ـ حاكم اصفهان ـ وسرداد منصور ـ أحد رجال البلاط المقربين للشاه، بوصفه يساند الدستوريين، واتهمهم بالتآمر عليه، كما أمر بعزل ميرزا صالح خان ـ حاكم طهران ـ واستبدله بأحد مؤيديه مصطفى خان حاجب الدوله[١].

ومما يثير الانتباه أن عدداً غير قليل من كبار زعماء القاجاريين وقفوا إلى جانب مجلس الشورى الوطني والدفاع عنه، وعارضوا تصرفات محمد علي شاه وسياسته الرامية إلى تحطيم المجلس والقضاء على الدستور، فقد شارك آقا محمود ميرزا وآقا تيمور ميرزا وجمع آخر حماس الاحرار واستعدادهم للتضحية، والتحقوا بجمعية أصفهان، وبصحبتهم آنذاك مائة وخمسون فارساً من المشاة بهدف حماية المجلس والدفاع عنه، مما أثار غضب الشاه، الذي أمر الكولونيل لياخوف الروسي ـ قائد قوات القوزاق ـ بنشر قواته داخل العاصمة طهران لاحتلال بعض المواقع المهمة فيها، وبالفعل قامت هذه القوات بمصادرة الاسلحة من المواطنين الذين كانوا ينتشرون في الشوارع وقرب بناية المجلس لحمايته والدفاع عن الجمعيات الأخرى في العاصمة، الأمر الذي دفع بعضهم للتوجه نحو بناية المجلس والإحاطة به[٢].

في ظل تلك الهجمة الشرسة من قبل الشاه على كل ما هو دستوري، إتخذ اتحاديو التجار وذوي المهن داخل البازار الإيراني، موقفاً موحداً في الوقوف بوجه المستبدين واعربا مع الاتحادات الأخرى ولاسيما اتحادات الولايات التي كان يقف على رأسها اتحاد تبريز عن أسفهما للأحداث التي برزت على الساحة الإيرانية وتجاوزات الشاه، وأعلنت اتحادات تبريز وكيلان وغيرهما عن كامل استعدادها للحفاظ على الحياة الدستورية وبخاصة اتحاد تبريز الذي

(١) يحيى دولت آبادى، منبع قبلى، جلد دوم، ص٢١٦.
(٢) عبد الله لفتة حالف البديري، المصدر السابق، ص١١٥ ـ ١١٦.

صرح بلهجة شديدة أن الشاه لا يليق بالحكم بسبب حنثه بالقسم الذي قسمه على نفسه، وعده خارجاً عن الإسلام، ووردت سلسلة من البرقيات من الكثير من الاتحادات الوطنية إلى المجلس جاء في بعضها المطالبة بخلع محمد علي شاه بشكل صريح(١).

لم تكتفِ قوات القوزاق بما قامت به، وإنما أخرجوا المدافع العائدة لهم وأرسلوها إلى باغشاه وقدموا البنادق والذخيرة والملابس إلى الجند والفرسان من الاحتياط، وفي ١٣ حزيران ١٩٠٨م بدأت أيام الحداد وأغلقت اسواق طهران قاطبة لمدة ثلاثة أيام احتجاجاً على ما يدور في الساحة الإيرانية، وفي تطور آخر أمر الشاه يوم ١٥ حزيران ١٩٠٨م بالقاء القبض على ميرزا سليمان خان ـ رئيس جمعية الأخوة في قزوين ـ وكان مساعداً لوزير الحربية، وأرسلوه إلى باغشاه مقيداً بالسلاسل، وكان هذا أول شخص يتم القبض عليه من الأحرار بعد الأحداث الأخيرة، وفي اليوم نفسه وجهت الحكومة الإيرانية انذاراً إلى بازار طهران بفتح المحلات وانهاء حال الإضراب.وقد أوردت صحيفة «حبل المتين» الطهرانية بتاريخ ١٧حزيران ١٩٠٨م تقريراً عن الأيام الأخيرة للمرحلة الأولى من الثورة الدستورية تحت عنوان (أخبار المدن)جاء فيه «لقد تعطلت الأسواق وأغلقت الدكاكين في أيام السبت والأحد والأثنين بمناسبة وفاة فاطمة الزهراء «سلام الله عليها»، وقد ذهب المنادي إلى السوق في اليوم الأخير من هذه التعطيلات ينادي: ستقوم أفواج الشرطة والفرسان بمصادرة أموال الذين لم يفتحوا دكاكينهم والمباشرة بأعمالهم يوم غد والإستيلاء عليها، ولايحق لاصحابها الشكوى والمطالبة بها»(٢).

وعند وصول هذا الخبر إلى مسامع نواب الإتحادات والجمعيات في دار الخلافة ـ بما فيها جمعية التجار ـ وبحضور أعضاء الجمعية الإتحادية

---

(١) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٧١.

(٢) «حبل المتين» (روزنامه)، تهران، سال دوم، شماره (٥٠) بتاريخ جهار شنبه ١٧ جمادى الأول ١٣٢٦ه.ق/ ١٧زوئين (حزيران)١٩٠٨م.

المركزية تم طبع إعلاناً وزعته الجمعية داخل البازار عبر وبشكل واضح عن موقف الأخير من الأحداث الجارية ووقوفه إلى جانب مجلس الشورى الوطني ومقاومة الشاه جاء فيه: «... ليس من اللائق بنا أن نخشى التهديدات، وفي حالة عدم إعلاننا عن التعطيل الرسمي فإن اتعابنا في السنوات الثلاث الماضية سوف تذهب أدراج الرياح... وإذا لزمنا الصمت فسوف ينهدم هذا الكيان العظيم بسبب تخريب بنيته التحتية، وستبقى جميع مواد القانون الأساسية في قالب من الإهمال وطي النسيان». وبناءً على هذا فقد أغلقت جميع الأسواق والمحال والدكاكين بإستثناء دكاكين الخبازين والقصابين والبقالين الذين يحتاج إليهم عامة الناس في أمور الحياة اليومية يوم السادس عشر من حزيران ١٩٠٨ م، وهنا لم يقم الفرسان وقوات الحرس والشرطة بالاستيلاء على أموال التجار ودكاكين الكسبة[١].

وفي خضم تأزم الأحداث قام اتحاد ذوي المهن بعقد التجمعات بعد الدعوة التي وجهها افتخار التجار إلى بعض الأفراد باسم الاتحاد، وانطلقت الخطب النارية والحماسية بخصوص ما يجري على الساحة الإيرانية من صراع بين الشاه والمجلس، وفي الاجتماع الخاص الذي عقده الإتحاد، تمت مداولة تجمع الجيش والمدفعية والعتاد للهجوم على المجلس من قبل المستبدين، والاعلان عن هذه الأخبار تم عن طريق افتخار التجار، الذي صرح آنذاك واصفاً الأوضاع بالمؤسفة بقوله: «أود أن أقول بأنه يجب علينا أن ننأى جانباً ولا نتدخل في هذا الأمر وإلاّ سوف نعرض أنفسنا للمشاكل». وقد تفرق أعضاء الاتحاد وبعضهم كان متخوفاً[٢]. ودعا بعض التجار إلى الحيطة والحذر والإعتدال، وقبل بضعة أيام من قصف المجلس جاء نواب التجار وذوي المهن والصيارفة وقالوا: «ليس بمقدورنا البقاء في اتحاداتنا بعد

---

(١) احمد كسروي، منبع قبلى، بخش سوم، ص ٦٢٦ ـ ٦٢٨؛ فاروق خارابي، منبع قبلى، ص٤٦١.

(٢) للتفاصيل يراجع: هاشم محيط مافي، منبع قبلي، ص ٢١٣.

الآن والبازار سيغلق أيضاً ويجب علينا أن نعتصم في مسجد سبهسالار». إلاّ أن المجلس لم يسمح لهم بذلك، وطبقاً للسنة المتداولة في جميع أعمال الاعتصام التي حصلت خلال الثورة الدستورية، كان يُصار في البداية إلى توفير طعام المعتصمين، وفي هذه المرة سوف لا يقوم أمين الضرب بالمساهمة في توفير نفقات الإعتصام ليتم توفير مبلغ معين لرجال البازار، كما أن معين التجار كان لا يحضر إلى المجلس بسبب ما لديه من رأي بخصوص الشاه، وكذا افتخار التجار إتخذ موقفاً معتدلاً جداً من اتحاد ذوي المهن[(١)].

لم يكن موقف افتخار التجار، الذي أعلنه للتجار وممثلي ذوي المهن في الاجتماع الذي عقده اتحاد ذوي المهن، قد جاء من فراغ، وإنما كان قد أسَرَ حوالي (١٥) شخصاً من التجار والكسبة وزعماء المجاهدين بمعلومات خطيرة قبل أن تقع، إذ قال لهم: «التقيت الليلة الماضية في باغشاه بأمير بهادر جنك وقدم لي شرحاً مفصلاً باعداد الجيش والمدفعية والمعدات المعدة لأغراض تسليم سبعة أشخاص من الدستوريين المطلوبين للسلطة، وقال عليكم تسليمهم، وإلاّ ستقوم هذه القوات بدك وقصف المجلس ومن ثم سنعتقل هؤلاء الأشخاص السبعة مع دعاة الدستورية وسنمحي أي ذكر لها على لسان أي شخص»[(٢)].

تركت الأحداث الماضية بكل تفاصيلها ثقلها الواضح على مجلس الشورى الوطني، الذي أرسل يوم ١٩ حزيران ١٩٠٨م برقية عاجلة إلى الجمعيات واتحادات الاقاليم والجمعيات الشعبية في طهران كافه، ثمن من خلالها الاعمال الجليلة التي قام بها الشعب الإيراني ودفاعه المستميت لمقارعة الاستبداد، واطلعها على حقيقة الوضع في طهران واحتمال تعرض الحركة الوطنية الإيرانية إلى هزة عنيفة لا تعرف نتائجها، مشيراً إلى: «أن

(١) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٧١.
(٢) هاشم محيط مافى، منبع قبلى، ص٢١٣.

الوطن والدستور وشعبنا في خطر. عليكم الاتحاد والتكاتف، ويجب أن تعلموا أنه في حال عدم وصول أية برقية من جانبنا إليكم، أننا في خطر عظيم». كما قام بعض القادة الدستوريين بتشكيل مجموعات وطنية ومسلحة بجهدهم الشخصي[١].

في ظل تسارع الأحداث وجسامة حجمها لابد من الإشارة إلى نقطة أساسية ومهمة بخصوص موقف التجار، وهي أن التجار الكبار وبناءً على بعض الملاحظات والأسباب كانوا يتعاملون معاملة حذرة وغير فعالة، في حين كان يوجد بين الأفراد القليلين المعتصمين في مسجد سبهسالار عدد من أعضاء إتحاد ذوي المهن، تطوعوا للمشاركة في المفاوضات الرامية إلى ابعاد الجيش عن المسجد في أثناء محاولة الهجوم عليه، وعندما منع مجلس الشورى الوطني الاتحادات من التجمع في اطراف المسجد، بقي هناك(أي داخل المسجد) بضعة أفراد من كل اتحاد مع عدد قليل من المجاهدين في المسجد، ومن بين الاتحادات التي ذكرت اسماؤها في قائمة المقاتلين المدافعين عن المجلس أسماء ذوي المهن والطبقات السفلى من البازار، وأفراد من الاتحادات الأخرى مثل(محمود باره دوز، ومشهدي اصغر ألان دار، والسيد حسن رزاز، وحيدر باره دوز، وميرزا على خان الخياط، ومحمد حسن البقال)، ولكن من المؤكد أنه لا يمكن أن نعثر على أي اسم من أسماء التجار الكبار والافراد المعروفين في البازار؛ ذلك أن الشأن الطبقي وخطر فقدان الثروة والمال كانا يحولان دون ذلك، ومن خلال تحليلاتنا تجدر الإشارة إلى نقطة مهمة أشرنا إليها سابقاً، ألا وهي أن المشاركة والحضور الفاعل للتجار سواء في الاتحادات المهنية أو الإتحادات الأخرى كان يهدف الحفاظ على المنجز الدستوري والدفاع عنه. ولهذا فإن اتحاد التجار لم يكن بذلك النشاط في هذه الحقبة الزمنية وكان يعمل في

---

(١) يحيى دولت آبادى، منبع قبلى، جلد دوم، ص٢٠٣.

الغالب من أجل المحافظة على مصالحه المهنية، وبما أن هذا الاتحاد كان مُشَكَّلاً من التجار المتوسطين والصغار، فقد كان أضعف من اتحاد ذوي المهن وأقل نشاطاً منه، ويعمل بمزيد من الحيطة والحذر، ولعل أحد أسباب عدم نجاحه هو عدم تعاون التجار الكبار معه ومساعدته[١].

وعلى الرغم من كل الإجراءات التي قام بها الشاه للنيل من نفوذ المجلس وسلطاته، إلاّ أن الأخير كان مرناً جداً مع الشاه في كل ما فعله، والأنكى من ذلك أن المجلس قدم مبادرةً اسماها بـ «الأخيرة» من جانبه لانهاء حال الصراع والتفاهم مع الشاه، ولكن مع ذلك فإن الأخير كان أكبر من ضعف المجلس في تعامله مع مبادرات الدستوريين؛ إذ كان رده على المجلس أن وَضَعَ ثلاثة شروط أساسية لتسوية هذا الصراع، تكمن في منحه صلاحيات واسعة تجيز له عزل وتنصيب الصدر الاعظم، وتأسيس قوة تعدادها عشرة آلاف رجل تكون مرتبطة به مباشرة، وأن يكون وزير الحربية تابعاً له واطلاق يده بالتصرف في أمور الجيش. إلاّ أن النواب لم يرفضوا هذه الشروط الغريبة حسب، بل إنهم سخروا منها مؤكدين أن الشاه الذي يرعى مصالح شعبه لا يحتاج إلى حماية. وبذلك وقف المجلس عند مفترق طرق بتعامله مع الشاه وظلت البلاد تعيش أحلك أيامها، التي برزت جلياً على أهالي البازار الذين تضامنوا مع الموقف السياسي ودعموا المجلس، وقام الباعة في البازار بغلق محلاتهم تحسباً للنتائج التي قد تظهر بصورة مفاجئة[٢].

بعد أن تم نصب عدد من المدافع في بوابة «دوشان تبه» وشميران، وبعد أن سيطرت قوات القوزاق بقيادة الكولونيل لياخوف على طهران، بما فيها ميدان بهارستان، أصدر الشاه يوم ٢٢ حزيران أمراً بالاحكام العرفية في عموم البلاد منع بموجبه عقد الاجتماعات أو حمل السلاح أو التجوال ليلاً، وطلب

---

(١) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٧٢.
(٢) زانت آفارى، منبع قبلى، ص١٨٨.

من سكان طهران التقيد بهذه التعليمات «يجب على المواطنين أن لا يجتمعوا في الشوارع، وسوف يقوم الجند باطلاق الرصاص على كل من يخالف ذلك لتفريقهم، ويمنع منعاً باتاً حمل الأسلحة وأدوات القتال، وسيلقى القبض على كل من يتشاجر مع الجند»، فضلاً عن اصداره مرسوماً ملكياً خاصاً بحل المجلس، وقال الشاه في آخر لقاء له مع وفد برلماني إيراني: «أن القاجار قد أخذوا إيران بالسيف وأنا أريد ابقاءها بالسيف أيضاً»[١].

وفي الوقت الذي كان فيه الشاه يستعد للمعركة النهائية كان الدستوريون والمجلس يتميزون بضعف الاستعدادات اللازمة في الأيام الأخيرة، ومع كل التباطؤ الذي حدث فقد جمعوا ما يقارب من الستمائة من البنادقة والمحاربين من بينهم بعض قادة لواء القوزاق المنشقين عن اللواء منذ عامين، وتضامنوا مع الأحرار آنذاك. وعلى هذا النحو شكلوا قوة متواضعة، وكانوا يسعون للحفاظ على المجلس، فقد استقرت طائفة منهم في أعلى المبنى الشمالي للمجلس، وأقامت طائفة أخرى من أهالي اذربيجان الاستحكامات فوق أسطح المسجد، والمجلس والمنارات، وعسكرت طائفة أخرى من أهالي اذربيجان أيضاً فوق فناء جمعية أهالي أذربيجان، إلاّ أنهم كانوا يفتقدون إلى القادة المحنكين فضلا عن انعدام التنسيق[٢].

ولغرض القضاء على المجلس شكل محمد علي شاه قيادة عمليات عسكرية في منطقة باغشاه، وأقال اثنين من الوزراء الدستوريين، مما ولد استياءً كبيراً لدى المجلس والدستوريون، وهنا يمكن القول بأن تطورات الأحداث المتسارعة على الساحة الإيرانية برزت وبشكل سلبي على التجار الأعضاء في مجلس الشورى الوطني، فالأجواء الباعثة على اليأس دعت بعضهم مثل معين التجار البوشهري ـ الذي يعد من نشطاء الثورة الدستورية،

(١) R. K. Ramazani, Op. Cit, P. 95; I. Klein, Op. Cit, P. 742.

(٢) أحمد كسروى، منبع قبلى، ، بخش سوم، ص٦٥٣.

ومن الأعمدة الصلبة للمجلس الأولى ـ إلى أن يعاني ذلك القدر من الحيرة واليأس إلى الحد الذي رأى فيه ـ وفي لحظة انفعالية ـ أن الحضور إلى المجلس لم يعد مثمراً، وتلك الأجواء إتسعت بالشكل الذي لم يتمكن معه الدستوريون والمجلس من العمل بوصفهم ممثلين للشعب بكل قوة وثقة، فالأزمة المالية، وتمرد الحكام والعناصر المستبدة، كانت تمثل العوامل التي وقفت حائلاً دون تحقيق أهداف النظام الجديد، وذفعها إلى الأمام[1]، وأخيراً وصل الصراع بين القوى القديمة والجديدة إلى مرحلته النهائية أي الهجوم على مجلس الشورى الوطني.

ثالثاً: إنقلاب محمد علي شاه ضد المجلس الأول:

بعد الجهود الفاشلة المضادة للقيام بانقلاب من قبل الشاه خلال المرحلة السابقة، نجح الأخير بتنفيذ انقلابه يوم ٢٣ حزيران ١٩٠٨م، الذي كان يمثل يوماً لا نظير له في تاريخ الحياة الدستورية الإيرانية، فالصراع بين المطالبة بالحرية والاستبداد كان يدور منذ عامين واليوم اتخذ طابع القتال وإراقة الدماء وسقطت الحياة الدستورية والمجلس بعد عامين من الصمود. لقد حشد الشاه في ميدان بهارستان أكثر من ألف جندي قوزاقي، في الوقت الذي كان فيه أعضاء المجلس قد قاموا بتفريق القوات الوافدة إليهم قبل هذا اليوم ليظهروا حسن نواياهم للشاه وعدم رغبتهم في اشعال حرب أهلية بين الطرفين. وبعد محاصرة قوات الشاه للمجلس لم تسمح قوات القوزاق ولا جند الدولة للأشخاص بالخروج من المجلس، كما لم يسمحوا لأحد بالدخول، ولكن على الرغم من ذلك استطاع بعض الدستوريين من الوصول إلى داخل المجلس، وعلى الرغم من المقاومة الشجاعة التي ظهر عليها الدستوريون في مواجهة حشود القوزاق التي بدأت مدافعهم تدك مبنى مجلس الشورى الوطني بلا رحمة موقعة الخسائر الجسيمة في الأرواح والممتلكات،

---

(١) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٨٩ ـ ١٩٠.

إلاّ أن نفاذ الذخيرة والعتاد لدى المجاهدين جعل من المتعذر الإستمرار بالمقاومة، فتفرق المجاهدون بين قتيل وجريح ومن استطاع إلى الهرب سبيلا، وتحول مجلس الشورى الوطني الذي كان محط آمال الشعب إلى انقاض، ومحيت كل آثار الحياة الدستورية، ولم يكن هناك وجود لصحيفة أو جمعية دستورية، وعلت الأصوات لفتح البازار الإيراني الذي ظل مغلقاً طيلة هذه المدة[١].

هكذا خمدت ثورة طهران التي امتدت لعامين متتاليين، وفي اليوم التالي ٢٤ حزيران ١٩٠٨م إنتصر المستبدون بعد دحر مقاومة الوطنيين، وعُطل المجلس، ومنعت الإتحادات والاجتماعات والصحف في طهران، ولغرض اكمال خدعته وذر الرماد في العيون أصدر محمد علي شاه في اليوم نفسه بياناً بخط يده أعلن فيه: «بما أن عدداً من الاشرار اتخذوا من المجلس ملجأً لهم وتخندقوا فيه أمام القوات الحكومية، وقاموا باستعمال الرمانات والآلات النارية. لذا قمنا بتعطيل المجلس لمدة ثلاثة اشهر، وبعد هذه المدة سيقوم النواب المتدينون والمحبون للدولة والمنتخبون للمجلس النيابي ومجلس الشيوخ بممارسة أعمالهم وفقاً للدستور وافتتاح البرمان». وفي مرسوم آخر في اليوم نفسه وجهه الشاه إلى مشير السلطنه ـ الصدر الأعظم ـ أشار إلى أن «أهدافنا هو تحقيق استقرار المملكة وراحة عامة الرعية»، وبهذا المرسوم تم منح العفو للمطالبين بالحياة الدستورية، غير أن هذا لم يكن إلاّ رياءً، ولم يكن الهدف منه سوى عقد ألسنة الاجانب، وفي اليوم نفسه أيضاً، أعلن الشاه الحكم العسكري في طهران ونصب الكولونيل لياخوف قائداً للقوزاق، وحاكماً عسكرياً على طهران[٢].

---

(١) ايرج رودكر كيادارا، محال ثلاث(تنكابن، كلارستاق، كجور) در نهضت مشروطيت، انتشارات كيان، تهران ١٣٨١ش، ص١٨٢؛ محمد حسن أديب هروى، منبع قبلى، ص١٧١.

(٢) أحمد كسروى، منبع قبلى، بخش سوم، ص٦٧٩ ـ ٦٨٠؛ غلامرضا ورهرام، منبع قبلى، ص٤٨٩.

وبعدالإنتهاء من العمليات القتالية، وللإجهاز بشكل كامل على الثورة الدستورية، تم اعتقال واعدام الكثير من القادة الوطنيين، ولاسيما الذين كانوا يحملون أكثر الافكار تقدمية، وكان من بين الذين اعدموا ملك المتكلمين والميرزا جهانكير خان، رئيس تحرير صحيفة «صور اسرافيل»، ولجأ تقي زاده ومجموعة أخرى إلى السفارة البريطانية واتجهوا في نهاية المطاف إلى خارج البلاد، وواصلوا نضالهم من هناك، أما بالنسبة للسيدين البهبهاني والطباطبائي فقد اقتيدا مع جماعة من المجاهدين إلى «باغشاه» التي تحولت إلى معتقل مؤقت للدستوريين، ومن ثَمَّ نفوا إلى كربلاء وخراسان على التوالي(١).

هكذا انتهى الدستوريون الأوائل ونواب المجلس كل منهم إلى مصير معين وتفرقوا كل إلى زاوية معينة، وهناك معلومات متفرقة عن مصير نواب التجار في المجلس، فالحاج إسماعيل مغازه البوشهري بتقربه من البلاط اختير لرئاسة دائرة سك العملات(ضرابخانه) وكان من بين الذين التقوا بالشاه، ومحمد حسن أمين الضرب لجأ إلى السفارة البريطانية وهو يعاني الاحباط واليأس خوفاً من محمد علي شاه، الذي أصدر أوامره بحجز أمواله. وقام التجار الذين التقوا بالشاه بالوساطه للحاج محمد حسن آقا أمين الضرب، الأمر الذي دفع بالشاه لأن يصدر أوامره إلى الصدر الاعظم «بالاهتمام بأمر أمين الضرب وراحته»، وبعد أن هدأت الأوضاع خرج من لجوئه إلى السفارة البريطانية. أما الحاج محمد تقي بنكدار فقد القي القبض عليه هو الآخر وتم إطلاق سراحه بوساطة السيد محمد الصراف، في أثناء لقاء التجار بالشاه، ولجأ عدد آخر من التجار إلى السفارة الألمانية في طهران بعد أن تعرض المجلس للقصف المدفعي(٢). ولا توجد معلومات أخرى عن

---

(١) نيكى. آر. كدى، منبع قبلى، ص١٠٤ ـ ١٠٥؛ إبراهيم صفائى، منبع قبلى، ص١٠٤ ـ ١٠٥؛ رضا، منبع قبلى، ص٣٠.
(٢) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٩٢.

مصير بقية أهل البازار، ولم يعدم منهم أحد سوى شخص واحد هو النائب مشهدي باقر بقال، أحد رؤساء اصناف البازار، الذي أعدم فور القبض عليه[1].

سبطر المستبدون بشكل مؤقت على الأوضاع في طهران وأصبحت الظروف صعبة جداً على الوطنيين، إذ كان الشاه يسعى آنذاك للقضاء على مناوئيه، وكل واحد منهم ناله غضب محمد علي شاه وحنقه، بمقدار درجة تطرفه أو اعتداله، وسوابقه، وناله العقاب. ومن هنا كان من البديهي أن لا يتعرض التجار الذين كانوا يحسبون على المعتدلين للإنتقام الشديد مثلما تعرض له المثقفون والمتشددون والصحفيون، ولكنهم كانوا أكثر تضرراً بسبب مكانتهم المالية وبما كانوا يعدون من الأفراد المؤثرين وأصحاب النفوذ أيضاً، نقد سعى الشاه إلى إقامة علاقات سلمية في الظاهر معهم. فالشاه الذي وعد بافتتاح المجلس، كان يريد من خلال تصنعه أن يوحي بأن الشعب، بما فيهم أهل البازار والتجار خاصة، لا يريدون مواصلة النظام الدستوري بسبب عدم فاعليته وصلاحيته، وأنهم يفضلون النظام السابق، أي النظام السلطوي المستبد. ومن هنا، فقد قام بترتيب عقد اجتماع «للمجلس بعد قصفه»!! كما كان يعتقد، وقام مفاخر الملك، الذي كان في البداية رئيساً لمحكمة التجار، وبعد ذلك نال حقيبة وزارة التجارة من الشاه، بتوجيه الدعوة لحوالي (٨٠٠) ثمانمائة شخص من التجار للإلتقاء بمحمد علي شاه تحت التهديد والوعيد، إذ لم يلبِّ هذه الدعوة سوى (١٨٠) مائة وثمانون شخصاً منهم فقط، وهذا الحضور يوضح مدى فشل الشاه في اجتثاث الأفكار الدستورية لدى أهل البازار ولاسيما التجار، ووصف الشاه التجار في هذا اللقاء بأنهم «روح البلاد»، وقال الحاج إسماعيل معازه تعقيباً على كلام الشاه السابق: «التجار يساهمون في إعمار البلاد وهم ثروة إيران ويجب الاهتمام بهم ولابد من أن يشعروا بالأمان بشكل تام». وتحدث صنيع الممالك ـ رئيس اتحاد التجار ـ نيابة عن جميع التجار وذوي المهن قائلاً: «مرادنا هو أن يصار إلى تشريع

---

(١) طلال مجذوب، المصدر السابق، ص٢٤٧.

قانون لصالحنا لنشعر بالاستقرار ويتم التعامل من خلال ذلك القانون ومن ثم لا يقع الظلم على أحد... اسم الدستورية أيضاً لا نريده هو الآخر... لأنه مخالف لقانون الإسلام... لا نريد الدستورية ولا المجلس»، وهذه الكلمة جوبهت باعتراض الميرزا أبو القاسم خان ـ التاجر الاصفهاني ـ الذي كانت له غرفة في (سرى خدائى) إذ قال: «هذا ما يؤمن به شخص صنيع الممالك... نحن نريد المجلس والدستورية كليهما»[١].

ويشير ناظم الإسلام كرماني في هذا الجانب إلى أن مفاخر الملك، وزير التجارة، كان قد تسلم رسالة من التجار يؤيدون فيها رفضهم للحياة الدستورية والمجلس معاً، إذ وقع هذه الرسالة أكثر من مائتي تاجر أعلنوا فيها أنهم لن يطالبوا بالعدالة والدستورية بعد ذلك، ولكنه يذكر في مكان آخر من مذكراته أن آقا محمود اصفهاني، أحد التجار المعروفين في طهران، أكد بأن مفاخر الملك، كان قد أجبر التجار على التوقيع على الرسالة التي أعدها بنفسه والقاضية بعدم تأييدهم للنظام الدستوري، وأنهم يرفضونه نهائياً[٢].

وفي يوم ٨ جمادى الثانية ١٣٢٦هـ.ق/ تموز ١٩٠٨م ذكر أن هناك بياناً أعدة إمام الجمعة قبل ثلاثة أيام، وتم جلبه في ذلك اليوم إلى البازار ليوقعه الكسبة، وقد تضمن رفض الكسبة للدستورية، إذ جاء فيه: «إننا لا نريد الدستورية والبرلمان وعزلنا نوابنا»، وكان قد جلب هذا البيان إلى البازار مجموعة من الأفراد. إلاّ أنه لم يوقع عليه سوى عدد قليل جداً من مؤيدي إمام الجمعة والحكومة وكان ذلك بدافع الخوف[٣].

---

(١) مهدى شريف كاشانى، واقعات اتفاقية درروزكار، جلد أول، مجموعة متون واسناد تاريخي، كتاب جهاردهم (قاجارية)، به كوشش، منصوره اتحادية (نظام مافى) وسيروس سعدونديان، تهران، ١٣٦٢ش، ص٢٣٦ ـ ٢٣٧.

(٢) ناظم الإسلام كرماني، منبع قبلى، بخش دوم، ص٢٣٦.

(٣) حاجى ميرزا سيد أحمد تمجيد السلطان تفرشي حسيني، روزنامه أخبار مشروطيت وانقلاب إيران، يادداشتهاى درسالهاى ١٣٢١ تا ١٣٢٨ هجرى، به كوشش، ايرج افشار، مؤسسة انتشارات أمير كبير، تهران، ١٣٨٦ش، ص١٢١.

وبهذا الخصوص يمكن الإشارة إلى أن حال الإعتدال بالنسبة للتجار تعد على إنها الصفة العامة لهذه الفئة، ولكن في الوقت نفسه عند تحليل بعض الحالات من هذا القبيل التي يمكن أن تعود للاعتدال المتطرف أو الإعراب عن الضجر وعدم الارتياح من الأوضاع الاجتماعية للسنوات الأولى من الثورة الدستورية، لابد من القول أنه لو تغاضينا عن مسألة احتمال كون الرسائل موضوعة، وعن الظروف غير الملائمة، وتزايد الضغوط لتلك الحقبة، فإن هذه الرسائل وأحياناً الإعراب عن السأم والضجر من ترسيخ الحياة الدستورية تعود لمتوسطي وصغار التجار، الذين ينظرون إلى الأحداث برؤية أكثر انحساراً وتقليدية، وعندما تتأزم الأوضاع سرعان ما يلجأون إلى أطرهم التقليدية السابقة، فإن أموال هذه الطبقة وثرواتهم مع طبيعة الاعتدال المسيطرة على هذه الطبقة يقف أمام خطر حصول أي ثورة من هذه الفئة. كما أن اصطدام الميرزا محمود الاصفهاني مع مفاخر الملك ـ وزير التجارة ـ الذي أخضعه للاستجواب وهدده بالحبس والعقاب، كان يعبر عن هذا النهج المحافظ، وفي الوقت نفسه عن المناخ السياسي غير المساعد لنشاط الدستوريين، وأن أجواء الرعب والذعر والحبس والسلاسل ونشاط جواسيس المستبدين قلل كثيراً من إمكان نشاط الدستوريين(١).

ولدت تصرفات الشاه والإجراءات التي اتخذها بخصوص قصف المجلس والقاء القبض على رواد الدستور حال من الإمتعاض والغليان والحزن ليس لدى أهالي طهران حسب، بل كذلك في بقية المدن الإيرانية الأخرى، وعلى سبيل المثال بالإمكان أن نذكر أنه بعد انتشار خبر مقتل السيد جمال واعظ في همدان عُطلت الأسواق في المدينة وخرج الأهالي إلى الشوارع احتجاجاً على الأعمال التي يقوم بها محمد علي شاه، وأقاموا معسكراً شعبياً للتصدي للشاه، ولم يتوانَ المجاهدون عن بذل أية جهود في هذا المجال إلى الحد

---

(١) سهيلا ترابى فارساني، منبع قبلى، ص١٩١ ـ ١٩٢.

الذي جمع فيه أهالي همدان ألفي ليرة لاعداد وتشكيل قوات وطنية في المدينة[١].

إن المرحلة اللاحقة لا يمكن مقارنتها بأي شكل من الأشكال مع المرحلة التي سبقت (مرحلة الاستبداد الصغير)[٢]. فقد كانت البلاد تمتلك مناخاً سياسياً مفتوحاً اختلف كثيراً عن الحال السياسية التي عاشتها إيران خلال مرحلة الاستبداد التي حكم فيها محمد علي شاه إيران حكماً ديكتاتورياً حقيقياً.

* * *

(١) مريم صحرا كار همدانى، انقلاب مشروطه درهمدان (١٣٢٤ ـ ١٣٣٠هـ.ق) بايان نامة با حمايت مالي شوراى تحقيقات آموزش وبرورش، استان همدان به انجام رسيده است، سال ١٣٨٦ش، ص٩٧.

(٢) تشغل الحقبة الزمنية(٢٣ حزيران ١٩٠٨ وحتى ١٦ تموز ١٩٠٩م) أي الحقبة التي انحصرت بين تدمير مجلس الشورى الوطني وخلع محمد علي شاه فيما بعد، وسميت بهذا الاسم، لوأد الحياة الدستورية فيها وانتشار الاستبداد الشاهنشاهي طيلة هذه الحقبة التي عُدت بالقصيرة.

المبحث الثالث

مرحلة «الإستبداد الصغير» وأثرها في حياة البازار الأيراني ١٩٠٨ ـ ١٩٠٩م

ما أن أطاح محمد علي شاه بالمجلس في طهران حتى خضعت جميع أنحاء إيران تقريباً أمام الشاه سواء بشكل سلمي أم تحت وطأة هجمات القوات التي كانت في معظمها قبلية، وبسط حكام الولايات الإيرانية أيديهم فيها بأمر منه، وأغلقوا الجمعيات وإلاتحادات، وقضوا على القانون، والحقوا الأذى بالأحرار والدستوريين هناك.

أولاً: الأوضاع السياسية في المقاطعات الإيرانية بعد انقلاب ٢٣ حزيران ١٩٠٨م:

إن تداعي الأحداث الناجمة عن قصف مجلس الشورى الوطني وبدء مرحلة «الاستبداد الصغير» لم تقتصر على طهران حسب، بل شملت بقية المدن الإيرانية الأخرى. ففي رشت وصلت أنباء طهران إليهم بعد ثلاثة أيام من حدوث الإنقلاب في طهران، ونصب الجند أمام بيت حاكم المدينة ثلاثة مدافع في أماكن مختلفة تحسباً لحدوث طارئ، ووصلت بعد ذلك الأوامر إلى الأهالي بفتح البازار في المدينة، ولكن رجال البازار لم يستمع أحد منهم أو يلق بالاً لهذه الأوامر، الأمر الذي دفع الحاكم نفسه إلى إرسال جماعة من الجند لاجبارهم على فتح محلاتهم، وحدثت داخل بازار رشت مشادات كلامية أدت إلى شجار نتج عنه قتل ثلاثة أشخاص وجرح أربعة عشر شخصاً.

وفي يوم ٢٩ حزيران ١٩٠٨م تم فتح بازار رشت واستتب الأمن قليلاً هناك. أما في أصفهان التي كانت ترسل البرقيات بتحريض من ظل السلطان ـ حاكم المدينة ـ وتقدم الوعود، لم تبدِ أية مقاومة[١]. ويذكر القنصل البريطاني في اصفهان بهذا الخصوص: «إن حشداً من مئتي شخص في اصفهان يتألف معظمه من أصحاب الحوانيت الصغيرة حاول الدخول إلى أراضي القنصلية». وفي كرمنشاه كانت الحال أكثر قساوة، فقد التجأ جميع العاملين في التجارة ومختلف الوظائف وحتى الحمالين في كرمنشاه إلى مكتب البرق[٢].

وفي شيراز ـ التي تعد من أهم المراكز المطالبة بالدستورية في الجنوب ـ تعرضت الثورة الدستورية فيها إلى الإنهيار طيلة حقبة الاستبداد الصغير، وإن ضعف آصف الدولة ـ حاكم فارس ـ الذي حل محل ظل السلطان بعد عشرة أيام من انقلاب محمد علي شاه الأخير، زاد من تدهور الأوضاع في هذه المدينة، التي أصبحت مركزاً رئيساً لتحركات المستبدين، وشهدت مواجهات وصراعات قوضت الدستورية فيها من قبل الجناح المستبد هناك، وعملاء الأجنبي بدلاً من مسايرة الحركة في لارستان، التي كانت تمثل المركز الثاني للدعوة إلى الحياة الدستورية في جنوب البلاد، فإنها كانت على العكس من شيراز فقد تحولت بعد عودة السيد عبد الحسين لاري، أحد مؤيدي الحياة الدستورية المعروفين هناك إلى أهم مركز للمطالبة بالدستورية، وجعلت أنظار الداخل والخارج تتجه إليها[٣]. ولاسيما أن السيد عبد الحسين لارى قد أعلن بعد قصف المجلس أن حكم محمد علي شاه لم يعد شرعياً، وأعلن تأييده للدستورية، وأصدر فتوى بضرورة عدم قيام الأهالي بدفع الضرائب لموظفي الدولة[٤].

---

(١) أحمد كسروى، منبع قبلى، بخش سوم، ص٦٩٣ ـ ٦٩٤.
(٢) يرفند ابراهميان، المصدر السابق، ص٢٤٢.
(٣) مسعود شفيعي سروستانى، منبع قبلى، ص١٤٠.
(٤) علي مرادى مراغه اى، عبور از استبدادى مركزى بررس انجمن هاى شورايى عصر=

ومنذ الأيام الأولى لوصول سردار فيروز ـ نائب آصف الدولة ـ إلى شيراز لجأ العديد من الدستوريين بما فيهم بعض رجال البازار إلى القنصلية البريطانية في المدينة خوفاً على حياتهم منه، لما عُرِفَ عنه من ارتباطات بجهاز قوام الملك ـ الحاكم الأسبق لفارس ـ وحال العنف غير الاعتيادية التي لجأ إليها ضد المواطنين، مما جعل المدينة تتعرض إلى حال من الفوضى والاضطرابات التي لم يُسبق لها مثيل، وأدت حال انعدام الأمن على الطرق التجارية في الجنوب من بوشهر حتى شيراز واصفهان إلى نتائج غير محمودة ولحقت إثر ذلك خسائر كبيرة جداً بالنشاطات التجارية، وكان حصار مدينة كازرون نتيجة الإشتباكات المستمرة فيها بين العناصر المحلية، فضلا عن استمرار الإضطرابات في بهبهان وقطع الطرق بشكل متكرر بين اصفهان وبوشهر من السمات البارزة لتلك الحقبة(١).

وفي طهران ولغرض تسويغ أعماله التقى محمد علي شاه مع مجموعة من رجال الدين، وطبقاً لما كان مرسوماً له مسبقاً تم إصدار فتوى بحرمة الدستور، وارسل برسالة للفقهاء المعارضين للدستور يحثهم فيها على الصمود ضد الدستوريين مستغلاً الانشقاق الفكري بينهم، واختلافهم حول مفهوم الدستور الواجب الإلتزام به، وكان نص رسالة الشاه: «بسمه تعالى... السادة العلماء الأفاضل: كان عزمنا في الاوقات كافة وما زال هو تعزيز الإسلام والحفاظ على شريعة الرسول «صلوات الله عليه» وإنكم أعلنتم بأن تأسيس البرلمان مغاير للقواعد الإسلامية وافتيتم بتحريمه، وفي الوقت نفسه فإن رجال الدين في المدن الأخرى أصدروا أيضاً فتوى بتحريمه. وفي هذا المجال فنحن أيضاً بدورنا صرفنا النظر عنه بصورة قاطعة، ولتثبتوا وتطمئنوا أن المجلس لن يكون، وبفضل عناية إمام الزمان(عجل الله فرجه) أصدرنا

=مشروطيت با تأكيد بر نمونه تبريز ـ رشت واصفهان، جاب أول، نشر أوحدى، تهران، ١٣٨٤ش، ص٤١٥ ـ ٤١٦.

(١) مسعود شفيعى سروستانى، منبع قبلى، ص١٤١.

وسنصدر التوجيهات اللازمة لنشر العدل وبسط العدالة. وعلى حضراتكم اطلاع شرائح المجتمع كافة على عزمنا في نشر العدالة وحفظ حقوق الرعية وإصلاح المفاسد في قانون دين الإسلام المبين، دين خاتم النبيين صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين»[١].

بهذا الشكل أظهر الشاه بتصنعه هذا مخالفته للمجلس والدستورية معاً على أنها رغبة عموم طبقات الشعب وإرادته. وبهذا أصبح من الواضح أن هذه الاجتماعات الروتينية وحضور عدد من التجار للتحادث مع الشاه أو أرسال البرقيات والعرائض من قبل العلماء وتجار الولايات إلى البلاط والقائمة على الاعتراض على إعادة الدستورية، حتى وإن لم تكن هذه البرقيات موضوعة أو مزورة، لا يمكن الوقوف على حقيقة موقف التجار في هذه القضية، إلاّ أن النقطة التي يجب الوقوف عندها هي أنه حتى في الإعلان عن التصالح مع الشاه والإعتراض على الدستورية من قبل بعض التجار المرتبطين بالبلاط، فقد تم تأكيد أهمية القانون والأمن فيها، وفي الظروف الصعبة لهذه الحقبة السوداء، هيَّأ الشاه الأجواء المناسبة للمخالفين للدستورية لممارسة دورهم، ولهذا السبب تم القيام ببعض الأعمال والتحركات في مناطق البلاد لابراز مخالفتهم للدستورية إذ تم ذكر اسم التجار فيها أحياناً خلال ذلك[٢].

وعلى الرغم من انتقادات الشاه وجناح المستبدين بعدم فائدة النظام الدستوري في الحفاظ على الأمن والإستقرار السياسي للبلاد، والكثير من وعودهم ووعيدهم في القدرة على إشاعة الأمن وتنظيم الإمور، إلاّ أنه لم يتيسر تحقيق هذا الأمر، وأثار ذلك غضب الكثير من الناس، وكانت الجماهير تعاني من الحيرة بين واديي الدستوريين والمستبدين وادعاءات كل منهما، في حين كانت الطبقات الأكثر وعياً من الناس تنحو نحو أحد الفريقين كل حسب مستوى فهمه وإدراكه.

---

(١) يراجع نص الرسالة في: محمد شريف كاشانى، منبع قبلى، ص٢٣٩ ـ ٢٤٠.

(٢) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٤٢.

وفي الحقيقة فإن خيبة أمل شخص أو عدة أشخاص من التجار الكبار والإبتعاد عن الحركات الدستورية والإنزواء والإختبار لا يعبر عن الانطباع الحقيقي لطبقة التجار وأهل البازار بشكل عام في هذه المرحلة التاريخية. وليس هناك أدنى شك في أن التجار الكبار والمطلعين على ما موجود في أوروبا كانوا يسعون دائماً إلى ترسيخ المؤسسات العصرية والعقلية في أركان الحكومة والدوله، ولكن يمكن أن يقال: هل أن التجار كانوا ثوريين أو إنهم كانوا يسعون إلى استخدام الأساليب الثورية، فمما لا شك فيه أنه لابد من القول أن الأمر لم يكن كذلك، ولكن لابد من الالتفات إلى النقطة التالية، وهي إن التجار الكبار كانوا يعرفون وبشكل واعٍ كيفية الاستفادة المهنية من الدولة العصرية، في حين أن متوسطي التجار وصغارهم كانوا يعرفون أهمية ذلك بغير وعي، ولهذا السبب نجد أن متوسطي التجار وصغارهم كانوا سرعان ما يعودون إلى أطر علاقاتهم التقليدية في الظروف السياسية الصعبة، ولم يكن لديهم فهم صحيح للمؤسسات العصرية، ولكن المسلّم به أنهم كانوا يدركون جيداً أهمية الأمن والاستقرار السياسي، وغاية ما في الأمر أنهم لم يكونوا مدركين لعلاقته المتلازمة مع ترسيخ الدستورية والدولة العصرية بشكل صحيح. ومن هنا إذا ما كانت الحكومة الإيرانية قادرة على ترسيخ الأمن والحفاظ عليه، فإنها ستحضى بتأييدهم[١].

إن انقلاب ٢٣ حزيران ١٩٠٨م ومحاولة الشاه تفكيك الثورة الدستورية، كان سيفاً ذو حدين، فمن الطبيعي جداً أن يكون ذلك الإنقلاب قد شجع الرجعية الإيرانية لأن ترفع رأسها من جديد، وأن تحدث انحساراً في المقاومة الدستورية، ولكن في الحقيقة أن سقوط العاصمة طهران بيد الشاه والمستبدين معاً لا يعني فشل الثورة الدستورية والقضاء عليها نهائياً، بل إن الثورة الدستورية كانت ثورات متعددة ظهرت في آن واحد بعد سقوط طهران، وإن

---

(١) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٩١.

كانت مستقلة بعضها عن البعض الآخر في أجزاء مختلفة من الإقاليم والمقاطعات الإيرانية المختلفة، التي باتت تحدد مجرى تطورات الأحداث في العاصمة طهران، وتوجه مسار الصراع الداخلي لصالح الدستوريين هناك. وكانت تبريز المدينة المجاهدة التي وقفت بوجه قوات الشاه.

ثانياً: تبريز شرارة الثورة الجديدة وتنامي المعارضة الإيرانية:

إنهارت الثورة الدستورية في جميع أنحاء إيران تقريباً، باستثناء تبريز التي انطلقت منها شرارة ثورة شعبية استشرى لهيبها في عموم البلاد، هذه الثورة التي مثلت الصفحة المشرقة من صفحات الثورة الدستورية خلال مرحلتها الثانية، فقد بدأت تبريز بمقاومة الشاه وحكومته منذ أن لاحت بوادر الأزمة في طهران، فقد أرسلت (٣٠٠) ثلثمائة من المتطوعين بقيادة تقي خان رشيد الملك، لنجدة طهران، غير أنهم توقفوا عند منتصف الطريق بعد أن وردهم خبر قصف مجلس الشورى الوطني، ومنذ يوم ٢٤ حزيران ١٩٠٨م احتدم القتال بين سكان تبريز، المؤيدين للدستورية وبين المؤيدين للشاه المدعومين بالرجعية الإيرانية، وكان هؤلاء يسلكون السبيل نفسه الذي حدث في طهران، الأمر الذي عمّ فيه الرعب والخوف أنحاء المدينة كافة، إلى الحد الذي دفع بعض مؤيدي الدستور إلى اللجوء إلى القنصليتين الفرنسية والروسية في تبريز، عندما علموا أن المجلس قد انتهى، وأن الدستورية آلت إلى السقوط[١].

إذا ما نظرنا إلى الموقع الجغرافي لتبريز، نلاحظ أن نهر ميدان جاى(نهر مهران) يقسم المدينة على قسمين: شمالي وجنوبي، ففي الجبال الشمالية للنهر تقع مناطق الدوتشي وسرحاب وششكلان وباغمشية وجميعها كانت مؤيدة للاستبداد والحكومة الإيرانية وتقع في يد رجال الدولة، وفي الجبال الجنوبية للنهر تقع منطقة أمير خيز فقط، التي كانت مؤيدة للدستوريين. إن هذا

(١) سهراب يزدانى، مجاهدان مشروطه، نشرتى، تهران، ١٣٨٨ش، ص٧٦؛ محمد إسماعيل رضوانى، منبع قبلى، ص١٥٣ ـ ١٥٤.

التقسيم الجغرافي لم يكن يخلو من الطبقية الاجتماعية، فقد كانت قاعدة دعاة الدستورية تقع في المحلات الراقية المتمكنة، التي يعيش فيها التجار وأصحاب المشاغل والمصانع المعارضة، ولديها نفوذ وتأثير كبيرين على الاحياء الفقيرة التي يتألف ساكنوها من الصباغين والنساجين والحمالين والعمال وأصحاب البغال العاطلين عن العمل[١].

إن نهضة تبريز تعود إلى أن الثوريين فيها تدبروا أمرهم في تشكيل وتدريب قوة شعبية، فقد كانت تصلهم الإمدادات التسليحية والبشرية من بلاد ما وراء القفقاس، وكان قادة المقاومة الشعبية أفراداً من الطبقات الفقيرة، وأحد هؤلاء هو ستارخان[٢] الذي رفض أوامر الدولة القاضية برفع العلم الأبيض دليلا على الإستسلام أمام تقدم قوات الشاه، وعلى العكس من ذلك فقد نزل هو ومؤيدوه إلى الميدان وأسقط الرايات البيضاء الأخرى وأعطى المقاومة نفساً جديداً، فقد تمكن هو ورفيقه في السلاح باقر خان[٣]، والمقاتلين الذين

---

(١) سهراب يزدانى، منبع قبلى، ص٧٦.

(٢) ستارخان أو(سردار ملى ـ الزعيم الوطني) من أسرة فلاحية متواضعة تعيش في قراجه داغ في تبريز. كان في بداية حياته تاجر خيول ومختار الحي الشيخي الرئيس لمنطقة أمير خيزى. كان شرساً قوي الشخصية وتمكن من فرض نفسه على أعضاء جمعية تبريز الاقليمية، وفي أثناء الدفاع عن تبريز أظهر براعة مدهشة خلال قيادته للدستوريين في معارك تبريز. يتمتع بقوة لا تعرف التعب التي جعلته يتميز تماماً من أهالي مدينته، وكان يرافق حاكم تبريز في ملاحقته لقطاع الطرق ونجح في عمله هذا. توفي عام ١٩١٤. للتفاصيل يراجع: سيد أبو الحسن علوى، رجال مشروطيت، به كوشش وبازخوانى حبيب بغمائي وايرج افشار، جاب دوم، انتشارات اساطير، تهران ١٣٨٥ش، ص٥٥ ـ ٥٦؛ إسماعيل أمير خيزى، قيام اذربايجان وستارخان، تبريز ١٣٣٩ش، ص٢ ـ ٧. وص٢١ ـ ٣٠؛ محمد أحمد بناهى، ستارخان جهره هاى تاريخي، ٤ويزه نوجوانان وجوانان، انتشارات ترفند، جاب جهارم، تهران، ١٣٨٥ش.

(٣) باقر خان رجل ذكي وهادئ وبارد المزاج وصاحب عزيمة، ويرى مؤيدوه أن له وقار خاص. كان في بداية حياته عاملاً بسيطاً في مقلع للحجر، ثم بناءً ثم مختاراً لمحلة الشيخية المجاورة في خيابان، وكان من أبرز زعماء الثورة الدستورية في إيران. إستطاع وبالتعاون مع زميله ستار خان أن يقودا المعركة التي أطاحت بالإستبداد القاجاري. لقب (سالار أجل ـ القائد الأجل)، وكان يعد الرجل الثاني في قيادة الوطنيين بعد ستار خان، وتميز بالشجاعة=

كانوا معهم، الذين كان بعضهم من أعضاء حزب الاجتماعيين (الإشتراكي الديمقراطي الإيراني الجديد)، من الصمود لعدة أشهر أمام القوات المستبدة في المدينة[١].

كانت تبريز حال فريدة في كل شيء حتى رجال البازار، بما فيهم التجار، الذين اختلفوا تماماً عما كان عليه في طهران؛ إذ لم يفسح المجاهدون التجار للخوف طريقاً إلى نفوسهم في تبريز، ومنهم الحاج علي مسيو، والحاج علي دوافروش، والحاج مهدي آقا وغيرهم، فمنذ الأيام الأولى لسقوط طهران تصدوا لرجال الدولة وقواتهافي تبريز وظلوا يضغطون عليهم في العديد من المعارك التي امتدت حتى الفجر، وكان شجاع نظام ـ قائد القوات الحكومية الإيرانية في تبريز ـ يعتقد بأنه يستطيع أن يفعل في تبريز ما فعله لياخوف في طهران، ومع الجهود التي بذلها ياختيانوف ـ القنصل الروسي في تبريز ـ وبعض التبريزيين تحت مسمى الوساطة كي يكف الثوار عن القتال ويرضخوا لرغبة الشاه، إلاّ أن المجاهدين لم يكترثوا بذلك، وواصل الجانبان القتال الذي استمر طويلاً وأدى إلى وقوع العديد من الخسائر ليس في الأرواح حسب، بل إن قوات الشاه أغارت على بعض المنازل ومنها منازل الحاج ميرزا حسن والحاج ملك التجار واجلال الملك ومعين الرعايا وأمين التجار، واستولوا عليها ومن ثم توجهوا إلى قصر آقا ـ أحد القصور العامرة في تبريز ـ وكان مملوءً ببضائع التجار وأغاروا على غرفه ولم يبقوا فيه شيئاً، ولما شاعت هذه الأخبار في المدينة أدرك الأهالي أن قوات الشاه ستقوم بنهب كل مكان يقع تحت أيديهم، فاخلى التجار حوانيتهم ونقلوا البضائع إلى منازلهم للمحافظة عليها[٢].

=والاخلاص. قتل أثناء الاشتباكات التي حصلت مع الاكراد عام ١٩١٦م. يراجع: مصطفى حسينى دشتى، معارف ومعاريف، مؤسسة فرهنكى آريه. جلد سوم، تهران. بى تا، ص٤١ ـ ٤٣.

(١) نيكى. آر. كدى، منبع قبلى، ص١٠٥.

(٢) أحمد كسروى، منبع قبلى، بخش سوم، ص٧٠٣ ـ ٧٠٤ وص٧٠٦.

وعلى الرغم من أن الثوار كانوا قد استولوا على غنائم حربية تقدر بـ (٢٠) عشرين ألف بندقية، وثلاثة مدافع جبلية، وعدد من المدافع القديمة وذخائر أخرى، إلاّ أنهم تعرضوا إلى ضغوط كبيرة نتيجة تزايد قوات محمد علي شاه التي وصلت إلى مشارف مدينة تبريز بقصد السيطرة عليها، والأكثر من ذلك كان بعض الموالين للروس(من القفقاسيين المسلمين) يختلطون مع أهالي تبريز ويندسون بينهم بأوامر من ياختيانوف ـ القنصل الروسي في تبريز ـ ويشيعون فيما بينهم أنه لا جدوى من المقاومة في مواجهة الدولة، وقد عمل الأخير على إغواء التجار والكسبة كي يمارسوا ضغوطهم على باقر خان للإنسحاب من المعركة، وفي الوقت نفسه زاد عملاء القنصلية الروسية من مسعاهم في هذا الاتجاه، وكان بعضهم من مشاهير التجار المغرر بهم في تبريز من قبل القنصلية الروسية أمثال الحاج حبيب لك، والحاج محمد رضا شكويى، والحاج إبراهيم الصراف، وحسن آقا كبير التجار وغيرهم، وقد أثمرت هذه المساعي في أن يكف بعض المدافعين عن المدينة عن القتال، إلاّ أن البراعة العسكرية التي أبداها ستار خان كان لها الأثر الكبير في إحراز النصر، في حين قامت جمعيتا «ستارى» و«جهانكيرى» اللتان تشكلتا سراً في طهران بعد قصف مجلس الشورى الوطني، بإرسال المتطوعين إلى تبريز وتوثيق الروابط السرية بين ثوار تبريز وزملائهم هناك في طهران[1].

وخلال تلك الحقبة المميزة في تاريخ تبريز لا يعني أن البازاريين كانوا جميعهم من الثوار الدستوريين، فأحد التجار من أهالي مدينة أنزلي تمنى «العودة إلى الحال السابقة» والامل في الوصول إلى تحقيق الهدوء والأمان، وفي اليوم الأخير من الموعد الذي قطعه الشاه على نفسه لاعادة افتتاح مجلس الشورى الوطني بعد ثلاثة أشهر، حدثت حال من الهياج بين صفوف الشعب وأخّرَ العاملون في البازار فتح محلاتهم بعض الوقت، إلاّ أن سلوك أفراد

(١) سهراب يزدانى، منبع قبلى، ص٧٧ ـ ٧٨؛ طلال مجذوب، المصدر السابق، ص٢٥٥.

الدولة بايجاد حال من الرعب والذعر والقاء القبض على بعض الأفراد وحبسهم وتقييدهم أدت إلى فتح البازار لأبوابه. وقد ورد حديث عن بعض التجار «المحافظين» في هذا الاطار بأنهم سيقومون «بتهدئة الناس بدعم من الدوله»، وأن البازار سوف يفتح أبوابه[١].

إن التصرف الفردي لهذا النمط من الأفراد لا يمكن عَدَّه رَدَّ فعل لطبقة التجار كون ذلك الشخص تاجراً، وتجدر الإشارة إلى أن أي عمل فردي يمكن أن ينظر إليه بوصفه رمزاً للتحرك الطبقي في حال أن يصار إلى تحليله ودراسنه هيكلياً ضمن البناء العام لتلك الفئة، وإلاّ ففضلاً عن الخلافات داخل الطبقة الواحدة، فإن الإختلافات الفردية تُوجِد هي الأخرى بعض الإختلافات بين أفراد الطبقة الواحدة أيضاً، ومن ثم لا يمكن عَدَّها ضمن مفهوم السلوك الطبقي.

ولكي لا تكون القوات الدستورية في موقف الحامي والجلاد معاً لسكان تبريز، أصدر ستار خان تعليماته إلى جنوده بعدم التعرض للأهالي وإخافتهم، داعياً في الوقت نفسه إلى الاهتمام بهم، ووجههم نحو عملية الترشيد في استهلاك العتاد، وسيطر على المجمعات الغذائية للأغنياء، وقام ببيعها بأسعار رخيصة للأهالي. بهدف الحد من الأزمة الغذائية التي كان يعاني منها سكان المدينة، وعندما كان يقوم بحشد جنوده للدفاع عن الحرية قال لكل واحد منهم هذه العبارة التي لم تكن مألوفة في إيران آنذاك: «إذا كان هدفكم من التطوع هو السلب والنهب فعليكم أن ترجعوا منذ هذه اللحظة... أنا لا احتاج إلاّ للمدافعين الأشداء عن طريق الحرية»، ولأجل أن يترك لديه الإطمئنان أكثر أجبرهم على أن يقسموا بالقرآن بأن لا يورطوا أنفسهم بعمليات النهب والسلب، وقد أثبت ستار خان بهذا الاسلوب أنه يمتلك الصفات كافة المطلوب توافرها في القائد[٢].

---

(١) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٩١.

(٢) سروان آنزى نيور، كزارش از انقلاب مشروطة رويدادهاى تبريز، ترجمة سرهنك يحيى=

في الوقت الذي كان فيه محمد علي شاه قد كمّ أفواه الزعماء الدستوريين في طهران، إلاّ أن الحال كانت مختلفة في تبريز، فقد اتخذ زعماء «جمعية تبريز الإقليمية» من رجال دين وتجار ووطنيين أحرار خطوة مهمة دلت على تمسكهم بحركة الشعب والقوانين التي انبثقت منها، عندما عينت جلال الملك، نائب مخبر السلطنه، الحاكم السابق لاقليم اذربيجان، حاكماً على أذربيجان بالوكالة، وابلغَتْ هذه الخطوة إلى القناصل الأجانب في تبريز كافة، إلاّ أن ذلك لم يرضِ الحكومة الروسية، خشية من اشتداد عضد الدستوريين، وامتداد الثورة إلى المناطق الروسية المجاورة لأذربيجان الإيرانية، الأمر الذي دفع القنصل الروسي في تبريز لمقابلة ستار خان، وحاول إقناعه بإنهاء الثورة هناك، مقابل هدية كبيرة لم يكشف عنها، إلاّ أن ستارخان رفض العرض وبشدة، وبهذا الشكل حازت ثورة تبريز وقائدها عطف وأعجاب الرأي العام داخل إيران وخارجها، وأشارت الصحف الأوربية ببسالة الثوار ودفاعهم عن المدينة، حتى أن بعضها لقب قائد الثوار بغاريبالدي[١] إيران[٢].

وبتغيير الأجواء السياسية في جميع أنحاء البلاد، لجأ المستبدون إلى محاربة دعاة الدستورية بشتى الوسائل، فقد تم عَدْ جميع الدستوريين ومن يؤيدهم بمثابة كفار وزنادقة «بابيين»، إلاّ أن الثوار حاولوا إبطال ذلك الزعم[٣]. وفي الحقيقة أن الحريات السياسية والتحدث بشكل علني في

=شهيدى، در كتاب (سيرى در تاريخ انقلاب مشروطيت تأثير قيام مردم تبريز وأذربايجان در بيروزى هاي انقلاب مشروطيت، به كوشش رضا همراز، مؤسسة انتشارات ياران، جاب أول، تبريز، ١٣٨٧ش، ص٣٩.

(١) غاريبالدي من الوطنيين الإيطاليين الذين كان لهم دور مهم في تحقيق الوحدة القومية الإيطالية عام ١٨٧١م، بقيادة مملكة بيدمونت الايطالية، وكان قائداً عسكرياً مميزاً، إلى الحد الذي أصبح تضرب به الأمثال.

(٢) كمال مظهر أحمد، المصدر السابق، ص٢٠٥؛ مهدى ملكزاده، تاريخ انقلاب مشروطيت إيران، جلد بنجم، تهران، ١٣٥٨ش، ص١٨ ـ ١٩.

(٣) رضا، منبع قبلى، ص٢٨.

المرحلة الدستورية كشف النقاب عن مطالب وميول الكثير من الأفراد، ولكن باستعادة المستبدين لقوتهم في الكثير من الولايات وطهران، فقد تعرض الدستوريون للهجوم، وتحولت اغلب القضايا التي كانت محل اختلاف بين بعض الأطراف المتصارعة إلى قضية المستبد والدستوري، وذهبت الكثير من الأموال والأعراض أدراج الرياح.

وعلى الرغم من أن التجار كانوا يسعون في ظل هذه الظروف الصعبة إلى ترسيخ النظام الجديد والدستورية، إلاّ أن غلق المناخ السياسي للبلاد وسيطرة أجواء الإختناق السياسي، حدد نطاق دائرة عملهم، بل وأدى إلى إبعاد مناطق نشاطهم عن المركز أكثر فأكثر، لكن مع ذلك فقد حصلت في طهران أيضاً بعض النشاطات من قبل بعض الدستوريين ومنهم التجار، فقد تم إرسال الرسالة التي وقعها صنيع الدولة ـ الرئيس السابق لمجلس الشورى الوطني ـ وبعض النواب المعروفين وبعض العلماء والتجار إلى جميع السفارات. وأعرب الموقعون عن اعتراضهم على القصص المصطنعة لمحمد علي شاه ضد الدستوريين. وطالبوا فيها بمساعدة سفارات الدول الأجنبية المختلفة للعمل على إعادة الدستورية. والحقيقة أن عدم وجود امكان توفير الدعم الداخلي اضطر التجار للجوء إلى السفارات، بهدف فضح ممارسات البلاط المصطنعة والمعادية للدستورية، وللتعبير عن مطالبهم؛ إذ إن الإعتصام الأول للحركة الدستورية في السفارة البريطانية هو الذي دعا إلى أن تتعاظم قوة الدستوريين وانتصار الثورة في ذلك اليوم، لذلك توجه حوالي أربعون تاجراً إلى السفارة النمساوية وكتبوا من هناك رسائل للسفارات الأخرى تطالب بدعمهم للدستورية، والمطالبة بإعادتها مرة أخرى(١).

بعد أن وجد محمد علي شاه أن موقف أنصاره في تبريز كان ضعيفاً، ومن أجل السيطرة على الأوضاع واحتلال المدينة أرسل عين الدوله، حاكماً عاماً

---

(١) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٩٢ ـ ١٩٣.

لإقليم أذربيجان، وقد وصلها بتاريخ ١٨ مايس ١٩٠٨م، مانحاً إياه الصلاحيات اللازمة كافة لتحقيق الأهداف المرجوه من ذلك، وأرسل معه قوات عسكرية ضخمة بقيادة محمد ولي خان سبهسالار ـ نصر السلطنه ـ أحد قادة الدولة المشهورين وعدو الحياة الدستورية، والقائد العام لقوات اذربيجان، وتذكر لنا بعض المصادر احصائيات مختلفة حول عدد أفراد القوات الحكومية التي وصلت حدود تبريز[١]، إلاّ أن تلك القوات لم تكن فاعلة، فقد تم إرغام الجند على الذهاب إلى تبريز إلى الحد الذي قامت فيه الحكومة آنذاك بقطع آذان الأفراد الذين فرّوا من القوات الحكومية، فضلاً عن أن الحكومة لم تتمكن من دفع الرواتب لهم وتأمين تموينهم، لذلك وبهدف تعويضهم عن الرواتب الخاصة بهم، وعدتهم الدولة بأنهم يستطيعون الهجوم على تبريز، المدينة ذات الأسواق المليئة بالبضائع، التي ستكون غنائم مهمة لفرسان العشائر والقوات الحكومية الأخرى، التي كانت عندما تستولي على أي مكان فإنها تنشغل بالسرقة وسلب ونهب المنازل والمحال التجارية وقيصريات البازار، وهذا ما أضعف كثيراً القوات الحكومية إلى الحد الذي قدم فيه راتسيلا ـ القنصل البريطاني في تبريز ـ شرحاً واضحاً عن إحدى ساحات القتال بين الدستوريين وقوات الدولة تؤكد تماماً ما ذهبنا إليه بقوله: «إن القوات الحكومية المتآلفة من الجند وافراد عشيرة جاردولي، هاجمت محلة حكم آباد، وبدلاً من أن يواصل أفراد عشيرة جاردولي تقدمهم إنشغلوا بنهب المنازل، فاستطاعت القوات المساندة للمجاهدين من اغتنام الفرصة والوصول إلى منطقة الإشتباكات وطرد الأعداء»[٢]. وفي نهاية المطاف تفرق القسم الأعظم من هؤلاء الجنود.

---

(١) ذكر دعاة الدستورية أن عدد هذه القوات بلغ (٣٠,٠٠٠) ثلاثون ألف شخص، لكن إحصائيات المشرفين الأجانب تذكر أعداداً أقل من ذلك. للمزيد من التفاصيل لمعرفة تلك الإحصائيات. يراجع: سهراب يزدانى، منبع قبلى، ص٨١.

(٢) همان منبع، ص٨١ ـ ٨٢.

وبينما كانت المعارك مستمرة بين الطرفين، واطلاق النار يُسمع في كل ليلة في ضواحي المدينة وباستمرار، ولعجز عين الدوله عن تحقيق نصر على الثوار يساعده في الحضوة لدى الشاه، قرر عين الدوله بتاريخ ٢١ أيلول ١٩٠٨م أن يُنهي القتال في تبريز بنفسه بعد أن أعطاه الشاه الضوء الأخضر بإخبار أهالي تبريز حول استعداده لإجراء انتخابات جديدة لاغراض افتتاح المجلس مجدداً، فأعلن حاكم تبريز آنذاك شرطين أساسيين لإنهاء القتال في تبريز وهما:

١ ـ «على المتمردين» في تبريز أن يلقوا أسلحتهم أرضاً.

٢ ـ إن محمد علي شاه أبدى في بيان له استعداده لإجراء انتخابات جديدة، وحدد يوم ١٥ كانون الثاني ١٩٠٩م لاحقاً موعداً لافتتاح المجلس النيابي الجديد الذي سيمثل الشعب الإيراني كافة ما عدا تبريز التي لم يسمح لها بالاقتراح إلاّ بعد إلقاء السلاح والعودة إلى الطاعة[1].

أصدر الأمير عين الدوله أوامره تلك مع إنذار خاص حدد مدة (٤٨) ثمان وأربعين ساعة لتنفيذ تلك الشروط، إلاّ أن لجنة الولاية وستارخان لم يوافقا على الشرطين المذكورين آنفاً وأكدا بأن على الشاه أن يعقد البرلمان أولاً، ومن ثم سيقومون باجراء المباحثات الخاصة بالقاء أسلحتهم أرضاً. ولم تجد نشاطات القنصل الروسي في تبريز نفعاً من أجل المصالحة بين أهالي تبريز ومحمد علي شاه، وبعد ثلاثة أيام فقط (٢٤ أيلول ١٩٠٨م) استؤنف القتال مرة أخرى بعد انتهاء مدة الانذار دون التوصل إلى نتيجة تذكر. وفي الوقت نفسه طرح القنصل الروسي في تبريز مبادرة جديدة بتاريخ ٢٨ أيلول ١٩٠٨م بخصوص ايقاف القتال وترك حال النزاع المستمر بين الطرفين، ولكن ستار خان لم يقبل بذلك وطلب من القنصل الروسي أن يؤكد للأمير عين الدوله ما مضمونه: «إن المجاهدين لا يتركون القتال ولكنهم لا يقدمون على أي هجوم

(١) سروان آنزى نيور، منبع قبلى، ص٤٦.

ولم يتخذوا أي إجراء سوى الدفاع عن أنفسهم، فإن لم يطلق مؤيدوا الشاه النار علينا فإنه لن تطلق النار عليهم، وإذا حدث العكس فإنني أرد على الاطلاقة بإطلاقة مقابلة»[١].

بعد فشل إجراءات عين الدوله بإنهاء حال القتال في تبريز وتسليم المدينة. أصر حاكم أذربيجان على أنه سيسترجع تبريز بالقوة، وقرر إجبار المجاهدين على الاستسلام من خلال فرض الحصار على المدينة وتعريضها إلى المجاعة التي تدفع بها إلى الإستسلام، ومنذ أن بدأت هذه الأخبار تنتشر بين المواطنين داخل المدينة، إرتفعت أسعار بعض السلع الإستهلاكية إلى أكثر من الضعفين، وكان النقص الأكبر في الخبز، ونظراً لأن عين الدوله لم يتمكن من محاصرة تبريز من الاتجاهات كافة فإنه أقام حاميات في القرى المجاورة وأمرها بعدم السماح بوصول المؤن إلى المحاصرين، وهنا بدأ الناس في المدينة يعانون حقاً من احداث الحصار ولاسيما التجار وأهل البازار التبريزي، إذ إن هذا البازار أصيب بالشلل منذ أكثر من شهر مضى، وقد ارتبكت أعمال التجار، الذين كانوا عازمين على المقاومة قدر الإمكان، وأن مكانة ستار خان بين الأهالي كانت جيدة جداً وساعدت الأيام الأخيرة على ازدياد هذه المكانة، وليس من المستغرب أن نعرف كيف كانت قوات ستارخان ـ التي قَدَّرَ عدد أفرادها بأربعة آلاف مسلح حسب شهادة ستار خان نفسه وأكد أيضاً أنه بامكانه أن يجمع حوله عشرة آلاف مسلح عند الضرورة ـ تقوم بتدبير أمورها المالية والانفاق عليها، وفي الحقيقة إن عمليات الإنفاق كانت تتم من قبل لجنة الولاية من خلال قيامها باستلام المبالغ التي فرضت بشأنها على التجار كضرائب وكان جميع التجار هناك يدفعونها، وفي الوقت نفسه حصل المجاهدون على مبلغ قدره (١٥٠٠) فرنك أُرسل من الإيرانيين المقيمين في اسطنبول باسم تاجر أوربي

---

(١) سروان آنزى نيوز، منبع قبلى، ص٤٦.

إلى الجمعية في تبريز، فضلاً عن موارد أخرى كانت الجمعية تحصل عليها، وبهذه الطريقة كانت رواتب المقاتلين المجاهدين تدفع في الوقت المحدد لها، فقد كان المقاتل منهم يتقاضى يومياً مخصصات مالية قدرها (قرانين) أي ما يعادل فرنك واحد[١].

أصبحت تبريز في عزلة عن العالم الخارجي عندما فرض محمد علي شاه عليها حصاراً كاملاً استمر عشرة أشهر، واجه خلاله الثوار الموت؛ إذ ضُيِّقَ الخناق في أهالي المدينة تدريجياً، وأصبحت حياتهم صعبة جداً، وما يهمنا فى نطاق البازار أنه لم يبق مخبز أو محل بقالة أو أي محل لبيع المؤن مفتوحاً، واشتدت المجاعة وبدأ الفقراء يموتون جوعاً في الشوارع والأزقة، وأشارفي هذا المجال تقي زاده، أحد نواب مجلس الشورى الوطني المنحل، الذي عاد إلى تبريز من أوروبا عن طريق باكو بعد سماعه باستقرار الأوضاع في اذربيجان وسيطرة الثوار عليها، إلى أن المجاعة في تبريز شكلت عبئاً ثقيلاً على السكان في المدينة وتركت آثارها واضحة على أغلبهم هناك، وأكد في هذا المجال أنه إذا ما استمر هذا الحال لمدة إسبوعَين أو ثلاثة أسابيع أخرى لحصلت إبادة جماعية من إثر المجاعة، وإن كان الكثيرون منهم تحملوا وقاوموا. ويضيف إلى ذلك وصفاً آخر أكثر قسوة على لسان أحد تجار تبريز عندما يقول: «... كان إلى جوار منزلنا تاجر من دعاة الدستورية قال لي ذات يوم: رأيت شخصاً فقيراً في زقاقنا كان جالساً ويتناول نبات الجت، فقلت له ماذا تصنع أيها الأخ؟ فأجاب: إننا نأكل الجت وإذا نفذ فسنأكل اوراق الأشجار وإذا نفذت أوراق الاشجار فنسنأكل قشور جذوع الأشجار[٢]، ولكن على الرغم من هذا الإصرار والشجاعة في مواجهة الحصار، إلاّ أن المدينة وصلت إلى رمقها الأخيرة إلى الحد الذي دفع بعض

(١) سروان آنزى نيور، منبع قبلى، ص٤٧ ـ ٤٨.
(٢) محمود طلوعى، داستان انقلاب، جاب ششم، نشر علم، تهران ١٣٨٤ش، ص٩٤.

الأجانب للتعاطف مع ثورة تبريز ومنهم على سبيل المثال المستر هوارد باسكر فيبل ـ المعلم الشاب في مدرسة البعثة الإمريكية في تبريز ـ الذي تخلى عن منصبه والتحق بالثوار وضحى بحياته من أجل مناصرة أبناء تبريز في أثناء مشاركته في احدى المعارك التي دارت بين أهالي المدينة والقوات الحكومية المحاصرة لها، فقتل في أثناء تلك المعركة، عندما قاد هجوماً لجلب الطعام للسكان الذين يموتون جوعاً[١].

إن إطالة أمد الحصار دفع البريطانيين بإرسال مذكرة مشتركة مع الروس إلى الثوار في تبريز، طالب فيها الجانبان السماح بإدخال المواد الغذائية إلى رعاياهم الاوربيين هناك، ولقطع الطريق أمام تدخل هاتين الدولتين في شؤون إيران الداخلية، وافق الثوار على طلب الدولتين مباشرة، إلاّ أن عين الدوله ـ حاكم اذربيجان ـ أبدى رفضه لإدخال المواد الغذائية والمؤن للأوربيين تحت ذريعة استيلاء الثوار عليها، الأمر الذي دفع كل من القنصلين البريطاني والروسي في تبريز لأن يطلبا عقد هدنة بين الحكومة الإيرانية والثوار لمدة ستة أيام من أجل أن يتمكن الرعايا الأجانب من مغادرة تبريز، الطلب الذي وافقت عليه الحكومة الإيرانية، وأُبلغ عين الدوله بتنفيذه، كما وافق الثوار التبريزيون عليه ولكن المدة المقررة للهدنة كانت قد انتهت دون أن تلبي أهدافها بإخراج الرعايا الأجانب من المدينة المحاصرة وإيصال المؤن إليهم[٢].

ونتيجة لتزايد قوة تبريز وخشية من امتداد الثورة إلى الأقاليم الإيرانية الأخرى مارست بريطانيا وروسيا ضغطاً شديداً على الشاه للوفاء بوعوده

---

(١) للمزيد من التفاصيل عن قضية المستر هوارد باسكر فيبل. يراجع: سميه كلانترى، انقلاب مشروطه از آغاز تاپایان، در کتاب مجموعة سخنراني ها ومقالات همایش علمي انقلاب مشروطه بمناسبة يكصد مين سالكرد انقلاب مشروطه إيران، همايش علمي انقلاب مشروطه، تبريز، ١٣٨٣ش، ص٦١١؛ محمد جواد مشكور، تاريخ إيران زمين ازروزكار باستان تا عصر حاضر، تهران، ١٣٥٣ش، ص٣٧٠ ـ ٣٧١.

(٢) خضير مظلوم فرحان البديري، الموقف البريطاني من الثورة الدستورية، ص٨٢ ـ ٨٣.

السابقة، التي قطعها على نفسه بخصوص إعادة العمل بالدستور بعد ثلاثة أشهر، ووصلت الشاه مذكرة مشتركة من الدولتين بهذا الخصوص بتاريخ ١٤ تشرين الثاني ١٩٠٨م، وبعد أحد عشر يوماً أجابت الحكومة الإيرانية في مذكرة خاصة لها إلى كل من بريطانيا وروسيا إدعت فيها أن محمد علي شاه كان قد اتخذ خطوات مهمة لافتتاح المجلس، إلاّ أنه سوف لن يعلن افتتاحه قبل عودة النظام في تبريز، مما عده البريطانيون بياناً غامضاً، في حين أيد الروس مشاركة البريطانيين في حث الشاه على توسيع القانون الإنتخابي ليشمل تبريز ومنح عفو عام لكل الذين حملوا السلاح فيها. ومع تطور الأحداث ولكي يظهر محمد علي شاه حرصه وبأنه يحترم الدستور إتخذ خطوة جديدة بإصداره مرسوماً خاصاً بافتتاح «مجلس شورى الدولة» في كانون الأول ١٩٠٨م الذي يتكون من (٦٠) ستين عضواً من رجال الدين والتجار المؤيدين للشاه، وكانت مهمته المتابعة والإشراف على الوزارات الإيرانية، إلاّ أن هذا المجلس لا يمتلك دعماً من الوطنيين الإيرانيين، الذين عدّوا أعضاءه مجرد دمى يحركهم الشاه دون أن يمثلوا الشعب الإيراني اطلاقاً، وبما أن جميع أعضاء هذا المجلس قد اختيروا من قبل محمد علي شاه، لذلك لا يمكن أن يكون مجلساً مقبولاً، وهذا ما دفع بزيادة الضغط البريطاني والروسي على الشاه؛ ففي ١٤ كانون الأول ١٩٠٨ قدمت الدولتان بريطانيا وروسيا مذكرة مشتركة أخرى للشاه نفسه أدانتا فيها إنشاء هذا المجلس، الذي لا يمكن بأي شكل من الأشكال أن يُعَدُّ ايفاءً بتعهدات الشاه السابقة، لأن أعضاء المجلس لم ينتخبهم الشعب(١).

وفي ظل تلك الأجواء السياسية كان الإستياء على أشده لدى الدستوريين في مختلف المدن الإيرانية، وعلى إثر الكثير من المفاوضات والاجتماعات

(١) BDOW 1898 - 1914, Vol.X, Part.1, The Near and Middle East On the Eve Of War, Edited By Gooch G.P.and Temperley H., London, 1936, No.745, P.725; H. Nazem, Op. Cit, P. 43.

السرية التي تجرى بينهم إتفق فريق من الدستوريين على تشكيل «مركز اجتماعي ضد المؤيدين للإستبداد والشاه»، وبناءً على عدم وجود إمكان توفير الدعم الداخلي قام جمع من التجار والعلماء وذوي المهن الذين بلغ عددهم حوالي (٣٠٠) شخص باللجوء إلى السفارة العثمانية في ٢٦ ذي القعدة ١٣٢٦هـ.ق، وتوجه جمع آخر مع السيد علي آقا وسيد جمال آفجئى إلى مرقد السيد عبد العظيم واعتصموا فيه، وأن الدعم المالي للمعتصمين كان على عاتق التجار الدستوريين وأن الميرزا محمود الاصفهاني والسيد عبد الرحيم ونجل سيد الصراف كانوا هم المسؤولين عن تأمين نفقات المعتصمين في السفارة، والملفت للنظر هنا أن أسماء التجار الناشطين في مراحل الثورة الدستورية الأولى نادراً ما ترد أمامنا، وواضح أنه بسبب الاختناق السياسي والمنهج المحافظ لهؤلاء الأفراد أو تحملهم العقوبات كالسجن والنفي، فإن أسماء الرعيل الأول للثورة نادراً ما يرد ذكرها، فالحاج محمد تقي بنكدار الذي كان يتكفل نفقات المعتصمين في السفارة البريطانية عام ١٩٠٦م تم اعتقاله ومن ثم أطلق سراحه على إثر وساطة بعض التجار وقامت مجموعة أخرى من التجار بتحمل نفقات المعتصمين في السفارة العثمانية بدلاً عنه وعن الحاج أمين الضرب، وإن امكانية هذه المجموعة من التجار ومرتبتهم الطبقية غير محددة بشكل واضح بأنهم ينتمون إلى أي فئة من التجار، وهل كانوا من كبار التجار أو متوسطيهم أو من صغارهم. فالميرزا محمود الاصفهاني والسيد محمد الصراف هم من نواب التجار الصيارفة في المجلس الأول، وكانوا يبذلون ما بوسعهم كالسابق من أجل إعادة الدستورية[1].

ويشير ناظم الإسلام كرماني إلى أن عدد المعتصمين في مسجد عبد العظيم بلغ مئتي شخص يوم الجمعة المصادف غرة شهر ذي الحجة

(١) ناظم الإسلام كرمانى، منبع قبلى، بخش دوم، ص٢٦٨؛ سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٩٣.

١٣٢٦هـ.ق، في حين حال تواجد الدرك في الشوارع وميدان المدفعية دون ذهاب أي شخص لمقر السفارة البريطانية، كما اقتيد السيد علي محمد سمسار وجمع من أصحاب المحلات في بازار طهران إلى منطقة باغشاه، ولأجل زيادة الضغط على المعتصمين في السفارة العثمانية بطهران طالب السفير الروسي في طهران باستيفاء ديون المصرف الروسي المستحقة على عدد من التجار المعتصمين هناك والبالغة (٩٠٠,٠٠٠) تسعمائة ألف تومان، وفي الوقت نفسه أبرق إلى السفير العثماني في طهران بهذا الخصوص مؤكداً له «إما أن يدفع التجار الأموال إلى المصرف أو تطردوا أولئك الأفراد»[١].

وكانت «المنظمة السرية للدستوريين» التي تشكلت في ظل حال الإختناق السياسي التي ولدتها حادثة قصف مجلس الشورى الوطني، تتصدى لمسألة الاشراف وتنسيق طلبات المعتصمين، وفي بعض الحالات تقوم بإعطائهم المعلومات والتحذيرات اللازمة لمواصلة الثورة وتشجيعهم. وتجدر الإشارة إلى أنها أصدرت تحذيراتها بخصوص معين التجار البوشهري والحاح محمد إسماعيل مغازه واسمتهم بالمنافقين، وفي الوقت نفسه أقدم محمد علي شاه على اتخاذ الإجراءات الرادعة مقابل هذه الاعمال ووجه تحذيراته للمعتصمين بترك اماكن الاعتصام، حتى أنه أخذ يهددهم، وبما أنه لم يكن مستعداً لاجراء أية مصالحة مع الدستوريين فقد قام بقتل بعض الدستوريين المعتصمين في مسجد عبد العظيم ومنهم الميرزا مصطفى الاشتياني، الذي اعتلى المنبر ووجه انتقاداً لاذعاً لسياسة محمد علي شاه الداخلية، وعدداً آخر من مرافقيه ومنهم ميرزا غلام حسين ودبير همايون، الأمر الذي ترك حال الرعب والخوف في قلوب المعتصمين، وعلى إثر ذلك تأزمت أوضاع المدينة وأغلق البازار وتزايدت أعداد المعتصمين جراء تلك الاعمال الاستبدادية وتوقفت الأمور التجارية بشكل كامل[٢].

---

(١) ناظم الإسلام كرمانی، منبع قبلی، بخش دوم، ص٢٦٨ وص٢٧١.

(٢) سهيلا ترابی فارسانی، منبع قبلی، ص١٩٤؛ مريم صحرا كارهمدانی، منبع قبلی، ص٩٧.

كان لحادثة مقتل الميرزا مصطفى الاشتياني والدستوريين الآخرين تأثير واضح على همدان، فقد سيطر الشيخ محمد باقر بهاري على أوضاع المدينة من خلال تفعيل «لجنة ولاية همدان»، وحذر الأفراد الذين يحاربون الحياة الدستورية ودعاة التحرر بالكف عن أساليبهم التي لم تجدِ نفعاً، وأعاد أموال التجار الهمدانيين التي سُرقت من قبل أصحاب خانات كلبائي وجهار دولي وسجل الأموال المسروقة من التجار في دفتر خاص في اللجنة(١).

إن مقاومة أهالي تبريز وإصرارهم على تلبية مطالبهم لم تؤدِ إلى إثارة القلق والرعب لدى روسيا حسب، بل وكذلك بريطانيا، ولهذا السبب إنبرى ممثلا الدولتين في المدينة وتحت شعار الوساطة أيضاً إلى الضغط على المدافعين عن تبريز وإجبارهم على الاستسلام وتسليم أسلحتهم، فمن جهة شنت القوى المعادية للدستورية هجمات عنيفة على مواقع الثوار، ومن جهة أخرى تدخل القنصلين الروسي والبريطاني وعملائهما بين الثوار ودعوهم إلى نبذ الخلاف والعداء. فعلى سبيل المثال كان القنصل الروسي يقوم بايصال التجهيزات إلى القوى المعادية للثورة التبريزية، فضلاً عن توزيع الاعلام البيضاء على الناس لكي يقوم الذين يرغبون بالسلام برفعه على منازلهم. في الوقت الذي لم تكن للاجراءات والانذارات التي وجهتها الحكومة المركزية أي تأثير على مقاومة الشعب الإيراني في تبريز بأي شكل من الأشكال؛ لذلك كانا يتذرعان بالقحط والمجاعة في تبريز، وأن جهودهما تهدف إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لايصال القمح إلى الجالية الروسية والبريطانية في المدينة، كما كانوا يكررون مطالبتهم للثوار التبريزيين أيضاً بالكف عن المقاومة والقاء أسلحتهم، ودخل القنصلان البريطاني والروسي في مفاوضات مع ثوار تبريز بهذا الخصوص بأوامر خاصة من سفارتيهما في طهران، وبعد إجراء مفاوضات مفصلة بشأن ذلك تم أخيراً طرح المقترحات التالية من قبل الثوار لانهاء ذلك الخلاف وإشاعة الأمن والاستقرار:

(١) مريم صحرا كارهمدانى، منبع قبلى، ص٩٧.

١ ـ أن يوافق محمد علي شاه على النظام الدستوري.

٢ ـ عدم القاء القبض على أي شخص بجرم المطالبة بالحرية(عفو عام).

٣ ـ إحتفاظ الوطنيين التبريزيين ببنادقهم والتجهيزات الحربية العائدة لهم.

٤ ـ الوالي الذي يُرسل إلى أذربيجان يجب أن يكون من أبناء المدينة.

٥ ـ سحب الجند والقوات التابعة للشاه التي تحاصر مدينة تبريز(١).

جدير بنا أن نشير هنا إلى حقيقة مهمة وهي، أن العدد الكبير من المجاهدين التبريزيين كانوا مرتبطين اجتماعياً بأصحاب المحلات والحرف، مما أعطى الثوار دافعاً وقوة أكبر للصمود أمام أعدائهم، نتيجة التحاق عدد من التجار وأبنائهم إلى خندق الثوار، وإن كان هؤلاء لم يبرهنوا على رغبة بعضهم بالمشاركة في المعارك المسلحة ولكن في الأساس يمكن القول بأن أكثر قوات الثوار كانوا من الكسبة وأصحاب المحلات الصغيرة وكذلك الحرفيين(٢). وهذا ما يزيدهم قوة وصلابة.

وبما أن تبريز كانت تمثل الخندق الوحيد المتبقي للدستوريين، فقد كان الدستوريون والثوار فيها يتمتعون بالتفوق معنوياً وعسكرياً على العكس تماماً من بعض الولايات الإيرانية الأخرى التي كانت تتعرض فيها الحياة الدستورية للقمع وكتم الأفواه المطالبة بها. وكانت هناك عوامل أخرى مساعدة زادت من قوة أهالي تبريز بوجه أعدائهم، فطبيعة المدينة وقربها من القفقاس واسطنبول، وتواجد الاعداد الكبيرة من التجار ومكونات البازار الأخرى فيها، وسعة النشاطات التجارية عبر الحدود، كل ذلك منح المدينة مكانة خاصة لم تجعل منها بيئة تجارية حسب، بل بيئة ثقافية أيضاً، ولأن تبريز كانت مكاناً خاصاً فإن تجارها أيضاً كانوا يمتلكون مزايا مختلفة،

---

(١) أحمد كسروى، منبع قبلى، بخش سوم، ص٩١٦؛ غلامرضا ورهرام، منبع قبلى، ص٤٩٠.

(٢) سهراب يزدانى، منبع قبلى، ص٨٤ ـ ٨٥.

فالمساعدات المالية لتجار تبريز إلى المجاهدين وتعاونهم مع اتحاد الولاية ودخول الأسلحة إلى المجاهدين من مدن القفقاس المجاورة لها، يمثل نماذج من نشاطاتهم في مرحلة «الإستبداد الصغير»، وعلى الرغم من أنه لا يمكن عَدْ الحاج مهدي علي كوزه الكناني، وعلي مسيو، والحاج علي دوافروش(بائع الأدوية)، إنموذجاً عاماً لطبقة التجار، ولكن مع ذلك كان لهم دور متميز في نجدة المجاهدين ومساعدتهم، ولو قلنا إن المنهج الثوري لا يمكن أن نعدّه على أنه يمثل الصفة العامة لهذه الطبقة، وأن سلوك تاجر معين على وجه الخصوص بمميزاته الخاصة لا يمثل قطعاً الإنموذج العام لمنهج هذه الطبقة، ولكن مع ذلك فإن إرسال المساعدات المالية والسعي من أجل إعادة الدستورية والنظام العصري مرة أخرى، كان يمثل الوجه المشترك لتجار تبريز مع تجار المركز وباقي الولايات الإيرانية الأخرى، إلاّ أن ثورية تبريز وتعاظم قوة الدستوريين والمجاهدين فيها منح تجار المدينة قابلية أكبر على المناورة. وتُعد الكلمات الحماسية للحاج مهدي كوزه الكناني ـ التاجر التبريزي المعروف ـ لإعادة الدستورية والحفاظ عليها، والتعاون مع المجاهدين ومساعدتهم وتقويتهم والتصدي المباشر للأعمال الحربية نماذج من هذا القبيل[1].

كانت الكلمات الحماسية للحاج مهدي كوزه الكناني التي ألقاها وسط احتفالية وحركة ثورية لا نظير لها قامت في تبريز ولاسيما عندما قرر ستار خان أن يتجه بالأهالي من جميع ضواحي المدينة لزيارة جمعية تبريز الإقليمية، لكسر حاجز الخوف لديهم، ولاظهار مدى اندفاعهم وإصرارهم على المواجهة لازلام الشاه وعين الدوله. فقد سلكت تلك المجاميع طريقها إلى الجمعية بصحبة الموسيقى وصيحات الفرح، وحينما اجتمعت الطوائف كافة خطب فيهم كل من الحاج الشيخ علي أصغر والحاج مهدي آقا كوزه

(١) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٩٤ ـ ١٩٥.

الكناني خطباً حماسية عبرت عن مدى اندفاعهم في نصرة الدستورية، فقد قال الأخير ـ في نهاية حديثه الذي كان شيقاً ومهماً.وجاء في الوقت المناسب لحث المجاهدين والدستوريين لمواصلة مسيرتهم الثورية ـ كلمات مؤثرة جداً أبكت الحاضرين؛ إذ جاء فيه: «... أيها الشعب الغيور. لقد أنهيت حياتي وأترقب الموت. أوصيكم ألا تتخلوا عن حقوقكم، لتتحدوا، ولتحافظوا على الحياة النيابية حتى يعيش ابناؤكم في راحة، ويذكرون أسماءكم بالحسنى، لا تسيرون تحت راية الاستبداد الذي هو عدو دينكم وكذلك حياتكم...»، وبعد أن انهمرت الدموع من عيون المجتمعين إثر هذا الحديث الحزين انخرط الأهالي بالبكاء، ووسط تلك الدموع وحال البكاء صاح ذلك الكهل الثائر مرة أخرى قائلاً: «لا.. لا تبكون!! لتقاوموا من أجل حقوقكم، لا تتراجعوا عن ذلك الطريق الذي تضرج فيه الشباب بدمائهم»، فصاح الجميع: «لن نتخلى عن الحياة الدستورية طالما حيينا، وطالما أننا لا نصل إلى أولئك الشباب لن نتوقف عن المسعى»[١].

ومن المطالبين بالحرية والدستورية في تبريز يمكن أن نذكر التاجر الكبير الحاج تقى لك التبريزي، الذي تبرع بمخازن المواد الغذائية العائدة له إلى الفدائيين في تبريز، وعندما أراد ستار خان أن يُعطيه ثمن تلك المخازن رد عليه الحاج تقى لك قائلاً: «أنتم تضحون بأرواحكم من أجل الحرية، فعلى أمثالي أن يضحون بأموالهم في طريق الحرية وأن تطلب الأمر أن أضحي بنفسي من أجل الحرية»[٢]، ورفض أن يستلم ثمن ما أعطاه من مواد غذائية إلى الثوار.

لقد عجزت قوات محمد علي شاه ـ على الرغم من التعزيزات المتكررة ـ من تحقيق غايتها في سحق الثورة التبريزية، لذا بدأ الروس والبريطانيون معاً

(١) أحمد كسروى، منبع قبلى، بخش سوم، ص٧٦١.
(٢) عبد الحسين ناهيدى آذر، منبع قبلى، ص٧٦.

يخشون من مضاعفات الثورة الدستورية، ولاسيما أن خطر الثورة قد تفاقم بعد انتصار الثورة الإتحادية في الدولة العثمانية عام ١٩٠٨م وإجبارها السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩م) على إعادة العمل بدستور عام ١٨٧٦م الذي عزز من قوة مجاهدي تبريز ورفع روحهم المعنوية[١]. ونتيجة لاستمرار الحصار تأزم الموقف في تبريز، وبحجة إنقاذ حياة الرعايا الأجانب أبلغت الحكومة الروسية حليفتها الحكومة البريطانية حول تصميم روسيا على إرسال قطعاتها العسكرية إلى تبريز إذا لم يتخذ الشاه الإجراءات اللازمة لتزويد الرعايا الأجانب في تبريز بالطعام، مؤكدةً أن هدف روسيا هو «إغاثة تبريز من الموت جوعاً فقط»[٢].

وخلال مطلع عام ١٩٠٩م أخذت المعارضة ضد الشاه تتنامى يوماً بعد آخر واتخذت الأحداث الإيرانية شكل حرب أهلية إمتدت إلى معظم أنحاء إيران، ففي رشت استولى القائد «يفرم خان» بمساعدة فدائي القفقاس والفلاحين المازندرانيين والأرمن على السلطة هناك، وفي أصفهان اندلعت ثورة جديدة في كانون الثاني ١٩٠٩م ضد الحاكم العام وعملاء الشاه فيها، وقام بعض أهالي المدينة باللجوء إلى القنصلية الروسية في أصفهان، ودخل المدينة حوالي (٢٠٠) مئتا بختياري دعموا الوطنيين، الأمر الذي أدى إلى انتقال السلطة إلى الدستوريين، ونظمت أصفهان نفسها على غرار تبريز، وكان الزعيم البختياري «سردار أسعد» قائداً للمقاتلين الذين بذلوا جهوداً ثانوية لتوحيد القبائل هناك، لتكون أصفهان بكاملها تحت سيطرتهم في ٥ كانون الثاني ١٩٠٩م، وبعد يومين فقط أي ٧ كانون الثاني ١٩٠٩م قام محمد علي شاه بتعيين «فرمان فرما» بمنصب الحاكم العام لاصفهان، ولكن تعيينه سبب

---

(١) D. Mclean, Britain and Hre Buffer state. The Collapse of the Persian Empire 1890 - 1914, London, 1979, P. 78.

(٢) H. Nazem, Op. Cit, P. 50.

استياءً ليس بين سكان أصفهان حسب، بل بين رؤساء البختياريين الذين قرروا التوحد ضد الشاه(١).

كانت الأحداث الإيرانية خلال الأشهر التالية تسير لصالح الدستوريين، فقد أعطى حصار تبريز حافزاً للدستوريين في المدن الإيرانية الأخرى، واتخذت الثورة في الجنوب الإيراني طابعاً أكثر عنفاً، وأصبحت طرق القوافل التجارية غير آمنة، وخضعت بعض المدن الجنوبية الإيرانية لهم بما في ذلك ميناء بندر عباس وبوشهر، كما أن تطورات الأحداث دفع روسيا لتعزيز حراسها القنصليين في استراباد ومشهد ورشت(٢).

إن ركود التجارة وخطورة الطرق، وعدم حمل البضائع التجارية كانت من السمات البارزة لهذه السنوات، وجاء في تقرير عن المراكز التجارية لجنوب إيران: إن الطرق البرية لنقل البضائع أغلقت، وأن البضائع التجارية التي كانت تصل عن طريق البحر تبقى في الموانى لمدة طويلة، وأصبحت الطرق مكاناً لهجمات الأشرار، وبدت خراسان ويزد وكرمان مناطق خاضعة لتحركات غلامعلي لر، الذي كان قبل ذلك من رجال رئيس التجار في خراسان ويدير أملاكه في منطقة سلطان آباد ولكنه رأى أن الفرصة مناسبة في هذا الوقت للتمرد، وبادر المستبدون أيضاً إلى تحريك الاشرار لتحقيق أهدافهم، فنور محمد بيك ـ أحد قطاع الطرق في شيراز ـ أربك الأمور التجارية في فارس وسرق عدة آلاف من حمولات التجار التعساء، وقد وصل انفراط عقد الأمور إلى الحد الذي لم تعد فيه الدولة قادرة على استحصال

---

(١) F. Bemont, LesVilles De L'Iran, Des Cites D'Autrefois A L'urbanisme Contemporain, Tome. 11, Paris, 1973, P. 73; P. sykes, Persia, Oxford, 1922, PP. 146 - 147; M.E. Yapp, "1900 - 1921: The Last year of the Qajar Dynasty" in Book "Twentieth Century Iran" Edited by Amirsadeghi H., London, 1977, P.13.

(٢) H. Katouzian, The political Economy of Modern Iran, Despostism and pseudo - Modernism 1926 - 1979, Hongkong, 1981, P.60.

الضرائب، وفي القسم الغربي من البلاد كانت الأوضاع أكثر وخامة، فمناطق «بانه» الحدودية لم تدفع الضرائب، ورفضت تبعيتها للدولة العثمانية، ومدينة «جوان رود» لم تدفع ستة آلاف تومان من قيمة الضرائب الباقية في ذمتها، ولم تكن أطراف المدينة آمنة بأي شكل من الأشكال(١).

كان الدستوريون في الجنوب ومنهم التجار يمارسون سياسة العرقلة في مسألة جمع الضرائب؛ لأنهم كانوا يعتقدون بأنه من الأفضل «أن لا تذهب الأموال إلى طهران؛ لأنها ستتحول إلى اطلاقات وبارود تطلق على اخواننا»، وتمت مناقشة هذه المسألة في اجتماع بحضور تجار مدينة بوشهر، الذين أكدوا من خلاله وجوب أن يتصدى أحد التجار لعرقلة مهمة أموال الكمرك، إلاّ أن أي منهم لم يقبل القيام بذلك لعذر ما حتى أوكل الأمر في النهاية إلى الحاج ميرزا غلامحسين، التاجر الكازروني، ولم يتحقق هذا الأمر أيضاً، إلا أنه لم يتعاون أي تاجر من تجار المنطقة في ارسال الأموال إلى طهران مع الشخص المسؤول عن تحويل الأموال الكمركية؛ ذلك أنهم كانوا يعدون هذا الأمر يمثل عملاً يصب في تقوية الاستبداد(٢).

ومن جانب آخر إحتج الثوار في كل من تبريز واصفهان وطهران ضد فكرة القرض المالي للشاه من قبل كل من بريطانيا وروسيا، إذ إنهم كانوا يخشون بأن الحكومة الاستبدادية في إيران سوف تعزز قوتها من خلاله لسحق الحركة الوطنية، فأصدر الدستوريون في المدن الثلاث كراسات تندد بالمحاولات الداعية إلى مساعدة الشاه، وفي ٧ شباط ١٩٠٩م صدر بيان عن الحزب الدستوري في طهران حذر من مغبة التورط في منح قرض لإيران، ووجه من خلاله لفت أنظار القوى الإجنبية إلى المواد (٢٣ و٢٤ و٢٥) من الدستور الإيراني، التي تؤكد مصادقة المجلس على تلك القروض، وأشار البيان إلى

(١) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٩٥ ـ ١٩٦.
(٢) همان منبع، ص١٩٦.

أن أي حكومة أجنبية تقوم بإقراض المال للشاه في ظل مدة غياب المجلس، فإن الأمة الإيرانية غير مسؤولة عن تلك القروض والإعانات، بل سوف تجد نفسها بحل عن أي التزام للإيفاء بالشروط التي يتفق عليها مع الشاه[١]. ونتيجة لذلك فشل المشروع الذي توصل إليه المصرفان الروسي والبريطاني في طهران بهدف تزويد الشاه بالقرض.

ولّد استمرار الحصار في تبريز استياءً شديداً ليس في تبريز وحدها حسب، بل في المدن الإيرانية الأخرى من إيران، التي اصبحت أكثر جرأة في الخروج ضد الحكومة المركزية، وأن الحركة الوطنية التي انطلقت من تبريز ومن ثم اصفهان إنتشرت أيضاً إلى رشت وقزوين واستراباد ومشهد وشيراز وبوشهر وغيرها من المدن الإيرانية، فقد طالب الوطنيون فيها برحيل الحاكم العام، وإعادة العمل بالدستور، ومع ازدياد الوضع تأزماً في تبريز نتيجة استهلاك جميع التجهيزات الغذائية، وزيادة الضغوط البريطانية والروسية لإدخال المؤن إلى الرعايا الأجانب في تبريز، أمر الشاه برفع الحصار عن تبريز وسمح بوصول التجهيزات الغذائية إليها، ولكن عين الدوله ـ وللمرة الثانية ـ لم يشرع في رفع الحصار تحت ذريعة عدم استلامه لأوامر الشاه بهذا الخصوص، وعلى الرغم من ادعاء الشاه بأنه أرسل أوامره إلى عين الدوله بخصوص رفع الحصار عن تبريز، إلاّ أن هذا الأمر يُشك في صحته، والدليل على ذلك أن محمد علي شاه بعد ذلك بأيام قليلة لم يكن يصر على عدم رفع الحصار حسب، بل أعطى أوامره إلى قوات «صمد خان» غير النظامية والموالية للشاه، بالهجوم على الوطنيين في تبريز، واحتلت تلك القوات بعض المواقع لها في المدينة، في حين نصح الشاه السفارات الأجنبية بإبلاغ مقيميها في تبريز بمغادرة المدينة فوراً، وإبلاغ عين الدوله للقيام بحماية أرواح الأجانب الذين يغادرون تبريز[٢].

---

(١) جارلزعيسوى، تاريخ اقتصادى إيران(عصر قاجار ١٢١٥ ـ ١٣٣٢هـ.ق) ترجمة دكتر يعقوب آزند، تهران، ١٣٦٩ش، ص٥٨٥؛ H. Nazem, Op. Cit, P. 49.

(٢) H. Nazem, Op. Cit, P. 49.

وفي غضون تلك الأحداث، ولأجل منع احتلال تبريز من قبل القوات الروسية اضطرت الحركة الوطنية التبريزية بقيادة ستار خان إلى اللجوء إلى محمد علي شاه معربة في برقية لها بهذا الخصوص عن استعداد الثوار لتسليم مدينة تبريز بشرط أن لا يعطوا ذريعة للأجانب وإن لا يدعوا الجيش الروسي يحتل الأراضي الإيرانية[١]. وقام فعلاً السيد تقي زاده ـ بوصفه ممثلا عن الثوار ـ ببدء المفاوضات مع ممثلي محمد علي شاه يوم ٢٤ نيسان ١٩٠٩م التي أثمرت عن إعلان الأخير لهدنة غير محدودة يوم ٢٧ نيسان ١٩٠٩م، سمح من خلالها بإدخال الطعام إلى المحاصرين، ولكن أمر الشاه الأخير جاء متأخراً، إذ إن نحو أربعة آلاف مقاتل من القوات الروسية وصلت مشارف تبريز يوم ٣٠ نيسان ١٩٠٩م بقيادة سنارسكي، وبعد يومين من دخولها تم احتلال روسي كامل للمدينة[٢].

أمام عجز الحكومة الإيرانية باتخاذ أي إجراءات تجاه تطورات الأحداث الداخلية في إيران، إستغلت القوى الأجنبية حال الفوضى والاضطرابات الداخلية في البلاد لتزيد من عدد جيوشها داخل الأراضي الإيرانية بذريعة حماية رعاياها المقيمين في البلاد، فبعد دخول القوات الروسية تبريز، قامت بريطانيا هي الأخرى بزيادة عدد جيوشها في الجنوب الإيراني إستجابة لنداءات قنصلها في مدينة شيراز، وتجارها الذين طالبوا بارسال قوات عسكرية بريطانية على وجه السرعة لحماية طرق القوافل التجارية[٣].

وفي الوقت الذي وقفت فيه القوات الحكومية عاجزة عن اتخاذ أي إجراء ضد القوات الروسية التي احتلت أراضي البلاد، نزل أهالي تبريز إلى ميدان التصدي المسلح للقوات الروسية على الرغم من إمكاناتهم التسليحية المتواضعة جداً، فكبدوا تلك القوات خسائر فادحة، ومن الطبيعي جداً أن

(١) غلامرضا ورهرام، منبع قبلى، ص٤٩١.
(٢) خضير مظلوم فرحان البديري، فصول من تاريخ إيران الحديث والمعاصر، ص١٠٧.
(٣) R. W. Cottam, Op. Cit, P. 171; E. Yapp, Op. Cit, P. 13.

تكون ردود الفعل الروسية انتقامية تجاه الثوار التبريزيين، إذ قام الجنود الروس بتدمير البنايات وقلاع الدستوريين في تبريز كافة ونُفذ حكم الموت بحق عدد من المجاهدين(١).

لم تفت تلك الأعمال الأجرامية في عضد المجاهدين الدستوريين، بل على العكس من ذلك تماماً، إنها ولدت لدى الدستوريين في المناطق الشمالية وغيرها حافزاً مهماً للثورة ضد الحكومة المركزية، ابتداءً من رشت ومن ثم اصفهان وبقية المناطق الإيرانية الأخرى البعيدة عن بطش القوات الروسية.

ثالثاً: النهوض الثوري في المدن الإيرانية وفتح طهران:

كانت مدينة رشت السباقة في ميدان النهوض الثوري بعد احتلال تبريز من قبل القوات الروسية، وقد ساعدها موقعها الجغرافي المتميز على بحر قزوين وسهولة اتصالها مع روسيا لأن تكون مركز استقطاب مهم لنشاط الجمعيات الثورية المحلية والروسية معاً، بفضل ما كانت تتمتع به من وعي سياسي متقدم، فعلى سبيل المثال كانت «لجنة رشت الثورية» من أكثر الحركات السرية تنظيماً ونشاطاً، كما حصلت هذه اللجنة على الكثير من المساعدات العسكرية والطبية عبر اتصالاتها السرية بالجمعيات القفقاسية(٢).

ومن الجدير أن إحدى المنظمات الأخرى المنتمية إلى البازار التي كانت تؤدي دوراً مؤثراً في تعزيز الثورة الدستورية، وتمارس خارج البلاد دور الوسيط بين القوى في اقليم آذربيجان والنجف والمدن الأوربية، ألا وهي «منظمة السعادة» التي تم تشكيلها من الإيرانيين المقيمين في اسطنبول، وذكر أن عدد أعضائها هم ثلاثون شخصاً، عشرة منهم من نواب التجار، وعشرون

(١) A. Fathi, "The Role of (Rebels) in the Constitutional Movement in Iran", International Journal of Middle East Studies, Cambridge, Vol. 10, No. 1, February 1979, PP. 55- 66; R. W. Cottam, Op. Cit, P. 16.

(٢) صباح كريم رياح الفتلاوي، المصدر السابق، ص١١٠ ـ ١١١.

من نواب ذوي المهن، كانت تنشط بقوة بين الإيرانيين المتواجدين هناك، وتتصدى لمسؤولية ايصال أخبار نشاطات المنتديات الدستورية لبعضها البعض، وكانت هذه المنتديات تطّلع على نوايا واخبار بعضها البعض عن طريق المراسلات البرقية(التلغراف). والحقيقة أن هذه المنظمة كانت تتصدى لدور الوساطة بين المراكز الدستورية في إيران، فعملية إقامة الترابط والتواصل بين الدستوريين داخل البلاد مع النجف وأوروبا وايصال رسائل اتحاد تبريز إلى المناطق الأخرى والمساعدات المالية للدستوريين في تبريز تعد من جملة أعمال هذه المنظمة، وكان للتجار الأذربيجانيين دورٌ كبيرٌ في تأمين احتياجات المنظمة، وبسبب صعوبة العمل في داخل البلاد، فإن هذه المنظمة ـ التي كانت بعيدة عن مركز سلطة المستبدين ـ كان بمقدورها أن تمارس نشاطها بهدوء وسهولة أكبر، وتبنت هذه المنظمة دوراً مؤثراً جداً في إعادة الحياة الدستورية، واستمرار مقاومة تبريز، وتقوية المجاهدين، وتشجيعهم على احتلال طهران، وخلع محمد علي شاه لاحقاً[1].

كما تعززت انتفاضة كيلان التي قادها يفرم خان، المجاهد الأرمني، بالتحاق محمد ولي خان سبهدار تنكابنى بصفوف دعاة الدستورية بعد ترك معسكر الشاه لتساهم مساهمة فاعلة في توفير متطلبات الثورة، فبعد أن أغلقت دوريات القوزاق الطرق التي تربط مناطق القفقاس بمناطق الثوار الإيرانيين، تحركت قوات المجاهدين في كيلان بقيادة محمد ولي سبهدار ـ الذي اختير قائداً عاماً للحركة الوطنية في كيلان ـ باتجاه قزوين ربيع عام ١٩٠٩م، واحتلت هذه القوات مدينة قزوين[2].

وخرجت الأمور عن طريقها الإعتيادي في همدان، التي أغلق البازار فيها أبوابه، وفرّ مظفر الملك ـ حاكم المدينة ـ وسيطر الثوار عليها، وكسبت

(١) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٩٥.
(٢) للمزيد من التفاصيل. يراجع: سميه كلانترى، منبع قبلى، ص٦١٤ ـ ٦١٥؛ محمود طلوعى، منبع قبلى، ص٩٥.

كرمان شهرة في هذا الجانب بسبب شدة الإضطرابات واغلاق المحلات كافة، حتى أن بعض الأفراد الذين حاولوا فتح أبواب محلاتهم عادوا وأغلقوها من جديد، وإن جميع الطرق فيها مغلقة ما عدا الطريق المؤدي إلى مشهد، ويشير القنصل البريطاني في رسالة سرية له بتاريخ ١٤ نيسان ١٩٠٩م إلى السفارة البريطانية في طهران، إلى أوضاع كرمان بقوله: «إن جميع القوى في المدينة انهارت، وشح الخبز وأضحى الناس جياعاً فقاموا بنهب المخابز». وقد انيطت بالشيخ زكريامى مهمة تولي أمور كرمان[١].

في خضم تلك الحقبة شهدت إيران تحركاً ثورياً واضحاً في المدن الإيرانية كافة وكانت أحد أهداف هذا التحرك الجديد هو العمل على ترسيخ وإقرار الدستورية، وتُعَدْ استراباد واحدة من المدن الإيرانية التي شملها هذا الحراك السياسي الثوري، فقد جددت «لجنة استراباد» نشاطاتها بهذا الإتجاه، وكان آقا شيخ حسين مجتهد وحاجي رحيم خان ورمضان علي وبقية ممثلي البازار ورجال الدين على رأس قيادي هذه اللجنة، كما استأنفت «رابطة بندر كز ـ ميناء كز» ترتيب وتنظيم أعمالها باتجاه حَمِلَ طابعاً ثورياً جديداً، ومما قامت به «لجنة استراباد» أنها نجحت في البداية من التملص من أوامر الولاة، وعدم دفع الضرائب، وإيجاد مجلس خاص للولاية والسعي نحو ترسيخ الدستورية بالتعاون مع الولايات الإيرانية الأخرى[٢].

لقد عانى التجار كثيراً من تطورات الأحداث في اغلب المدن الإيرانية خلال تلك الحقبة، فقد أدى تدخل القوات الروسية في شمال البلاد إلى تشويش واضطراب أوضاع «الكسبة وذوي المهن في البازار الإيراني»، فضلاً

---

(١) للمزيد من التفاصيل. يراجع: غلامعباس نجم الديني، منبع قبلى، ص١٠٩ ـ ١١١؛ ناظم الإسلام كرمانى، منبع قبلى، بخش دوم، ص٢٧٦ ـ ٢٧٧.

(٢) أ. م. ماتويف، تاريخ مبارزات سياسى ـ اجتماعى در استراباد(عصر مشروطه) مدارك مربوطه به تاريخ انقلاب ١٩٠٥ ـ ١٩١١ در إيران، ترجمه دكتر محمد نايب بور، انتشارات مؤسسة تحقيقات وتوسعه علوم إنسانى، تهران، ١٣٨٦ش، ص٥١.

عن عموم المواطنين، فقد اشتكى تجار تبريز من تدخل الروس في الشؤون الداخلية للمدينة.وحجز أموال بعض التجار المعروفين، وقد عمت الفوضى جميع أنحاد البلاد من الشمال إلى الجنوب ولم تكن الدولة قادرة على الحفاظ على الأمن في مدن رشت ويزد وكرمان وشيراز، وتوقف التردد أو السير على الطرقات العامة بشكل كامل وانهارت التجارة تقريباً، وأبرق تجار مدينة يزد إلى محمد علي شاه برقية اعترضوا فيها على هذه الأوضاع، وتمردت المناطق الجنوبية للبلاد مثل بوشهر وبندر عباس على طاعة الشاه والحكومة المركزية، كما حصلت في شيراز خلافات مع حاكم المدينة، وفي اصفهان اندلعت انتفاضة تميزت بشدتها، فأُغْلِقت الأسواق وأُقصي إقبال الدولة ـ حاكم أصفهان ـ من منصبه والتجأ إلى القنصلية البريطانية في اصفهان، وعين ضرغام الدولة حاكماً للمدينة وصمصام السلطنه نائباً له، وحصلت مرة أخرى اضطرابات شديدة في استراباد وأن عشرة آلاف من أفراد العشائر فيها أقاموا مخيماً ليتوجهوا من هناك إلى طهران[1].

أثرت أوضاع مدينة أصفهان المضطربة على البازار الاصفهاني كثيراً، فيذكر ناظم الإسلام كرماني، أن الحال الأمنية ظهرت بشكل أكثر وضوحاً على الحال النفسية لأهالي البازار من خلال الحادثة التي نقلها وكان مضمونها: أن أحد الجنود اشترى فاكهة من أحد محال بيع الفواكه في بازار اصفهان، وأن المشتري لم يعطِ نقوداً لصاحب المحل، مما أدى إلى حصول مشاجرة بينهما أدت أخيراً إلى ضرب الجندي من قبل ذلك البائع، الأمر الذي دفع الجندي إلى الذهاب إلى نائب الحاكم العام للمدينة مباشرة وشكا له ما

---

(١) محمد حسين رياحى، تأثير كذارى ونقش محلات اصفهان در مشروطيت، در كتاب مجموعة مقالات هماش، اصفهان مشروطه ى اصيل إيراني، به اهتمام: دكتر محمد علي جلوتكر، سازمان فرهنكي تفريحي شهرداری اصفهان، اصفهان، ١٣٨٥ش، ص٣١١ ـ ٣١٩؛ سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٩٦؛ ناظم الإسلام كرمانى، منبع قبلى، بخش دوم، ص٢٧٣؛ منصوره اتحاديه(نظام مافي) وسيروس سعدونديان، منبع قبلى، ص٣٥٤.

فعله به بائع الفواكه، وهنا انحاز نائب الحاكم العام إلى الجندي واقتاد صاحب محل بيع الفواكه مع عدد آخر من أصحاب المحلات إلى دائرته وتم ضربهم ضرباً مبرحاً، وفرضت عليهم غرامات مالية ثقيلة، وهذا ما أثار استياء أهل البازار الذين أغلقوا محلاتهم واعتصموا في أحد المساجد(١).

وفي فارس ضاعت فرصة الإهتمام والتواصل مع الحركة الداعية للدستورية في طهران أثر انشغال قوى فارس الطويل بالقضايا الداخلية التي ظلت مرتبكة، ولهذا تركز الجزء الأكبر من جهود دعاة الحياة الدستورية في فارس على مجابهة جهاز الإستبداد ومواجهة عملائه؛ ذلك لأن جهاز الإستبداد المحلي الذي ثبت جذوره هناك لم يعد في الظروف الجديدة مستعداً لتقليل نفوذه والحد من جبروته في الولاية واصبح حائلاً أمام نمو وتطور الحركة الداعية إلى الدستورية هناك، لذلك عانى التيار الداعي للحياة الدستورية بما فيه أهل البازار في فارس ركوداً واضحاً في أثناء حقبة «الإستبداد الصغير»، ولهذا فإن أغلب القوى الدستورية هناك فقدت قدرتها وانسجامها وتعرضت للتشتت مع قرب وقوع فتح طهران، ونتيجة لذلك لم تتمكن هذه القوى من أن تساير وترافق دعاة الدستورية في الولايات الشمالية من إيران(٢).

كما لم تكن المحمرة ـ الامارة العربية في الجنوب الإيراني ـ بعيدة عن تطورات الأحداث آنذاك، فقد كان لها سهم المشاركة في تلك التطورات، ولاسيما أنها سعت إلى تشكيل جمعية سياسية بقيادة أمير المحمرة خزعل بن جابر، استطاعت أن تستقطب الثوار في إقليم الأحواز، في الوقت الذي أعلن فيه أمير المحمرة استعداده للمشاركة مع الدستوريين في كل من اصفهان وكيلان في جهودهم الرامية للقضاء على الإستبداد القاجاري(٣).

---

(١) ناظم الإسلام كرمانى، منبع قبلى، بخش دوم، ص٢٧٣ ـ ٢٧٤.
(٢) مسعود شفيعى سروستانى، منبع قبلى، ص١٥٩ ـ ١٦٠.
(٣) ناظم الإسلام كرمانى، منبع قبلى، بخش دوم، ص٥٦٧.

إتخذت الثورة في الجنوب الإيراني طابعاً «أكثر عنفاً» وصارت طرق التجارة غير آمنة، فقد أشارت العديد من التقارير البريطانية في طهران إلى تزايد الحديث حول خلع محمد علي شاه عن العرش الإيراني، في حين أدت الممارسات غير الإنسانية للحكام القاجاريين إلى التذمر والسخط بين أوساط الجماهير ونقمتهم، ودفعت بالبختياريين لإجراء إتصالات مستمرة مع الثوار في الشمال الإيراني، وهذا ما أوضحه باركلي ـ السفير البريطاني في طهران ـ في تقرير شامل له عن الأوضاع العامة في إيران لعام ١٩٠٩م، فبعد أن أشار إلى تزايد قوة الدستوريين وتسرب نشاطهم إلى أغلب المدن الإيرانية، حذر حكومته من خطورة الموقف السياسي الإيراني، معبراً من خلاله عن أمله «باتخاذ الخطوات اللازمة لمواجهة طموحات الدستوريين في إيران»[١].

وعلى الرغم من رفض محمد علي شاه لكل الحلول التي طرحت على بساط البحث معه، إلاّ أنه أصبح في موقف لا يُحسد عليه، ففي الشمال تمتلك القطعات الروسية تبريز، وفي الجنوب إحتل البحارة البريطانيون ميناء بوشهر، وإن بعض المناطق الجنوبية كانت تحت السيطرة البريطانية أيضاً، في حين كانت أصفهان تحت سيطرة صمصام السلطنه، ورشت تحت زعامة سبهدار أعظم، وفي طهران كان محمد علي شاه تحت ضغط السفيرين البريطاني والروسي اللذان التقيا بالشاه وحثاه على إعادة تشكيل مجلس وزاري جديد وإعادة الدستور، وفي بداية مايس ١٩٠٩م وجد الشاه أن قزوين أيضاً قد سقطت بأيدي الدستوريين؛ لذلك فكر حينها بالقيام ببعض الإصلاحات وعين حكومة جديدة برئاسة سعد الدوله[٢].

إن تأزم الأوضاع في العاصمة طهران والولايات ولقاء سفراء الدولتين

---

(١) R. L. Greaves, Op. Cit, Part. 1, P. 90.

(٢) H. Nazem, Op. Cit, PP. 51 - 52; M. E. Yapp. Op. Cit, PP. 12 - 13.

وللمزيد من التفاصيل عن فتح قزوين. يراجع: علي ديو سالار (سالار فاتح)، يا دداشت هاى تاريخي راجع بفتح تهران وارد وى برق، بى جا، بى تا، ص ٦٩ ـ ٨٠.

روسيا وبريطانيا مع الشاه، وانتشار الأخبار التي مفادها أنهما طلبا منه السماح بمنح الحياة الدستورية، وانتشار أخبار تحرك القوات البختيارية نحو طهران، والتغييرات السياسية الحاصلة في الدولة العثمانية وعزل السلطان عبد الحميد الثاني المؤيد للنظام الاستبدادي ومجيء ابن أخيه محمد رشاد باشا إلى السلطة عام ١٩٠٩م، كل ذلك مهد السبيل أمام ضرورة إعادة الدستورية من قبل الشاه. ففي الوقت الذي كانت فيه الأسباب الخارجية والداخلية لم تتحمل استمرار هذه الأوضاع أعلن محمد علي شاه في ١٤ ربيع الاول ١٣٢٧هـ.ق موافقته على تشكيل مجلس المنتخبين من قبل الشعب، وبعد صدور الأمر بإعادة الدستور قام المتحصنون بمغادرة السفارة العثمانية، وعدّ السفير العثماني أن بقاء المتحصنين في السفارة العثمانية ليس صحيحاً، وعليه قام المتحصنون بمغادرة السفارة تدريجياً. وبقي منهج التجار في مرحلة «الاستبداد الصغير» يقوم على أساس مواصلة الأهداف السابقة نفسها ولكن باسلوب هادئ ومعقول مع الحفاظ على الظرف الاجتماعي والأمور السياسية بما تناسب مع تلك البرهة الزمنية[١].

كانت إيران آنذاك برمتها تعيش حال من الهياج الشعبي العام ولم يعد الناس يثقون بوعود الشاه؛ إذ إن أدائه الضعيف في الحفاظ على امن البلاد أدخل اليأس في قلوب جميع الإيرانيين وتخلوا عنه. كل ذلك حصل في الوقت الذي كانت فيه جميع الظروف الداخلية والخارجية قد تهيأت لفتح طهران على يد الدستوريين.

على الرغم من أن محمد علي شاه كان قد وقّع على قانون الإنتخابات الجديد يوم ١٣ حزيران ١٩٠٩م، لكن وعود الشاه باتت محل شك بعد كل هذا النكث وعدم الوفاء بالوعود خلال مرحلة حكمه القصيرة التي لم ينخدع بها أحد بعد ذلك لعدم ثقتهم به، الأمر الذي دفع قادة الثوار في الشمال

---

(١) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٩٤.

والجنوب للاتفاق على التحرك المشترك كلاً من طرفه صوب العاصمة طهران لضمان افتتاح المجلس من جديد، ففي ١٧ حزيران ١٩٠٩م تحركت قوة من البختياريين نحو طهران، ووفر هذا التحرك قوة دفع لتشكيل جيش ثوري بقيادة سبهدار اعظم في رشت، الذي بدأ مسيرته بالتحرك نحو طهران أيضاً، ولاسيما أن الرسائل والبرقيات كانت تتبادل بين أولئك القادة والمجاهدين في كل الولايات الإيرانية، مما سمح للتنسيق بين الاطراف الثورية المختلفة هناك، ففي الوقت الذي تحركت فيه قوات مجاهدي كيلان من قزوين باتجاه بلدة «كرج» التي تقع على بعد أربعين كيلومتر غرب طهران، وصلت أيضاً قوات سردار أسعد البختياري إلى مدينة قم المقدسة، وانضمت هذه القوات إلى بعضها يوم ١٣ تموز ١٩٠٩م في غرب طهران وهزمت القوات الحكومية خلال المعركة التي وقعت بينهما في قرية «باداماك شهربار»[١] وبعد هزيمة قوات محمد علي شاه في هذه المعركة تحرك دعاة الدستورية بإتجاه طهران[٢].

إن تقدم القوات الدستورية السريع باتجاه طهران أثار دهشة وفزع وزارة الخارجية البريطانية[٣]؛ لخشيتها من أن يؤدي ذلك إلى الفوضى وضرب المصالح البريطانية، فأعطى كراي ـ وزير الخارجية البريطاني ـ أوامره لسفيره في طهران بمحاولة إقناع القائد البختياري سردار أسعد بالتخلي عن تقدمه نحو

---

(١) عن حرب باداماك.يراجع:على ديو سالار (سالار فاتح)، منبع قبلى، ص ١٠١ ـ ١٠٥.

(٢) محمود طلوعى، منبع قبلى، ص٩٦؛ على مرادى مراغه إلى، منبع قبلى، ص٤٢٧؛ على اصغر شميم، ازنادر تاكودتاى رضا خان، ص٣٦٣؛ سميه كلانترى، منبع قبلى، ص٦١٨.

(٣) من الطبيعي جداً أنه مع تحطيم سلطة الدولة الملكية في جنوب إيران ووجود جيشين ثوريين يهددان العاصمة، فإن البريطانيين هنا حتى لو حاولوا تفضيل مهادنة الروس وتدعيم حكم القاجار، فإنهم بذلك يكونون قد عرضوا مصالحهم للخطر إن هم دعموا الشاه، إذ إن البريطانيين لم يعد يثقون بقدرة محمد علي شاه لاستعادة النظام؛ لذلك كانت تعليمات وزير الخارجية البريطاني لسفيره في طهران واضحة جداً في هذا الشأن. للمزيد من التفاصيل. يراجع: خضير مظلوم فرحان البديري، سياسة بريطانيا تجاه إيران ١٨٩٦ ـ ١٩١٩، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩١، ص٢٢٣ ـ ٢٢٥.

العاصمة، وعند وصول طلائع الثوار إلى ضواحي طهران، قابلهم السفير البريطاني برفقة زميله الروسي في محاولة منهم لاقناعهم بعدم مهاجمة العاصمة طالما أن الشاه قد وافق على إعادة العمل بالدستور وفتح المجلس، ولكن سردار أسعد ـ قائد الثوار ـ أبلغهما رفضه التوقف، وانتقد ذلك التصرف من جانب الدولتين روسيا وبريطانيا، وأبلغ السفيرين: «إذا كانت إيران دولة مستقلة فإن ما يجري الآن هو على أراضيها وفي وطنها، وإذا لم تكن مستقلة فاكتبوا ذلك رسمياً لنعرضه على الدول الخارجية لبيان الرأي»[١]. وكان هذا الكلام سبباً في ازعاج الروس وغضبهم من الثوار، ومن ثم وجه السفيران البريطاني والروسي معاً انذاراً للزعيم البختياري بعدم التقدم نحو العاصمة طهران والعودة بقواته إلى اصفهان خلال (٤٨) ساعة، وإلاّ فإن زحف قواته نحو العاصمة يعني الصدام مع الروس في داخلها[٢]، ولكن الطرفين (الروسي والبريطاني) لم يستطيعا منع تقدم الثوار نحو العاصمة طهران، بعد انضمام المجاميع الثورية عند ضواحيها في تحالف واحد.

وكما أشرنا إلى أن القوات الحكومية كانت قد هُزمت في مجابهة حاسمة مع قوات الدستوريين، دخل على إثرها الثوار بانطلاقة سريعة إلى داخل العاصمة فجر يوم ١٤ تموز ١٩٠٩م عن طريق بوابة «بهجت آباد»، وتقدموا مباشرة صوب ميدان بهارستان، وكانت قوات القوزاق بقيادة لياخوف تقاوم اندفاع دعاة الدستورية حتى مساء يوم ١٥ تموز ١٩٠٩م، ولكنها تراجعت عن المعركة في نهاية المطاف وقام لياخوف شخصياً بتسليم نفسه للقائدين سبهدار أعظم وسردار أسعد بختياري في ميدان بهارستان وطلب منهما تأمين حياته، ومغادرته الأراضي الإيرانية، وفي اليوم التالي ١٦ تموز ١٩٠٩، وعندما

---

(١) قاضى أحمد بن محمد غفارى كاشانى، تاريخ نكارستان، تصحيح ومقدمة وتذيل آقا مرتضى ـ مدرسى كيلان، تهران، بى تا، ص٥٢٥ ـ ٥٢٦؛ I. Klein, Op. Cit, PP. 750 - 751.

(٢) بنام يزدان بـاك يادد اشتهاى رضا شاه، كه بقلم خودش نوشته، تهران ١٣٣٥ش، ص١٤؛ I. Klein, Op. Cit, PP. 750 - 751.

وصلت مقاومة أنصار الشاه إلى نهايتها لجأت عائلة الشاه ومن ثم محمد علي شاه شخصياً إلى مبنى السفارة الروسية في طهران في منطقة زركنده صباح ذلك اليوم[١].

وفي أثناء تحرير طهران توصلت الدولتان روسيا وبريطانيا إلى نتيجة واحدة مفادها، أن استمرار السلطنه المطلقة في إيران لم تعد ممكنة، وأن إعادة الحياة لمجلس مستند إلى المنظمات الثورية قد فقد هو الآخر فاعليته وفائدته. كما كانوا يعدون استمرار فقدان الأمن، وتزايد الإضطرابات داخل إيران بأنه يساوي القضاء على مصالحهم في البلاد، وكانوا قد توصلوا إلى النتيجة الأتية: وهي، أن إقامة نظام معقول سيكون عملياً جداً. كما أن الكثير من القوى المعتدلة ومنهم التجار كانت تؤمن بهذه الفكرة أيضاً ويعتقدون بأن الفوضى وثورية المنظمات «ليس فقط أنها لا تؤمن بوجود أية سلطة فوق سلطتها، بل كانت تفرض إرادتها على جميع دوائر الدولة والشاه والمجلس والوزراء والحكام المحليين وغيرهم أيضاً»، لا يمكن تحملها وهي غير مجدية بقدر النظام الاستبدادي في البلاد[٢]. وأخيراً تم تحرير طهران من قبل القوى الوطنية، وبهذا الشكل دخلت إيران مرحلة جديدة من تاريخها السياسي بانتصار الدستوريين وإقرار المستبدين بالهزيمة، وانتهى النزاع بين هذين الجناحين وتمكن تركيب جديد من العناصر المنتصرة الفاتحة من مسك زمام السلطة السياسية.

* * *

(١) علي أصغر شميم، إيران در دوره سلطنت قاجار قرن سيزده ونيمه اول قرن جهار دهم، ص٥١٠؛ أسد الله مصطفى، انقلاب مشروطه در استراباد(كركان)، جلد أول، تهران، بى تا، ص٥٠٢ ـ ٥٠٣؛ عبد الله رازى، تاريخ مفصل إيران از تأسيس سلسلة مادتا عصر حاضر، جاب دوم، تهران، ١٣٣٥ ش، ص٥٢٥ ـ ٥٢٧؛ سمية كلانترى، منبع قبلى، ص٦١٨؛ محمد طلوعى، منبع قبلى، ص٩٦؛ P. Sykes, Op. Cit, PP. 146 - 147.

(٢) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٩٧ ـ ١٩٨.

الفصل الرابع

الدور السياسي للبازار في المرحلة الأخيرة من الثورة الدستورية ١٩٠٩ ـ ١٩١١م

المبحث الأول

الأوضاع السياسية في إيران بعد فتح طهران ١٩٠٩م وتأثيرها على البازار

عند الساعة الثامنة صباحاً من يوم ٢٧ جمادي الثاني ١٣٢٧هـ.ق / ٢٦ تير ١٢٨٨ش/ ١٧ تموز ١٩٠٩م خرج محمد علي شاه برفقة عائلته وبعض أتباعه ومجوهراته من «سلطنت آباد» لاجئاً إلى السفارة الروسية في محلة زركنده في طهران، إذ يصف لنا أي. سابلين، السفير الروسي في طهران آنذاك، شكل العدو اللدود للدستورية الإيرانية في أثناء لحظة طلب اللجوء للسفارة الروسية بقوله: «ليست لدي القدرة على الكلام البليغ لأشرح لكم لحظة دخول الشاه ذا اللون الشاحب والبنية الهزيلة وهو ممتطياً جواده باتجاه مبنى السفارة الروسية»[١].

بدخول الشاه إلى السفارة الروسية لاجئاً أُزيلت حال الاستبداد المركزي التي كانت تقف سداً منيعاً بوجه التجديد والتحرر، وسيطر دعاة الدستورية على مدينة طهران العاصمة لتبدأ مرحلة جديدة في تاريخ البلاد، علق عليها اغلب الإيرانيين آمالاً كبيرة في بناء مستقبل سياسي جديد أفضل، ولاسيما إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن قادة الثورة حاولوا جادين تأدية الدور الأكبر في تقرير السياستين الداخلية والخارجية للبلاد في غضون المرحلة الثانية والأخيرة

(١) مقتبس من: على مرادى مراغه اى، منبع قبلى، ص٤٣٠.

من الثورة الدستورية، لذلك لم يكن أمام الثوار سوى قلع جذور الاستبداد بخلع محمد علي شاه وتقرير شكل النظام الجديد.

أولاً: خلع محمد علي شاه والإدارة الجديدة في إيران:

بعد لجوء محمد علي شاه إلى السفارة الروسية في طهران، التي لم تكتف برفع العلم الروسي فوق مقر إقامته حسب، بل العلم البريطاني أيضاً طبقاً لاتفاق سابق بين الحكومتين الروسية والبريطانية للدلالة على حماية الدولتين للاجئ الجديد، عقد فاتحوا طهران (قادة وفقهاء وتجار وأصناف طهران) اجتماعاً في ساحة بهارستان القريبة من بناية مجلس الشورى الوطني الأول، واتفقوا فيما بينهم بعد التشاور على تشكيل المجلس الطارئ للثورة الدستورية (المجلس السياسي الأعلى) الذي تألف من (٥٠٠) عضو، ضم الوطنيين الإيرانيين وعدد من الأعضاء المتواجدين في طهران من المجلس الإيراني الأول لتحديد الموقف من الشاه والبت في العديد من القضايا الهامة، كان أبرزهم سبهدار أعظم تنكابني وسردار أسعد بختياري وصدر العلماء ـ المجتهد الداعي إلى الحرية ـ وميرزا سيد محمد إمام زاده، الذي أصبح فيما بعد إمام جمعة طهران، والسيد محمد البهبهاني ـ نجل السيد عبد الله البهبهاني ـ وصنيع الدوله، ووثوق الدوله، ومستشار الدوله وحكيم، الملك وحسين قلي نواب، وميرزا محمد خراساني، ووحيد الملك شيباني، والحاج نصر الله سادات اخوي، والحاج محمد علي تاجر، والحاج سيد محمد تاجر، وسالار حشمت، ومرتضى قلي خان بختياري ـ نجل صمصام السلطنه ـ وعميد السلطان، وميرزا علي محمد خان (علي محمد خان تربيت)، وميرزا سليمان خان (سليمان ميكده) ونظام السلطان (خواجه نورى)، ومريزا غفار (غفار يكانه المعروف بسالار منصور)، وعميد الحكماء، ومعز السلطان، وقوام السلطنه (أحمد قوام)، وميرزا يانس كسمائي، وميرزا طاهر تنكابني، وغيرهم. وقد منح هذا المجلس سلطات وصلاحيات واسعة جداً استناداً إلى الفراغ السياسي الذي خلفه عدم وجود حاكم للبلاد وسلطة سياسية لديها

القدرة الكافية على السيطرة على الأوضاع العامة في البلاد، وبما أن عدد أعضاء هذا المجلس كان كبيراً جداً فقد تشكلت في الوقت نفسه من بين أعضاء المجلس المذكور لجنة مكونة من (٢٥) عضواً سميت «لجنة الإدارة» التي تمتعت بالصلاحيات نفسها التي مُنحت للمجلس السياسي الأعلى، وكان أبرز أعضائها إبراهيم حكيمي، وسرداد محي، وحسنقلي خان نواب، ومحمد علي خان تربيت، ونصر الله تقوى، وسليمان خان، وستار خان، وباقر خان، وغيرهم[١].

كانت أولى قرارات لجنة الإدارة هو قرار خلع محمد علي شاه رسمياً من العرش الإيراني وتنصيب ابنه أحمد ميرزا ـ البالغ من العمر أحدى عشرة ـ سنة بدله في ١٧ تموز ١٩٠٩م ـ شاهاً جديداً على إيران، وفق المادة (٣٨) من الدستور الإيراني، وبما أنه كان صغير السن، فقد عين عضد الملك[٢] وصياً على العرش الإيراني، وصدر عن اللجنة بهذا الخصوص البيان التالي: «نظراً للأوضاع الراهنة في إيران، التي تدعو إلى إعادة النظام وتأمين الحقوق والاطمئنان الذي لم يعد ممكناً دون تغيير السلطة، ولاسيما أن الشاه السابق أوصل حال التذمر والاشمئزاز من تصرفاته إلى درجة الكمال ولجأ إلى السفارة الروسية بدعم من الحكومتين الروسية والبريطانية معاً، ويكون بذلك قد استقال من السلطة، وفي ظل غياب مجلس الشورى الوطني فقد شكل

---

(١) على مرادى مراغه اى، منبع قبلى، ص٤٣٠؛ محمود طلوعى، منبع قبلى، ص٩٧؛ أحمد شاكر عبد العلاق، إيران في عهد أحمد شاه (١٩٠٩ ـ ١٩٢٥م) دراسة تاريخية في التطورات السياسية الداخلية، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب / جامعة الكوفة، ٢٠٠٨، ص٣٠.

(٢) عليرضا خان قاجار بن موسى خان. يعد من كبار الساسة داخل الأسرة القاجارية والذين برزوا في المرحلة الأخيرة من الحكم القاجاري في إيران. توفي عام ١٩١٠م. للمزيد من التفاصيل. يراجع: كريم سليمانى، القاب رجال دوره قاجاريه، بامقدمه ايرج افشار، نشرنى، جاب أول، تهران، ١٣٧٩ش، ص١٠٩ ـ ١١٠؛ محمد حسين منظور الأحداد، بدهى هاى عضد الملك (برسى فدهمى هاى عضد الملك به بانك شاهنشاهى)، «كنجينه اسناد» (مجلة)، سال يك، شماره يك، تهران، ١٣٧٠ش، ص١٢٨ ـ ١٣٠.

المجلس الطارئ الأعلى في ساحة بهارستان بطهران يوم الجمعة ٢٧ جمادي الثاني ١٣٢٧هـ.ق/ ١٧ تموز ١٩٠٩م وعين أحمد ميرزا ولي العهد شاهاً لإيران وخوّل عضد الملك الوصاية على الشاه، وأن موضوع ولاية العهد ستحسم حسب مقتضيات الظروف بعد تشكيل البرلمان وفقاً للمادة (٣٨) من الدستور الإيراني»[١].

كما عينت اللجنة الإدارية حكومة جديدة مؤقتة بعد عزل محمد علي شاه ضمت محمد ولي خان تنكابني سبهدار أعظم، وزيراً للحرب، وعليقلى خان بختياري سرداد اسعد، وزيراً للداخلية، وميرزا أبو القاسم خان ناصر الملك همداني، وزيراً للخارجية، وميرزا حسن خان مستوفي الممالك، وزيراً للمالية، وعبد الحسين ميرزا فرما نفر ما، وزيراً للعدلية، وفتح الله خان أكبر سردار منصور، وزيراً للبريد والبرق، وميرزا مرتضى قليخان صنيع الدوله، وزيراً للعلوم[٢]. وفي ٢٧ آب ١٩٠٩م قامت اللجنة بتعيين محمد حسن ميرزا، ـ النجل الثاني للشاه المخلوع ـ ولياً للعهد، فضلاً عن ذلك فقد تم اختيار علاء الدوله حاكماً لإقليم فارس، واستدعى الحاج مهدي قلي خان مخبر السلطنه من أوربا لتسلم مهام عمله الجديد والياً على أذربيجان، وصمصام السلطنه حاكماً لمدينة أصفهان، كما تم تعيين بيرم خان الأرمني رئيساً للنظمية (الشرطة الإيرانية)[٣].

دُعيت لجنة الإدارة في المجلس الأعلى أيضاً للقاء الشاه المخلوع داخل

---

(١) مقتبس من: محمود طلوعي، منبع قبلى، ص٩٧.

(٢) عن تشكيلة الوزارة المؤقتة الجديدة التي لم يعين لها رئيساً. يراجع: همان منبع، جمشيد ضرغام بروجنى، دولتهاى عصر مشروطيت، بى جا، ١٣٥٠ش، ص٤٠ ـ ٤١؛ على مرادى مراغه اى، منبع قبلى، ص٤٣٥؛ أحمد كسروى، تاريخ هيجده ساله اذربايجان ياسر كذشت كردان ودليران، به اهتمام محمد رضا حسن بيكي، انتشارات كوشش، جاب أول، تهران، ١٣٨٨ش، ص٧٦.

(٣) محمد جواد مشكور، منبع قبلى، ص٣٧٢؛ H. Nazem, Op. Cit, P. 53; F. Bemont, Op. Cit, P. 74.

السفارة الروسية للطلب منه بالسماح لنجله أحمد ميرزا بمغادرة السفارة والاستعداد لتولي العرش الإيراني، وأن يُعيد الأموال والمجوهرات التي حملها معه والعائدة للشعب أصلاً، وذكر في الاتفاق الذي عقد بين وفد المجلس الأعلى والشاه المخلوع تأمين بعض الشروط السخية له التي اشتملت على تحمل الحكومة الإيرانية الوفاء بالتزامات محمد علي ميرزا (الشاه المخلوع) المالية ودفع راتب تقاعدي سنوي مقداره (١٠٠,٠٠٠) مائة ألف تومان له مع تعهده بعدم التآمر على الحكومة الإيرانية والتأثير بشكل سلبي على الأوضاع في داخل البلاد؛ إذ جاء في الإتفاق: «على محمد علي ميرزا أن يسلم للحكومة الإيرانية المؤقتة كافة المجوهرات الملكية والأوراق والوثائق الرسمية التي بحوزته، ويتنازل للدولة عن كافة أمواله وأملاكه مقابل قيام الحكومة بتسديد ديونه الشخصية كافة والبالغة، مليون وأربعمائة وثلاثة عشر ألف وأربعمائة وأربعة وثلاثين تومان وستة قرانات وخمسة وثمانون ديناراً مع فوائدها... وستمنحه الحكومة الإيرانية وعائلته راتباً تقاعدياً باستثناء الشاه الحالي وولي عهده، اللذان يتسلمان رواتبهما بمقدار مائة ألف تومان سنوياً، وسيغادر محمد علي ميرزا الأراضي الإيرانية خلال (٤٨) ساعة من توقيع الاتفاق»[١]. وفي الوقت الذي تخلصت فيه إيران من استبداد محمد علي ميرزا، غادرها إلى خارج البلاد يوم العاشر من أيلول ١٩٠٩م[٢].

من الطبيعي جداً أن الأمر كان يتطلب من الحكومة المؤقتة بذل الجهود الكفيلة بالسيطرة على أوضاع البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي انهارت خلال المرحلة السابقة، وإرجاع هيبة الحكومة المركزية، والقضاء

---

(١) محمود طلوعى، منبع قبلى، ص١٠٠؛ زانت آفارى، منبع قبلى، ص٣٣٦؛ ايوانف، منبع قبلى، ص٨٨.

(٢) يذكر محمود طلوعي: «إن مغادرة محمد علي شاه وأسرته الأراضي الإيرانية كانت يوم التاسع والعشرين من أيلول ١٩٠٩م. يراجع بهذا الخصوص: محمود طلوعي، منبع قبلى، ص١٠٠.

على كل من يعبث بمقدرات وأمن البلاد، ومع أن الدستوريين كانوا في وضع لا يحسدون عليه في أثناء تسلمهم زمام الحكم في البلاد خلال المرحلة الجديدة من الثورة الدستورية، فالدستور معطل والمجلس الإيراني ليس له وجود، والبلاد انتقلت إلى حال الإضطراب والفوضى من جراء المعارك السابقة وتطورات الأحداث المتسارعة، إلاّ أن لجنة الإدارة تمكنت من إعادة العمل بالدستور وأكملت تشكيل بعض أجهزة ومؤسسات الدولة الإيرانية[١].

وبما أن الحقبة التاريخية التي تلت خلع محمد علي ميرزا تعد من اخطر العهود السياسية التي مرت بها إيران خلال تاريخها السياسي الطويل، لذا فإن الحكومة الإيرانية المؤقتة وضعت برنامجاً شاملاً للنظر في تدابير الأمور من خلال تركيزها على الأولويات الضرورية المتمثلة بإصلاح خزينة الدولة الخاوية، إذ تعرض قطاع الشؤون المالية في البلاد للإنهيار وواجه الوضع المالي مشاكل كبيرة، فقد عانت موازنة الدولة من عجز مالي ملفت للإنتباه، وعانت الحكومة الدستورية من مشاكل واضحة إثر تكاليف الحرب الأهلية ومحاربة عملاء الاستبداد. كما عملت على تشكيل وتدريب فرق من الشرطة الوطنية لضمان حماية القوافل التجارية من اعتداءات قطاع الطرق الذين ازدادوا في المناطق الجنوبية، والعمل على إعادة الأمن للطرق الرئيسة التي توقف استخدام بعضها، وتجهيز قوات الدرك وتأمين الرواتب المتأخرة للقوات المسلحة والموظفين الحكوميين، واتخاذ الموقف الحازم من تشكيلات فرق القوزاق التي اشتركت في قصف مجلس الشورى الوطني الأول، ووضع قانون جديد لانتخابات مجلس الشورى الوطني الجديد، فضلاً

---

(١) مهدى ملكزاده، تاريخ انقلاب مشروطيت إيران، جلد ششم، تهران، ١٣٣٢ش، ص٢٧٩؛

R. L. Greaves, Op. Cit, Part. 1, P. 90; Y. Armajani, Op. Cit P. 125; M. S. Ivanov, Ockirkistorii Iran, Moscow, 1952, P. 239.

م. س. ايفانونف، موجز تاريخ إيران، باللغة الروسية، موسكو ١٩٥٢، ص٢٣٩.

عن إصلاح حال البلاد من الخراب الذي أصابها بما فيها أذربيجان التي عانت الأمرين من العمليات الحربية والاضطرابات التي رافقتها لمدة ليست القليلة[١].

ولكي تتمكن الحكومة المؤقتة الجديدة من عدم الاعتماد على القروض الأجنبية وجمع إيرادات الخزينة الخاوية، فقد شرعت قانوناً ألزم الأثرياء والمتمولين وأصحاب النفوذ من أنصار الحكومة السابقة بتقديم إعانات طائلة إلى الحكومة الإيرانية لمساعدتها في حل الأزمة المالية، وفعلاً أصبحت تلك الاعانات بعد جمعها مورداً مالياً مهماً لا يستهان به في رفد الخزينة العاجزة عن تلبية مطالب الوضع الجديد، فقد بلغت تلك الموارد حوالي (٧٠٠,٠٠٠) سبعمائة ألف تومان قبل نهاية عام ١٩٠٩م، وفي هذا المجال أجبرت الحكومة الجديدة الأمير ظل السلطان بن ناصر الدين شاه بدفع مبلغاً قدره (١٠٠,٠٠٠) مائة ألف تومان إلى الخزينة المركزية بأمر صادر من أسعد البختياري ـ وزير الداخلية ـ فضلاً عما فرضته على حكام الولايات من مبالغ أخرى لدعم الخزينة أيضاً، فقد فرضت على عين الدوله ـ حاكم أذربيجان ـ مبلغاً شهرياً تراوح بين (٢٠٠,٠٠٠ ـ ٣٠٠,٠٠٠) باون استرليني[٢].

خلال المدة الممتدة من عزل محمد علي ميرزا حتى مغادرته إيران التي اقتربت من الشهرين تقريباً شكلت في إيران محكمة ثورية لمحاكمة أعوان ومؤيدي الشاه المخلوع والشخصيات المناوئة للنظام الدستوري في إيران، ضمت في عضويتها كل من الشيخ إبراهيم زنجاني واعتلاء الملك وميزوا محمد علي تبريزي وجعفر قلى خان سردار بهادر بختياري ومحمد نجات وسيد محمد إمام زاده ووحيد الملك شيباني ويمين نظام غفاري (الشخصيات البارزة والمؤيدة للدستورية). وقد تمكنت المحكمة من محاكمة عدد من

---

(١) زانت آفارى، منبع قبلى، ص٣٣٦.

(٢) همان منبع؛ أحمد كسروى، تاريخ هيجده ساله اذربايجان، ص٧٩؛ حسن الجاف، الوجيز في تاريخ إيران، الجزء الثالث، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٥، ص٣٣٤.

الأفراد الذين كانوا قد تعاونوا مع الشاه المخلوع خلال مرحلة «الاستبداد الصغير» وحكمت على بعضهم بالإعدام، ومن الذين طالتهم يد المحاكم الثورية مفاخر الملك وصنيع حضرت، اللذان كانا من الأعوان والمؤيدين المقربين لمحمد علي ميرزا وكان لهما دور كبير في قتل وإعدام العديد من أنصار الدستور، وكانت المحاكمة الأهم والأكثر ضجة هي محاكمة الشيخ فضل الله نوري، الذي أصدرت المحكمة بحقه أمراً بالإعدام شنقاً حتى الموت بتاريخ ٣١ تموز ١٩٠٩م[١]، ومع ذلك فإن تلك الإجراءات لم تكن كفيلة بالسيطرة على الأوضاع في البلاد.

من جانب آخر أدت عملية فتح طهران إلى تسليم السلطة في البلاد إلى الملاكين ورؤساء القبائل، لاسيما وأن الإطاحة بنظام الشاه المخلوع كانت قد تمت بوساطة معسكر الوسط والشمال الذي كان تحت قيادة سردار أسعد بختياري، كبير عشيرة البختياريين، وسبهدار تنكابني، أحد أصحاب الأملاك في الشمال الإيراني، ومن الطبيعي جداً أن تستغل تلك العشائر حال الفوضى التي كانت تمر بها البلاد، الأمر الذي دفعهم إلى فرض الضرائب الباهظة على

---

(١) معاونت بزوهشى مؤسسه تنظيم ونشر آثار إمام خميني (س)، تاريخ معاصر إيران از ديدكاه إمام خميني، به كوشش سيد محمد هاشمى تروجنى وحميد بصيرت منش، جاب أول، تهران، ١٣٧٨ش، ص٧٠؛ محمود طلوعى، منبع قبلى، ص١٠٠ ـ ١٠١. ويذكر الدكتور محمدإسماعيل رضواني بهذا الخصوص ما نصه: «على الرغم من أن إعدام الشيخ فضل الله نوري ولّد حال تأثر وأسف شديدين لدى جمع كبير من الناس في إيران، إلاّ أنه أثار الفزع في الوقت نفسه لدى رجال الدين كافه الذين كانوا يتفوهون سراً وعلانية ضد الدستورية ودعاتها، ودفعتهم لأن يلزموا بيوتهم ويختارون السكوت... ولعل الهدف من إعدام الشيخ هو الحصول على هذه النتيجة، وإلاّ فإن الذين عفوا عن عين الدوله وعينوه وزيراً في الوزارات الإيرانية التي شكلت لاحقاً، وحددوا راتباً قدره (١٠٠,٠٠٠) تومان لمحمد علي ميرزا حتى وفاته ونصبوا ابنه ملكاً للبلاد، كان الأجدر بهم أن لا يعدموا الشيخ فضل الله نوري، إذ إن الأخير مهما كان إثمه لم يكن أكبر من آثام عين الدوله في إيران، ولاسيما أنه كان مرافقاً لدعاة الحرية عند بداية الثورة الدستورية، وهاجر من طهران معهم، ولو لم يكن منافسوه قد أبعدوه عنهم لعله كان يواصل هذا التعاون حتى النهاية». مقتبس من: محمد إسماعيل رضوانى، منبع قبلى، ص١٧٥ ـ ١٧٦.

القوافل التجارية التي تجتاز مناطقهم باتجاه المناطق الداخلية للبلاد، إلى الحد الذي فشلت فيه القوات الحكومية من السيطرة على هذه الظاهرة التي استفحلت كثيراً، ومن ثم اضطرت الحكومة المؤقتة لاتخاذ الإجراءات اللازمة بخصوص السيطرة على هذه القوى من خلال الاعتماد على رؤساء القبائل البختيارية بوصفها رقيباً مفوضاً على أمن واستقرار البلاد هناك، والعمل على محاسبة المقصرين[١]. وهذا ما وفر لأفراد عشائر البختيارية العديد من المناصب الهامة في الدولة بعيداً عن الضوابط اللازمة والمؤهلات التي تؤهلهم للوصول إلى تلك المناصب.

إن مسألة فتح طهران ـ فضلاً عن أهميتها في تاريخ إيران ـ تُعَدْ علامة فارقة للنشاطات السياسية للتجار، وحضورهم الفاعل في الأحداث السياسية لتلك الحقبة، وتحظى بأهمية كبيرة في تحليل الممارسات السياسية للتجار، وبما أن عملية فتح طهران قد أدت إلى تسليم السلطة السياسية للمالكين ورؤساء القبائل، لذا فإنه من الجدير بالذكر هنا أن التجار ورجال البازار بشكل عام تصرفوا بشكل ضعيف جداً في هذه اللحظة التاريخية، وطغى على أدائهم المنهج المعتدل والمحافظ بقدر ما، بحيث أنهم خسروا الفرص التاريخية لتسلم السلطة السياسية ومن ثم ضعف بريق حضورهم في الميدان السياسي تدريجياً، وبشكل أكبر فقدوا تفوقهم السياسي. وعلى الرغم من أن التجار الإيرانيين لا يمكن مقارنتهم بالبورجوازيين الأوربيين، إلاّ أن الأخيرين استغلوا الفرص التاريخية السانحة لكسب السلطة السياسية، فقد بنوا سلطاتهم السياسية على دعائم العصرنة والتنوير والثورة الصناعية والتطورات العلمية، وأما بالنسبة للتاجر الإيراني فإنه لم يمتلك تلك القدرة المعنوية والمالية التي تمكنه من الهيمنة على جميع أركان المجتمع، فقد كان التاجر الإيراني يسعى للمشاركة في السلطة السياسية بمقدار الإمكانية والقدرة التي اكتسبها، وحتى

---

(١) زانت آفاری، منبع قبلی، ص٣٣٧.

هذا القدر كان يقوم به من أجل تطبيق آرائه لتحسن الظروف الملائمة لنمو التجارة وتطويرها وليس بهدف الحصول على القيادة والسلطة السياسية، ولكن مع ذلك يجب أن لا نغفل عن النقطة التالية، وهي أن البورجوازية الصناعية الأوربية كانت تتمتع بقدرة مالية وصناعية أكبر مقارنة بالتجار الإيرانيين، الذين لم يدخلوا لا في ميدان التصنيع ولا كانت لديهم إمكانية كبيرة للمناروة في الميدان المالي، فقد كانوا يعملون في الميدان التجاري حصراً مع كثير من الصعوبات التي كانوا يواجهونها، وهذا الأمر هو الذي يحتم عليهم أن لا ينزلوا إلى الساحة بمزيد من القدرة والإمكانية التي يمتلكونها(١).

لذلك فإن التجار الإيرانيين على الرغم من امتلاكهم تجربة سياسية سابقة، إلا أنهم لم يتصرفوا كطبقة مطالبة تطمح للحصول على السلطة، أو بسبب علاقتهم بالوسط الحاكم، لم تكن لديهم القدرة على العمل بشكل مستقل، فضلا عن أن تجار إيران كانوا مجبورين على الارتباط بكيان السلطة السياسية للإبقاء على أنفسهم والحفاظ عليها، ولكنهم كانوا يمتلكون ذلك القدر من المقدرة المالية التي تمكنهم من الدفاع عن مكانتهم الاجتماعية أمام إجحاف الحكومة واستبدادها عندما يستلزم الأمر ذلك. كما أن ضعف الاستثمار التجاري لإيران كان يضع أمام التاجر الإيراني إمكانية المشاركة في الأمور من خلال التعاون مع الفئات الأخرى فقط، ولكنهم لم يعملوا من أجل الحصول على قيادة العمل السياسي، ولهذا السبب فقدوا الفرص التاريخية السانحة بكل سهولة ويسر، وكذلك عندما قام الدستوريون بالسيطرة على أصفهان في الوقت الذي كانت فيه الأزمة وفقدان الأمن تعم أنحاء البلاد آنذاك، وفي الوقت الذي خضعت فيه مدينة رشت لسيطرة الدستوريين بعد قليل من الشد والجذب، وأصبحت مدن تبريز ورشت وأصفهان ثلاثة مراكز للمطالبين بالدستورية، قام أصحاب الأراضي ورؤساء القبائل بوضع إمكاناتهم وقواتهم العسكرية في خدمة

(١) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٩٦ - ١٩٧؛ عبد الحسين ناهيدي آذر، منبع قبلى، ص٧٦.

إنقاذ الثورة الدستورية، فحصلوا على الاشتراك في السلطة السياسية، إلاّ أن التجار الذين لم يفكروا على الإطلاق بالاستفادة من الأساليب العسكرية والثورية للوصول إلى أهدافهم، تركوا الساحة لصالح العناصر التقليدية.إذ إن التجار كانوا يسعون إلى تحقيق نظام دستوري مناسب وهادئ لا يكون فيه أي أثر لصخب الإتحادات في حث الناس على الأسلوب الثوري[1].

دخلت الحياة الدستورية في إيران بعد فتح طهران (تموز ١٩٠٩م) مرحلة جديدة في ترسيخ وتعزيز مؤسساتها، ولهذا انصبت الجهود وبرغبة صادقة للعمل على إعداد قانون جديد للانتخابات النيابية للإعداد لانتخاب مجلس الشورى الوطني الثاني، ومن ثم العمل على افتتاحه.

ثانياً: قانون الإنتخابات الجديد وافتتاح مجلس الشورى الوطني الثاني:

بهدف إجراء انتخابات مجلس الشورى الوطني الثاني، تم إعداد قانون جديد للانتخابات النيابية الإيرانية بمساعدة لجنة مصغرة شكلت لهذا الغرض مكونة من (١٦) ستة عشر عضواً، وجرى بعض التعديل في قانون الإنتخابات السابق بالشكل الذي يتفق مع الوضع الجديد في إيران.

جعل الدستوريون من قوتهم التي استخدموها قبل فتح طهران في خدمة ترسيخ قوانين النظام الدستوري والوضع الجديد بعد ذلك الفتح؛ لذلك فإن شروط تأسيس مجلس الشورى الوطني الثاني وطبيعته كانت تختلف كثيراً بالمقارنة مع المجلس الأول، وإن انتخابات المجلس الثاني كانت تختلف جوهرياً عن قانون انتخابات المجلس الأول، ففي القانون الجديد تم إلغاء الأساس الطبقي للانتخابات، وتم خفض عدد النواب في المجلس الجديد من (١٦١) نائباً إلى (١٢٠) نائباً، وتم انتخاب ثلاثة أضعاف عدد النواب في كل دائرة انتخابية، ومن ثم يصار إلى انتخاب العدد المطلوب من النواب من

(١) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٩٧.

بينهم وفقاً للقانون الجديد الذي كان يجري على مرحلتين، ثم خفض عدد نواب طهران من (٦٠) نائباً إلى (١٥)، نائباً في حين ازداد عدد نواب أذربيجان من (١٢) نائباً إلى (٢٠) نائباً، وكان للإقليات الأخرى ومنهم الزرادشتيين واليهود والأرمن نائباً واحداً لكل منهم، كما تم تخصيص نائب واحد لكل من قبائل البختياريين والقشقائيين والتركمان، في حين أن هذه الفئات لم يكن لها نائب منفصل في انتخابات المرحلة الأولى للمجلس الأول، ولا شك في أن هذا التعديل جاء نتيجة للنفوذ الذي أصبحت تتمتع به قبائل بختياري وغيرها بعد اشتراكها بالثورة المسلحة ضد الشاه المخلوع(١).

وفي الوقت نفسه تغيرت الشروط التقليدية للناخب عما كانت عليه في المجلس الأول عندما خفضوا عمر الناخب من (٢٥) عاماً إلى (٢٠) عاماً، ومن جانب آخر اشترط على المقترع أن يكون ممن يقيم في منطقته إقامة دائمية لمدة لا تقل عن ستة أشهر قبل الانتخابات، أما بالنسبة للشروط المالية فقد اشترط على الناخب أن تكون أملاكه لا تقل عن (٢٥٠) تومان أو أن يدفع (١٠) تومانات ضريبة سنوية أو أن يكون إيراده السنوي لا يقل عن (٥٠) توماناً أي ما يعادل (١٠) جنيهات إسترلينية، وقد أعفي المتعلمون من شرط توافر النصاب المالي، كما تم تحديد مراكز الاقتراع بشكل دقيق وإن كانت قد وقعت بعض الأخطاء بسبب عدم وجود معلومات كافية في هذا المجال، إذ إن معدي القانون لم تكن لديهم قاعدة بيانات صحيحة عن سكان المدن والولايات، وكانوا يحددون عدد السكان في المناطق المختلفة حسب تصوراتهم، ناهيك عن طول المسافات البعيدة جداً أحياناً بين المراكز الإنتخابية بالشكل الذي يصعب بها على الناخب الوصول إليها(٢).

---

(١) على مرادى مراغه اى، منبع قبلى، ص٤٣٥؛ زانت آفارى، منبع قبلى، ص٣٣٩.

(٢) منصوره اتحادية (نظام مافى)، مجلس وانتخابات از مشروطه تاپايان قاجارية، جاب أول، نشر تاريخ إيران (شركت سهامى خاص)، تهران، ١٣٧٥ش، ص١٣١ ـ ١٤٠؛ على مرادى مراغه أى، منبع قبلى، ص٤٣٦.

من جانب آخر أثار ارتباك الأوضاع السياسية في البلاد، وإطالة أمد الحكومة المؤقتة من دون افتتاح مجلس وطني منتخب من قبل الشعب، حفيظة رجال الدين، الأمر الذي دفعهم إلى اختيار خمسة رجال دين من الطراز الأول لمراقبة عدم تعارض القوانين المشرعة مع الأحكام الشرعية استناداً إلى المادة الثانية من ملحق الدستور لعام ١٩٠٧م، وعلى هذا الأساس بعث إثنان من رجال الدين هما آية الله خراساني وآية الله مازندراني برسالة إلى المجلس الثاني سمّوا فيها عشرين من المجتهدين العدول والعارفين بمقتضيات المرحلة الجديدة ليختار المجلس من بينهم خمسة أشخاص عن طريق الإجماع أو القرعة، وفعلاً اختار المجلس آقا ميرزا زين العابدين قمي بالإجماع، أما الآخرون فقد تم اختيارهم عن طريق القرعة، وهم آقا سيد أبو الحسن أصفهاني، وأقا ميرزا سيد علي حائري يزدي وآقا سيد حسن مدرسي قمشه اى وإمام جمعة خوئى، وعندما استقال آقا ميرزا سيد علي حائري يزدي[(١)]، انتخب المجلس الثاني الشيخ محمد باقر بهاري همداني بدلاً عنه عن طريق القرعة، إلاّ أنه استقال هو الآخر بعد مدة قصيرة من الهيئة المشكلة بهذا الخصوص[(٢)]. ومن الطبيعي جداً أن يؤيد رجال البازار، بما فيهم التجار وذوي المهن، هذه الهيئة نتيجة للعلاقة الحميمة التي تربط أهل البازار

---

(١) ظهرت آثار الأوضاع الداخلية الإيرانية المرتبكة آنذاك على الهيئة الخماسية لرجال الدين إلى الحد الذي دفع بعض أعضائها إلى تقديم استقالتهم، فضلاً عن وفاة آقا ميرزا زين العابدين قمي. لذلك لم تؤد هذه الهيئة دورها السياسي بشكل واضح حتى نهاية الثورة الدستورية؛ إذ إن الأغلبية في المجلس الثاني والعديد من رموز الدولة لم تكن لديهم الرغبة في تشكيل هذه الهيئة يراجع بهذا الخصوص: محسن بهشتي سرشت، نقش علما در سياست از مشروطه تا انقراض قاجار، انتشارات مكاونت، تهران، ١٣٨٠ش، ص٢٣٧؛ نيكى. آر. كدى، منبع قبلى، ص١٠١.

(٢) للمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع. يراجع: إبراهيم ذو الفقارى، مجلس شوراى ملى دوره دوم ساختار وانتخاب هيئت مجتهدين خمسه، در «بهارستان» (مجلة)، دوره دوم، سال سوم، ضميمه شماره دهم (ويزه تاريخ مجلس ١)، نشانى، تهران، ١٣٨٩ش، ص٣٤٦ ـ ٣٤٧.

بالمؤسسة الدينية الإيرانية أولاً، ولسعي الهيئة إلى فرض الأمن والإستقرار من خلال السيطرة على القوانين المشرعة ثانياً. وهذا ما يخدم البازار ويصب دائماً في مصلحته أيضاً.

بعد تحرير طهران تم تشكيل عدة حكومات بعد الحكومة المؤقتة، فالحكومة الأولى أوكلت إلى قائد الجيش محمد ولي خان تنكابنى سبهدار أعظم، الذي أسندت إليه وزارة الحربية أيضاً، إذ تم تشكيلها بتاريخ ٣٠ أيلول ١٩٠٩م، وجاء في برنامج حكومته «إن جهود الدولة سوف تركز على التجدد والترقي والحفاظ على الأمن والنظام داخل البلاد»(١).

شجع عودة الحكومة الدستورية على إجراء الإنتخابات النيابية لمجلس الشورى الوطني الثاني على أساس قانون انتخابي جديد لم يكن فيه أي ذكر عن التقسيمات الطبقية للمقترعين، وبشكل غير مباشر وعلى درجتين، فقد أصدر عضد الملك ـ الوصي على العرش ـ أمراً بخصوص إجراء انتخابات الدورة البرلمانية الثانية مؤكداً فيه حرص الحكومة الإيرانية على «الالتزام بالحرية في الانتخابات بوصفها أبسط الحقوق الوطنية للمواطنين» بعد أن أنجزت اللجنة الخاصة بتدوين قانون الانتخابات الجديد مهمتها بسرعة وأقر القانون في ٣٠ تموز ١٩٠٩م. وكانت الإنتخابات قد أفرزت (١٢٠) عضواً نيابياً(٢).

بعد انتهاء الصراع على السلطة بين الدستوريين والمستبدين، وبانتهاء الإزدواجية السياسية وإكمال الانتخابات، كان مواطنو طهران وزعماء الشعب الإيراني يرغبون بأن يفتتح المجلس النيابي الإيراني بشكل يبعث على الفخر في ظل تلك الأوضاع المتأزمة التي تمر بها البلاد، ويجسد آمال الشعب

---

(١) عن تشكيلة الوزارة: يراجع: جمشيد ضرغام بروجنى، منبع قبلى، ص٤٢ ـ ٤٤.

(٢) أصبحوا فيما بعد (١٣٦) عضواً تم انتخابهم بشكل مباشر خلال المدة التنفيذية الثانية. يراجع مهدى قلى هدايت مخبر السلطنه، طلوع مشروطيت، به كوشش أمير اسماعيلى، انتشارات جام، بى جا، ١٣٦٣ش، ص١٣١.

بعظمة أكثر، وأن يفتتح الشاه الجديد الشاب دورة البرلمان هذه، ولهذا زينوا أنحاء مدينة طهران ورفعوا العلم الوطني ذي الألوان الثلاثة على المباني والدور في العاصمة، وأعدّوا وسائل تزيين المدينة بشكل لم يسبق له مثيل، وفي مساء يوم الإثنين الثاني من ذي القعدة ١٣٢٧هـ.ق/ الخامس عشر من تشرين الثاني ١٩٠٩م[1]، تجمع أكثر من مئة ألف من رجال ونساء طهران في الطرق التي كان من المقرر أن يمر فيها أحمد شاه (١٩٠٩ ـ ١٩٢٥م)، وانتشرت القوات الحكومية والوطنية بشكل منظم على جانبي الطرق، وكان كبار الشخصيات والأمراء ورجال الدين وزعماء الشعب وكبار رجال البازار من الحرفيين والتجار والسفراء الأجانب ومراسلو أغلب الصحف المعروفة في العالم قد حضروا ساحة بهارستان منتظرين وصول الشاه، الذي سار وسط زغاريد وتصفيق الآلاف من أهالي العاصمة، وأدى القادة العسكريون وأعضاء الحكومة التحية للشاه عند مدخل المجلس، وسلم الوصي على العرش الكلمة الافتتاحية التي كانت قد أعدت باسم أحمد شاه إلى رئيس الوزراء محمد ولى خان تنكابني سبهدار أعظم، الذي قرأ رسالة الشاه عند افتتاحه المجلس[2].

افتتحت الدورة التشريعية الثانية التي عقدت جلستها الأولى في السادس من ذي القعدة ١٣٢٧هـ.ق/ ١٩ تشرين الثاني ١٩٠٩م بعد حقبة توقف تلت المجلس الأول استمرت سنة وأربعة أشهر وواحد وعشرين يوماً، برئاسة الرئيس الأكبر سناً أبو الحسن ميرزا وبعد حديث مختصر تمت خلاله مراعاة السجع والقافية في الكلام، بدأ انتخاب هيئة الرئاسة المؤقتة للمجلس، فقد انتخب مؤتمن الملك رئيساً للمجلس ومستشار الدوله وحسين قلي خان، نائبان لرئيس المجلس، كما انتخب الشيخ غلا محسين معزز الملك وميرزا

---

(١) يذكر ايوانف خطأً أن افتتاح مجلس الشورى الوطني الثاني كان يوم ٧ تشرين الثاني ١٩٠٩م. يراجع بهذا الخصوص: ايوانف، منبع قبلى، ص٨٧.

(٢) يونس مرواريد، از مشروطه تاجمهورى نكاهى به ادوار مجالس قانونكذارى در دوران مشروطيت، جلد (١)، مشروطيت أول، جاب أول، تهران، ١٣٧٧ش، ص٢١٧.

أسد الله كردستاني وفخر الممالك، مقررين للمجلس، وتحدث في الجلسة الرسمية الأولى للمجلس عدد من النواب البارزين، بما فيهم ممثلي التجار، حول انتصارات الشعب الإيراني، والسير في طريق الحرية، وإقامة الدستورية وأشاروا بالعرفان لأولئك الذين قدموا التضحيات في سبيل الحرية، وأعربوا عن تقديرهم لهم باسم الشعب الإيراني(١).

إن قانون الانتخابات الجديد أوجد تركيباً جديداً من الطبقات في مجلس الشورى الوطني الثاني، وضاعف نظامه المكون من مرحلتين إمكان انتخاب الأفراد الأغنياء والبارزين والملاكين الكبار والأفراد المعروفين، وقد ساعد دور أصحاب الأراضي ورؤساء القبائل في إعادة إحياء النظام الدستوري، وهيأ المجال أمام إمكان حضور هذه الشرائح بشكل أكثر في تقسيم السلطة، وأن تزايد عدد الملاكين من ٢١٪ من نواب مجلس الشورى الوطني الأول إلى ٤٩٪ من نسبة مجلس الشورى الوطني الثاني، والانخفاض الحاد لتواجد التجار وذوي المهن في البازار الإيراني من ٤١٪ من نسبة نواب المجلس الأول إلى ٩٪ من نسبة نواب المجلس الثاني يبيّن لنا بكل وضوح أن المجلس الثاني يختلف كثيراً عن المجلس الأول من حيث التركيب الطبقي والشكل(٢)، كما أن المجلس الأول كان يمتلك مسحة جماهيرية وحيوية وحماسة أكثر، في حين أن المجلس الثاني كان يغص برجال الدين والأعيان والملاكين، وقد شخص يحيى دولت آبادى ذلك الخلل بقوله: «إن مجلس الشورى الوطني الثاني بدا وكأنه وكر للجماعات الثرية، وبدلاً من أن يكون مكاناً للإهتمام بمصالح عامة الشعب أصبح مرتعاً للإقطاع والأعيان»(٣).

إن الأجواء الثقيلة والجامدة للمجلس الثاني يمكن الوقوف عليها جيداً من خلال المقارنة بين الحوارات والمناقشات في المجلسين، ومن بين نواب

---

(١) يونس مرواريد، منبع قبلى، ص٢٣٤.

(٢) عبد الحسين ناهيدى آذر، منبع قبلى، ص٧٩ ـ ٨٠.

(٣) نقلاً عن: على مرادى مراغه أى، منبع قبلى، ص٤٣٦.

البازار في المجلس الثاني، بما فيهم التجار، فقد كان عددهم أقل بكثير من المجلس الأول، وكان هناك عدد قليل منهم يحضرون جلسات المجلس ويشاركون في مناقشاته بشكل فاعل، والملاحظة الملفتة للنظر أن أيا من النواب التجار في المجلس الأول لم يكونوا موجودين في المجلس الثاني باستثناء شخص واحد يدعى محمد يزدي (وكيل التجار)، وأن الكثير من التجار الكبار الذين بذلوا ما بوسعهم من أجل إقامة الدستورية والمجلس، ومنهم أمين الضرب، ومعين التجار، والحاج إسماعيل مغازه وغيرهم من الأفراد البارزين في المجلس الأول، لم يكن لهم أي حضور ليس داخل المجلس الثاني حسب، بل حتى في أي ميدان من الميادين السياسية الأخرى، فمعين التجار كان يسعى وراء الحصول على امتياز من الحكومة لاستخراج تراب هرمز[1]، وحصل الحاج إسماعيل مغازه على بعض الامتيازات من خلال تقربه من جناح البلاط، وعند فتح طهران في تموز ١٩٠٩م على يد الدستوريين لجأ إلى السفارة الروسية، ولم يلاحظ له أي أثر في السنوات التالية، كما ابتعد أمين الضرب عن عالم السياسة وكان قد تلقى صفعة قوية على يد الشاه المخلوع خلال حقبة «الإستبداد الصغير»، ولم يلاحظ له أي أثر في السنوات التالية، ومن هنا يمكن القول: بأن عدم تواجد التجار البارزين للثورة الدستورية في تلك السنوات، فضلاً عن التغيير الطبقي الحاصل في هيكلية السلطة، يبيّن مدى خيبة التجار الكبار وعدم ارتياحهم للتدخل الفاعل في النشاطات السياسية للثورة، وأن ممارستهم للعمل السياسي كانت متأثرة جداً بالجو الحماسي والثوري في أوائل الثورة ولكنه لم يدم طويلاً، وأدى

---

(١) منح معين التجار بيع التراب الأحمر من جزيرة هرمز، وعقدت بينه وبين شركة «الينجر وشركاؤها» اتفاقية بخصوص بيع أوكسيد الحجر في بداية عام ١٣٢٨هـ.ق/ ١٩١٠م ولمدة عشر سنوات.

للتفاصيل عن الاتفاقية. يراجع: خسروا معتضد، حاج أمين الضرب وتاريخ تجارت وسرمايه كذارى صنعتى در إيران، انتشارات جانزاده، بى جا، ١٣٦٦ش، ص٧١٢ـ ٧١٥.

ضعفهم وأسلوبهم المحافظ إلى تقليل إمكان تواجدهم المستمر والواسع في الصراع على السلطة السياسية، وأثار التساؤلات حول أصالة نشاطاتهم للحصول على الدستورية وطريقة استخدامهم المهني للمفاهيم العصرية الحديثة[(١)].

من المثير للانتباه بخصوص التشكيلية الطبقية للمجلس الثاني، أن أصحاب رؤوس الأموال التجارية والصناعية كانوا يشكلون ٣٪ من المجتمع الإيراني، وتشكل الطبقة العاملة المنتجة والصناعية وحرفي وأصناف البازار في المدينة والطلبة ١٧٪. من المجتمع الإيراني، في حين نرى أن غالبية مقاعد المجلس الثاني قد سيطر عليها الإشراف والإقطاعيين (أصحاب الأراضي)، والأشخاص الذي يدافعون عن مصالح هؤلاء، إذ شكل الملاكون ٢٩٪ داخل المجلس الجديد، ورجال الدين شكلوا نسبة ٢٨٪، بينما شكل أصحاب الثروة (التابعين لأجهزة الدولة) ٢٤٪، وبذلك شكلت تلك الطبقات نسبة ٨١٪ من أعضاء المجلس الثاني، وبالمقابل كان هناك التجار الذين شكلوا نسبة ٧٪، والحرفيين والأصناف حازوا على نسبة ٤٪، وكانت نسبة ٣٪ فقط من الطبقات الدنيا[(٢)].

كانت أهم قضية بالنسبة للحكومة الإيرانية بعد افتتاح مجلس الشورى الوطني الثاني هي كيفية التعامل مع الجهاز الحكومي والقوات المسلحة، وكان ينبغي بحكومة الثورة الجديدة إزالة الجهاز الحكومي الإستبدادي والمجيء بجهاز حكومي جماهيري دستوري بدلاً عنه وإبعاد جيش الإستبداد، وتأسيس جيش وطني، ولكن الحكومات التي وصلت إلى سدة الحكم بعد فتح

---

(١) للإطلاع على الإحصائية الخاصة بالطبقات. يراجع: زهرا شجيعى، نمايندكان مجلس شوراى ملى در بيست ويك دوره قانون كذارى، مؤسسة مطالعات وتحقيقات إجتماعى، تهران ١٣٦٤ش، الجدولين رقم ٤ و٦، ص١٨٠؛ سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٩٨ ـ ١٩٩؛ على مرادي مراغه اى، منبع قبلى، ص٤٣٦.

(٢) زهرا شجيعى، نمايندكان مجلس شوراى ملى...، ص٢٥٠؛ على مرادى مراغه اى، منبع قبلى، ص٤٣٦ ـ ٤٣٧.

طهران أبقت على الجهاز الحكومي للشاه المخلوع، وسعت للقضاء على نواة الثورة الجماهيرية التي حصلت في أذربيجان وكيلان، وعطلت الرغبة في تأسيس جيش وطني، وإن القضية المثيرة للإنتباه هي أن حكومة سبهدار أعظم الأولى أبقت على لواء القوزاق ـ الذي قصف المجلس الأول بالمدفعية ووقف بوجه القوى الداعية إلى الدستورية أبان تحرير طهران ـ كما هو، وتركت الخيالة البختياريين على حالهم[١].

انتصرت الثورة الدستورية ولكن فشلها بدأ منذ اليوم الأول للإنتصار؛ إذ إن الحكومات التي وصلت إلى السلطة بعد تحرير طهران لم يكن الهدف منها سوى تشتيت الثورة، ويكفي أن نلقي نظرة على برنامج حكومة محمد ولي خان تنكابني سبهدار اعظم الثانية، التي قدمت برنامجها إلى مجلس الشورى الوطني الثاني بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني ١٩٠٩م، وكانت تضم سبهدار أعظم، رئيساً للوزراء ووزيراً للحربية، وعلاء السلطنه، وزيراً للخارجية، وسردار أسعد، وزيراً للداخلية، وغيرهم[٢].

من النقاط الأساسية التي تضمنها برنامج الحكومة الجديدة تأكيدها أنها تسعى إلى تقدم البلاد وحفظ الأمن والنظام وضرورة تأسيس جيش قوامه (٢٥) إلى (٣٠) ألف جندي وضابط، والتقديرات الأخرى للبرنامج كانت الإستقراض الأجنبي من الخارج، والإصلاحات المالية، واستدعاء المستشارين الأجانب للعمل في هيكلية الوزارات والدوائر، وكتابة قوانين المحاكم، فضلاً عن تنظيم الإدارة الحكومية على النمط الحديث، ويلاحظ أن هذا البرنامج أعد بهدف سيطرة وتعزيز الجهاز الحكومي الموجود، دون أن تكون له أية توجهات ثورية، مما أثار جدلاً كبيراً داخل المجلس، فقد وجد بعض أعضائه أن هذا البرنامج مجرد امتداد لسياسات الوزارات السابقة التي

(١) أحمد قاسمى، شش سال انقلاب مشروطه إيران، بى تا، ١٣٥٣ش، ص٢٧.
(٢) عن تشكيلة الوزارة. يراجع: جمشيد ضرغام بروجني، منبع قبلى، ص٤٥ ـ ٤٦.

عملت في عهد الشاه المخلوع، فسياسة فرض الضرائب الجديدة والحصول على القروض الأجنبية، واستخدام عناصر أجنبية هي السياسة ذاتها التي أثقلت كاهل الكادحين في القرى والمدن الإيرانية وأخضعت البلاد أكثر وأكثر للقيود الاستعمارية، لهذا فإن الحكومات التي وصلت إلى السلطة تبيّن إنها كانت تغيّر شكلها باستمرار، ولكن نهجها وبرنامجها لم يتغيّر، لا بل إنها تجاهلت حاجات المجتمع وقضاياه العاجلة، وبعد مضي سنة واحدة على عمل حكومة سبهدار أعظم الثانية أقيلت الحكومة، وكانت نفقات إيران تقدر بـ (١٣) مليون تومان مقابل امتلاكها دخلاً بلغ (٨) ملايين تومان في خزينتها، فكان العجز في الميزانية يقدر بـ (٥) ملايين تومان، وكانت البلاد مدينة في الوقت نفسه للدول الأجنبية في الخارج بحدود (٧) ملايين و(٥٠٠) ألف تومان وتدفع سنوياً (٢,٥) مليون تومان فوائد[(١)].

تعرضت الحكومة الإيرانية ومجلس الشورى الوطني في دورته الثانية منذ البداية إلى سلسلة من المشاكل الخارجية هذا من جهة، كما عانت البلاد من أزمة مالية غير اعتيادية من جهة أخرى، فكانت تلك الحقبة واحدة من أدق المراحل التاريخية في حياة الدولة الإيرانية الجديدة.

ثالثاً: المشاكل التي واجهت النظام الجديد:

واجهت الحكومة الإيرانية مشكلتين مهمتين، أولهما: رفض روسيا سحب قواتها من إيران، فضلاً عن استغلال كل من بريطانيا وروسيا حال الفوضى والإضطرابات التي ازدادت كثيراً على نطاق الجبهة الداخلية لتزيدا من عدد قواتهما داخل الأراضي الإيرانية، تحت ذريعة حماية رعاياهما المقيمين في البلاد، الأمر الذي دعا الجيش الروسي لأن يفرض سيطرته على مدينة أردبيل بعد أن غدت زمام الأمور فيها لصالح المتمردين وقطاع الطرق. وفي الوقت

---

(١) أحمد باقر عاقلى، روز شمار تاريخ إيران از مشروطه تا انقلاب إسلامي، جلد أول، نشر كفتار، تهران، ١٣٦٩ش، ص٧٢ ـ ٧٣؛ أحمد قاسمى، منبع قبلى، ص٢٦.

نفسه استدعت بريطانيا قوات إضافية جديدة إلى الجنوب الإيراني استجابة للنداءات التي وجهها قنصلها والعديد من تجار المناطق الجنوبية، الذين تأثروا كثيراً بالحال الأمنية المضطربة هناك، وتعرّض بضائعهم للسلب والنهب، فطالبوا بإرسال تلك القوات لحماية طرق القوافل التجارية[١].

حاول الدستوريون الضغط على حكومتهم لإقناع روسيا بسحب قواتها من إيران، وأثيرت قضية انسحاب القوات الروسية داخل المجلس في شباط ١٩١٠م، وطلب أحد التجار من وزير الخارجية الإيراني، الذي كان حاضراً في إحدى جلسات المجلس، أن يوضح السبب في وجود القوات الروسية في إيران بعد استرجاع النظام، ولكن وزير الخارجية الإيراني اكتفى بالقول: «أن عملية انسحاب القوات الأجنبية سيتم عن طريق المفاوضات وإن وزارته ما زالت مستمرة في التفاوض مع الحكومة الروسية»[٢].

إن رجال البازار الإيراني، بما فيهم التجار، ومن منطلق مهنتهم التجارية كانوا يدافعون عن عملية حفظ النظام واستتباب الأمن في ربوع البلاد، فأديب التجار الذي كان من التجار المثقفين في المجلس الثاني، كان يدافع بشراسة عن أهمية استتباب الأمن ومعاقبة الأشرار، وتنفيذ قانون ترك الأسلحة والترويج للبضائع الإيرانية، ودعم التجار داخل البلاد، وتأسيس الشركات، وتطوير الصناعات الداخلية وازدهارها، وضرورة خروج القوات الروسية من البلاد. لذلك كان أديب التجار عضواً ناشطاً جداً داخل المجلس الثاني، ففضلاً عن المشاريع التي قدمها للمجلس طرح العديد من الأسئلة على مختلف الوزراء داخل المجلس الثاني، وقام بقراءة شكوى التجار الإيرانيين المقيمين في مدينة «بادكوبه» شمال إيران في المجلس لدى اعتراضهم على

---

(١) أحمد بشيرى، كتاب آبى شهاى كزار محرمانه وزارت أمور خارجه انكليس درباره انقلاب مشروطيت إيران، جلد سوم، شرنو، تهران، ١٣٦٣ش، ٨١٤؛ R. W. Cottam, Op. Cit, P. 171; E. Yapp, Op. Cit, P. 13.

(٢) H. Nazem, Op. Cit, PP. 55 - 56.

المعاملة السيئة لقنصل «بادكوبه» وفيما يتعلق بالهجوم على دار استراحة التجار وغلق مدرسة الإيرانيين في «بادكوبه»، وتساءل عن رد وزارة الخارجية الإيرانية على ذلك، وعدّ تواجد القوات الروسية في إيران بأنه يخالف «القوانين الدولية»[١].

أما المشكلة الثانية التي واجهتها الحكومة الإيرانية، فهي نقص المال اللازم للقيام بالإصلاحات، وكان أمام الحكومة في هذا المجال خيارين لا ثالث لهما، إما الحصول على قرض أجنبي، أو الحصول على دخول نقدية من داخل البلد، وبما أن طلب أي قرض دولي أو فرض ضرائب جديدة لا يتم إلاّ من خلال المصادقة عليها من قبل مجلس الشورى الوطني الثاني، ونتيجة لتدهور الوضع الاقتصادي في البلاد، وتعرض خزينة الدولة إلى العجز المالي، طلبت الحكومة الإيرانية في ١٣ كانون الأول ١٩٠٩م إلى ممثلي الدولتين روسيا وبريطانيا في طهران بضرورة تقديم قرض مشترك لها بمبلغ قدره (٤٠٠,٠٠٠) باون استرليني[٢]، بعد أن تم التصويت والمصادقة في المجلس الثاني على قانون الاستقراض الأجنبي، من أجل مساعدتها في إعادة الاستقرار. وهنا استغلت الحكومتان حاجة إيران الملحة للمال وقررتا إرسال مذكرة مشتركة إلى الحكومة الإيرانية في ١٨ شباط ١٩١٠م أكدتا فيها موافقتهما على تقديم القرض المقترح، ولكن على وفق شروط معينة من ضمنها قيام الحكومة الإيرانية بتقديم منهاج مفصل للإنفاق يصادق عليه من قبل سفارتي الدولتين في طهران، وأن يكون بإشراف لجنة تتكون من المستشار المالي ومسؤول إدارة الكمارك وعضوين من المجلس واثنين من الإيرانيين الآخرين، فضلاً عن ذلك فإن على الحكومة الإيرانية أن توافق على

---

(١) مذاكرات مجلس دوره دوم تقنينيه (ذي القعدة ١٣٢٧ تا محرم ١٣٣٠هـ.ق)، جلد أول، تهران، ١٣٢٥ش، ص٨١ و٣٢٥ - ٣٢٦.

(٢) "BDOW 1898-1914", vol. X, part. 1, Extract From the Annual Report for Russia for the year 1910, March 22, 1911, No. 747, P. 741.

استخدام سبعة مستشارين ماليين فرنسيين في وزارة المالية، وأن تكون العوائد الكمركية في الشمال والجنوب ضماناً لهذا القرض، وتعيين جندرمة كافية لحماية الطرق التجارية، ناهيك عن تعهد إيران بأن لا تمنح أي امتيازات دون موافقة مسبقة من حكومتي الدولتين بريطانيا وروسيا، وأن يمنح امتياز الملاحة في بحيرة أرومية للروس(١).

وبما أن القرض المذكور قد اشتمل على عدد من الشروط التي نظر إليها المجلس الثاني على أنها خطرة ومدمرة للاستقلال الإيراني، فقد عدت المذكرة المشتركة مخيبة للآمال الإيرانية، الأمر الذي دعا مجلس الشورى الوطني الثاني إلى رفضها، وبعد ذلك حاولت الحكومة الإيرانية الدخول في مفاوضات مع بعض المؤسسات المصرفية البريطانية للحصول على قرض، إلاّ أن الحكومة البريطانية اتخذت نشاطاً مضاداً للحيلولة دون تقديم أي قرض من شأنه أن يتنافس على الضمانات نفسها التي تضمنها القرض البريطاني ـ الروسي المشترك؛ لذلك سعى المجلس الثاني للحصول على العوائد من داخل البلاد بطرق شتى(٢).

لم يكن مجلس الشورى الوطني في دورته الثانية بعيداً عن تلك المشاكل، فقد تعرض هو الآخر لأخطر الأزمات واشد المراحل رعباً في ظل شبح الحرب الأهلية التي هددت كيان الدولة الجديدة وسط التناقضات الداخلية والتهديدات الخارجية، وكان من خصوصيات هذا المجلس تشكيل الأحزاب السياسة المختلفة، فبعد حقبة لم تكن بالطويلة انقسم المجلس على نفسه

---

(١) "BDow 1891-1914", vol.x, part. 1, p.741; "The Times", London, Marck2, 1910;
سيد كاظم اتحاد، تاريخچه ى مستشاران آمريكايى در إيران، در كتاب «قصه اصلاحات نا تمام در مجلس دوم بست از بيروزى مشروطه» ويزه نامد ياد، نشريه بنياد تاريخ انقلاب اسلامى إيران، سال نوزدهم، شماره هاى ٧٣ ـ ٧٤، تهران، ١٣٨٣ش، ص١٣٣ ـ ١٣٤؛ يونس مرواريد، منبع قبلى، ص٣٤٠.

(٢) R. K. Ramazani, Op. Cit, P. 109; "The Time", London, March 2, 1910;
يونس مرواريد، منبع قبلى، ص٢١٩؛ سيد كاظم اتحاد، منبع قبلى، ص١٣٤.

وبرزت في داخله أحزاب سياسية متباينة، كان أهمها الحزبان الرئيسان حزب الديمقراطيين الشعبيين الجديد (دمكرات عاميون) الذي كان يضم المجاميع والأحزاب الإشتراكية الديمقراطية التي ظهرت منذ بداية انطلاق الثورة الدستورية وكذلك بقية أحزاب اليسار الليبرالية، وكان لهذا الحزب برنامجاً وطنياً مفصلاً يشمل إجراء الإصلاحات الأساسية وتنظيم العائدات وبقية الرسوم المباشرة، والتعامل العادل مع النساء والأقليات الدينية، ويؤيد هذا الحزب الحكم المركزي ويعده السبيل الوحيد للقضاء على قوة القبائل والعلماء وتمهيد المجال أمام التنمية الاقتصادية، وقد تزعم كتلة الديمقراطيين السيد حسن تقي زاده وحسين قلى خان نواب وسليمان ميرزا اسكندرى ووحيد الملك اشتيانى وسيد محمد رضا مساواة، وكان هؤلاء متأثرين بالأفكار الغربية ولاسيما بناء ديمقراطية إسلامية ومواجهة الاستبداد القاجاري. أما الحزب الثاني فهو حزب المعتدلين أو الحزب الاجتماعي المعتدل (اجتماعيون إعتداليون) الذي تأسس للوقوف بوجه الديمقراطيين إلى حد ما، وهو حزب محافظ، وأهم شخصية لهذا الحزب هو آية الله السيد عبد الله البهبهاني، ونجح هذا الحزب في أن يضم إلى صفوفه العديد من الوجهاء والكبار وشخصيات الطبقة الحاكمة القدماء والعلماء، ومنهم سردار أسعد البختياري وسبهدار اعظم والسيد محمد صادق الطباطبائي وميرزا محمد علي دولت آبادى والحاج آقا شيرازى وشكر الله خان وقوام الدولة وميرزا علي أكبر خان دهخدا، وقد حصل المعتدلون على الأكثرية النسبية في المجلس، ولكن الديمقراطيين الذين كانوا يتحدون أحياناً مع الأحزاب الصغيرة، كانوا يتمتعون بنفوذ أكبر، ومن ذلك أنهم كانوا يمتلكون في الحكومة التي تشكلت برئاسة العميد أسعد البختياري ولمدة طويلة صحيفة تحمل اسم «إيران نو ـ إيران الجديدة» التي يرأس تحريرها الديمقراطي الأذربايجاني محمد أمين رسول زاده من أهالي ما وراء القفقاس، هذه الصحيفة التي كانت على درجة كبيرة من المهنية، وكان لها دور مؤثر في بث الوعي السياسي لدى الإيرانيين[١].

---

(١) نيكى. آر. كدى، منبع قبلى، ص١٠٧ ـ ١٠٨.

إنّ مجلس الشورى الوطني الثاني كان تحت سيطرة هذين التيارين السياسيين وإن كانت هناك تيارات سياسية أخرى[١]. فالديمقراطيون الذين كانوا يشكلون الأقلية في المجلس أعلنوا أن عدد أعضائهم هو (٢١) نائباً، وكانت أهم عناوين برامجهم فضلاً عما ذكرناه تتمثل في تحقيق الرقي مع مراعاة أصول التكامل، والاهتمام بأحوال فقراء البلاد وتسهيل طريقة معيشتهم والاهتمام بتكثير مصادر الثروة العامة، وبذل الجهود في إشاعة العلوم والتعليم الإجباري والسعي إلى تنظيم ومضاعفة القوات العسكرية بما يطابق الأصول الحديثة والمحافظة على العلاقات الخارجية في الميادين السياسية والتجارية والاقتصادية، وهي في الغالب عبارة عن مفاهيم عامة وشعارات، وفيما يخص حزب المعتدلين، الذي كان التجار الموجودون في المجلس ينتمون له، فقد كان عددهم في المراحل الأولى من عمل المجلس (٤١) نائباً، ومن تجار المجلس الثاني الذين كانوا ضمن زمرة المعتدلين يمكن أن نذكر الأسماء التالية: الميرزا محمد أديب التجار الأصفهاني، نجل الميرزا عبد الكريم الأصفهاني، من التجار النواب في المجلس الثاني عن مدينة قزوين، والميرزا محسن خان معتمد التجار، نجل الحاج شفيع أمين التجار الأصفهاني، وهو تاجر ومالك وموظف لدى الدولة ونائب عن أذربيجان (تبريز)، ومحمد يزدي، وكيل التجار، الذي يمتلك تحصيل دراسي قديم بمستوى السطوح تقريباً ونائب في المجلسين الأول والثاني، وقد توفي قبل انتهاء مدة المجلس الثاني في بناية المجلس (بهارستان) بتاريخ ٦ ربيع الأول

(١) شُكِّلتْ في إيران أحزاب سياسية أخرى داخل مجلس الشورى الوطني الثاني ذات اتجاهات متباينة، لكنها كانت اقل مستوى من الحزبين الرئيسين، ومنها حزب «اتفاق وترقي ـ الاتفاق والترقي» وحزب «الداشناقيون» وحزب «ترقى خواهان ـ التقدميون» وحزب «ليبرال ـ الليبراليون»، ومع أنها كانت اقل من مستوى الحزبين الرئيسين، إلاّ أن هذه الأحزاب الصغيرة أصبحت ذات أهمية كبيرة في التحالفات والائتلافات. يراجع بهذا الخصوص: منصوره اتحاديه (نظام مافى)، مجلس وانتخابات از مشروطه تابايان قاجاريه، ص١٢٥؛ على اصغر شميم، إيران در دوره سلطنت قاجار، ص٥٢٤.

١٣٢٩هـ.ق، وقد أشار في كلمة له في المجلس الثاني عن «مسلكه المعتدل» قائلاً: «أرى دائماً أن أساس المسلك هو المنهج العملي وليس الاسمي... ومعنى ذلك عبارة معينة وعنوان معين لا استطيع أن اعرض عنه في أي وقت من الأوقات على الإطلاق... وأمل أن لا أخرج عن هذا المسلك... بمعنى أن أكون جزءً من ذلك الشيء الذي يفهم من معنى الاعتدال»، ويضيف موضحاً في نهاية كلامه أنه لم يتمكن من تنفيذ التزاماته تجاه النظام الداخلي للحزب بسبب مرضه ومشاكله الأخرى، ولهذا السبب لم يُذكر اسمه ضمن زمرة المعتدلين، والحاج محمد إسماعيل كاشف (الكاشاني) ويمتلك تحصيل دراسي قديم بمستوى السطوح، ويمتهن التجارة، وعضو في المجلس الثاني من مدينة تربت حيدرية (خراسان)، والميرزا عبد الله صادقي معين الرعايا، نجل الحاج محمد صادق، مشير التجار التبريزي، ويمتلك تحصيل دراسي متعارف عليه، ومالك، وتاجر وعضو المجلس من أذربيجان (تبريز)، وأرباب كيخسروا شاهرخ، تاجر يمتلك تحصيل دراسي لمرحلة المتوسطة ونائب عن الزرادشتيين في عدة دورات للمجلس، وسمى نفسه بالمنفرد في تحديده للتحالفات في المجلس، وأعلن أن بنود برنامجه تشمل ركنين أساسيين هما المحافظة على اللغة الوطنية واجتناب استخدام الكلمات، والألفاظ الأجنبية، والآخر هو المطالبة بالتربية الصحيحة للشاه الشاب أي السلطان أحمد شاه[١].

لذلك انقسم الثوار على ثلاثة كتل متصارعة، فقد انقاد حيدر عمو اوغلى وعلي محمد خان تربيت كلياً إلى تقي زاده والديمقراطيين، ووضعت القوات البختيارية المتواجدة في العاصمة طهران نفسها تحت قيادة المعتدلين، في حين انفرد يفرم خان، الأرمني الأصل، بقيادة مجموعة من أنصاره الذين

---

(١) للتفاصيل. يراجع: عطاء الله فرهنك قهرمانى، منبع قبلى، ص١٤ ـ ٢٠؛ سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص١٩٩ ـ ٢٠٠.

ارتبطوا به شخصياً، فضلاً عن قوات الثوار التبريزيين التي انخرطت تحت قيادة ستارخان وباقرخانه دون الاعتراف بالأطراف المتصارعة الأخرى[١].

في ظل هذا الواقع الذي كانت تمر به طهران، بدأ الصراع السياسي يشتد بين كتلتي الديمقراطيين والمعتدلين، الذين بدأ كل منهما يكيل الاتهامات والانتقادات للطرف الآخر، فقد اتهم المعتدلون منافسيهم الديمقراطيين بالهرطقة الفوضوية بوصفهم يحملون أفكاراً الحادية لم يتم الإفصاح عنها تتعلق بفصل الدين عن السياسة وعدم تدخل علماء الدين في الشأن السياسي، وهذا ما دفعهم ـ أي المعتدلين ـ للإفصاح عن أهدافهم داخل المجلس، التي أكدوا بأنها أهداف تنطلق من روح الإسلام، وأنهم يرفضون الأفكار الغربية، ويتخذون من المناداة بالمساواة والحرية والأخوة والإنسانية هدفاً ومن الاعتدال طريقاً[٢].

والواقع أنه في المرحلة الأولى من عمر المجلس الثاني كانت الكفة متساوية بين الحزبين، ولكن تبيّن فيما بعد أن الكفة أخذت ترجح لصالح حزب المعتدلين لعوامل عديدة منها: أن الديمقراطيين هم الذين أسهموا في خلقها إلى الحد الذي فهم من خلاله المعتدلون كيف باستطاعتهم استغلال حال التخبط والبلبلة الموجودة بين صفوف الديمقراطيين، واستفادوا كثيراً من نقاط الضعف لديهم التي وظفوها لصالحهم في إثارة مشاعر العامة، وأوهموا الجمهور الإيراني ولاسيما الحرفيين والتجار داخل البازار الإيراني، فضلاً عن رجال الدين، إلى الحد الذي جعلوهم فيه يعتقدون بأن الديمقراطيين هم من ألد أعداء الإسلام[٣].

---

(١) أحمد كسروى، تاريخ هيجده ساله اذربايجان، ص١٣٦.

(٢) «مجلس» (روزنامه)، طهران، سال جهارم، شماره (٨٤)، بتاريخ ٢٧ أوريل (نيسان) ١٩١١م؛ منصوره اتحادية (نظام مافى)، مجلس وانتخابات از مشروطه تابايان قاجاريه، ص١٢٦.

(٣) حسن الجاف، المصدر السابق، ص٣٣٦.

تحولت حال التنافس بين الحزبين الرئيسين في المجلس الثاني إلى مرحلة جديدة من مراحل الصراع السياسي الذي لم تراعَ فيها أبداً الظروف السياسية الداخلية التي تمر بها البلاد، بما في ذلك الهيمنة الاستعمارية للخصمين التقليديين لإيران (بريطانيا وروسيا) والمؤامرات التي كانت تُحيكُها الرجعية المحلية، وبما أن الظروف السياسية كانت صعبة للغاية، فقد استغل أعضاء الحزب الديمقراطي حال الضعف التي تميزت بها حكومة سبهدار أعظم، وعدم قدرتها السياسية في اجتياز الأزمات المتراكمة التي واجهتها، لاسيما عجزها في تحقيق الاستقلال، وبسط السيادة الوطنية، ناهيك عن تخبطهافي إجراءاتها المتخذة بخصوص حفظ الأمن والاستقرار الذي كانت البلاد تفتقده، في حين رفض أعضاء حزب المعتدلين بالمقابل الإصلاحات والأفكار كافة التي جاء بها الديمقراطيون ضمن برنامجهم الإصلاحي، ولاسيما تلك التي دعت إلى فصل الدين عن السياسة وسيطرة الدولة على المؤسسات الدينية للإستخدام العام والتعليم المجاني للجميع إلى الحد الذي اتهموهم من خلاله بأنهم ألد أعداء الإسلام، إلاّ أن ذلك لم يمنع الديمقراطيين من التخطيط، لإجراءات أخرى وصلت هذه المرة إلى حد التهديد والتحذير لبعض الرموز الدينية، المحسوبة على حزب المعتدلين من أمثال السيد محمد الطباطبائي، والبعض الآخر من رجال الدين الذين تلقوا من الديمقراطيين تهديداً صريحاً بالإبتعاد عن السياسة والتوجه كلياً نحو ممارسة ومتابعة الشعائر الدينية المحض وعدم الإهتمام بالقوانين الشرعية دون القوانين المدنية[١].

امتدت حال الصراع بين الطرفين إلى أروقة المجلس الثاني، فتصدى قادة الحزبين بعضهما للبعض الآخر في أثناء المناقشات البرلمانية، ولاسيما تلك المتعلقة بالإصلاحات الإدارية وإنقاذ حال العجز التي تعاني منها ميزانية

(١) منصوره اتحاديه، بيدايش وتحول أحزاب سياسى مشروطيت (دوره أول ودوم مجلس شوراى ملى)، انتشارات كستر، تهران، ١٣٦١ش، ص٢٤٧؛ ايوانف، منبع قبلى، ص٨٧؛ على مرادى مراغه اى، منبع قبلى، ص٤٤٣؛ زانت آفارى، منبع قبلى، ص٣٦٨ وص٣٧٥.

الدولة، ورغبة الطرفين في طرح وجهة نظرهما فيما يتعلق بالأسس والمستلزمات التي يستندون إليها لوضع الحلول الكفيلة بإخراج البلاد من عنق الزجاجة، وهذا ما أدخلهم في مجادلات كلامية لم تجد نفعاً ولم تعد ذا أهمية بالنسبة للشعب الإيراني حسب، بل جاءت على حساب معاناته التي تزداد يوماً بعد آخر، علماً بأن تلك المهاترات لم تتوقف عند حد على الرغم من الانتقادات اللاذعة والمتكررة التي وجهت لهم من قبل أعضاء المجلس الآخرين، الأمر الذي أفقد المجلس هيبته.

كانت تهيمن حال من الضعف العام على مجلس الشورى الوطني الثاني، تعيقه عن وضع البرامج الأساسية والأصولية، ويعود هذا الضعف، فضلاً عما ذكر آنفا، إلى التركيبة الطبقية للمجلس وإلى الجو العام السائد في المجتمع والأوضاع السياسية الجديدة، التي تختلف كثيراً عن حال المجلس الأول، وفقد المجتمع لحال الحماس والاندفاع الأولى للثورة، وانخفاض معدل اهتمام المواطن بالسياسة، فضلاً عما أشاعته الأوضاع الجديدة من الخيبة والتقاعس وفقدان الدافع، الذي ظهر تماماً داخل المجلس الثاني أيضاً، وكان نواب المجلس الثاني ـ ومن ضمنهم ممثلي التجار ـ يمضون جل وقتهم في المناقشات المطولة والمملة بخصوص المواد القانونية، وإن مناقشات المجلس الثاني كانت مليئة بالألفاظ المملة، والمداولات المطولة حول المسائل الثانوية والجزئية والملاحظات اللغوية واللفظية والقانونية، إلى الحد الذي أشار فيه وكيل التجار ذات مرة إلى المسألة الأتية: «أعتقد بأنه لا ينبغي لنا أن نتحاور بهذا المقدار حول عبارة كتبت سهواً». وتجدر الإشارة إلى أن اهتمامات نواب المجلس الثاني مقارنة بنواب المجلس الأول كانت تتباين تماماً على الرغم من أن نواب المجلس الثاني لم يتخلوا عن الأهداف الرئيسة للتجار ومنها سلامة الطرق والأمن وتحسين التجارة ورقيها وتوسيع الصناعات والمساعدات الحكومية لتوسيعها، وتحكيم القانون في المعاملات التجارية، ولكنهم لم يتمتعوا بالقدر الكافي من القوة والانسجام، وكانوا يدخلون في

نقاشات مطولة حول جزئيات المواد القانونية على الأكثر، ولم يتطرقوا إلى طرح المشاريع الجوهرية والمنظمة والهادفة لتنفيذ مطالبهم، ويبدو أنهم لم يحملوا هم هذا الموضوع أيضاً، لذلك فإن الضعف السياسي للتجار وخروجهم من حلبة الصراع من أجل الفوز بالسلطة السياسية، ساقهم للإهتمام بالمسائل الهامشية، بحيث أنها أوصلت أرباب كيخسرو ـ وهو من التجار البارزين في المجلس الثاني ـ إلى المستوى الذي كان يرى فيه أن واجبه الأساس في المجلس يتمثل على الأكثر بأن ينبه النواب الغافلين بملاحظات لفظية وذلك بأن يستخدموا المصطلحات الفارسية بدلاً من المصطلحات الأجنبية، ويبذلوا ما بوسعهم من أجل العثور على المصطلحات الفارسية الصحيحة[1].

ويكفي أن نذكر أن إحدى خصائص المجلس الثاني هي الانفصال عن الشعب الإيراني، بينما كان المجلس في دورته الأولى يسمح للبعض بالحضور وحتى المشاركة في مناقشاته. لذا سعى مجلس الشورى الوطني في دورته الثانية إلى حل القضايا المهمة في جلسات سرية أو في إطار الكتل التي تزود المجلس بالنتيجة لتكون إمكانية إبداء الرأي من قبل الممثلين قليلة جداً، وقد شخص هذا الموضوع السفير الروسي في طهران أواخر عام ١٩٠٩م عندما كتب تقريراً إلى وزارة الخارجية الروسية حول الدورة الثانية من المجلس واصفاً إياها بالإعتدال بقوله: «استناداً إلى المعلومات التي تم الحصول عليها حتى الآن يمكن إن نتكهن بأن هذه الدورة ستكون أكثر عقلانية واعتدالاً من الدورة الأولى»[2]. وكان توقعه صحيحاً.

في خضم تلك الأوضاع شهدت بدايات عام ١٩١٠م عدة أزمات هزت الكيان السياسي والاجتماعي، فقد طفت إلى السطح الإختلافات الداخلية لجبهة الدستوريين وأدت إلى إضعافهم كثيراً، نتيجة لتزايد الإضطرابات

(١) مذاكرات مجلس دوره دوم، جلد دوم، ص٩٠١ ـ ٩٠٧؛ ص٩١٣.
(٢) أحمد قاسمى، منبع قبلى، ص٢٦ ـ ٢٧.

وانعدام الاستقرار، فقد ازدادت حدة المواجهة بين الديمقراطيين والمعتدلين داخل المجلس الثاني بشكل غريب بسبب اعتقاد الحزب الديمقراطي أن التيار الديني يشكل عقبة كأداء تحول دون حصولهم على الأغلبية في مجلس الشورى الوطني الثاني، الأمر الذي دفع إحدى المجموعات التي تؤمن بمنهج الاغتيال والتابعة للديمقراطيين للقيام باغتيال أحد الساسة المعتدلين المدعو ميرزا حسن خان أمين الملك، وعلى الرغم من محاولة الديمقراطيين إبعاد التهمة عنهم واستنكارهم للحادث داخل المجلس الثاني، إلاّ أن ذلك لم يمنع المعتدلين من اتهام السيد حسن تقي زاده، زعيم كتلة الديمقراطيين في المجلس، بالاشتراك في عملية الاغتيال والتخطيط لها، ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل إن المعتدلين طالبوا السيد عبد الله البهبهاني ـ المجتهد الديني المعروف ـ، بالحصول على فتوى شرعية تجيز عزل وطرد النائب حسن تقي زاده من المجلس بوصفه أحد المفسدين الخارجين عن الدين الإسلامي[١].

إن انعدام التعاون بين الديمقراطيين والمعتدلين وزيادة شقة الخلاف بينهما دفعت إلى وقوع أحداث لم تكن في الحسبان استعملت فيها الأسلحة للإطاحة ببعضهم البعض، ففي ليلة ١٥ تموز ١٩١٠م وقعت حادثة مروعة هزت البلاد نتيجة لقيام أربعة مأجورين باغتيال السيد عبد الله البهبهاني بتهمه «خيانة الثورة» في منزله بشكل مفجع أمام عائلته، الأمر الذي أثار هيجاناً كبيراً في طهران وبقية المدن الإيرانية الأخرى بوصفه رمزاً دينياً بارزاً ومجاهداً مميزاً في الثورة الدستورية[٢].

أثارت حادثة اغتيال السيد عبد الله البهبهاني غضباً شديداً لدى البازار

---

(١) أحمد كسروى، تاريخ هيجده ساله اذربايجان، ص١٣٧؛ زانت آفارى، منبع قبلى، ص٣٧٨؛ حسن الجاف، المصدر السابق، ص٣٣٧.

(٢) أحمد كسروى، تاريخ هيجده ساله أذربايانجان، ص١٣٨؛ على مرادى مراغه اى، منبع قبلى، ص٤٤٣؛ محمود ستايش، مشروطيت إيران، جاب أول، نشر ثالث، تهران، ١٣٨٥ش، ص١١٥.

الإيراني بمكوناته كافة في أنحاء المدن الإيرانية المختلفة، إلى الحد الذي أغلق فيه البازار أبوابه وامتنع الكثير من التجار والكسبة وذوي المهن داخل البازار من فتح محلاتهم لأيام عدة احتجاجاً على هذا لحادث الذي أودى بحياة أبرز زعيم ديني في إيران، ونظمت نقابات البازار في طهران إضراباً في السوق، وأقاموا تجمعاً جماهيرياً في مسجد البازار وطالبوا بإلقاء القبض الفوري على كل المشاركين في عملية الاغتيال[١].

ولمدة خمسة أيام أقام الكسبة من أهالي البازار وغيرهم مجلس الفاتحة في مدرسة مردى ومسجد شاه على روح الفقيد، وعلى الرغم من الجهود المبذولة باتجاه معرفة الجناة، إلاّ أنه لم يتم العثور عليهم، ولكن ظل الانطباع العام وسط الشارع الإيراني بأحزابه ومواطنيه يشير إلى أن النائب حسن تقي زاده وأنصاره كانوا وراء اغتيال السيد عبد الله البهبهاني، الأمر الذي طالب فيه أهالي البازار الإيراني من تجار وكسبة وذوي المهن بإلقاء القبض على النائب حسن تقي زاده، وفي الوقت نفسه وحدت هذه الحادثة بين العديد من الأطراف السياسية والبازار الإيراني للوقوف صفاً واحداً تجاه تلك الأعمال، فقد انظم كل من ستار خان وباقر خان وضرغام السلطنه يدعمهم كسبة وتجار وذوي المهن في البازار الإيراني وسردار محي وسبهدار أعظم إلى المجموعات المطالبة بإبعاد النائب حسن تقي زاده خارج البلاد، وطالبوا نائب السلطنه (الوصي على العرش الإيراني) وسردار أسعد، الذي كان آنذاك نائباً في المجلس، والوزراء بإلقاء القبض على القتلة وتقديمهم إلى العدالة[٢].

لم يقف المعتدلون ـ بما فيهم أهل البازار ـ مكتوفي الأيدي أمام تلك الحادثة، بل إن ردود أفعالهم تميزت بالغضب الشديد، فطالبوا وبشكل مباشر بعد الحادثة بعقد جلسة خاصة للمجلس لبحث عملية الاغتيال، وطالبوا خلال

---

(١) يرواند آبراهاميان، منبع قبلى، ص١٣٣ ـ ١٣٤.

(٢) روزنامه أخبار مشروطيت وانقلاب إيران، ص٢٠٢؛ أحمد كسروى، تاريخ هيجده ساله اذربايجان، ص١٣٨ ـ ١٣٩؛ على مرادى مراغه اى، منبع قبلى، ص٤٤٣.

تلك الجلسة بطرد النائب حسن تقي زاده من المجلس الثاني بوصفه المحرض على ذلك الاغتيال، وحثوا في الوقت نفسه الزعماء السياسيين في إيران على توحيد جهودهم بهذا الاتجاه نتيجة لسلوك حسن تقي زاده المخالف للإسلام وقوانين الشريعة المقدسة، الأمر الذي يجعله بعيداً عن الأمانة والحصانة البرلمانية التي تقتضيها عضوية المجلس، وعلى إثر ذلك اضطر النائب حسن تقي زاده، الذي كان يعلن دائماً بأنه يعارض مثل تلك الاعتبارات، إلى مغادرة إيران بعد أن عده علماء الدين كافراً، وأصدروا فتوى دينية بحقه بهذا الخصوص، وكان المجلس الثاني قد منحه إجازة إجبارية يوم ١٠ آب ١٩١٠م لمدة ثلاثة أشهر، وبدلاً من أن تتجه الأحداث إلى طريق التهدئة والهدوء، تطورت باتجاه تصعيد الخلافات بين الأطراف المتصارعة وحصلت اغتيالات أخرى، إذ تمكن ثلاثة من المعتدلين من القصاص من أعضاء الحزب الديمقراطي عندما تمكنوا من اغتيال اثنين من الأعضاء الديمقراطيين البارزين وهما ميرزا علي محمد تربيت، ابن أخت حسن تقي زاده، والسيد عبد الرزاق، أحد الأعضاء الناشطين في الحزب الديمقراطي في شارع «لاله زار» وجرح شخص آخر يدعى ميرزا حسين خان بطلق ناري في قدمه[١].

إن حال التوتر بين الطرفين (الديمقراطيين والمعتدلين)، واضطراب الأوضاع الداخلية التي أخذت تتجه نحو الأسوء. أدت إلى إضعاف الكيان السياسي وانهيار الأمن في غالبية المدن الإيرانية، وقد أشار الشيخ زنجاني - أحد أعضاء الحزب الديمقراطي - في رسالة له إلى زميله حسن تقي زاده يصف فيها الأوضاع الإيرانية بأبشع صورها، ومما جاء فيها: «إن المخاطر داخل البلاد هذه الأيام قد ازدادت ووصلت الأمور إلى وضع صعب للغاية، ووقعت بعض المعارك في مازندران وكاشان واضطربت الأمور في الأجزاء الجنوبية من البلاد، وانتشر اللصوص وقطاع الطرق في البلاد... وعلى الرغم

(١) أحمد كسروى، تاريخ هيجده ساله اذربايجان، ص١٤٠؛ روزنامه أخبار مشروطيت وانقلاب إيران، ص٢٠٢؛ أحمد شاكر عبد العلاق، المصدر السابق، ص٣٩ - ٤٠.

من التغييرات المتلاحقة داخل الوزارة التي كان يرأسها سبهدار أعظم، إلاّ أن ذلك لم يجد نفعاً، فالأوضاع تسير بالاتجاه الأسوء، مما أثارت انتقادات الصحف لحكومة سبهدار، التي سعت هي الأخرى إلى منع صدور تلك الصحف». ومع ذلك فإن تلك الإجراءات غير النافعة التي قام بها سبهدار أعظم لم تؤدِ إلى إنقاذ الوضع الذي تمر به البلاد، في حين أثبتت للجميع عدم قدرتها على ملئ الفراغ السياسي بالشكل المطلوب، الأمر الذي اضطرها إلى الإستقالة يوم ١١ تموز ١٩١٠م. بعد أن اتسعت شقة الخلاف بين رئيسها ومجلس الشورى الوطني الثاني[١].

وكان من الطبيعي جداً بعد أن تعالت أصوات المعارضة داخل المجلس الثاني ضد حكومة سبهدار أعظم، أن يتفق الأعضاء فيما بينهم، بما فيهم تجار البازار الإيراني، على تشكيل حكومة ائتلافية تضم زعماء البختياريين والديمقراطيين بعد تأييد سردار أسعد، ـزعيم البختياريين لهذا الاتفاق ـ من أجل إيجاد نوع من الموازنة في القوى السياسية داخل المجلس الثاني، الأمر الذي دعا إلى تكليف حسن خان (مستوفي الممالك)، الشخصية الإيرانية المعروفة والمقبولة في الوسط السياسي الإيراني، ولاسيما الديمقراطيين، الذي شكل وزارته مباشرة[٢] بعد استقالة الوزارة السابقة وقدمها إلى المجلس الثاني يوم ٢٦ تموز ١٩١٠م[٣].

رابعاً: حكومة مستوفي الممالك وقضية نزع سلاح المجاهدين:

واجهت حكومة مستوفي الممالك تحديات جمة، فقد كانت أوضاع البلاد

---

(١) مذاكرات مجلس دوره دوم، جلد أول، ص٣٥٢؛ جمشيد ضرغام بروجنى، منبع قبلى، ص٥١؛ على مرادى مراغه اى، منبع قبلى، ص٤٤٣ ـ ٤٤٥.

(٢) عن تشكيلة الوزارة. يراجع: جمشيد ضرغام بروجنى، منبع قبلى، ص٥٢ ـ ٥٤.

(٣) زانت أفارى، منبع قبلى، ص٣٨٤ ـ ٣٨٤؛ ويذكر على مرادى مراغه اى، أن مستوفي الممالك قدم حكومته إلى المجلس الثاني يوم ٢٥ تموز ١٩١٠م. يراجع: على مرادى مراغه اى، منبع قبلى، ص٤٤٥.

وخيمة جداً، ولم تكن الحكومة الإيرانية والمجلس الثاني يمتلكان القدرة اللازمة لمواجهة الأوضاع، ومع ذلك فإنها ركزت ـ في برنامجها الإصلاحي ـ اهتمامها على إصلاح القوات المسلحة وإصلاح الأمور المالية والعدلية والتربية والتعليم، ولكن الموضوع الأول الذي أولته الحكومة اهتمامها الأكبر وسعت بكل قواها لتنفيذه هو نزع سلاح المجاهدين الذين تم استدعائهم مع ستار خان وباقر خان إلى طهران نتيجة للإصرار الروسي المباشر بعد احتلال القوات الروسية لتبريز عام ١٩٠٩م، وتم إسكانهم في «حديقة أمين السلطان» داخل طهران، وكان السبب وراء هذا الإجراء واضحاً تماماً، إذ إن الروس والرجعية الإيرانية أرادوا إبعاد الزعيمين المجاهدين عن تبريز ليمهدوا الطريق لقمع الثورة الدستورية. وكان هناك في طهران أعداد كبيرة أخرى من المسلحين البختياريين البالغ عددهم (٦٠٠) مسلح من أتباع سردار محيى كيلاني، الذين كانوا ذوي علاقة وطيدة بحزب المعتدلين، وكانت الحكومات الإيرانية قد اتخذت العديد من الإجراءات مع هؤلاء منذ صيف عام ١٩٠٩م، فقد حلت قسماً من فصائل المجاهدين القفقاسيين بذريعة عدم وجود ميزانية لهذه الفصائل، وفي أواخر أيلول ١٩٠٩م، اقترحت الحكومة الإيرانية عليهم تسليم أسلحتهم مقابل مبالغ تعويضية معينة ومغادرة طهران، ولكن المجاهدين عارضوا ذلك علانية، وأكدوا بأن الحكومة الإيرانية لم تفِ بوعودها، ومن ثم فأنهم لم يمتنعوا عن تسليم أسلحتهم حسب بل إنهم طالبوا بأن يكون لهم الحق في الإشراف على عمل أعضاء الحكومة، ولهذا فإن مقاومة المجاهدين المسلحين أثارت الخوف لدى سبهدار أعظم ـ رئيس الوزراء السابق ـ الذي توجه شخصياً إلى حديقة أمين السلطان، حيث يتجمع المجاهدون وأبدى مرونة في الكلام معهم مؤكداً أن حكومته كانت قد تراجعت عن حل فصائل المجاهدين، وأنها عازمة على إبقائهم في طهران وتشكيل فوج خاص منهم يعرف بـ «فوج الإنقاذ»؛ كما اقترح سبهدار أعظم على المجاهدين اختيار ممثلين عنهم ليشرفوا على أعمال الوزراء، في حين اتخذ مجلس الشورى

الوطني في دورته الثانية وخلال الجلسة المنعقدة بتاريخ الثامن من كانون الثاني ١٩١٠م وبحضور أعضاء الحكومة قراراً كان في الحقيقة حل مؤسسة المجاهدين، فقد خيّر أمر المجلس الثاني في قراره كل شخص من المجاهدين ممن لا يرغب بالخدمة في الجيش الوطني أن يتسلم نفقات سفره ويعود إلى مدينته، ونظراً لأن هذا القرار لم يتمكن من تلبية أهداف الحكومة الإيرانية، فقد سن المجلس الثاني قانوناً آخر بتاريخ الثالث من نيسان ١٩١٠م نص على تجريد المجاهدين من أسلحتهم واقتصار حمل السلاح على القوات النظامية من الجيش والشرطة والدرك فقط[١].

أما بالنسبة للحكومة الجديدة برئاسة مستوفي الممالك، فقد تذرعت ببعض الفتن والإضطرابات التي انتشرت في أنحاء إيران وطالبت بنزع أسلحة المجاهدين بالقوة، ففي يوم ٤ آب ١٩٠٩م وجهت الحكومة الإيرانية الجديدة إنذاراً إلى الفصائل المسلحة بتسليم أسلحتها إلى الحكومة خلال (٤٨) ساعة فقط، وبخلافه ستتخذ الدولة إجراءاتها بهذا الخصوص، وسيكون مصير من لم يسلم سلاحه الإعدام[٢].

بعد أن اطلع كل من ستار خان وباقر خان على الإنذار الحكومي المتعلق بتجريد قواتهما من السلاح كانا قد وافقا عليه لأول وهلة، ولكن عندما اتضح لهما أن الحكومة الإيرانية لم تكن حيادية في قرارها نتيجة موافقتها على إبقاء حوالي ألفي مقاتل من العشائر البختيارية التابعة لسردار أسعد و(٣٠٠) مقاتل من ثوار القفقاس الذين كانوا تحت إمرة يفرم خان الأرمني واحتسابهم ضمن القوات الحكومية المسلحة مما دفع المجاهدين إلى التراجع، وفي الوقت نفسه طالبوا الحكومة الإيرانية بأن تعامل الفصائل المسلحة كافة بالتساوي،

---

(١) زانت آفارى، منبع قبلى، ص٣٨٥ ـ ٣٨٧؛ أحمد قاسمى، منبع قبلى، ص٢٧. على مرادى مراغه اى، منبع قبلى، ص٤٤٥.

(٢) أحمد قاسمي، منبع قبلى، ص٢٧؛ على مرادى مراغه اى، منبع قبلى، ص٤٤٥؛ زانت آفارى، منبع قبلى، ص٣٣٨.

ولكن تلك المطالبة لم تجدِ نفعاً، بل دفعت بالأمور إلى اتجاه آخر، فمع تردد الثوار بتسليم أسلحتهم، وبعد أن انتهت المدة التي حددتها الحكومة لتسليم السلاح دون حدوث أية بادرة إيجابية بهذا الخصوص أصدر مستوفي الممالك، ـ رئيس الوزراء ـ أوامره إلى بيرم خان الأرمني، رئيس الشرطة الإيرانية، بقيادة العمليات العسكرية لنزع سلاح المجاهدين الذين يقودهم ستار خان وباقر خان[١].

تعرضت قوات المجاهدين للهجوم الشامل من قبل القوات الحكومية التي حاصرت مقر تواجدهم في حديقة «أتابك أعظم» يوم ٧ آب ١٩١٠م، «ووقعت معارك غبية كان بالإمكان السيطرة عليها بسهولة»[٢]على حد تعبير علي مرادى، فقد قتل نتيجة لهذا الإجراء ثلاثون شخصاً وجرح عدد كبير كان من بينهم ستار خان نفسه، الذي أصيب في قدمه، الأمر الذي دفع إتباعه لنقله إلى منزل صمصام السلطنه، وتمكنت القوات الحكومية من إلقاء القبض على (٣٠٠) شخصاً من إتباع ستار خان، وبهذه الطريقة اضطر المجاهدون للتسليم وتم نزع سلاحهم من قبل القوات الحكومية بقيادة يفرم خان، الذي ارتكب خلال تلك المعارك مجازر بشعة كانت لها صدى واسعاً في العديد من المدن الإيرانية، ولاسيما تبريز، وكانت هذه الحادثة بداية لاندثار ستار خان وباقر خان ولسياستهما بين غبار الثورة[٣].

ظهرت آثار العملية العسكرية، التي قامت بها القوات الحكومية على الشارع الإيراني بقوة، فقد انتقدت الجماهير الإيرانية بمختلف طبقاتها، بما فيها أهل البازار الإيراني من تجار وكسبة وذوى مهن وأصناف، في أغلب المدن الإيرانية ذلك العمل، ولاسيما أن ستار خان وباقر خان كان لهما الدور

---

(١) نيكى. آر. كدى، منبع قبلى، ص١٠٨؛ حسن الجاف، المصدر السابق، ص٣٣٨.
(٢) على مرادى مراغه اى، منبع قبلى، ص ٤٤٦.
(٣) زانت آفارى، منبع قبلى، ص٣٨٩؛ أحمد بشيري، منبع قبلى، جلد سوم، ص٩١٦؛ نيكى. آر. كدى، منبع قبلى، ص١٠٨؛ محمود ستايش، منبع قبلى، ص١١٧.

الأهم في عودة الحياة الدستورية من جديد للبلاد بعد سقوط طهران في ٢٣ حزيران ١٩٠٨م، وتعاطف أصحاب المحلات داخل البازار الإيراني مع الثوار فأغلقوا محلاتهم على الرغم من الأوامر الحكومية التي منعت ذلك الإجراء[١].

وبخصوص هذا الموضوع يمكن القول: بأنه من القضايا التي كان أهل البازار ومنهم التجار وذوي المهن يدافعون عنها بشكل مشترك هي نزع سلاح المجاهدين والتصويت على قانون «ترك الأسلحة»، لذلك فإن التجار يعدون انتشار الأسلحة بين الناس وجر المجتمع إلى العنف، يمثل خطراً كبيراً على استتباب الأمن والإستقرار الاجتماعي، ويعدون تواجد قوات النظمية (الشرطة) في المدن وتقنين وضع المجاهدين ضمن قانون معيّن وواضح من المسائل الضرورية للمجتمع، وضمن متابعة موضوع نزع سلاح المجاهدين قام أرباب كيخسرو، التاجر الإيراني المعروف، بتوجيه مجموعة من الأسئلة في المجلس لكل من وزيري الحرب والداخلية بهذا الصدد[٢].

وفي خضم أحداث الاشتباكات المسلحة، أصبحت إيران دولة غير مركزية، فقد استغلت الكثير من المناطق فيها كمدينة خراسان وبروجرد واردبيل وغيرها من المدن الإيرانية الأخرى هذه الفرصة وامتنعت عن دفع الرسوم والضرائب إلى المركز، وأدى هذا الأمر إلى تفاقم المشاكل المالية الشديدة للحكومة المركزية[٣]. ناهيك عن الاضطرابات الداخلية، التي انتشرت في البلاد بشكل عام، والجنوب بشكل خاص خلال عام ١٩١٠م نتيجة لغياب القانون والنظام في المقاطعات الإيرانية كافة.

---

(١) أحمد بشيرى، منبع قبلى، جلد سوم، ص٩١٧.
(٢) مذاكرات مجلس دوره دوم، جلد أول، ص١٧٩ ـ ١٨٠؛ ٢٩٢ ـ ٢٩٣؛ ٣٩٠.
(٣) نيكى. آر. كدى، منبع قبلى، ص١٠٨.

المبحث الثاني

الأزمات الداخلية الإيرانية وموقف البازار الإيراني منها

في غضون تلك الحقبة التاريخية أصبح الموقف في إيران أكثر حرجاً يوماً بعد آخر، إلى الحد الذي أصبحت فيه البلاد مرتعاً للعناصر المتمردة التي تمولها كل من بريطانيا وروسيا، وبدأت الأوضاع تنذر باندلاع حرب أهلية عدّت في نظر الكثير من المراقبين بأنها مسألة حتمية وتحصيل حاصل للمؤامرات الأجنبية، الأمر الذي برز وبشكل سلبي على الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الإيرانية للحد من الاضطرابات الداخلية التي لم تشهدها إيران في السنوات السابقة، وأن ما يثير الغرابة في المشهد السياسي الإيراني هو أن المراقب لتلك الأحداث كان يدرك جيداً بأن حكومة مستقلة لا يمكن أن تتحقق في إيران، وذلك لأن الممثلين الأجانب، ولاسيما البريطانيين والروس، كانوا يتدخلون بكل صغيرة وكبيرة من أجل المحافظة على مصالحهم الاستعمارية فقط، دون التفكير بمصلحة البلاد، وهذا ما شجع على انتشار الفوضى وعدم السيطرة على الأوضاع الداخلية، ومنها الإضطرابات التي بدأت تتزايد بشكل ملفت للنظر في المناطق الجنوبية من إيران.

أولاً: الإضطرابات الداخلية في الجنوب الإيراني:

في ظل ضعف الحكومة المركزية في إيران وغياب القانون والنظام في أنحاء المقاطعات الإيرانية كافة، إزدادت حال الإضطراب في البلاد ولاسيما

في الجنوب الإيراني خلال عام ١٩١٠م، فقد سيطرت عصابات قطاع الطرق على الطريق البختياري الذي يربط الأحواز بأصفهان، وطريق شمال أصفهان نحو العاصمة طهران، وطريق الكارون ـ لرستان، كما أن الحاكم المحلي لأصفهان لم يستطع القيام بأي شيء لمعالجة تلك الحالات، وأن قافلة كبيرة تحمل السلع التجارية البريطانية والهندية تعرضت للسرقة على الطريق الذي يربط يزد بمشهد، في حين أن الطريق الذي يربط أصفهان بطهران لم يعد طريقاً آمناً، والطريق الذي يربط ساحل بوشهر بأصفهان كان طريقاً يصعب المرور فيه دون حراسة مسلحة، فضلاً عن ذلك فإن خط التلغراف الهندو ـ أوربي في سيستان قد تم تدميره، وأن البريطانيين الذين يعملون فيه أُجبروا على الهروب، كما حدثت سرقات بريدية متكررة(١).

ومن الجدير بالذكر أن الطرق كانت تحت سيطرة القبائل في أغلب مناطق البلاد، فطريق القوافل التجارية باتجاه أصفهان ـ بندر ناصرى كان تحت تصرف الخوانين (حكام) البختياريين، إذ كانوا يأخذون حق العبور من القوافل التي كانت تتردد على هذا الطريق(٢)؛ ولأن الدولة لم تكن قادرة على استتباب الأمن على طرق البلاد فقد أقدمت القبائل على التعامل مع التجار عن طريق أخذ الأتاوات والأرزاق وحق العبور، وعقدت معاهدة بين رؤساء قبائل الكشكوليين وتجار إقليم فارس لحماية أموالهم التجارية، وتعهد التجار في هذه المعاهدة بأن يدفعوا راتباً شهرياً قدره (١٠٠٠) تومان لرؤساء القبائل مقابل مرافقة العشائر للمكاريين لإيصال أموالهم التجارية سالمة إلى مقصدها(٣)، كما قامت العشائر العاملة بإمرة صولت الدولة ـ خان القشقائيين ـ

---

(١) F. O., 371/16949 - E LL228,The Future of Persia, October 1931, P. 14; D. Mclean, Op. Cit PP. 107 - 108.

(٢) «جنوب» (روزنامه)، طهران، سال نوزدهم، شماره (٤)، بتاريخ ١٥ محرم ١٣٢٩ هجري/ ٢٥ حزيران ١٩١٠م، ص٨.

(٣) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص٢٠٤.

بإجراء مفاوضات مع التجار وحددوا لهم طريق بوشهر إلى شيراز المؤمن من قبلهم[١].

وفي الوقت نفسه كانت النزاعات القبلية غير مقيدة هناك، إذ إن السلطات الحقيقية في الجنوب الإيراني تخضع للرؤساء القبليين الذين يحكمون مناطق لها مميزات خاصة، حتى أنها كانت تشكل نطاقاً واسعاً يحيط بجميع الحدود الإيرانية تقريباً، وأن التجارة الإيرانية المهمة والطرق التجارية الستراتيجية تمر بذلك النطاق الذي يربط إيران بالعالم الخارجي، وحسب ما نصت عليه وثيقة بريطانية فإن «القبائل القيادية الكبرى لأي منطقة باستطاعتها أن تسيطر وبكل سهولة على العاصمة الإقليمية وتقوم بطرد حاكمها المحلي»[٢].

بين تلك الأوضاع المضطربة فقد رجال البازار ـ بما فيهم التجار ـ دورهم في العملية السياسية ولاسيما في المجلس وسلموها لرؤساء العشائر والإقطاعيين، وكان المجتمع يواجه آنذاك أزمة أخلاقية، وكل فرد كان يبحث عن مصالحه الشخصية، وأصبح بعض التجار في ظل تلك الظروف في موقف المعارضة، كما كانوا عليه قبل الثورة الدستورية، فأصبحوا معارضين من أجل الحفاظ على أعمالهم، فتجار بوشهر تجمعوا في دائرة التلغراف في الأيام الأخيرة لحكومة سبهدار أعظم الثانية، وأخذوا يتحدثون مع الجنرال رئيس الوزراء والجنرال سردار أسعد، ووزير الداخلية، اللذين كانا موجودين في دائرة التلغراف ووجهوا لهم عدة أسئلة وطالبوا بالحفاظ على الحقوق العامة لتجار البلاد واشتكوا من فقدان الأمن على الطرق، ونهب أموالهم على طريق بوشهر الممتد إلى أصفهان، وطالبوا الحكومة الإيرانية باتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ الأمن على الطرق التجارية، وإذا كانت غير قادرة على تأمين

---

(١) «حبل المتين» (روزنامه)، كلكته، سال هفدهم، شماره (٣٢)، بتاريخ ١٧صفر ١٣٢٨هجري/ ٢٨ شباط ١٩١٠م، ص١٤ ـ ١٥.

(٢) F. O., 371/Ell 228,The Future of Persia, October 1931, P. 13.

سلامة القوافل التجارية وإقرار الأمن على الطرق، فعليها أن تطلب المساعدة من القبائل أو أن يعطلوا التجارة نهائياً"[١].

لهذا أدرك أهل البازار ضرورة التغييرات السياسية، ففي مدينة بوشهر طرح أحد التجار في مقالة له في صحيفة «حبل المتين» ضرورة وجود حكومة فاعلة والعمل بمدرسة التجارة وقانون التجارة، فقد أدرك التجار أن «نظام الحكومة القديمة» يتناقض مع «الهيئة الاجتماعية للمدنية والتجارة»[٢]، وخلال تلك السنوات تم طرح وإثارة موضوع «الحكومة الحديثة» وعدم جدوى «نظام الحكومة القديم»؛ إذ إن هيمنة العشائر وأخذهم الإتاوة على الأموال التجارية وعدم مقدرة الحكومة على المحافظة على أمن الطرق، جرّ التجار إلى انتقاد النظام القديم. فقد أدركوا أن النظام الملكي العشائري الذي فرض سيطرته على الطرق ومنها طريق بوشهر إلى شيراز لم يعد «مفيداً للتجارة»، وكانوا يرون أنه طالما أن التجارة غير مُصانة من صرف الصكوك وأرباح المال فسوف لن ينتظم أمرها، وطالما «لا يوجد أي قانون أو تدبير لهذا الأمر سيبقى التجار في حيرة من أمرهم وليست لهم أية مرجعية»[٣].

ونتيجة لذلك تقدم تجار مدينة كلبايكان بشكوى إلى اتحاد ولاية أصفهان مبينين فيها أن أموالهم قد تعرضت للنهب والسلب من قبل العشائر، وأينما توجهوا لتقديم الشكوى لم يحصلوا على شيء، كذلك تجار خراسان أيضاً أغلقوا غرفهم التجارية واعتصموا في دائرة التلغراف، وقالوا: بأنه إذا لم يتخلصوا من شر السارقين لن يمارسوا أعمالهم التجارية، كذلك فإن نواب التجار وذوي المهن في بازار قزوين اعتصموا أيضاً في دائرة التلغراف،

---

(١) «حبل المتين» (روزنامه)، كلكته، سال هفدهم، شماره (٣٠)، بتاريخ ٣ صفر ١٣٢٨هجري/ ١٤ شباط ١٩١٠م، ص٢٢ ـ ٢٣.

(٢) مؤسسة حديثة تهتم بشؤون التجار وأهل البازار الإيراني.

(٣) «حبل المتين» (روزنامه)، كلكته، سال (١٨)، شماره (٥)، بتاريخ ١٧ رجب ١٣٢٨هجري/ ٢٠ تموز ١٩١٠م، ص٦ و٨ و١٠.

وطالبوا في رسالة مطولة لهم وزارة الداخلية بحفظ الأمن وصد الأشرار[١]. ناهيك عن صفحات الجرائد التي كانت مليئة بأجمعها بأحاديث عن فقدان الأمن ونهب القرى وأموال التجار التجارية، في حين أن العلماء والتجار وأصحاب المهن في بوشهر أرسلوا العديد من البرقيات إلى طهران وفارس وبقية مناطق البلاد عن طريق الاتحادات في المدينة أعربوا فيها عن قلقهم من فقدان الأمن وخطورة مجيء البريطانيين إلى الجنوب الإيراني، وأكدت هيئة تجار مدينة خوانسار في عريضة لهم إلى مجلس الشورى الوطني الثاني ضرورة توفير الأمن والتصدي للأشرار، ولكنهم يقولون إنهم لا يتمكنون من دفع رواتب القوات الحكومية البالغة (٦٠٠) تومان شهرياً، ويقترحون بالمقابل تعيين شخص كفوء ليكون مسؤولاً عن إدارة أمور هذه المنطقة[٢].

وفي ولاية فارس استعملت أسرة «قوام الملك» الأشرار الانتهازيين الطماعين بهدف نيل الوجاهة والسلطة مرة أخرى، وكتب إلى الأشرار والأشقياء بأن اعملوا ما بدا لكم «ليكون ذلك سبباً لقوتنا واضمحلال الولاية)، وكتبت جريدة «جنوب» الطهرانية في تقرير لها وضعت من خلاله الحروف على النقاط وشخصت الحال في إيران بشكل دقيقة بقولها: «تراجعت إيران كثيراً إلى ما كانت عليه سابقاً... ولو رأيتم حال بعض القرويين ستبكون دماً بدل الدموع»[٣]. وأكد تجار فارس وعلمائها في برقية لهم إلى طهران على ضرورة إقرار الأمن في الجنوب، في حين أن القبائل التي انتعشت بامتلاكها حصة من السلطة السياسية دخلوا في الإصطفافات والإئتلافات السياسية وأصبحوا في خدمة مطامع الأفراد المحليين من ذوي النفوذ[٤].

---

(١) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص٢٠٣.

(٢) «حبل المتين» (روزنامه)، كلكته، سال هيجده، شماره (٢٠)، بتاريخ ١١ ذي القعدة ١٣٢٨هجري/ ١٤ تشرين الثاني ١٩١٠، ص١٧.

(٣) للمزيد من التفاصيل. يراجع: «جنوب» (روزنامه)، طهران، سال أول، شماره (٣٥)، بتاريخ ٢٠ رمضان ١٣٢٩ هجري، ص٦.

(٤) «جنوب» (روزنامه)، طهران، سال أول، شماره (٢٢)، بتاريخ ٢٦ جمادي الأول ١٣٢٩=

ونظراً لامتداد الاضطرابات إلى مناطق مجاورة وعدم كفاءة قوام الدوله ـ نائب حكومة فارس ـ فقد طالب التجار في شيراز في برقية لهم بالاهتمام الفوري بولاية فارس وتعيين حاكم قوي لها، وجاء في جانب من البرقية: «إن المناطق الممتدة من بوابة شيراز حتى أبعد منطقة في فارس أصبحت هدفاً لأعمال النهب التي يقوم بها القشقائيون والعرب وبقية القبائل، لذلك فإن الطرق معلقة والتجارة معطلة، والقرى تنهب باستمرار، والكسبة يعانون من الفقر، وعامة الناس في حال من القلق واليأس الشديد، ناهيك عن عدم تأمين المواد الغذائية والحاجات الضرورية للناس، وأسعار البضائع ارتفعت كثيراً، فضلاً عن ذلك فإن تحركات كوادر الحاكم المعارضين للدستورية أدمت قلوب الجميع وزادت من آلامهم»(١).

لم تكن المناطق الأخرى أحسن حالاً من ولاية فارس، بل إن الأوضاع فيها كانت على هذا المنوال أيضاً، ففي منطقة (زنجان) استغل مجموعة من الأرذال وأشرار المنطقة الفرصة المتاحة وخرجوا باسم المطالبة بالدستورية وأخلوا بالأمن العام، حتى أن الأهالي والتجار كانوا يترحمون يومياً ألف مرة على الأوضاع السابقة، ولم تكن هناك أي مؤسسة أو مرجعية للاهتمام بأمور الناس ومتابعتها، إلى الحد الذي اشتكى فيه أهالي مدينة (ورامين) من نظمية (شرطة) المنطقة، لأنه ليس من أحد هناك يقف بوجه السارقين والمفسدين(٢).

كما اعترض أصحاب المهن أيضاً كالتجار على الظروف السائدة في المنطقة الجنوبية من إيران، فقد اشتكى مهنيو يزد في برقية لهم إلى طهران

=هجري، ص٤؛ همان منبع، سال أول، شماره (٣٤)، بتاريخ ١١ رمضان ١٣٢٩ هجري، ص٦.

(١) مقتبس من: محمد باقر وثوقي، لارستان وجنبش مشروطيت، مؤسسة فرهنكى همسايه، قم، ١٣٧٥ش، ص١٦٨.

(٢) «جنوب» (روزنامه)، طهران، سال أول، شماره (٢٠)، بتاريخ، ١٠ جمادي الأول ١٣٢٩ هجري، ص٤؛ همان منبع، شماره (١٤)، بتاريخ ٢٦ ربيع الأول ١٣٢٩ هجري، ص٤.

أرسلوها إلى مجلس الشورى الوطني الثاني عن طريق اتحاد ولاية يزد، من عدم استتباب الأمن وفقدان تواجد «النظمية والأمنية والعدلية»، وقالوا إن الأزمات والفوضى أصبحت مثل ما كانت عليه أيام الاستبداد، وعلى الحكومة الإيرانية أن لا تتخذ من أعمال النظام السابق قدوة لها، وفضلاً عن الطرق والأمن كانت الضرائب سبباً آخر للاعتراض، إذ اعترض التجار وأصحاب المهن في جميع أنحاء البلاد على فرض ضريبة «حق العبور»، واعترض أهالي (مراغه) ولاسيما رجال البازار هناك في برقية لهم إلى وزارة الداخلية على هذه الضرائب أيضاً، وأغلقت بازارات المدينة وتجمع أصحاب المحلات والتجار وذوى المهن في المسجد الجامع، كما كتب عدد من التجار رسالة إلى وزير الداخلية اعتراضاً على ضريبة «حق العبور»[١].

ومن القوانين التي تم تقديمها باقتراح من وزارة المالية وتم التصويت عليها من قبل المجلس الثاني، هو «قانون تحديد الترياق»، واقترح في هذا القانون بأن تحذف ضرائب الميزان ورسومه ويعوض عنها بزيادة ضريبة الترياق، وتجعل الحكومة شراء وبيع عصارة الترياق بيدها حصرياً، وجرت مناقشات مطولة في المجلس وتدخل التجار أيضاً في جزئياته وتم التصويت على اللائحة المذكورة، وتم أبلاغ التغييرات الضريبية للولايات من قبل وزارة المالية. ولكنها واجهت هي الأخرى مشاكل في أثناء التطبيق كما هو حال باقي قرارات المجلس الأخرى، مما أثار حفيظة التجار واعتراضاتهم، وعرضت برقية على المجلس الثاني مرسلة من قبل «عموم تجار خراسان ويزد» عن طريق نائب مدينة يزد ـ ميرزا رضا خان ـ تقول أن إدارة خراسان الحكومية متشددة جداً بخصوص مادة الترياق، وإن عدم مراعاتهم العدالة

(١) «جنوب» (روزنامه)، طهران، سال أول، شماره (١٧)، بتاريخ ١٨ ربيع الثاني ١٣٢٩ هجري، ص٣؛ سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص٢٠٥ ـ ٢٠٦.

«أجبر تجار خراسان على الاعتصام»، كما طالب تجار مدينة كاشان في برقية لهم بتغيير رئيس دائرة تحديد الترياق[١].

إن اعتراضات التجار وشكاواهم كانت ذات أوجه عدة منها الشكوى من السلوك السياسي للحكام المحليين، والإعتراضات الضريبية التي كانت موجودة طيلة هذه الحقبة، وعلى أية حال، فإن التجار كانوا في حال نزاع مع وزارة المالية لدفع الضرائب المتعلقة بأملاكهم والإيجارات والعقود التي كانوا يحصلون عليها من الدولة، فالحكومة كانت تخشى من الاعتراضات والاحتجاجات الجماعية للتجار التي كانت تؤول عادةً إلى قضية عامة وغلق البازار بوقوف ذوي المهن إلى جانبهم وتأييدهم.

إنّ عملية أخذ الضرائب لم تكن منظمة بشكل صحيح بسبب ضعف الحكومة المركزية، فعلى سبيل المثال لا الحصر، أن أخذ الضرائب في إقليم فارس كانت من عدم الوضوح والتلاعب حتى أن الحكومة الإيرانية وموظفي المالية لم يعرفوا مقدارها بشكل صحيح، وتسببت الفوضى المالية والضغوط الضريبية في تزايد معدلات تهريب البضائع، كما أن تجار الموانئ كانوا يدفعون من ١٠٪ إلى ١٥٪ من قيمة البضائع لكي يُسمح لهم بتفريغ بضائعهم على سواحل البحر، وبهذه الطريقة يتم إعفائهم من الرسوم الكمركية[٢].

نرى هنا أن وضع الكمارك كان من الفوضى بحيث أن بعض الأفراد النافذين يقومون أحياناً باستعمال القوات المسلحة التي بإمرتهم للقيام بترخيص البضائع من الكمارك بدون دفع الضرائب، فقد كان هؤلاء يستغلون

---

(١) «جنوب» (روزنامه)، طهران، سال أول، شماره (٦) بتاريخ ٢٦ محرم الحرام ١٣٢٩ هجري، ص٢؛ همان منبع، شماره (١١)، بتاريخ ٣ صفر ١٣٢٩ هجري، ص٣؛ همان منبع، شماره (١٣) بتاريخ ١٧ ربيع الأول ١٣٢٩ هجري، ص٦ ـ ٧.

(٢) «جنوب» (روزنامه)، طهران، سال أول، شماره (٧)، بتاريخ ١٨ ربيع الثاني ١٣٢٩ هجري، ص٤؛ همان منبع، شماره (١٥)، بتاريخ ٢ ربيع الأول ١٣٢٩ هجري، ص٢؛ همان منبع، شماره (٣)، بتاريخ ٧ محرم الحرام ١٣٢٨ هجري، ص٨.

نفوذهم بسبب فقدان القانون والفوضى، ويقومون بسرقة أموال التجار، وكان التجار يبحثون عن الشخصيات القوية القادرة على استتباب الأمن، فقد كتب تجار مدينة (كرمان) رسالة إلى مجلس الشورى الوطني الثاني تتضمن دعمهم لموقر الدولة ـ حاكم المدينة ـ الذي كان فعالاً في التصدي للفوضى والسارقين، واشتكى تجار الجنوب لدى المجلس الثاني أيضاً من الفوضى في الكمارك والممارسات غير المسؤولة لرئيس كمارك المحمرة ـ المسيو نرومن البلجيكي ـ وطالبوا بعزله من منصبه(١).

لقد تسبب ضعف الحكومة المركزية، وخروج التجار من ميدان العمل السياسي، والأزمة الاجتماعية في البلاد إلى أن يرغب البعض من متوسطي تجار الجنوب الإيراني ـ وكما حصل في حقبة ما قبل الثورة الدستورية ـ بالحصول على جوازات سفر بريطانية، إذ لم تكن هناك أية مرجعية تعمل على حمايتهم من الأخطار التي كانت تهددهم، ففي كل منطقة يقوم البعض بجمع عدد من الأفراد حول نفسه ويطالب بالأتاوات، وكانت أكثر شرائح المجتمع ضرراً في مثل تلك الظروف هم التجار عموما وأهل البازار بشكل خاص(٢).

أثارت كل هذه الأعمال في الجنوب الإيراني الحكومة البريطانية، ولاسيما ادوارد كراى، وزير الخارجية البريطاني ـ الذي كان مهتماً كثيراً بازدهار وتقدم التجارة البريطانية في وسط وجنوب إيران، ولغرض المحافظة على المصالح البريطانية في البلاد بشكل عام والجنوب الإيراني بشكل خاص، فإن الحكومة البريطانية لجأت إلى استعمال القوة، حيث أرسل السفير البريطاني في طهران إنذاراً نهائياً للحكومة الإيرانية بتاريخ ١٧ تشرين الأول

(١) «جنوب» (روزنامه)، سال اول، شماره (٢٣)، بتاريخ ٢ جمادي الأول ١٣٢٩ هجري، ص٥.

(٢) للمزيد من التفاصيل عن أسماء متوسطي التجار الذين طلبوا الحصول على جوازات سفر بريطانية. يراجع: «حبل المتين» (روزنامه)، كلكته، سال نوزدهم، شماره (١٧)، بتاريخ ١٥ شوال ١٣٢٩ هجري / ١٩ اكتوبر ١٩١١م. ص١٨ ـ ١٩؛ «جنوب» (روزنامه)، طهران سال أول، شماره (٨)، بتاريخ ١٢ صفر ١٣٢٩ هجري، ص٦.

١٩١٠م حذر من خلاله الحكومة الإيرانية بالقيام بممارسة سلطاتها وإرجاع النظام على طريق بوشهر - أصفهان في غضون ثلاثة أشهر، وفي حال عدم تمكن الحكومة الإيرانية من اتخاذ الإجراءات اللازمة بهذا الخصوص فإن الحكومة البريطانية سوف تصر على تنظيم قوة إيرانية محلية تحت قيادة ثمانية أو عشرة ضباط بريطانيين من الجيش الهندي لحماية الطرق التجارية في الجنوب الإيراني[(١)]. ولهذا فإن النشاط الدبلوماسي البريطاني في طهران أعقبه نشاط عسكري وبمدى محدود بهذا الاتجاه عن طريق التهديد، وكانت هذه الصورة واضحة جداً في الجنوب الإيراني[(٢)]. الأمر الذي دفع باتجاه إرتباك الأوضاع وتدهورها أكثر فأكثر هناك.

وعلى الرغم من الصيحات التي تعالت كثيراً من قبل التجار وأهل البازار والعرائض التي رفعت إلى مجلس الشورى الوطني الثاني للمطالبة بتحسين الأوضاع المتدهورة في الجنوب الإيراني، إلاّ أن ذلك لم يجد له صدى واضحاً داخل المجلس، ويعود ذلك إلى حال الضعف العام التي هيمنت على المجلس الثاني أولاً، وإلى عدم الانسجام والضعف لدى التجار ثانياً، فما اعتاد عليه التجار في مناقشاتهم داخل المجلس الثاني هو تحسسهم من أعمال أقرانهم، فتراهم يستجوبون وزير الخارجية عن ديون الحاج إسماعيل مغازه للدولة والإجراءات التي هو تم اتخاذها بهذا الصدد[(٣)]. ويسأل أديب التجار من معاون وزير المالية بخصوص دفع مبلغ قدره (٢٤) ألف ليرة من وزارة المالية لحساب معين التجار البوشهري، وما هي أسباب دفع هذا المبلغ؟ وفي موضع آخر يسأل أديب التجار أيضاً من وكيل الرعايا في وزارة المالية، وكان من أسئلته أنه يمتلك مكتباً خاصاً في مبنى الوزارة، وما دواعي تواجد وكيل

---

(١) M. E. Yapp, Op. Cit, P. 13; H. Nazem, Op. Cit. 63.

(٢) F. O., 371/16949 - E11228, The Future of Persia, October 1931, p. 15.

(٣) للتفاصيل بخصوص ذلك. يراجع: مذاكرات مجلس دوره دوم، جلد دوم، ص٧٨٤.

الرعايا في وزارة المالية؟ إذ إن وزارة المالية نفت أن يكون له منصب في هذه الوزارة، ويُعطي التوضيحات اللازمة بهذا الخصوص[١].

لذلك فإن تلك الحالات تبين مدى تحسس أفراد هذه الطبقة (التجار) تجاه أقرانهم في المهنة، فهي تُنبىء أيضاً عن نوع من عدم الانسجام الداخلي لهذه الطبقة ومشاعر الحسد واللؤم فيما بينهم، مما يظهر تغيير الظروف والأوضاع الاجتماعية لتلك المرحلة، وبهذا يمكن القول: بأن قيام عدد من التجار الكبار بإخفاء رؤوسهم في هذه السنوات في ظهورهم كما تفعل السلحفاة، وسعيهم لتحقيق مصالحهم التجارية والمهنية، وتخليهم عن شعاراتهم السياسية وسقوطهم في حقارة مشاعر المصالح الفردية، بيّن مدى الضعف الداخلي لهذه الطبقة حتى أنها سلمت السلطة للطبقات التقليدية[٢].

في خضم تلك الأحداث الجسيمة التي تعرضت لها البلاد، توفي عضد الدولة ـ نائب السلطنه ـ (الوصي على العرش الإيراني) بتاريخ ٢٢ أيلول ١٩١٠م، الأمر الذي ساعد على تجدد الصراع بين الحزبين الرئيسيين (الديمقراطيين والمعتدلين) بخصوص رغبة كل منهما بتولي مرشحه لمنصب الوصي على العرش الإيراني، إلاّ أن المجلس الثاني كان قد حسم الموقف لصالح المعتدلين بعد التصويت على المرشحين، فقد حصل ناصر الملك، مرشح المعتدلين على ٤٠٪ من الأصوات، في حين حصل مرشح الديمقراطيين على (٢٩) صوتاً، وبعد ذلك بمدّة لم تعد بالطويلة بات الحزب الديمقراطي يعيش حال من التشوش والبلبلة وانعدام وزن أصوات نوابه في مجلس الشورى الوطني الثاني، وأصبح تنظيمه هدف احتجاجات جماهيرية تحركها نقابات البازار، ناهيك عن انتكاسة هيبة الدولة التي وصلت إلى حد أدنى بكثير مما كانت عليه، ووصل التسيب الإقطاعي والخلافات العشائرية

---

(١) همان منبع، ج٣، ص١٤١٤ ـ ١٤١٥، وص١٤٣٦.
(٢) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص٢٠١ ـ ٢٠٢.

إلى أعلى مراحلها، فانقسمت إيران بذلك على فرق وجماعات متناحرة بشكل لم تشهده إيران سابقاً، إلى الحد الذي فرضت فيه السنن والقوانين العشائرية على الحكومة، وكان مظهراً مألوفاً في السياسة الإيرانية أن يكون للعشائر الكبرى والقوية اليد الطولى في إيصال من تريد إلى مركز السلطة في العاصمة طهران(١).

ومع أن حكومة مستوفي الممالك كانت قد قدمت خطة شاملة للإصلاحات، إلاّ أن ارتباك الأوضاع والضغوطات الخارجية لبريطانيا وروسيا، دفعت مستوفي الممالك لتقديم استقالة حكومته في ٢٠ شباط ١٩١١م، وكلف سبهدار أعظم لتشكيل حكومته الثالثة في ٢٣ شباط ١٩١١م، هذه الحكومة التي استحدثت لأول مرة بعدسقوط طهران حقيبة وزارة التجارة والبريد والبرق، في حين إنّ الحكومات السابقة لم تعين وزيراً للتجارة، وتعهدت الحكومة الجديدة في برنامجها الذي قُدِّمَ إلى المجلس الثاني يوم ٨ آذار ١٩١١م، بالاهتمام بأمر التجارة، ووضع قانون الشركات وقانون الغرف التجارية أيضاً، وأولت الحكومة اهتماماً بالغاً بإقرار الأمن وتشكيل المعسكرات الكثيرة في مختلف نقاط البلاد، شأنها في ذلك شأن الحكومات السابقة، وكان من جملة أهداف حكومة سبهدار أعظم الثالثة الاهتمام بإصلاح الميزانية والمالية واستعمال المستشارين الأجانب، وإصلاح القضاء وأمور التربية والتعليم وإنشاء المدارس الابتدائية والمتوسطة وإصلاح قانون البلديات(٢).

---

(١) بيتر آورى، تاريخ معاصر إيران از تأسيس تا انقراض سلسلة قاجارية، ترجمه محمد رفيعى مهر آبادى، جلد أول، مؤسسة انتشارات عطايى، تهران، ١٣٧٣ش، ص٢٧٣ ـ ٣٧٥؛ يرواند آبرهاميان، منبع قبلى، ص١٣٤؛ منصوره اتحادية، بيدايش وتحول أحزاب سياسى مشروطيت، ص٢٨٠، أحمد شاكر عبد العلاق، المصدر السابق، ص٤٠.

(٢) مذاكرات مجلس دوره دوم، جلد دوم، ص١٠٠١؛ عبد الله لفته حالف البديري، المصدر السابق، ص١٦١.

برزت الأوضاع الداخلية المتردية في إيران على مجلس الشورى الوطني الثاني، الذي قرر استعمال خبراء أجانب لإصلاح الأمور المالية للبلاد في خطوة منه لإنهاء الأزمة المالية بعيداً عن الضغوطات البريطانية والروسية، وعلى الرغم من أنها كانت خطوة بالاتجاه الصحيح أيدها أهل البازار، بما فيهم التجار وذوي المهن وأصحاب المحلات، إلاّ أنها كانت قد مهدت الطريق الذي أوصل الثورة الدستورية إلى حتفها.

ثانياً: إصلاح الأوضاع المالية والبعثة الأمريكية برئاسة شوستر:

تعرض قطاع الشؤون المالية في إيران للانهيار طيلة الحقبة الدستورية، فقد واجه الوضع المالي للبلاد مشاكل خطيرة، إذ عانت خزينة الدولة من العجز المالي الملفت للانتباه، كما عانت الحكومات الدستورية الفتية هي الأخرى من مشاكل عديدة إثر تكاليف الحرب الأهلية ومحاربة عملاء الإستبداد والرجعية المحلية، والأهم من ذلك كله تجهيز قوات الدرك ودعم أفراد الشرطة وتأمين الرواتب المتأخرة للقوات المسلحة والموظفين الحكوميين، الأمر الذي عَرَّضَ الحكومات الإيرانية لمواجهة أزمات مالية إلى الحد الذي جعلها غير قادرة على اتخاذ سياسة محكمة في مجال السياسة الخارجية للبلاد، واستمرار عملها في الداخل بات يواجه الصعوبات، أو يحول دون قيامها بأعمالها، وبذلك يكون عجز هذه الحكومات في إدارة شؤون البلاد قد وفّر فرصاً مناسبة لتدخل روسيا وبريطانيا في الشؤون الداخلية.

أدى التنافس الاستعماري السياسي والعسكري بين روسيا وبريطانيا داخل إيران وازدياد رؤوس الأموال الأجنبية، فضلاً عن الأوضاع غير المناسبة التي كان يمر بها البازار الإيراني آنذاك إلى انهيار إيران اقتصادياً، ومع أن إيران بذلت خلال المرحلة السابقة جهوداً للحصول على القروض من الخارج،

وقدمت عدة طلبات للحكومتين الروسية والبريطانية لمنحها بعض القروض، إلاّ أن الطلبات الإيرانية بهذا الصدد قوبلت بالرفض أو بشروط تعجيزية وغير مقبولة، وسعت إيران في الوقت نفسه للحصول على قرض من مؤسسات خاصة مقابل رهن المجوهرات الملكية، ولكن روسيا وبريطانيا وبسبب سياستهما الإستعمارية الداعية لتثبيت نفوذهما في إيران أجهضت تلك المحاولات، وكانت تصر على أن إيران في حال رغبتها في الحصول على القروض، عليها أن تحصل على تلك القروض من روسيا وبريطانيا على وفق اتفاقية عام ١٩٠٧م بين الدولتين، لذلك كانت الحكومات المتعاقبة كافة منذ وصول أحمد شاه القاجاري إلى السلطة عام ١٩٠٩م، تعاني من مشاكل جمة في المجال المالي وتنظيم خزينة البلاد واستيفاء الضرائب، ولم توفق في الحصول على قروض من الدول والمصادر الخارجية، وكان تواجد القوات الأجنبية على الأراضي الإيرانية والفوضى التي رافقت عودة الحياة الدستورية، وعدم وجود تشكيلات موحدة وكفوءة في الدوائر ولاسيما العسكرية منها، من العوامل التي جعلت تلك الحكومات عاجزة عن استيفاء الضرائب بالشكل الصحيح، في حين كانت المؤسسات الاقتصادية الأجنبية، مثل مصرف التسليف والمصرف الملكي البريطاني، وبسبب نشاطاتهما الاقتصادية ساقت البلاد أكثر فأكثر نحو الانهيار الاقتصادي، ناهيك عن عوائد دوائر الكمارك الإيرانية التي كانت تخصص لتسديد ديون الدول الأجنبية للمراحل السابقة، الأمر الذي فقدت من خلاله تلك الحكومات مصادر الدخل المالي، واضطربت الأوضاع الاقتصادية، للبلاد إلى الحد الذي جعلها عاجزة عن دفع الرواتب والمخصصات الشهرية لموظفيها[1].

أصبحت الحكومة الإيرانية في حيرة من أمرها؛ إذ لم يكن أمام السلطات الإيرانية بخصوص معالجة تردي الوضع المالي للبلاد سوى طريقين لا ثالث

(١) للمزيد من التفاصيل. يراجع: حبيب إله أبو الحسن شيرازي وديگران، تاريخ تحولات سياسى واجتماعي صد ساله اخير إيران، تهران، ١٣٨٥ش، ص٢٢٨ ـ ٢٣٠.

لهما: إما الموافقة على الشروط البريطانية ـ الروسية في الحصول على القرض المشترك المعروض على الحكومة الإيرانية، أو الاتجاه إلى المصادر المالية الإيرانية الداخلية لتجمع المال اللازم بهذا الخصوص، وبما أن الدستوريين لم يكونوا مستعدين للموافقة على الشروط التي طرحت في المذكرة البريطانية ـ الروسية المشتركة سابقاً، لذا لم يكن أمامهم سوى العمل بالطريق الثاني، أي التوجه نحو مصادرهم المالية المحلية، ففي بداية آيار ١٩١٠م قرر مجلس الشورى الوطني في دورته الثانية تجميع مبلغٍ قدره (٥,٠٠٠,٠٠٠) خمسة ملايين تومان، والعمل في إطار الحصول على إيرادات أخرى عن طريق فرض ضرائب جديدة بما فيها ضريبة الملح[١]. التي فرضتها الحكومة الإيرانية عام ١٩١٠م، ومع إصرار الأخيرة على إبقاء العديد من الضرائب المعمول بها في المرحلة السابقة، فقد ضاعفت البعض الآخر منها عدة مرات، ولاسيما على الإنتاج المحلي لهذه المادة (الملح) بنحو ست مرات أكثر مما كان مفروضاً على الملح المستورد[٢]. وهكذا ظلت إيران تعاني كثيراً من وضع اقتصادي صعب جداً.

إن الأوضاع المالية المضطربة للحكومة الإيرانية دفعت باتجاه تحمل الإيرانيين المزيد من النفقات والضرائب، في حين أن مشاكل فقدان الأمن على الطرق، ومشاكل الأشرار أيضاً أضافت أعباء أخرى على الأعباء الضريبية، وأشاعت حال من عدم الارتياح العام، واتخذت الاعتراضات الضريبية أشكالاً متعددة. وكان للتجار موقفهم من تلك الأوضاع، فقد عبر وكيل التجار في المجلس الثاني عن وجهة نظره ورأيه بخصوص الكثير من اللوائح المطروحة في المجلس، ووافق على زيادة الضريبة على الملح، وكان يرى أن هذه الزيادة لا تُلْحِقِ الضرر بالتجار وبالمقابل تزيد من عائدات البلاد، ولكنه كان يعترض على الإجراءات التي كانت لا تنسجم مع مصادر

---

(١) H. Nazem, Op. Cit, P. 62.

(٢) كمال مظهر أحمد، المصدر السابق، ص٢٤٣.

التجار، وأعلن عن موافقته على مشروع تعديل الضرائب، ودافع عن التعديل الضريبي على أن نظام دفع الضرائب، ليس فيه نظام صحيح؛ إذ كان عدد قليل جداً من الإيرانيين يلتزم بدفع الضرائب وعدد قليل أيضاً يتحملون التجاوزات الفاحشة، وكان يؤيد إجراء «تعديل ضريبي علمي»، ويرى أنه لا ينبغي التأخير في هذا الأمر، وفيما يتعلق بالضرائب التي تفرض على الأراضي كان يرى أنه في حال عدم دفع الضرائب لا ينبغي حجز المُلك، بل يجب أن يصار إلى بيعه لكي يتم دفع الضرائب بأسرع ما يمكن، وهنا عبر عن موقفه من نظام المُلكية بهذه النظرة الراديكالية، ولم يؤكد ضرورة تنظيم الضرائب حسب، بل كان يؤكد على الاهتمام «بالمواطنين الفقراء الذين لا يملكون حولاً ولا قوة»، وأعرب عن ارتياحه بخصوص استخدام المستشارين في الضرائب لإجراء الإصلاحات في النظام الضريبي[١].

وفي ظل تلك الأوضاع الإيرانية المتردية، أبدى مجلس الشورى الوطني في دورته الثانية رغبته في استعمال خبراء ومستشارين أجانب لإصلاح الأوضاع المالية الإيرانية في خطوة منه لإنهاء الأزمة المالية في البلاد، وبطبيعة الحال فإن التعاقد مع المستشارين والخبراء من أي بلد كان ينبغي أن يحظى بموافقة وقبول الدولتين الكبيرتين روسيا وبريطانيا، وكانت الحكومة الإيرانية تعلم جيداً أن هاتين الدولتين لا توافقان على استعمال خبراء من ألمانيا والنمسا وايطاليا، ولكن بإمكانهما أن يوافقا على استعمال الخبراء المطلوبين من دول أوربية صغيرة ومحايدة مثل سويسرا وبلجيكا، ولكن الحكومة الإيرانية كانت تسعى آنذاك إلى استعمال مستشارين وخبراء من دولة كبيرة ومحايدة، وفي الوقت نفسه ليست لها مصالح سياسية في إيران أولاً، وأن تكون قوية إلى الحد الذي تتمكن من الناحية السياسية من أن تكون حائلاً لإحباط نفوذ كل من روسيا وبريطانيا والحد من تدخلهما في الشؤون الإيرانية ثانياً[٢].

---

(١) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص٢٠٨.
(٢) حبيب إله أبو الحسن شيرازي وديگران، منبع قبلى، ص٢٣٠؛ أحمد قاسمى، منبع قبلى، ص٢٨.

لقد أدرك الدستوريون ـ بما فيهم رجال البازار ـ أنه في ظل تلك الظروف لم يكن بإمكانهم إيقاف البلاد على أساس مالي صحيح دون استعمال الأجانب، وأن ضعفهم سيجعلهم دائماً تحت رحمة روسيا وبريطانيا الخصمين التقليديين لإيران، التي كانت ترغب بإدخال قوة ثالثة للموازنة بين نفوذ الدولتين المذكورتين، وأن تحترم وحدة وسيادة البلاد، وكانت النتيجة أن اتجهت إيران إلى قوة أخرى ليست لها تحالفات مع القوى الغربية، فكانت الولايات المتحدة الأمريكية هي الأكثر ملاءمة إن لم تكن الطرف الوحيد للمساعدة الإدارية المالية[١] بوصفها البلد القوي والمحايد الوحيد الذي لم تكن له مصالح سياسية في إيران، وفي هذا الإطار صادق مجلس الشورى الوطني الثاني على قرار يدعو إلى استعمال الخبراء الأمريكان لإصلاح النظام المالي في البلاد بتاريخ ٦ أيلول ١٩١٠م[٢].

بناءً على ذلك، ونتيجة حصول الحكومة الإيرانية على موافقة الدولتين بصعوبة، قام وزير الخارجية الإيراني بتاريخ ٢٥ كانون الأول ١٩١٠م بإبلاغ علي قلي خان ـ القائم بالأعمال الإيراني في واشنطن ـ بأن يقدم طلباً إلى وزارة الخارجية الأمريكية لتزويد إيران بمستشارين اقتصاديين لإصلاح نظامها المالي ولمدة ثلاث سنوات بهدف تعزيزموقفها ضد روسيا وبريطانيا[٣]. ولكن الخارجية الأمريكية كانت تعارض فكرة إرسال

---

(١) A. C. Millispaugh, Americans in Persia, Washington, 1946, PP. 16 - 17.

(٢) R. A. Macdaniel, The shuster Mission and Persian constitutional Revolution, U. S. A. 1974, PP. 112 - 113;

أحمد قاسمى، منبع قبلى، ص٢٨.

(٣) محمد على سفرى، مشروطه سازمان، جاب أول، انتشارات علم، تهران، ١٣٧٠ش، ص٤٣٦. وللتفاصيل عن نص رسالة وزير الخارجية الإيراني. يراجع:

W. M. Shuster, The Strangling of Persia story of the Europen Diplomacy and Oriental Intrigue that Resulted in the Denationalization of Twelve Million Mohammedans, A Personal Narrative, New York, 1920, PP. 3 - 4;

سيد كاظم اتحاد، منبع قبلى، ص١٣٥.

موظفين حكوميين بهذا الصدد، غير أن موافقة مورغان شوستر[(١)] وأربعة من مساعديه على الطلب الإيراني للعمل لمدة ثلاث سنوات، جعل الخارجية الأمريكية توضح بأن شوستر ومساعديه الأربعة يعدون مستخدمين لدى الحكومة الإيرانية، ولا علاقة لهم بالحكومة الأمريكية[(٢)] إلاّ أن ذلك لم يكن بعيداً عن الإهتمام الأمريكي بإيران في تلك الحقبة التاريخية.

من خلال إلقاء نظرة عابرة على قرارات مجلس الشورى الوطني في دورته الثانية نكتشف أن المسائل المالية كانت تشكل المحور الرئيس لاهتمامات أعضاء المجلس، بما فيهم التجار، ويبدو أن ذلك يعد أمراً جيداً عندما نأخذ بنظر الاعتبار الأزمة المالية في البلاد، ففي الوقت الذي كان فيه التجار يشاركون في إعداد اللوائح القانونية، كانوا يؤكدون أيضاً النقاط الرئيسة التي تحظى باهتمامهم، ومنها الأمن، ونزع سلاح المجاهدين، وإنشاء الطرق، وإصلاح الأوضاع المالية، وتطور الصناعات وغيرها، ولكن الأمر الذي نلاحظه بشكل أكثر من السابق في قرارات المجلس، يتمثل في استخدام مجاميع كثيرة من المستشارين الأوربيين والأمريكيين في مجال الإصلاحات المالية والكمركية، فالأجواء المناهضة للإستعمار والإعتراض على النفوذ

---

(١) أحد مواطني مدينة واشنطن الأمريكية. ارتبط اسمه بالعمل بالدوائر المالية والصناعية الكوبية والفلبينية (١٨٩٩ ـ ١٩٠٥) وسكرتيراً للتعليم العام الفليبيني للحقبة (١٩٠٦ ـ ١٩٠٨)، وقبل تعيينه أميناً عاماً لخزينة إيران كان محامياً ممارساً في واشنطن. يراجع بهذا الخصوص:

J. A. Denovo, American Interests and policies in the Middle East 1900 - 1939; Minneapolis, 1963, P. 54;

ابراهام يسلسون، تاريخ روابط سياسى بين إيران وأمريكا ١٣٠٠ ـ ١٣٤٠هـ.ق / ١٨٨٣ ـ ١٩٢١م، ترجمة محمد باقر آرام، مؤسسة انتشارات أمير كبير، تهران، ١٣٨٣ش ص١٦٨؛ أحمد قاسمي، منبع قبلى، ص٢٨.

(٢) BDOW 1898-1914, Vol. O, Part. 1, Mr. Bryce to Edward Grey, Washington, January 26, 1911, No. 757, P. 751; T. A - Bryson, American Diplomacy Relations with the Middle East 1784 - 1975: A survey Metunchen, New. Jersey, 1977, P. 55;

مهدي قلى هدايت مخبر السلطنه، منبع قبلى، ص٢٠٧.

السياسي والاقتصادي للأجانب الملحوظ بكل وضوح في مجلس الشورى الوطني الأول انخفض في المجلس الثاني، وهذه المسألة يمكن أن تعود لتغيير النسيج الطبقي للمجلس الجديد (الثاني) من جهة، ولاضطراب الأوضاع الاجتماعية وعبء المشاكل والوضع المالي الوخيم للحكومة الإيرانية من جهة أخرى. كما أن أكثر قوانين هذه الدورة النيابية جاءت في الأمور المالية والضريبية والحقوق الكمركية لبعض البضائع[١].

وفي هذا الباب يمكن القول: أن القضايا التي كان التجار يدافعون عنها في مجلس الشورى الوطني الثاني هي إقامة حكومة قوية، فقد أعلن وكيل التجار في المجلس عن تأييده لرأي تقي زاده على خلفية المطلب الرئيس للتجار في إقامة حكومة مقتدرة قوية، ويرى أن تأجير العائدات الحكومية دليل على ضعف الحكومة، وكان موافقاً على قرار تجديد التعاقد مع المسيو «فرنارد»[٢] بصفته رئيساً للكمارك أيضاً، ويقول في مكان آخر، «بأننا مضطرون في الظروف الراهنة لاستخدام المستشارين الأجانب»، وعلى أية حال فمن الواضح أن فريق التجار المشاركين في المجلس الثاني، وعلى الرغم من القصور وعدم التحرك الفاعل بالنسبة لهم، إلاّ أنهم يعدون من زمرة الإصلاحيين والمجددين، فقد أيدوا استخدام المستشارين الأجانب في مرافق البلاد المختلفة، وعدّوا الاستفادة من خبرتهم في مثل تلك الظروف بأنها ضرورية، ومن ذلك موافقتهم على استخدام الخبراء لإصلاح الشؤون المالية دائرة البريد والبرق[٣].

وصل شوستر وزملاؤه طهران بتاريخ ١٢ آيار ١٩١١م[٤] وتولى مهام

---

(١) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص٢٠٧.

(٢) مواطن بلجيكي الجنسية. كان معاوناً للمسيو جوزيف ناوس في بداية الثورة الدستورية، وبعد أبعاد الأخير تولى «فرنارد» إدارة الكمارك الإيرانية برفقة ثلاثون شخصاً آخرين.

(٣) مذاكرات مجلس دوره دوم، ص٨٦ ـ ٨٧ وص٢٨٣ ـ ٢٨٩.

(٤) التبس الأمر لدى أحمد شاكر عبد العلاق عندما ذكر أن تاريخ وصول شوستر لإيران كان يوم ١٢ آذار ١٩١١. يراجع: أحمد شاكر عبد العلاق، المصدر السابق، ص٤٢.

منصبه مباشرة أميناً عاماً للخزينة الإيرانية، فوجد عندئذ عجزاً في ميزانية الدولة قدره (٦٠) مليون قران، أي بنسبة (٤٠٪)، وكانت ردود فعل شوستر بهذا الخصوص العمل بإخلاص على تخفيض نسبة العجز في الميزانية بفرضه إجراءات مشددة كثيراً على الوزارات الإيرانية المختلفة وحسب الخدمة التي تقدمها، وأوصى بإصلاحات اقتصادية أخرى[١]. ولغرض السيطرة على عمليات صرف القرض الذي عقدته الحكومة الإيرانية مع البنك الشاهنشاهي، الذي صادق عليه المجلس في دورته الثانية في الثاني من آيار ١٩١١م والبالغ مقداره (١,١٥٠,٠٠٠) باون استرليني، ومراقبة صرفه بالشكل المطلوب، قدم شوستر لائحة خاصة إلى المجلس الثاني بهذا الصدد، وبموافقة الأخير على تلك اللائحة في ٣٠ آيار ١٩١١م أنهى شوستر مشروع قانون كان قد وضع من قبل «فرنارد»، مدير الكمارك الإيرانية، البلجيكي، ويقضي بوضع الرقابة الكلية للنفقات المالية المحصلة من القرض بأيدي لجنة مكونة من خمسة عشر عضواً، سبعة منهم من الإيرانيين، وسبعة آخرين من الأجانب برئاسة وزير المالية الإيراني في حين اقترح أن يكون هو نائباً لرئيس اللجنة[٢].

من الملفت للنظر أنه تم التصويت في مجلس الشورى الوطني الثاني على قانون الإستقراض الأجنبي، في حين أن التجار الكبار كانوا قد هبوا في وقائع جلسات المجلس الأول للإعتراض على الإستقراض الأجنبي، وفي هذه الدورة النيابية وافق المجلس بشكل رسمي على أخذ القروض، ولكن غاية ما في الأمر أن الاختلاف في ذلك القرض عن القروض السابقة هو أن وجوه صرفها كانت تحت إشراف المجلس ولم تكن مخصصة لنفقات الشاه، ورجال البلاط، وضمان تلك القروض كما هو الحال في السابق كانت عوائد

---

(١) J. Bharier, Economic Development in Iran 1900 - 1970, London, 1971, PP. 62 - 63.

(٢) فوزي خلف شويل، تغلغل النفوذ الأمريكي في إيران ١٨٨٣ ـ ١٩٢٥، إطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب / جامعة بغداد ١٩٩٠، ص٨٣ ـ ٨٤؛ بيتر آورى، منبع قبلى، ص٢٩٣.

الكمارك في الجنوب وتم صرفها على الرواتب المتأخرة للعسكريين وموظفي الدولة وممثلي الشرطة وشراء الأسلحة. وقوى الأمن الداخلي، وتم تخصيص جزء منها لمديرية شرطة فارس. وهنا يمكن القول أن كيفية إنفاق القرض يبيّن جملة أمور، إذ أن الجزء الأكبر من هذا المبلغ تم صرفه في الأمور العسكرية والأمنية ورواتب الموظفين، مما يظهر مدى قلق الحكومة من الأوضاع المتدهورة للبلاد والهجمات المتعددة لقوى المعارضة، وهي التي جعلت نفقات الجيش والشرطة تحتل الأولوية في النفقات... وجاء تخصيص جزء من مبلغ القرض لشرطة فارس بهدف تأمين سلامة الطرق في جنوب البلاد، الذي تسبب في معارضة بريطانيا وتعريض المصالح التجارية لهذا البلد للخطر[١].

ولمواجهة الأوضاع الأمنية المضطربة التي كانت تعيشها إيران، ولأجل السيطرة على واردات الدولة ونفقاتها في ظل فقدان الشؤون المالية الإيرانية للأنظمة والقوانين، طالب شوستر مجلس الشورى الوطني الثاني بالمصادقة على قانون يمنحه، بصفته أميناً عاماً للخزينة، صلاحيات كافية لإدارة الشؤون المالية، وبعد عرض القانون المطلوب على المجلس الثاني تمت المصادقة عليه بتاريخ ١٣ حزيران ١٩١١م[٢]. فقد منحه هذا القانون «السلطات الكاملة» بما فيها حق الأشراف على الإدارة المالية للدولة، والعمليات النقدية ومعاملات الحكومة التجارية مع المصارف، وعمليات سك العملة وتسعيرها، ناهيك عن القروض وإيفاء الديون والفوائد، فضلاً عن إجراء المفاوضات ومنح الإمتيازات وعقد المعاهدات المالية ووضع القوانين الجديدة، وكان إعداد الميزانية الإيرانية على عاتق المستشارين الأمريكيين أيضاً، ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل إن الحكومة الإيرانية ألزمت الوزارات والجهات ذات

---

(١) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص٢٠٧ ـ ٢٠٨.

(٢) جهانكير قائم مقامى، تاريخ تحولات سياسى نظام إيران از اغاز قرن يازدهم هجرى تا سال ١٣٠١ هجرى شمسى، تهران، ١٣٢٦ش، ص١١٥ ـ ١١٦؛ مجيد يكتائي، منبع قبلى، ص٤٥؛ W. M. Shuster, Op. Cit, PP. 49 - 50.

العلاقة المسؤولية الكاملة بتقديم المعلومات والأرقام اللازمة بأسرع ما يمكن[١].

ليس من الغرابة أن تثير هذه الصلاحيات إنتباه وقلق الدبلوماسيين الأجانب، فقد أشار باركلي - السفير البريطاني في طهران - إلى هذا الموضوع بقوله: «إن نظرة فاحصة لهذا القانون ستظهر أنه يحدد واجبات السيد شوستر ويمنحه صلاحيات واسعة جداً في المجال المالي... إن شوستر على وشك القيام بعملية إعادة بناء كاملة لوزارة المالية الإيرانية والبدء بعمليات تطهير الأجهزة الحكومية»[٢]. وبناءً على ذلك تم تأسيس الدوائر الأتية في إيران:

١ - المديرية العامة لجمع أي نوع من أنواع الضرائب والعائدات.

٢ - مديرية التفتيش والرقابة والمحاسبة العامة.

٣ - المديرية العامة للمحاسبة المالية التي يجب أن تودع جميع حسابات الدولة في البنك، وتقوم بإنجاز جميع أعمال سك العملة وتسعير قيمتها، والإستقراض، وتوزيع القروض والفائدة وأمور الإمتيازات وغيرها[٣].

لم يتحمل الروس تلك الصلاحيات الواسعة التي منحت لمورغان شوستر، التي ظهرت مباشرة على سياستهم في إيران، فبعد يوم واحد فقط من مصادقة المجلس الثاني على قانون صلاحيات شوستر، أعلنت السفارة الروسية في طهران الحرب ضد شوستر، فقد أعلن السفير الروسي في طهران: «أن مستخدمي الكمارك البلجيكيين يجب أن لا يخضعوا لأمين الخزانة العام الأمريكي ولا أن يكونوا تحت إشرافه وسيطرته، وإذا اقتضت الضرورة فإن

---

(١) مجيد يكتائى، منبع قبلى، ص٤٥. ويراجع نص القانون المذكور أعلاه في:
W. M. Shuster, Op. Cit, PP. 355 - 356.

(٢) "BDOW 1898-1914", vol. X, Part. 1 Confidential, Sir G. Barclay to Edward Grey, Tehran, June 13, 1911, No. 773, PP. 762 - 763.

(٣) غلامرضا ورهرام. منبع قبلى، ص٤٩٣؛ مجيد يكتائى، منبع قبلى، ص٤٥.

القطعات العسكرية الروسية سوف تسيطر على مكاتب الكمارك في الشمال الإيراني وتستبدل إدارتها بعناصر روسية»(١)؛ لكن شوستر لم يعر أهمية لهذا التهديد الروسي.

خطى مورغان شوستر خطوات مهمة باتجاه تنظيم الضرائب الإيرانية وفرضه ضرائب جديدة واستبدال بعضها بالبعض الآخر، ولاسيما تلك التي تجبى من الأفراد ذوي النفوذ، بما فيهم النفعيين وأصحاب المصالح الخاصة؛ لأنهم اعتادوا لسنوات طوال التهرب من دفع الضرائب إلى الحد الذي ناصب بعضهم العداء لشوستر وإجراءاته الاقتصادية، وفي الوقت نفسه سعى شوستر للعمل على إيجاد إحصاء قومي للغابات والمناجم متأملاً بذلك أن يعيد إلى الخزانة الإيرانية عافيتها(٢).

كما قام شوستر ولأول مرة بتنظيم نفقات الجيش وربط عملية صرفها بالخزانة المركزية للدولة، مما برز بشكل سريع على حال الرضا بين أفراد الجيش ومنع حصول أعمال النهب والسرقة بين صفوفهم، وبهذا ازداد إمكان توفير الأمن والاستقرار في بلد مزقته الحرب الأهلية(٣). لذلك بدت جهود شوستر للكثير من المراقبين بأنها لم تقتصر على إصلاح الوضع الاقتصادي والمالي في إيران، بل إنها تعدت ذلك بكثير لتصبح جزءاً لا يتجزأ من الحركة الوطنية الإيرانية، التي دعمت جهود شوستر الإصلاحية بقوة، الأمر الذي أصبح فيه نشاط شوستر لا يهدد الوجود الروسي في إيران حسب، بل الوجود البريطاني هناك أيضاً(٤).

---

(١) R. K. Ramazani, Op. Cit, P. 79.

(٢) حبيب إله أبو الحسن شيرازى وديگران، منبع قبلى، ص٢٣٦؛ زانت آفارى، منبع قبلى، ص٤١١.

(٣) بيتر آورى، منبع قبلى، ص٢٨١ ـ ٢٨٦.

(٤) عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ الشعوب الإسلامية في العصر الحديث، الجزء الأول، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧١، ص٣١٩.

بهذا واجه مورغان شوستر منذ بداية حركته العديد من العراقيل والمشاكل التي كان الهدف من ورائها عرقلة وإرباك جهوده ونشاطاته الإصلاحية، بدءاً باصطدامه ببعثة فرنارد البلجيكي، التي رفضت منذ البداية الخضوع لأوامر شوستر، ومروراً باستخدام الروس للعديد من العملاء الذين أعدوهم للوقوف بوجه تلك الإصلاحات، ناهيك عن الحملات الإعلامية المضادة التي شنتها روسيا ضد البعثة الأمريكية[١].

تزامنت الضغوط الاستعمارية المكثفة مع الرغبة الروسية بتمهيد الطريق لعودة الشاه المخلوع مرة أخرى إلى إيران لاستعادة العرش الإيراني المفقود منه، والترويج له بشكل دقيق داخل الأوساط الإيرانية.

ثالثاً: عودة محمد علي ميرزا (الشاه المخلوع) إلى إيران والآثار الناجمة عنها:

بعد أن اشتد الخلاف بين شوستر وروسيا، قامت الأخيرة بمناورة من جانبها بالتآمر سراً من أجل إعادة مركزها المهيمن القديم في طهران، وذلك عن طريق السماح بإحداث انقلاب مضاد يتزعمه محمد علي ميرزا (الشاه المخلوع) بعد أن خططت له بعبور الحدود من روسيا باتجاه الأراضي الإيرانية، ولاسيما أن الموقف البريطاني آنذاك كان مشجعاً لأن يمارس محمد علي ميرزا نشاطه على الساحة الإيرانية[٢]. وقد كان الشاه المخلوع قد استغل الأوضاع الداخلية المتردية التي تمر بها البلاد، معتمداً بذلك على العديد من

(١) لم يقتصر النشاط الروسي في هذا المجال على ذلك، بل قامت روسيا باختيار بعض عملائها في إيران لقتل شوستر، ولكن الخطة التي وضعت لهذا الغرض انكشفت قبل التنفيذ من لدن أحد المشتركين في الخطة، وعندئذ وضعت الحكومة الإيرانية شوستر تحت الحماية المسلحة لحفظ سلامته. للمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع. يراجع: مهدى ملكزاده، منبع قبلى، جلد ششم، ص٢٨٠.

(٢) همان منبع، ص٢٧٦ ـ ٢٧٩؛ R. A. Macdaniel, Op. Cit, PP. 134 - 137.

أعوانه في الداخل الإيراني والمدعومين في الوقت نفسه من الروس، الذين لم يستطع الإيرانيون من وضع حد لتدخلاتهم في الشؤون الداخلية لبلادهم.

في السنوات التي كان يسعى فيها محمد علي ميرزا لمسك زمام السلطة بيده مرة أخرى، كانت الحكومة الروسية قد رأت أن كفة سلطتها السياسية أصبحت فارغة بفقد الشاه السابق، ولاسيما أن نيابة السلطنة وحكومات البختيارية والإقطاعيين قد اتجهت نحو بريطانيا؛ لذا سعت روسيا إلى تغيير حال عدم التوازن هذه عن طريق عملائها، فقد سعى سعد الدوله، وهو من عملاء روسيا المعروفين لدى الأوساط الإيرانية المختلفة، إلى تشكيل الوزارة الإيرانية عن طريق نشر التلغرافات المزورة عن التجار والعلماء والتصدي لناصر الملك ـ الوصي على العرش الإيراني ـ وعين الدوله، صهر مظفر الدين شاه ـ وأحد الوزراء الإيرانيين في حكومة مستوفي الممالك، وكان الرأي العام الإيراني يرى أن سعد الدولة مرتبطاً بروسيا وهدفه إعادة الشاه المخلوع إلى السلطة في إيران، وحصلت بعض المشاورات من قبل تجار تبريز مع العلماء وكذلك تجار طهران عن طريق دائرة التلغراف، وكان ضمن المفاوضين معين التجار البوشهري والحاج إبراهيم آقا والحاج سيد مرتضى والحاج باقر الصراف، ومن تجار تبريز يمكن أن نذكر ملك التجار وكوزه الكناني، وصدقيانى، وهنا اعتقد أمين الضرب ومعين التجار ـ وهما من تجار طهران الكبار ـ وحذرا الأذربيجانيين «أنه على الرغم من عدم ملاءمة ظروف البلاد، إلاّ أن الجماعة (عملاء الشاه وروسيا) أعلاه بصدد إصلاح الوزارة الإيرانية الضعيفة وتحسين أوضاع البلاد ولابد من التعامل في الأمور بدقة أكبر وتفكير أعمق». ولكن الملاحظة الملفتة للنظر في هذه القضية أنه أعلن فيما بعد أن التلغرافات كانت مزورة[١].

عدت تلك الحقبة الزمنية الحرجة من أسوء السنوات التي تلت عهد

---

(١) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص٢٣٨ ـ ٢٣٩.

«الاستبداد الصغير» على خلفية فقدان الأمن والفوضى الاجتماعية.التي كانت القوى الأجنبية بما فيها روسيا مؤثرة جداً في تأجيجها، وجناح المستبدين ولاسيما الشاه المخلوع وإخوانه شعاع السلطنه وسالار الدوله، الذين كانوا يأملون أن يسيطروا مرة أخرى على مركز القرار والسلطة، ناهيك عن العناصر المستبدة الأخرى والرجعية المحلية، الذين كانوا قد حصلوا على حرية التحرك من خلال خلط الأوراق، في حين عادت الأدوات التقليدية للتعبير عن الإعتراض للاستخدام مرة أخرى، فقد قامت مجموعة بالإعتصام في مرقد السيد عبد العظيم اعتراضاً على فقدان الأمن وعدم الاهتمام بشكواهم وتجاوز الحكام القائمين على الأمور المالية حدودهم، ومن أجل «أمن أموالهم وأرواحهم وأعراضهم». وقد أثرت هذه الأجواء الاجتماعية المتأزمة كثيراً في المجتمع الإيراني وغيّرت طباع الناس وأخلاقهم، إلى الحد الذي انتقدت فيه الصحافة الإيرانية هذه السلبيات الأخلاقية التي بدأت تظهر بوضوح داخل المجتمع الإيراني، فقد نشرت صحيفة «جنوب» الإيرانية قائلة: «... الجميع يتبع هواه وحرصه وهم تبع لأهدافهم الشخصية وتخيلاتهم النفسية، فالعلماء يؤيدون السلطة الدينية، والتجار يحرصون دائماً على جمع الأموال»[(١)].

يوماً بعد آخر أخذت الأوضاع تتأزم أكثر، وعد أهل البازار أن السلطة التنفيذية هي المسؤولة عن استتباب الأمن وتطبيق القانون، وبعد أن تمكن أنصار الشاه المخلوع من التحرك وبث الدعايات لخلق الفوضى وعدم الاستقرار، ألمح أديب التجار في بيان اعتراضاته المتكررة بخصوص عدم تنفيذ الحكومة لمسؤولياتها، إذ قال في إحدى جلسات مجلس الشورى الوطني الثاني: «إن المسؤولين في الدولة لا يعرفون حدودهم ولا يطبقون القانون بشكل صحيح، وهذا الأمر هو الذي يزعج الناس، ولأنهم غير واعين

---

(١) «جنوب» (روزنامه)، سال أول، شماره أول، بتاريخ ٢١ ذيحجة ١٣٢٨ هجري، ص٢؛ همان منبع شماره (٢٢)، بتاريخ ٢٦ جمادي الأول ١٣٢٩ هجري، ص٣.

فإن التطبيق غير السليم للقانون يؤدي إلى عدم تعريف الناس بمحاسن الدستورية». وحسب رأيه إن عدم التطبيق الصحيح للقانون فيما يتعلق بأخذ الضرائب كان قد تسبب بإحداث الفوضى وعدم الإستقرار في البلاد[١]. وكانت تلك الاحتجاجات قد جاءت رداً على الضرائب التي فرضها شوستر بخصوص ذبح المواشي واللحم والتبغ والأصباغ والأفيون والمشروبات الروحية والطوابع والمعاملات التجارية والمالية، بوصفها ضرائب مست أغلب الشرائح الاجتماعية، وقد تزامن هذا الأمر مع اضطرابات العاصمة طهران بسبب نقص الخبز الذي كانت من أسبابه إنتشار الأنباء التي تحدثت عن عودة محمد علي ميرزا لاستعادة عرشه من جديد[٢].

أولى أهل البازار جميعاً ـ بما فيهم التجار ـ قضية نقص الخبز وشحه في البازار اهتماماً كبيراً، وكان أديب التجار من أكثر نواب المجلس الثاني اهتماماً بهذه المسألة، إذ إنه بادر إلى طرحها في أكثر جلسات المجلس، وعدّ مسألة الخبز من أهم مشاكل المجتمع، ولغرض التصدي لقلة القمح وتسويغات الحكومة الإيرانية في ظل الأوضاع الصعبة التي تعيشها البلاد آنذاك تحت تهديدات محمد علي ميرزا وإخوانه، قدم للمجلس مقترح مشروع قانون يمنع احتكار المحصول (الغلة)، وعدّ مسألة الإهتمام بقضية الخبز من واجبات السلطة التنفيذية، ودافع عن أنشطة هيئة التفتيش في تحسين أوضاع الخبز، وفي الوقت نفسه أنتقد الحكومة الإيرانية على الإجراءات والخطط التي وضعتها لتنفيذ برنامجها في ظل التدهور الذي تعاني منه البلاد[٣].

وعلى أية حال فإن التجار داخل مجلس الشورى الوطني الثاني بذلوا جهوداً واضحة وفعالة من أجل استتباب الأمن والقانون، وتنظيم الأمور التجارية، ولكن في حدود إجراء الإصلاحات في بعض اللوائح التي كانت

---

(١) مذاكرات مجلس دوره دوم، جلد سوم، ص١٣٣٥.
(٢) W. M. Shuster, Op. Cit, PP. 303 - 306, P. Avery, Modern Iran, London, 1965, P. 162.
(٣) مذاكرات مجلى دوره دوم، جلد سوم، ص٦٩؛ ٢٠٢ ـ ٢٠٣؛ ٣٢٥.

تقدم من الوزارات وتحت تأثير الظروف الاجتماعية وشكاوى التجار أو بقية شرائح المجتمع واعتراضاتهم التي كانت تنظم في الوزارات وترسل إلى المجلس، ومع ذلك يلاحظ ضمن هذا المستوى أيضاً أنهم لم ينسوا أهدافهم الثابتة على الرغم من ضعف حضورهم السياسي، إلاّ أن بعض العوامل من قبيل السلطة السياسية والسلطة التنفيذية، وبعض الموانع العملية لتنفيذ المطالب وبعض المشاكل الداخلية وعراقيل القوى الأجنبية هي التي كانت تحول دون ذلك.

في الحقيقة إن الهدف السياسي للتجار، سواء الذي كان لديهم تقارب مع المثقفين ويعملون من أجل الأهداف العصرية أم متوسطي تجار المدن وصغارهم الذين كانوا قادرين على فهم المسائل في أطر العلاقات التقليدية برؤيتهم المحدودة والنفعية فقط، كل أولئك كانوا يؤمنون بضرورة وأهمية ترسيخ الأمن بوصفه ركناً أساسياً لتطورهم التجاري، الذي أربكته كثيراً عودة محمد علي ميرزا.

لقد أدت عودة القوى الرجعية وتواجد الجنود الروس في البلاد إلى مضاعفة الأزمة السياسية للمجتمع، كما أن السياسة المشتركة للروس والبريطانيين في حمايتهم غير المعلنة للشاه المخلوع، ودعمهم للثورات والإضطرابات المحلية لمضاعفة الأزمة، كان ذريعة لتواجدهم العسكري، وكانت خلال هذه الحقبة قد حصلت بعض التحركات لأنصار محمد علي ميرزا، إذ قام بعض الأفراد من مؤيدي الشاه المخلوع بالإعلان يومياً داخل البازار الإيراني عن «أن الشاه سرعان ما سيأتي ويعاقب المطالبين بالدستور جزاءً على ما اقترفوه من أعمال»[١].

من جانب آخر استطاع الشاه المخلوع من التأثير على بعض رجال الدين الذين تأثروا كثيراً بالأطماع والمكاسب الدنيوية، فقد دعوا من على المنابر

(١) سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص٢٠٦.

في مساجد طهران والعديد من المقاطعات الإيرانية الأخرى، إلى عودة محمد علي ميرزا والوقوف إلى جانبه، فضلاً عن ذلك أصدروا فتوى دينية كفّروا من خلالها الحياة الدستورية، وأباحوا قتل الدستوريين، وعلقوا نسخاً من تلك الفتاوى على جدران مساجد خراسان، إذ أكدت معظمها: «أن الدستورية كفر وإلحاد وأن الداعين لها كفار ويستحقون القتل»(١).

ومنذ البداية شخص أهل البازار ـ بما فيهم التجار ـ خطورة الموقف في إيران في أثناء تلك الحقبة الزمنية الحرجة، وطالبوا بتشكيل حكومة جديدة تحظى بثقة الشعب، ففي يوم ١٧ ذي القعدة **١٣٢٩**هـ.ق التقت مجموعة من التجار والعلماء من حزبي الاعتدال والاتفاق والترقي برئيس الوزراء الإيراني ونائب السلطنه، طالبوا من خلاله بإقالة قوام السلطنه ـ وزير الداخلية ـ بسبب تزايد الفوضى والاضطرابات التي تحصل في البلاد واتهموا الحكومة بالفساد الإداري وطالبوا نائب السلطنه بتشكيل وزارة جديدة تكون لديها القدرة على إدارة البلاد(٢).

توجه محمد علي ميرزا وأخيه ملك منصور ميرزا، شعاع السلطنه، ومساعده حسين باشاخان ـ أمير بهادر ـ إلى الأراضي الإيرانية عن طريق بحر قزوين على متن باخرة روسية تسمى «كرمستوفورس» مع مطلع تموز **١٩١١**م، في حين توجه أخوه الآخر «سالار الدوله» إلى الحدود الغربية لإيران ليدخل عن طريقها إلى المناطق الكردية المتواجدة على تلك الحدود، وفي الوقت نفسه إتجه قائده العسكري «أرشد الدوله» صوب منطقة عشائر التركمان شمال شرق إيران، وهذا التوزيع في الاتجاهات كان ضمن خطة وضعها الشاه المخلوع للتقدم من تلك المواقع باتجاه العاصمة طهران بعد دخولهم

---

(١) محمد علي سفرى، منبع قبلى، ص٢٢٧.

(٢) محمد علي تهرانى (كاتوزيان)، مشاهدات وتحليل اجتماعى وسياسى از تاريخ انقلاب مشروطيت إيران، با مقدمه اى از دكتر ناصر كاتوزيان، جاب أول، تهران، ١٣٧٩ش، ص٨١٢ ـ ٨١٣.

الأراضي الإيرانية، وفي خطوة أولية حاول يفرم خان ـ رئيس الشرطة الإيرانية ـ اتخاذ الإجراءات اللازمة لفرض حال الأمن ومتابعة تحركات أعوان الشاه المخلوع داخل العاصمة طهران، التي جاءت متزامنة مع دخول محمد علي ميرزا الأراضي الإيرانية بصفة تاجر إيراني إلى مدينة كركان (استراباد) يوم ١٨ تموز ١٩١١م برفقة كميات كبيرة جداً من الأسلحة والذخائر، التي كانت محفوظة في صناديق مغلقة وضعت عليها علامة خاصة بالمياه المعدنية لغرض إخفائها، وبعد دخوله مباشرة تناقلت الأنباء انضمام عشائر التركمان، ـ شمال شرق إيران ـ لقوات الشاه المخلوع وتحرك قوات سالار الدوله الذي استقر في كرمنشاه، من همدان باتجاه العاصمة طهران[١].

في الوقت الذي أبدى فيه الإيرانيون جهوداً استثنائية في الدفاع عن بلادهم، عزم الأخوانِ سالار الدوله وشعاع السلطنه القيام بهجماتهما على القوات الحكومية من أجل السيطرة على مداخل العاصمة طهران، وحاول شعاع السلطنه، شقيق محمد علي ميرزا، في البداية إقناع الأخير بأن أغلب الشخصيات الإيرانية البارزة في البلاد تؤيد عودته إلى السلطة، وأنهم سيدافعون عنه بما لديهم من قوة واقتدار إلى الحد الذي أكد له بأن محمد ولي خان تنكابنى سبهدار أعظم، رئيس الوزراء الإيراني «يؤيدهم في قرارة نفسه ويساندهم ولن يكون حجر عثرة في طريق عودة الشاه إلى عرشه»[٢]. الأمر الذي دفع الشاه المخلوع لأن يرسل برقية عاجلة إلى سبهدار أعظم يناشده فيها على الثبات في مواقفه الموالية للنظام القاجاري، ويطالبه بالسيطرة على مقاليد السلطة في البلاد لصالحه حتى وصوله ظافراً إلى العاصمة، إلاّ أن سبهدار أعظم أشاع بأنه رد على محمد علي ميرزا بما مضمونه «إن الشعب الإيراني لن يقبل به شاهاً على البلاد»[٣].

---

(١) علي اصغر شميم، إيران در دوره سلطنت قاجار، ص٥٢٩؛ بيتر آورى، منبع قبلى، ص٢٩٧ ـ ٢٩٨.

(٢) أحمد شاكر عبد العلاق، المصدر السابق، ص٤٧.

(٣) محمود طلوعى، منبع قبلى، ص١٠٣.

ومما زاد في تدهور الأوضاع الداخلية في إيران تقاعس سبهدار أعظم عن اتخاذ الإجراءات اللازمة بخصوص تنفيذ قرارات الحاكم العسكري والمتعلقة بإلقاء القبض على أنصار الشاه المخلوع الذين كانوا يتحركون بحرية داخل العاصمة طهران أو الخروج منها، وكذلك في بقية المقاطعات الإيرانية الأخرى، ناهيك عما تَداولته الألسن بخصوص الفساد الإداري لدى الجهاز الحكومي، إلى الحد الذي بدأت فيه الأصوات تتعالى باتهام رئيس الوزراء بالتواطؤ مع محمد علي ميرزا وتهاونه كثيراً في التعامل بصرامة مع الوضع الأمني، الأمر الذي ترك لدى المجلس الثاني قناعة كافية بعدم جدية الحكومة الإيرانية في الدفاع عن البلاد[١].

لقد تأزمت الأوضاع الإيرانية كثيراً داخل طهران، إلى الحد الذي اعتصم فيه أكثر من ألف شخص في البلاط الملكي الإيراني، كان من بينهم العديد من التجار وذوي المهن داخل البازار الإيراني، ولرغبة أهل البازار في تحقيق الأمن والاستقرار أصر التجار على التضامن مع المعتصمين والاستمرار في الاعتصام الذي بدأ منذ ٢٥ ذي القعدة ١٣٢٩ هـ.ق في البلاط، ومنهم الحاج أمين الضرب والحاج معين التجار البوشهري وآخرين، وهناك طالبوا نائب السلطنه بالإسراع بتشكيل حكومة تكون قادرة على فرض الأمن والإستقرار. والسيطرة على تدهور الأوضاع، حذروا إياه بقولهم: «إذا لم يتم تسمية رئيس الوزراء هذا اليوم فإنهم غداً سيقومون بغلق البازار ويعودون للاعتصام في البلاط مرة أخرى»، وبينما كانوا ينتظرون حتى ظُهر ذلك اليوم استدعى نائب السلطنه لتشكيل الوزارة الجديدة صمصام السلطنه الذي قبل هو الآخر هذا التكليف، الأمر الذي تفرق على إثره المعتصمين في البلاط الإيراني[٢].

---

(١) محمود طلوعى، منبع قبلى، ص١٠٣؛ علي اصغر شميم، إيران در دوره سلطنت قاجار، ص٥٢٩.

(٢) محمد علي تهرانى (كاتوزيان)، منبع قبلى، ص٨١٥.

حصلت حكومة صمصام السلطنه على الثقة من المجلس الثاني ومارست مهامها بدءاً من رجب ١٣٢٩ وحتى محرم ١٣٣١هـ.ق/ تموز ١٩١١م وحتى كانون الأول ١٩١١م، وكانت آخر حكومة إيرانية جاءت إلى السلطة خلال العهد الدستوري برأي مجلس الشورى الوطني في دورته الثانية، وطلبت الحكومة الجديدة من المجلس الثاني منحها صلاحيات خاصة وكافية للعمل على استتباب الأمن، ومن بنود برنامجها إعادة النظر بقوانين إتحادات المدن والولايات، وإنشاء القوات المنظمة بهدف المحافظة على الأمن والنظام، وإيقاف عمل بعض الدوائر غير الضرورية، وإصلاح أمور القضاء والعدل وإصدار إمكان تنفيذ العقوبات بالنسبة للحكومة الإيرانية لحين التصويت على قانون العقوبات(١).

شمرت الحكومة الجديدة عن ساعدها لاتخاذ الإجراءات اللازمة الكفيلة بالسيطرة على تطورات الأحداث السياسية بما فيها الحد من الإضطرابات الداخلية والعمل على ضبط الأمن ومواجهة القوات العسكرية للشاه المخلوع وإخوانه، وكانت أولويات الحكومة في هذا الجانب قد تمثلت بإلقاء القبض على (٣٠ - ٤٠) شخصاً من أعوان محمد علي ميرزا وإدخالهم السجن للحد من إثارة الشغب والقلاقل وللتفرغ لمقاومة القوات المعادية لها(٢).

كان التنسيق واضحاً جداً بين قوات الشاه المخلوع على المحاور الثلاث التي توزعت عليها، بهدف التقدم باتجاه العاصمة طهران، وقد حققت تلك المحاور التي كانت بقيادة سالار الدوله، وشعاع السلطنه، وأرشد الدوله، انتصارات متلاحقة في أثناء بدء العمليات العسكرية، وخاضت معارك شرسة مع القوات الحكومية مرتكبة بذلك مجازر بشعة في ساحات القتال، وعلى مستوى القرى والمدن التي شهدتها، إلى الحد الذي تركت فيه الرعب

(١) مذاكرات مجلس دوره دوم، جلد سوم، ص١٩١٥؛ بيتر آورى، منبع قبلى، ص٢٩٨.
(٢) W. M. Shuster, Op. Cit, P. 87.

والخوف داخل نفوس الإيرانيين، كما أصبحت قواتهم قاب قوسين أو أدنى من دخول العاصمة طهران(١).

وبعد سماع أنباء رجوع محمد علي ميرزا إلى البلاد والمعارك التي دارت بين قواته والقوات الحكومية، فإن الإيرانيين قد خشوا من احتمال وقوع حرب أهلية؛ لذلك قرروا تشكيل جبهة وطنية موحدة لمقاومة الشاه المخلوع وأعوانه والتصدي لقواتهم، كما صادق مجلس الشورى الوطني الثاني على قانون يعطي الحكومة الإيرانية سلطة إعلان الأحكام العرفية في البلاد بدءاً من ١٨ تموز ١٩١١م، شددت من خلاله على منع التجمعات وعدم حمل الأسلحة والألتزام بالقوانين المعمول بها، وأرسلت الحكومة الإيرانية في الوقت نفسه مذكرة احتجاج بتاريخ ٢٣ تموز ١٩١١م إلى كل من السفيرين البريطاني والروسي في طهران، أشارت فيها إلى أن الشاه المخلوع دخل الأراضي الإيرانية عبر حدود روسيا، ووجهت اهتمام السفيرين إلى المادة الثانية من البروتوكول الذي وقعته الحكومتان البريطانية والروسية في ٢٥ آب ١٩٠٩م والمتعلق بمسؤولية الحكومة الروسية بخصوص قيام محمد علي ميرزا بأي أعمال مضادة تجاه إيران في المستقبل(٢).

وبعيداً عن تفاصيل المعارك التي دارت بين قوات محمد علي ميرزا والقوات الحكومية بالإمكان اختصار ما حدث بين الطرفين، ففي الوقت الذي شدد فيه المستبدون ضغطهم على الأماكن التي نزلوا فيها كان هناك ثلاثة جيوش تابعة للشاه المخلوع تتقدم نحو العاصمة طهران، الجيش الأول كان

---

(١) مهدى ملكزاده، تاريخ انقلاب مشروطيت إيران، جلد هفتم، تهران، بى تا، ص٣٥ ـ ٣٩؛ والتفاصيل عن هذا الموضوع. يراجع: محمد عباس، تاريخ إنقلاب إيران مشتمل بر نهضت مشروطيت إيران، شورش جنكل، قيام خيابان، انقلاب خراسان، قيام لاهوتى در أذربايجان وبيدايش جمهورى إسلامى إيران، انتشارات شرق، جاب اول، بى جا، ١٣٥٨ش، ص ١٧٧ ـ ١٧٨.

(٢) أحمد قاسمى، منبع قبلى، ص٢٨؛ H. Nazem, Op. Cit, P. 73.

بقيادة شعاع السلطنه وحُدِّدت نقطة انطلاقه من مدينة مازندران، والثاني بقيادة أرشد الدوله، الذي كلف بالتحرك من مدينة شاهرود، فضلاً عن الجيش الثالث، الذي كان بقيادة سالار الدوله، الذي اتخذ من همدان ـ غرب إيران ـ قاعدة للتحرك منها نحو طهران أيضاً.

كان لابد من تأمين حماية الجبهة الداخلية في العاصمة طهران وبقية المدن الإيرانية الأخرى، ومن ثم التوجه إلى جبهات القتال، وفعلاً أصدر رئيس الوزراء الجديد أوامره المتشددة بإلقاء القبض على أعوان الشاه المخلوع ومن يشك بأن له صلة به، في حين وزع زعماء الثورة قواتهم العسكرية على ثلاث جبهات أساسية تلبية لمتطلبات المعركة ورغبة في التصدي للقوات المعادية، فقد تولى زعماء البختياريين قيادة عشائرهم لمواجهة قوات سالار الدوله التي انطلقت من همدان، وكانت قوة عسكرية أخرى من الكيلانيين والبختياريين معاً قد تحركت باتجاه مازندران بقيادة كوجك خان جنكلي لصد قوات محمد علي ميرزا بقيادة شعاع السلطنه المتوجهة نحو العاصمة طهران، أما القوة الثالثة فهي القوة الرئيسة بقيادة يفرم خان الأرمني، فقد تولت مهمة التصدي لقوات أرشد الدوله في شاهرود. وفي ظل تطورات أحداث المعارك الدائرة على الأرض الإيرانية ومن باب دعم الجهود الحربية وافق مجلس الشورى الوطني الثاني بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٩ تموز ١٩١١م على منح مكافأة مالية قدرها (١٠٠,٠٠٠) تومان لمن يأتي بمحمد علي ميرزا حياً أو ميتاً، ومكافأة أخرى قدرها (٢٥,٠٠٠) تومان مقابل كل من يقتل أخويه شعاع السلطنه وسالار الدوله أو يقبض عليهم[1]. إذ جاء في البيان الرسمي عن المجلس الثاني ما يلي: «... من يقتل محمد علي ميرزا أو يأتي به حياً يمنح (١٠٠,٠٠٠) تومان، ومن يقتل شعاع السلطنه وسالار

(١) علي أصغر شميم، إيران در دوره سلطنت قاجار، ص٥٣٠؛ محمود طلوعى، منبع قبلى، ص١٠٣؛ يونس مرواريد، منبع قبلى، ص٢٤١.

الدوله أو يقبض عليهما يمنح عن كل واحد منهما (٢٥,٠٠٠) تومان، وإذا ما تعرض المتطوعون لهذا العمل إلى القتل فيما بعد، فسيمنح ورثتهم المبلغ المذكور»[١].

وعلى الرغم من المعارك الشرسة التي خاضتها القوات الحكومية في الدفاع عن البلاد، إلاّ أن قوات أرشد الدوله تمكنت من دحر القطعات الحكومية المقاتلة في دامغان في شمال شرق طهران، وفي ٨ آب ١٩١١م تمكنت القوات الحكومية بعد إعادة تنظيمها ودعمها بقوات عسكرية أخرى من تحقيق انتصار مهم لها في فيروزكوه، وهي منطقة جبلية وعره في شمال شرق طهران أيضاً، ولكن في ٢٨ آب ١٩١١م تقدمت قوات أرشد الدوله على طول الطريق المؤدي إلى طهران، إذ قام بدحر القوات الحكومية للمرة الثانية، وعندما كان جنوده على بعد (٤٠) ميلاً من العاصمة طهران قامت قوات الدستوريين المتجحفلة بقيادة يفرم خان بمهاجمته وتمكنت من دحره وهزيمة قواته إلى الحد الذي تمكنت فيه القوات الحكومية من أسر أرشد الدوله نفسه، الذي قاده مصيره إلى الإعدام بسبب جريمة التمرد على السلطة السياسية في البلاد ومحاربتها، وكانت هذه المعركة هي المعركة الفاصلة التي قادت إلى إحباط معنويات قوات الشاه المخلوع، وفي بداية تشرين الأول ١٩١١م إستطاعت القوات الوطنية الإيرانية من إلحاق هزيمة نكراء بقوات محمد علي ميرزا على المحاور كافة، الأمر الذي دفع به إلى الهروب والرجوع مرة أخرى إلى روسيا[٢]. وبهذا الشكل إنتهت المعارك الحربية التي

---

(١) مقتبس من: جلال الدين مدني، منبع قبلى، ص٢٣٤ ـ ٢٣٥.

(٢) للمزيد من التفاصيل حول المعارك الدائرة على الأراضي الإيرانية. يراجع: نور إله دانشور علوى (مجاهد السلطان)، جنبش وطن برستان أصفهان وبختياري (تاريخ مشروطه إيران)، جاب دوم، انتشارات آنزان، تهران، ١٣٧٧ش، ص٨٩ ـ ١١٨؛ «حبل المتين» (روزنامه)، كلكته، سال (١٩)، شماره ٠١٣)، بتاريخ ١٧ رمضان ١٣٢٩ هجري / ١١ سبتمر ١٩١١م، ص١ ـ ٢، وص٧؛ مهدي ملكزاده، منبع قبلى، جلد هفتم، ص٣٥ ـ ٤٦، وص٥٠ ـ ٥١؛ بيتر آورى، منبع قبلى، ص٢٩٨ ـ ٣٠١؛ R. K. Ramazani, Op. Cit, P. 99.

كانت تهدف إلى الاستيلاء على السلطة وإعادة الاستبداد الشاهنشاهي عن طريق القضاء على الثورة الدستورية.

إن الأوضاع السياسية غير المستقرة في إيران كان لها تأثيرها على النشاطات الاقتصادية للبازار الإيراني بشكل عام، ولاسيما إذا ما أخذنا بنظر الإعتبار أن الحكومة كانت منهمكة بصدد التصدي لقوات محمد علي ميرزا وإخوانه، وبعد انتصار القوات الحكومية على قوات الشاه المخلوع شكرت هيئة تجار طهران جهود الحكومة والقادة العسكريين والخانات والبختياريين بمناسبة هزيمة القوى الرجعية والمستبدة، وقد كانت أخبار الاشتباكات العسكرية تصل إلى عموم التجار عن طريق غرفة تجارة طهران لتدخل الفرح والسرور إلى نفوسهم، وتمت الإشارة في هذه الأخبار والتقارير إلى «التجاوزات الإجبارية» التي قام بها سالار الدوله في أخذ الغرامات الفاحشة من التجار والكسبة التي أدت إلى الإضراب العام لبازار كرمنشاه، وهذا يشير إلى حجم التأثير الذي تركته الفوضى وعدم الإستقرار السياسي على أوضاع التجار، حتى أنها أدت إلى توقف أعمالهم ومعيشتهم، وهذا الأمر أيضاً يوضح سبب موقف التجار وبقية مكونات البازار(١).

ساعدت تلك الأحداث وبشكل لا يقبل الشك في تغلغل القوى الأجنبية بشكل كبير في أوساط الدولة الإيرانية، التي سخرت جل جهدها في ترسيخ نفوذها وسيطرتها على البلاد، وهذا ما دفع كل من روسيا وبريطانيا إلى ضرورة أتباع سياسة خارجية فاعلة في إيران من أجل تعزيز نفوذهما والحفاظ على مصالحهما هناك.

* * *

---

(١) «حبل المتين» (روزنامه)، كلكته، سال (١٩)، شماره (١٣)، بتاريخ ١٧ رمضان ١٣٢٩ هجري / ١١ سبتمبر ١٩١١م، ص٧ ـ ٨.

المبحث الثالث

تعزيز النفوذ الأجنبي في إيران ودوره في القضاء على الثورة الدستورية

أفرزت الأحداث التي جرت على الساحة الإيرانية مؤخراً تأكد الإيرانيين من أن المشكلة في إيران لا تكمن في طغيان النفوذ الروسي وتماديه داخل البلاد حسب، بل أن الإيرانيين أنفسهم كانوا عاجزين عن وضع حد لتدخلات البريطانيين في الشؤون الداخلية لبلادهم أيضاً، ولاسيما القبائل الجنوبية، التي ظلت النزاعات العشائرية فيما بينها مستمرة، مما أدى إلى إثارة الإضطرابات في مقاطعة فارس وامتدادها إلى شيراز، فكان من نتائج ذلك أن لجأ قوام الملك ـ زعيم قبائل الخمس ـ إلى القنصلية البريطانية في شيراز بعد نجاته من محاولة الاغتيال التي نفذها ضده الحاكم العام لشيراز، وصولت الدوله، خان القشقائيين، ولم يخرج من القنصلية إلاّ بعد ستة أشهر عندما هيأ له البريطانيون الوضع المناسب ليصبح بعدها الحاكم الفعلي للمقاطعة دون منازع[1]. ولهذا فإن بريطانيا نظرت في بعض الخطط لاسترجاع النظام والقانون هناك، الأمر الذي دفعها لإرسال سرية للفرسان من الجيش الهندي إلى إيران في الأشهر الأخيرة من عام ١٩١١م، وزعت للمرابطة في كل من بوشهر وشيراز وأصفهان[2]، في الوقت الذي مارست فيه روسيا القيصرية

---

(١) F. O., 371/16949 - E11228, The Futre Of Persia, October 1931, PP. 15 - 16.

(٢) Ibid.

ضغطاً آخر على شوستر وتهديدها بإدخال قوات عسكرية إضافية لها إلى الأراضي الشمالية الإيرانية.

أولاً: توتر العلاقة بين بعثة شوستر وروسيا القيصرية:

لم يكن هناك أي شك في أن الصلاحيات التي منحت لمورغان شوستر كانت قد ساعدته في استحداث نظام جديد لوزارة المالية الإيرانية، وظفه شوستر لصالحه خلال مدة بقائه في إيران، ولم يكتف الأخير بذلك حسب، بل إنه عمل على إنشاء قوة عسكرية تكون تحت إشرافه، وفي الوقت الذي كانت فيه الفوضى والإضطرابات الداخلية تعم البلاد، وكانت سبباً في امتناع الكثيرين من تأدية الضرائب الرسمية المفروضة عليهم؛ لذلك تطلب الأمر من شوستر اتخاذ قرار خاص باستحداث قوة من الشرطة الوطنية أو الدرك تحت إدارة ضباط أوربيين وأمريكيين، بلغ عددهم ما يقارب (١٥٠٠) شخص مهمتها جمع الضرائب، ولكي يثبت شوستر جدارته أمام منافس قوي كروسيا القيصرية تفاوض مع البريطانيين وانتدب الميجر ستوكس البريطاني، الذي وافق على أن يقدم استقالته من منصبه، بوصفه ملحقاً عسكرياً في السفارة البريطانية بطهران، ليكون على رأس هذه القوة وأطلق عليها تسمية «زاندارمرى خزانه ـ شرطة الخزينة»، بعد أن خوله مجلس الشورى الوطني الثاني تشكيلها بتاريخ ٦ تموز ١٩١١م، وكان من المتوقع رفع عدد عناصر هذه القوة إلى (١٢٠٠٠) أو (١٥٠٠٠) شخص تُوزّع على بعض المدن الإيرانية ومنها تبريز ورشت وشيراز وغيرها؛ لذلك عُدّ شوستر قائداً لجيش منظم بعيداً عن سيطرة وإشراف وزير الحرب الإيراني[(١)]..

جاءت مساعي شوستر بتعيين الميجر ستوكس، قائداً لقوات الدرك الخاصة بوزارة المالية الإيرانية لتضع النار في الهشيم، فقد عارضت روسيا

(١) أحمد كسروى، تاريخ هيجده ساله اذربايجان، ص١٦٤ ـ ١٦٥؛ زانت آفارى، منبع قبلى، ص٤١٠ ـ ٤١١؛ بيتر آورى، منبع قبلى، ص٢٩٥؛ أحمد قاسمى، منبع قبلى، ص٢٩.

القيصرية منذ البداية هذا التعيين؛ إذ إنها دخلت بوابة الإعتراض بدعوى أن معاهدة عام ١٩٠٧م بين روسيا القيصرية وبريطانيا كانت تؤكد أن يكون للروس حق الإشراف على هكذا مهمات في المناطق الواقعة تحت نفوذهم، في حين كانت الرغبة البريطانية في المحافظة على العلاقات مع روسيا أحد الأسباب في مغازلة روسيا على حساب إيران؛ لذلك فإن محاولة بعثة شوستر استغلال التناقضات البريطانية ـ الروسية في إيران، فضلاً عن الشعور المعادي للوطنيين الإيرانيين ـ بما فيهم أهل البازار (التجار وذوي المهن وأصحاب المحلات) ـ تجاه الدولتين بخصوص تثبيت أقدامهما في البلاد، كانت قد أثارت روسيا القيصرية، التي حظيت في موقفها هذا بتأييد بريطانيا[١].

حدد شوستر من ناحيته الأسباب التي دعته لاختيار الميجر ستوكس قائداً لقوات الدرك في رسالة إلى باركلي ـ السفير البريطاني في طهران ـ بتاريخ ١٤ تموز ١٩١١م التي ذكر فيها: بأنه قام بتعيين الميجر ستوكس، لخبرته بالشؤون الإيرانية لمدة أربع سنوات، فضلاً عن معرفته باللغتين الفارسية والفرنسية وخبرته العسكرية، كما أشار إلى أن تعيين ستوكس لم يأتِ نتيجة لاعتبارات سياسية مطلقاً، بل بوصفه الشخص المؤهل والمناسب جداً للمنصب[٢].

وبينما كانت بريطانيا منشغلة في محاولاتها لفرض سيطرتها في المناطق الجنوبية، ظلت قضية الميجر ستوكس معلقة دون حل، في الوقت الذي كانت فيه روسيا تطالب وبإلحاح شديد بإنهاء خدمات ستوكس بقصد إضعاف شوستر وتعطيل مشاريعه الاقتصادية، على الرغم من الجهود التي بذلها الأخير نفسه لإيجاد تسوية للموقف مع روسيا، الأمر الذي دفع وزير الخارجية الروسي للضغط على بريطانيا للقيام باستدعاء الميجر ستوكس ومغادرته الفورية

---

(١) BDOW 1898-1914, vol, X, Part.1, Sir Barclay to sir A. Nicloson, Tehran, June 15, 1911, No. 774, PP. 763 - 764; Ibid, Tel. (No. 234) July 7, 1911, No. 778, PP. 766 - 767;

جهانكير قائم مقام، منبع قبلى، ص١١٨.

(٢) حبيب إله أبو الحسن شيرازي وديگران، منبع قبلى، ص٢٣٤.

لإيران، بوصف تعيينه يُعد انتهاكاً لروح المعاهدة البريطانية ـ الروسية لعام ١٩٠٧م حسب تعبيره(١).

وبعد أن تأكد كراي ـ وزير خارجية بريطانيا ـ أن قضية تعيين ستوكس لدى الحكومة الإيرانية قضية سياسية خطيرة، طلب من الحكومة الإيرانية أن تترك تعيين ستوكس قائداً لقوات جندرمة الخزينة، كما أبلغ ستوكس في الوقت نفسه صراحة «بأن الحكومة الروسية من حقها الإعتراض على تعيينه لقيادة الجندرمة في الشمال مثلما سنعترض نحن ضد تعيين ضابط روسي للإشراف على طريق التجارة الجنوبية»(٢)، وبذلك رفض البريطانيون بشكل صريح أن يعمل الميجر ستوكس في جندرمة شوستر، وأخبروه بإمكان نقله قريباً من إيران(٣).

باتت مهمة شوستر مهمة صعبة جداً وسط الصعوبات التي تواجه البعثة الأمريكية والدور الأجنبي في عرقلة مهامها، فقد وصف كايرنز ـ مساعد مدير الخزانة العام ـ مهمة شوستر والحال في إيران في رسالة مطولة إلى الرئيس الأمريكي تافت بتاريخ ٧ آب ١٩١١م، أوضح فيها ما تتعرض له البعثة الأمريكية في إيران، جاء فيها: «لقد كان الجميع ضد شوستر، الذي واجه خزينة على وشك أن تكون فارغة والحرب الأهلية على وشك الإندلاع. لقد

---

(١) A. L. Greaves, Some Aspects of the Anglo - Russian Convention and its working in Persia 1907 - 1914, Part. 11, Bulletin of the School of Oriental and African Studies, London, vol. XXXl, Part. 2, 1968, P. 295, Note. 19.

(٢) BDOW 1898-1914, vol. X. Part. 1, Tel (No. 227), Sir EdwardGray to G. Barcley, F. O, August 7, 1911, No. 801, 786.

(٣) MOI, Seria 11 (1900-1913) vol. XV111., T, 11 (14 September 1911-13 November 1911), Moscow-Leningrad, 1938. No. 330, P. 828.

وزارة الخارجية ـ العلاقات الدولية في عصر الأمبرياليه. وثائق أرشيفات الحكومة القيصرية والحكومة المؤقته ١٨٧٨ ـ ١٩١٧، التسلسل الثاني (١٩٠٠ ـ ١٩١٣)، المجلد الثامن عشر، الجزء الثاني (١٤أيلول ١٩١١ ـ ١٣ تشرين الثاني ١٩١١)، باللغة الروسية، موسكو ـ لينينغراد، ١٩٣٨، ص ٨٢٨.

كانت الجهة الوحيدة التي تدعمه هي مجلس الشورى الوطني... الموقف هنا من الغرابة بحيث يمكن للمراقب أن يدرك بأن حكومة مستقلة لا يمكن أن تتحقق في إيران؛ لأن الحكومة تعطي الأوامر لمنتسبيها بوساطة الممثلين الأجانب، والأغرب من ذلك، وفي مرات عديدة، أن هؤلاء المنتسبين يطيعون تلك الأوامر بدون أي تساؤل»(١).

رافق تلك الأحداث صدور قرار الحكومة الإيرانية بتاريخ ٤ تشرين الأول ١٩١١م المتعلق بمصادرة أملاك أخوان الشاه المخلوع شعاع السلطنه وسالار الدوله للتعويض عن الخسائر التي تعرضت لها خلال الحرب التي خاضتها مع قواتهم، بوصفهما خارجين على القانون، وتوجيهات الحكومة المركزية، وفعلاً قام شوستر باتخاذ الإجراءات اللازمة بهذا الخصوص بتاريخ ٩ تشرين الأول ١٩١١م بناءً على القرار الحكومي المذكور آنفاً: فقد أصدر شوستر أوامره إلى الجندرمة المكلفة بحماية الخزينة بتنفيذ قرار الحكومة الإيرانية الخاص بمصادرة أملاك شعاع السلطنه(٢). ومع أن شوستر أرسل موظفي الخزينة وعساكره لتنفيذ ذلك القرار والقيام بإحصاء العقار الرئيس، الذي يتكون من متنزه وقصر الأمير شعاع السلطنه في طهران، ولكن إجراءاته تلك

---

(١) R. L. Greaves, Some Aspects of Anglo - Russian Conventian, Part. 11, PP. 290 - 291; W. M. Shuster, Op. Cit, P. 407.

(٢) بعد فشل محاولة محمد علي ميرزا بالعودة إلى إيران للإستيلاء على العرش الإيراني مرة أخرى، إنتقل شعاع السلطنه منذ عام ١٩١١م إلى أوربا، ومع بداية الحرب العالمية الأولى رجع إلى طهران بعد أن سمحت له الحكومة الإيرانية بالعودة. كان من أشد أنصار اعتماد إيران على بريطانيا وروسيا والتعاون معهما في ظروف الحرب. سافر إلى بطرسبورغ في بداية عام ١ٹ١٥م واستقبله القيصر الروسي شخصياً ومنحه وساماً رفيعاً. يراجع بهذا الخصوص:
Mol, Seria 111 (1914 - 1917), Vol. 711, T. I (14 January, 1915 - 23 may, 1915), Moscow - Leningrad, 1935, No. 60, PP. 80 - 83; and No. 134, PP. 177 - 181.
وزارة الخارجية ـ العلاقات الدولية في عصر الأمبرياليه. وثائق أرشيفات الحكومة القيصرية والحكومة المؤقته ١٨٧٨ ـ ١٩١٧، التسلسل الثالث (١٩١٤ ـ ١٩١٧)، المجلد السابع، الجزء الأول (١٤كانون الثاني ١٩١٥ ـ ٢٣ آيار ١٩١٥)، باللغة الروسية، موسكو ـ لينينغراد، ١٩٣٥، ص ١٧٧ ـ ١٨١..

تعرضت للكثير من الصعوبات، ودفعت باتجاه شدة الصراع مع روسيا، بعد أن اصطدمت تلك القوات بضباط القنصلية الروسية وقوات القوزاق المسلحين والمكلفين بحماية ممتلكات شعاع السلطنه، ومنعتهم من القيام بمهامهم الخاصة بإحصاء تلك الممتلكات، وأمرتهم بمغادرة المكان فوراً وهددوهم بإطلاق النار عليهم، إلاّ أن هذا التصرف كان محل احتجاج الحكومة الإيرانية، التي قدمت مذكرة احتجاج خاصة بهذا الشأن إلى الحكومة الروسية بوصف الأجراء الروسي جاء منافياً للأعراف الدولية، ولكن مع ذلك فإن الرد الروسي الذي جاء على لسان القنصل الروسي أشار إلى أن تلك الأملاك مرهونة لدى البنك الروسي بأسماء شخصين يحملان الجنسية الروسية، ولا يحق للحكومة الإيرانية التصرف بهذه الممتلكات[١].

ومع مرور الوقت تعقدت الأوضاع في إيران، ففي ١٧ تشرين الأول ١٩١١م نشر شوستر مقالة خاصة في صحيفة «The Times» اللندنية، بيّن فيها بالأدلة تجاهل روسيا وبريطانيا لسيادة إيران[٢]. إلاّ أن الصحيفة دحضت في اليوم التالي آراء شوستر بهذا الشأن قائلة: «ليس هناك حاجة لإثبات عدم عدالة ذلك الإتهام. إن الموقف الحالي في إيران وبلا شك حال يرثى لها، ولكن الذي يجب أن يعرفه شوستر بأنه إذا لم تكن هناك معاهدة أنكلو ـ روسية فإن الموقف في إيران سيكون أسوأ مما هو عليه بعشر مرات»[٣]. إلاّ أنها في الوقت نفسه إمتدحت الإمكانات الإدارية لشوستر، مع أنها انتقدت إدراكه السياسي واتهمته بأنه بعيد عن الحياد، فيما كان شوستر يتهم

---

(١) مهدي صلاح، نقش عامل خارجى در ناكامى مشروطيت، در مشروطه خواهى إيرانيان، به كوشش دكتر ناصر تكميل همايون، جلد دوم، مركز بازشناسى إسلام وإيران، تهران، ١٣٨٤ش، ص٤٠٥؛ بيتر آورى، منبع قبلى، ص٣٠٤؛ زانت آفارى، منبع قبلى، ص٤٢٠؛ R. K. Ramazani, Op. Cit, PP. 99 - 100.

(٢) MOI, Seria 11, vol. XVIII, T. 11, No. 674, PP. 193 - 197; "The Times", London, October 17, 1911.

(٣) "The Times" London, October 18. 1911.

البريطانيين والروس بالرغبة في الإبقاء على حال الفوضى في إيران واستمرارها[١].

على أية حال فقد اتخذت روسيا من إجراء شوستر الأخير ذريعة في توجيه مذكرة احتجاجية في ٢ تشرين الثاني ١٩١١م إلى الحكومة الإيرانية تضمنت المطالبة بتقديم اعتذار إيراني رسمي لها بخصوص الإهانة التي لحقت بموظفيها في القنصلية الروسية العامة في طهران على يد أفراد جندرمة الخزينة أثناء تنفيذ أوامر شوستر بشأن إحصاء ممتلكات شعاع السلطنه، وإبعاد هذه القوات عن أملاك الأخير[٢]، إلاّ أن شوستر انتقد المذكرة الروسية وأكد عدم سحب قواته من أملاك شعاع السلطنه، متجاهلاً بذلك المصالح الروسية ضمن تقسيم إيران في معاهدة عام ١٩٠٧م.

وكانت قد برزت قضية جديدة بين كل من لندن وبطرسبورغ وطهران، تمثلت بتعيين الحكومة الإيرانية لثلاثة موظفين بريطانيين في رئاسة الأقسام المالية في كل من شيراز وأصفهان وتبريز، الأمر الذي رفضته روسيا وعارضت بشدة فكرة إشغال موظفين بريطانيين لمراكز حساسة في مناطق نفوذها[٣]. ولاسيما تعيين ليكوفر، الموظف البريطاني في المصرف الشاهنشاهي سابقاً الأكثر كرهاً للروس، مديراً لخزانة أذربيجان بتاريخ ٢ تشرين الثاني ١٩١١م الذي كان مثار احتجاج نيراتوف - وزير خارجية روسيا - في أثناء لقائه أو بيرن، القائم بالأعمال البريطاني في سانت بطرسبورغ، في ٥ تشرين الثاني ١٩١١م، واعتقاده بأنه يحمل (أي ليكوفر) كراهية شديدة تجاه الروس[٤]. وفي اليوم التالي ألغ كراي - وزير خارجية بريطانيا - مورغان

---

(١) MOI., Seria 11, vol. XVIII, T. 11, No. 852, P. 349.

(٢) BDOW 1898-1914, vol. x, Part. 1, No. 842, P. 821; Ibid, No. 858, PP. 829 - 830; H. Nazem, Op. Cit, P. 85.

(٣) N. D. Harris, Europe and the East, London, (No Deat), P. 194; R. A. Macdaniel, Op. Cit, P. 170.

(٤) BDOW 1898-1914, vol. x, Part. 1, Mr O'Beirne to sir Edward Grey, St. petersburgh, November 6, 1911, No. 839, PP. 819 - 820.

شوستر بأن تعيين ليكوفر لدى الحكومة الإيرانية وإرساله إلى تبريز قد يؤدي إلى احتلال الشمال الإيراني من قبل القوات الروسية، وشدد على تنبيه شوستر إلى النتائج المحتملة من جراء أعماله الاستفزازية لروسيا وكرر تأكيده أن بريطانيا لا يمكن أن تعد الإجراءات الروسية غير منسجمة مع معاهدة عام ١٩٠٧م[١].

دافع شوستر عن موقفه إزاء هذا الموضوع عندما أشار إلى أن تعيين ليكوفر في تبريز كان الغرض منه التحري عن مبلغ مليون تومان لمجموعة ضرائب لم تدفع في السنتين الماضيتين، وأضاف إلى ذلك قوله: إن ليكوفر كان يشغل منصباً في وزارة المالية بطهران لمدة سنتين سابقتين تقريباً، وبما أن طهران تقع ضمن ما يسمى بـ «منطقة النفوذ الروسي»، لذا فإن مسألة إرساله إلى تبريز في مهمة خاصة لم يكن سوى مجرد نقل من نقطة في الشمال الإيراني إلى نقطة أخرى[٢].

أثارت تداعيات النشاطات التي قامت بها البعثة الأمريكية قلقاً كبيراً لدى الساسة الروس، في الوقت الذي واصل فيه شوستر إصلاحاته المالية داخل البلاد، الأمر الذي استغلته روسيا القيصرية من جانبها، وعدّته فرصة سانحة لها لاتخاذ الإجراءات التي تراها مناسبة وضروية لثني شوستر عن تنفيذ مهامه، مستخدمة في ذلك شتى أنواع التهديد، بما في ذلك إنذارها للحكومة الإيرانية بالابتعاد عن دعم شوستر وبعثته ومنعه من تنفيذ إصلاحاته المالية التي تشكل خطراً حقيقياً على مصالحها الإستعمارية في مناطق نفوذها في إيران.

---

(١) Ibid, Tel (No. 330), Sir Edward Grey to Sir G. Barclay, F. O., November 6, 1911, No. 840, P. 820.

(٢) W. M. Shuster, Op. Cit, P. 160;
مهدي ملكزاده، منبع قبلى، جلد هفتم، ص٧٩.

ثانياً: الإنذار الروسي وتأثيره على الأوضاع الداخلية الإيرانية:

جاءت موافقة مجلس الشورى الوطني في دورته الثانية بتاريخ ١١ تشرين الثاني ١٩١١م على قانونَ يُعطي الصلاحية لشوستر باستخدام عشرة مساعدين ماليين أمريكيين آخرين للعمل في إيران بصفة مساعدين ماليين، لتضع الأوضاع المتدهورة في إيران على حافة الانفجار، فقد قام السفير الروسي في طهران بتسليم الحكومة الإيرانية إنذاراً يحمل بعض المطالب الروسية المتعلقة بإعادة أملاك الأمير شعاع السلطنه، شقيق الشاه المخلوع، التي استولت عليها البعثة الأمريكية، واستدعاء الجندرمة المرابطة حول بيته واستبدالها بقوات القوزاق، وإلاّ فإن الحكومة الروسية ستجد نفسها مضطرة لإيقاف جميع الإتصالات والتعامل مع الحكومة الإيرانية، واتخاذ الإجراءات التي تجدها ضرورية لحماية المصالح الروسية(١).

لم تستجب الحكومة الإيرانية في البداية للإنذار الروسي، وأصرت على مصادرة أملاك شعاع السلطنه لصالح خزينة الدوله، وبالمقابل إتخذت الحكومة الروسية من هذا الرفض الإيراني ذريعة لقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران، وفي الحقيقة إن حكومة صمصام السلطنه وقفت في حيرة أمام التطورات السريعة للأحداث الداخلية، لعلمها بشكل جيد أن هدف روسيا القيصرية من قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران هو مهاجمة القوات الروسية للبلاد ودخولها الأراضي الإيرانية، في الوقت الذي لم تكن هي فيه قادرة على قبول الإنذار الروسي الأول، لهذا رأت أن الحل يكمن في استقالتها، وهنا فسرت الحكومة الروسية رغبة الحكومة الإيرانية بالإستقالة على أنها تعني عدم قبول الإنذار الروسي الموجه إليها، لذلك سارعت روسيا إلى قطع العلاقات

---

(١) BDOW 1898-1914, vol. x, Part. 1, Tel, No. 271, Mr. O'Berin to Sir Edward Grey, st. Petersburgh, November 10, 1911, No. 842, P. 821;

حبيب إله أبو الحسن شيرازى وديگران، منبع قبلى، ص٢٣٦ ـ ٢٣٧؛ آنت دستره، منبع قبلى، ص٢٠٠ ـ ٢٠١.

الدبلوماسية مع إيران على مستوى السفارة مؤقتاً بتاريخ ١٨ تشرين الثاني ١٩١١م على الرغم من استمرار السفارة الروسية في طهران في ممارسة أعمالها، وقد تزامن ذلك مع وصول أذربيجان حوالي ألف مقاتل روسي عن طريق جلفا الحدودية[١].

إثر ذلك ناشدت الحكومة الإيرانية بريطانيا للتوسط بينها وبين روسيا، ففي ٢٠ تشرين الثاني ١٩١١م طلب السفير الإيراني في لندن من الخارجية البريطانية المساعدة لحل تلك الأزمة، ولكن كراي ـ وزير خارجية بريطانيا ـ الذي فشل في إقناع روسيا كي لا تتخذ قراراً بالتدخل العسكري، نصح السفير البريطاني في طهران بالإمتثال للمطالب الروسية لعدم وجود حل بديل[٢]. الأمر الذي دفع الحكومة الإيرانية بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩١١م للإتصال بالحكومة الأمريكية لدعم القضية الإيرانية، إلاّ أن الرد الأمريكي جاء مخيباً للآمال الإيرانية؛ إذ أكد وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية بأنه «لا يجد من المناسب أن يقوم بتقديم أية مقترحات بهذا الصدد»[٣]. فضلاً عن ذلك فإن كراي التقى بالسفير الأمريكي في لندن بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني ١٩١١م وأعرب عن بالغ أسفه بخصوص مورغان شوستر، لعدم إصغائه للإحتجاجات البريطانية والروسية وأوضح بأن «نشاطاته في إيران جاءت لنقص الكياسة والجهل أو عدم الرغبة في فهم علاقات دولة صغيرة مثل إيران مع جارتيها العظيمتين»[٤]. وبهذا تأكد الدستوريون جيداً وكذلك الحكومة

---

(١) حبيب إله أبو الحسن شيرازى وديگران، منبع قبلى، ص٢٣٦ ـ ٢٣٧؛ مهدى صلاح، منبع قبلى، ص٤٠٥ ـ ٤٠٦.

(٢) BDOW 1898-1914, vol. X, part. 1, Tel, No. 704, sir Edwadr Grey to Mr. Bryce F. O., November 23, 1911, No. 868, P. 838.

(٣) F. Kazemzadeh, Russia and Britain in Persia 1864-1914, A study in Imperialism,New Haven, 1968, P. 634.

(٤) BDOW 1898-1914, vol. X, Part. 1, Sir Edward Grey to Mr. Bryce, F. O., November 23, 1911, No. 868, P. 838.

الإيرانية من «أن بريطانيا كانت منذ البداية على استعداد تام للعزف على آلة الكمان الروسي»[١]. على حد تعبير وثيقة بريطانية. وبذلك تخلت بريطانيا عن الوقوف إلى جانب شوستر بسبب المصالح المشتركة مع روسيا وتوافقت مع روسيا، بعد ذلك في المطالبة بعزله.

لم يكن أمام الحكومة الإيرانية غير قبول الإنذار الروسي الأول يوم ٢٤ تشرين الثاني ١٩١١م وقامت فعلاً بسحب رجال درك الخزينة من أملاك شعاع السلطنه، وقدمت اعتذاراً رسمياً إلى الحكومة الروسية، إلاّ أن الروس الذين أصبحوا أكثر جرأة أمام هذه الخطوة الإيرانية السلمية، لم يقتنعوا بهذا الإنتصار، بل إنهم أجبروا الحكومة الإيرانية على اتخاذ خطوات خطيرة أفقدتها استقلالها وسيادتها على أراضيها[٢]. وفي الحقيقة أن الروس استخدموا تلك الذرائع بهدف الإطاحة بالنظام الدستوري في إيران، ولاسيما أن هناك أربعة آلاف رجل مسلح من القوات الروسية كانوا في طريقهم من القفقاس إلى إيران.

وإذا كانت الحكومة الإيرانية قد وافقت على ما تضمنه الإنذار الروسي الأول، فإن شوستر كان قد أصر وبشدة على مواصلة تنفيذ إجراءاته الاقتصادية بخصوص إصلاح المالية الإيرانية من خلال دعم مجلس الشورى الوطني لجهوده في هذا الصدد، وهذا العمل أجج حال العداء الصريح بين الطرفين، أي شوستر وروسيا القيصرية، الأمر الذي دفع الحكومة الروسية لأن توجه بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩١١م انذاراً ثانياً ونهائياً طالبت فيه الحكومة الإيرانية القيام باتخاذ الإجراءات الآتية:

---

(١) F. O., 371/9025 - Eii626, The Political Situation in Persia, November 14, 1923, P. 132.

(٢) حبيب إله أبو الحسن شيرازى وديگران، منبع قبلى، ص٢٣٧؛ يونس مرواريد، منبع قبلى، ص٢٦٦؛ مهدى صلاح، منبع قبلى، ص٤٠٦؛ محمد علي تهرانى (كاتوزيان)، منبع قبلى، ص٨٢٦ ـ ٨٢٧.

١ ـ إبعاد شوستر وليكوفر عن إيران، وسيحدد وضع بقية الأفراد الذين عملوا في بعثة شوستر على وفق شروط أخرى.

٢ ـ أن لا تدعو الحكومة الإيرانية أي مستشار أجنبي إلى طهران بدون الحصول على الموافقة المسبقة من ممثلي روسيا وبريطانيا في طهران.

٣ ـ أن تقوم إيران بدفع النفقات التي تحملتها روسيا القيصرية في إرسال جيشها إلى إيران، وسيتم تحديد تلك النفقات المطلوبة(١)، وكيفية دفع تعويضاتها بعد تسلم الرد الإيراني(٢).

ومنحت الحكومة الإيرانية مدة (٤٨) ساعة لتنفيذ هذا الإنذار، الذي جاء فيه بهذا الشأن «إذا لم يتم تحويل هذه المطالب إلى فعل عملي خلال (٤٨) ساعة، فإن الجيش القيصري المتجحفل في رشت سوف يتحرك صوب مدينة قزوين»(٣).

ومع وضوح الموقف البريطاني المؤيد للإنذار الروسي فإن القوات البريطانية الموجودة في الجنوب الإيراني لحراسة الطرق التجارية وحفظ النظام، والقطعات البريطانية الجديدة التي أُرسلت من الهند إلى ميناء بوشهر ورشت وأصفهان، التي كانت على وشك أن تحتل الجنوب الإيراني بكامله،

---

(١) يحدد زانت آفارى، نفقات القوات الروسية المتواجدة على الأراضي الإيرانية في هذا البند ب (١٥٠) ألف روبل. يراجع بهذا الخصوص: زانت آفارى، منبع قبلى، ص٤٢٥.

(٢) للتفاصيل عن الإنذار الروسي. يراجع: مذاكرات مجلس دوره دوم، جلد سوم، ص١٩١٧؛ BDOW 1898-1914, vol.X, Part. 1, Tel. No. 303, Sir Buchanan to Sir Edward Crey, St. Petersburgh, November 26, 1911, No. 868, P. 842;
على مرادى مراغه اى، منبع قبلى، ص٤٤٧؛ حبيب إله أبو الحسن شيرازى وديگران، منبع قبلى، ص٢٣٧ ـ ٢٣٨؛ يونس مرواريد، منبع قبلى، ص٢٦٦؛ غلامرضا ورهرام، منبع قبلى، ص٤٩٣؛ ابراهام يسلسون، منبع قبلى، ص١٧٠.

(٣) مذاكرات مجلس دوره دوم، جلد سوم، ص١٩١٧؛ مهدى صلاح، منبع قبلى، ص٤٠٦؛ محمود ستايش، منبع قبلى، ص١١٧ ـ ١١٨؛ غلامرضا ورهرام، منبع قبلى، ص٤٩٣ ـ ٤٩٤، ويراجع النص في: محمد علي تهرانى (كاتوزيان)، منبع قبلى، ص٨٢٥ ـ ٨٢٦.

شكلت مجتمعةً عبئاً ثقيلاً على إيران، لم يكن بأقل من عبء القوات الروسية في الشمال الإيراني[١].

وعلى الرغم من أن مجلس الشورى الوطني في دورته الثانية كان يتسم بقوام أضعف مقارنة بالمجلس الأول، ولكن مع ذلك أبدى مقاومته أمام الإنذار الروسي، فقد دافع جميع نواب المجلس عن استقلال البلد وسيادته على كامل ترابه وعن الدستورية في الظروف السياسية الصعبة للبلاد، وعدوا هذا الإجراء الروسي مخالفاً للأعراف الدولية والمعاهدة البريطانية ـ الروسية ومغايراً لاستقلال البلاد.

وفي أجواء مشحونة كهذه لم تكن الموافقة على الإنذار الروسي الثاني أمراً يسيراً للمجلس الثاني، إلاّ أن الحكومة الإيرانية كانت بصدد التصالح والقبول بالإنذار، لذا حاولت إقناع المجلس للقبول بالمطالب الروسية، ولهذا توجه وثوق الدوله، وزير الخارجية الإيراني، برفقة ثلاثة وزراء آخرين هم محتشم السلطنه ـ وزير الحرب ـ ومشير الدوله ـ وزير المعارف ـ ومعاضد السلطنه ـ وزير البريد والبرق ـ إلى مقر المجلس الثاني، الذي عقد جلسته الإستثنائية في الأول من كانون الأول ١٩١١م للتباحث في أمر الإنذار الروسي، ليقنعوا النواب بقبول هذا الإنذار، وبعد وصولهم إلى هناك طلب

---

(١) كان البريطانيون قد اتخذوا في سنوات سابقة من مسألة عدم توافر الأمن على الطرق الجنوبية ذريعة لهم فاقدموا على تشكيل «شرطة الجنوب» تحت إشراف الضباط البريطانيين، وفي صيف عام ١٩١٠م تم إرسال (٤٠) جندياً بريطانياً من بوشهر إلى شيراز تحت ذريعة حماية القنصلية، وبعد عام قامت بريطانيا بإنزال (١٤٠) عسكرياً من قواتها البرية في «بندر لنج» تحت ذريعة التصدي للأشرار، وخلال حقبة القتال مع محمد علي ميرزا بعد خلعه أخذت التدخلات البريطانية تلاحظ في إيران أكثر من أي وقت مضى. يراجع: غلامرضا ورهرام، منبع قبلى، ص٤٩٤. «كشف تلبس دوروئى ونيرنك انكليس ازروى اسناد محرمانه انكليس درباب إيران» از سلسله انتشارات اداره (كاوه)، شماره(٣) برلين، ١٣٣٦ ش، ص ٢٥؛ F.O.,371/16949, the Future of Persia, October 1931, P.16; D. Mclean, OP. Cit, p.108.

وزير الخارجية الإيراني من النواب الموافقة على الإنذار الروسي النهائي مباشرة دون الإنتظار كثيراً، متجاهلاً بذلك ما كان يدعو إليه النواب بالمحافظة على استقلال البلاد، مؤكداً قوله: «أن الإستقلال والحرية لم يكونا شيئاً يمكن مقايضته مع البضائع الأخرى»!![١].

وبمجرد إنهاء وزير الخارجية الإيراني كلمته ساد قاعة المجلس صمت رهيب، حتى نهض وسط هذا السكوت الغريب أحد النواب، فألقى كلمة قصيرة هزت مشاعر النواب الحاضرين، قائلاً: «لعل مشيئة الله ترى أن تُسلب منا حريتنا وسيادتنا بالقوة، ولكن ينبغي أن لا نقدم ذلك بأيدينا»[٢]، فكان لذلك الكلام آثاره المباشرة على أعضاء المجلس الثاني، فقد تجرأ حتى أولئك المترددون في الدفاع عن الكرامة والشرف الوطني لإبداء رأيه، فتعالت الهتافات «إما الموت أو الإستقلال»، التي لم تعم قاعة المجلس الثاني حسب، بل أنحاء طهران كافة[٣].

لم يكن البازار الإيراني بعيداً عن تطورات الأحداث الإيرانية، بل إنه كان يراقب تلك التطورات عن كثب بمكوناته المتمثلة بالتجار وذوي المهن وأصحاب المحلات وغيرهم، الذين كانوا على اتصال مستمر ومباشر مع الفئات الاجتماعية الأخرى للوقوف بوجه روسيا والدفاع عن سيادة واستقلال بلادهم، ولاسيما أن أهل البازار إعتادوا بأن يروا أنفسهم تدريجياً وسط الأحداث السياسية ليصبح لديهم حضوراً نسبياً، وليعززوا تشكيلاتهم ويحققوا إنسجامهم الطبقي من الداخل.

(١) مقتبس من: مهدى صلاح، منبع قبلى، ص٤٠٧.
(٢) Quotedin: F. Kazemzadeh, Op. Cit, PP. 635 - 636.
(٣) مهدى ملكزاده، منبع قبلى، جلد هفتم، ص٩٨؛ أحمد قاسمى، منبع قبلى، ص٣٠؛ غلامرضا ورهرام، منبع قبلى، ص٤٩٤.

ثالثاً: موقف البازار الإيراني من الإنذار الروسي والنهاية التي وصلت إليها الثورة الدستورية:

بعد انتشار خبر الإنذار الروسي الثاني، دب في أنحاء البلاد شعور كبير بالامتعاض والتذمر، واندلعت في تبريز مناوشات بين فصائل الفدائيين والقوات القيصرية، التي انتهت إلى الحرب والقتال في ساحات وأزقة المدينة واستخدام المدفعية، في حين أرسلت الحكومة القيصرية وحدات عسكرية جديدة إلى تبريز لتعزيز قواتها في تلك المدينة[١].

قوبل الإنذار الروسي النهائي والموقف البريطاني منه بردود فعل عنيفة وغليان شعبي عام، انطلق من جرائه الآلاف من المتظاهرين الذين أخذوا يجوبون شوارع وبازار طهران ويصرخون بهتافاتهم «الموت أو الحرية» و«سوف نموت من أجل حرية بلادنا»[٢]. في حين شنت الصحافة الإيرانية ـ وبدعم من أهل البازار ـ هجوماً عنيفاً على الموقف البريطاني من الإنذار الروسي، فقد اتهمت صحيفة «تازه بهار ـ الربيع الجديد» الطهرانية في إحدى افتتاحياتها، الحكومة البريطانية بأنها كانت وراء الإنذار الروسي حينما ذكرت: «إن الإنذار الروسي الذي قدم لحكومتنا قد أطاح باستقلالنا، وأن الحكومة البريطانية كانت وراء هذا الإنذار، وكما ذكرنا مراراً وتكراراً، فإنه حين تحل مصيبة ما فإن الحكومة البريطانية هي التي تقوم بإعداد المقدمات لروسيا ثم تقف بعد ذلك موقف المتفرج»[٣].

كما امتنع الأهالي ـ بما فيهم أهل البازار ـ من شراء البضائع الروسية والبريطانية ونهب المتظاهرون المحلات التي كانت تباع فيها البضائع الروسية داخل البازار، وامتنع غالبية الناس عن شراء مكعبات السكر الروسي وشرب

---

(١) غلامرضا ورهرام، منبع قبلى، ص٤٩٤.

(٢) F. Kazemzadeh, Op. Cit, PP. 635 - 636.

(٣) Quoted in: R. W. Cottam, Op. Cit, P. 171.

الشاي بوصفه مستورداً من روسيا، وامتنعوا كذلك عن ركوب «الترام» (الذي يجره الحصان» وسكك الحديد لاعتقادهم بأن ملكيتها تعود إلى الروس والبلجيكيين[١].

كما اجتمع علماء وتجار وأعيان فارس وأصدروا فتوى بتحريم شراء بضائع الدولتين (روسيا وبريطانيا) لتطابق موقفهما من الإنذار الروسي، وتواجد قواتهما على الأراضي الإيرانية من أجل حفظ وصيانة الإستقلال الوطني، ففي برقية لأهالي شيراز، بما فيهم التجار، إلى أصفهان، دعا هؤلاء الحكومة الإيرانية إلى قطع العلاقات مع هاتين الدولتين والتصدي للأعمال التخريبية التي تقوم بها قواتهما، فضلاً عن تحريم أية مساعدة تقدم لجيوش المحتلين وتحريم شراء بضائعهم ما داموا على تراب الوطن؛ «لأن المسلمين لا يرضون بأن تكون أعراضهم ونواميسهم تحت إمارة الكفر، وإنهم سيضحون بأرواحهم لحفظ الدين والديانة وأنهم يصرخون بأعلى أصواتهم إما الموت أو الحرية»[٢].

في خضم تداعيات الإنذار الروسي النهائي هب تجار مناطق أصفهان وخراسان والجنوب معبرين عن اعتراضهم على تواجد القوات الروسية في المناطق الشمالية ومخاطر تواجد الحكومة البريطانية وقواتها في المناطق الجنوبية، وانسجاما مع دورهم في هذا العمل تم إصدار فتوى بتحريم البضائع الروسية بالتعاون والتنسيق مع العلماء، كما صدرت برقية اتحاد تجار أصفهان تزامناً مع اتحاد علماء أصفهان واتحاد ولاية أصفهان بحرمة استخدام البضائع الروسية[٣].

---

(١) عبد الله مستوفي الممالك، منبع قبلى، ص٣٦٠؛ أحمد قاسمى، منبع قبلى، ص٣٠؛ غلامرضا ورهرام، منبع قبلى، ص٤٩٤.

(٢) موسى نجفى، متون، ومبانى وتكوين انديشه تحريم در تاريخ سياسى إيران، ص٦٤ ـ ٦٦؛ موسى نجفى، بسط حوزه تحريم اقتصادى به روايت ده سند واعلامية تاريخى، ص٩٣ ـ ٩٥.

(٣) «حبل المتين» (روزنامه)، كلكته، سال (١٩)، شماره (٢٥)، بتاريخ ٢٩ ذيحجه ١٣٢٩ هجرى / ٢١ دسامبر ١٩١١م، ص١٥؛ همان منبع، ساه (١٨)، شماره (٣١)، بتاريخ ٦ صفر ١٣٢٩ هجرى / ٦ فوريه (شباط) ١٩١١م، ص٤ ـ ٥.

كما ساند السيد النجفي في أصفهان والحاج السيد أحمد وجمع آخر من علماء العراق، وآية الله الصدر الأصفهاني، والهيئة العلمية للنجف، المقترح المتعلق بمنع استيراد البضائع الروسية من قبل التجار، وأعرب آية الله الصدر الأصفهاني في برقية للحاج أصغر بلور فروش في مشهد عن موافقته وارتياحه لمقاطعة البضائع الروسية من قبل التجار، كما باركت الهيئة العلمية في النجف في برقية لها إلى مشهد.التجار وجميع طبقات الأمة بترك استعمال الأمتعة الروسية[1].

وفي الوقت نفسه تصدى أهالي همدان، بما فيهم أهل البازار ـ للإعتداءات الخارجية الروسية، وبعثوا برقية إلى طهران، جاء فيها: «لقد خطونا الخطوة الأولى بتحريم البضائع الروسية، ونعلن صراحة الدفاع عن استقلال بلادنا وحبنا لإيران، مرددين وبصوت بليغ «إما الموت أو الاستقلال»[2].

وانتشرت عملية مقاطعة البضائع الروسية في مختلف أنحاء البلاد، ولاسيما بالنسبة للتجار، فقد أرسل (٢٩) تاجراً من اتحادية تجار أصفهان برقية مستعجلة إلى كل من رشت وقزوين وشاهرود، أكدوا من خلالها مقاطعتهم لشراء وتحميل، بل وحتى تأمين القند والشاي والأقمشة الروسية، إذ جاء فيها: «نحن تجار أصفهان وحسب أرشاد العلماء الأعلام ومراجع النجف الأشرف، وبناءً على شعورنا الإسلامي والاستقلالي يقتضي علينا في ظل تواجد القوات الروسية المحتلة على أراضي المملكة، ترك شراء وتحميل وحتى تأمين القند والشاي والأقمشة الروسية»[3].

---

(١) همان منبع، سال (١٨) شماره (٣٧)، بتاريخ ٢٥ ربيع الأول ١٣٢٩ هجرى / ٢٧ مارس ١٩١١م، ص٩؛ «جنوب» (روزنامه)، طهران، سال أول، شماره (١٧)، بتاريخ ١٨ ربيع الثاني ١٣٢٩ هجرى، ص٥.

(٢) مقتبس من: مريم صحرا كار همدانى، منبع قبلى، ص١٣٣.

(٣) مقتبس من: موسى نجفى، متون، ومبانى وتكوين انديشه تحريم در تاريخ سياسى إيران، ص٦٣.

وشارك رجال البازار التبريزي أهالي مدينة تبريز بالإعتراض على الممارسات المعادية التي تقوم بها روسيا، فالكثير من تجار تبريز إشتكوا في برقية لهم من تواجد القوات الروسية على أراضي أذربيجان، وعدوا عملية استتباب الأمن والسلام بأنها من مستلزمات عملهم وتجارتهم وأن هذا الأمر لم يتحقق في ظل تواجد القوات الروسية التي ضاعفت الفوضى، وتم إرسال نص الرسالة من قبل الحاج ربيع صدقياني، أحد التجار التبريزيين، إلى أكثر السفارات الأجنبية والمؤسسات المحلية، ومنها مجلس الشورى الوطني، كما تقدم مكتب تومانياس بشكوى من حال انعدام الأمن في إقليم أذربيجان وهجوم الأشرار على وزارة الداخلية، وتم التأكيد في هذه الرسائل التي أرسلت بهذا الخصوص على ضرورة توفير الأسلحة وإعداد القوات المسلحة لتقوية الحكومة(١).

فضلاً عن ذلك قام البازار التبريزي بإضراب عام، بينما أظهر التجار وذوي المهن وأصحاب المحلات شجاعة نادرة في مقاومة القوات الروسية، وفي مشهد قصفت المدافع الروسية ضريح الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام بعد أن التجأ إليه حشد هائل من المواطنين، بما فيهم التجار وذوي المهن في المدينة، الأمر الذي أدى إلى إصابة الضريح بأضرار كبيرة، وسقوط عدد غير قليل من القتلى والجرحى، كما أُغلق البازار في مدينة أنزلي، وعندما حاول بعض الضباط الروس فتح أحد محلات المواد الغذائية بالقوة إعتدى بائع بازلاء على أحدهم بكرسي، فكانت تلك الشرارة التي انطلقت على إثرها تظاهرات صاخبة في المدينة لم يستطع الجيش القيصري إخمادها إلاّ بالقوة بعد سقوط حوالي (٢٢) قتيلاً من مواطني المدينة، وفي شيراز رفض جميع السكان هناك ـ بما فيهم أهل البازار ـ شراء البضائع البريطانية، وسحبوا ودائعهم من البنك الإمبراطوري الذي تمتلكه بريطانيا وتجنبوا بيع المؤن

---

(١) «حبل المتين» (روزنامه)، كلكته، سال (١٨)، شماره (١١) بتاريخ ٣٠ شعبان ١٣٢٨ هجرى/ ٥ سبتامبر ١٩١٠م، ص١٠؛ سهيلا ترابى فارسانى، منبع قبلى، ص٢٠٦.

للحامية البريطانية في شيراز، حتى أن القنصل البريطاني هناك تذمر كثيراً «لأن تصرف البازار المحلي كان مخزياً» حسب تصوره[١].

لم يقتصر الأمر على ذلك، بل إن الإيرانيين قاطعوا سكة الحديد التي تمتلكها بلجيكا بمجرد الشك بأن للروس أسهماً فيها، وامتلأت الشوارع بالجماهير الإيرانية ـ بما فيهم مكونات البازار من التجار وذوي المهن وأصحاب المحلات ـ يهشمون نوافذ الحوانيت التي كانت لا تزال تعرض البضائع الروسية ويمنعون الناس من شرب الشاي الروسي[٢].

ومع اقتراب الساعة الأخيرة لمدة الإنذار الروسي النهائي تأزم الوضع بشكل عام في إيران «فكانت تلك الساعة المظلمة للثورة، ومع ذلك فإنها برهنت على أنها أفضل ساعة في عمر الثورة»[٣] على حد تعبير أرماجاني.

حاولت الحكومة الإيرانية في أثناء مناقشتها للإنذار الروسي النهائي في جلسة طارئة لها التوصل إلى قرار يحفظ لها ماء الوجه، ولاسيما أن أغلبية أعضاء المجلس الوزاري الإيراني كانت تفضل إبعاد شوستر، ولكن دون جدوى، خوفاً من تأجج عواطف الرأي العام الإيراني[٤]. وبينما كان أعضاء مجلس الشورى الوطني الثاني في أثناء جلستهم لمناقشة الإنذار الروسي أيضاً، إنتابهم التوتر والقلق بشكل لا يمكن تحمله، عندما بدأ التصويت لاتخاذ القرار الذي جاء لصالح رفض الإنذار الروسي النهائي، بعد جلسة امتلأت بالمشاعر الوطنية الصادقة، في الوقت الذي كان فيه الشعب الإيراني

---

(١) مهدى مجتهدى، رجال أذربيجان در عصر مشروطيت، جاب أول، انتشارات زرين، تهران، بى تا، ص١١١ ـ ١١٢؛ زانت آفارى، منبع قبلى، ص٤٢٧؛ يرفند ابراهميان، المصدر السابق، ص٢٤٧.

(٢) W. M. Shuster, Op. Cit, P. 126.

(٣) Quoted in: Y. Armajani, Op. Cit, P. 126.

(٤) Ibid, P. 126;

عبد العزيز سليمان نوار، المصدر السابق، ص٣٢٢.

ينتظر خارج المجلس بفارغ الصبر والانفعال ذلك القرار[١]، الذي تم إبلاغه مباشرة لبوكليفسكي، السفير الروسي في طهران، بوساطة وزارة الخارجية الإيرانية، ومن الطبيعي جداً أن يبلغ السفير الروسي حكومته، التي لم تتأخر كثيراً بإرسال أوامرها إلى قائد القوات الروسية في رشت للتحرك باتجاه العاصمة طهران[٢].

برز آثار رفض المجلس الثاني للإنذار الروسي مباشرة على الحكومة الإيرانية نفسها، التي أصبحت عاجزة عن العمل وسط تطورات الأحداث، الأمر الذي دفع المجلس الوزاري برئاسة صمصام السلطنه لتقديم استقالته، إلاّ أن ناصر الملك ـ نائب السلطنه ـ رفض تلك الإستقالة، ولأجل البحث عن حلول معينة وسط قش الأحداث المتراكمة، أرسل وزير الخارجية الإيراني، آخر مذكرة إلى السفير الروسي في طهران بتاريخ ٢ كانون الأول ١٩١١م، أكد من خلالها استعداد حكومته لبدء المفاوضات بين الطرفين لمناقشة البدائل الممكنة لتعديل المطالب الروسية في الإنذار الروسي وقبول أية «مقترحات عادلة»!! يمكن أن تقدمها روسيا للحكومة الإيرانية[٣].

إن تبادل المذكرات الرسمية والمفاوضات بين كل من لندن وبطرسبورغ وطهران كانت قد فشلت في ثني روسيا عن تنفيذ إنذارها، وبصورة سريعة فقدت الحكومة الإيرانية جميع الآمال في الحصول على مساندة خارجية، كما تجاهلت البرلمانات الأجنبية ـ بما فيها الكونغرس الأمريكي ـ مناشدات مجلس الشورى الوطني الثاني، في حين أن الحكومات الأوربية الأخرى كانت منشغلة بمشاكلها الذاتية التي طغت على اهتماماتها بإيران، ناهيك من أن التحالف الوطني بين الحركة الوطنية الإيرانية ورجال الدين وزعماء

---

(١) F. Kazemzadeh, Op. Cit, PP. 635 - 636, Y. Armajani, Op. Cit, P. 126.

(٢) H. Nazem, Op. Cit, P. 95.

(٣) Ibid, P. 94, Note. 109; F. Kazemzadieh, Op. Cit, P. 636.

البختياريين، الذين يحكمون البلاد منذ سقوط محمد علي ميرزا من الحكم، قد انهار، فضلاً عن ذلك فإن الجهود التي بذلها وزير الخارجية الإيراني أخيراً لتعديل الإنذار الروسي النهائي لم تأت ثمارها أيضاً، وهذا ما ساعد روسيا في تماديها بقصف مدينة تبريز ـ التي شهدت أحداثاً مروعة ـ بالصواريخ والقنابل وقتل المئات من المواطنين التبريزيين، كما هددت قواتها بالتقدم نحو طهران(١).

من جانب آخر لم يكن شوستر يرغب بأن يتحمل مسؤولية النتائج التي ستسفر عنها الأحداث في إيران، لذلك كان صريحاً جداً مع بعض نواب المجلس الثاني الذين اجتمعوا به لغرض استطلاع رأيه في الإنذار الروسي؛ إذ قدم لهم النصيحة بالامتناع عن المقاومة محذراً إياهم بالنتائج الخطيرة المترتبة من جراء هجوم الجيش الروسي على العاصمة طهران، والكوارث والويلات التي تهدد ليس النظام الدستوري وحده حسب، بل الشعب الإيراني برمته، ودفعهم باتجاه القبول بالأمر الواقع والرضوخ للإنذار الروسي؛ لشعوره بعدم تحقيق فرصة للإنتصار في معركة خاسرة مع جيش روسي يتألف من (١٥,٠٠٠) شخص(٢).

في خضم تلك الأوضاع الإستثنائية القاهرة بدأ الضغط على المجلس الثاني ليعيد التصويت على الإنذار الروسي النهائي، وبعد أن انتشرت شائعات مفادها، أن المجلس الثاني يمكن أن يخضع للإنذار النهائي هذه المرة، اقترحت الحكومة الإيرانية الضعيفة ـ التي كان بإمكانها استغلال حماس الجماهير والروح الثورية لتعبئتها والوقوف أمام العدوان، إلاّ أنها فضلت الاستسلام ـ على المجلس الثاني يوم ١٨ كانون الأول ١٩١١م بأن يمنح الصلاحية الكاملة أما للحكومة الإيرانية أو للجنة مشكلة من المجلس نفسه

---

(١) F. Kazemzadeh, Op. Cit, P. 638, Y. Armajani, Op. Cit, P. 126.

(٢) مهدى صلاح، منبع قبلى، ص٤٠٨.

لمتابعة القضية وإيجاد حل لحال المواجهة التي برزت مع روسيا، وعلى الرغم من أن هذا المقترح لم يحظ بالموافقة من المجلس منذ البداية، لرفضه من قبل أغلبية النواب، إلاّ أن مجلس الشورى الوطني الثاني شكل في اليوم التالي، وبضغط من الحكومة الإيرانية ونائب السلطنه، لجنة لهذا الغرض ضمت كل من الشيخ إبراهيم زنجاني ـ من الحزب الديمقراطي ـ وسعيد الاطبا، وسيد حسن مدرس، وفهيم الملك، ومن المحتمل محمد صادق الطباطبائي، على أن تقدم هذه اللجنة تقريراً كاملاً يتضمن وجهة نظر مجلس الشورى الوطني الثاني بهذا الخصوص إلى مجلس الوزراء الإيراني، وكانت اللجنة قد انتهت بعد مشاورات مكثفة إلى الموافقة على «إنذر العار الروسي»، بعد إجراء تغيير طفيف عليه، تجنباً للنتائج الوخيمة التي تنتظر البلاد من جراء رفض الإنذار الروسي مرة أخرى[١]. وكان هذا القرار يمثل آخر القرارات التي اتخذها المجلس الثاني بعد الانتهاء من اجتماعه الطارئ والأخير أيضاً.

ومن الملفت للنظر حال غليان الشارع الإيراني التي لم تهتم بها الحكومة الإيرانية، في أثناء مناقشة المجلس الثاني للإنذار الروسي مرة أخرى يوم ١٨ كانون الأول ١٩١١م. فقد دخلت إلى المجلس (٣٠٠) امرأة يحملن المسدسات المخبأة تحت حجاباتهن وقمن بإخبار رئيس المجلس الثاني بأنهن «سيقتلن أزواجهن وأبنائهن ومن ثم أنفسهن إذا تماهل المجلس في واجبه وساوم على كرامة وسيادة وحرية الشعب الإيراني والوطن»[٢].

وفي هذا الوقت سارعت القوات الروسية بالإنتشارت في كل من مدن أنزلي وقزوين واستراباد ومشهد وغيرها من المدن الإيرانية الشمالية، كما صدرت الأوامر لقطعات عسكرية روسية أخرى بالتوجه نحو العاصمة طهران، الأمر الذي استغلته السلطة القاجارية من جانبها لاستعادة موقعها، وتمكنت

---

(١) مهدى صلاح، منبع قبلى، ص٤٠٨ ـ ٤٠٩.

(٢) E. Groseclose, Introduction to Iran, New York, 1947, P. 70; Y. Armajani, Op. Cit, P. 126: W. M. Shuster, Op. Cit, P. 198.

الرجعية المحلية أخيراً من أن تحرك ذيولها في العديد من المدن الإيرانية، وبذلك أعلنت الحكومة الإيرانية إذعانها للإنذار الروسي وإبعاد شوستر[١].

واستناداً إلى الاجتماع الطارئ للحكومة الإيرانية يوم ٢٣ كانون الأول ١٩١١م داخل البلاط الإيراني، اقترح وثوق الدوله، وزير الخارجية الإيراني، حل مجلس الشورى الوطني الثاني، بوصفه عائقاً في طريق تقدم الحكومة وممارسة سياستها الداخلية والخارجية معاً، وعن طريق الضغط والتهديد واستخدام الأسلحة لإرهاب النواب تمكنت الحكومة الإيرانية من تنفيذ إنقلاب ناجح ضد المجلس الثاني بتاريخ ٢٤ كانون الأول ١٩١١م[٢]. الذي تزامن مع قيام ناصر الملك بحل المجلس الثاني وإعلان الأحكام العرفية، ومن ثم اتخذت الإجراءات اللازمة لاعتقال ونفي الدستوريين وأعضاء مجلس الشورى الوطني الثاني[٣]. وبهذا الشكل تم إخماد الثورة الدستورية الإيرانية بعد ست سنوات على اندلاعها على أيدي الحلفاء الروس والبريطانيين وعملائهم من الداخل، وسط قصر نظر بعض قادتها وتراجع البعض الآخر، فضلاً عن ضعف الحضور السياسي للبازار ومكوناته المختلفة، ولم يبقَ في السلطة سوى مجموعة من الرجال الذين حاولوا السيطرة على أحداث ضخمة، كشفت عدم قدرتهم.

ويمكن هنا اقتباس عبارة مهمة ذكرها شوستر نفسه واصفاً الأحداث

---

(١) كشف تلبس دوروئى نيرانك انكليس، ص٣٠ ـ ٣١.

(٢) MOI, Seria 11 (1900 - 1913), VOL. XIX, T. 1 (14 November 1911 - 13 January 1912), Moscow-Leningard, 1938, No. 258, PP. 237 - 238; F. Kazemzadeh, Op. Cit, P. 644;
وزارة الخارجية ـ العلاقات الدولية في عصر الأمبرياليه. وثائق أرشيفات الحكومة القيصرية والحكومة المؤقته ١٨٧٨ ـ ١٩١٧,التسلسل الثاني(١٩٠٠ ـ ١٩١٣)المجلد التاسع عشر,الجزء الأول(١٤ تشرين الثاني ١٩١١ ـ ١٣ كانون الثاني ١٩١٢), باللغة الروسية، موسكو -لينينغراد ١٩٣٨,ص ٢٣٧ ـ ٢٣٨.
يونس مرواريد، منبع قبلى، ص٢٦٧؛ أحمد قاسمى، منبع قبلى، ص٣٠.

(٣) كشف تلبس درورئى نيرانك انكليس، ص٣٢؛ نيكى. آر.كدى، منبع قبلى، ص١٠٩ ـ ١١٠؛ R. L. Greaves, Op. Cit, Part. 11, P. 297.

الإيرانية في اللحظات الأخيرة للثورة الدستورية قائلاً: «إن المجلس الوزاري الإيراني قام بإلغاء آخر ما تبقى للحكم الدستوري في إيران، وترك البلاد تحت رحمة سبعة سياسيين باعوا بلادهم للحكومة الروسية. لقد كانت نهاية بخسة لصراع رائع من أجل الحرية والتنوير»[١].

وبعد إخماد الثورة الدستورية والقضاء عليها نفذت الحكومة الإيرانية إجراءاتها التكميلية، ففي الوقت الذي واصلت فيه القوات الروسية إحتلالها لمناطق شمال إيران، قامت الحكومة الإيرانية بفرض الرقابة على الصحف، وحلت العديد من المنظمات والأحزاب السياسية، التي تفرق أعضاؤها بعد حل المجلس الثاني، ولم يتم اتخاذ أي إجراء جدي لمواجهة الجرائم البشعة والوحشية التي ارتكبتها القوات الروسية في المناطق الشمالية الإيرانية، ومؤامرة الإنقلاب ضد المجلس الثاني سوى إطلاق العبارات والكلمات التي لم يُسمع لها صدى[٢]. ومع ذلك فقد برز تأثير تلك الأحداث على الشارع الإيراني ولا سيما البازار الذي شارك رجاله بقوة في التظاهرات التي اندلعت بعد حل المجلس الثاني، في الوقت الذي تم فيه غلق أسواق طهران إحتجاجاً على تلك الإجراءات واضطر النواب بعد غلق المجلس إلى الانتقال بقضيتهم إلى الشارع، فقد تجمع في ميدان بهارستان أضخم حشد جماهيري شهدته العاصمة طهران، ضم أهل البازار بمكوناته كافة من التجار وذوي المهن وأصحاب الحوانيت، هتف المشاركون به بـ «الاستقلال أو الموت»، ولكن المقاطعة الجماهيرية للبضائع الروسية والأجنبية والإضرابات المكثفة للبازار كانت قد أضرت كثيراً بالبازار، في الوقت الذي كان فيه المتظاهرون العزل عاجزين عن مواجهة الجنود الروس، ولم تلقَ عبارات السخط الجماهيري آذاناً صاغية لدى الحكومات الإيرانية والروسية والبريطانية[٣].

---

(١) W. M. Shuster, Op. Cit, P. 200; R. K. Ramazani, Op. Cit, P. 102.

(٢) مهدى صلاح، منبع قبلى، ص٤١٠؛ محمد عباس، منبع قبلى، ص ١٧٩ ـ ١٨٠.

(٣) يرفند ابراهميان، المصدر السابق، ص٢٤٨.

ومما يؤيد دور البازار الإيراني في مقاومة القوات الروسية في الشمال الإيراني، خلفية الثوار الذين أعدمتهم القوات الروسية في تبريز بعد القضاء على الثورة الدستورية، فمن بين الثلاثين شخصاً الذين عُرِفَتْ مهنة كل منهم كان هناك خمسة تجار وثلاثة زعماء دينيين وثلاثة موظفين حكوميين واثنان من أصحاب المتاجر وتاجر أسلحة وصيدليان ونجار وحائك وخباز وصاحب مقهى وصائغ ودلال وموسيقار وصحفي وحلاق مع صبيه ورسام وإمام مسجد ومدير مدرسة، وتم إعدام أربعة آخرين لكونهم على صلة قربى ببعض الثوار البارزين، إثنان منهم ولدين لتاجر أشرف على تنظيم الحزب الديمقراطي الاجتماعي في تبريز، والاثنان الآخران كانا ابني أخت ستارخان[1].

وفي الختام جدير بنا إن نشير إلى انه بغض النظر عن حضور التجار غير الفاعل في مجلس الشورى الوطني، في أثناء دورته الثانية، والظروف غير المناسبة التي كان يواجهها المجلس نفسه، فإن المناقشات التي دارت بين أروقة هذا المجلس وتحت قبته عبرت وبشكل صادق عن هواجس التجار المشاركين في هذا المجلس، وردود أفعالهم ومواقفهم، وعلى الرغم من عدم وجود رائحة من حماسة المجلس الأول واندفاعه في المجلس الثاني، وعدم طرح البرامج الإصلاحية المؤثرة من قبل رجال الدولة ونواب المجلس، إلاّ أنه عند النظر إلى العديد من القرارات التي كانت تصدر ـ على الأكثر ـ بناءً على أساس الضرورات السياسية والاجتماعية، فإن مواقف التجار جديرة بالتأمل، وتبيّن أنه على الرغم من انحسار فاعليتهم وقوتهم السياسية، فإن المحاور الرئيسة للتنمية بقيت نصب أعينهم، مع أن الكثير من القوى القديمة والحديثة عملت ضد تحقيق الأحلام التاريخية التي كان رجال البازار يحلمون بها، لتبدأ مرحلة جديدة تميزت بالسلبية.

* * *

(١) يرفند ابراهميان، المصدر السابق، ص٢٤٢.

الخاتمة

تُعدْ إيران القاجارية أنموذجاً واضحاً للتخلف عند مقارنتها بتطور أوروبا، لذلك فإن ظهور الوضع شبه الإستعماري وترسيخه وتبعية اقتصاد البلاد للأسواق العالمية، لم تستقطب التجار والرأسماليين الأجانب إلى الأسواق الإيرانية المهمة حسب، بل حرك أبناء البازار الإيراني، بما فيهم التجار الإيرانيين الذين كانوا في السابق ينشطون بشكل أكبر في الأسواق المحلية المحدودة ودفعهم إلى توسيع نشاطاتهم.

كانت الثورة الدستورية الإيرانية ١٩٠٥ ـ ١٩١١م تمثل إحدى أكبر وأهم الثورات التي اندلعت ضد الفئوية وسياسة الإستبداد القاجاري عند أوائل القرن العشرين في الشرق الأوسط، والصفحة المشرقة من صفحات تاريخ إيران الحديث، في حين مثل البازار الإيراني بمكوناته كافة من التجار وذوي المهن وأصحاب الحوانيت والوسطاء وغيرهم مادة الثورة، ولولب التحرك السياسي الفاعل لاحداثها، لقدرته الفاعلة في قيادة الدور المؤثر للوقوف بوجه الاستبداد والظروف الصعبة التي كان يواجهها أبناؤه، والتي شكلت عبئاً كبيراً عليهم بوصفهم القوة النامية التي تبحث عن سوق موحدة وباتت تدرك جيداً حجم المهمات الملقاة على عاتقها وما ينبغي عليها ان تفعل، الأمر الذي دفعهم إلى اتخاذ مواقف سياسية كان الهدف من ورائها تغيير النظام القاجاري، وإن كان تغييراً محدوداً، لهذا ليس من الغرابة أن ترتبط الشرارة الأولى التي أشعلت نار الثورة الدستورية بالبازار نفسه، ويصبح التجار الإيرانيون القشة التي قصمت ظهر النظام القاجاري، من خلال الانتصار الذي

حققوه بوعيهم وإدراكهم لمصالحهم العامة ووحدة طبقتهم الاجتماعية وتضامنهم مع الطبقتين الأخريين أي (رجال الدين والمثقفين)، وفي الوقت نفسه مهدوا الطريق لأنفسهم لكي يتحولوا إلى طبقة سياسية، وهذا ما دفعهم في بداية الثورة للانضمام إلى الاتحادات المحلية التي اكتسبت قدراً من القوة بعد تأسيسها.

نظراً لطبيعة البازار الاقتصادية وتركيبته الاجتماعية المعروفة، اضطر أبناؤه إلى الدخول في التحالفات السياسية لاستخدام نفوذهم والمحافظة على مكانتهم، فقد بلغ الحضور السياسي للبازار منذ بداية الثورة الدستورية ولغاية سقوط طهران يوم ٢٣ حزيران ١٩٠٨م ذروته، إذ وظف في الغالب بالعمل من أجل ترسيخ النظام الجديد وإستقراره من خلال الفعاليات التي كان يقوم بها والنشاطات المختلفة التي تعد في أغلب جوانبها نتاجاً حقيقياً للعلاقة الوثيقة بين أفراده ومهام عملهم المرتبطة مباشرة بحياة الناس العامة، بدءاً بالمواجهة مع مسؤولي الكمارك البلجيكيين، مروراً بالإحتجاجات والإعتراضات المتعددة، التي تحولت إلى إعتصامات إتسعت مساحتها وتضاعفت الأعداد التي تبنتها بفعل تحركات ونشاطات أبناء البازار الذين عبروا عن شدة تلاحمهم وتحملهم توفير الدعم المالي للمعتصمين، وصولاً إلى الإنتصار الذي تحقق بفرض مجلس ودستور في إطار إيران المتخلفة والشرق المضطرب، والذي يمكننا أن نعده مكسباً مهماً ومميزاً للبازار الإيراني، ذلك المجلس الذي بقي حياً في الأذهان بسبب مواقفه المناوئة لتدخل الأوربيين في الشؤون الداخلية الإيرانية.

ومع أن الحضور السياسي لأبناء البازار الإيراني خلال مرحلة «الإستبداد الصغير» الممتدة من سقوط طهران ولغاية العودة مرة أخرى للنظام الدستوري يوم ١٧ تموز ١٩٠٩م كان متلكئاً والتنظيمات الداخلية للبازار لم تتم تقويتها وتعزيزها، إلا أن هذه المؤسسة الاقتصادية أدت دوراً سياسياً مهماً في تطورات الأحداث الداخلية وتفاعلت معها بقوة لتؤسس لمرحلة جديدة في

إيران المثقلة بالإستبداد، توجت أخيراً بالإطاحة برأس النظام السياسي وتنصيب شاه جديد محله، مما يعد بحد ذاته تجربة ذات مغزى في ظل مبادرة الدولتين (روسيا وبريطانيا) اللتين كشفتا عن وجههما الحقيقي واتفقتا علانية على التدخل في شؤون البلاد، ورغبتهما في قمع الثورة.

لا نبالغ كثيراً إذا ذكرنا بأن المرحلة الأخيرة من الثورة الدستورية جاءت على النقيض من المرحلة الأولى لها، لما تميزت به بشكل واضح بغياب أهل البازار عن الصراع السياسي، إذ بمجرد وصول قبيلة بختياري إلى طهران للدفاع عن الثورة فإن تلك القبيلة حصلت على التفوق السياسي داخل العاصمة طهران؛ لذلك فإن الصراع السياسي خلال تلك الحقبة التاريخية ضم نماذج تقليدية للسياسة الإيرانية أكثر من احتوائه على المتطلبات الأساسية للحكم الدستوري، وان الأوضاع الجديدة التي فرضت نفسها بعد فتح طهران على الساحة الإيرانية تركت ـ وبقوة ـ في نفوس البازاريين شعوراً باليأس من مسيرة الثورة الدستورية ودفعتهم للتراجع عن المسرح السياسي، ليتحولوا بعد ذلك إلى مراقبين قلقين ومنتقدين، في الوقت نفسه، لحال تدهور البلاد السياسية، وهذا ما أظهر مضمون آرائهم التي ارتبطت كلياً بالتقاليد والبنية القديمة، وعدم سعيهم إلى إقامة تنظيمات حديثة تتناسب مع الظروف الجديدة، وإفراطهم بإتباع الأسلوب المحافظ، الذي أخرجهم تدريجياً من ساحة السلطة السياسية وجرهم إلى الانزواء، كما أن التواجد العسكري للحكومات الأجنبية في إيران والشكوى من الأوضاع الأمنية والفوضى والأنقلاب القانوني واستيفاء الضرائب بشكل غير منظم وفقدان العدالة الاجتماعية والفوضى القضائية، كلها كانت تؤكد لهم وتتحدث ليس عن عدم نجاح النظام الجديد حسب، بل بمثابة نوع من الرجعة إلى الماضي وكأن التاريخ يعيد نفسه إلى الوراء.

وعلى الرغم من جميع التضحيات والنضال والإيثار التي قدمه الشعب الإيراني، بما فيهم أبناء البازار الإيراني، إلا أن الثورة الدستورية لم تترك أثراً

عميقاً في الوضع الاجتماعي والطبقي للشعب الإيراني، فالحصول على الدستور، وتحرير طهران، وخلع محمد علي شاه تحول إلى واقع عملي بفضل تضحيات طبقات الشعب وأبناء البازار، ولكن الطبقة الحاكمة السابقة نفسها هي التي بقيت تمسك بزمام الأمور في مرحلة ما بعد الثورة الدستورية، مع أجراء تغيير في شكلها فقط، وان مؤسسات النظام الدستوري الجديد لم تتمكن من أن تأخذ موقعها الصحيح في السيطرة على العلاقات السائدة في المجتمع، وأخذ شكل العلاقات الاجتماعية يكرر نفسه بالنمط السابق، لذلك فقد بقيت سلطة الدولة بأيديهم وتمت الحيلولة دون إجراء أي تغيير أساسي في ظروف الحياة العامة للشعب الإيراني، الأمر الذي أضعف البازار كثيراً في التصدي لأعداء الثورة من الرجعيين المحليين الذين بدأوا يرفعون رؤوسهم أخيراً، ناهيك عن العائلة القاجارية التي أرادت إن تمسك بزمام السلطة لصالحها، في حين لم يتردد الخصمان التقليديان لإيران (روسيا وبريطانيا) من إتخاذ الإجراءات الممكنة كافة لوضع نهاية حاسمة للثورة الدستورية الإيرانية.

* * *

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق غير المنشورة:

١ ـ ملفات وزارة الخارجية البريطانية:

Foreign Office:

-F.O.,371/16949-E11228.

-F.O.,371/9025-E11626.

٢ ـ وزارة الخارجية ـ الأرشيف الوطني الأمريكي:

- N.A.M.P Department of state- American Nationa Archive., Microcopy, No. 223. Despatches From United states Minsters to Persia 1883-1906, Roll. 10, Vol. 11, (December 16 ,1901- July 30, 1904).

ثانياً: الوثائق المنشورة:

١ ـ الوثائق البريطانية:

- BDOW 1898-1914, Vol.IV, The Anglo - Russian Rapproehement 1903-1907, Edited By Gooch G. P. and Temperley, H. London, 1929.
- BDOW 1898 - 1914, Vo .x, Part.1, The Near and Middle East On the Eve Of War, Edited By Gooch G.P.and Temperley H., London,1936.

٢ ـ وثائق الحكومة الروسية والحكومة السوفيتية:

- MOI, Seria 11 (1900-1913) vol. XV111., T, 11 (14 September 1911-13 November 1911), Moscow-Leningrad,1938.

ـ وزارة الخارجية ـ العلاقات الدولية في عصر الإمبريالية. وثائق أرشيفات

الحكومـة القيصرية والحكومـة المؤقتـة ١٨٧٨ ـ ١٩١٧، التسلسـل الثاني (١٩٠٠ ـ ١٩١٣)، المجلد الثامن عشر، الجزء الثاني (١٤ أيلول ١٩١١ ـ ١٣ تشرين الثاني ١٩١١)، باللغة الروسية، موسكو ـ لينينغراد، ١٩٣٨.

- MOI, Seria 11 (1900 - 1913), VOL. XIX, T. 114 November 1911-13 January 1912), Moscow-Leningard, 1938.

ـ وزارة الخارجية ـ العلاقات الدولية في عصر الإمبريالية. وثائق أرشيفات الحكومة القيصرية والحكومة المؤقته ١٨٧٨ ـ ١٩١٧، التسلسل الثاني (١٩٠٠ ـ ١٩١٣) المجلد التاسع عشر، الجزء الأول (١٤ تشرين الثاني ١٩١١ ـ ١٣ كانون الثاني ١٩١٢)، باللغة الروسية، موسكو -لينينغراد ١٩٣٨.

- Mol, Seria 111 (1914 - 1917), Vol. V11, T. I (14 January, 1915 - 23 may, 1915), Moscow - Leningrad, 1935.

ـ ١٧٧ ـ ١٨١ وزارة الخارجية ـ العلاقات الدولية في عصر الأمبريالية. وثائق أرشيفات الحكومة القيصرية والحكومة المؤقته ١٨٧٨ ـ ١٩١٧، التسلسل الثالث (١٩١٤ ـ ١٩١٧)، المجلد السابع، الجزء الأول (١٤ كانون الثاني ١٩١٥ ـ ٢٣ آيار ١٩١٥)، باللغة الروسية، موسكو ـ لينينغراد، ١٩٣٥م.

- Mejdunarodni Otnoshenia i Vneshnaya politica USSR. Sbornik Documentov (1871 - 1957), Moscow, 1957.

ـ العلاقات الدولية والسياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي ـ مجموعة وثائق (١٨٧١ ـ ١٩٥٧)، باللغة الروسية، موسكو ١٩٥٧م.

٣ ـ الوثائق الإيرانية:

ـ قانون أساس ومتمم آن با اصلاحات جديد، قوانين ومقررات مطبوعاتى باتمام اصلاحاتى.. كرد آورده فتح الله ياورى، جايخانه قم، بى تا.

- «كشف تلبس دوروئى ونيرنك انكليس ازروى اسناد محرمانه انكليس درباب إيران» از سلسله انتشارات اداره (كاوه)، شماره (٣) برلين، ١٣٣٦ش.

- مذكرات مجلس أول ١٣٢٤ ـ ١٣٢٦ توسعه سياسى إيران در ورطه سياست بين الملل، غلامحسين ميرزا صالح، انتشارات مازيار، جاب أول، تهران، ١٣٨٤ش.

- مذكرات مجلس دوره أول تقنينية مجلس شورى ملى (١٧ شعبان ١٣٢٤ تا ٢٢ جمادى الأول ١٣٢٦ قمرى)، تهران ١٣٢٥.

- مذاكرات مجلس دوره دوم تقنينيه (ذي القعدة ١٣٢٧ تا محرم الحرام ١٣٣٠هـ.ق)، تهران، ١٣٢٥ش، سه جلد.

- مهدى شريف كاشانى، واقعات اتفاقية درروز گار، جلد أول، مجموعة متون واسناد تاريخي، كتاب جهاردهم(قاجارية)، به كوشش، منصوره اتحادية (نظام مافى) وسيروس سعدونديان، تهران، ١٣٦٢ش.

- نهضت مشروطه إيران برباية اسناد وزارت أمورخارجه، واحد نشراسناد، دفتر مطالعات سياسى بين الملل، تهران، ١٣٧٠ش.

وثائق أخرى:

- Aitchison C.U., Acollection of Treaties, Engagements and Sand Relating to India and Neighbouring countries, Vol. XlIl, Calcutta, 1933.

ثالثاً: الرسائل والأطاريح الجامعية:

١ ـ باللغة العربية:

- أحمد شاكر عبد العلاق، إيران في عهد أحمد شاه (١٩٠٩ ـ ١٩٢٥م) دراسة تاريخية في التطورات السياسية الداخلية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠٠٨.

ـ خضير مظلوم فرحان البديري، سياسة بريطانيا تجاه إيران ١٨٩٦ ـ ١٩١٩، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩١.

ـ صباح كريم رياح الفتلاوي، إيران في عهد محمد علي شاه (١٩٠٧ ـ ١٩٠٩) دراسة تاريخية للتطورات السياسية الداخلية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠٠٣.

ـ ضاري محمد احمد الحياني، البهائية ـ حقيقتها وأهدافها، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الشريعة، جامعة بغداد، ١٩٨٨.

ـ عبد الله لفتة حالف البديري، دور المؤسسة الدينية في الثورة الدستورية الإيرانية ١٩٠٥ ـ ١٩١١، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية التربية، جامعة واسط، ٢٠٠٥.

ـ غانم باصر حسين البديري، الدور السياسي للبازار في التطورات الداخلية في إيران ١٩٦٣ ـ ١٩٧٩، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠٠٦.

ـ فوزي خلف شويل، تغلغل النفوذ الأمريكي في إيران ١٨٨٣ ـ ١٩٢٥، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٠.

ـ فيصل عبد الجبار عبد علي، التاريخ السياسي للمؤسسة الدينية في إيران ١٥٠١ ـ ١٩٠٩، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى معهد الدراسات الاسيوية الافريقية الملغى، بغداد، ١٩٨٨.

ـ لازم لفتة ذياب المالكي، إيران في عهد مظفر الدين شاه ١٨٩٦ ـ ١٩٠٧، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٩٧.

ـ مسلم محمد حمزة العميدى، عباس ميرزا ودوره في تحديث إيران ١٧٩٨ ـ ١٨٣٣م، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب/ جامعة بغداد، ٢٠١١.

٢ ـ باللغة الفارسية:

ـ مريم صحرا كار همدانى، انقلاب مشروطة درهمدان (١٣٢٤ ـ ١٣٣٠هـ.ق) بايان نامة با حمايت مالي شوراى تحقيقات آموزش وبرورش، استان همدان به انجام رسيده است، سال ١٣٨٦ش.

رابعاً: الكتب:

١ ـ باللغة العربية:

ـ احمد عبد الكريم، دليل الصحافة الإيرانية، طهران، ١٩٧٠.

ـ حسن الجاف، الوجيز في تاريخ إيران، الجزء الثالث، بيت الحكمة، ٢٠٠٥.

ـ خضير مظلوم فرحان البديري، الموقف البريطاني من الثورة الدستورية الإيرانية ١٩٠٥ ـ ١٩١١، مطبعة الطيف، كوت، ٢٠٠٥.

ـ خضير مظلوم فرحان البديري، إيران في ظل انتفاضة التبغ والتنباك ١٨٩٠ ـ ١٨٩٢، دراسة في السياسة الداخلية الإيرانية، دار الضياء للطباعة والتصميم، النجف الاشرف، ٢٠٠٩.

ـ خضير مظلوم فرحان البديري، فصول من تاريخ إيران الحديث والمعاصر، الجزء الأول، لعهد القاجاري (١٧٩٦ ـ ١٩٢٥)، دار الضياء للطباعة والتصميم، النجف الاشرف، ٢٠٠٨.

ـ الشيخ محمد جواد البلاغي، البابية والبهائية أو نصائح الهدى والدين إلى من كان مسلما وصار بابياً، تصحيح وإعداد السيد محمد علي الحكيم، دار المحجّة البيضاء، بيروت، ٢٠٠٣.

ـ طلال مجذوب، إيران من الثورة الدستورية حتى الثورة الإسلامية ١٩٠٦ ـ ١٩٧٩، بيروت، ١٩٨٠.

ـ عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ الشعوب الإسلامية في العصر الحديث، الجزء الأول، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧١.

ـ عبد القادر المغربي، جمال الدين الإفغاني، القاهرة، ١٩٤٨.

ـ عزيز الدفاعي، السياسة الزراعية في إيران بين عهدين، بغداد، ١٩٨٦.

ـ علي أكبر ولاياتي، مقدمة فكرية لحركة المشروطية، ترجمة محمد علي آذرشيب، مركز الدراسات الثقافية الإيرانية ـ العربية، دمشق، ٢٠٠١.

ـ كمال مظهر احمد، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، بغداد، ١٩٨٥.

ـ منسي سلامة، إيران الاضطراب الكبير، الجزء الأول، مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨١.

٢ ـ باللغة الفارسية:

ـ أ.م. ماتويف، تاريخ مبارزات سياسى ـ اجتماعى در استراباد(عصر مشروطه) مدارك مربوطه به تاريخ انقلاب ١٩٠٥ ـ ١٩١١ در إيران، ترجمة دكتر محمد نايب بور، انتشارات مؤسسة تحقيقات وتوسعه علوم إنسانى، تهران، ١٣٨٦ش.

ـ ابراهام يسلسون، تاريخ روابط سياسى بين إيران وأمريكا ١٣٠٠ ـ ١٣٤٠هـ.ق / ١٨٨٣ ـ ١٩٢١م، ترجمة محمد باقر آرام، مؤسسة انتشارات أمير كبير، تهران، ١٣٨٣ش.

ـ إبراهيم تيمورى، عصر بى خبرى يا تاريخ امتيازات در إيران، تهران، ١٣٣٢ش.

ـ إبراهيم تيمورى، قرار داد ١٨٩٠ رزى تحريم تنباكو أولين مقاومت منفى در إيران، بى جا، بى تا.

ـ إبراهيم صفائي، رهبران مشروطه، انتشارات جاويدان، تهران، ١٣٤٦ش.

- إبراهيم فخراني، كيلان درجنبش مشروطيت، جاب سوم، انتشارات إسلامي، تهران، ١٣٧١ش.
- أحمد أشرف، موانع تاريخي رشد سرماية داري درإيران دوره قاجاريه، تهران، ١٣٥٩ش.
- أحمد باقر عاقلى، روز شمار تاريخ إيران از مشروطه تا انقلاب إسلامي، جلد أول، نشر كفتار، تهران، ١٣٦٩ش.
- أحمد بشيرى، كتاب آبى كزارشهاى محرمانه وزارت أمور خارجه انكليس در باره انقلاب مشروطه إيران، جلد أول، نشر نو، تهران، ١٣٦٢ش.
- أحمد بشيرى، كتاب آبى كزار شهاى محرمانه وزارت أمور خارجه انكليس درباره انقلاب مشروطيت إيران، جلد سوم، نشرنو، تهران، ١٣٦٣ش.
- أحمد تاج بخش، روابط إيران وروسيه درنميمه أول قرن نوز دهم (١٨٠٠ ـ ١٨٥٠)، إنتشارات كتابفروش دنيا، تبريز، ١٣٣٧ش.
- أحمد سيف، اقتصاد إيران درقرن نوزدهم، تهران، ١٣٧٣ش.
- أحمد قاسمى، شش سال انقلاب مشروطه إيران، بى جا، ١٣٥٣ش.
- أحمد كسروى، تاريخ مشروطه إيران، انتشارات نكاه، تهران، ١٣٨٨ش، سه جلد.
- أحمد كسروى، تاريخ هيجده ساله اذربايجان ياسر كذشت كردان ودليران، به اهتمام محمد رضا حسن بيكي، انتشارات كوشش، جاب أول، تهران، ١٣٨٨ش.
- أسد الله مصطفى، انقلاب مشروطه در استر باد (كركان)، جلد أول، تهران، بى تا.
- إسماعيل أمير خيزى، قيام اذربايجان وستارخان، تبريز ١٣٣٩ش.
- إسماعيل رائين، فرامو شخانه وفراما سونرى در إيران، جلد دوم، جاب أول، ايتاليا، ١٩٦٨م.

- آنت دستره، مستخدمين بلزيكى در خدمت دولت إيران (١٨٩٨ ـ ١٩١٥ ميلادي) / (١٣١٤ ـ ١٣٣٣ هجري قمرى)، ترجمة منصورة اتحادية (نظام مافي)، نشر تاريخ إيران، تهران، ١٣٦٣ش.
- ايرج بروشانى وديگران، بازاردر تمدن اسلامى، نشر كتاب مرجع، تهران، ١٣٨٩ش.
- ايرج رودكر كيادارا، محال ثلاث(تنكابن، كلارستاق، كجور) در نهضت مشروطيت، انتشارات كيان، تهران، ١٣٨١ش.
- ايوانف، انقلاب مشروطيت إبران، ترجمة آذ تبريزى ـ انتشارات شبكير، تهران، ١٣٥٧ش.
- بيتر آورى، تاريخ معاصر إيران از تأسيس تا انقراض سلسلة قاجارية، ترجمه محمد رفيعى مهر آبادى، جلد أول، مؤسسة انتشارات عطايى، تهران، ١٣٧٣ش.
- تهيه كننده كوريلن، بدايع وقايع نخستين سفر مظفر الدين شاه به أوروبا، ترجمة نير الملك، به كوشش وحيدنيا، انتشارات وحيد، بى جا، ١٣٥٠ش.
- جارلز عيسوى، تاريخ اقتصادى إيران (عصر قاجار ١٢١٥ ـ ١٣٣٢هـ.ق) ترجمة دكتر يعقوب آزند، تهران، ١٣٦٩ش.
- جلال الدين مدنى، تاريخ تحولات سياسى وروابط خارجى إيران از انقلاب مشروطيت تا انقراض قاجارية، دفتر انتشارات إسلامي، قم، ١٣٦٦ش.
- جمشيد ضرغام بروجنى، دولتهاى عصر مشروطيت، بى جا، ١٣٥٠ش.
- جهانكير قائم مقامى، تاريخ تحولات سياسى نظام إيران از اغاز قرن يازدهم هجرى تا سال ١٣٠١ هجرى شمسى، تهران، ١٣٢٦ش.
- جواد صديق، مليت وانقلاب در إيران، انتشارات فانوس، نيويورك، ١٣٥٢ش.
- جواد طباطبائي، تأملى در باره إيران، جلد دوم نظرية حكومت قانون در

إيران، بخش نخست، مكتب تبريز ومباني تجدد خواهى، جاب أول، انتشارات ستوده، تبريز، ١٣٨٥ش.

- حامد الجار، نقش روحانيت بيشرو در جنبش مشروطيت دين ودولت در إيران، نقش علماء در دوره قاجاريه، ترجمه أبو القاسم سرى، انتشارات توس، تهران، ١٣٧٧ش.
- حبيب إله أبو الحسن شيرازي وديگران، تاريخ تحولات سياسى واجتماعي صد ساله اخير إيران، تهران، ١٣٨٥ش.
- حسن اعظام قدسى، كتاب خاطرات مى ياروشن شدن تاريخ صدساله، جلد أول، تهران، ١٣٤٢ش.
- حسين أباديان، انديشه دينى وجنبش ضد رزى در إيران، تهران، ١٣٧٦ش.
- حسين أميد، تاريخ فرهنكى آذربيجان، نشر فرهنك، تبريز، ١٣٣٢ش.
- حسين بيمان، بازاريابى كاربردى (مجموعه مقالات)، نشريه زمينه، تهران، ١٣٧٣ش.
- خان ملك ساسانى، دست بنهان سياست انكليس در إيران، تهران، بى تا.
- خسروا معتضد، حاج أمين الضرب وتاريخ تجارت وسرمايه كذارى صنعتى در إيران، انتشارات جانزاده، بى جا، ١٣٦٦ش.
- رحيم روحبخش، نقش بازار درقيام ١٥خرداد، تهران، ١٣٨١ش.
- رحيم رئيس نيا، انقلاب مشروطيت إيران، انتشارات ابن سينا، تبريز، بى تا.
- رحيم رضا زاده تكت، انقلاب مشروطه إيران به روايت اسناد وزارت أمور خارجه انكليس، انتشارات معين، تهران، ١٣٧٧ش.
- رسول جعفريان، بست نشينى مشروطه خواهان در سفارت انكليس، مؤسسة مطالعات تاريخ معاصر إيران، جاب دوم، تهران، ١٣٧٨ش.
- رضا، نقش شيخ فضل الله نوري درجنبش مشروطيت، بى جا، بى تا.

ـ رمضان شيرنشان، تاريخ نهضت آزاد يخواهي، جلد أول، مشدارى به خوانان در شناسائى كذشته وحال كشوار، مؤسسة انتشارات أمير كبير، تهران، ٢٥٣٦ شاهنشاهى.

ـ روح الله صالحى، تعارض در انقلاب مشروطه، جاب أول، تهران، ١٣٧٨ش.

ـ زانت أفارى، انقلاب مشروطه إيران (١٩٠٦ ـ ١٩٠٧م)، ترجمة رضا رضايى، نشر بيستون، تهران، ١٣٧٩ش.

ـ زهرا شجيعى، نمايندكان مجلس شورى ملى در بيست ويكل دوره قانونكذارى، مؤسسة مطالعات وتحقيقات اجتماعى، تهران ١٣٦٤ش.

ـ سعيد نفيسى، تاريخ اجتماعى وسياسى إيران دردوره معاصر أز آغاز سلطنت قاجارها تاپايان جنك نخستين باروسيه، انتشارات بنياد، جلد دوم، ميدان بهارستان، تهران، ١٣٧٢ش.

ـ سلام إله جاويد، نهضت مشروطيت إيران ونقش آزاد يخواهان جهان، انتشارات دنيا، تهران، ١٣٤٧ش.

ـ سهراب يزدانى، مجاهدان مشروطه، نشرتى، تهران، ١٣٨٨ش.

ـ سهيلا ترابى فارسانى، تجار مشروطيت ودولت مدرن، جاب أول، تهران، ١٣٨٤ش.

ـ سيد أبو الحسن علوى، رجال عصر مشروطيت، به كوشش وبازخوانى حبيب يغمائى وايرج افشار، جاب دوم، تهران، ١٣٨٥ش.

ـ شيخ آقا بزرك تهراني، ميرزاى شيرازى، انتشارات وزارات ارشاد إسلامي، تهران، ١٣٦٣ش.

ـ شيخ حسن أصفهانى كربلائى، تاريخ دخانيه ياتاريخ وقائع تحريم تنباكو، انتشارات دفتر نشر الهادى، تهران، ١٣٧٧ش.

- عباس رحيمي، تجارت موفق رازهاى كاميابى در بازار سالم، نشر جمال، قم، ١٣٨٦.

- عبد الحسين ناهيدى آذر، تجار ودهقانان إيران در عصر مشروطه خواهى (مجموعه مقالات)، نشر أختر، تبريز، جاب أول، تهران، ١٣٨٩ش.

- عبد الرحيم كلانتر ضرابي (سهيل كاشاني)، تاريخ كاشان، بانضمام يادداشتهائي از اللهيار الصالح، بكوشش ايرج افشار، جاب سوم، تهران، 2536 شاهنشاهي.

- عبد الرسول يعقوبى، عوامل همبستكى وكستكى إيرانيان، مركز انتشارات مؤسسة آموزشى وبزوهشى إمام خمينى (رحمه الله)، جاب أول، تهران ١٣٨٣.

- عبد الله جاسبى، انقلاب مشروطيت، بى جا، بى تا.

- عبد الله رازى، تاريخ مفصل إيران از تأسيس سلسلة مادتا عصر حاضر، جاب دوم، طهران، ١٣٣٥ش.

- عبد الله مستوفى، شرح زندكانى من يا تاريخ اجتماعى واداري دوره قاجاريه، جلد أول، تهران، ١٣٧٠ش.

- عزت إله سحابي، مقدمة أى بر تاريخ جنبش ملي إيران، شركت سهامي انتشارات، بى تا، ١٣٦٤ش.

- عطاء الله فرهنك قهرماني، اسامى نما يندكان مجلس شوراى ملى أز أغاز مشروطيت تادوره ٢٤ قانونكدارى ونمايندكان مجلس سنا در هفت دوره تقتنينيه، مجلس، تهران، ١٣٥٦ش.

- علي أصغر شميم، ازنادرتاكودتاى رضاخان ميرنج، جاب سوم، انتشارات مدير، تهران، ١٣٧٥ش.

- علي أصغر شميم، إيران در دوره سلطنت قاجار قرن سيزده ونيمه اول قرن جهاردهم مهشيدى (قمرى)، انتشارات بهزاد، تهران، ١٣٨٧ش.

- علي أكبر ولاياتي، تاريخ روابط خارجى إيران دوران ناصر الدين شاه ومظفر الدين شاه، انتشارات وزارت أمور خارجه، تهران، ١٣٧٥ش.

- علي مرادى مراغه اى، عبور از استبدادى مركزى بررس انجمن هاى شورايى عصر مشروطيت با تأكيد بر نمونه تبريز رشت واصفهان، جاب أول، نشر أوحدى، تهران، ١٣٨٤ش.

- غلامحسين زركرى نزاد، رسائل مشروطيت (١٨ رساله ولايحه درباره مشروطيت)، جاب أول، منابع انديشه سياسى در تاريخ إيران، كتاب أول، تهران، ١٣٧٤ش.

- غلا مرضا ور هرام، نظام سياسى وسازمان هاى اجتماعى إيران در عصر قاجار، جاب أول، انتشارات معين، ١٣٨٥ش.

- غلامعباس نجم الديني، كرمان ازمشروطيت تا سقوط قاجار، انتشارات حسنين عليهما السلام، قم، ١٣٨٥ش.

- فاروق خارابى، انجمن هاى عصر مشروطه، تاريخ معاصر إيران، تهران، ١٣٨٦ش.

- فريدون آدميت، انديشه هاى ميرزا أقاخان كرمانى، انتشارات بيام، تهران، ١٣٧٥ش.

- فريدون آدميت وهما ناطق، أفكار اجتماعى وسياسى واقتصادى در آثار منتشر نشده دوران قاجار، انتشارات آكاه، تهران، ١٣٥٦ش.

- فيروز كاظم زاده، روس وانكليس در إيران ١٨٦٤ ـ ١٩١٤، بزوهش درباره امبرياليسم، ترجمة منوجهر أميرى، جاب دوم، انتشارات وأموزش انقلاب اسلامى، تهران، ١٣٧١ش.

- قاسم أنصاري رناني وقنبر علي كرماني، تجارت دردوره قاجاريه، نشر دانشكاه علامة طباطبائى، تهران، ١٣٨٠ش.
- قاضى أحمد بن محمد غفارى كاشانى، تاريخ نكارستان، تصحيح ومقدمة وتذييل آقا مرتضى ـ مدرسى كيلان، تهران، بى تا.
- قرارها وقرار دادها دوران قاجاريه، به اهتمام وحيد نيا، جاب أول، تهران، ١٣٦٢ش.
- كريم سليمانى، القاب رجال دروه قاجاريه، بامقدمه ايرج افشار، نشرنى، جاب أول، تهران، ١٣٧٩ش.
- كريم طاهر زادة بهزاد، قيام أذربايجان در إنقلاب مشرطيت إيران، تهران، ١٣٣٢ش.
- مجيد يكتائى، بيدايش مشروطه در إيران، تهران، ٢٥٣٦ شاهنشاهي.
- مجيد يكتائى، تاريخ داراتى إيران وكمركات وإنحصارات با ١٣٤ كليشه در متن ويك نمودار خارج ازمتن، تهران، ١٣٤٠ش.
- محسن بهشتي سرشت، نقش علما در سياست از مشروطه تا انقراض قاجار، انتشارات مكاونت، تهران. ١٣٨٠ش.
- محمد ابن أحمد قرش (ابن إخوه)، آيين شهرداري درقرن هفتم هجري (معالم القربة في أحكام الحسبة)، ترجمة جعفر شعار، بنياد فرهنك إيران، جاب سوم، دوماوند، ١٣٦٧ش.
- محمد أحمد بناهى، ستارخان مهره هاى تاريخي، ويزه نوجوانان وجوانان، انتشارات ترفند، جاب جهارم، تهران، ١٣٨٥ش.
- محمد اسماعيل الغروي المحلاتي، اللآلىء المربوطة في وجوب المشروطه، نظام نامه انتخابات (مجلس ملى)، بتاريخ دوشنبه ٢٠ شهر رجب المرجب ١٣٢٤ هـ.ق، مطبوعه إدارى مظفرى، بندر بوشهر، ١٣٢٧ش.

- محمد اسماعيل رضوانى، انقلاب مشروطيت إيران، تهران، ١٣٨١ش.
- محمد باقر وثوقي، لارستان وجنبش مشروطيت، مؤسسة فرهنكى همسايه، قم، ١٣٧٥ش.
- محمد تقي سبهر (لسان لملك)، ناسخ التواريخ، جلد جهارم، تهران، ١٣٤٤ش.
- محمد تقى محمدى، انقلاب اسلامى إيران، نشر ذكرى، قم، ١٣٨٩ش.
- محمد جواد مشكور، تاريخ إيران زمين ازروزكار باستان تا عصر حاضر، تهران، ١٣٥٣ش.
- محمد حسن أديب هروى، تاريخ بيدايش مشروطيت إيران، مشهد، ١٣٣١ش.
- محمد رضا حمتى، نقش مجتهد فارس در نهضت تنباكو (زند كينامه سياسى ـ اجتماعى سيد على أكبر فال اسيرى)، قم، ١٣٧١ش.
- محمد رضا زنجانى، تحريم تنباكو، بسعى وكوشش جواد س ـ ٥ وسرمايه جناب آقاى حاج حسين مصدقى جايكاه فروش تمام كتابفروشيهاى معتبر، بى جا، ١٣٣٣ش.
- محمد عباس، تاريخ إنقلاب إيران مشتمل بر نهضت مشروطيت إيران، شورش جنكل، قيام خيابان، انقلاب خراسان، قيام لاهوتى در أذربايجان وبيدايش جمهورى إسلامى إيران، انتشارات شرق، جاب اول، بى جا، ١٣٥٨ش.
- محمد عتيق بور، نقش بازار وبازارى در انقلاب إيران، بى جا، ١٣٥٨ش.
- محمد علي تهرانى (كاتوزيان)، مشاهدات وتحليل اجتماعى وسياسى از تاريخ انقلاب مشروطيت إيران، با مقدمه اى از دكتر ناصر كاتوزيان، جاب أول، تهران، ١٣٧٩ش.
- محمد على سفرى، مشروطه سازمان، جاب أول، انتشارات علم، تهران، ١٣٧٠ش.

ـ محمود ستايش، مشروطيت إيران، جاب أول، نشر ثالث، تهران، ١٣٨٥ش.

ـ محمود طلوعى، داستان انقلاب، جاب ششم، نشر علم، تهران ١٣٨٤ش.

ـ محمود محمود، تاريخ روابط سياسي إيران وانكليس در قرن نوردهم ميلادى، جلد هشتم، انتشارات شركت نسبى حاج محمد حسين اقبال وشركاءه، تهران ١٣٣٣ش.

ـ مروين ـ ل.انتنر، روابط بازركانى روسى وإيران ١٨٢٨ ـ ١٩١٤، انتشارات أدبي وتاريخي، تهران، ١٣٦٩ش.

ـ مسعود شفيعي سروستانى، فارس در انقلاب مشروطيت، بنياد فارس شناسي، شيراز، ١٣٨٣ش.

ـ مسعود كوثرى، آسيب شناسي فرهنكي إيران در دوره قاجار، مركز باز شناس إسلام وإيران، تهران، ١٣٧٩ش.

ـ مشروطيت جنوب إيران به كزارش باليور بريتانيا در بوشهر ١٩٠٥ ـ ١٩١٥م/ ١٣٢٣ ـ ١٣٣٣هـ.ق، ترجمة وتدوين حسن زنكنه، مؤسسة مطالعات تاريخ معاصر إيران، تهران ١٣٨٦ش.

ـ مصطفى حسينى دشتى، معارف ومعاريف، مؤسسة فرهنكى آريه. جلد سوم، تهران. بى تا.

ـ معاونت بزوهشى مؤسسه تنظيم ونشر آثار إمام خميني (س)، تاريخ معاصر إيران از ديدكاه إمام خميني، به كوشش سيد محمد هاشمى تروجنى وحميد بصيرت منش، جاب أول، تهران، ١٣٧٨ش.

ـ منصوره اتحاديه، بيدايش وتحول أحزاب سياسى مشروطيت (دوره أول ودوم مجلس شوراى ملى)، انتشارات كستر، تهران، ١٣٦١ش.

ـ منصوره اتحادية (نظام مافى)، مجلس وانتخابات از مشروطه تابايان

قاجارية، جاب أول، نشر تاريخ إيران (شركت سهامى خاص)، تهران، ١٣٧٥ش.

ـ مهدى أنصارى، شيخ فضل الله نورى ومشروطيت، جاب سوم، انتشارات امير كبير، تهران، ١٣٧٨ش.

ـ مهدى بامداد، تاريخ رجال إيران (شرح حال رجال إيران درقرن١٢و١٣و١٤ هجري)، جلد أول، تهران، ١٣٤٧ش.

ـ مهدي داودى، عين الدوله ورزيم مشروطه، سازمان كتابهاى حبيبى، تهران، ١٣٢١ش.

ـ مهدى قلى هدايت مخبر السلطنه، طلوع مشروطيت، به كوشش أمير اسماعيلى، انتشارات جام، بى جا، ١٣٦٣ش.

ـ مهدى مجتهدى، رجال أذربيجان در عصر مشروطيت، جاب أول، انتشارات زرين، تهران، بى تا.

ـ مهدى ملكزاده، تاريخ انقلاب مشروطيت إيران، جلد دوم، انتشارات علمى، تهران، ١٣٧١ش.

ـ مهدى ملكزاده، تاريخ انقلاب مشروطيت إيران، جلد بنجم، تهران، ١٣٥٨ش.

ـ مهدى ملكزاده، تاريخ انقلاب مشروطيت إيران، جلد ششم، تهران، ١٣٣٢ش.

ـ مهدى ملكزاده، تاريخ انقلاب مشروطيت إيران، جلد هفتم، تهران، بى تا.

ـ مهران أمير أحمدى، رهبران فكر مشروطه نقد وبررس آرا وانديشه هاى بانيان فكرى إنقلاب مشروطيت، انتشارات دُرسا، جاب أول، تهران، ١٣٨١ش.

- مؤسسة فرهنكى هنرى قدرولايت، درمشروطه جه كذشت، جلد دوم، تهران، ١٣٧٥ش.

- موسى نجفي، حوزة نجف وفلسفة تجدد در إيران، مركز نشراتا ديز هشكاه فرهنك وانديشه إسلامي، تهران، ١٣٧٩ش.

- موسى نجفي، متون، مبانى وتكوين انديشه تحريم در تاريخ سياس إيران تحقيق بيرامون متون، فتاوى ومدارك تاريخى انديشه تحريم يامقاومت منفى دريك قرن تاريخ سياسى إيران، مؤسسة جاب وانتشارات آستان قدس رضوى، جاب اول، مشهد، ١٣٧١ش.

- ميرزا حسين خان تحويلدار، جغرافياى اصفهان جغرافياى طبيعى وانسانى وآمارأصناف شهر، بكوشش دكترمنوجهر ستوده، انتشارات مؤسسة مطالعات وتحقيقات اجتماعي، تهران، ١٣٤٢ش.

- ناظم الاسلام كرمانى، تاريخ بيدارى إيرانيان با تاريخ مشروح وحقيقى مشروطيت إيران با ٤٢ كراور، بخش أول، مؤسسة انتشارات أمير كبير، تهران، ١٣٨٧ش.

- ناظم الاسلام كرمانى، تاريخ بيدارى إيرانيان، بخش دوم، جلد جهارم، بى جا، بى تا.

- نور إله دانشور علوى (مجاهد السلطان)، جنبش وطن برستان أصفهان وبختياري (تاريخ مشروطه إيران)، جاب دوم، انتشارات آنزان، تهران، ١٣٧٧ش.

- نيكي.آر. كدى، إيران دوران قاجار وبرآمدن رضا خان (١١٧٥ ـ ١٣٠٤ هـ.ش)، ترجمه: مهدي حقيقت خواه، انتشارات ققنوس، تهران، ١٣٨١ش.

- هادى رهبرى، تجار ودولت در عصر قاجار أز همز يستى تا رويا رويى، تهران، ١٣٨٧ش.

ـ هاشم محيط مافي، مقدمات مشروطيت، بكوشش مجيد تفرش ـ جوادجان فدا، انتشارات علمي، تهران، ١٣٦٢ش.

ـ هما ناطق، بازركانان درداد وستد بابانك شاهي ورزى تنباكو (بر بايه آرشيو أمين الضرب، انتشارات توسي، تهران، ١٣٧٣ش.

ـ وكرد آورنده ورمضان شيرتشان، فشرده تاريخ نهضت آزاد يخواهى إيران، جلد أول، مؤسسة انتشارات أمير كبير، تهران، ٢٥٣٦ شاهنشاهى.

ـ ويلم فلور، جستارهايى از تاريخ اجتماعى إيران در عصر قاجار، جلد دوم، ترجمة أبو القاسم سرى، انتشارات توس، تهران، ١٣٦٥ش.

ـ ويلم فلور وأمين بنانى، نظام قضايى، عصر قاجار وبهلوى، ترجمة وتحقيق دكتر حسن زنديه، بزوهشكاه حوزه دانشكاه، جاب أول، قم، ١٣٨٨ش.

ـ يحيى دولت أبادى، حيات يحيى، جلد سوم، انتشارات فردوس، تهران، ١٣٧١ش.

ـ يرواند آبراهاميان، إيران بين دو انقلاب درآمدى بر جامعه شناسى سياسى إيران معاصر، ترجمه أحمد كل محمدى ومحمد إبراهيم فتاحى وليلايى، نشرتى، تهران، ١٣٨٩.

ـ يعقوب آزند، قيام تنباكو، انتشارات أمير كبير، تهران، ١٣٦٧ش.

ـ يونس مرواريد، از مشروطه تاجمهورى نكاهى به ادوار مجالس قانونكذارى در دوران مشروطيت، جلد (١)، مشروطيت أول، جاب أول، تهران. ١٣٧٧ش.

٣ ـ باللغة الإنكليزية:

- Algar H., Mirza Malkum Khan, A Study in the History of Iranian Modernism, London, 1973.

- Algar H., Religion and State in iran 1785 - 1906, Berkely and Los Angeles, 1969.

- Armajani Y., Iran, New Jersey, 1972.
- Avery P, Modern Iran, London, 1965.
- Bharier J., Economic Development in Iran 1900 - 1970, London, 1971.
- Browne E.G., The Persian Revolution of 1905 - 1909, London, 1966.
- Bryson T.A, American Diplomacy Relations with the Middle East 1784-1975: A survey Metunchen, New. Jersey, 1977.
- Cook M. A., Studies in the Economic History of the Middile East from Rise of Islam to the Present Day, London, 1970.
- Cottam R.W., Nationalism in Iran, New York, 1964.
- Denovo J. A., American Interests and policies in the Middle East 1900-1939; Minneapolis, 1963.
- Groseclose E.,Introduction to Iran, New York,1947.
- Hair A.H, Shi'ism and Constitutionalism in Iran Astudy of the Role Played Persidan Residents of Iraq in Iranin Politics, Perekely, 1977.
- Harris N. D., Europe and the East, London, (No Deat).
- Jazani B., Capitalism and Revolution in Iran, London, 1982.
- Katouzian H., The political Economy of Modern Iran, Despostism and pseudo - Modernism 1926 - 1979, Hongkong, 1981.
- Kazemzadeh F.,Russia and Britain in Persia 1864-1914, A study in Imperialism,New Haven,1968.
- Keddie N. R, Religion and Rebellion in Tran, The Tobacco protest of 1891-1892, London, 1966.
- Macdaniel R.A., The shuster Mission and Persian constitutional Revolution, U. S. A. 1974.
- Mahdavi S, "Haj Muhammad Hassan Amin Al- Zarb and his World", A case Study of Social Mobility in Qajar Iran, (Utah University), 1998.
- Mclean D., Britain and Hre Buffer state. The Collapse of the Persian Empire 1890 - 1914, London, 1979.
- Millispaugh A.C., Americans in Persia, Washington, 1946.
- Nazem H., Russia and Great Britain in Iran 1900- 1914, Teheran, 1975.

- Ramazani R.K, The Foreign Policy of Iran, A Developing Nation in World Affairs 1500-1941, Virginia, 1966.

- Sharabi H. B., Government and Politics of the Middle East in the Twentieth Century, Washington, 1962.

- ShusterW.M., The Strangling of Persia story of the Europen Diplomacy and Oriental Intrigue that Resulted in the Denationalization of Twelve Million Mohammedans, A Personal Narrative, New York, 1920.

- Sykes, Persia, Oxford, 1922.

- Wilber D.N., Contemporary Iran, London, 1963.

- Yapp M.E., "1900 - 1921: The Last year of the Qajar Dynasty" in Book ((Twentieth Century Iran)) Edited by Amirsadeghi H.,London, 1977.

٤ ـ باللغة الروسية:

- Ivanov M. S, Ockirk Istorii Iran, Moscow, 1952,

ـ م. س. ايفانونف، موجز تاريخ إيران، باللغة الروسية، موسكو ١٩٥٢.

- Muhammed Z.N, Rol Shiitskovo Dukhovenstva V Obshestvenno Poiticheskoy Jizni Irana Posledney treti XiX Veka, avt, Tashkent, 1975.

ـ ز.ن محمد، رجال الدين الشيعة في الحياة الاجتماعية والسياسية لإيران في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، (باللغة الروسية)، ملخص رسالة دكتوراه، طشقند، ١٩٧٥.

٥ ـ باللغة الفرنسية:

- Bémont F., LesVilles De L'Iran, Des Cites D'Autrefois A L'urbanisme Contemporain, Tome. 11, Paris, 1973.

خامساً: المذكرات الشخصية:

- بنام يزدان باك يادد اشتهاى رضا شاه، كه بقلم خودش نوشته، تهران ١٣٣٥ش.
- حاجى ميرزا سيد أحمد تمجيد السلطان تفرشى حسيني، روزنامه أخبار مشروطيت وانقلاب إيران، يادداشتهاى درسالهاى ١٣٢١ تا ١٣٢٨ هجرى، به كوشش، ايرج افشار، مؤسسة انتشارات أمير كبير، تهران، ١٣٨٦ش.
- عبد الله بهرامى، مذكرات عبد الله بهرامى، انتشارات علمى، تهران، ١٣٦٣ش.
- علي ديو سالار (سالار فاتح)، يادداشتهاي تاريخي راجع بفتح تهران وارد وى برق، بى جا، بى تا.

سادساً: البحوث والدراسات:

١ ـ باللغة العربية:

- يرفند ابرهميان. دور الحشود الجماهيرية في الحياة السياسية الإيرانية المعاصرة، بحث في كتاب «إيران ١٩٠٠ ـ ١٩٨٠. الثورات المعاصرة، القوى السياسية والاجتماعية، دور الدين والعلماء، التسلح وسياسة التوكيل، ط١، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٠.

٢ ـ باللغة الفارسية:

- إبراهيم ذو الفقارى، مجلس شوراى ملى دوره دوم ساختار وانتخاب هيئت مجتهدين خمسه، در «بهارستان» (مجلة)، دوره دوم، سال سوم، ضميمه شماره دهم (ويزه تاريخ مجلس ١)، نشانى، تهران. ١٣٨٩ش.

- سروان آنزى نيور، كزارش از انقلاب مشروطة روايدادهاي تبريز، ترجمة سرهنك يحيى شهيدى، در كتاب(سيرى در تاريخ انقلاب مشروطيت تأثير قيام مردم تبريز واذربايجان در بيروزى هاي انقلاب مشروطيت، به كوشش رضا همراز، مؤسسة انتشارات ياران، جاب أول، تبريز، ١٣٨٧ش.

- سميه كلانترى، انقلاب مشروطه از آغاز تابايان، در كتاب مجموعة سخنراني ها ومقالات همايش علمي انقلاب مشروطه بمناسبة يكصد مين سالكرد انقلاب مشروطه إيران، تبريز، ١٣٨٣ش.

- سيد كاظم اتحاد، تاريخجه ى مستشاران آمريكايى در إيران، در كتاب «قصه اصلاحات نا تمام در مجلس دوم بست از بيروزى مشروطه» ويزه نامد ياد، نشريه بنياد تاريخ انقلاب إسلامى إيران، سال نوزدهم، شماره هاى ٧٣ ـ ٧٤، تهران، ١٣٨٣ش.

- محمد حسين رياحي، تأثير كذارى ونقش محلات اصفان در مشروطيت، در كتاب مجموعة مقالات همايش، اصفهان مشروطه ى، اصيل إيراني، به اهتمام: دكتر محمد علي جلوتكر، سازمان فرهنك تفريحي شهردارى اصفهان، اصفهان، ١٣٨٥ش.

- محمد حسين منظور الأحداد، يدهى هاى عضد الملك (بررس فدهمى هاى عضد الملك به بانك شاهنشاهى)، «كنجينه اسناد» (مجلة)، شماره يك، سال يك، تهران، ١٣٧٠ش.

- محمد نهاد، بيكار بيروز تنباكو، آذرخش نشريه دانشوجويان/ دانشكده اقتصاد ـ دانشكاه تهران، دفتر دوم، شماره (٢)، تهران، ١٣٥٧.

- مهدي برواره، تقابل روزمركي وبرنامه در عملكرد اقتصادى مجلس أول، در «بهارستان» (مجلة)، دوره دوم، سال سوم، ضميمه شمارهٔ دهم (ويزه تاريخ مجلس ١)، نشانى، تهران، ١٣٨٩ش.

- مهدي صلاح، نقش عامل خارجی در ناکامی مشروطیت، در کتاب مشروطه خواهی إیرانیان، به کوشش دکتر ناصر تکمیل همایون، جلد دوم، مرکز بازشناسی إسلام وإیران، تهران ١٣٨٤ش.
- موسی نجفی، بسط حوزه تحریم اقتصادي به روایت ده سند واعلامیه تاریخی، در کتاب «سده تحریم تنباکو» (به مناسبت یکصد سالکرد قیام تحریم تنباکو فصل نوین تاریخ سیاسی إیران) به اهتمام موسی نجفی، رسول جعفریان، مؤسسة إنتشارات أمیر کبیر، تهران، ١٣٧٣ش.
- میر حواس أحمد زاده، بازرکانان ومشروطیت إیران تا صدور فرمان «عدل مظفری»، در مشروطه خواهی إیرانیان، به کوشش دکتر ناصر تکمیل همایون، مرکز بازشناسی، اسلام وإیران، جلد دوم، انتشارات باز، تهران، ١٣٨٤ش.
- میرزا فضلعلي آقا مولوی تبریزی، شرح قتل میرزا علی اصغر خان أتابك، در کتاب سیری در تاریخ انقلاب مشروطیت تأثیر قیام مردم تبریز واذربایجان دربیروزی های انقلاب مشروطیت، بکوتش رضا همراز، انتشارات یاران، تبریز، ١٣٨٧ش.
- ناصر تکمیل همایون، «خانه مشروطیت در تبریز»، در مشروطه خواهی إیرانیان، جلد أول، به کوشش دکتر ناصر تکمیل همایون، مرکز باز شناسی اسلام وإیران، انتشارات باز، تهران، ١٣٨٣ش.
- ناصر تکمیل همایون، مجلس أول دربرابر قرار داد ١٩٠٧، در مشروطه خواهی إیرانیان، (مجموعة مقالات) ج٢، به کوشش دکتر ناصر تکمیل همایون، باز شناسی إسلام وإیران، جاب أول، تهران، ١٣٨٤ش.

٣ ـ باللغة الإنكليزية:

- Abrahamian E., "The Causes of The Constitutional Revolution in Iran," International Journal of Middle East Studies, Vol. 10, No.3, Cambridge University Press, August, 1979.

- Afshari M.R., The Pishivaran and Merchants in Precapitalist Iranian Society: An Essay on the Background and Causes of the Constitutional Revolution, Internatioal Journal of Middle East Studies, Cambridge, Vol.15,No.2, May 1983.
- Fathi A., Preacher as Substitues For Mass Media: The Case of Iran 1905- 1909, In Book "To Wards A Modern Iran Studies in the Ought, Politics and cociety, Edited By E.Kedourie and S.G.Haim, London, 1980.
- Fathi A., "The Role of (Rebels) in the Constitutional Movement in Iran ", International Journal of Middle East Studies, Cambridge, Vol. 10, No. 1, February 1979.
- Greaves R. L. "Some Aspects of the Anglo - Russian Gonvention and its working in Persia 1907 - 1914" Part. 1, Bulletin of the school of Oriental and African Studies, VOL. XXXl, Part. 1, London, 1968.
- Greaves R. L., Some Aspects of the Anglo - Russian Convention and its working in Persia 1907 - 1914, Part. 11, Bulletin of the School of Oriental and African Studies, London, vol. XXXl, Part. 2, 1968.
- Keddie N.R., Britsh Policy and The Iranian Opposition 1901-1907, The Journal of Modern History, Vol,39, No. 3, Chicaco, Sebtember, 1967.
- Klein I, "British Internation in the Persian Revolution 1905-1909", Historical Journal, London, Vol. Xv, No. 4, December 1972.
- Lochart L, "The Constitutional Laws of Persia An Outline of their Origin and Development", The Middle East Journal, Vol. 13, No.4, Washington, Autumn, 1959.

سابعاً: الصحف:

١ ـ باللغة الفارسية:

- «جنوب» (روزنامه)، تهران، سال أول:
- شماره أول، بتاريخ ٢١ ذيحجة ١٣٢٨ هجري.
- شماره (٣)، بتاريخ ٧ محرم الحرام ١٣٢٨ هجري.

ـ شماره (٤)، بتاريخ ١٥ محرم ١٣٢٩ هجري.
ـ شماره (٦) بتاريخ ٢٦ محرم الحرام ١٣٢٩ هجري.
ـ شماره (٧)، بتاريخ ١٨ ربيع الثاني ١٣٢٩ هجري.
ـ شماره (٨)، بتاريخ ١٢ صفر ١٣٢٩ هجري.
ـ شماره (١١)، بتاريخ ٣ صفر ١٣٢٩ هجري.
ـ شماره (١٣) بتاريخ ١٧ ربيع الأول ١٣٢٩ هجري.
ـ شماره (١٤)، بتاريخ ٢٦ ربيع الأول ١٣٢٩ هجري.
ـ شماره (١٥)، بتاريخ ٢ ربيع الأول ١٣٢٩ هجري.
ـ شماره (١٧)، بتاريخ ١٨ ربيع الثاني ١٣٢٩ هجري.
ـ شماره (٢٠)، بتاريخ، ١٠ جمادي الأول ١٣٢٩ هجري.
ـ شماره (٢٢)، بتاريخ ٢٦ جمادي الأول ١٣٢٩ هجري.
ـ شماره (٢٣)، بتاريخ ٢ جمادي الأول ١٣٢٩ هجري.
ـ شماره (٣٤)، بتاريخ ١١ رمضان ١٣٢٩ هجري.
ـ شماره (٣٥)، بتاريخ ٢٠ رمضان ١٣٢٩ هجري.

«حبل المتين» (روزنامه)، كلكته:

ـ سال (١٤)، شماره (٣١)، بتاريخ ١٠ صفر ١٣٢٥هـ.ق/ ٢٥ مارس ١٩٠٧م.
ـ سال (١٥)، شماره (٣٣)، بتاريخ ٢صفر ١٣٢٦ هـ. ق / ١٦ مارس ١٩٠٨م.
ـ سال هفدهم، شماره (٣٠)، بتاريخ ٣ صفر ١٣٢٨هجري/ ١٤ شباط ١٩١٠م.
ـ سال هفدهم، شماره (٣٢)، بتاريخ ١٧ صفر ١٣٢٨هجري/ ٢٨ شباط ١٩١٠م.

ـ سال (هيجدهم)، شماره (٥)، بتاريخ ١٧ رجب ١٣٢٨هجري/ ٢٠ تموز ١٩١٠م.

ـ = =، شماره (١١) بتاريخ ٣٠ شعبان ١٣٢٨ هجرى / ٥ سبتامبر ١٩١٠م.

ـ = =، شماره (٢٠)، بتاريخ ١١ ذي القعدة ١٣٢٨هجري/ ١٤ تشرين الثاني ١٩١٠.

ـ = = ، شماره (٣١)، بتاريخ ٦ صفر ١٣٢٩ هجرى / ٦ فوريه (شباط) ١٩١١م.

ـ = =، شماره (٣٧)، بتاريخ ٢٥ ربيع الأول ١٣٢٩ هجرى / ٢٧ مارس ١٩١١م.

ـ سال نوزدهم، شماره(٤)، بتاريخ ١٥ محرم ١٣٢٩ هجري/ ٢٥ حزيران ١٩١٠م.

ـ = = ، شماره (١٣)، بتاريخ ١٧ رمضان ١٣٢٩ هجري / ١١ سبتمر ١٩١١م.

ـ = =، شماره (١٧)، بتاريخ ١٥ شوال ١٣٢٩ هجري / ١٩ اكتوبر ١٩١١م.

ـ = =، شماره (٢٥)، بتاريخ ٢٩ ذيحجه ١٣٢٩ هجرى / ٢١ دسامبر ١٩١١م.

«حبل المتين» (روزنامه)، تهران:

ـ سال دوم، شماره (١٢)، غرة ربيع الثاني، ١٣٢٦هجري.

ـ = =، شماره (٥٠) بتاريخ جهار شنبه ١٧ جمادى الأول ١٣٢٦هـ.ق/ ١٧زوئين (حزيران)١٩٠٨م.

ـ «صور اسرافيل» (روزنامه)، تهران، سال أول، شماره(٢٦)، بتاريخ ٢١ ربيع الأول ١٣٢٦ هجرى.

«مجلس»(روزنامه)، تهران:

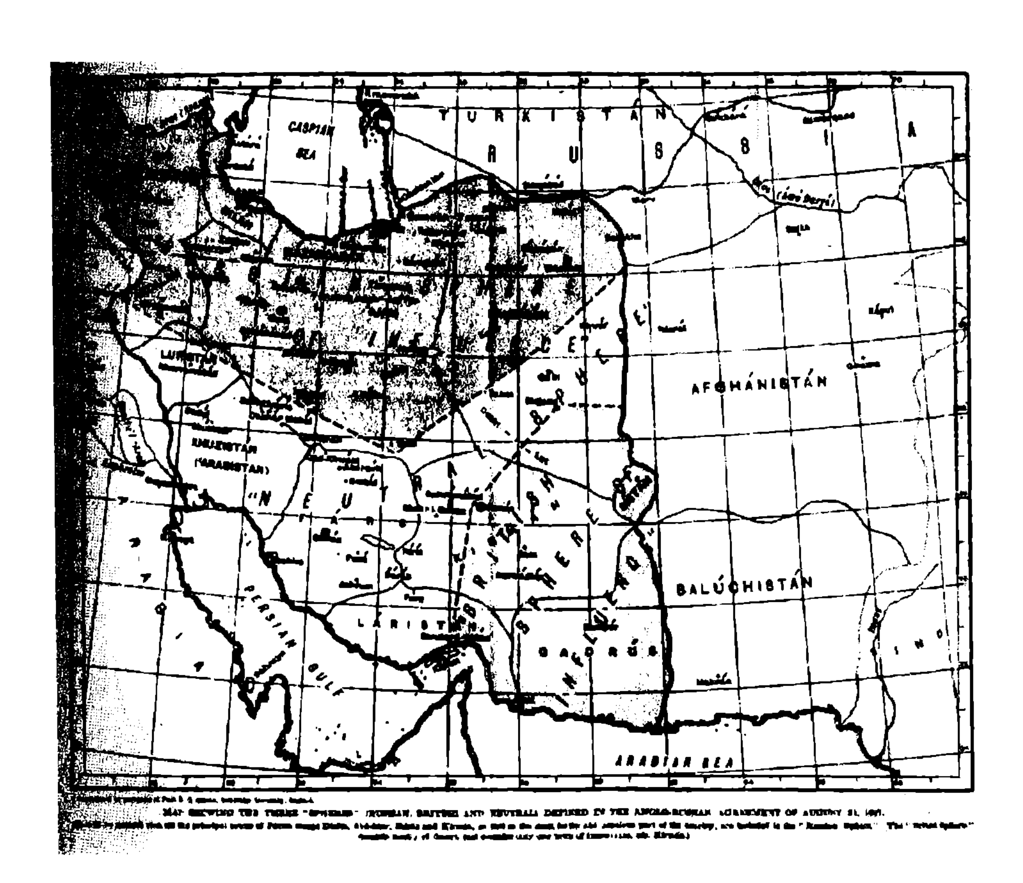
- شماره (١٧٠)، بتاريخ ٢٣ رجب ١٣٢٥هـ.ق/ ٢ سبتامبر ١٩٠٧م.
- شماره (١٩٦)، بتاريخ ١٣رمضان ١٣٢٥ هـ، ق/ ٢١ اكتبر ١٩٠٧م.
- سال جهارم، شماره (٨٤)، بتاريخ ٢٧ أوريل (نيسان) ١٩١١م.
- «نداى وطن» (روزنامه)، تهران، سال دو، شماره ١٣٥، بتاريخ ٢٦ كانون الأول ١٩٠٧م.
- ميرزا ملكم خان روزنامه قانون، به كوشش وبامقدمه هما ناطق، جاب أول، تهران، ٢٥٣٥ شاهنشاهى.

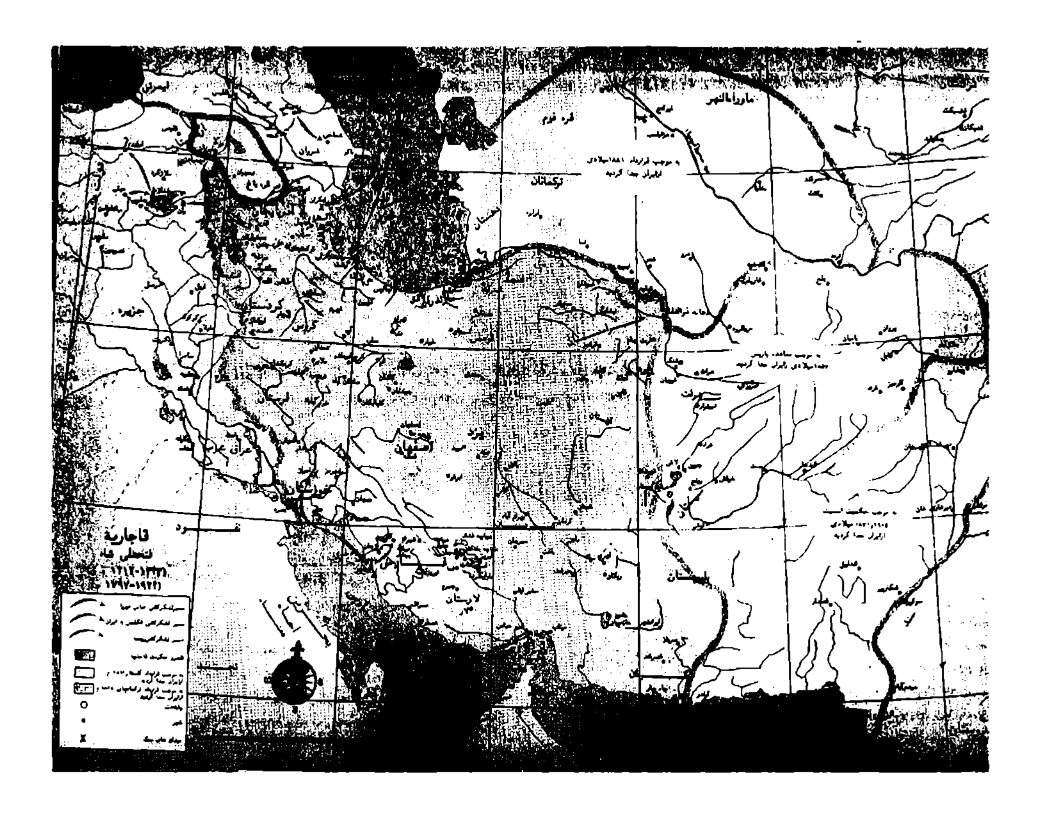
٢ ـ باللغة الإنكليزية:

- "The Times", London, March 2, 1910.
- "The Times", London, October 17, 1911.
- "The Times" London, October 18. 1911.

الخرائط


ISLAMIC REPUBLIC OF
IRAN ایران
National capital
Provincial capital
City, town
Airport
International boundary
Provincial boundary
Main road
Secondary road
Railroad
TURKMENISTAN
AZERBAIJAN
TURKEY
IRAQ
KUWAIT
SAUDI
ARABIA
AFGHANISTAN
PAKISTAN
OMAN
TEHRAN
MAZANDARAN
SEMNAN
KHORASAN
ESFAHAN
YAZD
KERMAN
FARS
HORMOZGAN
SISTAN VA BALUCHESTAN
KORDESTAN
KERMANSHAH
HAMADAN
MARKAZI
LORESTAN
ILAM
KHUZESTAN
ZANJAN
BUSHEHR
Baghdad
Ashkabad
Mashhad
Tabriz
Esfahan
Shiraz
Kerman
Yazd
Semnan
Zahedan
Qom
Kashan
Hamadan
Sanandaj
Arak
Birjand
Bam
Zabol
Ahvaz
Dezful
Orumiyeh
Van
Mosul
Kirkuk
Karbala
Al Basrah
Nebit-Dag
Tedzhen
Mary


TURKISTAN
RUSSIA
CASPIAN SEA
AFGHANISTAN
BALUCHISTAN
LURISTAN
KHUZISTAN ('ARABISTAN)
NEUTRAL
FARS
LARISTAN
PERSIAN GULF
ARABIA
GAL'RUS
BRITISH SPHERE
ARABIAN SEA
SEISTAN
IND


قاجارية
ماوراءالنهر

المحتويات

الفصل الثالث

أثر البازار في التطورات السياسية الإيرانية ١٩٠٧ ـ ١٩٠٩م

الفصل الرابع
الدور السياسي للبازار في المرحلة الأخيرة من الثورة الدستورية ١٩٠٩ ـ ١٩١١م

THE POLITICAL ROLE OF THE BAZAR IN THE IRANIAN CONSTITUTIONAL REVOLUTION 1905 -1911

BY

PRO - DR. KHUDAYYER AL-BDEIRI
PROFESSOR OF MODERN AND CONTEMPORARY
HISTORY OF IRAN
COLLEGE OF EDUCATION UNIVERSITY OF WAIST

عن المؤلف:



- تخرج في قسم التأريخ في كلية الآداب بجامعة بغداد للعام الدراسي ١٩٧٨ / ١٩٧٩ م، وحصل على شهادة الماجستير في التاريخ الحديث من كلية الآداب بجامعة بغداد أيضاً ١٩٨٧ م، وكان موضوع رسالته " موقف الرأي العام العراقي من الأحداث السياسية في إيران ١٩٥٠-١٩٥٣ م".
- نال شهادة الدكتوراه متخصصاً بتاريخ إيران الحديث والمعاصر من كلية الآداب جامعة بغداد عام ١٩٩١ م، وكان عنوان أطروحته " سياسة بريطانيا تجاه إيران ١٨٩٦-١٩١٩م".
- درّس في معهد إعداد المعلمات في محافظة واسط، وجامعة بغداد، وجامعة الكوفة، وجامعة القادسية، وجامعة واسط.
- نال مرتبة الأستاذية بتاريخ ٩/آذار/٢٠٠٢م.
- شغل منصب رئيس قسم الجغرافية في كلية الآداب بجامعة الكوفة، ومعاون عميد للشؤون الإدارية والعلمية في كلية الآداب بجامعة الكوفة أيضاً، ومعاون عميد للشؤون العلمية والدراسات العليا في كلية التربية (واسط) بجامعة القادسية، وعميداً لكلية التربية بجامعة واسط.
- ترأس لجنة الترقيات العلمية المركزية في جامعة واسط.
- عمل رئيساً لتحرير "مجلة واسط للعلوم الإنسانية".

***من مؤلفاته:**

١. الموقف البريطاني من الثورة الدستورية الإيرانية ١٩٠٥-١٩١١م.

٢. إيران .. تفاقم الصراع الدولي وأثره في سقوط رضا شاه وعقد مؤتمر طهران ١٩٤١-١٩٤٣م.

٣. فصول من تاريخ إيران الحديث والمعاصر (بجزأين) :

الجزء الأول: (العهد القاجاري ١٧٩٦-١٩٢٥م).

الجزء الثاني: (العهد البهلوي ١٩٢٥-١٩٧٩م).

٤. إيران في ظل انتفاضة التبغ والتنباك ١٨٩٠-١٨٩٢م دراسة في السياسة الداخلية الإيرانية.

٥. التاريخ المعاصر لإيران وتركيا.

- أشرف وناقش العديد من رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه.
- ترأس وشارك في العديد من اللجان العلمية ولجان الدراسات العليا والمؤتمرات العلمية.

الغلاف : الحسام





www.alaref.net